

مُسْتَمْسَكُ
الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى

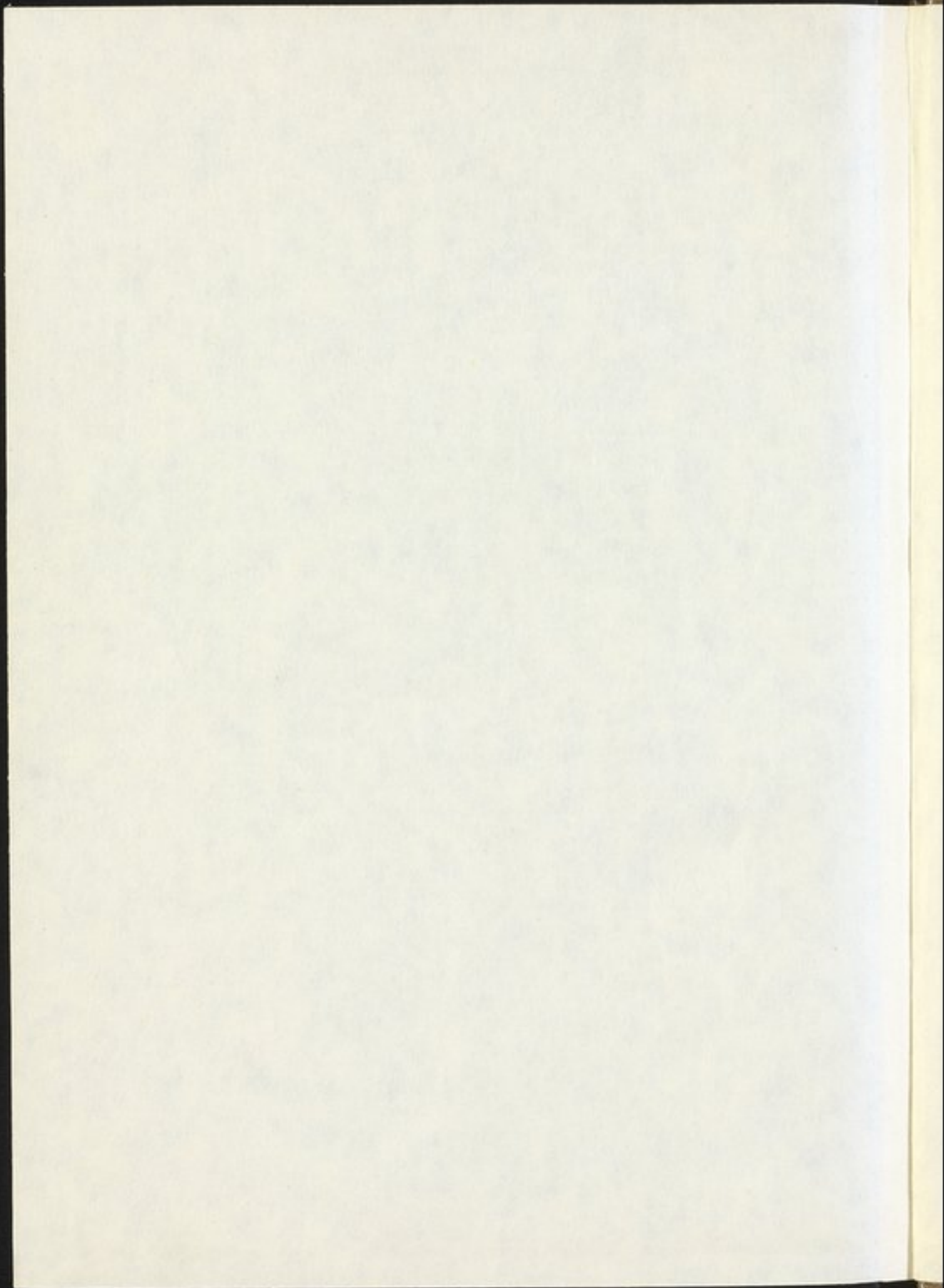
السيد حسن الطباطبائي الحكيم

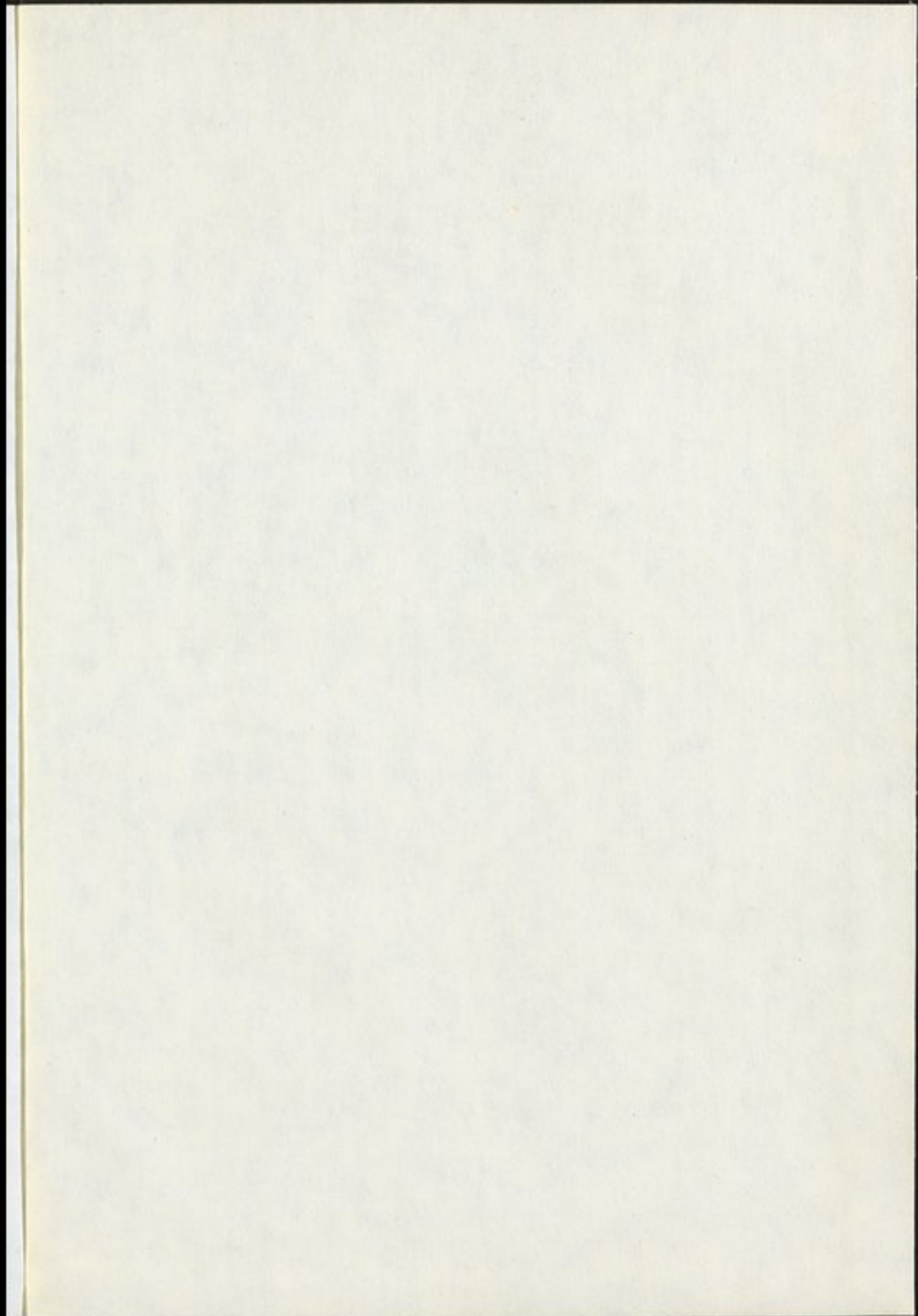
مشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

نم - إيران ۱۴۰۴ هـ ق

← barcode on other cover







وَمَنْ يُسِرْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى
فَلَا يَنْزِلُ

مُسْتَمْسَكَ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى

السيد محمد الطباطبائي الحكيم

المجلد الثاني

هدية از كتابخانه عمومی آية الله العظمى
مرعشي نجفی قم بکتابخانه

۱۳۵

BudlStax
KBL

T1198
1983g

C. 1

v. 2

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم - ايران ۱۴۰۴ هـ ق

فصل في المطهرات

وهي أمور :

« أحدها » : الماء (١). وهو عمدتها ، لأن سائر المطهرات مخصوصة بأشياء خاصة ، بخلافه ، فإنه مطهر لكل متنجس (٢) ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وله الحمد والمجد

فصل في المطهرات

(١) كما تقدم في أول مباحث المياه .

(٢) بلا اشكال ولا خلاف ظاهر ، نعم قد تقدم في أول مباحث المياه الاشكال في ثبوت التعميم المذكور من الأدلة اللفظية ، وأن حذف المتعلق في رواية السكوني عن النبي (ص) « الماء يُطَهَّرُ ولا يُطَهَّرُ » (١٥) لا يقتضيه ، لقرب احتمال وروده مورد الإيجاب الجزئي ، في قبال السلب الكلي المستفاد من قوله (ع) « لا يُطَهَّرُ » ، نعم قد يقتضيه النبوي المشهور : « خلق الله الماء طهوراً » (٢٥) ونحوه ، بناءً على كون الظاهر من الطهور

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الماء المطلق حديث : ٦ .

(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الماء المطلق حديث : ٩ .

حتى الماء المضاف بالاستهلاك (١) ، بل يطهر بعض الأعيان النجسة،

الظاهر المطهر ، أو ما يُتطهر به - كما هو الظاهر - فإن إطلاقه يقتضي العموم كما يقتضي أيضاً الاتكال في معرفة كيفية التطهير الى العرف . وهذا نظير ما لو ورد أن الشيء الفلاني منجس ، فإن إطلاقه يقتضي العموم وأن المرجع في كيفية التنجيس العرف . نعم لو شك في اعتبار شيء في كيفية التطهير عند العرف كان المرجع استصحاب النجاسة . وكذا لو شك في قابلية المحل للتطهير ، لعدم صلاحية الكلام المذكور لاثبات القابلية ، بل المرجع استصحاب النجاسة . ومن ذلك يظهر عدم تطهير الماء للماءات ، لعدم وضوح كيفية تطهيرها عرفاً وعدم ثبوت قابليتها لذلك . نعم ثبت ذلك في الماء على تفصيل تقدم في مباحث المياه .

هذا وقد ورد في موثق عمار في رجل يجد في إنائه فأرة ، وقد توضأ من ذلك الماء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه ، وقد كانت الفأرة متساختة : « إن كان رآها في الاناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الاناء ، فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء » (١٥) ، ونحوه غيره ، ودلالته على العموم ظاهرة . لسكنها واردة في موارد خاصة من النجاسات ، فيمكن التعدي منها إلى غيرها بالاجماع .

(١) لا تخلو العبارة من حزاة ، إذ الطهارة بالاستهلاك لا وجه لنسبتها إلى الماء . وأيضاً مرجع الاستهلاك إلى انعدام الموضوع ، ومعه لا يتصف بالطهارة ، كما لا يتصف بالنجاسة ، لأن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ، فنسبة التطهير إلى الاستهلاك مبنية على المسامحة . نعم حكى عن العلامة (ره) أنه حكم بطهارة المضاف باتصاله بالكثير المطلق ، وحينئذ تكون

(١٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب الماء المطلق حديث : ١ .

كميت الانسان ، فانه يطهر بتمام غسله (١) . ويشترط في التطهير به أمور ، بعضها شرط في كل من القليل والكثير ، وبعضها مختص بالتطهير بالقليل .

أما الأول « فنها » : زوال العين والأثر (٢) ، بمعنى الأجزاء الصغار منها (٣) ، لا بمعنى اللون والطعم (٤) ونحوهما .

نسبة المطهريه في محلها بلا مساهلة ، إلا أن ثبوت الحكم المذكور غير ظاهر لقصور الأدلة اللفظية عن إثباته ، كما تقدم في محله .

(١) كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

(٢) هذا من القطعيات ، لدخول ذلك في مفهوم الغسل المعتبر في التطهير . ولاعتباره في كيفية التطهير عرفاً المنزلاً عليها إطلاق مطهريه الماء . ولأن ملاقات العين والأثر كما تقتضي التنجيس حدوداً تقتضيه بقاءه ، فلا يمكن زوال النجاسة مع وجودها .

(٣) يعني التي هي مصداق عرفي للنجاسة .

(٤) فلا يعتبر في التطهير زوالها إجماعاً ، كما عن المعتبر ، وفي الجواهر : « يشهد له التبعية » . ويقتضيه إطلاق أدلة التطهير . والسيرة المستمرة ، ولا سيما في مثل الأصباغ المتنجسة ، كما ادعاهما في الجواهر . وما ورد في الاستنجاء من أن الريح لا ينظر إليها (١٠) . وما ورد في تطهير الثوب من دم الحيض من الأمر بصيفه بمشق حتى يختلط (٢٠) ، وغير ذلك . (وما يقال) : من أن بقاء الوصف - من اللون أو الطعم أو الريح - يدل على بقاء العين ، لاستحالة انتقال العرض ، فلا يتحقق زوال العين إلا بزواله (مندفع) بأن

(١٠) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٢٠) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب النجاسات حديث : ١ ، ٣ .

« ومنها » : عدم تغير الماء في أثناء الاستعمال (١) ،

ذلك لو سلم عقلاً فممنوع عرفاً ، والمدار عليه في حصول التطهير ، كما عرفت .
ومن ذلك يظهر ضعف ما عن المنتهى من وجوب إزالة اللون دون
الرائحة ، وما قد يظهر من القواعد من وجوب إزالتها مع عدم العسر فيها ،
وما عن نهاية الأحكام من وجوب إزالة الرائحة وعدم وجوب إزالة اللون
إذا كان عسر الزوال ، بل ما حكي أيضاً عنها من قوله : « ولو بقي اللون
أو الرائحة وعسر إزالتها في الطهارة إشكال » . ولولا ما ذكره أخيراً
لأمكن حمل كلامه على صورة ما إذا كان بقاء الريح أو اللون ملازماً لوجود
عين النجاسة عرفاً . وكيف كان فالعمل على ما في المتن متعين ، لما عرفت .
(١) كما نص عليه في نجاة العباد في المقام وفي مبحث الماء المستعمل .
وظاهر بعض كونه من المسلمات ، فإن تم إجماعاً كان هو الحجة ، وإلا
فقتضى إطلاق مطهريّة الغسل عدم اعتباره . والاجماع على نجاسته - وإن
حكي عن جماعة - لا يقتضي ذلك ، إذ القادح النجاسة قبل الاستعمال ،
لأما كانت به ، ولذا نقول بالطهارة حتى بناءً على نجاسة ماء الغسالة .
نعم مقتضى الاجماع على نجاسة المتخلف منه الحكم بنجاسة المحل به ،
وحيث يتنع شمول أدلة التطهير له . (لا يقال) : لا مانع من شمول أدلة
التطهير بالاضافة إلى النجاسة الأصلية ، وإن تنجس بالماء المستعمل المتغير
بها . (لأننا نقول) : ظاهر أدلة التطهير بالغسل الطهارة الفعلية ، ولذا دلت
على طهارة المتخلف ، فاذا امتنع ثبوت الطهارة الفعلية للمحل من جهة
الاجماع على نجاسة المتغير في المقام ، لم يبق دليل على الطهارة وتعين الرجوع
إلى استصحاب النجاسة . نعم هذا التقريب يخص بالغسلة المطهرة ، ولا
يجري فيما قبلها . فالعمدة في عموم الشرطية لجميع الغسلات الاجماع إن تم

« ومنها » : طهارة الماء (١) ، ولو في ظاهر الشرع (٢) .
« ومنها » : اطلاقه (٣) ، بمعنى : عدم خروجه عن الاطلاق

وإن كان قد يشعر ما في الجواهر في مبحث ماء الغسالة من قوله (ره) :
« تمنع حصول طهارة المحل بذلك » بعدم ثبوته . فراجع .

هذا ويمكن أن يقال : إن إطلاقات مطهريّة الغسل منصرفة عن الماء المتغير ، بملاحظة أن المرتكز العرفي أن المتغير بنفسه قذارة ، فلا يقوى على حمل القذارة من المحل ، كما أن هذا الارتكاز مانع عن الرجوع إلى إطلاقات مطهريّة الماء ، لما عرفت من وجوب حمله على الكيفية العرفية .

هذا كله بالنسبة إلى المتغير بعين النجاسة - كما هو ظاهر المتن ، بقريّة قوله (ره) فيما يأتي في المسألة الثانية : « إلا إذا كان اللون . . . » - أما التغير بالمتنجس فلا يقدح في حصول التطهير ، لعدم مجيء ما ذكر فيه .

(١) بلا خلاف ولا إشكال . لانصراف نصوص التطهير بالماء عن الماء النجس ، بملاحظة الارتكاز العرفي على أن الفاقد لا يعطي . بل لو فرض إطلاقها عارضه إطلاق قاعدة تنجس ملاقي النجس - بناءً على تنجيس المتنجس - وبعد التعارض يرجع إلى استصحاب النجاسة . مضافاً إلى ما عرفت آنفاً من ظهور أدلة التطهير بالغسل في ثبوت الطهارة الفعلية ، وهو خلاف الإجماع على عدم طهارة الماء المتنجس بالغسل به ، فإذا لم يمكن الأخذ بظاهرها امتنع الأخذ بغير الظاهر ، لعدم القرينة .

(٢) لأجل استصحاب الطهارة ، أو قاعدتها . لكن حينئذ تثبت طهارة المحل ظاهراً لا واقعاً ، لأن طهارته واقعاً من أحكام طهارة الماء واقعاً ، فإذا لم تثبت لم تثبت .

(٣) لما تقدم من عدم مطهريّة المضاف .

في أثناء الاستعمال .

« وأما الثاني » فالتعدد في بعض المتنجسات - كالمتنجس بالبول ، وكالظروف - والتعفير - كما في المتنجس بولوغ الكلب - والعصر في مثل الثياب والفرش ونحوها مما يقبله : والورود (١) ، أي : ورود الماء على المتنجس ، دون العكس ، على الأحوط .

(١) لا ريب أنه المشهور ، ولم أجد من جزم بخلافه مطلقاً . كذا في الجواهر . والوجه فيه الأصل ، بعد انصراف أدلة التطهير الى المتداول المتعارف عند الناس ، من الغسل بنحو الورود . ولو سلم منعه فالاطلاقات مقيدة بما تضمن الأمر بالصب (١٥) الظاهر في الورود (وبشكل) ذلك كله بمنع الانصراف . ولا سيما بملاحظة الارتكاز العرفي في كيفية إزالة القذارة حيث لا فرق عندهم فيها بين الورود وغيره ، وتداول ذلك لا يجدي في تحقق الانصراف ، لما عرفت مراراً من أن الغلبة لا يقيد بها المطلق ، ولا سيما مع عدم ثبوت التعارف في زمان الصدور . (وأما) الأمر بالصب فهو وإن كان مقتضى الجمود عليه ظهوره في الورود ، لسكن الارتكاز العرفي مانع عنه ، ولذا لم يفهم منه في غير المقام مما ورد في الوضوء والغسل وغيرهما ، بل ظاهر أكثر الأصحاب (رض) كونه في المقام أعم من الأمر بالغسل ، كما يأتي في مبحث اعتبار العصر . فتأمل .

مضافاً الى صحيح ابن مسلم : « سألت أبا عبد الله (ع) عن الثوب يصيبه البول : قال (ع) : اغسله في المرنج مرتين ، فان غسلته في ماء جار فرة

(١٥) الرسائل باب : ١ من أبواب النجاسات - حديث : ٤ ، ٧ ، وباب : ٣ من أبواب النجاسات

(مسألة ١) : المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها ، فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى إلا أن يستكشف من بقائها بقاء الأجزاء الصغار (١) ، أو يشك في بقائها ، فلا يحكم حينئذ بالطهارة .

(مسألة ٢) : إنما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال ، فلا يضر تنجسه بالوصول (٢) الى المحل النجس . وأما الاطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال وحينه ، فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافاً لم يكف ، كما في الثوب المصبوغ فإنه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاءه على الاطلاق حتى حال العصر (٣) ،

واحدة (١٥) . وحمل المكن على الكر غريب ، ولا سيما وأن الفرق بين الكر والجاري لم يقل به أحد ، وحمل الغسل فيه على إرادة وضع الثوب فيه وإيراد الماء عليه بعيد ، فخالفته لسياق ذيله ، وكذا حمله على إرادة التنظيف قبل الغسل . ولما ذكرنا ناقش في الذكرى في اعتبار الورود ، وتردد فيه غيره ، بل عن شرح الارشاد والمفاتيح حكاية الشهرة على عدمه . (١) كما عرفت .

(٢) الباء للسببية ، لا للظرفية ، فلو تنجس بنجاسة خارجية لم يظهر المحل . ويعرف وجهه مما تقدم في اعتبار طهارة الماء .

(٣) أما اعتبار بقاءه على الاطلاق إلى تمام نفوذه في أجزاء المتنجس فلأنه لو صار مضافاً بأول الملاقاة يخرج عن المطهيرة ، فيبقى ما نفذ اليه بعد الاضافة على: نجاسته . وأما اعتبار بقاءه على الاطلاق حتى حال العصر

فإدام يخرج منه الماء الملون لا يطهر ، إلا إذا كان اللون قليلاً لم يصر إلى جدّة الاضافة . وأما إذا غسل في الكثير ، فيكفي فيه نفوذ الماء في جميع أجزائه بوصف الاطلاق وإن صار بالعصر مضافاً (١) ، بل الماء المعصور المضاف أيضاً محكوم بالطهارة . وأما إذا كان بحيث يوجب إضافة الماء بمجرد وصوله إليه ، ولا ينفذ فيه إلا مضافاً ، فلا يطهر مادام كذلك (٢) . والظاهر أن اشتراط عدم التغير أيضاً كذلك ، فلو تغير بالاستعمال لم يكف (٣) مادام كذلك (٤) ولا يحسب غسلة (٥) من الغسلات

فظاهر بناءً على اعتبار العصر في مفهوم الغسل ، إذ اعتبار الغسل بالماء حينئذ مساوق لاعتبار العصر حال كونه ماءً ، أما بناءً على خروجه عنه فاعتباره مخالف لأطلاق ما دل على كفاية الغسل بالماء مطلقاً . إلا أن يكون الوجه فيه هو أن قاعدة الانفعال تقتضي نجاسته ، وبقاء نجاسة المحل ولو بعد انفصاله ، والاجماع أو الضرورة على طهارة المحل بالانفصال غير حاصلين في فرض الانقلاب الى الاضافة . إلا أن يقال : أدلة التطهير تدل بالدلالة الالتزامية على طهارة المتخلف ، فاطلاقها محكم .

(١) لعدم اعتبار العصر فيه ، ولا مجال لاحتمال نجاسته ، لاعتصامه قبل الاضافة .

(٢) لعدم تحقق الغسل بالماء .

(٣) تقدم الكلام فيه .

(٤) يعني متغيراً ، فلو ذهب تغيره كان مطهراً ، لعدم تمامية ما وجه به

المنع عنه من الاجماع أو الانصراف ، بل إطلاق المطهريّة له محكم .

(٥) هذا يتم بناءً على بعض وجوه المنع ، كما أشرنا إليه آنفاً .

فيما يعتبر فيه التعدد .

(مسألة ٣) : يجوز استعمال غسالة الاستنجاء في التطهير على الأقوى (١) . وكذا غسالة ساير النجاسات على القول بطهارتها (٢) ، وأما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا .

(مسألة ٤) : يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين (٣) ، وأما من بول الرضيع

(١) تقدم الكلام فيه في مبحث الماء المستعمل .

(٢) لاطلاق أدلة التطهير . ودعوى : الانصراف عنه ، ممنوعة . وعن المبسوط والوسيلة المنع . وكأنه للشك الموجب للرجوع الى استصحاب نجاسة المغسول به . ولوثق عمار (١٥) الأمر بافراغ الماء بعد تحريكه . لكن الاطلاق مقدم على الاستصحاب . والأمر بالافراغ لعله لاعتبار تعدد الماء المغسول به ، ولا يكفي مجرد تعدد الغسل . مع أن التعدي عن وورده غير ظاهر .

(٣) على المشهور بين المتأخرين - كما في الجواهر - وفي المعتبر نسبه إلى علمائنا . لصحيح محمد المتقدم في مبحث اعتبار الورود . وصحيحه الآخر عن أحدهما (ع) : « سألت عن البول يصيب الثوب . قال (ع) : لإغسله مرتين » (٢٥) ، ونحوهما صحيح ابن أبي يعفور (٣٥) . وحسن الحسين بن أبي العلاء : « سألت أبا عبد الله (ع) عن البول يصيب الجسد . قال (ع) صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء . وسألت عن الثوب يصيبه البول . قال (ع) :

(١٥) الوسائل باب : ٥٣ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

لإغسله مرتين « (١٠) . وصحيح أبي إسحاق النحوي عن أبي عبد الله (ع) :
 « سأله عن البول يصيب الجسد . قال (ح) : صب عليه الماء مرتين « (٢٥)
 وعن السرائر عن جامع البزنطي : « سأله عن البول يصيب الجسد قال (ع) :
 صب عليه الماء مرتين ، فإنما هو ماء . وسأله عن الثوب يصيبه البول
 قال (ع) : لإغسله مرتين « (٣٥) .

هذا وعن ظاهر المبسوط والمنتهى وغيرهما الاكتفاء بالمرة ، وعن
 البيان الجزم به . لاطلاق ظهورية الماء . ولاطلاق بعض النصوص الأمر
 بالغسل . وفيه : أن الاطلاق مقيد بالنصوص المذكورة . وأضعف من
 ذلك الاستدلال بأصل البراءة . وأما مرسله الكافي : « روي أنه يجزىء أن
 يغسل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة وغيره « (٤٥) فضعيفة .
 واستظهر في الجواهر أنها لإحدى روايتي نشيط (٥٥) المذكورتين في مبحث
 الاستنجاء ، يعني بهما : المرسل والمسندة ، المعارضة للمرسل المذكورة ،
 لدلائنها على اعتبار المثليين ، أو المضطربة إن كانتا رواية واحدة . ولا يخالو
 من وجه وإن كان يبعده اختلاف المتن .

هذا وفي القواعد : « أما الحكمة كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله
 مرة « . وقد يستدل له بما في رواية الحسين المتقدمة ، على ما رواها في
 المعبر (٦٥) والذكرى (٧٥) بزيادة قوله : « الأول للإزالة والثاني للأنقاء » ،

(١٥) الرسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ٧ .

(٤٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الماء المطلق حديث : ٥ .

(٥٥) الوسائل باب : ٢٦ من أحكام الخلوة حديث : ٥ ، ٧ ويشتمل الباب المذكور على

أكثر ما نحن فيه .

(٦٥) المعبر في مسائل أحكام النجاسات ص : ١٢١ .

(٧٥) الذكرى في أحكام النجاسات ص : ١٥ رواها خالية من السند والصدر .

فانه مع اليبس لا حاجة إلى غسلة الإزالة . ولكنه في غير محله ، لعدم ثبوت الزيادة المذكورة ، وعن المعالم : « لم أر لهذه الزيادة أثراً في كتب الحديث الموجودة الآن بعد التصفح بقدر الوسع ، ولكنها موجودة في المعبر ، وأحسبها من كلامه » ، ونحوه ما عن الذخيرة ، والحدايق . ولو سلم ثبوتها فلا تصلح للتصرف في النصوص المذكورة ، لأنه يؤدي الى حمل النصوص على صورة وجود العين ، وهو خلاف الغالب ، وإلى حمل الأمر بالغسلة الأولى على الحكم العربي لا الشرعي ، وعلى التخيري لا التعيني ، لأن الإزالة كما تكون بالغسل تكون بالشمس ، وبالهبوء ، وبالمسح بشيء ، وبغيرها ، وكل ذلك خلاف الظاهر ، بل خلاف السياق مع الأمر بالغسلة الثانية ، كما لا يخفى ، ولا يمكن ارتكاب جميع ذلك ، مجرد هذه الزيادة ، بل حمل الإزالة على إزالة المرتبة الشديدة وحمل الانقضاء على إزالة المرتبة الضعيفة التي لا يعتد بها أولى . وكأنه لذلك جزم في الذكرى بوجود التعدد ، واستدل له بالرواية المذكورة مع الزيادة .

وفي المدارك وعن المعالم الاكتفاء بالمرّة في البدن ، استضعافاً لنصوص التعدد ، وعملاً بغيرها من المطلقات . ويشكل بأن الروايات الواردة في البدن هي الروايات المذكورة أخيراً . وليس في الأولى من يتوقف في روايته إلا الحسين ، لعدم توثيق الشيخ والنجاشي صريحاً إياه . ولكن حكى ابن داود عن شيخه ابن طاووس في البشرى تركيته ، وهو ظاهر عبارة النجاشي حيث قال ، في ترجمته : « وأخوه علي وعبد الحميد ، روى الجميع . عن أبي عبد الله (ع) ، وكان الحسين أوجههم . . . » وقد نصوا على توثيق عبد الحميد أخيه ، فبدل الكلام المذكور على أنه أوثق منه . وحمل « الأوجه » على غير هذا المعنى خلاف الظاهر . وليس في الرواية الثانية من يتوقف

في روايته إلا أبو إسحاق النحوي ، وهو ثعلبة بن ميمون ، الذي قال النجاشي في ترجمته : « إنه كان وجهاً من أصحابنا قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً راوية ، وكان حسن العمل كثير العبادة والزهد ، ونحوه كلام غيره . وقال الكشي : « ذكر حمدويه عن محمد بن عيسى أن ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن قيس الأنصاري ، هو ثقة خير فاضل مقدم معلوم في العلماء والفقهاء الأجلة من هذه العصابة . وقال الوحيد (ره) : « هو من أعظم الثقة والزهاد والعباد والفقهاء والعلماء الأجداد . . . » . وأما الثالثة ففيها ابن إدريس ، وحاله في الجلالة والوثاقة مما لا مجال للريب فيه ، كما لا مجال للريب في صحة روايته عن الأصول المذكورة في مستطرفاته . فاذاً : التفصيل المذكور ضعيف .

هذا ومقتضى إطلاق النصوص عدم الفرق بين بول الآدمي وغيره ، ونجس العين وغيره . ودعوى الانصراف إلى الآدمي ، أو خصوص المسلم ، ممنوعة . نعم تمكن دعوى كون نظر النصوص إلى النجاسة البولية ، أما من حيث إضافته إلى نجس العين - كالكلب ، والكافر - فيرجع في تطهيرها إلى ما يرجع إليه في نجاسة سائر النجاسات ، وسيأتي الكلام فيها ، وفي موثق سماعة (١٥) : « أن بول الكلب كبول الانسان » : فتأمل ؟

ثم إنه قد اقتصر في النصوص ، وكثير من فتاوى الأصحاب ، على الثوب والبدن ، فالتعدي إلى غيرهما محتاج إلى دعوى إلغاء خصوصيتهما عرفاً ، كما هو الظاهر ، وقد قيل أن التوقف فيه من الخرافات . هذا كله في التطهير بالقليل ، أما الكثير فيكفي فيه المرة . لصحيح محمد بن مسلم (٢٥) المتضمن للاكتفاء بها في الجاري . ولما ورد في ماء المطر من

(١٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب النجاسات حديث : ٧ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

غير المتغذي بالطعام (١) فيكفي صب الماء مرة (٢) ، وإن كان
المرتان أحوط (٣) . وأما المتنجس بسائر النجاسات - عدا البولوغ -

الطهارة به بمجرد الرؤية (١٥) ، بناءً على إمكان التعدي من موردهما إلى
مطلق المعتصم ، كما هو الظاهر . وسيأتي في المسألة الثالثة عشرة ما له نفع
في المقام . فراجع .

(١) كما سيأتي .

(٢) أما الاكتفاء بالصب ، فهو المعروف الذي حكى عليه الإجماع
صريحاً وظاهراً .. جماعة ، والنصوص به وافية . وأما الاكتفاء بالمرة فعن المحقق
في المعتبر وجماعة من المتأخرين التصريح به ، بل لعله ظاهر كل من أفرده
بالذكر مع عدم تنصيصه على التعدد . والعمدة فيه ما في ذيل حسن الحسين
المتقدم من قوله : « وعن الصبي يبول على الثوب . قال (ع) : تصب
عليه الماء قليلاً ثم تعصره » (٢٥) ، لظهور عدم ذكر العدد فيه مع ذكره
فيما قبله في عدم اعتباره . وأما مصحح الحلبي : « سألت أبا عبد الله (ع)
عن بول الصبي . قال (ع) : تصب عليه الماء ، فإن كان قد أكل فاغسله
بالماء غسلًا » (٣٥) فلا إطلاق له ، لقرب احتمال كونه في مقام الاكتفاء بالصب
في مقابل الغسل . وأما إطلاق موثق سماعة : « عن بول الصبي يصيب
الثوب . فقال : اغسله .. » (٤٥) فمحمول على من أكل ، بقريئة الأمر
بالغسل ، وتقييده بالمرتين أولى من التصرف في الغسل .

(٣) وعن كشف الغطاء تعينها ، وفي الجواهر : « لم أعثر على موافق

(١٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب الماء المطلق حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

فالأقوى كفاية الغسل مرة (١) بعد زوال العين ،

له صريحاً . وكان الوجه فيه اشتغال رواية الحسين على الأمر بالعصر ، الذي لا يجب في غير المتغذي إجماعاً ، فان حمل الصبي فيه على المتغذي ، تعين الأخذ بظاهر الأمر بالعصر ، وبإطلاق ما دل على لزوم التعدد في البول وإن حمل الصبي على غير المتغذي لزم التصرف بظاهر الأمر بالعصر بحمله على الاستحباب ، وبإطلاق لزوم التعدد في البول بحمله على المتغذي ، والأول أولى . نعم يعلو ذلك أيضاً لزوم التصرف في ظهور ترك ذكر التعدد في الصبي في عدم لزومه إذا حمل على المتغذي ، لكن لو سلم عدم رجحان الأول تكون الرواية مجتمعة ، وتسقط عن صلاحية الاستدلال بها على المقام ، ويتعين الرجوع إلى غيرها من المطلقات .

(١) كما هو المنسوب إلى الأكثر . لإطلاق الأمر بالفضل فيها ، مثل ما ورد في الكلب : « إذا مسسته فاغسل يدك » (١٥) ، وفي الخنزير : « قلت : وما على من قلب لحم الخنزير ؟ قال (ع) : يغسل يده » (٢٥) ، وفي الكافر : « فان صافحك بينه فاغسل يدك » (٣٥) وفي أوانيهِ : « إذا اضطروا تم نالها فغسلوها بالماء » (٤٥) ، وفي عرق الجلال : « وإن أصابك من عرقها شيء فاغسله » (٥٥) ، وفي النبي : « إن عرفت مكانه فاغسله » (٦٥) . وفي الميتة : « وإن لم تحذت منه بعد أن يموت فاغسله » (٧٥) ،

(١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب النجاسات حديث : ٩ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب النجاسات حديث : ٥ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب النجاسات حديث : ١٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٦٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٧٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الاطعمة المحرمة : ٣ .

وفي الميت : « في الرجل يصيب ثوبه جسد الميت . فقال (ع) : يغسل ما أصاب الثوب » (١٥) ، وفي المسكر : « إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه » (٢٥) ، وفي القدر التي وقع فيها المسكر : « واللحم اغسله » (٣٥) . . . إلى غير ذلك ، مما ورد في المذكورات وغيرها . والمناقشة في ثبوت الاطلاق لهذه النصوص لو تمت في بعضها فلا تتم في الجميع .

نعم يشكل الحكم في نجاسة لا يكون لدليل التطهير منها إطلاق ، أو ليس في الأدلة تعرض للتطهير منها ، وإنما تعرضت لنجاستها ، أو كان دليل نجاستها منحصراً في الاجماع . إلا أن يتم الحكم في الجميع بعدم القول بالفصل ، أو يكون دليل مطلق في التطهير عن مطلق النجاسات . لكن الأول محل تأمل وإن ادعاء في الذخيرة ، ويساعده التبع كما في الجواهر وغيرها . والثاني لم أقف عليه وإن ادعاه غير واحد .

نعم يمكن أن يستفاد من إطلاق ما دل على مطهريه الماء ، والعمدة فيه النبوي الذي رواه المؤلف والمخالف - كما عن السرائر - « خات الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما . . . » (٤٥) ، بناءً على إطلاقه بلمناظر المطهر - بالفتح - كما هو الظاهر ، وكما أشرنا إليه في صدر الفصل . واحتمال عدم وروده في مقام البيان مندفع بالأصل . (ودعوى) : كونه مسوقاً لمجرد الايجاب الجزئي ، توطئة لقوله (ص) : « لا ينجسه شيء » ، وكأنه قيل : لما كان مطهوراً كان لا ينجسه شيء ، ولأجل اختصاص الثاني بالكثير

(١٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب النجاسات حديث : ٨ .

(٤٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الماء المطلق ملحق حديث : ٩ .

يختص الأول به ، فلا يجدي في إثبات حكم التطهير بالقليل (غير ظاهرة) لعدم المناسبة بين الكلامين ، لأن المطهرات العرفية من شأنها الانفعال بالقدارة التي تطهر فيها ، فلو كان المقصود من الجملة الأولى التوطئة ، فهي توطئة تعبدية لا عرفية ، والتوطئة التعبدية لا تنافي الاختلاف بينهما بالاطلاق والتقييد .

وأضعف منها دعوى كون وحدة السياق تقتضي اختصاص الأول بالكثير ، إذ من المعلوم أن وحدة السياق إنما تقتضي المساواة في الخصوص إذا استند إلى قرينة في نفس الكلام ، لا ما إذا استند إلى قرينة خارجية - كما في المقام - فالعمومات الواقعة في سياق واحد إذا أُخصص بعضها بمخصص منفصل ، لا يسري التخصيص منه إلى غيره بقرينة وحدة السياق ثم إنه حيث يثبت إطلاقه من حيث المطهر - بالفتح - فمقتضى الإطلاق المقامي الرجوع إلى العرف في كيفية التطهير - كما اعترف به شيخنا الأعظم (ره) - وإن استشكل فيه في الجواهر ، ولا ريب في كفاية المرة في التطهير عند العرف . والرجوع إليهم في كيفية إزالة القذارات التي عندهم شاهد بذلك (ودعوى) : أن بناء العرف على الاكتفاء بالمرة إذا علم بزوال القذارة لا إذا شك فيه ، والمقام من الثاني (مندفعة) بأن الشك في المقام في زوال النجاسة للشك في الكيفية المعتبرة عند الشارع ، فإذا علم بأن الكيفية المعتبرة عنده هي الكيفية العرفية فلا شك في زوال النجاسة .

هذا ولو لم يتم الإطلاق المذكور كان المرجع استصحاب النجاسة (ودعوى) : أن النجاسة اعتبار منتزع من الحكم التكليفي بالغسل مرة أو مرتين ، فالشك فيها راجع إلى الشك في وجوب الغسل مرة أو أكثر ، واللازم في مثله الرجوع في الزائد إلى أصالة البراءة ، (مندفعة) بأن

الحكم بوجوب الغسل قد أخذ في موضوعه النجاسة ، فيمتنع أن تكون النجاسة منزعة منه . مضافاً إلى أن النصيب الواردة في أحكام النجاسة ظاهرة في كون النجاسة أثراً عينياً حقيقياً يحصل من ملاقاته النجس أو المتنجس ، لا مجرد الحكم بوجوب الغسل ، كما لا يخفى .

ومثلها في الاشكال دعوى : أن استصحاب النجاسة من قبيل استصحاب الفرد المردد بين طويل العمر وقصيره ، والتحقيق أنه ليس بحجة إذ فيها : أن ذلك إنما يقدر في حجية الاستصحاب إذا كان الأثر الشرعي للنجاسة متعلقاً بالفرد ، ولكنه خلاف ظاهر الأدلة في المقام ، فإن الاستفادة من النصوص الواردة في الموارد المتفرقة - المتضمنة لعدم صحة الصلاة ، أو حرمة الشرب ، أو نحو ذلك - أن الأثر للجهة المشتركة بين الأفراد - أعني ، طبيعة النجاسة - لا لنفس الأفراد ، بل قوله (ع) في رواية خيران الخادم الزاردة في الثوب بصيبه الخمر ، ولحم الخنزير : « لا تصل فيه فانه رجس » (١٥) كالصريح في كون ذلك حكماً لكلي الرجس . فلاحظ ، ولو سلم فكون المقام من قبيل الفرد المردد لا يخلو من خفاء ، بل الظاهر كونه من قبيل الفرد المعين ، وكون التردد في رافعه .

وأضعف من ذلك دعوى أن الغسلة الاولى مزيلة لبعض مراتب النجاسة فيرجع الشك في الطهارة الى الشك في وجود مرتبة اخرى زائدة على تلك المرتبة ، والأصل عدمها . إذ فيها : أن المرتبة المشكوكة معدودة عرفاً من وجود المرتبة المعلومة الزوال بالغسلة الاولى ، نظير السواد الضعيف المعدود من مراتب وجود القوي ، فالشك يكون في البقاء لا في الحدوث على أن كون الغسلة الاولى مزيلة لبعض المراتب غير ظاهر ، لجواز كونها

فلا تكفي الغسلة المزيلة لها (١) ، إلا أن يصب الماء مستمرًا بعدزواها ،

من قبيل الشرط لتأثير الغسلة الثانية في رفع النجاسة .

ثم إنه قد يستدل على وجوب التعدد بما في صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله (ع) : « قال ذكر المنى فشده وجعله أشد من البول » (١٥) وما في روايتي الحسين والبنزطي من قوله (ع) : « صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء » (٢٥) فإن ذلك إذا اقتضى التعدد فالثخانة والقوام أولى بالافتضاء . وفيه : أنه لا يظهر من الأول الجهة الملحوظ فيها الأشدية فن الجائز أن يكون ذلك من جهة المانعة للصلاة ، كما يناسبه قوله (ع) « إن رأيت المنى قبل أو بعدما تدخل في الصلاة . . . لا زيادة العدد في مقام التطهير . وأما الثاني فالظاهر كونه تعليلاً للاكتفاء بالصب .

ثم إن الظاهر الاتفاق على كفاية المرتين ، وبه ترفع اليد عن استصحاب النجاسة لو كان هو المرجع . وإن كان ظاهر الاستدلال على إلحاق سائر النجاسات بالبول ، اعتماداً على ما في صحيح ابن مسلم ، من أشدية المنى ، وما في روايتي البنزطي والحسين ، من التعليل بأنه ماء ، وعدم الاكتفاء بالمرتين .

(١) كما عن جماعة ممن اكتفى بالمرّة ، منهم المحقق في المعتبر ، قال فيه : « وهل يراعى العدد في غير البول ؟ فيه تردد ، وأشبهه يكفي المرّة بعد إزالة العين ، لقوله (ع) في دم الحيض : حتبه ثم اغسله » (٣٥) لكن فيه : أنه يمتنع حمل الأمر على الوجوب ، للقطع ، بعدم وجوب

(١٥) الوسائل باب ١٦ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ٧ ، ٤ .

(٣٥) المعتبر المسألة السادسة من أحكام النجاسات ص ١٢١

والأحوط التعدد (١) في سائر النجاسات أيضاً ، بل كونها غير الغسلة المزيلة (٢) .

(مسألة ٥) : يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات (٣) في الماء القليل ، وإذا تنجست بالولوغ

الحت ، فالأمر به لا بد أن يكون محمولاً على الاستحباب - كما عن جماعة - بل في المنتهى نسبه إلى علمائنا وأكثر أهل العلم ، أو على الإرشاد إلى أمر عرفي ، لأن الحت قبل صب الماء أرفق في التطهير ، وحينئذ فاطلاق الأمر بالغسل وغيره الصادق على الغسلة المزيلة - كما اعترف به جماعة ، منهم السيد في المدارك - محكم (ودعوى) : الانصراف إلى غيرها ولو ببقاء الصب مستمراً بعد زوالها ، غير ظاهرة . والظاهر عدم الفرق فيما ذكرنا بين المتنجس بالنجاسة ، والمتنجس بفسالنها ، والمتنجس بالمتنجس والنصوص في الجميع - في الجملة - وافية . فلاحظ رواية غسل اللحم (١٥) ورواية العيص (٢٥) المتقدمة في نجاسة الفسالة .

(١) بل هو الذي قواه جماعة ، إما مطلقاً ، كالشهيد في الذكري ، واللمعة والألفية ، والمحقق في جامع المقاصد وحاشية الشرائع ، وإما في خصوص ماله قوام وثخن ، كالعلامة في التحرير والمنتهى ، على ما حكى عنهم .

(٢) فان المشهور - كما في شرح النجاة - أن الاجتزاء بالمرّة وعلمه إنما هو بعد غسلة الازالة ، فلا يحصل الطهر بمحصول الازالة بهما أو باحدهما .
(٣) كما عن ابن الجنيد ، والشيخ في كتبه غير المبسوط ، وعن

(١٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب الماء المضاف حديث : ٣ ، وباب : ٣٨ من أبواب النجاسات حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب الماء المضاف حديث : ١٤ .

التعفير بالتراب مرة . وبالماء بعده مرتين (١) .

الذكرى ، والدروس ، وجامع المقاصد ، ونشير من متأخري المتأخرين .
لموثق عمار عن أبي عبد الله (ع) : « سئل عن الكوز والآناء يكون قدراً
كيف يغسل ؟ وكَم مرة يغسل ؟ قال (ع) : يغسل ثلاث مرات ، يصب
فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه . . . » (١٥) .

وفي الشرائع وعن النافع ، وأكثر كتب العلامة ، والبيان ، وروض
الجنان ، والمدارك وغيرها : الاكتفاء بالمرّة . إما لاستضعاف الموثق
والرجوع إلى أصل البراءة ، أو الاطلاق . وإما لحمله على الاستحباب ،
بقريئة المرسل المروي في المبسوط : « وقد رُوِيَ غسلة واحدة » (٢٥) .
وفيه : أن المحقق في محله حججة الموثق ، فيمتنع الرجوع إلى الاصل ، أو
الاطلاق لو سلم بنحو يشمل الآناء . مع أن الاصل محكوم بالاستصحاب
والمرسل غير ثابت الحجية ، ومجرد وافقته للشهرة - كما قيل - غير جابر
له ما لم يتحقق الاعتماد عليه .

وعن اللمعة ، والالفية : اعتبار المرتين . وكأنه لاستضعاف الموثق ،
والحاق الاواني بالثوب والبدن في البول ، كما تقدم في غير الاواني بناء
على التعدد (وفيه) : أن القطع باللاحاق غير حاصل ، وفهم عدم
الخصوصية من نصوص التعدد في البول في الثوب والبدن لو سلم لا يصلح
لمعارضة الموثق ، إذ هو يكون كالحاص ، فيجب الاخذ به ، واستضعافه
ضعيف ، كما عرفت .

(١) أما التثايب فهو إجماع محكي عن الانتصار والخلاف وغيرها .

(١٥) الوسائل باب : ٥٣ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٢٥) المبسوط باب حكم الأواني ص : ٦ ، ص : ٨ الطبعة القديمة .

وعن المنتهى : « قال علماءنا أجمع إلا ابن الجنيدي : إنه يجب غسله ثلاث مرات إحداهن بالتراب » . وأما كون غسلة التراب أولاهن فهو المشهور وعن المفيد في المقنعة أنها وسطاهن ، وعن الانتصار والخلاف إطلاق القول بأنه يغسل ثلاث مرات إحداهن بالتراب ، وكذا حكى عن الصدوق في الفقيه .

والعمدة في لزوم التثليث - مضافاً إلى الاجماع المتقدم - صحيحة البقباقي ، قال فيها : « حتى انتهيت إلى الكلب ، فقال (ع) : رجس نجس لا تتوضأ بفضله ، واصبب ذلك الماء ، واغسله بالتراب أول مرة ، ثم بالماء مرتين » . كذا رواها في المعتبر (١٥) ، وحكي ذلك عن موضع من الخلاف ، وعن المنتهى ، والتذكرة ، والنهية ، والذكري وجامع المقاصد وشرح الارشاد للفخر ، والروض ، وغوالي اللثالي . لكن قال في المدارك بعدما رواها خالية عن لفظ المرتين (٢٥) : « كذا وجدته فيما وقفت عليه من كتب الأحاديث ، ونقاه كذلك الشيخ في مواضع من الخلاف والعلامة في المختلف ، إلا أن المصنف (ره) نقله في المعتبر بزيادة لفظ : «المرتين» بعد قوله : « ثم بالماء » ، وقلده في ذلك من تأخر عنه . ولا يبعد أن يكون ذلك من قلم الناسخ . ومقتضى إطلاق الأمر بالغسل الاكتفاء بالمرّة الواحدة بعد التعفير ، إلا أن ظاهر المنتهى وصريح التذكرة انعقاد الاجماع على تعدد الغسل بالماء ، فإن تم فهو الحجة ، وإلا أمكن الاجتزاء بالمرّة لحصول الامتثال بها » . ولكن لا يخفى أن استدلال المحقق وغيره بها مما

(١٥) المتسبر في المسألة الثانية من أحكام الأواني ص : ١٢٧ . وكذا رواها في مستدرک الوسائل في باب : ٤٤ من أبواب النجاسات ملحق حديث ٤ . وله بيان في تأييد صحة الزيادة . فليراجع .

(٢٥) وهي كذلك في الوسائل في أبواب متعددة منها باب : ١ من أبواب الاستنار .

يمنع من احتمال سهو القلم ، بل لعل عدم تعرض المحقق لاختلاف الأصل الذي روى عنه مع أصل الشيخ (ره) يشهد بكونها في التهذيبين كذلك واحتمال كون رواية المحقق لها بالزيادة المذكورة من جهة الاتفاق على التثليث بعيد ، بل كان المناسب تعرضهم لذلك . مع أنه لو بني على ترجيح روايتها خالية عن ذلك ، أمكن أن يكون مقتضى الجمع العرفي بينها وبين الموثق المتقدم في لزوم التثليث في تطهير مطلق الاناء لزوم التثليث هنا بعد التراب ، إذ الموثق المتقدم يكون مقيداً لاطلاق الصحيحة ، فلا وجه للعمل بالاطلاق . اللهم إلا أن ينبنى على عدم حجية الموثق . لكنه خلاف ظاهر أدلة الحجية ، كما هو محرر في محله . بل يمكن التشكيك في إطلاق الصحيح ، بأنه وارد في مقام شرطية التراب قبل الماء ، لا في مقام بيان لزوم التطهير بالماء ، كي يؤخذ باطلاقه ، وحينئذ يرجع في بيان التعدد في الماء الى الموثق المتقدم فتأمل . بل يمكن الاستدلال بالصحيح على مذهب المشهور ، وإن بني على ترجيح روايتها خالية عن لفظ المرتين ، بأن يحمل قوله (ع) : « أول مرة » على أول المرات الثلاث اللازمة في تطهير الاناء - كما تضمنه الموثق - وتبقى المراتن الاخرتان بالماء وحده . فتأمل . هذا وعن ابن الجنيد (ره) وجوب الغسل سبباً أولاًهن بالتراب . وكأنه لموثق عمار عن الصادق (ع) : « في الاناء يشرب فيه النبيذ ، فقال (ع) : تغسله سبع مرات ، وكذلك الكلب » (١٥) وفيه - مع أن الغسل سبباً في النبيذ للاستحباب ، كما سيأتي ، فيجب كونه كذلك في الكلب ، لا لوحدة السياق ، بل لأن الحكم المجعول للكلب هو الحكم المجعول للنبيذ . ومع أن الموثق خال عن ذكر الغسل بالتراب ، كما هو

(١٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب الأظعمة المحرمة حديث : ٢ .

والأولى أن يطرح (١) فيها التراب من غير ماء ويمسح به ، ثم يجعل فيه شيء من الماء ويمسح به . وإن كان الأقوى كفاية الأول فقط (٢) ، بل الثاني أيضاً . ولا بد من التراب ، فلا يكفي عنه

مدعاه - : أن صحیحة البقیاق أخص منه مطلقاً ، لاختصاصها بصورة التنجس بالولوغ ، والموثق أعم من ذلك ، فيجب تقييد الموثق بها ، ولا مجال للأخذ باطلاقه .

هذا وأما وجوب كون الأولى بالتراب ، فيدل عايه الصحيح المذكور بلا معارض . ومن ذلك يظهر ضعف ما عن المقنعة ، لعدم العثور على مستنده - كما عن غير واحد - ومثله ما عن الانتصار وغيره ، وإن كان يوافق الرضوي (١٥) ، إذ لو تمت حججه فهو مقيد بالصحيح ، ولعل مرادهم ما هو المشهور .

(١) لأن فيه جمعاً بين المحتملين .

(٢) فيه إشكال ، بل عن الحلبي والمنتهي وغيرهما تعين الثاني ، وهو في محله ، فإن التراب وإن كان حقيقة في غير المزوج ، إلا أن تسلبت الغسل عليه ، يقتضي ظهوره في المزوج بالماء ، على نحو يكون مائماً ، فيكون قوله (ع) : « إغسله بالتراب » نظير قولك : « غسلت يدي بالسدر والصابون » . وبه يظهر ضعف ما عن جامع المقاصد وغيره ، ونسب إلى المشهور ، من وجوب خلوصه عن الماء ، حملاً للغسل على خلاف ظاهره ، فإن ما ذكرناه أقرب . ومثله ما قواه في الجواهر - تبعاً للشهيد الثاني (ره) - من جواز مزجه بالماء على نحو لا يخرج به التراب عن اسمه وجواز عدمه ، لحصول الغرض ، وهو إزالة ما حصل بالاناء من

(١٥) الوسائل باب : ٤٤ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

الرماد (١) والاشنان والنورة ونحوها . نعم يكفي الرمل (٢) .
ولا فرق بين أقسام التراب (٣) : والمراد من الولوغ (٤) شربه

اللغاب بكل منها . فان حصول الغرض بكل منها أول الكلام . (ومثلها)
دعوى وجوب الجمع بينها احتياطاً للاجمال ، كما عن الوحيد (ره) والرياض
إذ قد عرفت ظهوره في المزج على نحو يكون التراب مائعاً بالعرض . وعليه
فلا بد من خروج الماء عن الاطلاق وزيادة ، بل من المحتمل جواز المزج
بغير الماء من المائعات ، لصدق الغسل بالتراب . فتأمل .

(١) لا اختياراً ، وإن حكي عن ابن الجنيد وأبي العباس كفايته
حينئذ ، للأولوية الظنية ، التي هي على تقدير تسليم ثبوتها ليست بحجة .
ولا اضطراراً ، لأنه خلاف الاطلاق ، وإن حكي عن المختلف والقواعد
والذكرى والبيان الاكتفاء به حينئذ ، لحصول الغرض ، وهو قلع النجاسة
ولكنه كما ترى . مع أن مقتضاه الاكتفاء ولو اختياراً ولا يقول به المدعي .
(٢) بناءً على أنه من التراب عرفاً ، كما سيأتي إن شاء الله في التيمم
فتأمل . ولا ينافيه قوله : « عدد الرمل والحصى والتراب » ، فإنه من
عطف العام على الخاص . وعن كشف الغطاء المنع ، لمنع كونه تراباً .
(٣) للاطلاق .

(٤) لا يهم الخلاف في معنى الولوغ ، وأنه الشرب - كما عن
المصباح - أو زيادة طرف لسانه - كما عن الصحاح - أو هو ذلك أو
إدخال لسانه في الاناء وتحريكه - كما في القاموس - فإنه لم يذكر في النص
وإنما ذكر في كلام الاصحاب ، والمذكور في النص الفضل ، وظاهره
الباقى من الطعام والشراب . نعم قوله (ع) : « لا تتوضأ بفضله ... »
ظاهر في خصوص الماء الباقي من الشراب . لكن في الجواهر : « ينبغي

الماء ، أو مايعاً آخر ، بطرف لسانه . ويقوى إلحاق لطعه الإناء بشربه (١) . وأما وقوع لعاب فمه فالأقوى فيه عدم اللحوق (٢) وإن كان أحوط (٣) ، بل الاحوط إجراء الحكم المذكور في مطلق مباشرته (٤) ولو كان بغير اللسان من سائر الأعضاء ، حتى وقوع شعره أو عرقه في الإناء .

القطع بعدم الفرق بين الماء وغيره من المائعات . ولعل الارتكاز العرفي يساعده ، ويمنع من تقييد إطلاق الصدر به ، فتأمل .

(١) فإن النجاسة حينئذ سارية من الفم إلى الإناء بلا واسطة ، إذ احتمال اختصاص الحكم بالنجاسة السارية إلى الإناء بتوسط المائع مما لا ينبغي دعواه . ولذا حكى عن جامع المقاصد ، والروض ، وشرح المفاتيح : الجزم بالأولوية .

(٢) كما هو المشهور ، إذ هو ليس مورد النص ، ولا مما يقطع بأولويته منه . لكن الانصاف أن اللعاب لا يقصر عن مسير المائعات في سريته الأثر بواسطته من الفم أو اللسان إلى الإناء ، فالحاق المائعات بالماء دون اللعاب غير ظاهر .

(٣) بل عن العلامة (ره) في النهاية لزومه .

(٤) كما عن الصدوق ، والمفيد ، وفي المدارك : « لا نعلم مأخذه » . ولعله أخذه من قوله (ع) في الصحيح (١٥) : « رجس نجس » فإنه ظاهر في عدم الخصوصية للولوغ . لكن الأخذ بهذا الظاهر يستوجب التعدي إلى عامة النجاسات ، ولما لم يمكن ذلك ، يتعين التصرف فيه بارجاعه إلى قوله (ع) : « لا يتوضأ بفضله » ، لا غير . لكن عن العلامة في النهاية

(١٥) وهو صحيح البقباق المتقدم .

(مسألة ٦) : يجب في ولوغ الخنزير غسل الاناء سبع مرات (١) ، وكذا في موت الجرذ (٢) ، وهو الكبير من الفأرة البرية (٣) .

أنه الأقرب ، واستدل عليه بأن فيه أنظف من غيره ، ولهذا كانت نكهته أطيب من غيره من الحيوانات ، لكثرة لثته . وهو كما ترى .

(١) كما في المختلف ، وقال فيه إنه اختاره في أكثر كتبه ، وحكي عن الموجز ، والروضة ، والمدارك . لصحيح ابن جعفر (ع) : « سأله عن خنزير يشرط من اناء ، كيف يصنع به ؟ (ع) : يغسل سبع مرات » (١٠) . وعن المبسوط ، والخلاف ، وغيرهما : إلحاقه بالكلب ، وعن الثاني الاستدلال له بأنه يسمى كلباً . وفيه : أنه مجاز لا يحمل عليه اللفظ بدون قرينة . (٢) كما عن المشهور . لموثق عمار : « إغسل الاناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرات » (٢٥) . وفي الشرائع ، والقواعد ، وعن غيرها : كفاية الثلاث . لموثقه المتقدم في مطلق النجاسة . وفيه : أنه مطلق يجب حمله على هذا المقيد .

(٣) لا البحرية . وحكي عن العين والمحيط : أنه ذكر الفأر ، وعن النهاية : أنه الذكر الكبير منه ، وعن الصحاح ، والمغرب : أنه ضرب منه ، وعن ابن سيده : أنه ضرب منها أعظم من البربوع أكدر في ذنبه سواد ، وعن الجاحظ : الفرق بينه وبين الفأر كالفرق بين الجواميس والبقر والبخاتي والعراب ، وعن بعض : أنه الضخم من الفئران ، ويكون في الفلوات وهو في عرفنا اليوم معروف يسكن البيوت والفلوات .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الأستار حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥٣ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

والأحوط في الخنزير التعفير (١) قبل السبع ايضاً. لكن الأقوى
عدم وجوبه .

(مسألة ٧) : يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعاً (٢)
والأقوى كونها كسائر الظروف في كفاية الثلاث (٣) :

(١) قد عرفت وجهه .

(٢) وأوجه جمع ، منهم المفيد ، والشيخ في الجمل ، والشهيد في أكثر
كتبه ، والمحقق ، على ما حكى عنهم . لموثق عمار المتقدم في الولوغ دليلاً
لابن الجنيد . لكن يجب حمله على الاستحباب لموثقه الآخر : « في قدح
أو إناء يشرب فيه الخمر . قال (ع) : تغسله ثلاث مرات : وسئل :
أيجزؤه أن يصب فيه الماء ؟ قال (ع) : لا يجزؤه حتى يبدلكه بيده ،
ويغسله ثلاث مرات ، (١٥) (ودعوى) : كون ظهوره مستنداً الى مفهوم
العدد ، الممكن تقييده بموثق السبع (مندفعة) بكونه مستنداً الى منطوق
التحديد ، كما ذكره شيخنا الأعظم (ره) . ولذا اختار في الشرائع ،
والقواعد : الاكتفاء بالثلاث ، وحكي عن الخلاف ، وغيره .

(٣) وعن جماعة كفاية المرة ، منهم اصحاب المعبر والمختلف وروض
الجنان والمعالن ، ونسب الى جملة من كتب العلامة . إما لموثق عمار الآخر (٢٥)
« عن الدن يكون فيه الخمر ، يصلح أن يكون فيه نخل أو ماء أو كامخ
أو زيتون ؟ قال (ع) : إذا غسل فلا بأس . وعن الابريق وغيره بكون
فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء ؟ قال (ع) : إذا غسل فلا بأس .
وفيه : أنه على تقدير تسليم الاطلاق فهو مقيد بما عرفت . أو لعدم حجبية

(١٥) الوسائل باب : ٥١ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٢٥) وهو صدر الموثق المتقدم في الحاشية السابقة .

(مسألة ٨) : التراب الذي يعفر به يجب أن يكون طاهراً قبل الاستعمال (١) .

(مسألة ٩) : إذا كان الاناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفاية جعل التراب فيه وتحريكه إلى أن يصل إلى جميع أطرافه (٢) . وأما إذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاؤه

موتقات العدد، فيرجع إلى الاطلاق ، أو أصل البراءة . وفيه أيضاً ما عرفت (١) كما هو المشهور ، بل لم يحك الخلاف فيه إلا عن الاردبيلي وبعض ممن تبعه . والعمدة فيه : دعوى انصراف النص إليه بنحو يوجب تعينه ، لا بنحو يوجب رفع الإطلاق ، ليكون المرجع استصحاب مطهريه التراب قبل طروء النجاسة عليه ، الحاكم على استصحاب نجاسة الاناء . اللهم إلا أن يقال : استصحاب المطهريه من قبيل الاستصحاب التعليقي وجريانه محل اشكال . إلا أن يقال : العمدة في الاشكال عليه معارضته بالاستصحاب التنجيزي وهو في المقام استصحاب نجاسة الاناء ، وبعد التساقت يكون المرجع قاعدة الطهارة . مع أن في كون الاستصحاب المذكور من التعليقي إشكالا ، وقد تقدم بعض الكلام فيه في نجاسة عصير الزبيب فراجع . ثم إن هذا كله مبني على اعتبار عدم المزج بالماء ، أما بناء على اعتبار المزج به ، فلا بد من طهارة التراب ، إذ مع نجاسته ينجس الماء مع أنه لا ريب في اعتبار طهارة الماء .

(٢) هذا يتم لو كان المراد من الغسل بالتراب ما يعم وصول التراب إليه ، أما إذا كان المراد خصوص المسح به - كما تقدم في المن - فكفايته غير ظاهرة . وأما بناء على ما استظهرناه من إرادة مزجه بالماء بنحو يصير مائعاً بالعرض فكفايته حينئذ ظاهرة جداً .

على النجاسة أبداً (١) ، إلا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء للكثير .

(مسألة ١٠) : لا يجري حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب (٢) ولو بماء ولوغه أو بلطعه . نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب التعفير حتى مثل الدلو لو شرب الكلب منه (٣) ، بل والقربة والمطهرة وما أشبه ذلك .
(مسألة ١١) : لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج (٤) من كلب واحد أو أزيد بل يكفي التعفير مرة واجدة .

(١) لتعذر المشروط بتعذر شرطه . وبدلية الماء عنه حينئذ غير ظاهرة ولزوم تعطيل الاناء لا يثبتها . وانصراف النصوص عنه ممنوع ، لورودها مورد الارشاد إلى طريق التطهير ، لا مورد الالزام والتكليف ، ليمتنع شمولها لصورة العجز . ولو سلم فاطلاق المادة كاف في بقاء الشرطية ، كما ححر في محله . فما عن الشيخ وجماعة من سقوط التعفير ، وحصول الطهارة بالغسل مرتين ، ضعيف . ومثله القول بالغسل ثلاثاً : كما يقتضيه الوجوه المتقدمة لو تمت .

(٢) قد عرفت أن موضوع الحكم في النص فضل الكلب الصادق ولو في غير الظروف كالحوض الصغير . نعم التعبير فيه بالصب قد يقتضي اختصاصه بها . إلا أن يكون المراد مجرد إخلاء الاناء . فتأمل .

(٣) وإن كان ظاهر كلماتهم الاختصاص بالاناء .

(٤) ففي محكي الخلاف : « جميع الفقهاء لم يفرقوا بين الواحد والمتعدد إلا من شذ من العامة ، فاوجب لكل واحد العدد بكامله » ، ومثله كلام غيره . فاذاً الوجه فيه هو الاجماع . وإلا فأصالة عدم التداخل تقتضي

- (مسألة ١٢) : يجب تقديم التعفير على الغسلتين (١) ،
 فلو عكس لم يطهر .
 (مسألة ١٣) : إذا غسل الاناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه
 التثليث (٢) ،

التكرار . وما في المدارك من الاستدلال عليه بصدق الامتثال كما ترى ،
 وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في المسألة التاسعة من فصل كيفية التنجيس
 فراجع .

(١) قد عرفت وجهه .

(٢) وفي الذكري : « لا ريب في عدم اعتبار العدد في الجاري
 والكثير في غير الولوغ » . وقال قبل ذلك في الولوغ : « ولا يشترط فيها
 العدد » . وكأنه لانصراف أدلته إلى القليل ، لأنه المتعارف في عصر
 الصدور . ولاطلاق مطهريه الكثير مثل ما في المختلف : « ذكر بعض علماء
 الشيعة أنه كان بالمدينة رجل يدخل على أبي جعفر محمد بن علي (ع) وكان
 في طريقه ماء فيه العذرة والجيف وكان يأمر الغلام بحمل كوزاً من ماء
 يغسل به رجاه إذا أصابه فابصره يوماً أبو جعفر (ع) فقال : إن هذا
 لا يصيب شيئاً إلا طهره ، فلا تعد لله منه غسلاً » (١٥) . ولاطلاق بعض
 أدلة التطهير . وكأنه لذا ونحوه اكتفى العلامة (ره) في القواعد وغيرها
 والشهيدان والمحقق الثاني بالمره .

وفيه : منع الانصراف المدعى في أدلة العدد . نعم تمكن دعوى نبي
 الاطلاق في موثقة عمار (٢٥) الواردة في مطلق الاناء القدر من جهة اشتغالها

(١٥) المختلف الصفحة الثالثة المسألة الأولى .

(٢٥) المقدمة في أول المسألة الخامسة .

بل يكفي مرة واحدة حتى في إناء الولوغ (١)

على الصب الغالب في القليل ، كما ذكره في المختلف وغيره . لكن - مع أنه لا مجال لها في رواية التثليث في الخمر (١٠) ، ولا في بعض روايات التثنية في البول (٢٠) ، ولا في روايتي السبع في الخنزير والجرذ (٣٥) ولا في صحيح التثنية في الكلب (٤٥) . ومع إمكان دفعها بارادة مجرد مماسسة الماء للأناء من الصب - : أن الاجمال فيها يوجب الرجوع إلى استصحاب النجاسة بدون التثليث . ومرسلة المختلف ليست بحجة . وأما إطلاق بعض أدلة التطهير في غير الأواني فلا يصلح للمرجعية فيها ، لاختصاصه بمورده وعدم ثبوت الاجماع على عدم الفصل بين الأواني وغيرها . نعم لا يبعد الرجوع إلى إطلاق مطهريه الماء الذي قد عرفته سابقاً . لكنه فيما لم يكن لدليل العدد إطلاق يشمل المقام ، وإلا كان هو المرجع . وكأنه لذلك اعتبر العدد في المختلف ، والمبسوط ، والمعتبر ، وغيرها ، على ما حكى . نعم يمكن أن يستفاد عدم اعتبار التعدد مما ورد في ماء المطر من قوله (ع) « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » (٥٠) ، بناء على عدم القول بالفصل بينه وبين الكثير والجاري ، الأولوية ، كما أشرنا إلى ذلك في المسألة الأخيرة من فصل ماء المطر . فراجع .

(١) مما سبق تعرف الاشكال هنا ،

- (١٥) وهو موثق عمار الآخر المتقدم في المسألة السابعة .
 (٢٥) تقدمت في المسألة الرابعة .
 (٣٥) تقدمت في المسألة السادسة .
 (٤٥) وهو صحيح البقياق المتقدم في المسألة الخامسة .
 (٥٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب الماء المطلق حديث : ٥ .

نعم الاحوط عدم سقوط التعفير فيه ، بل لا يخلو عن قوة (١) والاحوط التثليث حتى في الكثير .

(مسألة ١٤) : في غسل الاناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه وإدارته الى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات (٢) كما يكفي أن يملأه ماء ثم يفرغه ثلاث مرات (٣) .

(مسألة ١٥) : إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات ، أو غيره حتى يكفي فيه المرة ، فالظاهر كفاية المرة (٤) .

(مسألة ١٦) : يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال

(١) لاطلاق صحيح البقباق (١٥) (لا يقال) : لا وجه للتفكيك بين العدد والتعفير ، فان لازم سقوط الأول لما ذكر سقوط الثاني أيضاً (لأننا نقول) : إن ظاهر ما تقدم جعل المطهريّة للمعتصم بمجرد الإصابة في قبال الاحتياج إلى العدد أو الورود أو نحوهما ، مما يرجع الى الشرط في مطهريّة الماء ، لا بلحاظ مطهريّة غيره كالتراب ، لأقل من احتمال ذلك على وجه يوجب إجماله ، فيرجع في وجوب التعفير إلى إطلاق دليله .

(٢) كما تضمنه موثق عمار (٢٥) .

(٣) ذكره جماعة من الأصحاب - كما عن الحدائق والنخيرة - إذ المفهوم عرفاً من التحريك في الموثق وصول الماء إلى الجزء المتنجس ، وهو حاصل في الفرض . فاستشكال الجواهر فيه غير ظاهر .

(٤) أما في الشبهة المفهومية فلو جوب الاقتصار على المتيقن عند إجمال

(١٥) تقدم في المسألة الخامسة .

(٢٥) تقدم في المسألة الخامسة .

الغسالة على المتعارف (١) ، ففي مثل البدن ونحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفي صب الماء عليه ، وانفصال معظم الماء ، وفي مثل الثياب والفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره ،

المقيد وتردده بين الأقل والأكثر ، ويكون المرجع في الفرد المشكوك هو المطلق ، وهو ما دل على كفاية المرة مطلقاً ، الذي تقدمت الإشارة إليه .
وأما في الشبهة المصدقية فلأصالة عدم كونه من الظروف ، المنقح لموضوع العام ، بناء على أن موضوعه بعد الجمع بينه وبين الخاص كل فرد لا ينطبق عليه عنوان الخاص . أما بناء على عدم اقتضائه ذلك ، بسبب مجرد ثبوت حكم الخاص لأفراده الواقعية ، وبقاء ما عداه تحت حكم العام ، أو امتنع جريان الأصل المذكور ، لعدم الحالة السابقة ، وقلنا بعدم جريان الأصل في عدم الأزلي ، فحينئذ يدور الأمر في حكم الفرد بين حكم العام وحكم الخاص ، فالمرجع استصحاب النجاسة لا غير . نعم بناء على عدم العموم اللفظي ، واستفادة الحكم العام إنما كانت من جهة عدم القول بالفصل ، يشكل الحكم ، ولو بناء على الرجوع إلى العام في الشبهة المصدقية .

(١) لأنه منصرف أدلة التطهير ، ولو بواسطة ورودها مورد التطهير وإزالة النفرة والقذارة ، فإن ذلك لا يحصل عرفاً إلا بانفصال ماء الغسالة فإنه ما دام موجوداً لا ترتفع النفرة والقذارة . ولأجل ذلك لا مجال للأخذ باطلاق ما اشتمل منها على الصب الصادق - قطعاً - على مجرد ملاقاتة المحل ، فإن قرينة ورودها مورد التطهير ، المنزل على المرتكز العرفي ، مانعة عن الأخذ بالاطلاق المذكور . ويشير إلى ذلك مقابلة الصب بالغسل في بعض النصوص (١٥) ، فإن الظاهر منه أن التعبير بالصب للتنبيه على تحقق الانفصال

(١٥) مثل حسن الحسن بن أبي العلاء وما عن السرائر وقد تقدم في المسألة الرابعة .

في مورده - كالجسد - بمجرد الصب ، لترتبه عليه غالباً بلا حاجة فيه إلى عناية أخرى . ويشهد بذلك الأمر بالغسل في كثير من الموارد التي لا يمكن فيها العصر ، إذ احتمال الفرق بين الموارد بأن يُكتفى بالصب في بعض الموارد ، ولا يكتفى به في المورد الآخر ، بل لا بد من الغسل ، مما لا مجال له قطعاً ، فلا بد من حمل الأمر بالصب على الأمر بالغسل - جمعاً - فيكون المراد من الصب الصب على نحو الغسل والتطهير المعتبر فيه الانفصال . ومنه يظهر أنه لا يهم في إثبات اعتبار الانفصال إثبات أخذ العصر في مفهوم الغسل - كما حكي عن الأكثر - أو مجرد حركة الماء - كما في الخلاف وغيره - إذ لو فرض صدقه على مجرد غلبة الماء على المحل جرى فيه ما ذكرنا في الصب ، من انصرافه إلى صورة ارتفاع الغرة والقذارة الموجب لاعتبار الانفصال .

نعم لا يتم ما ذكرنا - بناءً على طهارة ماء الغسالة - لأن الوجه في اعتبار الانفصال عرفاً بناؤهم على سراية القذارة من المحل إلى الماء المغسول به ، فمع عدم انفصاله عنه يكون المحل عندهم كأن لم يغسل ، فاذا حكم الشارع باعتصام الماء كان ذلك ردعاً لهم ، فلا مانع من الأخذ بالاطلاق ولذا لا نعتبر الانفصال في التطهير بالكثير ، كما هو المشهور . كما أنه لو لم يتم ما ذكرنا من أصله لعدم ثبوت الارتكاز الموجب للانصراف كان إطلاق الأدلة محكماً ، ولا ينافيه البناء على نجاسة الغسالة ، إذ أدلة انفعاله إنما تجري في المنفصل ، لا فيما كان على المحل ، لوجوب الخروج عنها باطلاق أدلة التطهير التي قد عرفت دلالتها بالالتزام على طهارة البلل الكائن على المحل ، سواء أكان متخلفاً بعد انفصال مقدار من ماء التطهير ، أم كان تمام المقدار المطهر به باقياً في المحل غير منفصل عنه .

أو ما يقوم مقامه (١) ، كما إذا داسه برجله ، أو غمزه بكفه ،

(١) يعني : في حصول المقصود ، وهو الانفصال المعتبر ، لأن الوجه المقتضي لاعتبار العصر شامل لمثل ذلك . هذا ولكن ظاهر المشهور - كما قيل - وجوب العصر تبدأ ، بل عن الحدائق : نفي خلاف يعرف ، وفي وسائل البغدادي : « لا يكاد يعرف في ذلك خلاف » . وعن المعتبر نسبتة الى علمائنا . وربما يستدل له - كما في المعتبر والمنتهى وغيرهما - بالأصل ، أو الاجماع ، أو لدخوله في مفهوم الغسل ، أو لأن النجاسة لا تزول إلا به ، أو لأن الغسالة نجسة فيجب إخراجها ، أو لظهور المقابلة بين الغسل والصب في بعض النصوص (١٥) في إرادة الأمر به من الأمر بالغسل ، أو للأمر به في الرضوي (٢٥) ، وفي المروي عن دعائم الاسلام عن علي (ع) (٣٥) ، وفي ذيل رواية الحسين بن أبي العلاء المتقدمه في بول الرضيع .

وفيه : أنه لا مجال للأصل مع الدليل . والاجماع ممنوع ، لتحقيق الخلاف ، ونسبة دعوى ظهور الاجماع إلى المعتبر غير ظاهرة ، بل ظاهر عبارته كون المنسوب الى العلماء هو التعدد . ودخوله في مفهوم الغسل بنحو لا يرجع إلى ما ذكرنا ممنوع جداً ، لصدق الغسل فيما لا يمكن فيه العصر . وكون النجاسة لا تُزال إلا به مصادرة ، إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا ومقتضاه الاكتفاء عن العصر بتوالي الصب على الثوب - مثلاً - إلى أن يتفصل الماء الأول ، وحينئذ لا حاجة إلى العصر لفصل الماء الأخير . ووجوب إخراج

(١٥) تقدم في المسألة الرابعة .

(٢٥) مستدرک الوسائل باب : ١ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٣٥) مستدرک الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

أو نحو ذلك . ولا يلزم انفصال تمام الماء (١) . ولا يلزم الفرق والدلك (٢) ، إلا إذا كان فيه عين النجس أو المتنجس ، وفي مثل الصابون والطين ونحوهما مما ينفذ فيه الماء ولا يمكن عصره

الغسالة لنجاستها قد عرفت ما فيه من قيام الدليل على طهارة المتخلف . مع أنه مبني على نجاستها ، ولا يتم على القول بالطهارة ، والمقابلة بين الغسل والصب قد عرفت وجهها في صدر المسألة . والرضوي لم تثبت حجيته ، وشهرة القول بمضمونه من دون اعتماد عليه غير جابرة ، ومثله مرسل الدعائم . ورواية الحسين قد عرفت إجمالها . هذا والتأمل في جملة من أدلة لزوم العصر يقتضي الحكم بكون مراد المستدل منه مجرد الانفصال ، وقد عرفت أنه لا يتم تقريبه على القول بطهارة الغسالة ، كما لعله المشهور .

(١) فانه المطابق للارتكاز العرفي .

(٢) وأوجبه العلامة (ره) في التحرير ، وعن النهاية . واستدل عليه في المنتهى بالاستظهار . وبالأمر به في تطهير الاناء الذي شرب فيه الخمر (٩٥) ، إذ ليس ذلك إلا للنجاسة المطردة في غير الاناء . مع أن إطلاق الأمر بغسله أولاً ثم الأمر بالدلك ثانياً يقتضي دخوله في مفهوم الغسل ، وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وفيه : أن الاستظهار إنما يمكن فرضه في ظرف الشك في زوال النجاسة ، وليس هو محلاً للكلام . ولو أريد ما يجامع اليقين بذلك فلا دليل على وجوبه . ولاحتمال خصوصية لمورد النص مجال واسع . وتأخير الأمر بالدلك عن الأمر بالغسل مطلقاً ليس من تأخير البيان عن وقت الحاجة ، كسائر المقيدات والمخصصات

فيظهر ظاهره باجراء الماء عليه (١) ، ولا يضره بقاء نجاسة الباطن على فرض نفوذها فيه . وأما في الغسل بالماء الكثير

المنفصلة . وإمكان معارضة ذلك بأن عطف الغسل على ذلك مما يقتضي خروجه عن مفهوم الغسل ، وجعله من عطف الكل على الجزء خلاف الظاهر ، بل الظاهر أن خروجه عنه مما لا ينبغي الاشكال فيه . نعم يمكن دعوى أن ذلك المزيل للعين داخل في مفهوم الغسل من تلك العين . لكنه خارج عن محل الكلام . ولعل الوجه في تركه في صدر الموثق الاكتفاء بذكر الغسل عنه ، والتنصيص عليه في ذيله لأجل عدم الثقات السائل الى ذلك ، حتى احتمل الاكتفاء بمجرد الصب ولو مع بقاء العين ، كما هو الغالب في أواني الخمر .

(١) أما طهره بالقليل ظاهراً وباطناً ، ففسد نسب منعه الى شهرة المتأخرين - كما عن الذخيرة - أو المتعارف بينهم - كما عن المعالم - لعدم انفصال ماء النسالة عنه المعتبر في التطهير . واستشكله في محكي المدارك بلزوم الحرج ، والضرر . وبأن المتخلف فيه لا يزيد على المتخلف في الحشايا بعد الدق والتغميز . وبمخالفته لمطلقات الغسل . انتهى . ومرجع الدليلين الأخيرين الى أن الانفصال المعتبر في التطهير ليس انفصال تمام الماء ضرورة بل المقدار الذي يتوقف عليه زوال القذارة والنفرة وهو حاصل ، لعدم المانع من جريان الماء الى أطراف المحل المتنجس ، ونفوذ المقدار غير المعتد به عرفاً غير قادح ، وملاحظة عمل العرف في تطهيرهم لا هو محل الكلام من الصابون والطين والخبز والفواكه والقرطاس واللبن والجبن ونحوها شاهد

فلا يعتبر انفصال الغسالة (١) ، ولا العصر (٢) ،

بما ذكرنا . ويشير إليه المرسل (١٠) والمسند (٢٥) في العيون في تطهير لقمة الخبز الواقعة في القدر . نعم لو كان محل الكلام ما يرسب فيه تمام ماء الغسالة أو أكثره تم ما ذكر . فتأمل جيداً . نعم لاجمال للدليل الأول في إثبات الطهارة ، لأن الحرج والضرر لو فرضا فانما ينفيان التكليف ، ولا يصلحان لإثبات التطهير . ثم لو بني على عدم طهر الباطن لتنفيذ ماء الغسالة فيه ، فهل يطهر الظاهر لانفصاله عنه ولو بالنفوذ إلى الباطن ، أو لا لعدم تحقق الانفصال المطلق ؟ وجهان - كما في الجواهر وغيرها - أقواهما الأول ، لعدم الدليل على اعتبار الانفصال المطلق ، بل المعتبر هو الانفصال عن المحل المتنجس لا غير وهو حاصل . نعم لو امتلأ العمق بماء الغسالة على نحو يطفح إلى الظاهر بقي الظاهر على نجاسته . لكنه ليس من محل الكلام . والله سبحانه أعلم .

(١) لما عرفت من عدم تمامية وجه اعتبار الانفصال فيما لو كان الماء معتصماً . نعم لو كان الوجه فيه دخوله في مفهوم الغسل أو انصراف الأدلة إليه ، كان اللازم عدم الفرق بين الكثير والقليل في اعتبار الانفصال ، ومرسل المختلف غير حجة ، وإن كان ظاهراً في نفي اعتباره .

(٢) إذ الوجه في اعتباره كونه أحد طرق الانفصال فاذا لم يعتبر لم يعتبر . نعم لو تم ما نسب إلى ظاهر المشهور من اعتباره تعبداً اختلف الحكم باعتباره باختلاف الدليل المعتمد عليه في إثباته - كما تقدم ذلك - فإن كان الدليل هو الأول ، أو الثالث ، أو الرابع ، أو السادس ، أو

(١٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

ولا التعدد (١) وغيره ، بل بمجرد غمسه في الماء بعد زوال العين يطهر ،

الأمر به في الرضوي والعلوي ، لزم اعتباره في الكثير أيضاً ، وإن كان هو الثاني أو الخامس لم يلزم اعتباره فيه ، وإن كان هو الأمر به في رواية الحسين فاعتباره في الكثير وعدمه تابعان لعدم ظهور المصب في القابل وظهوره ، فعلى الأول يازم اعتباره لاطلاق الدليل ، وعلى الثاني يختص اعتباره بالقليل . فراجع ما أشرنا إليه من أدلة العصر . وتأمل .

(١) أما سقوط التعدد في الأواني فقد تقدم أن العمدة فيه ما تقدم في المطر (١٥) من قوله (ع) : « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » . وأما سقوطه في غيرها فلذلك أيضاً . مضافاً إلى صحيح ابن مسلم للوارد في الثوب بصيه البول من قوله (ع) : « وإن غسلته في ماء جار فرة واحدة » (٢٥) وصحيح ابن سرحان : « ما تقول في ماء الحمام ؟ فقال (ع) : هو بمنزلة الجاري » (٣٥) . وإذا ثبت ذلك لماء الحمام الذي يكون في الحياض الصغار ، يثبت لما في الخزانة بطريق أولى ، وقد عرفت سابقاً أنه لا خصوصية للحمام في ذلك . هذا في الثوب ، أما الجسد فان أمكن إلحاقه عرفاً بالثوب فهو ، وإلا كان المرجع فيه - مضافاً إلى الاطلاقات المشار إليها في المسألة الرابعة ، بناءً على قصور أدلة التعدد فيه عن شمول الكثير لاشتمالها على التعبير بالمصب - ما ورد في ماء المطر ، بضميمة عدم القول بالفصل ، أو الأولوية ، على ما تقدم في سقوط التعدد في الأواني .

(١٥) تقدم في المسألة الثالثة عشرة .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب الماء المطلق حديث : ١ .

ويكفي في طهارة أعماقه إن وصلت النجاسة اليها نفوذ الماء الطاهر فيه في الكثير (١) ، ولا يلزم تجفيفه أولاً .

(١) فان نفوذه فيه يحقق الغسل المعتبر في التطهير ، إلا أن الاشكال في تحقق نفوذ الماء في أكثر الأمثلة المذكورة في كلماتهم ، بل الظاهر أن النافذ فيه رطوبة محضة ، ليست ماء عرفاً ، فكيف تصلح للمطهرية ؟ ! مع أن لازم ذلك طهارة السطح الذي هو الجانب الآخر بمجرد وضع الظاهر في الكثير ، ولا يظن من أحد التزامه . وكأنه لذلك أطلق بعض المنع من قبولها للتطهير ، وفصل آخر - ونسب الى المشهور - فجوزّه في الكثير دون القليل ، لعدم الانفصال المعتبر في الثاني - بناء منه على أن النافذ ماء - أو للاكتفاء في التطهير في الكثير بمجرد ملاقة الرطوبة - بناء على أن النافذ ليس ماء - ولا دليل على الاكتفاء بذلك في القليل . والأوفق بالقواعد المنع من تطهير بطنها إذا لم يكن النافذ فيه ماء عرفاً ، بل كان رطوبة محضة ، وإن كان ماء - ولو كان أدنى مصاديقه - أمكن تطهيرها في الكثير . وكذا في القليل إن أمكن انفصال ماء الغسالة ولو لتوالي الصب على الظاهر ، وإن لم يتمكن انفصاله إلا بتجفيفه ففيسه تأمل ، للتأمل في كفاية التجفيف في حصول الطهارة وارتفاع النفرة عرفاً . نعم يمكن أن يستفاد إمكان تطهيرها مطلقاً مما ورد في تطهير الأواني بانغسل (١٥) على اختلاف موضوعاتها من قدح أو اناء أو دن أو كوز أو ظرف ، وعلى اختلاف نجاستها من ولوغ ، أو موت جرد ، أو خمر ، أو شرب خنزير ، أو مطلق القذارة ، أو غير ذلك ، فان اطلاق الاجتزاء في حصول الطهارة بمجرد الغسل للسطح الظاهر مع كثرة الموارد التي ترسب فيها

(١٥) تقدم كثير من نصوص ذلك في المسألة الخامسة والسادسة والسابعة .

النجاسة ، لكون الظرف من الخزف ونحوه ، دليل على طهارة الباطن بالتبعية . ومثله ما ورد في رواية السكوني : « أن أمير المؤمنين (ع) سئل عن قدر طبخت وإذا في القدر فأرة : فقال (ع) : يهراق مرقها ويفسل اللحم ويؤكل ، (١٠) : فان ظاهرها كون الفأرة واقعة حال الطبخ أو قبله ، الموجب لسراية الرطوبة النجسة الى أعماق اللحم وترابعه من الميخ والشحم وغيرهما ، ضرورة كون المراد من اللحم ما يعيم ذلك ، والمراد من غسل اللحم غسل جميع ما يصل اليه الماء على النحو المتعارف في الغسل بالماء القليل ، ولا يقدر في حصول الطهارة له رسوب الرطوبة النجسة في الخلل والمسام بواسطة الطبخ ، لحصول الطهارة بالتبعية . وقريب منها رواية زكريا بن آدم المتقدمة في نجاسة الخمر (٢٠) ، ورواية ابن جعفر (ع) : « عن أكسية المرعزي والخفاف تنقع في الهول أبيض عليها ؟ قال (ع) : إذا غسلت بالماء فلا بأس ، (٣٠) والمناقشة في النصوص من جهة عدم ظهورها في كون موردها مما تنجس فيه الباطن ، لعدم كون الرطوبة الداخلة في العمق من الرطوبة المسرية ، بل من الجائر أن تكون سارية فلا تنجس . بعيد في بعض موارد بل لعله خلاف إطلاقها . وكذا في عدم ظهورها في طهارة الباطن بالغسل بل من الممكن أن تدل على طهارة الظاهر ، فان هذه المناقشة أيضاً بعيدة والمناقشة في السند - مع أنها لا تطرد في الجميع - يمكن دفعها بجبرها بالعمل - كما حكى - والمقام بعد مجال للتأمل : والله تعالى هو الموفق .

(١٠) الوسائل باب : ٥ من أبواب الماء المضاف حديث : ٣ .
 (٢٠) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب النجاسات حديث : ٨ .
 (٣٠) الوسائل باب : ٧١ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

نعم لو نفذ فيه عين البول - مثلاً - مع بقائه فيه يعتبر تجفيفه (١) .
بمعنى : عدم بقاء مائته فيه (٢) ، بخلاف الماء النجس الموجود
فيه ، فإنه بالاتصال بالكثير يطهر (٣) فلا حاجة فيه إلى
التجفيف .

(مسألة ١٧) : لا يعتبر العصر ونحوه فيما تنجس ببول
الرضيع (٤) وإن كان مثل الثوب (٥) والفرش ونحوهما ، بل
يكفي صب الماء عليه (٦) .

(١) بل يكفي نفوذ الماء الطاهر المؤدي إلى استهلاكه .
(٢) يعني : وإن بقيت رطوبته ، فإنها لا تمنع من وصول الماء إلى
الأجزاء الباطنة ، فتطهر به .
(٣) يعني : بناءً على كفاية مجرد الاتصال ، كما تقدم . لكن هذا
لو كان ما في الباطن ماء ، أما لو كان رطوبة فاتصال الرطوبة بالمعتصم
غير مطهر لها كما لا يخفى .
(٤) كما يأتي وجهه .
(٥) لاطلاق النص . بل لعله المتيقن منه .

(٦) إجماعاً صريحاً وظاهراً ، محكياً عن جماعة ، منهم السيد والشيخ
في الناصريات والخلاف . ويشهد به حسن الحلبي المتقدم : « سألت أبا
عبد الله (ع) عن بول الصبي . قال (ع) : تصب عليه الماء فإن كان
قد أكل فاغسله بالماء غسلًا . والغلام والجارية في ذلك شرع سواء » (١٠)
ولا مجال لتقييده بالعصر أو الانفصال بقربة مقلبته بالغسل مع اتحاد
المورد . ومنه يظهر لزوم حمل الصبي في موثق سماعة : « سألت عن بول

(١٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

مرة على وجهه يشمل جميع أجزائه (١) وإن كان الاحوط مرتين (٢). لكن يشترط أن لا يكون متغذياً (٣) معتاداً بالغذاء ولا يضر تغذيته اتفاقاً نادراً ، وأن يكون ذكراً لا أنثى ، على الأحوط (٤). ولا يشترط فيه أن يكون في الحولين ،

الصبي يصيبه الثوب . فقال : اغسله ... (١٥) على من أكل ، حملاً للمطلق على المقيد . وقد تقدم الكلام في رواية الحسين الآمرة بالعصر (٢٥) فراجع . (١) على ما قطع به الأصحاب - كما عن المدارك - وإن كان مقتضى الاكتفاء بالرش المحكي عن بعض عدم اعتبار الاستيعاب ، لكنه لا وجه له ، لأنه خلاف النص ، والاجماع . (٢) كما تقدم في المسألة الرابعة .

(٣) كما عن البيان . وعن المعبر والمنتهى ونهاية الأحكام وغيرها التعبير بـ « من لم يأكل » ، وعن العلامة (ره) نسبه الى المشهور . وفي الشرائع التعبير بالرضيع . ولعل المراد واحد . ومقتضى الجمود على عبارة النص الاكتفاء بمطلق الأكل في وجوب الغسل ، وعدم الاكتفاء بالصعب . إلا أن الظاهر منه لما كان هو الأكل المتغذى به ، والذي يتعارف للأطفال بعد شهور من ولادتهم ، لأنه المنصرف اليه ، وإلا تعلق الحكم بأول الولادة ، لاستحباب تحنيكه بالتمر ، كما عن المنتهى (فتأمل) وجب تقييده به .

(٤) وعن المشهور الجزم به ، بل عن المختلف الاجماع عليه ، وفي الجواهر : « لعله لا خلاف فيه » . للأمر بالغسل من بول الأنثى

(١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

(٢٥) تقدم في المسألة الرابعة .

بل هو كذلك مادام بعد رضيعاً غير متغذ وإن كان بعدهما (١).

في رواية السكوني عن جعفر (ع) عن أبيه : « ان علياً (ع) قال :
 لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم ، لأن لبنها يخرج من
 مئانة أمها ، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل ان يطعم
 لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين ، (١٠) . وقصور ذيل
 حسن الحلبي عن إثبات مساواتها في ذلك ، لاختصاصه بالجارية التي لاتتم
 الرضاعة . وإرادة الأعم منها غير ظاهرة ، لعدم القرينة عليه ، واستعمالها
 فيها في رواية السكوني مجاز ، وكون الغلام أعم من الرضيع - لو سلم ،
 كما عن الأزهري ، والثعالبي . ويشهد له الاستعمال في القرآن المجيد وغيره
 وتقدم في رواية السكوني - أو أنه محتمل لذلك - كما قد يظهر من
 القاموس - لا يصاح قرينة عايه . مع أن تقييد الغلام بغير الرضيع ،
 على تقدير عمومه ، أولى من التجوز في الجارية بحملها على ما يعم الرضاعة
 ولا سيما وأنه يساعده العدول عن التعبير بالصبي - كما في السؤال - الى
 التعبير بالغلام ، فان العدول يناسب أن يكون المراد بالغلام غير المراد
 بالصبي . وعلى هذا فالمراد من إسم الاشارة في قوله (ع) : « في ذلك »
 هو وجوب الغسل المجهول في الحديث لغير الرضيع . ومنه يظهر عدم
 ثبوت نسبة إلحاق الأنثى بالذكر إلى الصدوقين ، لاتحاد عبارتهما مع عبارة
 النص ، كما قيل .

(١) أخذاً باطلاق النص . خلافاً للمحكي عن السرائر ، وروض
 الجنان : بل جامع المقاصد ، والمسالك ، حيث قيده بما لم يتجاوز سن
 الرضاعة . وكأنه لدعوى الانصراف ، ولكنها غير ظاهرة . أو لقوله (ع) :

(١٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

كما أنه لو صار معتاداً بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور ، بل هو كسائر الأبوال . وكذا يشترط في لحوق الحكم أن يكون اللبن من المسلمة ، فلو كان من الكافرة لم يلحقه (١) ، وكذا لو كان من الخنزيرة .

(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون ونحوه بني على عدمه (٢) ، كما أنه إذا شك

• لا رضاع بعد فطام ، (١٠) ، بناء على أن يكون المراد منه سن الفطام - كما فهمه الأصحاب ، ويستفاد من بعض النصوص (٢٠) - وعموم النبي التنزيلى يقتضي شمول المقام ، وفيه : أنه يتم لو كان الأثر الشرعي للرضاع وعدمه ، والمذكور في النص الأكل وعدمه ، فالرضاع ليس موضوعاً للأثر . (١) لما استفاد من التعليل المذكور في رواية السكوني من وجوب الغسل لكل بول لذي لبن نجس . وعدم حجيته في نجاسة لبن الأثني ، أو في كون خروجه من المثانة - لو سلم - لا يمنع من حجيته فيما ذكر ، لا مكان التفكيك بين الدلالات في الحجية . ولازم ذلك الحكم بوجوب الغسل فيما لو رضع من لبن خنزيرة أو كلبة ، بل لو ارتضعت الأثني من لبن الذكر وبالعكس انعكس الحكم . إلا أن يقال : بعد عدم إمكان العمل بالرواية في موردها ، إما انقصور سندها ، أو للعلم بارادة خلاف ظاهرها وردها إلى قائلها (ع) ، لا مجال للعمل بظاهر التعليل ، لعدم إمكان التفكيك عرفاً بين مداليلها ، وإن جاز في بعض الموارد التي ليس مثلها المقام . (٢) للأصل فيه وفيما بعده .

(١٥) راجع الوسائل باب : من أبواب ما يحرم بالرضاع .

(٢٥) الوسائل باب : من أبواب ما يحرم بالرضاع حديث : ٩٠٥ .

بعد العلم بنفوذه في نفوذ الماء الطاهر فيه بني على علمه ، فيحكم ببقاء الطهارة في الأول ، وبقاء النجاسة في الثاني .
 (مسألة ١٩) : قد يقال بطهارة المدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه (١) ، ثم أخذ من فوقه بعد برودته . لكنه مشكل ، لعدم حصول العلم بوصول الماء إلى جميع أجزائه ، وإن كان غير بعيد (٢) إذا غلى للماء مقداراً من الزمان .

(١) قال العلامة (ره) في محكي التذكرة : « لو طرح للدهن في ماء كثير ، وحركه حتى تخلل الماء أجزاء الدهن بأسرها طهر .. وللشافعية قولان » .
 (٢) وفي الجواهر : « أنه بعيد ممتنع » ، وفي المستند : « وقيل باستحالة مداخلة الماء جميع أجزائه » .

أقول : الوجه في استحالته ابتناؤه على القول بوجود الجزء الذي لا يتجزأ ، وقد برهن على امتناعه في محله ، ولو بني على إمكانه فلا تبعد دعوى استحالته عادة ، لاختلافه مع الماء ثقلاً ، المؤدي إلى انفصال أحدهما عن الآخر طبعاً ، لأقل من أن ذلك مانع عن حصول العلم بمداخلة الماء جميع أجزائه . مع أنه لو سلم حصول العلم بذلك ، فلا دليل على حصول الطهارة به ، وإطلاق مطهريه الماء إنما يصح التمسك به بعد إحراز قابلية المحل ، وهو غير حاصل . ولذا كان بناء الأصحاب على عدم طهارة المائعات غير الماء إلا بالاستهلاك ، كما سبق . وإلى ذلك تشير الأخبار الآمرة بالقاء السمن والزيت الجامدين إذا ماتت فيها فأرة (١٥) .

(١٥) الوسائل باب : ٤٣ من أبواب الماء المصلى حديث : ١ وفي باب : ٤٣ من الأطنمة المهرمة أحاديث أخر دالة على المطلب .

(مسألة ٢٠) : إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما ،
يجعل في وصلة (خرقة) ويغمس في الكر ، وإن نفذ فيه الماء
النجس يصبر حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر الى المقدار الذي نفذ
فيه الماء النجس (١) ، بل لا يبعد تطهيره بالقليل (٢) ، بأن
يجعل في ظرف ويصب عليه ، ثم يراق غسالته ، ويظهر الظرف
أيضاً بالتبع (٣) ، فلا حاجة إلى التثليث فيه ، وإن كان هو
الأحوط . نعم لو كان الظرف أيضاً نجساً فلا بد من الثلاث .
(مسألة ٢١) : الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في
طشت وصب الماء عليه (٤) ثم عصره ، وإخراج غسالته وكذا
اللحم النجس .

(١) على ما سبق في المسألة السادسة عشرة .

(٢) هذا في صورة عدم نفوذ الماء النجس واضح ، لوضوح إمكان استيلاء
الماء القليل على السطح الظاهر ، أما في صورة نفوذه فهو مبني على ما سبق .
(٣) لسكوت الصحيح (١٥) عن التعرض لوجوب تطهير المرن
بعد الغسلة الأولى والثانية ، فانه ظاهر في طهارته بالتبع ، ويساعده الارتكاز
العرفي . وكذا الحال في الطشت في المسألة الآتية . ويأتي إن شاء الله
في التاسع من المطهرات .

(٤) كما هو محمل صحيح ابن مسلم (٢٥) عند القائلين باعتبار ورود
وأما بناء على عدم اعتباره فيجوز أيضاً وضع الماء أولاً ، ثم وضع الثوب
فيه . وكذا الحال في اللحم .

(١٥) وهو صحيح يمد بن مسلم المتقدم في اشتراط الورد في التطهير بالماء .

(٢٥) تقدم في اشتراط الورد في التطهير بالماء .

ويكفي المرة في غير البول ، والمرتان فيه ، اذا لم يكن الطشت نجساً قبل صب الماء ، وإلا فلا بد من الثلاث (١) والأحوط التثليث مطلقاً .

(مسألة ٢٢) : اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير ، بل القليل إذا صب عليه الماء (٢) ونفذ فيه الى المقدار الذي وصل إليه الماء النجس (٣) .
(مسألة ٢٣) : الطين اللاصق بالابريق يطهر بغمسه في الكرو ونفوذ الماء الى أعماقه ، ومع عدم النفوذ يطهر ظاهره ، فالقطرات التي تقطر منه بعد الاخراج من الماء طاهرة وكذا الطين اللاصق بالنعل . بل يطهر ظاهره بالماء القليل أيضاً ، بل إذا وصل إلى باطنه - بان كان رخواً - طهر باطنه أيضاً به (٤) .

(مسألة ٢٤) : الطحين والعجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزاً ، ثم وضعه في الكرحتى يصل الماء الى جميع أجزائه (٥) ،

- (١) لقصور النص عن إثبات الطهارة بالتبعية .
(٢) كما هو مقتضى إطلاق روايتي السكوني وزكريا المتقلمتين (١٥) وغيرهما .
(٣) لعله خلاف إطلاق الروايتين ، كما عرفت في المسألة السادسة عشرة .
(٤) تقدم الكلام فيه . فراجع .
(٥) هذا واضح على تقدير نفوذ الماء في العمق ، لعدم اعتبار الانفصال لكن عرفت الاشكال في النفوذ ، والنصوص المتقدمة (٢٥) لا تدل على

(١٥) تقدم ذكرهما في ذيل المسألة السادسة عشرة .

(٢٥) تقدمت في المسألة السادسة عشرة .

وكذا الحليب (١) النجس يجعله جنباً ووضع في الماء كذلك .
(مسألة ٢٥) : إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في
أطرافه من فوق الى تحت ، ولا حاجة فيه إلى التثليث ، لعدم
كونه من الظروف ، فيكفي المرة في غير البول ، والمرتان فيه
والأولى أن يحفر فيه حفيرة يجتمع الغسالة فيها (٢) ، وطمها
بعد ذلك بالطين الطاهر .

(مسألة ٢٦) : الأرض الصلبة أو المفروشة بالآجر والحجر
تطهر بالماء القليل إذا أجري عليها ، لكن مجمع الغسالة يبقى
نجساً ، ولو أريد تطهير بيت أو سكة فإن أمكن إخراج ماء
الغسالة - بأن كان هناك طريق لخروجه - فهو ، وإلا يحفر
حفيرة ليجمع فيها ، ثم يجعل فيها الطين الطاهر ، كما ذكر في
التنور . وإن كانت الأرض رخوة ، بحيث لا يمكن إجراء
الماء عليها ، فلا تطهر إلا بالقاء الكر أو المطر أو الشمس .
نعم إذا كانت رملاً يمكن تطهير ظاهرها بصب الماء عليها

إمكان تطهيرها ، لأن موردها النجاسة بعد الانجذاب لا قبله ، كما في الفرض
كما عرفت أيضاً الإشارة الى إمكان تطهيرها بالقليل على تقدير نفوذه
في عمقها ، وانفصاله بتوالي الصب .

(١) الاشكال في الحليب هو الاشكال في الدهن المتنجس وغيره من
المائعات ، وقد تقدم في مبحث الماء المضاف أنها لا تطهر إلا بالاستهلاك
لعدم الدليل على طهارتها بما ذكر ، حتى لو قلنا بوجود الجزء الذي لا يتجزأ .
(٢) هذا لا يرتبط بطهارة نفس التنور ، وإنما يتوقف عليه طهارة
أرضه ، لنجاسة ما يستقر فيه ماء الغسالة .

ورسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجساً بماء الغسالة ، وإن كان لا يخلو عن إشكال (١) ، من جهة احتمال عدم صدق انفصال الغسالة .

(مسألة ٢٧) : إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر (٢) . نعم إذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكر أو الغسل بالماء القليل . بخلاف ما إذا صبغ بالنيل النجس ، فانه إذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الاطلاق يطهر وإن صار مضافاً أو متلوياً بعد العصر كما مر سابقاً (٣) .

(مسأله ٢٨) : فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالي الغسلتين أو الغسلات (٤) ، فلو غسل مرة في يوم ، ومرة أخرى في يوم آخر ، كفى . نعم يعتبر في العصر الفورية بعد صب الماء على الشيء المتنجس (٥) .

(١) تقدم دفعه في المسألة السادسة عشرة .

(٢) لبقاء عين النجاسة المانع من حصول التطهير منها .

(٣) يعني : في صدر الفصل ، ومر أيضاً بعض الكلام فيه . فراجع .

(٤) للاطلاق .

(٥) قد يختلف اعتبارها وعدمه باختلاف دليل اعتبار العصر ، فان كان هو للأمر به في النصوص ، أو دخوله في مفهوم الغسل ، أو ظهور المقابلة بينه وبين الصب ، لم تجب الفورية ، للاطلاق ، وكذا لو كان هو الاجماع ، حيث لا يكون لمعقده إطلاق ، فان المرجع مع الشك لإطلاقات الغسل . وإن كان دليل اعتبار العصر الأصل - لعدم الاطلاق من جهة

(مسألة ٢٩) : الغسلة المزيلة للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها ، تعد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد (١) ، فتحسب مرة ، بخلاف ما إذا بقي بعدها شيء من أجزاء العين ، فانها لا تحسب (٢) .

انصراف إطلاقات الغسل الى المتعارف ، فلا تصلح للمرجعية عند الشك - وجبت الفورية ، لجريان استصحاب النجاسة بدونها . فلا بد من ملاحظة الأدلة المتقدمة في اعتبار العصر ، والنظر في مقتضاها . ولو كان وجوب العصر لمقدميته للانفصال المعتبر في التطهير لأجل الارتكاز العرفي فالظاهر عدم اعتبار الفورية . نعم يعتبر عدم جفاف مقدار منه على المحل المغسول فانه مما يمنع عن حصول الطهارة له عرفاً ، فلو لم يجف لرطوبة الهواء جاز تأخر الانفصال ، ويحصل الطهر بعده .

(١) للإطلاق . وكأنه (ره) يريد صورة استمرار الصب بعد إزالة العين ، لثلا ينافي ما تقدم منه . ولكن عرفت أن قيام الدليل عليه مشكل .
(٢) وفي الجواهر : ان مقتضى الاطلاق احتسابها (ودعوى) :
أنه إذا كانت العين موجودة بعد الغسلة الأولى كان مقتضى إطلاق الدليل وجوب الغسلتين منها ، كما في سائر الأفراد (مندفعة) بأن الفرد الواحد لا يمكن تطبيق الدليل عليه مرتين ، فاذا صدق عليه قبل الغسلة الأولى أنه بول ، فيجب غسله مرتين ، فلا مجال لتطبيقه بعد الغسلة الأولى لتنافي التطبيقين . لكن فيه : أن تنافيهما يوجب سقوطها معاً ، والرجوع إلى استصحاب النجاسة . مضافاً إلى أن إزالة العين من مقومات الغسل منها عرفاً ، فلا يصدق الغسل منها مع عدم الإزالة . لا أقل من انصراف الدليل عن الغسل غير المزيل ، بل قد تقدم دعوى بعض انصرافه عن

وعلى هذا فان أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرتان كفى غسله مرة أخرى ، وان أزالها بماء مضاف يجب بعده مرتان أخريان (١) .

(مسألة ٣٠) : النعل المتنجسة تطهر بغمسها في الماء الكثير ولا حاجة فيها الى العصر ، لا من طرف جلدها (٢) ، ولا من طرف خيوطها . وكذا البارية . بل في الغسل بالماء القليل أيضاً كذلك ، لأن الجلد والخيط ليسا مما يعصر (٣) ، وكذا الحزام من الجلد ، كان فيه خيط ، أو لم يكن .

(مسألة ٣١) : الذهب المذاب ونحوه من الفلزات ، إذا صب في الماء النجس ، أو كان متنجساً فأذيب ، ينجس ظاهره وباطنه (٤) ، ولا يقبل التمهير إلا ظاهره (٥) ،

الفسلة المزيلة مطلقاً ، وإن كان ممنوعاً ، كما عرفت .

(١) لاطلاق دليل وجوب الغسل مرتين بالماء المطلق .

(٢) هذا لا حاجة اليه ، لعدم اعتبار العصر في الكثير مطلقاً ولا يختص بطرف شيء دون شيء .

(٣) قد يكون الخيط مما يعصر إذا كان رخواً يحمل مقداراً معتداً به من الماء وإن كان الفرض نادراً .

(٤) إذا كان يؤدي ذلك إلى ملاقة الاجزاء الباطنة ، كما هو كذلك غالباً ، ومجرد الصب لا يلزم ذلك .

(٥) لامتناع نفوذ الماء في باطنه ، ولا مجال لدعوى كون طهارة الباطن بالتبعية للظاهر ، لأن ذلك - على تقدير تماميته ، كما عرفت - يختص بالتنجس بالتبعية .

فاذا اذيب ثانياً بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانياً (١) . نعم لو اجتمعت عدم وصول النجاسة إلى جميع أجزائه ، وأن ما ظهر منه بعد الذوبان الأجزاء الطاهرة ، يحكم بطهارته ، وعلى أي حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله وإن كان مثل القدر من الصفر (٢) ،

(مسألة ٣٢) : الحلي الذي يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته ، ومع العلم بها يجب غسله (٣) ويطهر ظاهره ، وإن بقي باطنه على النجاسة إذا كان متنجساً قبل الاذابة .

(مسألة ٣٣) : النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير بل والغسل بالقليل إذا علم جريان الماء عليه بوصف الإطلاق ، وكذا قطعة الملح . نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس ، أو انجمد الملح بعد تنجسه مائعاً ، لا يكون حينئذ قابلاً للتطهير (٤)

(١) لاختلاط أجزائه وامتزاجها .

(٢) للأصل ، ولعله من القطعيات . نعم لو احتمل ظهور الباطن بتوسط الاستعمال كان مقتضى الاستصحاب نجاسة ذلك الظاهر المردد بين الأول والأخير .

(٣) يعني : حيث يجب تطهيره .

(٤) يعني : بتمامه حتى باطنه . لما سبق منا في الحليب الذي صنع جنباً . بل لو قبل بالطهارة هناك لا نقول بها هنا ، من جهة أن نفوذ الماء موجب لصيرورته مضافاً لا يقبل المطهريه . ولأجل ذلك فُرق بينه وبين الحليب النجس . وأما ظاهره فلا مانع من تطهيره إذا علم جريان

(مسألة ٣٤) : الكوز الذي صنع من طين نجس ، أو كان مصنوعاً للكافر ، يظهر ظاهره بالقليل ، وباطنه أيضاً إذا وضع في الكثير فنفذ الماء في أعماقه (١) .

(مسألة ٣٥) : اليد الدسمة إذا تنجست تطهر في الكثير والقليل ، إذا لم يكن لدسومتها جرم ، وإلا فلا بد من إزالته أولاً ، وكذا اللحم الدسم ، والالوية ، فهذا المقدار من الدسومة لا يمنع من وصول الماء .

(مسألة ٣٦) : الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها - كالحب المثبت في الأرض ونحوه - إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه (٢) « أحدها » : أن تملأ ماء (٣) ثم تفرغ ، ثلاث مرات « الثاني » : أن يجعل (٤) فيها الماء ، ثم يدار إلى أطرافها باعانة اليد أو غيرها (٥) ،

الماء عليه بوصف الاطلاق ، كما في الفرض الأول .

(١) لكن الاشكال في إمكان ذلك ، وليس هو مثل العجين النجس الذي يصنع خبزاً ، لأن التصاق بعض الأجزاء ببعض فيه مانع من نفوذ الماء في جميع أجزائه ، بخلاف الخبز ، إذ ليس التصاق أجزائه كذلك .

(٢) هذه الوجوه يمكن أن تستفاد من موثق عمار المتقدم (١٥) ، ومن الرجوع الى الكيفية العرفية المنزل عليها إطلاق أدلة التطهير .

(٣) تقدم استشكال الجواهر فيه في المسألة الرابعة عشرة ، وتقدم دفعه .

(٤) هذا الوجه أوفق بمتن الموثق .

(٥) لإطلاق التحريك في الموثق .

(١٥) تقدم في المسألة الخامسة .

ثم يخرج منها ماء الغسالة (١) ، ثلاث مرات « الثالث » : أن يدار الماء إلى أطرافها (٢) ، مبتدئاً بالأسفل ، إلى الأعلى ، ثم يخرج الغسالة المجتمعة ، ثلاث مرات « الرابع » : أن يدار كذلك لكن من أعلاها إلى الأسفل ، ثم يخرج ، ثلاث مرات . ولا يشكّل بأن الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغسالة في أسفلها قبل أن يغسل ، ومع اجتماعها لا يمكن إدارة الماء في أسفلها . وذلك لأن المجموع يُعدّ غسلًا واحداً ، فالماء الذي ينزل من الأعلى يغسل كل ما جرى عليه إلى الأسفل ، وبعد الاجتماع يعدّ المجموع غسلًا ، ولا يلزم تطهير آلة اخراج الغسالة كل مرة (٣) وإن كان أحوط . ويلزم المبادرة إلى اخراجها عرفاً في كل غسلة (٤) .

(١) يعني : ولو بآلة . لاطلاق الافراغ .

(٢) فانه جمع بين الصب والتحريك . وكذلك الرابع .

(٣) لاطلاق الموثق . ولعدم تنجس المغسول بماء غسالته . واستشكل في الجواهر في الأول بعدم كونه مسوقاً لذلك ، وفي الثاني بالمنع ، إذ مقتضى القاعدة تنجسه بها بعد الانفصال . ومن هنا اعتبر تطهير الآلة جماعة منهم الشهيد الثاني في الروضة ، ومقتضى إطلاق كلامه عدم الفرق في ذلك بين عودها لاجراج بعض كل من الغسالتين ، أو لاجراج الغسالة الثانية . ومع ذلك فقد قوّى في نجاة العباد ما في المتن ، ويساعده الارتكاز العرفي في كيفية التطهير .

(٤) هذا خلاف إطلاق الموثق . إلا أن يدعى انصرافه إلى ذلك .

لكنه غير ظاهر ، إلا إذا كان بقاءه يؤدي إلى استقذار المحل المستقر فيه

لكن لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث (١) . والقطرات التي تقطر من الغسالة فيها لا بأس بها (٢) . وهذه الوجوه تجري في الظروف غير المثبتة أيضاً ، وتزيد بإمكان غمسها في الكر أيضاً . ومما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض أيضاً بالماء القليل (٣) .

(مسألة ٣٧) : في تطهير شعر المرأة ولحية الرجل لا حاجة إلى العصر وإن غسل بالقليل ، لانفصال معظم الماء بدون العصر (٤) .

(مسألة ٣٨) إذا غسل ثوبه المتنجس ، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين ، أو من دقاق الاشنان الذي كان متنجساً لا يضر ذلك بتطهيره (٥) .

على نحو ما تقدم في المبادرة إلى العصر .

(١) للاطلاق ، كما تقدم .

(٢) الكلام فيه هو الكلام في تطهير الآلة . إلا أن يدعى القطع بنفي البأس فيه ، لأنه لازم غالباً ، فلو بني على قدحه يلزم تعذر تطهير الأواني المثبتة أو الكبيرة التي يتعذر إفراغ الماء منها بغير آلة ، ولا يمكن الالتزام به ، للزوم المخرج بدونه ، ولا كذلك اعتبار عود الآلة طاهرة .

(٣) إذ لو فرض قصور النص عن شموله ، لاختصاصه بالاناء ،

أمكن جريان ذلك فيه ، لأجل الارتكاز العرفي .

(٤) يمكن منعه في بعض أنواع الشعر الكثيف الذي يتخلل الماء

بينه ولا يتفصل عنه . فتأمل :

(٥) لأنه لا يمنع من نفوذ الماء في أعماق الثوب ، ولو من الجانب الخالي عنه .

بل يحكم بطهارته أيضاً ، لانغساله بغسل الثوب (١) .
(مسألة ٣٩) : في حال إجراء الماء على المحل النجس ،
من البدن أو الثوب ، إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به من
المحل الطاهر - على ما هو المتعارف - لا يلحقه حكم ملاقي
الغسالة (٢) حتى يجب غسله ثانياً ،

(١) هذا إذا علم بنفوذ الماء فيه - كما هو المتعارف - وإلا طهر
ظاهره فقط ، كما تقدم .

(٢) وإن كان مقتضى القواعد الأولية ذلك ، إلا أنه يجب الخروج
عنها بالسيرة القطعية المقتضية للطهارة ، تبعاً للمحل النجس . مضافاً إلى
الارتكاز العرفي ، المنزّل عليه إطلاق أدلة التطهير الآمرة بالصب والغسل
وإن لزوم اختصاص التطهير بالماء المعتصم - غالباً - المؤدي إلى المخرج ،
المعلوم عدمه . مع أنه يساعده الاطلاقات المقامية ، لأدلة التطهير العامة .
لكن الظاهر اعتبار انفصال الماء عنه كالتنجس الأصلي ، فلو لم ينفصل ،
لمانع ، أو لقلته ، اختص مستقر الماء بالنجاسة ، أخذاً بالقاعدة ، وعدم
ثبوت السيرة على خلافها . وفي البرهان القاطع جزم بالطهارة بالتبعية فيما
لم ينفصل لقلته ، لأجل المخرج ، فيكون حكم البلة المذكورة حكم البلة
المتخلفة في الأجزاء النجسة . وبشكل بأن المخرج الاتفاقي النادر لا يوجب
الحكم بالطهارة ، كما تقدم ، والغالب المؤدي الى المخرج والمخرج ، وكثرة
السؤال ، وانكشاف الحال ، وإن كان دالاً على الطهارة ، لكنه غير حاصل .
ثم إنه ربما يتوهم أن مقتضى القاعدة الحكم بعدم نجاسة المحل الطاهر
بالماء النجس الجاري إليه ، أخذاً بقاعدة الطهارة أو استصحابها ، للعلم
الاجمالي بتخصيص قاعدة تنجس ملاقي النجس ، أو تخصيص قاعدة الاحتياج

بل يطهر المحل النجس بتلك الغسلة . وكذا إذا كان جزءاً من الثوب نجساً فغسل مجموعه ، فلا يقال : إن المقدار الطاهر تنجس بهذه الغسلة ، فلا تكفيه . بل الحال كذلك إذا ضم مع المتنجس شيئاً آخر طاهراً ، وصب الماء على المجموع ، فلو كان واحد من أصابعه نجساً ، فضم اليه البقية ، وأجرى الماء عليها ، بحيث وصل الماء الجاري على النجس منها إلى البقية ، ثم انفصل ، تطهر بطهره وكذا إذا كان زنده نجساً ، فأجرى الماء عليه ، فجرى على كفه ثم انفصل ، فلا يحتاج إلى غسل الكف (١) لوصول ماء الغسالة إليها ، وهكذا . نعم لو طفر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله بناءً على نجاسة الغسالة . وكذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحل إلى طاهر منفصل . والفرق أن المتصل بالمحل النجس يعد معه مغسولاً واحداً ، بخلاف المنفصل (٢) .

في تطهير النجس إلى استعمال الماء ، فإن العلم المذكور بوجوب سقوطها عن الحجية ، والرجوع إلى الأصل المقتضي للطهارة « وفيه » : أنه لا مجال للعمل بأصالة العموم في القاعدة الثانية ، للعلم الاجمالي بعدم حجيتها ، إما لتخصيصها ، أو لتخصيصها ، لأن تخصيص الأولى واقماً بوجوب طهارة المحل ، فيخرج عن صغريات القاعدة الثانية ، وعليه فأصالة العموم في الأولى بلا معارض . مضافاً إلى أن القاعدة الثانية لو كانت مستفادة من الاستصحاب كانت الأولى حاکمة عليها . فتأمل جيداً .

(١) قد يشكل فيما لو كان من المواضع البعيدة ، لعدم ثبوت السيرة على الطهارة فيه . وإن كان الاطلاق أوفق بالمرتكزات العرفية .
(٢) هذا إنما يجدي في الفرق بينها في الحكم لو كان الحكم بالطهارة

(مسألة ٤) : إذا أكل طعاماً نجساً فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته (١) ، ويظهر بالمضمضة (٢) . وأما إذا كان الطعام طاهراً فخرج دم من بين أسنانه ، فإن لم يلاقه لا يتنجس وإن تبلل بالريق الملاقى للدم ، لأن الريق لا يتنجس بذلك الدم (٣) ، وإن لاقاه ففي الحكم بنجاسته إشكال ، من حيث أنه لاقى النجس في الباطن ، لكن الأحوط الاجتناب عنه ، لأن القدر المعلوم أن النجس في الباطن لا ينجس ما يلاقه ، مما كان في الباطن ، لا ما دخل إليه من الخارج ، فلو كان في أنفه نقطة دم لا يحكم بتنجس باطن الفم ، ولا بتنجس رطوبته ، بخلاف ما إذا أدخل أصبعه فلاقته ، فإن الأحوط غسله .

(مسألة ٤١) : آلات التطهير - كاليد ، والظرف الذي يغسل فيه - تطهر بالتبع (٤) ، فلا حاجة إلى غسلها ،

للدليل لفظي ، دال على طهارة بعض المغسول الواحد بطهارة البعض الآخر أما لو كان لأجل السيرة القطعية ونحوها من الأدلة اليبسية ، فالواجب الاقتصار على المتيقن منها دون غيره ، فهذا هو منشأ الفرق .

(١) للاستصحاب .

(٢) على تقدير استيلاء مائها على تمام سطحه الظاهر ، بان يكون في فضاء الفم حين المضمضة .

(٣) لعدم سرية النجاسة من الداخل إلى الداخل ، كما تقدم وجهه ووجه الاحتياط فيما بعده ، في مبحث نجاسة البول .

(٤) لما تقدم في المسألة السابقة من السيرة ، والارتكاز العرفي ، والاطلاق المقامي لأدلة التطهير المتضمنة للأمر بالغسل ، ولا سيما في الظرف

وفي الظرف لا يجب غسله ثلاث مرات ، بخلاف ما إذا كان نجساً قبل الاستعمال في التطهير ، فإنه يجب غسله ثلاث مرات ، كما مرّ .

« الثاني » : من المطهرات الأرض : وهي تطهر باطن القدم ، والنعل (١) ،

فان دلالة صحيح ابن مسلم على طهارته بالتمتع ، وعدم احتياجه إلى التطهير بعد الغسلة الأولى أو الثانية ، مما لا مجال للتأمل فيها ، كما أشرنا إليه سابقاً (١٥) . والظاهر عدم الاحتياج في الحكم بطهارة اليد إلى صب الماء عليها مع الثوب ، فان ذلك خلاف المرتكز العرفي . بل لا يبعد عدم اعتبار اتصالها بالثوب حين صب الماء عليه . بل لا يبعد إلحاق يد غير الغاسل بيد الغاسل نفسه في ذلك ، كما لو صب الماء على الثوب ، وناوله لخادمه ليعصره ومثلها الحجر والخشبة المتخذان لفصل الماء الغسالة بالتنقيب والدق . والله سبحانه أعلم .

(١) هذا مجمع عليه ، كما عن جامع المقاصد ، وعن المدارك والدلائل أنه مقطوع به في كلام الأصحاب . وبدل عليه في القدم صريح النصوص كصحيح زرارة : « قلت لأبي جعفر (ع) : رجل وطىء على عذرة فساخت رجله فيها ، أينقض ذلك وضوءه ؟ وهل يجب عليه غسلها ؟ فقال (ع) : لا يغسلها إلا أن يقدرها ، ولكنه يمسحها حتى يذهب أثرها ، وبصلي » (٢٥) . وحسن المعلى : « سألت أبا عبد الله (ع) عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمرّ عليه حافياً .

(١٥) تقدم في المسألة العشرين .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب النجاسات حديث : ٧ .

فقال (ع) : أليس وراءه شيء جاف ؟ قلت : بلى . فقال (ع) : لا بأس ، إن الأرض يطهر بعضها بعضاً ، (١٥) . وحسن محمد الحلبي المروي عن مستطرفات السرائر عنه (ع) : « إن طريقي إلى المسجد في زقاق يبال فيه ، فربما مررت فيه وليس علي حذاء فيلصق برجلي من نداوته . فقال (ع) . أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة ؟ قلت : بلى . قال (ع) : فلا بأس ، إن الأرض يطهر بعضها بعضاً ، (٢٥) . وإطلاق صحبته : « دخلت على أبي عبد الله (ع) فقال (ع) : ابن نزلتم ؟ فقلت : نزلنا في دار فلان . فقال (ع) : إن بينكم وبين المسجد زقاقاً قدراً ، أو قلنا له : إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدراً . فقال (ع) لا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً ، (٣٥) . وصحيح الاحول عن أبي عبد الله (ع) : « في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ، ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً . قال (ع) : لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك ، (٤٥) .

ومن إطلاق الصحيحين الاخيرين - بضميمة إطلاق التعليل المذكور في أولها وغيره - استفاد الحكم في الثاني . إلا أن يחדش التعليل بالعلم بعدم إرادة ظاهره على إطلاقه ، فيحكم بإجماله (وأما الاشكال عليه) بإجمال المراد لتكثر محتملاته ، لاحتمال أن يكون المراد من التطهير فيه انتقال القذارة من الموضع النجس الى موضع آخر ، مرة بعد أخرى ، حتى لا يبقى منها شيء - كما عن الوافي - وأن يكون المراد يطهر بعضها بعض المتنجسات - كما عن الوحيد - لاذ عليها لا مجال للاستدلال به على العموم (فنندفع) بأن

(١٥) الوسائل باب : ٣٢ من ابواب النجاسات حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٢ من ابواب النجاسات حديث : ٩ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٢ من ابواب النجاسات حديث : ٤ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣٢ من ابواب النجاسات حديث : ١ .

تكثر المحتملات لا يوجب الاجمال إذا كان بعضها أظهر ، والأظهر في المقام - كما اعترف به غير واحد - أن المراد أن الأرض يطهر بعضها ما ينجس من ملاقة بعض آخر منها . أما ما ذكره في الوافي فساقط جدا ، لخالفته لمورده في الحسين ، فان رطوبة البول أو الماء اللاصقة بالرجل لا يتوقف زوالها على المشي على الأرض ، ولم يكن السؤال من جهة وجودها العيني بل من جهة أثرها الحكمي . وأيضاً فان بيان المعنى المذكور مما ليس وظيفته للشارع ، بل هو أمر عرفي ، فحمل الكلام عليه خلاف الظاهر . كما يمكن أن يחדش الصحيح الأول منها بمعارضته بالحسن السابق المروري في المستطرفات ، إذ الظاهر وحدة الواقعة ، وقد صرح في الحسن بالرجل (وتوهم) : وجوب إعمال قواعد التعارض ، المقتضية لترجيح الصحيح (مندفع) بأن ذلك - وإن سلم - لا يتم في المقام ، لان نسبة الحسن إلى الصحيح نسبة المبين الى المجمل - كما يظهر بالتأمل في متنها - فان الظاهر أن يكون الحلبي قد روى الواقعة لاسحاق الراوي عنه في الصحيح بنحو مجمل ، وللمفضل بن عمر الراوي عنه في الحسن بنحو مفصل ، فيكون العمل على الثاني المصرح فيه بالرجل ، فلا مجال للتمسك باطلاق الاول به لحكم غيرها .

نعم لا مجال للتأمل في إطلاق الصحيح الثاني منها ، وهو كاف في التعدي عن القدم إلى غيرها ، لصدق الوطاء في الجميع (وتوهم) : أن إعراض المشهور عن ذيله المتضمن لاعتبار خمسة عشر ذراعاً يقدر في حجيته (مندفع) بأن ذلك إنما يقتضي حمل ذيله على الاستحباب ، أو على ما لو توقف زوال العين على المشي بالمقدار المذكور ، لأنه يسقط إطلاق صدره عن الحجية ، لامكان التفكيك بينهما في الحجية . وعليه

بالمشي عليها ، أو المسح بها (١) بشرط زوال عين النجاسة (٢) إن كانت . والأحوط الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة (٣) ، دون ما حصل من الخارج (٤) .

فلا فرق بين النعل وكل ما يلبس بالقدم مما يصدق الوطء به ، وكان المراد من النعل في المتن ما يعم جميع ذلك ، كما سيأتي .

(١) كما عن المنتهى . والنهية ، والدروس ، والمهذب ، وحاشية الشرائع ، والمسالك ، والروضة . للتصريح بالمسح في صحيح زرارة وبالمشي في حسن الحلبي ، ويستفادان من غيرهما . فما عن ظاهر الخلاف من عدم طهارة الخف بالدلك غير ظاهر .

(٢) قطعاً . ويستفاد من صحيح زرارة .

(٣) سواء أكانت النجاسة من الأرض أم من غيرها ، أما الأول فهو المتيقن ، وتضمنه حسناً الحلبي والمعلل وصحيح الاحول ، ويقتضيه التعليل وأما الثاني فتضمنه صحيح زرارة (وتوهم) : منافاة التعليل لصحيح زرارة فيمتنع الاخذ به (مندفع) بأن التعليل المذكور لا مفهوم له واضح ليصلح لمعارضة غيره . مضافاً إلى أن الصحيح صريح الدلالة فالتصرف في التعليل متعين .

(٤) للأصل . وإن كان قد يتوهم ثبوت الحكم فيه أيضاً ، لا إطلاق صحيح زرارة : « جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان ولا يغسله ، ويجوز أن يمسح رجله ولا يغسلها » (١٥) . وفيه : أنه لو سلم وروده فيما نحن فيه ، لا في المسح في الوضوء ، فلا إطلاق له ، لأنه في مقام الإيجاب الجزئي في قبال السلب الكلي . فتأمل :

(١٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

ويكنى مسمى المشي أو المسح (١) ، وإن كان الأحوط المشي خمس عشرة خطوة (٢) . وفي كفاية مجرد المماسمة من دون مسح أو مشي إشكال (٣) ، وكذا في مسح التراب عليها (٤) . ولا فرق في الأرض بين التراب والرمل والحجر الأصلي (٥) ،

(١) على المشهور ، وعن الذكري : انه ظاهرهم عدا ابن الجنيد .
لاطلاق النصوص .

(٢) لما عن ابن الجنيد من اعتبار المشي نحواً من خمسة عشر ذراعاً ، وبساعده صحيح الأحوال . وحمل على صورة توقف زوال القذارة على المشي كذلك ، كما قد يوىء إليه قوله (ع) : « أو نحو ذلك » . أو على الاستحباب ، أخذاً باطلاق غيره من النصوص ، الآبي سياقها عن التقييد بذلك ، بل صحيح زرارة كالصريح في عدمه . إلا أن يدعى الاقتصار على تقييد المشي لا المسح . ثم إنه لا يظهر لذكر الخطوة في المتن وجه مع كون المذكور في النص والفتوى الذراع .

(٣) ينشأ من ظهور حسن الحلبي وصحيح زرارة في اعتبار المشي والمسح ، ومن إطلاق التعليل . لكن الاطلاق لا يجدي في إثبات الكيفية ، ولا ارتكاز عرفي فيها بالنسبة إلى الأرض ليتبع ، والقباس على الماء غير ظاهر ، فظهور الحسن والصحيح في اعتبار خصوصية المشي والمسح محكم ، واحتمال كون ذكرهما لمناسبة المورد لا يجدي في رفع اليد عن الظاهر .

(٤) لاحتمال انصراف المسح في صحيح زرارة إلى مسح الأرض بالرجل لا مسح الرجل بالأرض . لكن فيه منع الانصراف . مع أن مقتضى الجمود على حاق التعبير تعين الثاني ، وإن كان الظاهر منه إرادة مجرد إزالة العين .
(٥) والاقتصار على الأول في الشرائع ، وعن غيرها ، لا بد أن يكون

بل الظاهر كفاية المفروشة بالحجر، بل بالآجر والجص والنورة (١).
نعم يشكل كفاية المطلي بالقير أو المفروش باللوح من الخشب
مما لا يصدق عليه اسم الأرض (٢).

للتمثيل ، وإلا فإطلاق الأرض والمكان والشيء ، المذكورة في النصوص ،
يقتضي التعميم .

(١) إما لصدق الأرض عليها قطعاً ، أو تعبداً باستصحاب أرضيتها
أو لاستصحاب مطهريتها . ولو فرض معارضته باستصحاب النجاسة - كما
هو كذلك في كل استصحاب تعليلي - فالمرجع بعد التعارض قاعدة
الطهارة . لكن عرفت - في مبحث العصير الزبيبي - الاشكال في كون
ذلك من الاستصحاب التعليلي ، كي يعارض استصحاب النجاسة . كما
عرفت غير مرة أن مثل استصحاب الأرضية غير جار ، لأنه من استصحاب
المفهوم المردد . فإذا العمدة في مطهبة ما ذكر ، الراجع لاستصحاب
النجاسة ، هو إطلاق الأرض الشامل لها . ولا يخلو من تأمل ، وإن كان
هو الأظهر في المقام ، لغلبة وجود مثل ذلك في الطرق والأزقة التي يمر
عليها الناس .

(٢) كأن منشأ الاشكال - مع الاعتراف بعدم صدق الأرض
عليه - عدها جزءاً من الأرض عرفاً مسامحة ، واحتمال أن يكون المراد
من الأرض ما يسهل الفرائض ، وإلا فلا فرق بينها وبين ما نفي الاشكال
في عدم كفايته في عدم صدق الأرض عليه . فان أمكن الأخذ بإطلاق
الأمر بالمسح في صحيح زرارة ، والمكان التنظيف في صحيح الأحول ،
تعين الحكم بكفاية كل منهما ، كما عن ابن الجنيد ، واختاره في المستند ،
وتردد فيه نهاية الأحكام . وإلا يمكن ذلك - إما للانصراف إلى الأرض

ولا إشكال في عدم كفاية المشي على الفرش والحصير والبواري ، وعلى الزرع والنباتات ، إلا أن يكون النبات قليلاً . بحيث لا يمنع عن صدق المشي على الأرض (١) . ولا يعتبر أن تكون في القدم أو النعل رطوبة (٢) ، ولا زوال العين بالمسح أو بالمشي وإن كان أحوط (٣) . ويشترط طهارة الأرض (٤) ،

كما ادعاه في الحدائق . أو وجوب حمله عليها ، جمعاً بينه وبين ما في حسن الحلبي من قوله (ع) : « أليس تمشي بعد ذلك في أرض يابسة » الظاهر في تعيين الأرض - تعيين الحكم بعدم كفاية كل منهما ، كما هو المعروف بين الأصحاب من غير خلاف يعرف - كما في الحدائق - وهذا هو الأظهر . وأما التعليل فنافاته لقول ابن الجنيدي غير ظاهرة ، لما عرفت مراراً من أن هذا السنخ من التعليلات مما لم يكن مقروناً بلام التعليل غير واضح الدلالة على الانتفاء عند الانتفاء .

(١) وكفايته حينئذ للاطلاق . فتأمل . أو لان المتعارف في الأرض التي يمشى عليها وجود الخليط بها من نبات أو نحوه ، فيكون تقييد جميع تلك النصوص بالخالصة من الخليط تقييداً بالفرد النادر ، وهو فيها مما لا يمكن الالتزام به .

(٢) لاطلاق النص فيه وفيما بعده .

(٣) لما تضمنه صحيح زرارة . لكن لما كان مورده وجود العين ،

المعتبر زواله قطعاً ، لم يصلح لتقييد مثل حسن الحلبي .

(٤) كما عن الاسكافي والشهيد والكركي . واستدل له بالأصل بعد

قصور الاطلاقات المقتضية للمطهرة عن شمول صورة نجاسة الأرض ، فان

مقتضى الاستصحاب النجاسة حينئذ . وبلاستقراء موارد التطهير بالماء حدثاً

وخبثاً ، وبالارض حدثاً ، بل وخبثاً ، كحجر الاستنجاء ، فان طهارة المطهر شرط في جميع تلك الموارد الموجب ذلك لقوة الظن بذلك هنا . وباشعار ما في صحيح الاحول ، من جهة ذكر القيد المذكور في سؤاله . وبالنبوي : « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » (١٥) ، بناءً على أن الطهور هو الطاهر المطهر من الحدث والخبث . وبقاعدة اعتبار سبق الطهارة في المطهر ، المتفق عليها الفقهاء ظاهراً ، كما عن الوحيد . والجميع لا يخلو من خدش . إذ الأصل إنما يقتضي النجاسة بناءً على عدم جريان استصحاب المطهريّة ، الثابتة قبل طروء النجاسة على الارض ، وإلا فقتضاه العدم . ولو فرض معارضته باستصحاب النجاسة كان المرجع قاعدة الطهارة ، كما سبق نظيره . مع أن الأصل لا مجال له مع الاطلاقات المقتضية لنفي اعتبار الطهارة . ودعوى قصورها ممنوعة ، ومثلها دعوى الانصراف الى خصوص الطاهر ، بتوسط القاعدة الارتكازية من ان الفاقد لا يعطي ، إذ لا ارتكاز للعرف في التطهير بالارض ، وإذا كان تعديلاً محضاً لا مجال لاعمال مرتكزاتهم فيه . وأما الظن الحاصل من الاستقراء فليس بحجة ، كالأشعار في الصحيح . وأما النبوي فلو سلم مبنى الاستدلال به ، فأنما يدل على طهارة الأرض ومطهريتها ، ولا يدل على اعتبار الأولى في الثانية بوجه . والاتفاق على القاعدة ممنوع كيف؟! ونسب الخلاف في المقام إلى جماعة ، منهم الشهيد الثاني ، بل نسبه هو (ره) إلى إطلاق النص والفتوى إلا إن يقال : إن الرجوع إلى العرف في قاعدة : (الفاقد لا يعطي) ليس من باب الرجوع اليهم في كيفية التطهير لأجل الإطلاق المقامي ، بل من جهة أن القاعدة المذكورة توجب دلالة الكلام على اعتبار الطهارة

وجفافها (١) . نعم الرطوبة غير المسرية غير مضرّة (٢) . ويلحق
بباطن القدم والنعل حواشيهما بالمقدار المتعارف مما يلتزق بهما

في المطهر ، كما توجب دلالة على اعتبار نجاسة المنجّس ، ولذلك استدل
الفقهاء على نجاسة جملة من الاهيان النجسة بما دل على نجاسة ملاقيها ،
فلولا أن المنجّس يجب أن يكون نجساً لما كان وجه لذلك الاستدلال ،
والفرق بينه وبين ما نحن فيه غير ظاهر ، وكذا جميع الموارد التي تضمن
الدليل فيها فاعلية شيء لشيء ، فانه يدل بالالتزام العقلي أو العرفي على
كونه واجداً لذلك الفعل . فلاحظ . والله سبحانه أعلم .

(١) كما عن الاسكافي ، وجامع المقاصد ، والمسالك ، وغيرهم .
لتنصيب عليه في حسني الحلبي والمعلّى ، بل في الثاني التنصيب على البيوسة
الموجب لتقييد الاطلاقات . مع قصورها في نفسها ، لانصرافها إلى المتعارف
وهو الازالة بالجفاف . وللزوم تنجس الأرض بالماسة ، المؤدي إلى سراية
نجاستها إلى ما يراد تطهيره من القدم . ويمكن الخدش في الجميع . إذ
التنصيب غير ظاهر في التقييد ، لقرب كون المراد بالجفاف ما يقابل المبتل
بما يسيل من الخنزير ، وباليبوسة ما يقابل الندية بالبول ، كما يظهر بملاحظة
سياقها . والانصراف ممنوع . وكذا سراية النجاسة ممنوع ، كما في الماء
المستعمل في التطهير ، فانه مطهر ولا يتنجس به المحل ، كما يستفاد من
أدلة التطهير ، وكذا هنا . وكأنه لما ذكر قال في محكي الروضة : « لافرق
في الأرض بين الجافة لمرطبة » .

(٢) وإن كان البهاء على ظهور حسن الحلبي في التقييد يقتضي البناء
على كونها مضرّة ، لأن الجمع بين ما دل على اعتبار الجفاف ، وما دل
على اعتبار البيوسة بتقييد الأول بالثاني ، لأن البيوسة أخص من الجفاف .

من الطين والتراب حال المشي (١) . وفي إلحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما ، إذا كان يمشي بهما لاعوجاج في رجله ، وجه قوي (٢) ، وإن كان لا يخلو عن إشكال (٣) . كما أن إلحاق الركبتين واليدين بالنسبة إلى من يمشي عليهما أيضاً مشكل (٤) . وكذا نعل الدابة (٥) ، وكعب عصا الأعرج ، وخشبة الأقطع . ولا فرق في النعل بين أقسامها (٦) من المصنوع من الجلود والقطن والخشب ونحوها مما هو متعارف (٧) .

- (١) بل المتعارف في العذرة التي تسيخ الرجل بالوطء عليها ، كما في صحيح زرارة ، إذ لا مجال لاحتمال الاختصار على .ورده .
- (٢) وهو إطلاق جملة من النصوص المتقدمة .
- (٣) لاحتمال انصراف الإطلاق إلى المتعارف . لكنه ممنوع ، ولو بني عليه لوجب التقييد بالمتعارف في الكيفية والنكية وغيرهما من الخصوصيات المتعارفة .
- (٤) لأنحصار الدليل فيها بالتعليل ، وصحيح الأحول ، والأول قد عرفت إجماله ، والثاني يمكن أن يتأمل في صدق الوطاء المذكور فيه على المشي على المذكورات .
- (٥) إذ لا وجه للإلحاق فيه إلا التعليل ، الذي عرفت حاله وكذا الحكم في عصا الأعرج وخشبة الأقطع ، واحتمال صدق الوطاء فيها بعيد .
- (٦) لما عرفت من الإطلاق ، ولكنه ليس إطلاقاً في النعل ، بل فيما يوطأ به ،
- (٧) إن كان المراد التقييد بالمتعارف في زمان صلور الأخبار فقد عرفت الأشكال فيه ، وإن كان المراد التقييد بالمتعارف في زمان الاستعمال

وفي الجورب إشكال (١) ، إلا إذا تعارف لبسه بدلاً عن النعل ويكفي في حصول الطهارة زوال عين النجاسة ، وإن بقي أثرها (٢) من اللون والرائحة ، بل وكذا الأجزاء الصغار التي لا تتميز (٣) كما في الاستنجاء بالأججار . لكن الأحوط اعتبار زوالها . كما أن الأحوط زوال الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل والقدم ، وإن كان لا يبعد طهارتها أيضاً (٤) .

فهو تقييد من غير دليل ، فالأوجه عموم الحكم .

- (١) لعدم تعارف توفي الرجل به . لكن عرفت أن مجرد ذلك لا يكفي في صرف الاطلاق مع إمكان تعارف المشي به دائماً في الأمكنة المتقاربة ، مثل المشي من أحد جانبي الدار إلى الجانب الآخر .
- (٢) بلا إشكال . ويعرف ذلك مما تقدم في مطهريه الماء .
- (٣) لاطلاق النصوص . ولمناسبته لسهولة الملة . وللزوم الحرج من التكليف بازالتها . والجميع كما ترى ، إذ الاطلاق لا مجال له مع وجود عين النجاسة التي لا فرق فيها بين الأجزاء الصغار وغيرها . والمناسبة لا تصلح دليلاً ، كأدلة نفي الحرج ، إذ لا حرج في التكليف مخيراً بينه وبين الماء مع تيسر الماء . مع أن أدلة نفي الحرج إنما تنفي التكليف ولا تثبت الطهارة ، كما عرفت . نعم لا بأس ببقاء الأجزاء التي يتعذر غالباً زوالها بالمسح أو المشي ، لأن المنع عن تلك الأجزاء يوجب لغوية الحكم المذكور ، وهو مما لا يمكن الالتزام به . ومنه يظهر الخدش في إطلاق كل من القول بوجود إزالة الأثر - كما عن بحر العلوم (ره) وغيره - أخذاً باطلاق صحيح زرارة ، والقول بعدم وجوبها - كما عن كاشف الغطاء (ره) وغيره - اعتماداً على ما عرفت .
- (٤) لأن الدليل الدال على الطهارة بالمسح يدل بالالتزام العرفي على

- (مسألة ١) : إذا سرت النجاسة الى داخل النعل لا تطهر بالمشي (١) بل في طهارة باطن جلدها إذا نفذت فيه إشكال (٢) وإن قيل بطهارته بالتبع .
- (مسألة ٢) : في طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال (٣) ، وأما أخمص القدم فإن وصل إلى الأرض يطهر ، وإلا فلا ، فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسة الى الأرض ، فلو كان تمام باطن القدم نجساً ومشى على بعضه لا يطهر الجميع ، بل خصوص ما وصل الى الأرض (٤) .
- (مسألة ٣) : الظاهر كفاية المسح على الحائط (٥) ، وإن كان لا يخلو عن إشكال (٦) .

طهارة ما ذكر ، نظير الدليل الدال على طهارة المتنجس بالغسل ، الدال بالالتزام على طهارة المتخلف من البلل . فتأمل .

(١) للأصل .

(٢) إذ قد عرفت أن العمدة في إثبات طهارة النعل بالأرض صحيح الأحوال ، وظاهره طهارة خصوص السطح المتنجس بالوطء عليه ، فكما لا يدل على طهارة ظاهر القدم وظاهر النعل مما يتفق وصول النجاسة اليها لا يدل على طهارة داخل النعل ، إذ هما من قبيل واحد .

(٣) وجهه هو وجه الاشكال السابق . ويمكن أن تستفاد الطهارة من صحيح زرارة ، لأن الرجل التي تسيخ في العذرة تصل العذرة الى ما بين أصابعها غالباً ، وظاهر الصحيح طهارة الجميع بالمسح ، لا بالتبعية .

(٤) لأنه الظاهر من الدليل .

(٥) لاطلاق صحيح زرارة .

(٦) ينشأ من دعوى الصراف الدليل عنه : لكنه ممنوع .

(مسألة ٤) : إذا شك في طهارة الأرض يبني على طهارتها (١) ، فتكون مطهرة ، إلا إذا كانت الحالة السابقة نجاستها (٢) ، وإذا شك في جفافها لا تكون مطهرة (٣) إلا مع سبق الجفاف ، فيستصحب .

(مسألة ٥) : إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها (٤) ، وأما إذا شك في وجودها فالظاهر كفاية المشي وإن لم يعلم بزوالها على فرض الوجود (٥) .
(مسألة ٦) : إذا كان في الظلمة ، ولا يدري أن ماتحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش ونحوه ، لا يكفي المشي عليه (٦) ، فلا بد من العلم بكونه أرضاً .

(١) للأصل ، فيترتب عليها أثرها ، وهو المطهريّة . ولا مجال لاستصحاب النجاسة ، لأن الأصل السببي ولو كان مثل قاعدة الطهارة ، حاكم على الأصل المسببي ولو كان مثل الاستصحاب .
(٢) لجريان استصحاب نجاستها الحاكم على قاعدة الطهارة .
(٣) للشك في الشرط ، الموجب للشك في المشروط ، فيرجع إلى استصحاب عدمه .

(٤) لاستصحاب بقائها ، المانع من حصول الطهارة .
(٥) لأصالة عدمها . لكن ذلك إذا لم يحتمل حيلولتها بين المحل المتنجس والأرض ، وإلا جرى استصحاب نجاسة المحل . وأصالة عدم الحائل كلية غير ثابتة ، والالتزام بثبوتها في الطهارات الثلاث ، للسيرة ، لا يقتضي الالتزام بها هنا ، لعدم ثبوت السيرة .
(٦) للشك في حصول الشرط ، نظير ما سبق .

بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه يشكل الحكم بمطهريته أيضاً (١) .

(مسألة ٧) : إذا وقع نعله بوصلة طاهرة ، فتنجست ، تطهر بالمشي (٢) . وأما إذا وقعها بوصلة متنجسة ، ففي طهارتها إشكال ، لما مر من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشي على الأرض النجسة (٣) .

(الثالث) من المطهرات : الشمس . وهي تطهر الأرض (٤) ،

(١) بل ينبغي الحكم بعدمها ، للشك في الشرط . وأصالة عدم وجود الفرش لا يثبت أن ما يمشي عليه هو الأرض .
(٢) لاطلاق النص ، الشامل للنعل المرقوع .
(٣) ومرّ وجهه أيضاً .

(٤) على المشهور - كما عن جماعة كثيرة - بل عن الخلاف ، والسرائر ، حكاية الاجماع عليه ، وعن كشف الحق نسبته إلى الامامية . لصحيح زرارة : « سألت أبا جعفر (ع) عن البول يكون على السطح أو في الكان الذي يصل في فيه . فقال (ع) : إذا جففته الشمس فصلّ عليه ، فهو طاهر » (١٠) . وخبر أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر (ع) : « يا أبا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر . أو كل ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر » (٢٠) . وموثق عمار عن أبي عبد الله (ع) : « عن الموضع القدر يكون في البيت وغيره فلا تصيبه الشمس ، ولكنه قد يبسر الموضع القدر . قال (ع) : لا يصلّي عليه ، وأعلم موضعه حتى تغسله . وعن

(١٠) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٢٠) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب النجاسات حديث : ٦ .

الشمس هل تطهر الأرض ؟ قال (ع) : إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فإصابته الشمس ، ثم يبس الموضع ، فالصلاة على الموضع جائزة . وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القدر وكان رطباً ، فلا تجوز الصلاة حتى يبس . وإن كانت رجلك رطبة ، أو جبهتك رطبة ، أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر ، فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس . وإن كان غير الشمس أصابه حتى يبس ، فإنه لا يجوز ذلك « (١٥) . فإن قوله (ع) : « فالصلاة على الموضع جائزة » ظاهر - بقرينة عدم الأمر بإعلام الموضع ، وبغسله ، ولزوم مطابقة الجواب للسؤال ، وما دل على وجوب طهارة موضع السجود من الاجتماعات المحكية وغيرها ، كذبل صحيح زرارة المتقدم - في طهارة الموضع بالشمس .

وأما ما عن الحبل المتين والوافي ، من أن الموجود في النسخة الموثوق بها بدل قوله : « وإن كان غير الشمس » « وإن كان عين الشمس » فتكون « إن » وصلية ، وقوله (ع) : « فإنه لا يجوز ذلك » تأكيداً لما قبل « إن » لا جواباً لها ، فتدل على عدم الطهارة . فبعيد جداً ، كما اعترف به غير واحد . ويشهد له لزوم اختلاف التعبير ، وأنه لا معنى لإصابة العين ، فيلزم التجوز بنحو غير معهود ، ولذا لا يقال : زيد جالس في عين الشمس ، ويقال : زيد جالس في الشمس . ويشهد به أيضاً تذكير الضمير في « أصابه » ، واستدلال الشيخ (ره) بها على الطهارة إذ من الممتنع عادة كون الرواية « عين » لا « غير » ولا يتنبه لذلك الشيخ (ره) فيجعلها دليلاً على الطهارة .

نعم التأمل في فقرات الرواية يعطي ظهورها في بيان صور ثلاث

تختلف أحكامها : « الأولى » : أن تصيب الشمس الموضع القدر إلى أن يبس : وحكمها طهارة الموضع « الثانية » : أن تصيبه الشمس ولا يبس وحكمه عدم جواز الصلاة عليه حال الرطوبة ، وجوازها عليه حال اليبس وأن الموضع باق على النجاسة ، وإذا أصابه شيء رطب من رجل أو يد أو جبهة تنجس ، وسرت نجاسة الموضع إليه ، وإن كان الموضع يابساً « الثالثة » : أن يصيبه شيء غير الشمس من ريح أو غيرها حتى يبس وحكمه النجاسة ، وعدم جواز الصلاة عليه . واستفادة حكم الصورة الأولى من الرواية مبني على ملاحظة القرائن التي ذكرناها آنفاً ، ولو أغمض عنها أو لم تتم قرينتها ، كانت الرواية متعرضة للصورتين الأخيرتين لا غير ، وتكون أجنبية عن فتوى المشهور موضوعاً وحكماً . إلا أن يتكلف في إرجاعها إليها بتقييد اليبس المذكور في غير الشرطية الأخيرة باليبس بالشمس ويكون جواز السجود كناية عن الطهارة في جميع الفقرات المذكورة ، وتكون الفقرات مؤكدة بعضها لبعض .

واستدل للمشهور بصحيح زرارة وحديد : « قلنا لأبي عبد الله (ع) السطح يصيبه البول أو ببال عليه ، أيبس في ذلك المكان ؟ فقال (ع) إن كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس به ، إلا أن يكون يتخذ مبالاً » (١٥) بناءً على أن المراد الجفاف بالشمس ، لا الجفاف حال إصابة الشمس ولو كان غيرها ، كما يقتضيه إطلاق الجملة الحالية ، وأن ذكر الريح للتنبيه على عدم قدح وجود الريح في الجملة كما هو الغالب ولكنه غير ظاهر .

وعن ابن الجنيد ، والراوندي ، والوسيلة ، والمعتبر ، والخلاف في الطهارة ، وإن جاز السجود . ولا تخلو النسبة إلى بعضهم من تأمل :

(١٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

وغيرها من كل ما لا ينقل (١) ،

ويستدل لهم - مضافاً إلى أنه مقتضى الأصل - بصحيح ابن بزيع :
« سألت عن الأرض والسطح يصيبه البول وما أشبهه هل تطهره الشمس
من غير ماء ؟ قال (ع) : كيف يطهر من غير ماء !؟ » (١٥) . وفيه :
أن الأصل لا مجال له مع الدليل . والصحيح ظاهر في اعتبار الماء في مطهرة
الشمس ، لانفي المطهرة لها . نعم إطلاقه يقتضي عدم الاكتفاء بتجفيف
الشمس النداءة في حصول الطهارة . لكنه يمكن أن يقيد إطلاقه بغير ذلك
جمعاً بينه وبين صحيح زرارة ، لأنه مقيد بصورة وجود رطوبة البول ،
فيحمل المطلق على المقيد ، وهو أولى من تقييد صحيح زرارة بصورة إراقة
الماء ، كما يظهر بأدنى تأمل .

(١) كما هو المشهور بين المتأخرين ، بل نسبة إلى المشهور غير واحد
من الأعيان . ولا مجال لتوهم الخلاف في الأرض ، فقد ذكرت في معاهد
الاجتماعات المتقدمة . نعم عن المذهب الاقتصار على الحصر والبواري مع
التنصيب على أن غيرهما لا تطهر . لكن في مفتاح الكرامة نسب إليه
ذكر الأرض معها . ويكفي في وضوح الحكم فيها - مضافاً إلى ذكرها
في معاهد الاجتماعات -- كونها المتيقن من « المكان » المذكور في صحيح
زرارة . وأما غيرها مما لا ينقل فيمكن استفادة الحكم فيه في الجملة من
إطلاق المكان والموضع والسطح المذكورة في النصوص المتقدمة . لكنه
لا يصلح لإثبات الحكم لجميع ما في المتن ، وفهم عدم الخصوصية منها
غير ظاهر الوجه . نعم يدل عليه خبر الحضرمي . وعدم القول بعمومه
لا يقدح فيه ، بل يوجب حمله على غير المنقول ، لأنه أقرب المجازات

(١٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب النجاسات حديث : ٧ .

كالأبنية ، والحيطان ، وما يتصل بها ، من الأبواب ، والأخشاب ،
والأوتاد ، والأشجار ، وما عليها من الأوراق ، والثمار (١) ،

إليه . ولا سيما مع قرب دعوى انصرافه إليه ، بأن يكون المراد منه ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس لثباته ، مقابل ما من شأنه أن يوضع فيها تارة وينحى عنها أخرى . كما لا يقدح أيضاً فيه ضعف سنده ، لاهمال عثمان ، وعدم التنصيص على توثيق أبي بكر . إذ في رواية الأساطين لها ، كالمفيد ، ومحمد بن يحيى ، وسعد ، وأحمد بن محمد - الظاهر أنه ابن عيسى الأشعري - وعلي بن الحكم ، نوع اعتماد عليها ، ولا سيما أحمد الذي أخرج البرقي من (قم) لأنه أكثر الرواية عن الضعفاء ، واعتمد المراسيل ، فكيف يعتمد هو على من لا ينبغي الاعتماد عليه ١٢ ولذا قيل: إن في روايته عن شخص نوع شهادة بوثاقته . وكذا في رواية الشيخ لها في الخلاف والتهديب مستدلاً بها ، واعتماد مشهور المتأخرين عليها ، كالفاضلين ، والشهيدين ، والمحقق الثاني . ولا يقدح فيها اقتصار أكثر القدماء على الأرض والحصر والبواري . لا يمكن أن يريدوا من الأرض ما يعم توابعها ، كما يشهد به ما عن الشيخ في المبسوط ، وابن سعياد في الجامع ، من أنها تطهر الحصر والبواري والأرض ، وكل ما عمل من نبات الأرض . إذ لا مجال لاحتمال التفكيك بين ما عمل من نبات الأرض مما هو منقول ونفس النبات ، بحيث تطهر الأول ولا تطهر الثاني . بل يظهر منها الأخذ بعمومها في النبات المنقول ، ولم يُعرف لأحد غيرها . وبعد هذا كله لا مجال للتوقف في سند الرواية ، ولا في وجوب العمل بها . (١) كما عن جماعة . وعن العلامة في النهاية المنع فيها . وعن المعالم والذخيرة التفصيل بين أوان قطعها فالثاني ، وغيره فالأول . وإطلاق

والخضروات والنباتات ، ما لم تقطع وإن بلغ أوان قطعها ، بل وإن صارت يابسة ، مادامت متصلة بالأرض أو الأشجار : وكذا الظروف المثبتة في الأرض أو الحائط . وكذا ما على الحائط والأبنية مما طلي عليها من جص وقير ونحوهما . من نجاسة البول (١) ، بل سائر النجاسات والمتنجسات (٢) . ولا تطهر من المنقولات (٣) :

الدليل يقتضي الأول .

(١) بلا إشكال . وقد تضمنه صحيح زرارة .

(٢) كما لعله المشهور ، بل ظاهر محكي الخلاف والتنقيح عدم الخلاف فيما يشبه البول من النجاسات مما لا صورة له ، وفي الجواهر : « لأعرف فيه خلافاً إلا من المنتهى » . نعم في المقنعة ، وعن النهاية ، والمراسم ، والاصباح ، وكشف الحق : الاقتصار على البول . ولعله ذكر مثلاً ، كما في الجواهر . فتأمل . ويدل على التعميم صحيح ابن بزيع وموثق عمار ، بعد حملها على المشهور . إلا أن في ثبوت الاطلاق للأول تأملاً . وفي المنتهى طعن في رواية عمار الدالة على التعميم بأنها ضعيفة السند ، وفي الصحيح بأنه مضمَر . وفيه ما لا يخفى ، فان الموثق حجة ، وكذا المضمَر .

(٣) بلا خلاف ظاهر ، سوى ما تقدم عن المبسوط والجامع ، من طهارة ما عمل من نبات الأرض بالشمس ، وفي المنتهى إلحاق الحصر والبواري وما يشبهها من المعمول من نبات الأرض غير القطن والكتان بالأرض . وعن الفخر عموم الحكم لما لا ينقل وإن عرّضه النقل كالنباتات المنفصلة من الخشب ، والآلات المتخذة من النباتات . وكأنه لا إطلاق خبر الحضرمي . أو للتعدي من الحصر والبواري إلى مطلق ما عمل من النباتات

إلا الحصر والبواري (١) ، فانها تطهرهما أيضاً ، على الأقوى .

لكن عرفت - بعد الاجماع على عدم تمامية عموم الخبر - أنه يتعين حمله على ما لا ينقل . وأما التعدي فغير ظاهر . على أن الحكم في الحصر والبواري محل نظر كما يأتي . نعم يمكن إثبات ذلك باستصحاب المطهريه التقديرية الثابتة قبل عروض النقل ، ولو بني على معارضته باستصحاب النجاسة - بناءً على معارضة الاستصحاب التعليقي بالاستصحاب التنجيزي - فالمرجع قاعدة الطهارة . لكن عرفت قريباً الاشكال في مثل هذا الاستصحاب التقديري .

(١) على الأشهر - كما عن الرياض - أو المشهور - كما عن الحدائق - بل هما داخلان في معقد نبي الخلاف في محكي التنقيح . نصحيح ابن جعفر (ع) : « عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل ؟ قال (ع) : نعم لا بأس » (١٠) . وصحيحه الآخر : « عن البواري يبل قصبها بماء قدر أبعلى عليها ؟ قال (ع) : إذا يبست فلا بأس » (٢٠) ونحوه موثقة عمار (٣٠) . وهي وإن لم ينص فيها على الشمس . إلا أنه يجب تقييدها بذلك ، للاجماع على عدم الطهارة بمجرد اليبس . وفيه : أنه كما يمكن فيها ذلك يمكن حملها على إرادة السؤال من حيث كونه مكاناً للمصلي ، كصحيح ابن جعفر (ع) : « عن البيت والدار لا تصيبها الشمس ، ويصيبها البول ، ويغتسل فيهما من الجنابة ، أبعلى فيهما إذا جفا ؟ قال (ع) : نعم » (٤٠) . ولأجل ذلك استشكل

(١٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

(٢٠) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب النجاسات حديث : ٥ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

والظاهر أن السفينة والطراة من غير المنقول (١) . وفي (اللكاري) ونحوه إشكال . وكذا مثل (الجلابية) والقفة . ويشترط في تطهيرها أن يكون في المذكورات رطوبة مسرية (٢) ،

في الحكم جماعة ممن عاصرناهم ، أو قاربوا عصرنا . اللهم إلا أن يُستند في ذلك الى عموم خبر الحضرمي ، أو الأصل . وقد عرفت الاشكال فيها معاً .

(١) لصدق « المكان الذي يصلى فيه » - المذكور في صحيح زراراة - عليها ، كصدق السطح - المذكور فيه - على سطح بيوتها . وهذا هو العمدة في ثبوت الحكم لها ، و (لللكاري) و (الجلابية) والقفة ، ومجرد الصغر والكبر لا أثر له في الفرق . وأما خبر الحضرمي فنصرفه الثابت أو ما يعد جزءاً منه ، وكون السفينة و (الطراة) منه محل إشكال أو منع ، كشموله (لللكاري) و (الجلابية) والقفة : نعم لا ينبغي التأمل في شموله للجسر والمعبرة لثباتها .

(٢) لتوقف الجفاف عليها ، المعتبر في التطهير ، كما في صحيح زراراة . نعم مقتضى الاكتفاء باليبس في الموثق كفاية مجرد النداءة وإن لم تكن مسرية ، لصدق اليبس على ذهابها . وحيث أن بين التجفيف واليبس - عرفاً - عموماً من وجه بحسب المورد - لتوقف الأول على الرطوبة المسرية ، وصدقه على ذهابها ولو مع بقاء النداءة في الجملة ، ويكفي في الثاني مجرد النداءة في الجملة ، ولا يصدق إلا مع ذهاب جميعها - كان مقتضى الجمع بين الصحيح والموثق الاكتفاء بأحد الأمرين ، فإن كان في الموضوع رطوبة مسرية ، فذهبت بالشمس ، طهر ولو مع بقاء النداءة ، وإن كانت غير مسرية ، طهر بذهابها ، لصدق الجفاف في الأول ، واليبس

وأن تجففها بالاشراق عليها (١) بلا حجاب عليها - كالغيم ونحوه - ولا على المذكورات . فلو جفت بها من دون إشراقها - ولو بإشراقها على ما يجاورها - أو لم تجف ، أو كان الجفاف بمعونة الريح ، لم تطهر (٢) .

في الثاني . ولو بني على حمل الجفاف في الصحيح على اليبس ، إما لترادفهما - كما قد يظهر من كلام بعض أهل اللغة - أو لوجوب حمله في المقام عليه ، - لامتناع طهارة المكان مع بقاء نداوة البول ، التي هي عين نجاسة - كان المدار في التطهير على اليبس ، وحيث لا يعتبر في صدقه الرطوبة المسرية ، فلا دليل على اعتبارها . نعم لو كان اعتبار اليبوسة بنحو التقييد للدليل الجفاف ، كان دليل الجفاف دليلاً على اعتبار الرطوبة المسرية ، ولكنه غير ظاهر . وأما صحيح ابن بزيع فاعتبار الماء فيه يمكن أن يكون لأجل تحقيق اليبس ، فلا شهادة فيه على اعتبار الرطوبة المسرية .

(١) كما هو المصرح به في خبر الحضرمي ، وموثق عمار ، ومنصرف صحيح زرارة ، بل هو الظاهر منه ، في قبال التجفيف بالحرارة المستندة اليها .
(٢) للأصل ، مع عدم الدليل على الطهارة حينئذ . وعن المدارك وجماعة الحكم بالطهارة ، لصدق التجفيف بالشمس . ولا سيما مع كون الغالب ذلك . وفيه : أن ظاهر النسبة الكلامية في قوله (ع) : « إذا جففته الشمس » هو الاستقلال ، لا ما يعم الاشتراك ، نظير قولك : قتل زيد عمراً ، وليس من قبيل : جاء زيد ، الشامل لحالتي مجيء عمرو وعدمه .
وأما الغلبة فكونها بنحو الاشتراك في التأثير ممنوع . نعم الغالب أن يكون للريح دخل ضعيف في التأثير ، على نحو لا يمنع من صحة نسبة التجفيف الى الشمس ، وليس هو محل الكلام . وأما صحيح زرارة وحديد المتقدم (١٥)

(١٥) تقدم في الاستدلال على مطهريه الشمس .

نعم الظاهر أن الغيم الرقيق أو الريح اليسير، على وجه يستند التجفيف إلى الشمس وإشراقها، لا يضر (١). وفي كفاية لإشراقها على المرأة مع وقوع عكسه على الأرض إشكال (٢).
(مسألة ١) : كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها (٣)
المتصل بالظاهر النجس، بإشراقها عليه، وجفافه بذلك،

فهو وإن كان ظاهراً في مطهريه التجفيف المشترك بينهما وبين الشمس، لكن ظاهره تعيين الاشتراك، ولا يقول به المدعي، وكما يمكن حمله على ما يوافق الدعوى، يمكن حمله على أن ذكر الريح كان جرياً على الغالب، الذي عرفت أنه غير المدعي. وعن الشيخ في المبسوط وموضع من الخلاف الطهارة بتجفيف الريح كالشمس. ولا وجه له - ظاهراً - إلا إطلاق موثق عمار، وروايته ابن جعفر المتقدمة في البواري. وقد عرفت إشكاله، أو صحيح زرارة وحديد، بناءً على حمل الواو على معنى (أو)، وهو أيضاً غير ظاهر. ولا سيما وقد ادعى في التحرير الإجماع على خلافه، وكذا في المنتهى، في الفرع الأول من الفروع التي ذكرها.

(١) للغلبة، كما تقدم.

(٢) ينشأ من ظهور الاشراق في وقوع نفس الضوء على الأرض، ومن احتمال أن يراد به ما يعم الانعكاس. لكن لا مجال لرفع اليد عن الظاهر. وكذا الكلام فيما لو كان الحائل زجاجاً.

(٣) كما عن التذكرة، والمهذب، وجامع المقاصد، والمسالك، والروض، التصريح به بشرط اتحاد الاسم، وعن ظاهر البحار الإجماع عليه. وهو الظاهر من روايات عمار، والحضرمي. وابن بزيع، بناءً على حملها على المشهور. بل وصحيح زرارة (١٠)، فإن الظاهر من قوله (ع):

(١٠) تقدمت هذه الروايات الأربع في الاستدلال على مطهريه الشمس.

بخلاف ما إذا كان الباطن فقط نجساً (١) ، أو لم يكن متصلاً بالظاهر - بأن يكون بينهما فصل بهواء ، أو بمقدار طاهر - أو لم يجف (٢) ، أو جف بغير الاشراق على الظاهر ، أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر وتجفيفها للباطن (٣) ، كأن يكون أحدهما في يوم والآخر في يوم آخر ، فإنه لا يطهر في هذه الصور : (مسألة ٢) : إذا كانت الأرض أو نحوها جافة ، وأريد تطهيرها بالشمس ، يصب عليها الماء (٤) الطاهر ، أو النجس ، أو غيره مما يورث الرطوبة فيها حتى تجففها . (مسألة ٣) : ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات ، وهو مشكل (٥) .

«فهو طاهر» طهارة تمام ما جففت الشمس ما أصابه من البول . واختصاص الصلاة بالسطح الظاهر لا يقدح في ظهوره فيما ذكر ، الذي هو مصب السؤال والجواب . ولعل السكوت عن التعرض في النصوص لاختصاص الطهارة بالظاهر ظاهر في عمومها للباطن ، فإنه الموافق للارتكاز . فتأمل . ومنه يظهر ضعف ما عن المنتهى من اختصاص الحكم بالظاهر .

(١) فإنه خلاف مورد النصوص ، وخلاف ظاهر خبر الحضرمي ، ومثله الثاني والثالث .

(٢) لفقد الشرط ، وكذا فيما بعده .

(٣) فإنه يرجع إلى الفرض الأول .

(٤) وعن الذخيرة أنه المشهور بين المتأخرين . ويقتضيه عموم الحكم

لغير البول ، كما تقدم . وتقدم أنه محمل صحيح ابن بزيع .

(٥) ينشأ إشكاله من جهة أن أجزاءه من المنقول ، فيكون السكل

(مسألة ٤) : الحصى والتراب والطين والأحجار ونحوها ما دامت واقعة على الأرض هي في حكمها (١) ، وإن أخذت منها لحقت بالمتنقولات (٢) ، وإن أعيدت عاد حكمها (٣) : وكذا المسامير الثابتة في الأرض ، أو للبناء ، ما دام ثابتاً يلحقه الحكم ، وإذا قلع يلحقه حكم المنقول ، وإذا أثبت ثانياً يعود حكمه الأول ، وهكذا فيما يشبه ذلك .

(مسألة ٥) : يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة (٤) إن كان لها عين .

كذلك ، ولا مجال لقياسه على الحصى والتراب ، لأنها معدودان من أجزاء مجموع الأرض التي هي من غير المنقول ، وليس هو كذلك ، لعدم السخية بينه وبين الأرض . ومن أن مجموع الأجزاء لكثرتها لها نحو ثبات به تعد من غير المنقول . ولعله الأقرب ، لاطلاق خبر الحضرمي ، ولو بناء على انصرافه إلى خصوص الثابت ، لصدقه عليه بذلك الاعتبار . ومثله الكثير المجتمع من الحطب ، والتمر ، والأواني ، والظروف ، وغيرها مما كان له نحو ثبات :

(١) لعدّها جزءاً منها . نعم لا بد من المناسبة الموجبة لصحة اعتبار الجزئية للأرض ، ويشكل بدونها ، كلقطعة من الطين الموضوعة في الأرض المفروشة بالصخر .

(٢) لكونها كذلك حقيقة .

(٣) لعود مناطه . ومنه يعلم الوجه فيما بعده .

(٤) إجماعاً ، كما في المستند ، وعن المدارك ، واللوامع : لقصور

النصوص عن إثبات الطهارة مع بقائها . وموثق عمار لا إطلاق له ، ولو لأجل

(مسألة ٦) : إذا شك في رطوبة الأرض حين الاشراق أو في زوال العين بعد العلم بوجودها، أو في حصول الجفاف أو في كونه بالشمس أو بغيرها أو بمعونة الغير، لا يحكم بالطهارة (١) وإذا شك في حدوث المانع عن الاشراق من ستر ونحوه يبني على عدمه ، على إشكال تقدم نظيره في مطهريه الأرض (٢) .

(مسألة ٧) : الحصير يطهر باشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر (٣) . وأما إذا كانت الأرض التي تحته نجسة فلا تطهر بتبعيته (٤) ، وإن جفت بعد كونها رطبة . وكذا إذا كان تحته حصير آخر ، إلا إذا خيط به على وجه يعدان معاً شيئاً واحداً . وأما الجسد المتنجس إذا أشرقت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد طهارة جانبه الآخر إذا جف به (٥) ، وإن كان لا يخلو عن إشكال (٦) .

الارتكاز العرفي . أو بملاحظة أن وجود العين - غالباً - مانع عن تحقق الاشراق على المحل المعتبر في تحقق طهارته . وكفى بالاجماع دليلاً .

(١) للشك في تحقق شرطها ، الموجب للشك فيها ، الموجب للرجوع

الى استصحاب عدمها .

(٢) وتقدم المنع فيه أيضاً .

(٣) لما تقدم في لجوق الباطن بالظاهر ، من أن منصرف النص

طهارة تمام الجسم بالاشراق على سطحه .

(٤) لعدم الاتحاد الموجب لفهم التبعية من النص .

(٥) للاتحاد ، كما في أحد طرفي الحصير .

(٦) ينشأ من توهم اختصاص التبعية بما لا يمكن الاشراق عليه إلا

وأما إذا أشرقت على جانبه الآخر أيضاً فلا إشكال .
 (الرابع) : الاستحالة . وهي تبدل حقيقة الشيء وصورته
 النوعية إلى صورة أخرى (١) .

بالتبع ، كالباطن بالنسبة إلى الظاهر . ولكنه يجري في أحد طرفي الحصر
 أيضاً ، ولا يختص بالمقام ، وإن كان ممنوعاً في المقامين ، لاطلاق خبر
 الحضرمي .

(١) هذا التعريف نسبة الشهيد في محكي حواشيه على القواعد إلى
 الأصوليين . وفي محكي قواعده نسب إلى الفقهاء تفسيرها بتغيير الأجزاء
 وانقلابها من حال إلى حال . وربما فسرت بتبدل الحقيقة النجسة إلى حقيقة
 أخرى ليست من النجاسات . وهذه التفسير - مع اختلافها ، وعدم
 اطرادها . وتوقف الأول والأخير على معرفة حقيقة العين النجسة ، وحقيقة
 ما تستحيل إليه ، والوقوف على الحقائق متعسر أو متعذر . إلا أن يكون المراد
 الحقائق العرفية . فتأمل - لا حاجة إليها ، إذ لم يقع عنوان الاستحالة
 موضوعاً لحكم المطهري في الكتاب أو السنة ، وإنما وقع في بعض معاهد
 الاجماع المعتد بها مقيداً بمثل استحالة العنزة رماداً ، أو دخاناً ، أو تراباً ،
 أو نحو ذلك لا بنحو الكلية . فالعمدة الرجوع إلى ما يستفاد من الأدلة
 الدالة على الطهارة ، وهو أحد أمور على سبيل منع الخلو : الاجماع القولي ،
 والسيرة العملية ، وأدلة طهارة المستحال إليه ، وقاعدة الطهارة ، المتعينة
 للمرجعية بعد سقوط الاستصحاب عن الحجية ، لعدم بقاء الموضوع ،
 وستأتي الإشارة إليها . ومن ذلك يظهر أن الطهارة المترتبة على الاستحالة
 قسماً : واقعية إن ثبتت بالأدلة الثلاثة الأولى ، وظاهرية إن ثبتت
 بقاعدة الطهارة .

ثم إن الاستحالة على أنواع (منها) : الاستحالة بالنار رماداً ، أو دخاناً . فقد حكي الاجماع على مطهرينها عن الشيخ في الخلاف والمبسوط ، وعن الحلبي ، والمحقق في الشرائع ، والعلامة في جملة من كتبه ، وجامع المقاصد وغيرهم ، نعم عن المعتبر التردد في الرماد ، وربما يوهمه ما في أطعمة الشرائع أيضاً ، حيث قال : « دواخن الأعيان النجسة طاهرة عندنا وكذا كل ما أحالته النار فصيرته رماداً ، أو دخاناً ، أو فحماً ، على زرد » . لكن الظاهر رجوع التردد إلى الفحم فقط ، كما فهمه غير واحد وقد يشهد به صدر كلامه . وربما نسب الى المبسوط نجاسة دخان الدهن النجس ، معللاً بأنه لا بد من تصاعد بعض أجزائه قبل إحالة النار لها . لكن الظاهر أنه ليس خلافاً فيما نحن فيه . وعن الشيخ أيضاً الاستدلال على الطهارة - مضافاً الى الاجماع - بصحيح ابن محبوب : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة ، وعظام الموتى ، ثم يخصص به المسجد ، أيسجد عليه ؟ فكتب إليه بخطه : إن الماء والنار قد طهراه » (١٥) . واستشكله المحقق في المعتبر بأن الاجماع لا تعلمه هنا ، وأن الماء الذي يمازج الجص هو ما يحتل به ، وذلك لا يطهر إجماعاً ، والنار لم تصيره رماداً . وتبعه عليه جماعة . وحملها على إرادة السؤال عن نجاسة الرماد المختلط بالجص ، ونجاسة نفس الجص بملاقاة رطوبة العظام والعدرة ، فتكون النار مطهرة للرماد المختلط . ويراد من الماء ماء المطر المطهر للجص . بعيد جداً . فالأولى الاستدلال على طهارة الرماد والدخان بقاعدة الطهارة . ولا مجال لدعوى حكومة الاستصحاب عليها ، لامتناع جريانه في المقام ، لتعدد الموضوع ، ونحن لا يصح عرفاً أن يقال : كان الرماد

(١٥) الوسائل باب : ٨١ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

أو الدخان نجساً ، فهو على ما كان . لأنها عرفاً نظير المتولد من العين النجسة ، لأنه عينها .

(ومنها) : الاستحالة بالنار بخاراً . والمعروف الطهارة ، بل ظاهر بعض أنه لا كلام فيه . واستدل عليه بالسيرة على عدم التوقي عنه ، كما في بخار الحمامات ، وفي بخار البول أيام الشتاء وغير ذلك . وتكفي فيه قاعدة الطهارة التي عرفت أنها المتغينة للمرجعية بعد سقوط الاستصحاب عن الحجية .

(ومنها) : الاستحالة إلى الدود والتراب . والمعروف الطهارة أيضاً ، لقاعدة الطهارة . وعن المبسوط النجاسة في الثاني ، وعن الفاضلين التوقف . وهو غير ظاهر ، إلا بناءً على حجة الاستصحاب هنا ، التي قد عرفت منعها .

(ومنها) : استحالة الكلب والخنزير ملحاً ، لوقوعه في المملحة . والمحكي عن المدينيات ، والايضاح ، والدروس ، والبيان ، وجامع المقاصد ، وكشف اللثام ، وغيرها : الطهارة ، كما يقتضيهما الأصل المتقدم . وعن المعتبر ، والتحرير ، والمنتهى ، والنهاية : النجاسة . وتردد في القواعد . واستدل على النجاسة في المعتبر بأن النجاسة قائمة بالأجزاء النجسة ، لا بأوصاف الأجزاء ، فلا تزول بتغير أوصاف محلها ، وتلك الأجزاء باقية ، فتكون النجاسة باقية ، لانقضاء ما يقتضي ارتفاعها . ومرجع الدليل الاستصحاب ، الذي قد عرفت إشكاله .

(ومنها) : استحالة النطفة حيواناً طاهراً ، والغذاء النجس بولاً أو خراً للحيوان إذا كان مأكول اللحم ، أولبناً أو لعاباً أو عرقاً له ، أو غير ذلك من فضلاته مطلقاً ، ولو كان غير مأكول اللحم . والظاهر عدم الخلاف

فانها تطهّر النجس ، بل المنتجس (١) ،

في الطهارة ، كما يستفاد من كلماتهم في المقام ، ومن حكمهم بطهارة فضلات الحيوان الجلال عدا بوله وخرثه . ويقتضيها ما دل على طهارة الحيوان . وإطلاق ما دل على طهارة فضلاته كافة ، فانه يشمل ما لو تغذى بعين النجاسة . لكن الإشكال في ثبوته ، لانصراف دليل طهارتها إلى حيثية كونها فضلة لذلك الحيوان ، في قبالة نجاسة فضلة غيره ، لا من حيث كونه متغذياً بالنجاسة أو بغيرها ، فقله : « بول ما يؤكل لحمه وخرثه طاهر » (١٥) ظاهر في الطهارة من حيث كونه مضافاً إلى ما يؤكل لحمه في مقابل ما لا يؤكل لحمه ، ولا نظر فيه إلى حيثية كونه متغذياً بالنجاسة أولاً . فتأمل . نعم تثبت الطهارة فيه بقاعدة الطهارة المتقدمة ، ولا مجال لاستصحاب النجاسة ، لتعدد الموضوع . وإن كان قد يتأمل في بعض فروضه ، كما لو شرب الماء النجس فصار بولاً ، فان في تعدد الموضوع عرفاً تاملاً ، لكنه في غير محله ، إذ الظاهر التعدد .

(١) كما عن جماعة ، بل ربما يستفاد من ملاحظة بعض كلماتهم أنه لإجماع ، كما ذكر في الجواهر ، وعن غيرها . ومع ذلك فقد حكي التفصيل عن جماعة ، فأثبتوا المطهريه لاستحالة النجس دون استحالة المنتجس ، لأحد أمرين (الأول) : أن الحكم بالطهارة في استحالة النجس لأجل انتفاء الموضوع المعلق عليه النجاسة ، كعنوان الكلب ، أو العذرة ، أو نحوهما ، المؤدي إلى الرجوع إلى قاعدة الطهارة ، لامتناع الاستصحاب مع تبدل الموضوع ، كما عرفت ، ولا مجال لذلك في استحالة المنتجس ، لأن الموضوع الطارىء عليه

(١٥) هذه العبارة بهذا النص لم نعث عليها في النصوص ، ولعله مد ظله في مقام نقل المفسون إذ يوجد ما يدل على هذا المفسون في ب : ٩ ، ١٠ ، ١١ من أبواب النجاسات .

كالعذرة تصير تراباً (١) ، والخشبة المتنجسة إذا صارت رماداً ،
والبول أو الماء المتنجس بخاراً ، والكلب ملحاً ... وهكذا (٢) ،

النجاسة هو الملاقى للنجس ، وهو نفس الجسم ، وبعد الاستحالة باق بنفسه
فيرجع إلى استصحاب نجاسته ، المقدم على قاعدة الطهارة (الثاني) : أن
الاجماع ، الذي هو المستند في الطهارة في استحالة النجس ، غير منعقد
في استحالة المتنجس ، فيرجع فيه إلى استصحاب النجاسة .

وفيه : أنهما معاً مبنيان على أن المرجع في بقاء الموضوع المعتبر في
الاستصحاب هو الدليل ، والمحقق في محله خلافه ، وأن المرجع فيه العرف ،
بمبث يكون رفع اليد عن الحكم السابق نقضاً لليقين عرفاً ، فهما كان
الحال كذلك جرى الاستصحاب ، وإلا امتنع ، فاستحالة النجس رماداً
إن كانت موجبة لتعدد الموضوع عرفاً ، ومانعة من صدق النقض على
الحكم بالطهارة - كما هو الظاهر - كانت استحالة المتنجس كذلك ، وإن
لم تكن مانعة في الثاني لم تكن مانعة عنه في الأول أيضاً ، وجرى استصحاب
النجاسة فيها ، وانتفاء الموضوع المعلق عليه النجاسة - مثل عنوان
الكلب - إنما يمنع من التمسك بالدليل على النجاسة ، لا بالاستصحاب .
ومنه يظهر أنه لو فرض عدم ثبوت الاجماع على مطهريتها في المتنجس
كفت قاعدة الطهارة بعد امتناع الاستصحاب ، لتعدد الموضوع .

(١) وكذا لو صارت جزء البقول والحضرات بالتسميد .

(٢) والضابط أن يكون التبديل موجباً لتعدد الموضوع عرفاً ، بحيث
يكون المستحال إليه عرفاً متولداً من المستحال منه ، لأنه هو هو ، فلا
يكون رفع اليد عن الحكم السابق من نقض اليقين بالشك ، فيكون المرجع
قاعدة الطهارة .

كالنطفة تصير حيواناً ، والطعام النجس جزءاً من الحيوان .
وأما تبدل الأوصاف ، وتفرق الأجزاء ، فلا اعتبار بهما ،
كالحنطة إذا صارت طحيناً ، أو عجيناً (١) ، أو خبزاً (٢) ،

(١) بلا خلاف ظاهر للاستصحاب .

(٢) على المشهور . لاستصحاب النجاسة ، لبقاء الموضوع عرفاً .
ولما عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه - وما أحسبه إلا حفص بن
البخري - : « قيل لابي عبد الله (ع) في العجين يعجن من الماء النجس
كيف يصنع به ؟ قال (ع) : يباع ممن يستحل أكل الميتة » (١٥) .
وفي مرسله الآخر عنه (ع) : « يدفن ولا يباع » (٢٥) ، وفي خبر
زكريا بن آدم : « فخمّر أو نبيذ قطر في عجين أو دم . فقال (ع) :
فسد . قلت : أبيع من اليهودي والنصارى وأبين لهم . قال (ع) : نعم
فانهم يستحلون شربه » (٣٥) . والمناقشة في دلالتها على النجاسة في غير
محلها ، كالمناقشة في سندها ، لحجية المرسل إذا كان من مثل ابن أبي عمير
مع أنها مجبورة بالعمل . فتأمل !

وعن الشيخ في النهاية والاستبصار الطهارة . لمرسل ابن أبي عمير أيضاً
عنه (ع) : « في عجين عجن وخبز ، ثم علم أن الماء كان فيه الميتة
قال (ع) . لا بأس ، أكلت النار ما فيه » (٤٥) . وخبر الزبيرى :
« عن البئر يقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب ، فتموت ، فيعجن من
مائها ، أبوكل ذلك الخبز ؟ قال (ع) : إذا أصابته النار فلا بأس

(١٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب الاستنثار حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب الاستنثار حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب النجاسات حديث : ٨ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث : ١٨ .

والحليب إذا صار جيناً (١). وفي صدق الاستحالة على صيرورة الخشب فحماً تأمل (٢) ،

بأكله ، (١٥) . وبمضمون الثاني محكي الفقيه (٢٥) والمقنع (٣٥) . وفيه : أن الثاني ليس مما نحن فيه بناءً على طهارة البئر ، بل وأخص من المدعى بناءً على نجاسته ، فيجب الاقتصار فيه على مورده . مع ضعف مسنده بجهالة الزبيري ، وإعراض الأصحاب عنه . والأول غير ظاهر في نجاسة الماء ، وإطلاق الماء والميتة يمكن رفع اليد عنه بما سبق ، فيحمل الماء على ماء البئر . أو تحمل الميتة على الميتة الطاهرة ، ويكون المراد من أكل النار ما فيه مجرد ارتفاع القذارة المتوهمة ، أو بعض مراتب النجاسة . وأما الجمع بينها بحمل الأولى على الكراهة ، فبعيد ، ولا سيما الثاني منها . وخاصة مع كون النجاسة مظنة الاجماع ، فان الشيخ (ره) - المنسوب إليه الخلاف في النجاسة - وإن كان ظاهره الطهارة في مياه النهاية ، إلا أنه في محكي أطعمتها جزم أولاً بغير جواز أكل الخبز المعجون بالماء النجس ، ثم قال : « وقد رويت رخصة جواز أكله ، وذلك أن النار قد طهرته . والأحوط ما قدمناه » ، وفي الاستبصار احتمال أن يكون محمل أخبار الجواز ماء البئر . فلاحظ ، وتأمل .

(١) بلا خلاف ظاهر . للاستصحاب .

(٢) للتأمل في بقاء الموضوع وارتفاعه ، ولذلك اختلفت الفتوى فيه فمن ظاهر جامع المقاصد الطهارة ، وعن صريح المسالك النجاسة ، وكلام الأكثر خال عن التعرض له ، كما قيل . ولا يبعد القول بالطهارة ، للشك

(١٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث : ١٧ .

(٢٥) الفقيه طبع إيران ص : ٤ س : ٢٣ .

(٣٥) المقنع طبع إيران ص : ٤ س : ١٠ .

وكذا في صيرورة الطين خزفاً أو آجرأ (١) ، ومع الشك في الاستحالة لا يحكم بالطهارة (٢) .

في بقاء الموضوع ، المقتضي للرجوع إلى قاعدة الطهارة .

(١) فعن المبسوط ، والخلاف ، ونهاية الأحكام ، وموضع من المنتهى وعن البيسان ، وجماعة ممن تأخر عنهم : القول بالطهارة ، بل نسب إلى الأكثر ، وعن الشيخ (ره) دعوى الاجماع عليه . وعن المسالك والروضة ، والروض ، والايضاح : القول بالنجاسة . وتوقف في القواعد وغيرها . ويستدل للأول - مضافاً إلى الاجماع الذي ادعاه الشيخ - بصحيح ابن محبوب المتقدم (١٥) في الجص . وبأصالة الطهارة ، لعدم جريان الاستصحاب إما لتبدل الموضوع ، أو لمعارضته باستصحاب طهارة الملاقي ، أو لأن النجاسة ثابتة بالاجماع ، ولا يجري استصحاب حال الاجماع . والجميع كما ترى ، إذ الاجماع لم يثبت بنحو يعتمد عليه . والصحيح لو اتضح المراد منه ، وأمكن العمل به ، اختص بمورده . وتبدل الموضوع بهذا المقسار من الاختلاف ببعض الصفات ممنوع . ومثله دعوى المعارضة ، لحكومة الأول ، لأنه سببي ، على الثاني ، لأنه مسببي . مع أنها لو تمت فأنما تجدي في الرجوع إلى أصالة الطهارة في الملاقي له ، لافيه ، كما هو المدعى واستصحاب حال الاجماع حجة كحال النص ، كما هو محقق في محله .

(٢) للشك في حصول المطهر ، الموجب للرجوع إلى أصالة عدمه ، الموافق لأصالة بقاء النجاسة ، وإن كان الأول مقدماً عليه ، لأنه سببي . وفيه : أنه مع الشك في الاستحالة يشك في بقاء الموضوع ، فيمتنع الرجوع إلى استصحاب النجاسة ، بل المرجع قاعدة الطهارة ، كما لو علم بالاستحالة .

(١٥) تقدم في النوع الأول من أنواع الاستحالة .

فان قلت : لِمَ لا يرجع إلى استصحاب بقاء الموضوع ، ليرتب عليه الرجوع إلى استصحاب النجاسة ، وهو الحكم ؟
قلت : استصحاب بقاء الموضوع لا يثبت صدق الشك في البقاء ، حتى يجري استصحاب الحكم ، وهو النجاسة .

فان قلت : لِمَ لا يرجع إلى استصحاب نفس العنوان السابق ، مثل استصحاب كونه عذرة ، أو نطفة ، أو نحو ذلك ، ليرتب عليه حكمه - وهو النجاسة - بلا توسط الاستصحاب .

قلت : إذا فرضنا أن المستحال إليه معدود موضوعاً آخر ، وأن موضوع النجاسة قد انتفى بذاته ، وأن المستحال إليه متولد عرفاً من المستحال منه لا أنه هو ، فع الشك لا يصح أن يقال : إنه كان نطفة أو عذرة ، إلا بالمداقة العقلية ، وليست هي المدار في صحة الاستصحاب ، وإلا لثبتت النجاسة مع الاستحالة ، لأنه إذا صح قولنا : كان نطفة ، صح قولنا : كان نجساً ، فيجري استصحاب النجاسة (وبالجملة) : بعد البناء على عدم جريان استصحاب النجاسة ، لتبدل الموضوع ، لا مجال لاستصحاب بقاء العنوان ، بنحو مفاد كان الناقصة بأن يقال : كان هذا كذا ، لأن احتمال التبدل مانع عن صدق القضية . نعم يصح الاستصحاب بنحو مفاد كان التامة ، بأن يقال : كانت النطفة موجودة فهي باقية ، بالاستصحاب . لكنه لا يثبت كون هذا هو النطفة . فلاحظ وتأمل .

هذا إذا كان الشك بنحو الشبهة المصدقية ، أما لو كان بنحو الشبهة المفهومية ، كما لو شك في الاستحالة في مثل صيرورة العذرة فحماً فلاجمال لاصالة عدم الاستحالة ، ولا لاستصحاب كونه عذرة ، لأنه من استصحاب المفهوم المردد ، ولا لاستصحاب النجاسة ، للشك في بقاء الموضوع ،

(الخامس) : الانقلاب ، كالحمر ينقلب خلاً ، فانه يطهر (١) ، سواء كان بنفسه أو بعلاج (٢) ،

كما هو ظاهر .

(١) إجماعاً ، كما عن المنتهى ، والمهذب البارع ، وكشف اللثام ، ومجمع البرهان . ونصوصاً ، كما سيأتي :

(٢) إذ الأول هو المتيقن من معقد الاجماع المتقدمة ، وعن المنتهى نسبة الحكم فيه إلى علماء الاسلام ، وفي مجمع البرهان إلى إجماع الأصحاب ، بل المسلمين ،

والثاني نسبة في المنتهى إلى علمائنا . والنصوص فيه مستفيضة . ففي مصحح زرارة عن أبي عبد الله (ع) : « عن الخمر العتيقة تجعل خلاً . قال (ع) : لا بأس » (١٠) ، ونحوه موثق عبيد (٢٠) وفي موثقه الآخر : « في الرجل إذا باع عصيراً ، فحبسه السلطان حتى صار خمرأ ، فجعله صاحبه خلاً . فقال (ع) : إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به » (٣٠) . وفي صحيح ابن المهندي : « كتبت إلى الرضا (ع) : جعلت فداك . العصير بصير خمرأ ، فيصب عليه الخل وشيء يغيره حتى يصير خلاً . قال (ع) : لا بأس به » (٤٠) . وعن المستطرفات ، عن جامع البنظي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) : « عن الخمر تعالج بالملح وغيره لتحول خلاً . قال (ع)

(١٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ١ ، وب : ٧٧ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٣ ، وب : ٧٧ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٥ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٨ .

لا بأس « (١٥) . . . إلى غير ذلك . كما أن إطلاق مثل خبر ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع) : « عن الخمر يكون أوله خمرأ ثم يصير خلا . قال (ع) : إذ ذهب سكره فلا بأس » (٢٥) يقتضي ثبوت الحكم في الأول والثاني . نعم ظاهر بعض النصوص المنع في الثاني ، كرواية أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) : « عن الخمر يجعل فيها الخل . فقال (ع) لا إلا ما جاء من قبل نفسه » (٣٥) . وروايته الأخرى عنه (ع) : « عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى تمض . قال (ع) : إن كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس به » (٤٥) . وروايته الأخرى عنه (ع) : « عن الخمر تجعل خلا . قال (ع) : لا بأس إذا لم يجعل فيه ما يغلبها » (٥٥) . لكنها محمولة على الكراهة جمعاً .

وفي المسالك - بعد ما استدل على الحل في الثاني ، بمصححة زرارة ورواية أبي بصير الثانية - قال : « واعلم أنه ليس في الأخبار المعتبرة ما يدل على جواز علاجها بالأجسام ، والحكم بطهرها كذلك ، وإنما هو عموم أو مفهوم ، كما أشرنا إليه مع قطع النظر عن الاسناد ، وفيه : - مع أن الدليل لا يختص بما ذكر ، كما عرفت - : أن العموم والمفهوم من أقسام الحجج . مع أن رواية أبي بصير غير ظاهرة الدلالة بالمفهوم على الحل ، بل مفهومها يدل على العدم في الجملة ، كما عرفت .

(١٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ١٠ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٩ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٧ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٢ ، وب : ٧٧ من أبواب

التجاسات حديث : ٤ .

(٥٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٤ ، وب : ٧٧ من أبواب

التجاسات حديث : ٣ .

كإلقاء شيء من الخلل (١) أو الملح (٢) فيه ، سواء استهلك أو بقي على حاله (٣) . ويشترط في طهارة الخمر بالانقلاب عدم وصول نجاسة خارجية إليه (٤) ، فلو وقع فيه - حال كونه

(١) كما في صحيح ابن المهدي ، ويقتضيه إطلاق غيره .
 (٢) كما نص عليه في رواية المستطرفات ، ويقتضيه إطلاق غيرها .
 (٣) كما صرح به جماعة ، ونسب إلى المشهور . وقد يتأمل في الطهارة فيما إذا بقي المطروح المعالج به ، بل نسبا المنع في الجمع والكفاية إلى القيل وكأنه لتنجسه بالخمر ، وعدم الدليل على طهارته بالانقلاب ، لاختصاص نظر الأخبار إلى نجاسة الخمر « وفيه » : أن اختصاص النظر بذلك لا يمنع من الحكم بطهارته بما فيه تبعاً ، لأن إطلاقها اللفظي إذا كان شاملاً لصورة عدم الاستهلاك كان إطلاقها المقامي دالاً على طهارة ما لم يستهلك ، فإن مقتضى إهمال النصوص للتعرض لبقاء الأجسام الملاقية للخمر على النجاسة مع وجودها غالباً فيها ، طهارتها تبعاً ، كما لا يخفى . وقد يقال في دفع الاشكال المذكور بأن ظاهر الأدلة الدالة على مطهريه الانقلاب الطهارة الفعلية ، فتدل بالالتزام على طهارة الأجسام التي فيها ، لامتناع طهارتها الفعلية مع بقاء تلك الأجسام على النجاسة « وفيه » : أن الأدلة لا تدل على الطهارة الفعلية مطلقاً ، وإنما تدل على الطهارة الفعلية من حيث نجاسة الخمر ، فلا تصلح للدلالة على طهارة غيرها بالالتزام .

(٤) لما عرفت من اختصاص نظر النصوص بنجاسة الخمر لا غير ، أما النجاسة الحاصلة بملاقاة النجس فلا موجب لارتفاعها ، ومقتضى الأصل بقاؤها ، كما ذهب إليه جماعة . نعم لو قيل بعدم تنجسه بنجاسة خارجية لامتناع ذلك ، أو قصور الأدلة عن إثباته ، فالحكم بالطهارة أيضاً .

خمرأ - شيء من البول أو غيره ، أو لاقى نجساً ، لم يطهر
بالانقلاب (١) .

(مسألة ١) : العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلاً
لم يطهر . وكذا إذا صار خمرأ (٢) ثم انقلب خلاً .

(مسألة ٢) : إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر ،
وبقي على حرمة (٣) .

(مسألة ٣) : بخار البول أو الماء المتنجس طاهر (٤) ،

(١) لاستصحاب النجاسة ، ولا دليل على الطهارة ، لاختصاص
النصوص بالخمر .

(٢) لما عرفت من قصور نصوص الباب عن إثبات ذلك ، فالعمل
على الاستصحاب .

(٣) لا إطلاق أدلة حرمة ونجاسته . نعم قد يستفاد الطهارة والحل
من خبر ابن جعفر (ع) المتقدم لقوله (ع) فيه : « إذا ذهب سكره
فلا بأس » . وبعضه خبر أبي الجارود عن أبي جعفر (ع) : « أما
الخمر فكل مسكر من الشراب » (١٥) . كما أنه يستفاد من موثق عبيد
المتقدم المتضمن لقوله (ع) : « إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس » :
أن انقلاب الخمر إلى غير الخمر أيضاً موجب لحليتها وطهارتها . لكن
الظاهر عدم عمائم بهذه الظواهر ، وبنائهم على تخصيص طهارة الخمر
بالانقلاب خلاً لا غير ، كما اعترف بذلك في الجواهر وغيرها ، وبقتضيه
ظاهر كلامهم في مطهريّة الانقلاب . ولو لا ذلك لكان العمل بهذه
النصوص في محله .

(٤) كما تقدم .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٥ .

فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام إلا مع العلم بنجاسة السقف .

(مسألة ٤) : إذا وقعت قطرة خمر في حب خل ، واستهلكته فيه ، لم يطهر ، وتنجس الخل (١) .

(١) بذلك طفحت عبارات جماعة من الأصحاب ، وعن الشيخ في النهاية: « إذا وقع شيء من الخمر في الخل لم يجز استعماله إلا بعد أن بصير ذلك الخمر خللاً » . ويظهر من الحلي أن فيه رواية ، فانه قال في مقام الإنكار على الشيخ : « الذي يقتضية أصول المذهب ترك العمل بهذه الرواية الشاذة ولا يلتفت إليها ، لأنها مخالفة للأدلة ، مضادة للأجماع ، لأن الخل بعد وقوع قليل الخمر في الخل صار نجساً ، ولا دلالة على طهارته بعد ذلك ولا اجماع . . . » . وظاهر عبارة الشيخ صورة عدم استهلاك الخمر ، لأن اسم الإشارة راجع إلى نفس الخمر الواقع في الخل ، ومع الاستهلاك لا موضوع كي يصح أن يقال : صار خللاً ولم يصير . لكن ظاهر الجماعة أنهم فهموا منه صورة الاستهلاك ، وأن علامة صيرورته خللاً صيرورة الخمر الخارجة عن الخل الباقيه بعد صب مقدار منها في الخلا خللاً ، بل في كشف اللثام الاتفاق على الخل والطهارة بصيرورة الخمر الواقعة في الخل خللاً ، وإثبات الخلاف في أن تخلل الخمر الخارجة علامة على تخلل المقدار المصوب وعدمه ، والجماعة ينكرون ذلك ، والشيخ يعتقد ، وما ذكره في الكشف غير ظاهر ، فلاحظ عبارة الشرائع والتحرير وغيرهما .

وكيف كان فان كان مراد الشيخ (ره) صورة الاستهلاك فلا وجه له ظاهراً ، لما ذكره في السرائر من نجاسة الخل الملقى فيه الخمر ، من دون دليل على الطهارة ، وإن كان مراده صررة الانقلاب فكذلك ، لعدم

إلا إذا علم انقلابها خلافاً بمجرد الوقوع فيه (١) .

طهارة الخل المذكور تبعاً للخمر ، لقصور النصوص عن شمول مثل الفرض فلا مجال للتمسك باطلاقها المقامي الدال على الطهارة بالتبعية ، والرواية التي أشار إليها غير معروفة . نعم في الرضوي : « فان صب في الخل خمر لم يحل أكله حتى يذهب عليه أيام ويصير خلاثاً كل بعد ذلك » (١٠) لكنه ليس بحجة ، ولا سبياً مع مخالفته للمشهور .

(١) يحتمل أن يكون المراد الانقلاب في أول أزمته الوقوع . ووجه الطهارة على هذا : أن نجاسة النجس قبل ملاقاته للطاهر لا دليل على سرايتها إلى ملاقيه الطاهر إذا حصلت الطهارة للنجس في زمان الملاقاة « وفيه » : أن أدلة السراية شاملة للمقام ، ولذا بني على نجاسة ماء الغسالة ، وإن كانت ملاقاته للمحل موجبة للطهارة ، ويساعده الارتكاز العرفي جداً . فالملاقاة هنا علة لنجاسة الخل ، وإن كانت علة للانقلاب الموجب للطهارة ، ففي زمان الملاقاة يكون طاهراً ونجساً في رتبتين : نعم لو كان الانقلاب في زمان الملاقاة مستنداً إلى سبب غير الملاقاة ، فالبناء على الطهارة حينئذ في محله ، لعدم الدليل على سراية النجاسة الثابتة قبل الملاقاة إذا كان طاهراً حال الملاقاة . والفرق بينه وبين ما لو استند الانقلاب إلى الملاقاة - كما سبق - : أنه في ظرف استناد الملاقاة إلى الانقلاب لا بد من التزام النجاسة حال الملاقاة في رتبة سابقة على حصول الطهارة بالانقلاب ، فيكون نجساً وطاهراً في زمان واحد في رتبتين ومتى كانت النجاسة ثابتة حال الملاقاة سرت إلى الطاهر . أما لو لم يستند الانقلاب إلى الملاقاة فإذا كان المفروض مقارنة الانقلاب للملاقاة فلا ملاقاة للنجس

(١٤) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(مسألة ٥) : الانقلاب غير الاستحالة ، إذ لا يتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها ، ولذا لا تطهر المتنجسات به (١) وتطهر بها .

(مسألة ٦) : إذا تنجس العصير بالخمير ، ثم انقلب خمراً وبعد ذلك انقلب الخمر خلاً ، لا يبعد طهارته ، لأن النجاسة العرضية صارت ذاتية بصيرورته خمراً ، لأنها هي النجاسة الخمرية (٢) . بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات ، فإن الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها ، ولا يصيرها ذاتية ، فأثرها باق بعد الانقلاب أيضاً .

حتى تسري نجاسته إلى الطاهر ، فلا مانع من البناء على الطهارة ، كما ذكر في المتن . وهذا التفصيل هو الموافق للمذاق العرفي . ويحتمل بعيداً أن يكون مراد المصنف (ره) الانقلاب قبل الاستهلاك ، ولو في زمان بعد الوقوع - كما هو أحد محتملي كلام الشيخ المتقدم - فيتوجه عليه حينئذ ما عرفت ، من أن النصوص إنما دلت على طهارة الخمر بالانقلاب ، وليس فيها تعرض لظاهرة ما عولجت به ، وإنما استفيدت الطهارة من الإطلاق المقامي ، وهو سكوت النصوص عن بيان نجاسته ، وهو يختص بما يُبعد من توابع الخمر خارجاً ، ولا يشمل ما نحن فيه ، مما كانت الخمر من توابعه . فلاحظ .

(١) وكذا النجاسات عدا الخمر لجريان الاستصحاب معه بلا مانع ، وخروج الخمر بالدليل الحاكم على الاستصحاب .
(٢) يعني فيمتنع التضاعف والتأكد فيها . وكأنه يشير بذلك إلى مناقشة شيخنا الأعظم (ره) حيث قال في المقام : « إلا أن يقال : لا مانع من قيام

(مسألة ٧) : تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة (١)

التنجس بجسم الخمر من حيث هو جسم ، والنجاسة بالنوع من حيث هو نوع . لكن لو تم هذا مثله في الخل الملقى في الخمر ، حيث أنه في أول الملاقاة وقبل الاستهلاك منفعلاً . وحاصل المناقشة : أن الإشكال في تضاعف النجاسة ليس من جهة لزوم اجتماع المثليين ، ليدفع بما ذكر ، بل من جهة أن النجاسة الواحدة بالصنف لا تقبل التكرار ، فإن الخمر الملاقية للخمر لا تتكرر فيها النجاسة ، ولو بنحو التأكد وكذا في المقام بل لو بنى على التأكد فما دل على طهارة الخمر بالانقلاب يدل على زوال النجاسة الخمرية ولو كانت متأكدة . وهذا مضافاً إلى أن ما ذكره (ره) لا يكفي في جواز اجتماع المثليين ، لأن نجاسة الخمر القسائمة بالنوع قائمة أيضاً بالجسم ، ضرورة أن جسم الخمر نجس كأجسام سائر النجاسات الذاتية ، فيلزم اجتماع المثليين في محل واحد . إلا أن يكون مقصوده - رحمه الله - تعدد الرتبة وأن نجاسة الخمر الذاتية قائمة بذات الخمر ، والعرضية السابقة على صيرورته خمرأ تكون قائمة بوصف الجسم . وفيه أيضاً : أنه لا ملزم للالتزام بذلك ، لجواز وحدة المحل مع الرتبة للنجاستين على أن تكون إحداها مؤكدة للأخرى ، بحيث تكونان وجوداً واحداً لا وجودين ، واجتماع المثليين إنما يتوقف على تعدد المحل أو تعدد الرتبة إذا كانا وجودين ممتازين ، فلاحظ . وأما إشكاله (قده) على ما ذكره أولاً بقوله : لكن لو تم هذا . . . فيتوجه عليه أن اللزوم في محله ، لكن وجب البناء على الطهارة في الفرض ، - وهو الخل الملقى في الخمر - بما دل على الطهارة بالانقلاب ، وهو لا يشمل المقام .

(١) لما عرفت من أن الاستهلاك عبارة عن انعدام العين بما لها من

ولذا لو وقع مقدار من الدم في الكبر واستهلك فيه يحكم بطهارته (١) ، لكن لو أخرج الدم من الماء بآلة من الآلات المعدة لمثل ذلك عاد إلى النجاسة ، بخلاف الاستحالة ، فإنه إذا صار البول بخاراً ثم ماء لا يحكم بنجاسته ، لأنه صار حقيقة أخرى . نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعدما صار ماء (٢) ومن ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسة أو المحرمة ، مثل عرق لحم الخنزير ، أو عرق العذرة ، أو نحوهما ، فإنه إن صدق عليه الاسم السابق (٣) ، وكان فيه آثار ذلك الشيء وخواصه ، يحكم بنجاسته أو حرمة ، وإن لم يصدق عليه ذلك الاسم ، بل عدَّ حقيقة أخرى ذات أثر وخاصية أخرى ، يكون طاهراً وجليلاً . وأما نجاسة عرق الخمر

المفهوم العرفي فينعدم وصفها ، وهو النجاسة تبعاً ، فإذا عادت العين عاد وصفها معها ، لأنه ذاتي لها ، والاستحالة عبارة عن التحول عرفاً من حقيقة إلى أخرى .

(١) كيف يحكم بطهارته مع أن نجاسته ذاتية ؟ وإنما يحكم بانعدامه عرفاً ، فيخرج عن كونه موضوعاً للنجاسة ، فإذا استخرج من الماء وعاد إلى الوجود عادت إليه النجاسة ، لأنها ذاتية .

(٢) لأن نجاسته ذاتية تابعة لوجوده ولو كان لاستحالة الماء إليه . لكن على هذا لا يظهر الفرق بين الاستهلاك والاستحالة من هذه الجهة ، وإنما الفرق بينهما بحسب المفهوم ، كما عرفت .

(٣) يعني : بحيث يصدق عليه أنه جزء لحم الخنزير ، أو العذرة .

فمن جهة أنه مسكر مائع (١) ، وكل مسكر نجس .
 (مسألة ٨) : إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة (٢) .
 (السادس) : ذهب الثلثين في العصير العنبي ، على القول
 بنجاسته بالغليان . لكن قد عرفت أن المختار عدم نجاسته (٣) ،
 وإن كان الأحوط الاجتناب عنه . فعلى المختار فائدة ذهب
 الثلثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة ، وأما بالنسبة إلى النجاسة فتفيد
 عدم الاشكال لمن أراد الاحتياط . ولا فرق بين أن يكون
 الذهب بالنار أو بالشمس أو بالهواء (٤) . كما لا فرق في الغليان
 الموجب للنجاسة - على القول بها - بين المذكورات - كما أن
 في الحرمة بالغليان التي لا اشكال فيها والحلية بعد الذهب
 كذلك ، أي لا فرق بين المذكورات .

(١) يعني : لا أنه خمر . لكن لو كان لأجل أنه خمر فلا يضر فيما
 ذكر من الفرق بين الاستحالة والاستهلاك ، ولا في تحقق الاستحالة في البين
 فكان مقصوده (ره) بيان الواقع لادفع إشكال .

(٢) للاستصحاب .

(٣) وقد عرفت وجهه .

(٤) قد عرفت (١٥) الاشكال في الطهارة لو غلى بغير النار وإن
 قبل بهالو غلى بالنار . وحينئذ فلو غلى بنفسه لم يُجد في طهارته ذهب
 الثلثين بل لا بد من انقلابه خلاً . نعم لو بني على النجاسة بالغليان مطلقاً
 - لاستفادة ذلك من الأدلة - لا فرق في حصول الطهارة بذهب الثلثين
 مطلقاً . فراجع .

(١٥) تقدم ذلك في المسألة الأولى من مبحث نجاسة الخمر .

وتقدير الثلث والثلثين إما بالوزن ، أو بالكيل ، أو بالمساحة (١).

(١) لصدق ذهاب الثلثين في الجميع ، والتخصيص بواحد منها خلاف الاطلاق . وفيه : أن الكيل والمساحة يرجع أحدهما إلى الآخر ، إذ كلاهما تقدير بحسب الكم ، أما الوزن فانه يباينهما ، إذ هو تقدير بحسب الثقل ، وهو أجنبي عن الكم . وعليه فذهاب الثلثين بحسب الكم يتقدم دائماً على ذهابها بحسب الثقل ، لأن الذاهب بالنار أو غيرها هو الأجزاء المائية اللطيفة ، وبذهابها يزداد العصير غلظاً وثخانة ، فيكون ثلثه بحسب الكم قريباً من نصفه بحسب الثقل ، ومع هذا التقدم لا معنى للاعتبار بهما معاً ، أو بأحدهما على التخيير ، بل النصوص إما أن تحمل على الأول ، أو على الثاني ، وحيث لا معين يرجع إلى الأصل ، المقتضي للاعتبار بالثاني لا غير .

وربما يستفاد الاعتبار به من رواية ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) :
« العصير إذا طبخ حتى يذهب منه ثلاثة دوانيق ونصف ، ثم يترك حتى يبرد ، فقد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه » (١٥) . وفيه : أن الدائق من الشيء كناية عن السدس ، ولا يراد منه الوزن ، كما يظهر من السؤال . أو يستفاد الاعتبار به من خبر عقبة بن خالد عن أبي عبد الله (ع) : « في رجل أخذ عشرة أرطال من عصير العنب ، فصب عليه عشرين رطلا ماء ، ثم طبخها حتى ذهب منه عشرون رطلاً وبقي عشرة أرطال ، أ يصلح شرب تلك العشرة أم لا ؟ فقال (ع) : ما طبخ على الثلث فهو حلال » (٢٥) . وفيه : أن الوزن إنما ذكر في كلام السائل ، ولم يفهم من الثلث المذكور

(١٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٧ .

(٢٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ١ .

ويثبت بالعلم (١) ، وبالبيينة (٢) . ولا يكفي الظن (٣) . وفي خبر العدل الواحد إشكال (٤) ،

في كلام الامام (ع) إرادة الوزن ، بل من الجائز إرادة الثلث بحسب الكم الحاصل في الفرض ، كما عرفت . مضافاً إلى أن الرطل اسم للكيل المخصوص فهو من المكاييل لا من الأوزان ، حسب ما ذكره بعض المحققين من أهل اللغة ، مستدلاً عليه بقوله : « لها رطل تكيل الزيت فيه » . ومثله ما ربما يستفاد من روايتي عمار (١٥) الواردتين في كيفية طبخ المطبوخ حتى يصير حلالاً ، المشتملتين على ذكر المساحة . إذ فيه : أنها غير ظاهرتين فيما نحن فيه من ذهاب الثلثين للتطهير أو الحل ، كما أشرنا إلى ذلك في نجاسة العصير من الزبيب : نعم يمكن أن يقال : إن إطلاق الثلث والثلثين يقتضي الحمل على الكم فإنه محط الأغراض ، والأصل للوزن ، لرجوعه إليه ، وحكايته عنه دائماً . وما اشتهر من أن الوزن هو الأصل يراد به كونه أضبط من الكيل وأتقن ، لأنه أصل للكم ، بل هو متفرع عليه قطعاً . ولا سيما ولو كان الاعتبار بالوزن للزم المهرج والمرج ، ولكثر السؤال والجواب عنه ، واتضح بذلك الحال ، لصعوبة الاختيار بالوزن أو تعذره غالباً ، فعدم ذلك دليل على الاعتبار بالكم ، المتقدم على الوزن بكثير دائماً . والله سبحانه أعلم .

(١) لحجيته عقلاً .

(٢) لعموم دليل حجيتها ، كما تقدم تقريبه في المياه :

(٣) لاصالة عدم حجيته .

(٤) تقدم وجهه في المياه وغيرها .

(١٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٢ ، ٣ .

إلا أن يكون في يده ، وينجر بطهارته وحليته : وحينئذ يقبل قوله (٥) ، وإن لم يكن عادلاً (١) ، إذا لم يكن ممن يستحله قبل ذهاب الثلثين .

(مسألة ١) : بناءً على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه ، أو بذهاب ثلثيه ، بناءً على ما ذكرنا من عدم الفرق بين أن يكون بالنار أو بالهواء وعلى هذا فالآلات المستعملة في طبخه

(٥) للسيرة المستمرة على قبول خبر ذي اليد عما في يده . وللنصوص الخاصة . كصحیح معاوية (١٥) المتقدم في نجاسة العصير العنبي ، وقريب منه غيره . نعم في صحیح ابن جعفر (ع) : « لا يُصدق إلا أن يكون مسلماً عارفاً » (٢٥) . وفي حديث عمار المروي في الوسائل : « إن كان مسلماً ورعاً مؤمناً » (٣٥) ، ورواه في الخدائق وغيرها : « إن كان مسلماً عارفاً مأموناً فلا بأس أن يشرب » . ولو بني على رفع اليد عن اعتبار المعرفة وحمله على الاستحباب ، بقريظة مثل صحیح عمار ، فلا موجب لرفع اليد عن اعتبار الاسلام والأمانة أو الورع . اللهم إلا أن يستبعد التفكيك بينها وبين الايمان ، فيحمل الجميع على الاستحباب . على أن مورد الصحیح صورة الجهل بالورع ، وحينئذ يكون مقتضى مجموع النصوص حجية خبر ذي اليد إلا مع ثبوت ما يوجب اتهامه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في المباح .

(١) كما عرفت .

- (١٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٤ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٧ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث : ٦ .

تطهر بالجفاف وإن لم يذهب الثلثان مما في القدر ، ولا يحتاج إلى إجراء حكم التبعية . لكن لا يخلو عن إشكال ، من حيث أن المحل إذا تنجس به أولاً لا ينفعه جفاف تلك القطرة ، أو ذهاب ثلثيها ، والقدر المتيقن من الطهر بالتبعية المحل المعد للطبخ ، مثل القدر والآلات ، لا كل محل كالثوب والبدن ونحوهما (١) .

(مسألة ٢) : إذا كان في الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر واستهلك لا ينجس ولا يحرم بالغليان (٢) . أما إذا وقعت تلك الحبة في القدر من المرق أو غيره ، فعلى ،

(١) إذا كان الوجه في البناء على طهارة القدر ونحوه بذهاب الثلثين تبعاً أنه لولا ذلك كان الحكم بطهارة العصير لغواً ، فهذا المعنى لا فرق فيه بين القدر والثوب إلا بالوضوح والخفاء ، وإلا فهو مشترك بين الجميع بنحو واحد . « ودعوى » : أنه يكفي في رفع اللغوية الاقتصار في الحكم بالطهارة على خصوص القدر ونحوه ، دون عصير الثوب ونحوه « مندفعة » بأن ذلك وإن كان كافياً في رفع اللغوية ، لكن التفكيك بين أفراد العصير المذكورة بلا موجب عرفي ، فلا يكون صحيحاً عند العرف . نعم لو كان المستند في طهارة القدر الاطلاق المقامي - وهو السكوت عن التعرض للنجاسة المغفول عنها لو لا ذلك - لكان التخصيص بمثل القدر ونحوه في محله ، لأن ذلك محل الابتلاء دون غيره . لكن عرفت أن الوجه الأول لا بأس به ، ومقتضاه العموم .

(٢) لأن غليان عصير الحصرم لا أثره في النجاسة والحرمة ، وعصير العنب معدوم بالاستهلاك ، فلا غليان له .

يصير حراماً ونجساً (١) على القول بالنجاسة .
 (مسألة ٣) إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي
 ذهب ثلثاه يشكل طهارته وإن ذهب ثلثا المجموع (٢) . نعم
 لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه وإن كان ذهابه قريباً فلا بأس به .
 والفرق أن في الصورة الأولى ورد العصير النجس على ما صار
 طاهراً فيكون منجساً له ، بخلاف الثانية ، فإنه لم يصر بعد
 طاهراً فورد نجس على مثله . هذا ولو صب العصير الذي لم يغل
 على الذي غلى فالظاهر عدم الاشكال فيه . ولعل السر فيه أن
 النجاسة العرضية صارت ذاتية (٣) . وإن كان الفرق بينه وبين
 الصورة الأولى لا يخلو عن إشكال (٤) ، ومحتاج الى التأمل .
 (مسألة ٤) : إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس
 إذا غلى (٥) بعد ذلك .

(١) كما تقدم الكلام فيه في نجاسة العصير .
 (٢) إذ لا دليل على مطهريه ذهاب الثلثين في الفرض ، لاختصاص
 أدلة مطهريته بما تنجس بالغليان ولم يذهب ثلثاه ، وكلاهما منتف في الذي
 ذهب ثلثاه .
 (٣) كما تقدم في المسألة السادسة من مطهريه الانقلاب ، وعليه فتظهر
 بذهاب الثلثين كالنجاسة الذاتية الحاصلة من الغليان .
 (٤) ولكن بما ذكرناه في وجه الحكم فيها اتضح الفرق واندفع الاشكال .
 (٥) لاختصاص أدلة النجاسة بالغليان بما لم يذهب ثلثاه . وإطلاق
 بعض النصوص الدالة على الحرمة بالغليان - مثل ما في رواية حماد عن
 الصادق (ع) : « تشرب ما لم يغسل ، فاذا غلى فلا تشربه » (١٥) -

(١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب الأشربة الحرمة حديث : ٣ .

(مسألة ٥) : العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم ولا ينجس بالغليان على الأقوى (١) ، بل مناط الحرمة والنجاسة فيهما هو الاسكار .

(مسألة ٦) : إذا شك في الغليان يبني على عدمه (٢) .
كما إنه لو شك في ذهاب الثلثين يبني على عدمه .
(مسألة ٧) : إذا شك في أنه حصرم أو عنب يبني على أنه حصرم (٣) .

(مسألة ٨) : لا بأس يجعل الباذنجان أو الخيار (٤) أو نحو ذلك في الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلاً ، أو بعد ذلك قبل أن يصير خلاً ، وإن كان بعد غليانه أو قبله وعلم بحصوله بعد ذلك .

منزل على ذلك ، وإلا فلا دليل على طهره بذهاب الثلثين بعد ذلك ، فإن ذهاب الثلثين المأخوذ موضوعاً للمطهرة ما كان بنحو صرف الوجود الذي لا ينطبق إلا على الوجود الأول لا غير . إلا أن يقال : المراد بذهاب الثلثين المعتبر في الطهارة صرف الوجود بعد الغليان ، لا مطلقاً ، وموضوع النجاسة مطلق العصير الغالي ، ولازم ما ذكر في تقريب ما في المتن أن لو ذهب ثلثه قبل الغليان كفى في الطهارة ذهاب ثلثه الثاني بعد الغليان . فتأمل جيداً .

(١) كما تقدم في مبحث النجاسات .

(٢) للاستصحاب فيه وفيها بعده .

(٣) لاستصحاب حصرميته ، أو عدم عنبيته ، أو استصحاب حليته وطهارته .

(٤) إذ التفكيك بين المذكورات وبين سائر الأجسام الموحودة في الثمر

(مسألة ٩) : إذا زالت حموضة الخل العنبي وصار مثل الماء لا بأس به إلا إذا غلي (١) ، فإنه لا بد حينئذ من ذهاب ثلثيه أو انقلابه خلاً ثانياً (٢) .

(مسألة ١٠) : السيلان - وهو عصير التمر ، أو ما يخرج

قبل صيرورته خلاً ، كالتمر ، والعنب ، وقطم الطين ، والحصى ، وساير ما يختلط بالتمر والعنب من الأجسام ، وإن لم تكن متعارفة حتى مثل قطع الخيار ، والباذنجان ، والأجزاء الصغار ، والدود ، والحشيش ، وغير ذلك بالحكم بطهارة الثانية بالتبعية ، وعدم طهارة ما نحن فيه ، صعب جداً ، مخالف للمرتكزات العرفية .

(١) فإنه يكون من أفراد عصير العنب الغالي ، فيلحقه حكمه . هذا إذا صدق عليه عرفاً العصير ، أما لو صدق عليه الخل الفاسد فحال الخل الصحيح في عدم حرمة بالغليان .

(٢) فإن الانقلاب الى الخل كما يطهر الخمر يطهر العصير الغالي ، للاجماع بقسميه عليه ، كما في الجواهر ، وفي منظومة الطباطبائي (ره) :
والخمر والعصير إن تخللا فباتفاق طهرا وحللا

ونحوهما كلام غيرهما . وقد يستفاد من قوله (ع) في صحيح معاوية : « خمر لا تشربه » (١٥) ، بناءً على روايتها كذلك ، وإفادتها عموم التنزيل حتى من حيث الطهارة بالتخليل . لكن تقدم الاشكال في الأول في مبحث نجاسة العصير . ويشكل الثاني بأن الظاهر من تنزيل شيء بمنزلة آخر ترتب آثار وجود ذي المنزاة على وجود المنزل ، لا آثار عدم ذي المنزلة على عدم المنزل . فتأمل . وربما يستدل عليه أيضاً بالأولوية .

(١٥) انوسائل باب : ٧ من أبواب الأثرية المحرمة حديث : ٤ .

منه بلا عصر - لا مانع من جعله في الأمراق ، ولا يلزم ذهاب
ثلثيه ، كنفس التمر (١) .
« للسابع » : الانتقال ، كانتقال دم الانسان أو غيره مما له
نفس إلى جوف ما لا نفس له (٢) ، كالبق والقمل (٣) ،

(١) الذي تقدم أنه لا ينجس ولا يحرم بالغليان .
(٢) فقد استظهر في المستند نفي الخلاف في مطهرته ، وفي الجواهر
نفي وجدان الخلاف فيه والاشكال ، وفي الحدائق : « لا خلاف فيه ولا
إشكال » ، وعن غيرها صريح الاجماع عليه والسيرة . لكن موافقة ذلك
للقاعدة تتوقف على كون الانتقال موجباً لتعدد الموضوع عرفاً ، بنحو يمنع
من جريان الاستصحاب ، ومن التمسك بعموم نجاسة المنتقل منه ، فإنه
إذا تم ذلك يكون المرجع إما قاعدة الطهارة ، أو دليل طهارة المنتقل اليه
أما لو لم يكن موجباً لذلك فالمرجع يكون عموم دليل نجاسة المنتقل منه .
ولو فرض معارضته بدليل طهارة المنتقل إليه يكون المرجع استصحاب
النجاسة . نعم أو لم يكن عموم دليل نجاسة المنتقل منه وكان عموم لدليل
طهارة المنتقل إليه كان التعارض حينئذ بين استصحاب النجاسة وعموم
الطهارة ، والثاني مقدم على الأول قطعاً . ومنه يظهر أن الحكم بالطهارة
يدور مدار أحد الأمرين مما ذكرنا ومن السيرة .

(٣) لا ينبغي التأمل في ثبوت السيرة فيها . وقد ورد في الأخبار
الكثيرة نفي البأس بسدم البق والبراغيث ودم ما لم ينك ، يعني : دم
السمك (١٥) . كما لا ينبغي التأمل في كون الانتقال فيها بنحو يمنع من
التمسك بعموم دليل نجاسة دم الانسان أو غيره ، كما يمنع من الاستصحاب

وكانتقال البول إلى النبات والشجر ونحوهما . ولا بد من كونه على وجه لا يسند إلى المنتقل عنه ، وإلا لم يطهر ، كدم العلق بعد مصته من الانسان (١) .

(مسألة ١) : إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله ، وخرج منه الدم لم يحكم بنجاسته ، إلا إذا علم أنه هو الذي مصه من جسده ، بحيث أسند إليه لا إلى البق ، فحينئذ يكون كدم العلق (٢) .

« الثامن » : الاسلام . وهو مطهر لبدن الكافر (٣) ، ورطوباته المتصلة به (٤) من بصاقه ، وعرقه ، ونخامته ، والوسخ الكائن على بدنه . وأما النجاسة الخارجية التي زالت عنها في طهارته

أيضاً . ومثله في السيرة وامتناع الاستصحاب - في الجملة - ما بعده .
(١) فانه لا سيرة على طهارته ، ولا مانع من استصحاب نجاسته ، ولا من التمسك بعموم دليلها ،
(٢) لكن لا يبعد قيام السيرة على الطهارة فيه ، وإن كان مقتضى الاستصحاب النجاسة .

(٣) بلا خلاف ولا إشكال ، كما اعترف به جماعة ، بل عن المنتهى والذكرى وغيرهما دعوى الاجماع عليه ، وفي المستند دعوى الضرورة ، وفي الجواهر دعواها في الجملة .

(٤) لصدق إضافتها إلى المسلم ، كما في الجواهر وغيرها . وفيه : أن الاضافة إلى المسلم إنما تجدي في الطهارة ، لو كان منشأ الاضافة التكون فيه ، وهو غير حاصل في الفرض . أو لحديث الجب (١٥) . وفيه : أنه

(١٥) يأتي في الجزء السابع من الطبعة الثانية ص ٤٠ التمرض لسته .

منها إشكال ، وإن كان هو الأقوى (١) . نعم ثيابه التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الأحوط ، بل هو الأقوى فيما لم يكن على بدنه فعلاً (٢) .
(مسألة ١) : لا فرق في الكافر بين الأصلي والمرتد الملتى (٣) ،

يخص بالآثار المستندة إلى السبب السابق على الاسلام ، وبقاء النجاسة ونحوها ايس مستنداً إلى ذلك ، بل هو مستند إلى استمداد ذاته ، كما أشرنا إلى ذلك في مبحث سقوط الزكاة عن الكافر . أر لعدم معهودية أمر من أسلم بتطهير بدنه من الأمور المذكورة مع عدم خلو بدنه عن شيء منها غالباً . لكن هذا المقدار لا يكفي في رفع اليد عن استصحاب النجاسة . إلا أن يكون المراد معهودية العدم .

(١) علله في الجواهر وغيرها بالسيرة ، وبعدم معهودية أمره بتطهير بدنه منها مع غلبة ملازمته غالباً .

(٢) للأصل ، وعدم ثبوت ما تقدم فيما قبله . لكن الاضاف يقتضي عدم الفرق بينه وبين ما قبله في عدم المعهودية ، أو في دعوى السيرة ، فان تم تم فيها ، وإن أمكن منعه منع كذلك . والظاهر عدم الفرق في ذلك بين ما على بدنه من الثياب وبين سائر ثيابه . نعم الحكم في الأول أظهر .

(٣) أما الأول فانه المتيقن من معقد الاجماع والضرورة . وأما الثاني فلم يعرف فيه خلاف ، بل حكي عليه الاتفاق . وأما إطلاق مثل صحيح ابن مسلم : سألت أبا جعفر (ع) عن المرتد . فقال (ع) : من رغب عن الاسلام وكفر بما أنزل على محمد (ص) بعد إسلامه ، فلا توبة له

وقد وجب قتله ، وبانت منه امرأته ، ويقسم ما ترك على ولده « (١٥) فيجب تقييده بما دل على قبول توبة المرتد الملى ، كصحيح ابن جعفر (ع) عن أخيه : « سألت عن مسلم تنصّر . قال (ع) : يقتل ولا يستتاب . قلت : فنصراني أسلم ثم ارتد . قال (ع) : يستتاب ، فإن رجع ، وإلا قتل » (٢٠) ، وقريب منه غيره ، فيحمل على المرتد الفطري . كما أن إطلاق بعض النصوص الدالة على قبول توبة المرتد مطلقاً - كمرسل ابن محبوب عن الصادق (ع) : « في المرتد يستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل » (٣٠) ، ونحوه غيره - لابد أن يحمل على المرتد الملى ، بقربنة صدر صحيح ابن جعفر (ع) وغيره .

وبالجملة : النصوص الواردة في المرتد على طوائف (فمنها) : ما دل على قبول توبته مطلقاً (ومنها) : ما دل على عدم قبولها كذلك (ومنها) : ما دل على قبول توبة الملى بالخصوص ، مثل ما ورد في ارتداد بني ناجية ودعائهم إلى الاسلام (٤٠) (ومنها) : ما دل على عدم قبول توبة الفطري بالخصوص ، كرواية الحسين بن سعيد : « قرأت بخط رجل إلى أبي الحسن الرضا (ع) : رجل ولد على الاسلام ثم كفر ، وأشرك وخرج عن الاسلام ، هل يستتاب ، أو يقتل ولا يستتاب ؟ فكتب (ع) يقتل » (٥٥) (ومنها) : ما دل على التفصيل بين الملى والفطري بالقبول وعدمه ، كصحيح ابن جعفر المتقدم ، فتقيد الطائفتان الأولتان بالطوائف

- (١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب حد المرتد حديث : ٢ .
 (٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب حد المرتد حديث : ٥ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب حد المرتد حديث : ٢ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب حد المرتد حديث : ٦ .
 (٥٥) الوسائل باب : ١ من أبواب حد المرتد حديث : ٦ .

بل الفطري أيضاً ، على الأقوى من قبول توبته باطناً وظاهراً أيضاً (١) ،

الثلاث ، ونتيجة ذلك الحكم بالتفصيل بين الممي والفطري بالقبول وعده .
هذا وإطلاق قبول توبة الممي يقتضي ترتيب أحكام المسلمين مطلقاً عليه التي
منها الطهارة .

(١) كما صرح به في محكي الروضة وغيرها ، حملاً لإطلاق نفي التوبة
في مثل صحيح ابن مسلم على إرادة نفيها بالاضافة إلى الأحكام الثلاثة الآتية
لا مطلقاً . إما لاقتران نفي التوبة بالأحكام المذكورة ، الصالح لصفه
إليها ، فيكون من الكلام المقرون بما يصلح للقرينية ، المحقق في محله
سقوطه عن الحجية . وإما لأنها أظهر الأحكام ، فينصرف إليها الاطلاق
وإما لقرينية لام الجر الموجبة لظهور نفي التوبة فيما كان المنفي أمراً راجعاً
له لاغير ، فلا يشمل ما كان عليه ، كوجوب عباداته ، أولاً له ولا عليه
كطهارته ، فان فائدة الطهارة إنما تكون لغيره . وإما للقطع ، والاجماع
على ثبوت تكليفه بالاسلام وسائر أحكامه من الصلاة وغيرها ، الموقوفة
على الطهارة ، والعلم بصحتها منه ، من جهة أنه لولاها لزم التكليف بما
لا يطاق ، وهو ممتنع عند العدلية ، يستلزم العلم بتحقيق الطهارة .

لكن الجميع لا يخلو من خدش ، فان الاقتران بالأحكام المذكورة
لا ينافي إطلاق نفي التوبة بوجه ، بل الظاهر أن العطف يؤكد ، ليكون
المعطوف عليه من قبيل الموضوع للمعطوف ، ويكون المراد أنه في حال
التوبة كافر فيجب قتله . . الخ . وأظهرية الأحكام المذكورة بحيث
توجب الانصراف ممنوعة ، بل لعل غيرها أظهر ، لأنها من أحكام مطلق
الكفر . وكون الطهارة وحل الذبيحة ونحوها مما ليس له ممنوع جداً ، كما
يظهر بأدنى تأمل . والقطع والاجماع لو تم قيامها على التكليف الفعلي

فتقبل عباداته ، ويطهر بدنه ، نعم يجب قتله إن أمكن ، وتبين زوجته ، وتعتمد عدة الوفاة ، وتنتقل أمواله الموجودة حال الارتداد إلى ورثته (١) . ولا تسقط هذه الأحكام بالتوبة .

بالاسلام وسائر العبادات بعد التوبة ، فلا يدلان على الطهارة ، لا يمكن سقوط شرطيتها ، فضلاً عن ثبوت سائر أحكام المسلمين ، وعدم الفصل غير ثابت . هذا مضافاً إلى أنه لو فرض قصور نفي التوبة عن عموم نفي الأحكام ، فالمرجع الاستصحاب . ودعوى : تغير الموضوع بنحو يمنع عن جريانه ، ممنوعة . نعم لو أمكن إثبات كونه مسلماً - كما لا تبعد استفادته مما تضمن بيان حقيقة الاسلام - امتنع الرجوع إلى استصحاب الأحكام . لكنه يتوقف على وجود دليل لفظي يتضمن ثبوت الحكم لكل مسلم مطلقاً ، ولو لم يكن للدليل الحكم عموم لفظي كذلك لم يُجد في رفع اليد عن الاستصحاب . ولا يحضرنى - عاجلاً - عموم يبدل على طهارة كل مسلم مطلقاً ، وإن كان الانصاف يقتضي القطع بذلك . فلاحظ .

ثم إن ظاهر نفي التوبة نفيها بلحاظ الآثار العملية ، لا الأمور الأخروية فلا مانع من كون توبته موجبة لدخوله في الجنة ، واستحقاقه الثواب . وعليه فلا ينافي ما ذكرنا ما عن الباقر (ع) : « انه من كان مؤمناً فحج وعمل في إيمانه ، ثم أصابته في إيمانه فتنة فكفر ، ثم تاب وآمن يحسب له كل عمل صالح عمله في إيمانه ، ولا يبطل منه شيء » (١٥) والله سبحانه أعلم .

(١) هذه الأحكام الأربعة المذكورة في موثق عمار : « سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام ، وجحد محمداً (ص) نبوته ، وكذبه ، فان دمه مباح لمن سمع ذلك منه ، وامرأته

(١٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١

لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبة (١) . ويصح الرجوع إلى زوجته بعقد جديد ،

بأنه منه يوم ارتد . ويقسم ماله على ورثته ، وتعد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها ، وعلى الامام أن يقتله ولا يستتبهه ، (١٥) ، وما عدا الثالث منها مذكور في صحيح ابن مسلم المتقدم . ومن الغريب ما عن ابن الجنييد (ره) من قبول توبة المرتد الفطري حتى بالاضافة إلى الأحكام المذكورة ، فإنه خلاف صريح النصوص . لكنه غير مستغرب من مثله ، فكم له من أمثاله .

(١) يمكن الالتزام بملكه قبل التوبة أيضاً ، وإن كان ينتقل إلى الورثة ، وتضمن النصوص انتقال ماله إلى ورثته لا يدل على عدم ملكه . اللهم إلا أن يكون الشك في قابليته للملك ، فيرجع إلى أصالة عدم ترتب الأثر على السبب المملك ، وعموم صحة السبب لا تحرز القابلية ، كما هو مذكور في محله (فان قلت) : لما لم يكن دليل خاص بتعرض لاثبات القابلية كان مقتضى الاطلاق المقامي الرجوع إلى العرف في إحرازها ، ومن المعلوم أن العرف في مورد الكلام يحكم بثبوتها (قلت) : الاطلاق المقامي إنما يقتضي الرجوع إلى العرف لو لم يكن حجة على عدمها ، واستصحاب عدم القابلية حجة . إلا أن يقال : القابلية لم تؤخذ موضوعاً لأثر شرعي ليجري استصحابها . مضافاً إلى أن اليقين بعدم القابلية إنما كان بالاضافة إلى ما ملكه سابقاً على الارتداد ، لا بالاضافة إلى ما يملكه لاحقاً . فتأمل . بل من المحتمل الالتزام بأن ما ملكه بعد الارتداد لا ينتقل إلى الورثة ، لعدم ثبوت إطلاق لما دل على انتقال ما ملكه إلى الورثة شامل لذلك .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب حد المرتد حديث : ٣ .

حتى قبل خروج العدة (١) على الأقوى .

(١) أما جواز العقد عليها بعد الخروج عن العدة - كما جزم به في محكي المسالك - فلأن البينونة التي تضمنتها النصوص يراد بها ارتفاع علاقة الزوجية ، لا الحرمة الأبديّة . ودعوى : أن إطلاق البينونة يقتضي الحرمة الابدية - كما في الجواهر - ممنوعة ، وإنما الذي يقتضي ذلك الاطلاق الازماني للبينونة ، لكنه غير ثابت . وأما جوازه قبلها فلان الأمر بالاعتداد إنما هو بالاضافة إلى غيره من الأزواج ، لا بالاضافة إليه ، فلا مانع من جواز العقد عليها مطلقاً ، كما عن حلود الروضة أن له وجهاً . اللهم الا أن يشك في قابليته للتزويج بها ، فيرجع إلى أصالة عدم ترتب الاثر على العقد كما تقدم .

تنبيه

المحكي عن القواعد وغيرها - بل ربما نفى الخلاف فيه - تفسير المرتد الفطري بمن انعقد وأبواه أو أحدهما مسلم ، والمصرح به في النصوص (١٠) كونه من ولد على الاسلام ، الظاهر في كونه محكوماً بالاسلام حين الولادة كما أن الظاهر منها أنه يعتبر في تحقق الارتداد مطلقاً أن يصف الاسلام بعد البلوغ ، ثم يكفر ، فلو ولد بين مسلمين فبلغ كافراً ، لم يكن مرتداً فطرياً ، كما هو الظاهر من محكي كشف اللثام . بل عن جماعة - منهم الشيخ والعلامة - التصريح بأن من بلغ من ولد المسلمين فوصف الكفر يستتاب ، فان تاب وإلا قتل ، فلم يجزوا عليه حكم المرتد الفطري . ولكن

(١٠) تدل على ذلك رواية الحسين بن سعيد المتقدمة في عدم قبول توبة المرتد الفطري .

(مسألة ٢) : يكفي في الحكم بالكفر إظهاره
الشهادتين (١) وإن لم يعلم موافقة قلبه للسان (٢) ،

مقتضى ما ذكرنا عدم إجراء حكم المرتد مطلقاً ، لعدم تحقق الإسلام حقيقة
منه ، وبمجرد كونه محكوماً بالإسلام حال الولادة لا يجدي في صدق الارتداد
لنقص دليل الإسلام الحكمي عن النظر إلى مثل ذلك . مع أنه لو سلم
فالألزام لإجراء حكم المرتد الفطري . وكأنهم عولوا في ذلك على بعض
النصوص ، كمرسل أبان : « في الصبي إذا شب فاختر النصرانية وأحد
أبويه نصراني ، أو مسلمين جميعاً . قال (ع) : لا يترك ، لكن يضرب
على الإسلام » (١٥) ، وقريب منه غيره . والكلام فيه موكول إلى كتاب
الحدود . فراجع .

(١) لعله من الضروريات التي تساعد السيرة والنصوص .

(٢) يعني : عقد قلبه على مضمون الشهادتين ، لا اليقين بمضمونها
فإن الظاهر خروجه عن حقيقة الإسلام ، ولا يكون انتفاؤه موجباً للكفر
وما في صحيح ابن سنان المروي في حدود الوسائل عن أبي عبد الله (ع) :
« من شك في الله أو في رسوله فهو كافر » (٢٥) ، ورواية سهل :
« لا تشكوا فتكفروا » (٣٥) ، وحسن منصور : « قلت لأبي عبد الله (ع)
من شك في رسول الله (ص) . قال (ع) : كافر » (٤٥) ، وغيرها ،
لابد أن يكون محمولاً على غسير ظاهره ، بقريئة جملة أخرى ، كحسنة
محمد بن مسلم : « كنت عند أبي عبد الله (ع) جالساً عن يساره ووزارة

(١٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب حد المرتد حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب حد المرتد حديث : ٥٢ .

(٣٥) الوافي باب : ٨ من أبواب تفسير الكفر والشرك حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب حد المرتد حديث : ٥٣ .

لا مع العلم بالمخالفة (١) .

عن يمينه ، فدخل عليه أبو بصير فقال : يا أبا عبد الله ما تقول فيمن شك في الله تعالى . قال (ع) : كافر يا أبا محمد . فقال : فشك في رسول الله (ص) فقال (ع) : كافر . ثم التفت إلى زرارة ، فقال : إنما يكفر إذا جحد ، (١٠) وفي رواية أخرى : لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا ولم يحدوا لم يكفروا ، (٢٠) وقريب منها غيرها .

(١) لان القول ملحوظ طريقاً إلى عقد القلب ، فلا يكون حجة مع العلم بمخالفته له . نعم ظاهر بعض النصوص الاكتفاء في صدق الاسلام بمجرد القول باللسان . ففي صحيح حران : « الإيمان ما استقر في القلب وأفضي به إلى الله تعالى ، وصدقه العمل بالطاعة له ، والتسليم لأمر الله . والاسلام ما ظهر من قول أو فعل ، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، وبه حقت الدماء ، وعليه جرت المواريث ، وجاز النكاح ... » (٣٠) ، ونحوه غيره . ولذا قال في الجواهر - في مبحث نجاسة الكافر - : « يستفاد من التأمل والنظر في الاخبار خصوصاً ما ورد (٤٠) في تفسير قوله تعالى : (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) (٥٠) : أن الاسلام قد يطلق على مجرد إظهار الشهادتين والتلبس بشعار المسلمين ، وإن كان باطنه واعتقاده فاسداً ، وهو المسمى بالمنافق ، وحكى فيها عن شرح المفاتيح أن الاخبار بذلك متواترة . وهو غير بعيد ،

(١٠) الوسائل باب : ٦ من أبواب حد المرتد حديث : ٥٦ .

(٢٠) الوسائل باب : ٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٨ .

(٣٠) الوافي باب : ١ من أبواب تفسير الايمان والاسلام حديث : ٢ .

(٤٠) راجع الوافي باب : ١ من أبواب تفسير الايمان والاسلام .

(٥٠) المحبرات : ١٤ .

(مسألة ٣) : الأقوى قبول إسلام الصبي المميز (١) إذا كان
عن بصيرة .

وبشير إليه قوله تعالى : (إذ جاءك المنافقون . . .) (١٥) . وحمل
التكذيب على معنى عدم اليقين منهم بالرسالة بعيد ، ويلزم منه كون الشاك
الملتزم في نفسه بالاسلام منافقاً ، وهو كما ترى . نعم في رواية محمد بن
الفضل في المنافقين : « ليسوا من الكافرين ، وليسوا من المؤمنين ، وليسوا
من المسلمين ، يظهرون الايمان ، ويصبرون إلى الكفر ، والتكذيب ، لعنهم
الله تعالى » (٢٥) . ولعل المراد نفى الاسلام عنهم بالمعنى الأخص . كما
أنه يتعين مما ذكرنا حمل النصوص المتقدمة الدالة على كفر الجاحد على نفى
مرتبة خاصة من الاسلام ، كي لا تنافي هذه النصوص .

(١) كما عن الشيخ في الخلاف في خصوص المراق منه ، ولعل مراده
ما في المتن . والوجه فيه : عموم ما دل على معنى الاسلام ، وما يتحقق به ،
ولزوم ترتيب أحكامه عايه المنطبق على إسلام الصبي انطباقه على اسلام البالغ .
وهذا هو الوجه أيضاً في شرعية عبادات الصبي ، إذ المقام من صغريات تلك
المسألة ، فيجري فيه ما يجري فيها من النقص والابرار . وقد أشرنا
في مواضع متعددة من هذا الشرح إلى أن مقتضى إطلاق أدلة التشريع هو
شرعية عباداته ، وجريان عامة الأحكام عليها . وحديث رفع القلم (٣٥)
ظاهر في رفع قلم السيئات عنه ، الحاصل برفع الالتزام لا غير ، فلا يقتضي
لغوية إسلامه ، كما لا يقتضي لغوية سائر عباداته . وأما ما دل على أن

(١٥) المنافقون : ١

(٢٥) الوافي باب : النفاق من أبواب الكفر والشرك حديث : ١ .

(٣٥) راجع الوسائل باب : ٤ من أبواب مقدمة العبادات : وباب : ٣٦ من أبواب القصاص

وباب : ١١ من أبواب العاقلة .

(مسألة ٤) : لا يجب على المرتد الفطري بعد التوبة تعريض نفسه للقتل (١) ، بل يجوز له الممانعة منه ، وإن وجب قتله على غيره .

« التاسع » : التبعية . وهي في موارد :

(أحدها) : تبعية فضلات الكافر بيده ، كما مر (٢) .

عمد الصبي خطأ (١٠) ، فالظاهر عدم العموم فيه بنحو يشمل المقام . فراجع ما كتبناه في نهج الفقاهة في مبحث اعتبار البلوغ في العاقد .

نعم يقتضي الحديث نفي ارتداده ، وإن حكي عن الخلاف القول بثبوت ارتداد المراهق ، للخبر : « ان الصبي إذا بلغ عشر سنين أقيمت عليه الحدود التامة ، واقتصر منه ، ونفذت وصيته وعتقه » (٢٠) . لكن لا مجال للعمل به بعد إعراض المشهور عنه ، ومخالفته لحديث رفع القلم عن الصبي ، وللنصوص المتضمنة نفي الحد عن الصبي حتى يحتلم (٣٠) . مع أنه غير ظاهر في تحقق الارتداد بالاضافة إلى الصبي ، وثبوت الحدود التامة عليه في الخبر لا يدل على تحققه ، كما لا يخفى ، فلا بد في تنعيم الاستدلال من دعوى صدق الكفر على كفر الصبي كصدق الاسلام على إسلامه .

(١) للاصل . وقوله (ع) : « فقد وجب قتله » ظاهر في وجوبه على غيره ، لا على عامة المكلفين حتى نفسه ، ولا يظن الالتزام بأنه يجب عليه كفاية قتل نفسه .

(٢) ومر وجهه .

(١٥) راجع الوسائل باب : ٣٦ من أبواب القصاص ، وباب : ١١ من أبواب العاقلة .

(٢٥) الخلاف مسألة ، ٢٠ من كتاب القطة .

(٣٥) راجع الوسائل باب : ٨ من أبواب مقدمات الحدود .

(الثاني) : تبعية ولد الكافر له في الاسلام (١) ، أبا كان
أو جدأ ، أو أمأ ، أو جدة (٢) .
(الثالث) : تبعية الأسير للمسلم الذي أسره (٣)

(١) بلا خلاف فيه ولا اشكال ، كما في الجواهر . ويدل عليه خبر
حفص بن غياث : « سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل من أهل الحرب
إذا أسلم في دار الحرب ، فظهر عليه المسلمون بعد ذلك . فقال : إسلامه إسلام
انفسه ، ولولده الصغار ، وهم أحرار ، وولده ومتاعه ورقيقه له ، فاما
اولد الكبار فهم فيء للمسلمين ، إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك » (١٥)
(٢) لا تبعد دعوى إطلاق النص بنحو يشمل الأب والجد . وأما
التبعية الام والجدة فالنص قاصر عن إثباتها ، إلا أن تستفاد مما ادعي
تسلم الاصحاب عليه من تبعية الولد لاشرف الأبوين ، وظاهر الجواهر
في كتاب الجهاد المفروضة عن عموم الحكم . فراجع :

(٣) يعني : في الطهارة . وعن شرح المفاتيح وغيره نسبه إلى
ظاهر الاصحاب . وليس عليه دليل واضح ترفع به اليد عن استصحاب
النجاسة الثابتة له قبل الاسر (ودعوى) : كونها ثابتة له بما هو تابع
لابويه ، فع تبعيته للمسلم يتغير الموضوع ، فيمتنع الاستصحاب ، ويرجع
إلى قاعدة الطهارة (مندفة) بان التبعية التي أخذت في موضوع النجاسة
هي التبعية النسبية لا الخارجية . وزوالها ممنوع . ولو سلم كونها الخارجية
فارتفاعها لا يوجب تغير الموضوع عرفاً . فتأمل .
وأضعف من ذلك التمسك بادلة الحرج ، إذ لا حرج في النجاسة ،
كما في الكبير المسي . مع أن الكلام لا يختص بمورد الحرج .

(١٥) الوسائل باب : ٤٣ من أبواب جهاد العدو حديث : ١ .

إذا كان غير بالغ (١) ، ولم يكن معه أبوه أو جده (٢) .
(الرابع) : تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلاً (٣) .

وأضعف منها دعوى : معارضة استصحاب النجاسة باستصحاب طهارة الملاقى ، فيرجع بعد التعارض إلى قاعدة الطهارة في المتلاقيين معاً .
إذ فيه : أن الاستصحاب في الملاقى - بالفتح - حاكم على الاستصحاب في الملاقى - بالكسر - كما هو موضح في محله .

وربما يتمسك لذلك بالنبوي : « كل مولود يولد على الفطرة ... » (١٥) لكنه إنما يتم لو كان هناءه أن الولد مسلم حتى يهوده أو ينصره أو يمجسه ، ولازمه الحكم باسلامه قبل السبي ، وهو خلف . وربما يستدل على الطهارة بالسيرة . ولا بأس به لو تمت . وأشكل من ذلك ما عن الاسكافي ، والشيخ ، والقاضي ، والشهيد ، من تبعيته له في الاسلام . فان ذلك خلاف الاصل المتقدم . وظاهر النبوي لا يمكن الالتزام به ، كما عرفت . مع أنه خلف . والكلام فيه موكول إلى محله من كتاب الجهاد . كما تقدم أيضاً بعض الكلام في ذلك في مبحث نجاسة الكافر .

- (١) فانه محل الكلام ، دون البالغ ، إجماعاً :
(٢) فلو سبي مع أحدهما ففي الجواهر : « لا خلاف في بقاءه على الكفر ، بل في الرياض هو بحكم الكافر قولاً واحداً منا » .
(٣) فانها من ضروريات ما يستفاد من نصوص الطهارة بالانقلاب .

(١٥) الوسائل باب : ٤٨ من أبواب جهاد العدو حديث : ٣ لكنه لم يروه عن النبي (ص) بل عن الصادق (ع) مع اختلاف في اللفظ لا يضر بالمعنى . نعم روى هذا المضمون في الكافي - في باب فطرة الخلق على التوحيد - عن الباقر (ع) عن النبي (ص) . ورواه في كنز العمال حديث :

(الخامس) : آلات تغسيل الميت (١) من السدة (٢) ،
والثوب الذي يغسله فيه ، ويد الغاسل ، دون ثيابه ، بل الأولى
والأحوط الاقتصار على يد الغاسل (٣) .
(السادس) : تبعية أطراف البئر ، والدلو ، والعدة ،
وثياب النازح (٤) ، على القول بنجاسة البئر .

(١) للاطلاق المقامي ، فان سكوت النصوص عن التعرض لتطهيرها
أمانة على طهارتها تبعاً لطهارة الميت . ولا سيما الثوب الذي يغسل فيه ،
والحرقة التي تستر بها عورته ، فقد تضمنت النصوص ذكرهما ، وأغفلت
حكم تطهيرهما .

(٢) هي الباب الذي يغسل عليه .

(٣) فقد تنظر شيخنا الأعظم (ره) فيما عدا اليد من الآلات .

لكن الأولى إلحاق الثوب بها .

(٤) وعن الذكرى الاجماع على طهارة الجدران ، وفي غنائم القمي :
« لا إشكال في طهارة الدلو والرشا » ، وفي وسائل البغدادي : « لا تنجس
جوانب البئر بما يتقاطر عليها . للخرج المنفي . أو أنها تنجس وتطهر بطهر
البئر ، كما في العصير بعد ذهاب ثلثيه ، والخمر المتخلل . وكذا الكلام
في الدلو ، والحبل ، وسائر الآلات ، بلا كلام في شيء من ذلك » ،
وعن المعالم والمشارك عدم الخلاف في طهارة الدلو والرشا . مضافاً إلى
سكوت النصوص عن التعرض لتطهيرها مع الغفلة عنه ، فيكون قرينة على
الطهارة . لكنه لا يطرد في مثل الثياب والجوانب ، إذ ليست هي إلا
كالأرض التي يلقي فيها الماء النجس ، والحكم في الدلو والرشا والجوانب
بنفي أن يكون من ضروريات الفقه .

لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير ، ومعه أيضاً يشكل جريان حكم التبعية (١) .

(السابع) : تبعية الآلات المعمولة في طبخ العصير (٢) ، على القول بنجاسته ، فإنها تطهر تبعاً له بعد ذهاب الثلثين .

(الثامن) : يد الغاسل ، وآلات الغسل ، في تطهير النجاسات وبقية الغسالة الباقية في المحل بعد انفصالها

(التاسع) : تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل ، كالخيار ، والبادنجان ، ونحوهما ، كالخشب والعود ، فإنها تنجس تبعاً له عند غليانه - على القول بها - وتطهر تبعاً له بعد صيروته خلا .

(العاشر) من المطهرات : زوال عين النجاسة أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الانسان (٣) بأي وجه كان ، سواء كان بمزبل ، أو من قبل نفسه . فنقار الدجاجة إذا تلوث بالعدرة يظهر بزوال عينها وجفاف رطوبتها ، وكذا ظهر الدابة المجروح

(١) لأن التطهير حينئذ يكون بزوال التغير لا بالنزح ، فلا دليل على طهارة آلات النزح . اللهم إلا أن يقال : إن النزح ذكر في صحيح ابن بزيع (١٥) علاجاً لارتفاع التغير ، فيجري فيه ما يجري في نصوص التطهير بالنزح على القول به .

(٢) يظهر وجه الحكم فيه وفيما بعده مما ذكرنا هنا ، ومما سبق في المطهرات . والله سبحانه أعلم .

(٣) على المشهور ، كما في الحدائق في خصوص الهرة ، رحكى فيها

عن جملة من المتأخرين إلحاق كل حيوان غير آدمي بها . والعمدة فيه :
السيرة القطعية على مباشرة الحيوانات المعلوم تلوثها بالنجاسة ، كدم الولادة
والجروح ، وكالمني الخارج منها بالسفاد ، وكالميتة ، والعدرة ، والمياه
النجسة عند الأكل والشرب منها ، وكالمواضع القذرة عند التمرغ فيها ،
والنوم عليها . . . إلى غير ذلك من الموارد التي لا تحصى مع العلم بعدم
ورود المطهر عليها . وكأنه لوضوح الحكم لم يقع مورداً للسؤال من المسلمين
ولا للبيان من المعصومين (ع) .

ولأجل ذلك لا يحتاج إلى الاستدلال عليه بإجماع الخلاف على طهارة
سؤر الهرة ، أو بالنصوص الكثيرة الدالة على طهارة سؤر الهرة ، والوحش
والسباع ، والباز والصقر ، والعقاب ، ونحوها ، مما يغلب تلوثه بالنجاسة (١٥)
بتقريب ألها وإن كانت في مقام اثبات الطهارة الذاتية لسؤرها في قبالة
النجاسة الذاتية لسؤر مثل الكلب إلا أن عدم التعرض فيها للتنبيه على
تخصيص الحكم بصورة عدم تلوثها بالنجاسة وقتاً ما ، مع غلبة التلوث بها ،
أمانة على الطهارة ولو في الصورة المذكورة . ولا بمثل صحيح ابن جعفر (ع) :
« عن فارة وقعت في حب دهن ، وأخرجت قبل أن تموت ، أبيضه من
مسلم ؟ قال (ع) : نعم ، ويدهن منه » (٢٥) ، بتقريب أن الحكم
بطهارة الدهن يدل على طهارة موضع بول الفأرة وبعرها .

ودعوى : اختصاص السيرة بصورة احتمال ورود المطهر . غريبة ،
كما يظهر ذلك من ملاحظة سيرة المسلمين الذين ينلوا جداً وجود المياه
الكثيرة أو الجارية في بلادهم ، كأهل الحجاز ونجد . ومنه يظهر ضعف

(١٥) راجع الوسائل في باب : ٢ ، ٤ ، ٤ ، ٩ من أبواب الاستنار .

(٢٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب الاستنار حديث : ١ .

إذا زال دمه بأي وجه ، وكذا ولد الحيوانات الملوّث بالدم عند التولد . . . إلى غير ذلك ، وكذا زوال عين النجاسة أو المنتجس عن بواطن الانسان (١) ، كفمه ، وأنفه ، وأذنه ، فإذا أكل طعاماً نجساً يطهر فه بمجرد بلعه . هذا إذا قلنا إن البواطن تنتجس بملاقة النجاسة ، وكذا جسد الحيوان . ولكن يمكن أن يقال بعدم تنجسها أصلاً (٢) ، وإنما النجس هو العين الموجودة في الباطن ، أو على جسد الحيوان . وعلى هذا فلا وجه لعهده من المطهرات . وهذا الوجه قريب جداً . ومما يترتب على الوجهين أنه لو كان في فيه شيء من الدم ، فريقه نجس ما دام الدم موجوداً على الوجه الأول ، فإذا لاق شيئاً نجسه بخلافه على الوجه الثاني ، فإن الريق طاهر ، والنجس هو الدم فقط فإن أدخل أصبعه - مثلاً - في فيه ، ولم يلاق الدم لم ينجس ، وإن لاقى الدم ينجس إذا قلنا بأن ملاقة النجس في الباطن أيضاً موجبة للنجس ، وإلا فلا ينجس أصلاً إلا إذا أخرجته وهو ملوث بالدم .

ما عن نهاية الأحكام من اختصاص الحكم بالطهارة بصورة غيبة الحيوان بنحو يحتمل ورود المطهر عليه . وأضعف منه ما عن الموجز من الحكم بالنجاسة حتى يعلم ورود المطهر عليها ، اعتماداً على الاستصحاب . لما عرفت من السيرة القاطعة للاستصحاب وغيره .

- (١) بلا خلاف ظاهر ، وفي الجواهر : « انه متفق عليه ، بل قيل :
لانه يمكن أن يكون من ضروريات الدين » .
(٢) قد تقدم الكلام في صور المسألة في المسألة الأولى من مبحث

(مسألة ١) : إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين ، على الوجه الأول من الوجهين (١) ، وبينى على طهارته على الوجه الثاني ، لأن الشك عليه يرجع إلى الشك في أصل التنجس (٢) .

(مسألة ٢) : مطبق الشفتين من الباطن ، وكذا مطبق الجفنين ، فالمناطق في الظاهر فيها ما يظهر منها بعد التطبيق (٣) .

نجاسة البول فراجع . وذكرنا هناك أن مقتضى القواعد عدم نجاسة البواطن . والكلام في جسد الحيوان بعينه الكلام في نجاسة البواطن ، فإن مقتضى القواعد فيه هو النجاسة لو كان عموم يقتضي سراية النجاسة بالملاقاة مطلقاً ، وإلا فالأصل يقتضي الطهارة . فراجع وتأمل .

(١) لجريان استصحاب النجاسة .

(٢) فيرجع فيه إلى أصل الطهارة .

(٣) يظهر ذلك مما ورد في الاجتزاء بالغسل الارتماسي (١٥) لعدم وصول الماء إليها بالارتماس . ويظهر ذلك أيضاً مما ورد في الوضوء من الأمر بصب الماء على الوجه ، أو بغسله (٢٥) ، فإن مطبق الشفتين أو الجفنين مما لا يغسل إلا بنحو من العناية ، فالإطلاق المقامي يقتضي عدم لزوم غسله . هذا بالإضافة إلى الحدث ، أما بالإضافة إلى الخبث فغير ظاهر ، لعدم النص . نعم ورد ما تضمن حصر ما يجب غسله عند الرعاف والاستنجاء فيما ظهر على الأنف والمقعدة (٣٥) ، والتعدي إلى المقام غير

(١٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الجنابة حديث : ١٢ ، ١٣ .

(٢٥) راجع الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء .

(٣٥) راجع الوسائل باب : ٢٤ من أبواب النجاسات .

(الحادي عشر) : استبراء الحيوان الجلال ، فانه مطهر لبوله وروثه (١) . والمراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتادة بتغذي العذرة ، وهي غائط الانسان (٢) . والمراد من الاستبراء منعه من ذلك واعتداؤه بالعلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلل (٣) .

ظاهر . ذكر ذلك شيخنا الاعظم (ره) . والمرتكبات العرفية تقضي ما ذكره المصنف (ره) وإلحاق مطبق الشفتين والجفنين بالفم والعين . يظهر ذلك من ملاحظة كيفية غسل العين والفم ، فانه يكون بلا فتح لها . (١) لخروجه عن حرمة الأكل إلى حليته باتفاق النص والفتوى ، فيلحقه حكمه من طهارة بوله وروثه .

(٢) على المشهور . لمسل موسى بن أكيل عن أبي جعفر (ع) : « في شاة شربت بولا ثم ذبحت . فقال (ع) : يغسل ما في جوفها ، ثم لا بأس به . وكذلك إذا اعتلفت العذرة ، ما لم تكن جلالة ، والجلالة هي التي يكون ذلك غذاءها » (١٥) . فان الظاهر من العذرة غائط الانسان لا أقل من الانصراف إليه . وعن الحلبي إلقاء سائر النجاسات بها . ولا وجه له ظاهراً ، فاستصحاب الخل أو قاعدته محكمة ، وفي تعيين المدة التي يحصل بها الجلل إشكال ، لعدم تعرض النصوص لذلك ، كما اعترف به غير واحد . فما عن بعضهم من تقدير المدة بيوم وليلة ، وعن آخر من تقديرها بما يظهر النتن في لحمه وجلده ، وعن ثالث بأنه ما ينمو ذلك في بدنه وبصير جزءاً منه . غير واضح . فالرجع مع الشك استصحاب الخل . (٣) لتبديل الحكم بتبديل موضوعه ، للاجماع الذي عرفته على كون

(١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٢ .

والأحوط مع زوال الاسم مضي المدة المنصوصة في كل حيوان بهذا التفصيل : في الإبل إلى أربعين يوماً (١) ،

الحرمة تابعة للجلل حدوثاً وبقاءً . مضافاً إلى عموم حل الحيوان ، المقتصر في الخروج عنه على خصوص الجلال ، المختص بحال الجلل ، فلا مجال للرجوع إلى استصحاب الحرمة . وهذا ظاهر فيما لم ينص فيه على مدة الاستبراء . أما هو فظاهر المشهور كون المدار في الحل انقضاء مدة الاستبراء فيحرم قبلها وإن انتفى عنه اسم الجلل ، ويحل بعدها وإن بقي له اسم الجلل ، عملاً باطلاق نصوص المدة . وعن الشهيد وجماعة اعتبار أكثر الأمرين ، من المقدار وما يزول به اسم الجلل ، استضعافاً للنصوص وأخذاً بالاحتياط (وفيه) : أن النصوص لو سلم ضعف جميعها فهي مجبورة بالعمل . مع أن البناء على ضعفها يقتضي الرجوع إلى القاعدة التي عرفت قيام الإجماع عليها ، من دور أن الحرمة والحل مدار صدق الجلل وعدمه - كما هو ظاهر المتن - لا الأخذ بالاحتياط . واستظهر في الجواهر الأخذ بالمقدر إلا أن يعلم ببقاء صدق الجلل فيحرم ، ولومع انقضاء المدة لانصراف نصوص التقدير إلى ما هو المعتاد من زوال الاسم بذلك ، لاما علم بقاء وصف الجلل فيه . (وفيه) : أنه إن أراد أن التقدير حجة في مقام الشك ، فالحكم معه ظاهري ، فهو خلاف ظاهر الأدلة ، ولازمه الحكم بالحل مع العلم بانتفاء وصف الجلل ، ولو قبل حصول المقدار . وإن أراد أنه شرط في الحل واقعاً فالانصراف إلى صورة عدم حصول العلم ببقاء الجلل ممنوع .

(١) وعن غير واحد الاتفاق عليه ، بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه . وهو الذي نص عليه خبر السكوني عن أبي عبد الله (ع) عن

وفي البقر إلى ثلاثين (١) ،

أمير المؤمنين (ع) : « الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثة أيام ، والبطة الجلالة بخمسة أيام ، والشاة الجلالة عشرة أيام ، والبقرة الجلالة عشرين يوماً ، والناقة الجلالة أربعين يوماً » (١٥) ، ونحوه في الناقة خبر مسمع الآتي وخبر بسام الصيرفي (٢٥) ، ومرفوع يعقوب بن يزيد (٣٥) .

(١) كما عن الصدوق والاسكافي . ويدل عليه خبر مسمع - علي رواية الكافي - عن أبي عبد الله (ع) : « قال أمير المؤمنين (ع) : الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين يوماً ، والبقرة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى ثلاثين يوماً ، والشاة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى عشرة أيام ، والبطّة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربي خمسة أيام ، والدجاجة ثلاثة أيام ، ونحوه في البقرة خبر يونس (٥٥) . والمشهور - كما في الشرائع بل في الخلاف والغنية الاجماع عليه - أن استبراءها بعشرين يوماً ، كما تضمنته خبر السكوني ، وخبر مسمع المروي في التهذيب عن الكافي (٦٥) ، وخبر القاسم بن محمد (٧٥) . وعن القاضي والمبسوط أنها في البقرة إلى

(١٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٤ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٢ ورواه في الكافي في باب

لحوم الجلالات من كتاب الاطعمة والاشربة حديث : ١٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٥ .

(٦٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة ملحق حديث : ٣ ورواه في التهذيب في باب

الصيد والذكاة حديث : ١٨٩ .

(٧٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٦ .

وفي الغنم إلى عشرة أيام (١) ، وفي البطة إلى خمسة أو سبعة (٢) ،
وفي الدجاجة إلى ثلاثة أيام (٣) ، وفي غيرها يكفي زوال
الاسم (٤) .

(الثاني عشر) : حجر الاستنجاء ، على التفصيل الآتي .

أربعين ، لخبر مسمع المروي في الاستبصار عن الكافي (١٠) . وخير الأمور
أوسطها ، كما يقتضيه الجمع بين خبر السكوني وغيره .

(١) كما هو المشهور ، وعن الخلاف والغنية الإجماع عليه . لروايات
السكوني ، ومسمع ، ويعقوب ، والقاسم بن محمد ، وعن المبسوط أنها
سبعة . وفي الجواهر : « لم نجد له دليلاً إلا ما في كشف اللثام من أنه
مروي في بعض الكتب عن أمير المؤمنين (ع) » . وعن الصدوق : أنها
عشرون . ولم يعرف له دليل . وعن الاسكافي : أنها أربعة عشر . لما
في خبر يونس ، الذي لا يصلح لمعارضة ما عرفت ،

(٢) فإن الأولى مذكورة في خبري السكوني ومسمع ، وعليها اعتمد
المشهور ، والثانية مذكورة في خبر يونس ، وعليه عول الشيخ في الخلاف .
لكن الأخير لا يصلح لمعارضة الأول من وجوه .

(٣) كما هو المشهور ، وعن الخلاف الإجماع عليه . وتضمنته روايات
السكوني ، ومسمع ، ويونس ، والقاسم بن محمد . وعن المقنع : « أنها
تربط ثلاثة أيام . وروي يوماً إلى الليل » . وظاهره عدم العمل بما روي
كما لم يعرف العمل به من غيره أيضاً .

(٤) كما عرفت وجهه .

(١٠) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة ملحق حديث : ٣ ورواه في الاستبصار في

باب كراهية لحوم الجلالات حديث : ٣ .

(الثالث عشر) : خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف
فانه مطهر لما بقي منه في الجوف (١) .
(الرابع عشر) : نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات
المخصوصة في البئر (٢) ، على القول بنجاستها ووجوب نزحها .
(الخامس عشر) : تيمم الميت بدلاً عن الاغسال عند
فقد الماء ، فانه مطهر لبدنه ، على الأقوى (٣) .
(السادس عشر) : الاستبراء بالخرطاط بعد البول ،
وبالبول بعد خروج المنى ، فانه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة
المشبهة . لكن لا يخفى أن عدّه هذا من المظهرات من باب
المساحة . وإلا ففي الحقيقة مانع عن الحكم بالنجاسة أصلاً (٤) .

(١) كما تقدم في نجاسة الدم .

(٢) فانه ظاهر الأمر بالنزح .

(٣) استفادة ذلك من عموم مشروعية التيمم وبدليته (١٥) يتوقف
على أحد أمرين : إما كون البدلية بلحاظ الحدث والخبث ، ويكون عدم
مطهريه التراب من الخبث في سائر المقامات لأدلة خاصة أوجبت الخروج
عن عموم البدلية وبقي المقام داخلاً فيه . وإما كون الخبث في المقام من أحكام
الحدث أو من لوازمه ، لا يمكن ارتفاع الحدث وبقاؤه . لكن ثبوت
كلا الأمرين محل نظر وتأمل . وأما استفادة ذلك من نص بدلية التيمم في
خصوص المقام - كما سيأتي في المجدور - فغير بعيدة . وسيأتي إن شاء
الله بعض ما يتعلق بالمقام .

(٤) وإلا فيكفي في الطهارة الظاهرية قاعدتها ، وأما الطهارة الواقعية

(١٥) يمكن استفادة العموم المذكور من أحاديث باب : ٧ ، ٢٣ من أبواب التيمم ومن غيرها .

(السابع عشر) : زوال التغيير في الجاري ، والبئر ، بل مطلق النابع بأي وجه كان . وفي عد هذا منها أيضاً مسامحة ، وإلا ففي الحقيقة المطهر (١) هو الماء الموجود في المادة .
(الثامن عشر) : غيبة المسلم ، فانها مطهرة (٢) لبدنه ،

فنابهة لوجود موضوعها واقعاً ، وهو مشكوك ، كما سيشرح إليه في المتن .
(١) يعني : المقتضي للتطهير . وأما زوال التغيير فهو من قبيل عدم المانع .
(٢) بلا خلاف أجده فيه ، بل حكى الاجماع عليه بعض شراح منظومة الطباطبائي . كذا في الجواهر . نعم ظاهر محكي المفاتيح المنع ، كما أن ظاهر محكي كلام الأردبيلي والمدارك التردد فيه . ويستدل للأول بالاجماع المتقدم المحكي صريحاً ، بل ظاهراً ، كما في طهارة شيخنا الأعظم بل ظاهر المحكي عن تمهيد القواعد أنه لإجماع . وبظهور حال المسلم في التنزه عن النجاسة . وبالسيرة القطعية المستمرة على ترتيب آثار الطهارة . وبازوم الحرج لولا ذلك . وبفحوى ما دل على حجية إخبار ذي اليد ، من النصوص المتقدمة في المياه (١٥) . لكن العمدة هو السيرة ، إذ الاجماع لم يثبت بنحو يُعتمد عليه ، بل في المستند دعوى الشهرة على النجاسة حتى تعلم الازالة ، ودعواه الاجماع القطعي على الطهارة بعد ذلك يريد بها الاجماع العملي ، وهو السيرة . فلاحظ . ولا دليل على حجية ظهور حال المسلم . ولزوم الحرج كلية ممنوع . مع أنه لو سلم فقد عرفت أن مقتضاه جواز الارتكاب تكليفاً ، لا البناء على الطهارة وضماً ، وترتيب آثارها مطلقاً . اللهم إلا أن يكون المراد لزوم الحرج المؤدي إلى الحرج والمرج في عصر المعصومين (ع) ، فانفاؤه دليل على الطهارة قطعاً . ولا بأس به حينئذ

(١٥) في المسألة : ٦ من ذيل فصل ماء البئر ، ج : ١ .

أو لباسه ، أو فرشته ، أو ظرفه ، أو غير ذلك مما في يده (١) ،
بشروط خمسة (٢) :

إلا أن الكلام في ثبوته ، وإن كان غير بعيد . والتعدي من القول إلى الفعل ليس من مقتضى الدلالة بالفحوى . مع أنك قد عرفت اختصاص حجية القول بصورة الأمانة . وربما يستدل بغير ما ذكر مما يظهر عدم صلاحيته للثبات بأدنى تأمل . نعم لا مجال للمناقشة في السيرة ، فهي العمدة . مضافاً إلى دعوى لزوم المخرج لو لا ذلك ، التي قد عرفت أنها غير بعيدة .

(١) وعن الموجز الاقتصار على البدن ، وصرح في المستند بالاختصاص به . والظاهر عموم السيرة لجميع ما في المتن .

(٢) ظاهر ما في منظومة الطباطبائي (قده) من قوله :

واحكم على الانسان بالطهارة لغيبة تحتمل الطهارة
وهكذا ثيابه وما معه لسيرة ماضية متبعة

الاقتصار على الشرط الأخير ، ومثله في كشف الغطاء قال (ره) :
« وهي مطهرة لبدن الانسان بشرط إسلامه قبل الغيبة أو في أثناءها ،
وليس الايمان من شروطها على الأقوى ، ولثيابه على الأقوى ، مع احتمال
التطهير . والظاهر إلحاق جميع ما يستعمله المسلمون من حيث يعلمون أو
لا يعلمون من فرش وظرف وأماكن ومساكن وظاهر محكي
الذكرى اشتراط التكليف ، وعلم المكلف بالنجاسة ، وظاهر محكي المقاصد
العلية اعتبار علمه بالنجاسة ، وأهليته للازالة ، واعتقاده وجوب الازالة
أو استحبابها . ولعل الشرط الأخير راجع إلى ما ذكر في المتن من اشتراط
التلبس بما هو مشروط بالطهارة ، وحكي عن بعض الاقتصار في الاشتراط

- (الأول) : أن يكون عالماً بملاقاة المذكورات للنجس الفلاني.
 (الثاني) : علمه بكون ذلك الشيء نجساً أو متنجساً (١)
 اجتهاداً أو تقليداً .
 (الثالث) : استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة،
 على وجه يكون أمانة نوعية على طهارته ، من باب حمل فعل
 المسلم على الصحة .
 (الرابع) : علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض .
 (الخامس) : أن يكون تطهيره لذلك الشيء محتملاً ،

عليه . وفي طهارة شيخنا الأعظم اعتبر حصول الظن الحاصل من شهادة
 حاله أو مقاله بزوال النجاسة ، فيتوقف غالباً على العلم بها ، وعلى تلبسه
 بمشروط بالطهارة . والوجه في هذا الاختلاف اختلاف الأدلة المعتمدة في
 الحكم . أما الثاني منها والخامس فيتوقفان على تمام ما ذكر في المتن ، إذ
 لا يتحقق الظهور الحاكي عن الطهارة إلا في تلك الحال . وأما الإجماع فمعقد
 المحكي منه عن شرح المنظومة هو ما تضمنه البيتان المتقدمان ، ومعقد
 ما حكاه شيخنا الأعظم هو ما ذكره في طهارته مما يرجع إلى ما في المتن ،
 وقريب منه ما عن تمهيد القواعد . وأما السيرة فثبوت الحكم بها عموماً أو
 خصوصاً تابع لعموم ثبوتها أو خصوصه . ولكن الظاهر ثبوتها عموماً ،
 كما في المنظومة وغيرها ، فعدم اعتبار ما ذكر في المتن غير بعيد . ويعرف
 ذلك من يقيم في بلاد يكثر فيها المخالفون مع ابتلائه بهم .

(١) الأولى الاكتفاء عن هذا الشرط وعمما قبله باشتراط علمه بنجاسة
 أحد المذكورات . كما أن الأولى الاكتفاء عن الثالث والرابع باشتراط
 استعمال أحد المذكورات فيما يعلم باشتراط الطهارة فيه ، وإن لم تُشترط

وإلا فع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته (١) . بل لو علم من حاله أنه لا يبالي بالنجاسة ، وأن الطاهر والنجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته (٢) ، وإن كان تطهيره إياه محتملاً . وفي اشتراط كونه بالغاً ، أو يكتفي ولو كان صبيّاً مميّزاً ، وجهان ، والأجوط ذلك . نعم لو رأينا أن وليه ، مع علمه بنجاسة بدنه أو ثوبه ، يجري عليه بعد غيبته آثار الطهارة ، لا يبعد البناء عليها (٣) . والظاهر إلحاق الظلمة والعمى بالغبية (٤) مع تحقق الشروط المذكورة .

فيه واقعاً . بل لعل الأخير متعين ، كما يظهر بأدنى تأمل .

(١) لأن مطهريه الغيبه من قبيل القاعدة الظاهرية ، التي لا تجري مع

العلم بالواقع .

(٢) لعدم ثبوت الظهور الشخصي الذي هو الحجّة على الطهارة ،

والقدر المتيقن من السيرة صورة وجوده . لكن عرفت ثبوت السيرة فيه أيضاً ، ومثله الصبي المميز . نعم يمكن الاشكال في غير المميز إذا كان مستقلاً ، أما إذا كان تابعاً لغيره كان كسائر متعلقاته من لباسه وفراشه ، داخلًا في معقد السيرة أيضاً .

(٣) أخذاً بظاهر حال الولي . إلا أن الاشكال في حججته الظهور

المتعلق بالغير ، وليس بناؤهم على حججته في غير المقام ، ولم يثبت قيام السيرة عليه في المقام ، بعد البناء على عدم قيامها على البناء على الطهارة مطاقاً ، كما هو مبنى المصنف (ره) . فتأمل .

(٤) لقيام الظهور ، الذي هو حجّة ، لقيام السيرة عليه كقيامها فيما

سبق . نعم في ثبوت السيرة مع عدم الظهور إشكال ولذا لم يلحق الظلمة

ثم لا يخفى أن مطهريّة الغيبة إنما هي في الظاهر ، وإلا فالواقع على حاله (١) . وكذا المطهر السابق - وهو الاستبراء - بخلاف سائر الأمور المذكورة ، فعند الغيبة من المطهرات من باب المسامحة ، وإلا فهي في الحقيقة من طرق إثبات التطهير .
 (مسألة ١) : ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف (٢) ، ولا مسح النجاسة عن الجسم الصقيل (٣) كالشيشة ، ولا إزالة الدم بالبصاق (٤) ، ولا غليان الدم في المرق (٥) ، ولا خبز العجين النجس (٦) ،

والعمى بالغيبة في الجواهر ، إلا أنه أطلق ، ولم يفصل بين حصول الظهور وعدمه . ولعل مراده صورة عدم الظهور .

(١) إذ ذلك هو المستفاد من الدليل فيه وفي الاستبراء .
 (٢) وإن حكى عن المفيد والسيد . وقد تقدم في أول المياه .
 (٣) لما يظهر من كثير من النصوص من اعتبار الماء في التطهير ، فإعن السيد والمفاتيح من مطهريّة المسح المذكور ضعيف مخالف لتلك النصوص . مع أنه لا دليل عليه يعتمد ، والأصل ينفيه . إلا أن يكون مراده عدم سراية النجاسة إلى الملاقي الصقيل . لكن فيه : أنه مخالف للاجماع بل الضرورة من الدين ، ولكثير من الأخبار . كذا في الجواهر .
 (٤) وإن نسب إلى السيد (ره) القول به . لرواية غياث : ولا بأس أن يغسل الدم بالبصاق ، (١٥) . إذ هي لا تصلح لمعارضة ما عرفت من النصوص مع ما هي عليه من الهجر .

(٥) كما تقدم الكلام فيه في نجاسة الدم .

(٦) كما تقدم في الاستحالة .

ولا مزج الدهن النجس بالسكر الحار (١) ، ولا دبغ جلد الميتة (٢) . وإن قال بكل قائل .
(مسألة ٢) : يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، بعد التذكية ، ولو فيما يشترط فيه الطهارة ، وإن لم يدبغ على الأقوى (٣) .

(١) كما تقدم في مطهريه الماء . لكن المصنف (ره) هناك لم يستبعد الطهارة . فراجع .

(٢) كما هو المشهور شهرة عظيمة ، بسل عن الانتصار والخلاف والغنية ، ونهاية الأحكام ، والذكرى : الإجماع عليه ، وعن غيرها الإجماع عليه من غير ابن الجنيد ، فأفتى بالطهارة بالدبغ ، لأن المقتضي للتنجيس هو اتصال الرطوبات به ، فاذا زالت بالدبغ كان طاهراً . ويشهد له خبر الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام : « في جلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن أو الماء ، فأشرب منه وأتوضأ ؟ قال (ع) : نعم . وقال (ع) : يدبغ وينتفع به ، ولا يصلح فيه » (١٠) . إلا أن الوجه الأول استحسان ليس من مذهبنا العمل به . والحديث مهجور مخالف لما عرفت من الإجماعات ، وفي محكي النذكرة : « الحديث ممنوع ، لما تواتر عن أهل البيت (ع) من منع ذلك » ، ونحوه محكي الذكرى والروض وغيرهما . وقد تقدم بعض الكلام في هذه المسألة في بحث نجاسة الميتة . فراجع .

(٣) لكون المفروض حصول الطهارة لها بالتذكية ، بناءً على قبولها لها - كما سيأتي - فلا مانع من جواز الاستعمال . مع أنه مقتضى الأصل . وإطلاق موثق سماعة : « سألته عن جلود السباع يُنتفع بها ؟ قال (ع) :

(١٠) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٦ .

نعم يستحب أن لا يستعمل مطلقاً إلا بعد الدبغ (١) .
 (مسألة ٣) : ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو
 من أسواقهم محكوم بالتذكية (٢) ، وإن كانوا ممن يقول بطهارة
 جلد الميتة بالدبغ .
 (مسألة ٤) : ما عدا الكلب والخنزير من الحيوانات

إذا رميت وسميت فانتفع بجلده ، (١٥) . وموثقه الآخر : « عن جلود
 السباع . فقال عليه السلام : اركبوها ولا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه » (٢٥)
 ونحوه غيره . وعن الشيخ والسيد وغيرهما المنع من استعماله قبل الدبغ ، بل
 عن الذكرى نسبه إلى المشهور . وليس له دليل ظاهر ، سواء أكان ذلك
 منهم للبناء على توقف الطهارة على الدبغ ، أم على وجوب الدبغ تعبداً ،
 لوضوح كون كل منها خلاف الأصل ، وخلاف إطلاق ما عرفت .

(١) كما في الشرائع وغيرها . وليس عليه دليل ظاهر إلا الخروج
 عن شبهة الخلاف . وما عن بعض الكتب عن الرضا (ع) : « دباغة
 الجلد طهارته » (٣٥) بعد عدم إمكان العمل به على ظاهره - من نجاسة
 الجلد مطلقاً - وامتناع حمله على جلد الميتة ، كما هو مذهب ابن الجنييد
 - كما تقدم - فيتعين حمله على الاستحباب . لكن إثبات الاستحباب بهذا
 المقدار غير واضح ، بل الأوفق بالقواعد الطرح .
 (٢) كما عرفت في مبحث نجاسة الميتة .

(١٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب لباس المصلي حديث : ٦ .

(٣٥) كتاب فقه الرضا (ع) ، في باب اللباس وما يكره فيه الصلاة بعد باب الصناعات قبل
 باب العتق والتدبير . لكن العبارة هكذا : (وإن كان الصوف والوبر والشعر والریش من الميتة
 وغير الميتة بعد ما يكون مما أحل الله أكله فلا بأس به . وكذلك الجلد ، فإن دباغته طهارته) .

التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية (١) ، فجلده ولحمه طاهر بعد التذكية .

(مسألة ٥) : يستحب غسل الملاقى في جملة من الموارد مع عدم تنجسه ، كملاقاة البدن أو الثوب لبول الفرس والبغل والحمار (٢) ، وملاقاة الفأرة الحية مع الرطوبة مع ظهور أثرها (٣) ، والمصافحة مع الناصبي بلا رطوبة (٤) .

(١) قد تقدم في أواخر مبحث نجاسة البول الكلام في المقام . فراجع .
(٢) للأمر بالغسل منه في جملة من النصوص ، كصحيح عبد الرحمن : « يغسل بول الحمار والفرس والبغل » (١٠) . وحسن محمد بن مسلم : « عن أبوالدواب والبغال والحمير . فقال (ع) : اغسله ، فان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله ، فان شككت فانضح به » (٢٠) ، ونحوها غيرها المحمولة على الاستحباب ، جمعاً بينها وبين ما تضمن نفى البأس فيه (٣٠) كما تقدمت الإشارة إليه في مبحث نجاسة البول .

(٣) لرواية ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع) : « سأله عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشي على الثياب أبصلي فيها ؟ قال (ع) : اغسل ما رأيت من أثرها ، وما لم تره انضح بالماء » (٤٠) .

(٤) لرواية خالد القلانسي : « قلت لأبي عبد الله (ع) : ألقى الظمي فيصافحني . قال (ع) : امسحها بالتراب وبالخائط . قلت :

(١٠) الوسائل باب : ٩ من أبواب النجاسات حديث : ٩ .

(٢٠) الوسائل باب : ٩ من أبواب النجاسات حديث : ٦ .

(٣٠) الوسائل باب : ٩ من أبواب النجاسات حديث : ٢ ، ١٤ .

(٤٠) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

ويستحب النضح - أي الرش - بالماء في موارد ، كملاقاة الكلب (١) والخنزير (٢) والكافر (٣) بلا رطوبة ،

فالناصب . قال (ع) : اغسلها « (١٥) . المحمولة على صورة عدم الرطوبة بقريئة حكم الذمي .

(١) ففي حديث الاربعمائة : « تنزهوا عن قرب الكلاب ، فمن أصاب الكلب وهو رطب فليغسله ، وإن كان جافاً فلينضح ثوبه بالماء » (٢٥) ونحوه صحيح بن جعفر (ع) (٣٥) ، ومرسل حريز (٤٥) ، وخبر علي (٥٥) ، وغيرها .

(٢) ففي خبر علي بن محمد (جعفر . خ . ل) : « عن خنزير أصاب ثوباً وهو جاف ، هل تصلح الصلاة فيه قبل أن يغسله ؟ قال (ع) : نعم ينضجه بالماء ، ثم يصلي » (٦٥) . وفي صحيح ابن جعفر (ع) : « عن الرجل أصاب ثوبه خنزير . قال (ع) : إن كان دخل في صلاته فليمض ، وإن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه ، إلا أن يكون فيه أثر فيغسله » (٧٥) .

(٣) ففي صحيح الحلبي : « عن الصلاة في ثوب المجوسي . فقال (ع) :

يرش بالماء » (٨٥) .

(١٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب النجاسات حديث : ١١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب النجاسات حديث : ٧ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

(٥٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

(٦٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب النجاسات حديث : ٦ .

(٧٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٨٥) الوسائل باب : ٧٣ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

وعرق الجنب (١) من الحلال (٢) ، وملاقة ما شك في ملاقاته لبول
الفرس والبغل والحمار (٣) ، وملاقة الفأرة الحية مع الرطوبة إذا
لم يظهر أثرها (٤) . وما شك في ملاقاته للبول أو الدم أو المني (٥) ،

(١) ففي خبر أبي بصير : « عن القميص يفرق فيه الرجل وهو
جنب حتى يبتل القميص ، فقال (ع) : لا بأس . وإن أحب أن يرشه
بالماء فليفعل » (١٥) ، ونحوه خبر علي بن أبي حمزة (٢٥) .
(٢) أما لو كان من الحرام فقد تقدم القول بنجاسته .
(٣) لحسن محمد بن مسلم المتقدم .
(٤) لما تقدم من رواية ابن جعفر (ع) .

(٥) لرواية ابن الحجاج عن الكاظم (ع) : « عن رجل يبول
بالليل ، فيحسب أن البول أصابه ولا يستيقن ، فهل يجزؤه أن يصب على
ذكره إذا بال ولا يتنشف ؟ قال (ع) : يغسل ما استبان أنه قد أصابه ،
وينضح ما يشك فيه من جسده وثيابه ... » (٣٥) . ومصحح ابن سنان :
« عن رجل أصاب ثوبه جنابة أودم . قال (ع) : إن كان علم أنه أصاب
ثوبه جنابة قبل أن يصلي ، ثم صلى فيه ولم يغسله ، فعليه أن يعيد ما صلى
وإن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة . وإن كان يرى أنه أصابه شيء ،
فنظر فيه فلم ير شيئاً ، أجزاءه أن ينضحه بالماء » (٤٥) . والاقتصار
في الجواب على ذكر الجنابة كأنه من باب المثال ، وإلا يلزم إهمال الجواب
عن حكم الدم .

(١٥) الوسائل باب : ٢٧ من أبواب النجاسات حديث : ٨ .
(٢٥) الوسائل باب : ٢٧ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .
(٣٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .
(٤٥) الوسائل باب : ٤٠ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

وملاقة الصفرة الخارجة من دبر صاحب البواسير (١) ، ومعبد اليهود والنصارى والمجوس إذا أراد أن يصلي فيه (٢) . ويستحب المسح بالتراب أو بالحائط في موارد ، كمصافحة الكافر الكتابي بلا رطوبة (٣) ، ومس الكلب والخنزير بلا رطوبة (٤) ، ومس الثعلب والأرنب .

(١) نرواية صفوان : « سأل رجل أبا الحسن (ع) وأنا حاضر ، فقال : إن بي جرحاً في مقعدتي ، فاتوضأ ، ثم أستنجي ، ثم أجد بعد ذلك الندى والصفرة تخرج من المقعدة ، أأعيد الوضوء ؟ قال (ع) : قد أيقنت . قال : نعم . قال (ع) : لا ، ولكن رشه بالماء ، ولا تعد الوضوء » (١٠) ، ونحوه صحيح البنزطي (٢٠) . لكن موردهما الجرح لا البواسير .

(٢) كما تقدم في المسألة الرابعة بعد عدد النجاسات .

(٣) لرواية خالد القلانسي المتقدمة .

(٤) وليس له دليل ظاهر - كما عن جماعة الاعتراف به - وإن حكي عن الوسيلة وظاهر المقنعة والنهاية الوجوب ، بل عن الأولين زيادة مس الثعلب والأرنب ، الذي لم يعثر على ذكر له في النصوص . وكان المصنف (ره) اعتمد على فتوى الجماعة تسامحاً منه في أدلة السنن . لكن كان عليه ذكر مس الفأرة والوزغة ، لذكره في الكتب الثلاثة ، بل عن المبسوط استحبابه لمس كل نجاسة يابسة . ثم إن وجه الحكم باستحباب الغسل أو المسح أو النضح في جميع ما ذكر مع أن ظاهر بعض أدلته

(١٠) الوسائل باب : ١٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

(٢٠) الوسائل باب : ١٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٤ .

فصل

إذا علم نجاسة شيء يحكم ببقائها (١) ما لم يثبت تطهيره .
 وطريق الثبوت أمور : « الأول » : العلم الوجداني « الثاني » :
 شهادة العدلين بالتطهير (٢) ، أو بسبب الطهارة (٣) ، وإن لم
 يكن مطهراً عندهما أو عند أحدهما ، كما إذا أخبرا بنزول المطر
 على الماء النجس بمقدار لا يكفي عندهما في التطهير مع كونه كافياً
 عنده ، أو أخبرا بغسل الشيء بما يعتقدان أنه مضاف وهو عالم
 بأنه ماء مطلق ، وهكذا « الثالث » : إخبار ذي اليد (٤) وإن لم
 يكن عادلاً « الرابع » : غيبة المسلم ، على التفصيل الذي سبق (٥)
 « الخامس » : إخبار الوكيل في التطهير بطهارته (٦) .

الوجوب هو الإجماع المدعى ، أو القرينة القطعية على عدم الوجوب . والله
 سبحانه أعلم .

فصل

- (١) للاستصحاب .
- (٢) لما عرفت من تقريب عموم حجيتها في مباحث المياه .
- (٣) وحينئذ يثبت المسبب بالدلالة الالتزامية ، وإن لم يعتقد الشاهد بالسببية .
- (٤) لما تقدم ، وتقدم أن الوجه اعتبار عدم ما يوجب اتهامه .
- (٥) وقد سبق الكلام فيه . فراجع .
- (٦) للسيرة المستمرة القطعية في سائر الأعصار المأخوذة بدأ عن يد
 في ، هجر الجوارى والنساء ونحوهن ثياب ساداتهن ورجالهن ، بل لعل

« السادس » : غسل مسلم له بعنوان التطهير ، وإن لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعي أم لا ، حملاً لفعله على الصحة .
 « السابع » : إخبار العدل الواحد عند بعضهم . لكنه مشكل (١) .
 (مسألة ١) : إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبي اليد في التطهير وعدمه تساقطا (٢) ، ويحكم ببقاء النجاسة . وإذا تعارض البينة مع أحد الطرق المتقدمة ما عدا العلم الوجداني ، تقدم البينة (٣) .

ذلك من الضروريات . كذا في الجواهر . وقال أيضاً : « إن تتبع الأخبار بعين الانصاف والاعتبار يورث القطع بالاكْتفاء بنحو ذلك ، وبأن كل ذي عمل مؤتمن على عمله ، كالأخبار الواردة في القصارين (١٥) ، والجزارين (٢٥) والحارية المأمورة بتطهير ثوب سيدها (٣٥) ، وأن الحجام مؤتمن في تطهير موضع الحجامة » (٤٥) . لكن جملة مما ذكر من قبيل مورد الطريق السادس غالباً .

(١) لما تقدم في مباحث المياه من قصور آية النبا عن إثبات حججه وأنه لو تمت الدلالة عليها تمكن دعوى كونه رواية مسعدة مانعة عنها . فراجع .
 (٢) لأصالة التساقط المحررة في محلها . إلا إذا كان أحدهما رافعاً لمستند الآخر ، فيكون مقوماً عليه ، ويجب العمل به .

(٣) لقصور أدلة حجية المعارض عن شمول مثل ذلك حتى الأخبار

(١٥) الوافي ، كتاب الطهارة ، باب التطهير من مس الحيوانات حديث : ٢١ . والتهذيب باب المكاسب حديث : ٢٦٣ وتقدم في نجاسة الكافر ج ١ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب أحكام الذبائح حديث : ١ . لكن بعنوان سوق المسلمين .
 (٣٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب النجاسات حديث : ١ لكن دلالة محل اشكال .
 (٤٥) الوسائل باب : ٥٦ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(مسألة ٢) : إذا علم بنجاسة شيئين ، فقامت البيئة على تطهير أحدهما غير المعين ، أو المعين واشتبه عنده ، أو طهره وأحدهما ثم اشتبه عليه ، حكم عليهما بالنجاسة ، عملاً بالاستصحاب (١) ، بل يحكم بنجاسة ملاقي كل منهما .

الدالة على حجية خبر ذي اليد . فتأمل جيداً .

(٤) لعموم دليل حجيته ، ، الشامل لكل واحد منهما . والعلم الاجمالي غير مانع عنه ، لعدم منافاة الأصل لمقتضاه . كما أنه لا يلزم من عموم الدليل للطرفين التناقض بين الصدر والذيل - كما ذكره شيخنا الأعظم (ره) في رسائله - بتقريب : أن اليقين الاجمالي يوجب تطبيق قوله (ع) في ذيل الدليل : « ولكن تنقضه ييقين آخر » بالاضافة إلى المعلوم بالاجمال ، وهو يناقض تطبيق صدره ، وهو قوله (ع) : « لا تنقض اليقين بالشك » بالاضافة إلى كل واحد من الطرفين مناقضة الايجاب الجزئي للسلب الكلي . إذ التناقض إنما يلزم لو كان مفاد الذيل حكماً شرعياً ، وهو ممتنع ، لامتناع حجية اليقين شرعاً ، بل هو حكم عقلي ، والحكم العقلي في الفرض يمنع من جريان الاستصحاب في المعلوم بالاجمال ، لعدم اجتماع أركانه فيه ، ولا يمنع من جريانه في كل واحد من الطرفين ، لاجتماع أركانه فيها معاً . نعم إذا كان للمعلوم بالاجمال أثر عملي لزومي امتنع جريان الاستصحاب في واحد من الأطراف ، وكذلك بقية الاصول ، كما تقدمت الإشارة إليه في احكام النجاسات . لكن فرض المسألة ليس كذلك . مع أنه لو سلم لزوم التناقض بين الصدر والذيل ، وأن ذلك مانع من شمول الدليل للطرفين فذلك يخلص بالدليل المشتمل على الذيل المذكور ، ولا يطرد في غيره مما لم يشتمل على الذيل المذكور ، وبعض أدلة الاستصحاب خال عنه ، وإجمال

ما فيه الذيل لا يلزم إجمال ما هو خال عنه ، فيرجع إليه في أطراف العلم الاجمالي ، كما يرجع إليه في الشبهة البدويّة . اللهم إلا أن يدعى ظهور الذيل بنحو يعارض جميع أدلة الاستصحاب . لكنه ممنوع جداً . ولو سلم لم يكن فرق بين المقام وبين ما اذا توضحاً بمائع مردد بين البول والماء ، مع أنه - قدس سره - بنى على جريان استصحاب طهارة الاعضاء ، وبقاء الحدث ، مع العلم ببطلان أحدهما .

وأشكل من ذلك ما ذكره بعض الأعظم في وجه المنع من أن الاستصحاب من الأصول المحرزة التي هي واسطة بين الأصول التعبدية - مثل قاعدة الطهارة - وبين الامارة ، لتضمن دلياه إلغاء الشك ولزوم العمل على إحراز الواقع ، ولذا يقوم مقام القطع المأخوذ موضوعاً على نحو الطريقة فاذا كان دلياه يقتضي جعل العلم تعبدياً في مورده ، فلوجرى في تمام الاطراف كان ذلك تناقضاً ، ضرورة وضوح المناقضة بين العلم بالطهارة في كل من الاطراف مع العلم بالنجاسة في واحد منها . إذ فيه : أن العلم التعبدية بالطهارة لا يصاد العلم الوجداني بالنجاسة إلا مع تضاد مقتضاها ، فاذا فرضنا أن العلم الاجمالي بالطهارة لا أثر له ، فكيف يكون مضاداً للعلم التفصيلي التعبدية بالنجاسة ؟ إذ ليس العلم التعبدية إلا جعل الحكم الثابت للعلم ، وجعل حكم العلم بالنجاسة في كل من الاطراف لا يصاد العلم الحقيقي بالطهارة في الواحد المردد ، لأن الطهارة المعلومة بالاجمال ليست حكماً اقتضائياً ، ليزاحم جعل أحكام النجاسة في الطرفين ، كيف ولازم ما ذكره (قده) المنع من جريان الأصول حتى لو لم تكن محرزة لعين ما ذكر في وجه المنع في المحرزة (وبالحملة) : ما ذكره - قدس سره - من الفرق بين الاصول المحرزة وغيرها من الغموض بمكان . وتتمام المسألة في الأصول .

لكن إذا كانا ثوبين ، وكرر الصلاة فيهما ، صحت (١) ،
(مسألة ٣) : إذا شك بعد التطهير وعلمه بالطهارة ،
في أنه هل أزال العين أم لا ؟ وأنه طهره على الوجه الشرعي
أم لا ؟ يبني على الطهارة (٢) ، إلا أن يرى فيه عين النجاسة
ولو رأى فيه نجاسة ، وشك في أنها هي السابقة ، أو أخرى
طارئة ، بنى على انها طارئة (٣) .

(مسألة ٤) : إذا علم بنجاسة شيء ، وشك في أن لها عيناً
أم لا ، له أن يبني على عدم العين (٤) ، فلا يلزم الغسل بمقدار
يعلم بزوال العين على تقدير وجودها ، وإن كان أحوط .
(مسألة ٥) : الواسي يرجع في التطهير إلى المتعارف (٥) ،
ولا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسة .

ولازم جريان الاستصحاب في كل واحد من الأطراف الحكم بنجاسة
الملاقي ، لأن من أحكام النجس نجاسة ملاقيه .
(١) للعلم بوقوع الصلاة في الطاهر .
(٢) لقاعدة الصحة ، الجارية بعد الفراغ .
(٣) لأن رؤية النجاسة لا تخرج التطهير الصادر منه عن كونه مورداً
لقاعدة الصحة بعد الفراغ .

(٤) لأن وجود العين من موانع التطهير شرعاً ، ويمكن إحراز عدمها
بالأصل ، كسائر الموانع . نعم لو كانت العين حاجبة عن وصول الماء إلى
المحل ، فأصالة عدمها لا تثبت وصوله إليه ، إلا بناء على الأصل المثبت .
أو يدعى قيام السيرة عليه بالخصوص ، كما ادعى في التطهير من الحدث .
(٥) إذ لا ريب في عدم سقوط وجوب التطهير عليه ، بل الثابت

فصل في حكم الاواني

(مسألة) : لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين أو الميتة فيما يشترط فيه الطهارة (١) ، من الأكل والشرب والوضوء والغسل . بل الأحوط عدم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة أيضاً (٢) ، وكذا غير الظروف من جلدهما ، بل وكذا سائر الانتفاعات غير الاستعمال (٣) ، فإن الأحوط ترك جميع الانتفاعات منها . وأما ميتة ما لا نفس له - كالسمك ونحوه - فحرمة استعمال جلده غير معلوم (٤) ،

عدم الاعتبار بوسواسه ، ولازم ذلك الرجوع إلى ما هو المتعارف عند غيره .

فصل في أحكام الاواني

(١) لأنه بعد البناء على نجاسة الجلد ينجس المظروف ، فلا يجوز أكله ، ولا شربه ، ولا غير ذلك مما يعتبر في جوازه الطهارة . فراجع عدم جواز الاستعمال إلى عدم جواز الامور المذكورة .

(٢) قد تقدم في مبحث نجاسة الميتة ، وفي أحكام النجاسات ، أن الأقوى جواز الانتفاع بها مطلقاً ، بنحو الاستعمال وغيره .

(٣) قال في كشف الغطاء : « الظاهر أن الانتفاع به لوقود الحمام أو لغیره ، أو لجعله بواً ، أو لاطعام الكلاب ، أو في بناء ، أو غيرها أو للتوصال إلى قتل بعض الحيوانات المؤذية ونحو ذلك ، ليس من الاستعمال » .

(٤) لاختصاص أدلة المنع بغيرها ، بل ظاهر الجواهر وغيرها المفروغية

وإن كان أحوظ . وكذا لا يجوز استعمال الظروف المغصوبة مطلقاً (١). والوضوء والغسل منها مع العلم باطل مع الانحصار (٢)،

عن الجواز . نعم مقتضى الجمود على بعض العبارات كبعض النصوص (١٥) هو الحرمة ، لكنه محمول على إرادة الميتة النجسة لاغير .

(١) بلا خلاف ولا إشكال . ويشهد به موثق سماعة عن أبي عبد الله (ع) في حديث : « إن رسول الله (ص) ، قال : من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ، فإنه لا يحل دم امرء مسلم ، ولا ماله إلا بطيبة نفسه » (٢٥) . والمراد منه التصرف ، لا خصوص الاستعمال ، ولا مطلق الانتفاع . ويشهد به التوقيع المروي عن الاحتجاج وإكمال الدين « لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه » (٣٥) ، فإن به يرتفع إجمال الفعل المقدر في قوله (ع) : « لا يحل دم . . . » .

(٢) الوضوء من الاناء المغصوب (تارة) : يكون بالارتماس فيه (واخرى) : بصب ما فيه على الاعضاء (وثالثة) : بالاعتراف منه . والظاهر أن موضوع كلام المتن هو الأخير ، وهو (تارة) : يكون بالاعتراف منه تدريجياً ، حسب ترتيب غسل الاعضاء (واخرى) : باعتراف تمام المقدار المحتاج إليه في الوضوء دفعة واحدة (والاولى) هي موضوع حكمه بالبطلان مطلقاً ولو مع عدم الانحصار . والوجه فيه : دعوى كون الوضوء من الاناء المغصوب استعمالاً عرفياً للاناء المغصوب ، فيكون محرماً شرعاً ، واقتضاء ذلك للبطلان في صورة عدم الانحصار واضح ، لأن

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب لباس المصل حديث : ٢ ، ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب مكان المصل حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب الانفعال حديث : ٦ .

تحريمه مانع من التقرب المعتبر في العبادة ، التي منها الوضوء إجماعاً - كما سيأتي إن شاء الله - فيبطل بدونه . وأما في صورة الانحصار فيبني البطلان على عدم صلاحية وجوب الوضوء لازامة تحريم الغصب ، كما هو الظاهر ، المتسالم عليه عند الاصحاب . وإلا فلو صلح لذلك ، لوجود ملاكه في حال انطباقه على الاستعمال المحرم ، كان المورد من صغريات مسألة الاجتماع ، فيمكن التقرب بالفعل على تقدير تقديم جانب الامر . لقوة ملاكه ، أو سقوط الامر والنهي معاً لتساوي ملاكيهما ، فتصح الطهارة حينئذ .

هذا ولكن الدعوى المذكورة - أعني : كون الوضوء من الاناء استعمالاً له - ممنوعة موضوعاً وحكماً (أما الأول) فلأن الاستعمال عبارة عن إعمال الشيء فيما يصلح له . والاناء إنما يصلح للظرفية ، فاستعماله إنما يكون يجعله ظرفاً للماء ، وأما غسل الوجه بالماء المأخوذ منه فأنما يكون استعمالاً للماء لا للاناء ، (وأما الثاني) فلما عرفت من أن الاستفادة من الأدلة كون تحريم الغصب إنما هو بمعنى تحريم التصرف فيه ، كما هو الجاري على ألسنتهم ، وبقتضيه التوقيع الشريف المتقدم - كما عرفت - فلو كان الاستعمال تصرفاً حرم وإلا فلا .

ولأجل منع الدعوى المذكورة فصل جماعة بين صورتى الانحصار وعدمه ، فحكموا بالبطلان في الأولى وبالصححة في الثانية . أما الصححة في الثانية ، فلأن الغرفة الأولى المأخوذة من الاناء بعد صيرورتها في الكف يكون حالها حال الماء الموجود في الاناء المملوك ، فيجوز استعمالها في الطهارة كما يجوز استعماله فيها ، وكذا حال بقية الغرفات . وأما البطلان في الأولى فلأنه بأخذ الغرفة الأولى - حيث يحرم عليه أخذ ما عداها - لا يكون واجداً للماء ، كي يشرع في حقه الوضوء ، وإذ لا أمر بالوضوء يمنع التقرب

بغسل العضو بتلك الغرفة ، فلو غساه بها كان باطلا ،
 فان قلت : يكفي وجود الملاك في قصد التقرب . قلت : نعم ،
 لكن لا دليل على وجود الملاك هنا ، بل مقتضى الجمع بين قوله تعالى :
 (إذا قمتم الى الصلاة . .) (١٥) وقوله تعالى : (فلم يجذوا ماء ...) (٢٥)
 تقيد الأولى بالثانية ، فيكون وجوب الوضوء مشروطاً بالوجدان ، فيكون
 ملاكه مشروطاً به أيضاً ، وحيث أن الوجدان أعم من للعقلي والشرعي ،
 يكون تحريم الاغتراف شرعاً موجباً لصدق عدم وجدان الماء ، وينتفي معه
 ملك الوضوء . مع أن الالتزام بوجود الملاك في ظرف ملازمة فعل الوضوء
 لارتكاب محرّم يقتضي اختصاص سقوطه ومشروعية التيمم بصورة كون
 ملك التحريم أقوى ، إذ لو كان ملاكه أضعف من ملك الوضوء أو
 مساوياً سقط التحريم ، وشرع الوضوء ، مع أن بناء الأصحاب على ثبوت
 التحريم ، وسقوط الوضوء ، ومشروعية التيمم ، في جميع موارد لزوم فعل
 الوضوء لارتكاب محرّم (ودعوى) : أن تحريم ذلك المحرم مطلقاً مانع
 من صدق الوجدان وموجب لمشروعية التيمم (مندفة) بأن التحريم إنما
 يمنع من صدق الوجدان لو لم يسقط بمزاحمة وجوب الوضوء الذي هو أهم
 وإلا فلا يمنع قطعاً . وبالجملة : بناء الأصحاب على مشروعية التيمم إذا
 توقفت الطهارة المائية على ارتكاب أي محرّم كان ، وعدم إعمالهم قواعد
 المزاحم ، يكشف عن بنائهم على إناطة ملك الطهارة المائية بالوجدان
 وعدم التحريم .

هذا ولكن يمكن أن يقال : إطلاق آية الوضوء يقتضي كون وجوبه

(١٥) المائة : ٦ .

(٢٥) المائة : ٦ ، والنساء : ٤ .

مطلقاً غير مشروط بالوجدان ، فيكون ملاكته كذلك . ويقتضيه الاجماع المحكي على حرمة إراقة الماء بعد الوقت . وأما استفادة كونه مشروطاً بالوجدان من جهة الجمع العرفي بينها وبين آية التيمم - حسب ما ذكر - فغير ظاهر في مثل هذا القيد ، كما يظهر من ملاحظة نظائره . فانه إذا قيل : إذا جاءك زيد فقدم له تمرأ ، فان لم تجد فماءً بارداً . لا يفهم منه أن ملاك حسن تقديم التمر مشروط بوجدانه . وبالجملة : القيود الاضطرارية ليست كغيرها من القيود . مثلاً إذا قيل : تجب الصلاة تماماً على الناس ، وإذا سافروا قصرُوا . يقيد الكلام الأول بالثاني ، ونتيجة الجمع بالتقييد أنه تجب الصلاة تماماً على غير المسافرين ، وتجب قصرأ على المسافرين ، فيكون ملاك وجوب التمام مشروطاً بعدم السفر ، كما أن ملاك القصر مشروط بالسفر ، فيكون كل من التمام والقصر واجباً في غير مورد الآخر ، ويكون في عرضه . وهذا بخلاف القيود الاضطرارية ، فإذا قيل : تجب الصلاة قياماً ، وفي حال الاضطرار تجب جلوساً . لا يفهم أن ملاك القيام مشروط بالاختيار ، بل يفهم أن ملاكته مطلق غير مشروط بالاختيار ، وأن تشريع الجلوس من جهة الضرورة ، لا لقصور ملاك القيام . وملاحظة النظائر من الابدال الاضطرارية تستوجب وضوح ما ذكرنا .

وزيده وضوحاً بناء الأصحاب (قدهم) على بديلة الابدال الاضطرارية إذ لا معنى لبديلة الجاوس عن القيام في الصلاة ، إذا كان ملاك القيام مشروطاً بالاختيار ، ولذا لم يكن بناؤهم على بديلة القصر عن التمام ، كما كان بناؤهم على بديلة التيمم عن الوضوء أو الغسل ، حتى أن المكلف ينوي البديلة عند فعل التيمم ، ولا ينوي البديلة عند فعل القصر ، كما لا ينوي بديلة التمام عن القصر . وبالجملة : لا ريب في صحة نية البديلة

في الأبدال الاضطرارية ، ولا تصح نية البدلية في غيرها من موارد التقييد وليس ذلك إلا لما ذكرنا من وجود الملاك في حال الاضطرار في موارد الابدال الاضطرارية ، وعدم وجود الملاك في غيرها من الموارد ، مثل القصر والتمام ، فليس القصر بدلا عن التمام ، ولا التمام بدلا عن القصر ، والتيمم بدل عن الوضوء ، وليس الوضوء بدلا عن التيمم . فهذا الاختلاف دليل واضح على ما ذكرنا .

وأما بناء الأصحاب على عدم إعمال قواعد التزاحم بين وجوب الطهارة المائية وتحريم ما يلازم فعلها ، فيمكن أن يكون لفهمهم من الوجدان في آية التيمم ، ما كان بالنظر إلى غير وجوب الوضوء ، كما هو غير بعيد وسيأتي في مبحث التيمم إن شاء الله بيانه .

وعاينه فلا بأس بدعوى صحة الوضوء لو اغترف تدريجاً ، بناءً على ما عرفت توضيحه في مسألة وجوب تطهير المسجد من كفاية الملاك في صحة العبادة ، ولا حاجة إلى فعلية الأمر . هذا كله لو لم يجب عليه التفريغ ، أما لو وجب فوجب الاغتراف مقدمة له ، فلا مجال للاشكال في صحة الوضوء ، ولو لم يكن الاغتراف بقصد التفريغ ، إذ ملاك الوجوب الغيري لا يتوقف على قصد ذي المقدمة ، كما هو محرز في محله .

وأما الوضوء بنحو الارتماس ، فإن تم كونه تصرفاً في الالباء كان الحكم فيه البطلان مطلقاً ولو مع عدم الانحصار ، للوجه المتقدم في توجيه ما في المتن من أن حرمة الوضوء مانعة عن صحة التقرب به . نعم قد يشكل صدق كونه تصرفاً فيه عرفاً إذا لم يوجب تموج الماء على السطح الداخلة للالباء ، ولا حركته عليه ، أما إذا أوجب ذلك فالظاهر أنه تصرف فيه بلحاظ ما يترتب عليه من التموج على السطح المذكور . وأما إذا كان

بل مطلقاً . نعم لو صب الماء منها في ظرف مباح فتوضأ أو اغتسل صح (١) ، وإن كان عاصياً من جهة تصرفه في المغمصوب .
(مسألة ١) : أواني المشركين وسائر الكفار محكومة بالطهارة (٢) ، ما لم يعلم ملاقاتهم لطامع الرطوبة المسرية .

بنحو الصب على كل عضو فالكلام فيه هو الكلام فيما لو كان بنحو الاغتراف منه ، إذ ليس هو تصرفاً في الاناء ، ليكون محرماً ، وإنما التصرف فيه حمله وإفراغه من الماء ، لكنه مما لا يتحد في الخارج مع الوضوء ، كي يكون من صغريات مسألة الاجتماع . وحينئذ فصحة الوضوء وعدمها مبنيان على وجود الملاك وعدمه ، وحيث عرفت أن مقتضى الأدلة وجوده ، فلا بأس بدعوى الصحة . والكلام في الغسل هو الكلام في الوضوء بعينه . فلاحظ .
(١) لعدم صدق الاستعمال في الاناء المغمصوب ، وإنما يصدق الاستعمال في الاناء المباح .

(٢) كما هو المعروف ، بل عن كشف اللثام الاجماع عليه . لقاعدة الطهارة . وأما التعليل في صحيح ابن سنان : « سأل أبي أبا عبد الله (ع) : وأنا حاضر : إني أعير الذمي ثوبي ، وأنا أعلم أنه يشرب الخمر ، ويأكل لحم الخنزير ، فيرده عليّ فأغسله قبل أن أصلي فيه . فقال أبو عبد الله (ع) صلّ فيه ، ولا تغسله من أجل ذلك ، فانك أعرته إياه وهو طاهر ، ولم تستيقن أنه نجسه ، فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه » (١٥) .
فإنما يدل على حجية الاستصحاب في المقام ، فلا يجزى إلا عند اجتماع أركانه . نعم يؤيد القاعدة في المقام ما دل على طهارة الثياب التي يعملها

(١٥) الوسائل باب : ٧٤ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

بشرط أن لا تكون من الجلود، وإلا فمحكومة بالنجاسة (١)،

اليهود والنصارى والمجوس ، وثوب المجوسي (١٥) . وأما ما تضمن النهي عن الأكل في آية أهل الكتاب (٢٥) ، فلا بد أن يحمل على صورة العلم بالنجاسة ، لامتناع الأخذ باطلاقه ، الشامل لصورة العلم بالطهارة . وحمله على صورة الشك ليس بأولى من حمله على ما ذكرنا ، جمعاً بين القواعد . لأقل من أنه مقتضى الاجماع المدعى .

وأما ما في الخلاف : « لا يجوز استعمال الاواني المشركين من أهل الذمة وغيرهم . وقال الشافعي : لا بأس باستعمالها ما لم يعلم فيها نجاسة ... » فالظاهر أن مراده الحكم واقعاً بنجاسة الأواني التي باشرها الكافرون برطوبة لا الحكم بالنجاسة ظاهراً مع الشك في مباشرتهم - كما هو محل الكلام - وان توهم في الحدائق ذلك ، لكنه بي غير محله ، بقريظة استدلاله على المنع بآية نجاسة المشركين (٣٥) ، وبالاجماع ، وبرواية محمد بن مسلم (٤٥) الدالة على المنع عن الأكل من آنيتهم التي يشربون فيها الخمر ، إذ لا اقتضاء للآية والرواية للنجاسة الظاهرية مع الشك ، وانتفاء الاجماع ظاهر . ولا ينافي ما ذكرنا نقله الخلاف عن الشافعي ، إذ الظاهر من اننجاسة في كلام الشافعي النجاسة الخارجية ، لا نجاسة أبدانهم . فكأنه لا خلاف في المسألة .

(١) للشك في تذكيتها ، والأصل عدمها ، كما سبق .

(١٥) تراجع الوسائل باب : ٧٣ من أبواب النجاسات .

(٢٥) تراجع الوسائل باب : ٧٢ من أبواب النجاسات . وباب ٥٢ ، ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة .

(٣٥) وهي قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام . . .) التوبة : ٢٨ .

(٤٥) الوسائل باب : ٧٢ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

إلا إذا علم تذكية حيوانها ، أو علم سبق يد مسلم عليها (١). وكذا غير الجلود وغير الظروف مما في أيديهم ، مما يحتاج إلى التذكية ، كاللحم والشحم والالوية ، فإنها محكومة بالنجاسة إلا مع العلم بالتذكية ، أو سبق يد المسلم عليه . وأما ما لا يحتاج إلى التذكية فمحكوم بالطهارة ، إلا مع العلم بالنجاسة ، ولا يكفي الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبة (٢) . والمشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من شحمه أو البيته محكوم بعدم كونه منه (٣) ، فيحكم عليه بالطهارة ، وإن أخذ من الكافر .

(مسألة ٢) : يجوز استعمال أواني الخمر بعد غسلها ، وإن كانت من الخشب ، أو القرع (٤) ، أو الخزف غير المطلي بالقيصر

(١) فإنها أمانة على التذكية ، كما سبق .

(٢) لاصالة عدم حجيته .

(٣) يعني : بلحاظ الأصل الجاري في حكمه - أعني قاعدة الطهارة - لا الجاري في نفسه ، إذ لا أصل يقتضي عدم كونه مأخوذاً من جزء الحيوان .

(٤) على المشهور شهرة عظيمة . لاطلاق جملة من النصوص ، كوثق عمار عن الصادق (ع) : « عن الدُّن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه نخل ، أو ماء ، أو كامخ (١٥) أو زيتون ؟ قال (ع) : إذا غسل فلا بأس . وعن الأبريق وغيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء ؟ قال (ع) : إذا غسل فلا بأس . وقال في قدح أو إناء يشرب فيه خمر قال (ع) : تغسله ثلاث مرات . ومثل أيجزؤه أن يصب فيه الماء ؟

(١٥) ما يؤتدم به . منه مد ظله العالی .

قال (ع) : لا يجزؤه حتى يدلّكه بيده ويغسله ثلاث مرات ، (١٥) ، ونحوه غيره مما ورد في تطهير أواني الخمر (٢٥) .

وعن النهاية وابن البراج المنع من استعمال غير الصلب منها ، وربما نُسب إلى ابن الجنيد أيضاً . لما في الخمر من الحدة والنفوذ . ولما في صحيح ابن مسلم : « نهى رسول الله (ص) عن الدبا والمزفت ، وزدتم أنتم الحنتم (يعني : الغضار) والمزفت (يعني : الزفت الذي يكون في الزق ويصب في الخواني ليكون أجود للخمر) وسألته عن الجرار الخضر والرصاص . فقال (ع) : لا بأس بها » (٣٥) وخبر أبي الربيع : « نهى رسول الله (ص) عن كل مسكر ، فكل مسكر حرام . قلت : فالظروف التي يصنع فيها منه . قال (ع) : نهى رسول الله (ص) عن الدبا والمزفت والحنتم والنقير . قلت : وما ذلك ؟ قال (ع) : الدبا القرع ، والمزفت الدنان ، والحنتم جرار خضر ، والنقير خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف ينبذون فيها » (٤٥) وفيه : أن نفوذ الخمر كنفوذ الماء ، فلو منع مثله عن التطهير لامتنع تطهير الاناء المتنجس بالماء النجس الموضوع فيه ، وقد عرفت في مبحث التطهير بالماء اندفاع الاشكال بذلك . وأما النصوص فهي - مع أن الأول منها غير ظاهر (٥٥) في خصوص ظروف الخمر ، وأن متنه لا يخلو من اضطراب ، وإن الثاني منها ضعيف

(١٥) الوسائل باب : ٥١ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٢٥) تراجع الوسائل باب : ٥١ ، ٥٢ من أبواب النجاسات وباب : ٢٥ ، ٣٠ من أبواب

الأشربة المحرمة .

(٣٥) الوسائل باب : ٥٢ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ٥٢ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٥٥) يعني : غير ظاهر في النهي عن استعمال الظروف المذكورة إذا كانت مستعملة في الخمر .

منه مد ظله العالی .

أو نحوه ، ولا يضر نجاسة باطنها (١) بعد تطهير ظاهرها داخلاً وخارجاً ، بل داخلاً فقط . نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر إلى باطنه (٢) إلا إذا غسل على وجه يطهر باطنه أيضاً .
(مسألة ٣) : يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب (٣)

وأنهما مشتملان على المزفت الذي هو من الصلب - معارضة بما عرفت مما يأتي عن التقييد ، ولا سيما مع التصريح فيه بالذن الذي هو الحب . ولأجل ذلك حملت على المنع من الانتباذ فيها - كما هو الظاهر منها - أو على الكراهة ، والله سبحانه أعلم .

(١) قد تقدم في مبحث التطهير بالماء إمكان القول بطهر الباطن تبعاً

لطهر الظاهر .

(٢) والوجه فيه فتوى من عرفت .

(٣) إجماعاً حكاه جماعة كثيرة ، كالعلامة ، والشهيد ، والأردبيلي ، والسيد في المدارك ، وغيرهم . بل عن المنتهى : « انه إجماع كل من يحفظ عنه العلم ، إلا ما نقل عن داود ، فانه حرم الشرب خاصة ، والشافعي من أن النهي نهي تنزيه » . نعم عن الخلاف : انه يكره استعمال الذهب والفضة ، وكذا المفضض . وقال الشافعي : لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ، وبه قال أبو حنيفة في الأكل والشرب . انتهى . وعن المعتز ، والمختلف والذكري : حمله على التحريم . واستبعده كاشف اللثام . وهو في محله بقريظة ما حكاه عن الشافعي . لكن تصرّجه بالتحريم في محكي زكاة الخلاف ودعوى الأساطين الإجماع عليه ، يعين حمله على ذلك .

وكان تعبيره بالكراهة تبعاً لما في جملة من النصوص ، ففي صحيح

ابن بزيع : « سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن آنية الذهب والفضة فكرههما » (١٠) . وفي صحيح الحلبي المروي عن المحاسن عن أبي عبد الله (ع) : « انه كره آنية الذهب والفضة والآنية المفضضة » (٢٠) . وفي موثق يريد عنه (ع) : « أنه كره الشرب في الفضة وفي القدح المفضض ، وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض ، والمشطه كذلك » (٣٥) ، ونحوها غيرها ، التي يجب حملها على التحريم ، لعدم ظهورها في الكراهة المصطلحة مع ظهور النهي في جملة من النصوص في التحريم . كصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر (ع) : « لا تأكل في آنية ذهب ولا فضة » (٤٥) . وفي مصححه عنه (ع) : « أنه نهى عن آنية الذهب والفضة » (٥٥) . ومصحح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) : « لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة » (٦٥) . وحسن داود بن سرحان عنه (ع) : « لا تأكل في آنية الذهب والفضة » (٧٥) . نعم في موثق سماعة عنه (ع) : « لا ينبغي الشرب في آنية الذهب والفضة » (٨٥) فان حمله على التحريم بعيد ، وحمل النهي على الكراهة أقرب منه . ولذا كان المحكي عن الجمع - من أنه لولا الاجماع لكان القول بالكراهة حسناً . انتهى - في محله .

- (١٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث ١ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ١٠ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٦٦ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ٧ .
 (٥٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .
 (٦٥) الوسائل باب : ٦٦ من أبواب النجاسات حديث : ١ .
 (٧٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .
 (٨٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ٥ .

والوضوء والغسل وتطهير النجاسات (١) وغيرها من سائر الاستعمالات ، حتى وضعها على الرفوف للترزين (٢) ،

(١) بلا خلاف ، كما عن كشف الرموز وفي الحدائق ، وقال به علماءنا ، كما عن المنتهى ، وعند علمائنا أجمع ، كما عن التذكرة ، وعندنا ، كما عن التحرير ، وفي المدارك ، الإجماع على تحريم الاستعمال . نعم عن الصدوق والمفيد وسائر النهاية : الإقتصار على الأكل والشرب ، وعدم التعرض لغيرهما . ولعل مرادهم التمثيل ، وإلا فهو خلاف إطلاق النهي والكراهة في جملة من النصوص المتقدمة ، بناء على ظهورها في النهي عن الاستعمال . وخلاف إطلاق خبر موسى بن بكر عن أبي الحسن (ع) : « آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون » (١٥) . فتأمل . أو يكون مرادهم تحريم الأكل والشرب زائداً على تحريم الاستعمال ، بناءً منهم على أن الأكل والشرب ليس استعمالاً ، ويكون وجه تحريمه النصوص الخاصة ، كما ستأتي الإشارة إليه .

(٢) ظاهر العلامة (ره) في القواعد وغيره ابتناء حرمة ذلك على حرمة الاقتناء ، وأن التزين ليس من الاستعمال المستفاد تحريمه من ظاهر النصوص . وهو في محله . لكن قال في الجواهر : « قد يمنع ويدعى اندراجه في نحو الاستعمال ، الذي قد عرفت معلومية منعه ، إذ هو أعم من استعمالها في النظر بها ، كما يشهد به استثناء بعضهم أو شبهه اتخاذها للمشاهد والمساجد من حرمة الاستعمال ، . ولكنه غير ظاهر فإن الاستعمال لا يشمل التزين . نعم لو كان المستفاد من النصوص حرمة الانتفاع بها ، كما قد يستظهر من خبر موسى بن بكر المتقدم ، لأن

(١٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

بل يحرم تزيين المساجد والمشاهد المشرفة بها ، بل يحرم اقتناؤها من غير استعمال (١) .

المتاع مطلق ما ينتفع به ، امكن القول بتحريم التزيين بها ، لأنه نوع من الانتفاع ، وإن كان ظاهر التمتع بالاناء استعماله الخاص ، لا ما يعم التزيين وعلى هذا فلو بني على حرمة خصوص الاستعمال من جهة ظهور النصوص فيه ، أو من جهة كونه معقد الاجماع ، لم يقتض ذلك حرمة التزيين . كما أنه لو بني على عموم الاستعمال للتزيين ، فالظاهر عدم الفرق بين تزيين البيت ، وتزيين المسجد والمشهد في ذلك ، كما عن مجمع الأردبيلي (ره) . (١) كما هو المشهور ، بل لم يعرف الخلاف فيه من أحد منا ، إلا من المختلف وبعض من تأخر عنه . لأنه تضييع للمال - كما عن الشيخ - أو لأن حرمة الاستعمال تستلزم حرمة اتخاذها بهيئة الاستعمال ، كالطنبور وغيره من آلات اللهو - كما عن المنتهى - أو لاشتماله على السرف والخبلاء . أو لأنه مقتضى النهي عنها ، فانه ظاهر في كراهة وجودها في الخارج ، فيحرم حدوثها كما يحرم بقاؤها . أو لأنه داخل في المتاع في قوله (ع) : « انها متاع الذين لا يوقنون » . أو لأنه يظهر للسابر للنصوص - إن لم يقطع به - أن مراد الشارع النهي عن أصل وجودها في الخارج . لكن بشكل ذلك بظهور منع الثلاثة الأول . بل والرابع أيضاً ، فان مقتضى الجمود على حاق اللفظ وإن كان ما ذكر - وهو كراهة نفس الوجود - إلا أن الظاهر منه عرفاً كراهة الاستعمال ولذا استدل به على حرمة مطلق الاستعمال غير الأكل والشرب المصرح بهما في النصوص وللتأمل في ظهور المتاع في مجرد الاقتناء ولو للتزيين ، ويشير إليه قوله تعالى :

(ابتغاء حلية أو متاع) (١٠) ، فقد جعل المتاع مقابل التحلي ، فالظاهر انصرافه إلى الاستعمال المتعارف ، كما عرفت . فتأمل . وظهور النصوص فيما ذكره المستدل قد عرفت منعه ، وظن ذلك منها غير حجة ، والقطع به غير حاصل .

وبالجملة : الذي يحتمل تحريمه في المقام أحد أمور أربعة على سبيل منع الخلو (الأول) : وجود الآنية (الثاني) : استعمالها باتخاذها ظرفاً للأكول والمشروب وغيرهما (الثالث) : تناول المظروف منها من مأكول ومشروب وغيرهما (الرابع) : نفس الأكل والشرب والتدهين والغسل ونحوها من الأفعال المتعلقة بما يكون فيها من المظروفات . والنصوص الواردة في المقام طائفتان (الأولى) : ما تضمن النهي عن آنية الذهب والفضة (الثانية) : ما تضمن النهي عن الأكل والشرب . وظاهر الأولى النهي عن الاستعمال . ولو حملت على ما هو حاق اللفظ من النهي عن ذاتها لم يبق دليل على حرمة الاستعمال ، لأن الأكل والشرب المستفاد تحريمهما من الطائفة الثانية ليسا من الاستعمال في شيء ، بل مما يترتب عليه . ولو سلم ذلك فالتعدي عنها يحتاج إلى دليل . فينحصر الوجه في حرمة الاستعمال بالاجماع . ومن هنا يظهر أن الخلاف في حرمة الاقتناء يبني على ظهور دليل النهي عن الآنية في حرمة نفسها وحرمة استعمالها ، فعلى الأول يحرم الاقتناء ، وعلى الثاني يحل للأصل . ثم إن الظاهر أن الاستعمال المستفاد تحريمه من النهي أو من الاجماع ، كما ينطبق على وضع المظروف في الاناء ينطبق على تناوله منه بقصد الفعل الخاص ، من أكل أو شرب أو تنظيف أو تدهين أو نحوها . وسيأتي تنمة الكلام في المسألة العاشرة . فانتظر .

ويحرم بيعها ، وشراؤها (١) ، وصيانتها ، وأخذ الأجرة عليها ، بل نفس الأجرة أيضاً جرام ، لأنها عوض المحرم ، وإذا حرم الله شيئاً حرم ثمنه .

(مسألة ٤) : الصفراء وغيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله إذا كان على وجهه لو انفصل كان إناءً مستقلاً (٢) ، وأما إذا لم يكن كذلك فلا يحرم (٣) ، كما إذا كان الذهب أو الفضة قطعاً منفصلاً لبس بهما الإناء من الصفراء داخل أو خارجاً .

(١) هذا مبني على حرمة الاقتناء مطلقاً ، وإلا جاز جميع ما ذكر كما أشار إلى ذلك في المتن .

(٢) لصدق الإناء ولو ببعض المحاذات ، كما أشار إليه العلامة الطباطبائي - رحمه الله - بقوله :

« فان كساها كلها فلا تحل فانما الكاسي إناء مستقل » فتأمل .
 (٣) كما هو المشهور ، وفي الجواهر : « لا أجد فيه خلافاً ، إلا ما يحكى عن الخلاف ، حيث سوى بينه وبين الذهب والفضة في الكراهة ، التي صرح غير واحد من الأصحاب بإرادة الحرمة منها هناك » . لمصحح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام : « لا بأس أن يشرب الرجل في القدرح المفضض ، واعزل فك عن موضع الفضة » (١٥) . وصحيح معاوية بن وهب : « سئل أبو عبد الله (ع) عن الشرب في القدرح فيه ضبة من فضة . قال (ع) : لا بأس - ، إلا أن تكره الفضة فتزعمها » (٢٥) ولأجلها ترنح اليد عن ظاهر ما دل على المنع مما تقدمت الإشارة إلى بعضه

(١٥) الوسائل باب : ٦٦ من أبواب النجاسات حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٦٦ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

- (مسألة ٥) : لا بأس بالمفضض والمطلي والمموه بأحدهما (١)
نعم يكره استعمال المفضض (٢) . بل يحرم الشرب منه إذا وضع
فه على موضع الفضة (٣) . بل الأحوط ذلك في المطلي أيضاً (٤) .
(مسألة ٦) : لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع
غيرهما (٥) إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما (٦) .
(مسألة ٧) : يحرم ما كان ممتزجاً منهما (٧) وإن لم يصدق

فيحمل على الكراهة .

(١) فانه إما داخل في المفضض فيلحقه حكمه ، أو خارج عنه
فجوازه مقتضى الأصل .

(٢) لما عرفت .

(٣) كما هو المشهور . لمصحح ابن سنان . وعن المعتبر والمدارك
والذخيرة وغيرها الامتنع ، حملاً للأمر عليه ، بقربنة صحيح مساوية
المتقدم ، لأن ترك الاستفصال فيه مع قيام الاحتمال ، يفيد العموم . وفيه:
أن العموم مخصص بصحيح ابن سنان .

(٤) لاحتمال دخوله في المفضض ، وعن كشف الغطاء وغيره الجزم بذلك ،
ونسب الى العلامة (ره) أيضاً لكن تنظر فيه في الجواهر ، وهو في محله ،
لانصراف المفضض الى ما كانت الفضة فيه جرماً ، لا لوناً وعرضاً ، كما
في المطلي .

(٥) للأصل .

(٦) وإن صدق عليه الاسم - كما إذا كان الخليط قليلاً - حرم ،
وإن لم يكن خالصاً ، للاطلاق .

(٧) والظاهر أن الوجه فيه منحصر بالقطع بالمساواة . أو لأنه يفهم

عليه اسم أحدهما . بل . وكذا ما كان مركباً منهما ، بأن كان قطعة منه من ذهب وقطعة منه من فضة .
(مسألة ٨) : لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما (١) ،

من الأدلة أن موضوع الحكم القدر المشترك بين الذهب والفضة . لكنهما معاً محل تأمل . (ودعوى) : أن الحكم على كل من الفردين لا بد أن يكون لوجود الجامع بينهما ، فيكون هو موضوع الحكم (فيها) : أنه لو سلم ذلك ، فمن المحتمل اعتبار الخلوص في موضوع الحكم ، وهو غير حاصل في المترج منها . ومثله الكلام في المركب منها . نعم يمكن أن يلحقه حكم المفضض في الكراهة ، وفي حرمة وضع الفم على موضع الفضة .

(١) وفي الجواهر : « لا أجد فيه خلافاً ، بل في اللوامع : الظاهر وفاقهم عليه » . وهو الذي يقتضيه الأصل . وعمومات الحل . وخصوص جملة من النصوص مما ورد في ذات الفضول درع النبي (ص) وأنها كان لها حلق من فضة ثلاث أو أربع (١٥) ، وفي ذي الفقار سيفه (ص) أنه كان حلقه من فضة (٢٥) . ورواية ابن جعفر (ع) : « عن المرأة هل يصلح العمل بها إذا كان لها حلقة من فضة ؟ قال (ع) : نعم . إنما كره ما يشرب فيه » (٣٥) . ومصحح منصور : « عن التحويد يعلق على الحائض . فقال (ع) : إذا كان في جلد ، أو فضة ، أو قصبه حديد » (٤٥) . وفي مصحح ابن سنان : « ليس بتحلية السيف بأس بالذهب والفضة » (٥٥)

(١٥) الوسائل باب : ٦٧ من أبواب النجاسات حديث : ٤ ، ٧ .

(٢٥) الوسائل باب : ٧ . من أبواب النجاسات حديث : ٣ ، ٨ .

(٣٥) الوسائل باب : ٦٧ من أبواب النجاسات حديث : ٦ .

(٤٥) الوسائل باب : ٦٧ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ٦٤ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

كاللوح من الذهب أو الفضة ، والحلي كالحلخال وإن كان

وفي خبر ابن سرحان : « ليس بتحلية المصاحف والسيوف بالذهب والفضة بأس » (١٠) . وفي خبر حاتم بن اسماعيل عن أبي عبد الله (ع) : « إن حلية سيف رسول الله (ص) كانت فضة كلها قائمته وقيعته » (٢٠) . إلى غير ذلك .

لكن في خبر الفضيل : « عن السرير فيه الذهب أيصلح إمساكه في البيت ؟ فقال (ع) : إن كان ذهباً فلا ، وإن كان ماء الذهب فلا بأس » (٣٠) وفي خبر ابن جعفر (ع) : « عن السرج واللجام فيه الفضة أيركب به ؟ قال (ع) : إن كان مموهاً لا يقدر على نزعه منه فلا بأس ، وإلا فلا يركب به » (٤٥) . وفي ذبل صحيح ابن بزيع السابق : « فقلت : قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن (ع) امرأة ملبسة فضة . فقال عليه السلام : لا والحمد لله (٥٠) إنما كان لها حلقة من فضة ، وهي عندي . ثم قال : إن العباس حين عُذر عمل له قضيب ملبس من فضة نحو ما يعمل للصبيان ، تكون فضته نحواً من عشرة دراهم ، فأمر به أبو الحسن (ع) فكسر » (٦٥) . والجمع بالحمل على الكراهة تأباه جملة من نصوص الترخيص . فيحتمل حمل نصوص المنع على الكراهة لبعض العناوين الثانوية .

(١٥) الوسائل باب : ٦٤ من أبواب النجاسات حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٦٤ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

(٣٥) الوسائل باب : ٦٧ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ٦٧ من أبواب النجاسات حديث : ٥ .

(٥٥) كذا فيما يحضرنى من نسخة الوسائل . لكن في نسخة الجواهر وغيرها : (لا واقه) .

منه مد ظله العالی .

(٦٥) الوسائل باب : ٦٥ من أبواب النجاسات حديث : ١ .

مجوفاً ، بل وغللاف السيف والسكين (١) وامامة الشطب ، بل ومثل القنديل . وكذا نقش الكتب والسقوف والجدران بهما (٢) .
(مسألة ٩) : الظاهر ان المراد من الأواني (٣) ما يكون من قبيل

(١) تقدم ما يدل على جوازه . وعن الشيخ والحلي المنع فيه ، لقول النبي (ص) : « هذان محرمان على ذكور امتي » (٢٠) . وهو كما ترى .
(٢) وعن الحلي المنع ، لما فيه من تعطيل المال وتضييعه في غير الاغراض الصحيحة . قال في المدارك : « وهو أحوط . وربما أشعر به فحوى قول الرضا (ع) في صحيحة محمد بن اسماعيل » . يعني : صحيح ابن بزيع المتقدم . وفيه : أنه لا دليل على حرمة تعطيل المال ، والمنع عن تضييعه . وصحيح ابن بزيع عرفت محمله .

(٣) من الواضح أن لفظ الاناء مما لا استعمال له في عرفنا اليوم ، ولو نادراً ، وكتب اللغة لا تجدي في معرفة معناه ، إذ هي ما بين ما أهل ذكره ، وما بين ما تضمن أنه معروف - كالصباح والقاموس ومجمع البحرين - وما بين ما يتضمن تفسيره بالوعاء - كالمصباح - الذي لا ينبغي التأمل في كونه تفسيراً بالاعم ، لعدم صدق الاناء على الخرج والقربة ونحوهما ، وصدق الوعاء عليها . ومثله تفسيره بما يوضع فيه الشيء ، كفردات الراغب ، أو الظرف ، كمرآة الانوار ، ومبادئ اللغة ، لمحمد ابن عبد الله الخطيب . والرجوع إلى الارتكاز الحاصل من تتبع موارد استعماله في العرف السابق وإن أوجب الوقوف على بعض حدود معناه ، لكنه لا يوجب الوقوف على تمام حدوده على نحو يعرف له مرادف

(٢٠) مستدرک الوسائل باب : ٢٤ من أبواب لباس المصل حديث : ١ . وسنن البيهقي

الكأس (١) ، والكوز ، والصيني ، والقدر ، و(السماور) ، والفنجان ، وما يطبخ فيه القهوة ، وأمثال ذلك مثل كوز القليان (٢) ، بل والمصفاة ، و (المشقاب) ، و (النعلبكي) ، دون مطلق ما يكون ظرفاً . فشمولها لمثل رأس القليان ، ورأس الشطب ، وقراب السيف ، والخنجر ، والسكين ، وقاب الساعة ، وظرف الغالية ، والكحل ، والعنبر ، والمعجون ، والترياك ، ونحو ذلك ، غير معلوم (٣) وإن كانت ظرفاً إذ الموجود في الأخبار لفظ الآنية ، وكونها مرادفاً للظرف غير معلوم ، بل معلوم العدم . وإن كان الأحوط في جملة من المذكورات الاجتناب (٤) :

في عرفنا اليوم ، ليصح تفسيره به . وعليه فاللازم في الحكم بالحرمة الاقتصار على المتيقن من مصاديقه ، والرجوع في المشكوك إلى أصالة الاباحة ، التي هي المرجع في أمثاله مما كان منشأ الشك في الحرمة اشتباه المفهوم .

(١) الظاهر بمقتضى الارتكاز صدق الآنية على جميع ما ذكر .

(٢) في محكي كشف الغطاء المنع من صدقها على كوز القليان ونحوه مما لم يوضع على صورة متاع البيت الذي يعتاد استعماله عند أهله . وكذا مما لا أسفل له يمسك ما يوضع فيه ، أو لا حواشي له كذلك ، كالمشبات والمخمرات ، والسفرة ، والطبق . لكن فيما ذكره نظر ظاهر ، كما اعترضه في الجواهر . وما ذكر في المتن هو الموافق للارتكاز المتقدم .

(٣) بل الظاهر أنه معلوم العدم بالنسبة إلى قراب السيف ونحوه .

(٤) فقد نص في الجواهر على حرمة المذكورات ، عدا قاب الساعة

فلم يتعرض له . ولعل الحرمة فيه أظهر من الحرمة في مثل قراب السيف :

نعم لا بأس بما يصنع بيتاً للتعويد (١) إذا كان من الفضة ، بل الذهب أيضاً . وبالجملة : فالمناط صدق الآنية ، ومع الشك فيه محكوم بالبراءة .
(مسألة ١٠): لا فرق في حرمة الأكل والشرب (٢) من آنية الذهب

- (١) فقد عرفت النص (١٥) على جوازه .
(٢) قد عرفت أن النصوص الواردة في الباب على طائفتين (إحدهما): ما تضمن النهي عن الأكل والشرب (وثانيتها) : ما تضمن النهي عن ذات الآنية . ومقتضى الجمود على ما تحت اللفظ في الطائفة الأولى هو تحريم نفس الأكل والشرب ، دون مقدماتها ، من وضع المأكول والمشروب فيه ، أو تناولها منه ، فحمل النهي عن الأكل والشرب على خصوص الأولى - كما عن كاشف اللثام احتمالاً - أو على الثاني - كما نسب إلى ظاهر كلام جملة من الأصحاب أو جميعهم - غير ظاهر . نعم إذا حرم نفس الأكل والشرب حرمت مقدماتها ، ومنها وضع المأكول في الأناء وتناوله منه إذا كانا بقصد الأكل . لكن الحرمة غيرية ، لا نفسية .
وأما الطائفة الثانية فتحتمل - لأول نظرة - أموراً ثلاثة (الأول) : خصوص الاستعمال المناسب للأناء ، أعني : جعله ظرفاً للمظروفات (الثاني) : ما يعم ذلك واستعمالها في الأكل والشرب ولو بالتناول منها (الثالث) : خصوص الأفعال التي تترتب على التناول ، كالدهان والتطيب والوضوء ونحوها . والقدر المتيقن وإن كان هو الأول ، إلا أن الظاهر هو الثاني . وعليه فلو وضع طعاماً في آنية الذهب فتناوله وأكله عصي في كل من الوضع والتناول بمقتضى الطائفة الثانية ، وبالأكل بمقتضى الطائفة الأولى ،
(١٥) الوسائل باب : ٦٧ من أبواب النجاسات حديث : ٢ .

وكذا لو وضع شرابه فيه فتناوله وشربه . ولو وضع وضوءه فيه فتناوله وتوضأ ، عصى بالوضع والتناول ، ولم يعص بالوضوء ، لعدم الدليل على حرمة الوضوء منه . ولعله لذلك حكموا بصحة الوضوء من آنية الذهب والفضة من غير خلاف يعرف فيه بينهم - كما في الجواهر - مع أن ظاهرهم حرمة نفس الأكل والشرب . وعلى هذا تصح نسبة التفصيل إليهم بين الأكل والشرب وبين غيرها مما يناسبها ، كالوضوء والأدهان والتطيب ، بحرمة الأولين وعدم حرمة الأخير ، لا نسبة عدم الفرق بينهما وبين غيرها حتى يجب الحكم بحرمة الوضوء وأمثاله ، اعتماداً على ما دل على حرمة الأكل والشرب ، بقربنة الانفاق بين الأصحاب على عدم الفصل ، كما في الجواهر .

ومن ذلك يظهر الاشكال فيما ذكره في الجواهر فانه (ره) - بعدما استوضح عدم الفرق بين الأكل والشرب وبين غيرها من أنواع الاستعمال لحكاية الاجماع على ذلك ، واستظهر أن الأكل والشرب من الآنية عبارة عن الازدراء ونحوه من الأفعال المتعلقة بما في الآنية - أفى ببطلان الوضوء من آنية الذهب والفضة ، تبعاً لما ذكره العلامتان الطباطبائي وكاشف الغطاء (قدما) توضيح الاشكال فيما ذكره (قده) : أن الاجماع على إلحاق غير الأكل والشرب بهما في حرمة الاستعمال ، يراد منه الإلحاق في المعنى الثاني من الأمور الثلاثة التي ذكرناها ، لا الإلحاق في المعنى الثالث ، وإلا فكيف يتناسب الاجماع على الإلحاق ، مع القول بصحة الوضوء من آنية الذهب والفضة ، الذي اعترف (ره) بعدم معرفة الخلاف فيه بينهم ، مع دعوى الاجماع منهم على تحريم نفس الأكل والشرب !؟
فالتحقيق إذن هو ما ذكرنا ، من أن عنوان الأكل والشرب بما هو

والفضة بين مباشرتها لقمه ، أو أخذ اللقمة منها ووضعها في الفم . بل وكذا إذا وضع ظرف الطعام في الصيني من أحدهما (١) ، وكذا إذا وضع الفنجان في (النعلبيكي) من أحدهما . وكذا لو فرغ ما في الاناء من أحدهما في ظرف آخر لأجل الأكل والشرب ، لا لأجل نفس التفريغ (٢) ،

محرم ، وغيرهما من العناوين لا يحرم إلا بالمقدار الذي يصدق عليه الاستعمال وهو لا ينطبق إلا على أحد المعنيين الأولين ، وإن كان الأظهر انطباقه على الثاني . ولأجل ما ذكرنا عتبر في الشرائع بقوله : « لا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب أو فضة ، ولا استعمالها في غير ذلك » فلم يعطف غير الأكل والشرب عليها ، وإنما عطف الاستعمال في غيرها عليها ، فدل ذلك على أن غير الأكل والشرب لا يحرم ، وإنما يحرم استعمال الآنية فيه . وفي غير الشرائع اختلف تعبيرهم ، فبعضهم عبر بقوله : « لا يجوز استعمالها في الأكل والشرب وغيرها » وبعضهم عبر بغير ذلك ، ولم أعر على من عتبر بقوله : يحرم الأكل والشرب والوضوء والغسل والادهان ونحوها من الأفعال في آنية الذهب والفضة . فلاحظ جيداً .

(١) فانه كما لو وضع فيه المأكول . بل الظاهر أنه لو وضعه فيه عصى . ولم يجز لغيره أن يأكل من ظرف الطعام الموضوع فيه ، لما عرفت من استفادة عموم الاستعمال المحرم لمثل ذلك من الطائفة الثانية . وكذا الكلام في وضع الفنجان في صحنه (النعلبيكي) .

(٢) قد عرفت أن استعمال الاناء (تارة) : يكون باتخاذها ظرفاً (وأخرى) : يكون بالتناول منه لأجل الأكل والشرب . وهو بالمعنى الأول ضد التفريغ ذاتاً ، وأما بالمعنى الثاني فهو متحد مع التفريغ ذاتاً ،

فان الظاهر حرمة الأكل والشرب (١) ، لأن هذا يعد أيضاً استعمالاً لهما فيهما . بل لا يبعد حرمة شرب الجاي في مورد يكون (السماور) من أحدهما ، وإن كان جميع الأدوات ما عداه من غيرهما . والحاصل : أن في المذكورات كما أن الاستعمال حرام ، كذلك الأكل والشرب أيضاً حرام . نعم المأكول والمشروب لا يصير حراماً (٢) ،

لكنه يختلف عنه بلحاظ الغاية المترتبة عليه ، فان الماء المخرج بالدلو من البئر إن ألقاه في البئر كان تفريراً للدلو ، وإن ألقاه في القربة كان استعمالاً وكان سر الفرق : أن الاستعمال يراد به الاستعانة بالإناء في الغايات المقصودة منه ، فلو اتفق أنه كان تفريراً ما في الدلو في البئر لغاية مقصودة من الدلو كان استعمالاً له محرماً أيضاً .

• (١) بل الظاهر من الأكل من آنية الذهب كون الأكل منها بلا واسطة إناء آخر ، فلا يحرم الأكل والشرب في الفرض ، ولا فيما بعده .
 (٢) من الواضح أن حرمة المأكول إنما هي بمعنى حرمة أكله ، إذ الجريمة إنما تتعلق بالأفعال لا بالأعيان . غاية الأمر أن الحرمة (تارة) : تثبت لأكل الشيء بعنوانه الأولي ، كحرمة أكل الميتة (وأخرى) : تثبت له بعنوان ثانوي ، كحرمة أكل المغصوب ، والجلال ، والموطوء ، والمضر ، وغيرها . والجريمة في المقام من قبيل الثاني ، كما هو ظاهر . وقد يوهم كلام المفيد أنه من الأول ، لكنه غير مراد له قطعاً . نعم قد يظهر من كلامه حرمة كينونته في الجوف ، بحيث يجب قبضه ، كما قد يعطيه ما في النبوي : « إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » (١٥) . لكن لا يساعده

(١٥) مستفرك الوسائل باب : ٤١ من أبواب النجاسات حديث : ٤ ، ٧ .

فلو كان في نهار رمضان لا يصدق أنه أفطر على حرام (١) ،
وإن صدق أن فعل الافطار حرام . وكذلك الكلام في الأكل
والشرب من الظرف الغصبي (٢) .

(مسألة ١١) : ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه
فصب الحياي من (القوري) من الذهب أو الفضة في الفنجان
(القرفوري) ، وأعطاه شخصاً آخر فشرب ، فكما أن الخادم
والآمر عاصيان (٣) كذلك الشارب لا يبعد أن يكون عاصياً (٤)
ويعد هذا منه استعمالاً لها .

(مسألة ١٢) : إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من
أحدهما ، ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به (٥)

ظاهر النصوص . والنبوي ضعيف ، وليس من رواياتنا . مع قرب إرادة
حرمة مجرد الأكل منه .

(١) كأنه لأن الظاهر منه العنوان الأولي ، ولو أريد منه الأعم كان
صادقاً أيضاً . لكن الاطلاق يقتضي الأعم من العنوان الثانوي ، والانصراف
إلى العنوان الأولي ليس بنحو يعتد به في رفع اليد عن الاطلاق .

(٢) لكن سيأتي منه في الصوم أن الافطار على المغصوب إفطار على
الحرام . وعليه فالمقام كذلك ، للاشتراك في الحرمة من حيث العنوان
الثانوي . إلا أن بدعي أن الحرام في المقام أمر لا ينطبق على الازدراد .
وهو - كما ترى - خلاف ظاهر النصوص ، كما عرفت .

(٣) الأول للاستعمال ، والثاني للأمر بالمعصية .

(٤) لكن عرفت أنه ممنوع .

(٥) قد عرفت أنه يتوقف على أن لا يكون التفريغ في الاناء الآخر

ولا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا (١) .
 (مسألة ١٣) : إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى
 الآيتين ، فإن أمكن تفريره في ظرف آخر وجب (٢) ، وإلا
 سقط وجوب الوضوء أو الغسل (٣) ، ووجب التيمم . وإن
 توضأ أو اغتسل منها بطل ، سواء أخذ الماء منها بيده (٤) ،
 أو صب على محل الوضوء بهما ، أو ارتمس فيهما . وإن كان له

من الغايات المقصودة لوجود الاناء ، وإلا كان استعمالاً له محرماً ، كتفريغ
 ما في (الساور) في إبريق الشاي . غاية الأمر أنه تخلص عن الاستعمال
 الحاصل بوضع الماء في (الساور) إلى نوع آخر منه ، وهو إفراغه لنضج
 الشاي ، وإنما لا يكون استعمالاً محرماً إذا أفرغ في الكوز .

(١) قد عرفت أنه لا يحرم وإن لم يقصد التخلص .

(٢) يعني : مقدمة لوجوب الوضوء ، وليس هو من الاستعمال المحرم
 نعم يشكل الفرق بينه وبين تفرير الشاي من الإبريق في الفنجان لأجل
 الشرب ، فإن التفرير هنا أيضاً لأجل الوضوء . اللهم إلا أن يكون الفرق
 من جهة الاعداد ، فإن الإبريق معدة لأن يفرغ منه في الفنجان ، وهنا
 ليس كذلك . فتأمل جيداً .

(٣) لكون الوضوء أو الغسل استعمالاً محرماً ، كما يراه المصنف (ره)
 في جميع الصور الثلاث الآتية . لكن عرفت أنه في صورة أخذ الماء بيده
 لا يكون استعمالاً محرماً ، لكن يسقط وجوبه للتوقف على الحرام ، وهو
 تناول . وقد تقدم في الوضوء من الاناء المغصوب ماله نفع في المقام . فراجع .
 (٤) قد عرفت في الوضوء من الاناء المغصوب إمكان القول بالصحة
 في هذه الصورة .

ماء آخر ، أو أمكن التفريغ في ظرف آخر ، ومع ذلك توضأ أو اغتسل منهما ، فالأقوى أيضاً البطلان ، لأنه وإن لم يكن مأموراً بالتيمم ، إلا أن الوضوء أو الغسل حينئذ يعد استعمالاً لها عرفاً (١) ، فيكون منهيماً عنه . بل الأمر كذلك لو جعلها محلاً لغسالة الوضوء ، لما ذكر من أن توضؤه حينئذ يحسب في العرف استعمالاً لها . نعم لو لم يقصد جعلها مصباً للغسالة ، لكن استلزم توضؤه ذلك أمكن أن يقال : إنه لا يعد الوضوء استعمالاً لها . بل لا يبعد أن يقال : إن هذا الصب أيضاً لا يعد استعمالاً (٢) ، فضلاً عن كون الوضوء كذلك .

(مسألة ١٤) : لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد منها والردىء ، والمعدني والمصنوعي ، والمغشوش والخالص (٣) ، إذا لم يكن الغش إلى حد يخرجها عن صدق الاسم ، وإن لم يصدق الخلوص . وما ذكره بعض العلماء من أنه يعتبر الخلوص ، وأن المغشوش ليس محرماً ، وإن لم يناف صدق الاسم ، كما في الحرير

(١) قد عرفت منعه في الصورة الأولى ، وحينئذ يكون الماء في يده بعد الأخذ من الاناء كسائر المياه الموجودة في سائر الأواني يجوز الوضوء به كما يجوز الوضوء بها .

(٢) لا يخلو من إشكال ، فإن جمع الماء في الاناء أوضح في صدق الاستعمال عليه من الوضوء من مائه ، الذي تقدم منه أنه استعمالاً للاناء ، وإذا صدق على صب الماء في الاناء أنه استعمال له فإذا كان الوضوء علة له كان حراماً ، لأن علة الحرام حرام . فتأمل جيداً .

(٣) للاطلاق .

المحرّم على الرجال ، حيث يتوقف حرمة على كونه خالصاً :
لا وجه له . والفرق بين الحرير والمقام : أن الحرمة هناك
معلقة في الاخبار على الحرير المحض ، بخلاف المقام ، فانها معلقة
على صدق الاسم .

(مسألة ١٥) : إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة
مع الجهل بالحكم (١) أو الموضوع ، صح .
(مسألة ١٦) : الأواني من غير الجنسين لا مانع منها ،
وإن كانت أعلى وأعلى (٢) ، حتى إذا كانت من الجواهر الغالية ،
كالياقوت والفيروزج .

(مسألة ١٧) : الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع
منه ، لأنه في الحقيقة ليس ذهباً . وكذا الفضة المسماة بالورشو
فانها ليست فضة ، بل هي صفر أبيض .
(مسألة ١٨) : إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب أو
الفضة في الأكل والشرب وغيرهما جاز ، وكذا في غيرهما من
الاستعمالات (٣) .

(١) إذا كان عن قصور ، وإلا كان محرماً واقعاً ومعصية ، فلا
تصح العبادة .

(٢) عند علمائنا ، كما عن التذكرة ، واتفاقاً ، كما عن كشف اللثام
وفي مفتاح الكرامة : وما وجدت فيه مخالفاً إلا الشافعي ، حيث حرّم
ذلك في أحد قوله . ويكفي في الجواز الأصل .
(٣) لحديث رفع الاضطرار (١٥) وغيره .

(١٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب الخلل في الصلاة ، وباب : ٥٦ من أبواب جهاد النفس .

نعم لا يجوز التوضؤ والاغتسال منها (١) بل ينتقل إلى التيمم .
(مسألة ١٩) : إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالها
أو استعمال الغصبي قدمها (٢) .
(مسألة ٢٠) : يحرم إجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما
وأجرته أيضاً حرام ، كما مر (٣) .
(مسألة ٢١) : يجب على صاحبهما كسرهما (٤) . وأما
غيره ، فإن علم أن صاحبهما يقلد من يحرم اقتناءهما أيضاً ،
وأنهما من الأفراد المعلومة في الحرمة ، يجب عليه نهيه (٥) .

(١) لعدم الاضطرار إليه ، فيبقى أخذ الماء منه للوضوء على حرمة
الموجبة للانتقال إلى التيمم . نعم لو اضطر إلى تناول الماء منه تدريجاً وجب
عليه أن يتوضأ بما يتناوله . بل لو اضطر إلى غسل وجهه وبديه ومسح
رأسه ورجليه بالماء الموجود في إناء الذهب والفضة ، فجاز له ذلك ، أو
وجب ، وجب عليه أن يجعله وضوءاً ، فينوي به القربة ، بناءً على عدم قدح
الضميمة الراجعة في صحة التعبد ولو في بعض الصور ، وحينئذ لا يشرع له
التيمم لصدق الوجدان بعد ارتفاع التحريم .

(٢) لأهمية حرمة الغصب من حرمة استعمالها ، كما يساعده ارتكاز
المنشعة ، واختلاف أسنة أدلة الطرفين ، فقد قرن مال المسلم في أدلة
الأولى بدمه ، وعبر في كثير من أدلة الثانية بالكراهة وبـ « لا ينبغي »
كما عرفت .

(٣) قد تقدم الكلام فيه .

(٤) هذا يتم لو قلنا بحرمة الاقتناء .

(٥) يعني : من باب النهي عن المنكر .

وإن توقف على الكسر يجوز له كسرهما ، ولا يضمن قيمة صياغتهما (١) . نعم لو تلف الأصل ضمن (٢) ، وإن احتمل أن يكون صاحبها ممن يقلد ممن يرى جواز الاقتناء ، أو كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آنية أم لا (٣) ، لا يجوز له التعرض له (٤) .

(١) لسقوط الهيئة عن المالية .

(٢) لقاعدة الائتلاف . ولا ينافيها وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما لا ينافي وجوب حفظ النفس من الهلاك المؤدي له وجوب أكل مال الغير لضمانه ، لا مكان الجمع بينهما بلا تمنع . نعم لو علم لزوم الكسر للائتلاف أشكل وجوبه للضرر .

(٣) يعني : بحيث يحتمل فتوى مجتهدة بالجواز فيه بالخصوص ، وإن كان يقول بالحرمة في غيره من الأفراد المعلومة . وإلا فمجرد كونه محلاً للخلاف غير كاف في جواز الاستعمال .

(٤) لعدم كون إبقاء المالك للهيئة منكرأ عنده حتى يجب نهيه عنه . نعم لو استفيد من الأدلة كراهة الشارع الأقدس وجود الاناء في الخارج - ولو ملكاً للغير - وجب الكسر على غير المالك ، وإن كان المالك لا يرى الحرمة . وهذا هو مقتضى إطلاق ما دل على النهي عن الآنية ، بناءً على ظهوره في النهي عن الوجود ، كما هو مبنى القول بحرمة الاقتناء . إلا أن يعارض بما دل على حرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه . لكنه موقوف على شموله للمقام مما وجب عليه الاذن بالتصرف واقعاً ، وإن كان جاهلاً بذلك معذوراً فيه . وفيه : أن العذر المفروض كاف في ثبوت جواز ترك الاذن ، وعموم ما دل على اعتبار الاذن في جواز التصرف بحاله .

(مسألة ٢٢) : إذا شك في آنية أنها من أحدهما أم لا ، أو شك في كون شيء مما يصدق عليه الآنية أم لا . لا مانع من استعمالها (١) .

فصل في أعطام التخلي

(مسألة ١) : يجب في حال التخلي - بل في سائر الأحوال - ستر العورة عن الناظر المحترم (٢) ،

(١) لأصالة البراءة . لكنه يتم إذا كانت الشبهة موضوعية ، أما لو كانت مفهومية وجب الرجوع إلى المجتهد ليعلم الحال ، ولا يجوز الاستعمال ابتداءً ، كما في سائر الموضوعات المستنبطة . والحمد لله رب العالمين .

فصل في أعطام التخلي

(٢) بإجماع علماء الاسلام ، كما عن المعتبر ، والمنتهى ، والتحرير ، وجامع المقاصد ، وروض الجنان ، وفي الجواهر ادعى الاجماع عليه محصلاً ومنقولاً ، بل ضرورة الدين في الجملة . ويشهد له ما في حديث المناهي عن أبي عبد الله (ع) عن آبائه عليهم السلام عن النبي (ص) : « قال : إذا اغتسل أحدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته » (١٥) . ومرسل الصدوق : « سئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل : (قل للمؤمنين . . .) (٢٥) فقال : كل ما كان في كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا ، إلا في هذا الموضع ، فإنه للحفظ من أن يُنظر

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٢٥) النور : ٣٠ .

سواء كان من المحارم أم لا ، رجلا كان أو امرأة ، حتى عن المجنون والطفل المميز (١) .

إليه « (١٠) . وتشهد له الأخبار الناهية عن دخول الحمام بغير منزر ، ففي حديث المناهي : « لا يدخل أحدكم الحمام إلا بمنزر . . . » (٢٠) . وفي رواية حنان عن أبيه : « قال (ع) : ما يمنعكم عن الأزر ، فإن رسول الله (ص) قال : عورة المؤمن على المؤمن حرام » (٣٠) . وفي تحف العقول عن النبي (ص) : « يا علي إياك ودخول الحمام بغير منزر ، ملعون ملعون الناظر والمنظور إليه » (٤٠) . ولا ينافي ذلك ما في مصحح ابن أبي يعفور « سألت أبا عبد الله (ع) أبتجرد الرجل عند صب الماء تُرى عورته ، أو يصب عليه الماء ، أو يرى هو عورة الناس ؟ قال (ع) : كان أبي يكره ذلك من كل أحد » (٥٠) . لا يمكن حمل الكراهة فيه على الحرمة جمعا ، لعدم ظهور لفظ الكراهة في الكراهة المصطلحة .

(١) كل ذلك لاطلاق النبوي المتقدم في تحف العقول ، ومرسل الصدوق . إلا أن في حجيتها إشكالا ، لضعفها ، وإن كان يوافقها إطلاق الفتوى ، لعدم ثبوت جبرهما بمثل ذلك ، ما لم يثبت الاعتماد عليهما ، وهو غير ظاهر . لكن لا يبعد أن يكون الظاهر من الأصحاب التسالم على هذا الاطلاق . ولعل مثله كاف في الحكم بذلك ، ولا سيما مع موافقته لارتكاز المتشعبة . فتأمل .

- (١٠) الوسائل باب : ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .
 (٢٠) الوسائل باب : ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .
 (٣٠) الوسائل باب : ٩ من أبواب آداب الحمام حديث : ٤ .
 (٤٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب آداب الحمام حديث : ٥ .
 (٥٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب آداب الحمام حديث : ٣ .

كما أنه يحرم على الناظر أيضاً النظر إلى عورة الغير (١) ولو كان مجنوناً (٢) أو طفلاً مميّزاً . والعورة في الرجل القبل والبيضتان والدبر (٣) ، وفي المرأة القبل والدبر .

(١) بلا خلاف ظاهر . وفي صحيح حرّيز عن أبي عبد الله (ع) : « لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه » (١٠) . وفي حديث المناهي : « نهى أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم ، ونهى المرأة أن تنظر إلى عورة المرأة . وقال : من نظر إلى عورة أخيه المسلم ، أو عورة غير أهله متعمداً أدخله تعالى مع المنافقين . . . » (٢٠) .

(٢) هذا يقتضيه إطلاق بعض النصوص . والكلام فيه هو الكلام في سابقه .

(٣) كما هو المشهور ، بل عن الخلاف والسرائر الاجماع عليه . ويشهد له مرسل الواسطي عن أبي الحسن الماضي (ع) : « قال : العورة عورتان القبل والدبر ، والدبر مستور بالاليتين ، فاذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة » (٣٠) . ومرسل الكافي : « فأما الدبر فقد سترته الاليتان ، وأما القبل فاستره بيدك » (٤٠) . وفي مرسل الصلوق : « الفخذ ليس من العورة » (٥٠) . وعن الكركي في حاشية الارشاد : « الأولى إلحاق الفخذان بذلك في وجوب السّر » . لكن لا دليل له ظاهراً . وعن القاضي أنها من السرة إلى الركبة . ويشهد له خبر الحسين بن علوان ، المروي عن

- (١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .
(٣٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب آداب الحسام حديث : ٢ .
(٤٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب آداب الحسام حديث : ٣ .
(٥٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب آداب الحسام حديث : ٤ .

واللازم ستر لون البشرة ، دون الحجم (١) وان كان الأحوط
ستره أيضاً (٢) . وأما الشيخ - وهو ما يتراءى عند كون الساتر
رقيقاً - فستره لازم ، وفي الحقيقة يرجع إلى ستر اللون (٣) .

قرب الاسناد : « إذا زوج الرجل أخته فلا ينظر إلى عورتها ، والعورة
ما بين السرة والركبة » (١٥) . وخبر بشير النبال : « سألت أبا جعفر (ع)
عن الحمام . فقال (ع) : تريد الحمام ؟ فقلت : نعم . فأمر باسخان الماء
ثم دخل فأنزرت بازار فغطى ركبتيه وسرته . . . إلى أن قال : قال عليه السلام
هكذا فافعل » (٢٥) . وما عن علي (ع) : « ليس للرجل أن يكشف
ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم » (٣٥) . لكن لو تمت دلالتها وحجبتها
أمكن الجمع بينها عرفاً ، بالحمل على الاستحباب .

(١) فانه منصرف الأدلة . ويشهد له ما في رواية المرافقي : « إن
النورة ستره » (٤٥) . وقريب منه ما في مرسل محمد بن عمر (٥٥) المتضمن
أن أبا جعفر (ع) اطلت ثم ألقى الأزار ، فقبل له في ذلك ، فقال (ع)
« أما علمت أن النورة قد أطبقت بالعورة » .

(٢) فقد حكى وجوبه عن المحقق الثاني .

(٣) لوقوع النظر على نفس البشرة وإن لم يتميز لونها . وبذلك
يفترق الشيخ عن الحجم ، إذ فيه إنما يكون النظر إلى الحائل لا غير .

(١٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب نكاح العبيد والاماء حديث : ٧ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب آداب الحمام حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الملابس حديث : ٣ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب آداب الحمام حديث : ١ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب آداب الحمام حديث : ٢ .

(مسألة ٢) : لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر ،
على الأقوى (١) .

(مسألة ٣) : المراد من الناظر المحترم مَنْ عدا الطفل غير
المميز (٢) ، والزوج والزوجة ، والمملوكة بالنسبة إلى المالك ،
والمحللة بالنسبة إلى المحلل له ، فيجوز نظر كل من الزوجين إلى
عورة الآخر ، وهكذا في المملوكة ومالكها ، والمحللة والمحلل له
ولا يجوز نظر المالكة إلى مملوكها أو مملوكتها ، وبالعكس (٣) .
(مسألة ٤) : لا يجوز للمالك النظر إلى عورة مملوكته إذا
كانت مزوجة (٤) أو محللة أو في العدة وكذا إذا كانت مشتركة بين

(١) كما هو المشهور . وظاهر الحر في الوسائل جواز النظر إلى عورة
من ليس بمسلم بغير شهوة ، وعن بدايته أيضاً . لمصحح ابن أبي عمير عن
غير واحد عن أبي عبد الله (ع) : « النظر إلى عورة من ليس بمسلم مثل
نظرك إلى عورة الحمار » (١٥) ، ونحوه مرسل الصدوق (٢٥) المؤيدان
بالتقيد بالمؤمن والمسلم والأخ في جملة من روايات المنع . لكن هجرهما
مانع عن جواز الاعتماد عليهما في ذلك .

(٢) لانصراف الأدلة عنه . مع أن الحكم فيه ينبغي أن يعد من
القطعيات . ومثله ما بعده ، فإن جواز الوطء من لوازمه الضرورية
جواز النظر .

(٣) لاطلاق الأدلة .

(٤) الظاهر عدم الخلاف فيه والاشكال ، بل عن كاشف اللثام نسبة

(١٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب آداب الحمام حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب آداب الحمام حديث : ٢ .

مالكين لا يجوز لواحد منها النظر إلى عورتها ، وبالعكس .
 (مسألة ٥) : لا يجب ستر الفخذين (١) ، ولا الاليتين ،
 ولا الشعر النابت أطراف العورة . نعم يستحب ستر ما بين
 السرة إلى الركبة (٢) ، بل إلى نصف الساق (٣) .
 (مسألة ٦) : لا فرق بين أفراد الساتر (٤) ،

حرمة النظر إلى ما لا يجوز لغير المالك إلى النص والاجماع ، وإن توقف
 فيه في محكي الرياض ، أو مال إلى الجواز في النظر إلى غير العورة بغير
 شهوة . كما أن الظاهر أن المحللة والمعتدة عندهم بحكم المزوجة في ذلك ،
 وأن جواز النظر إلى العورة دائر مدار جواز الوطء . ومنه يظهر الحكم في
 الأمة المشتركة . وكل ذلك مما يساعده إطلاق النصوص المتقدمة .

(١) لخروجها عن العورة ، كما عرفت .

(٢) كما يظهر من خبر النبال المتقدم .

(٣) لا أعرف له وجهاً غير ما ربما نُسب إلى الحلبي من أن العورة
 من السرة إلى نصف الساق ، لقوله (ره) : « لا يتم ذلك في الصلاة إلا
 بساتر من السرة إلى نصف الساق » . وبجتم استفادته من نصوص المتزر (١٥)
 لأن المتعارف منه ما يستر إلى نصف الساق . ومن رواية النبال (٢٥)
 المتضمنة أن أبا جعفر (ع) أمر صاحب الحمام فطفى ما كان خارجاً من
 الأزار ، ثم قال (ع) : « اخرج عني » ، ثم طلى هو ما تحته بيده ،
 ثم قال (ع) : « هكذا فافعل » .

(٢) إذ هو المستفاد من إطلاق وجوب ما يمنع من النظر : ومنه

(١٥) تراجع الوسائل باب : ٩ ، ١٠ ، ١١ من أبواب آداب الحمام

(٢٥) تقدمت في المسألة الأولى

فيجوز بكل ما يستر ، ولو بيده ، أو يد زوجته ، أو مملوكته .
(مسألة ٧) : لا يجب الستر في الظلمه المانعة عن الرؤية ،
أو مع عدم حضور شخص ، أو كون الحاضر أعمى ، أو العلم
بعدم نظره .

(مسألة ٨) : لا يجوز النظر إلى عورة الغير من وراء
الشيثة (١) ، بل ولا في المرآة ، أو الماء الصافي .

(مسألة ٩) : لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره
على عورة الغير (٢) ، بل يجب عليه التعدي عنه و غض النظر .
وأما مع الشك أو الظن في وقوع نظره فلا بأس (٣) ، ولكن
الأحوط أيضاً عدم الوقوف ، أو غض النظر .

(مسألة ١٠) : لو شك في وجود الناظر ، أو كونه محترماً ،
فالأحوط الستر (٤) .

يظهر الوجه في المسألة الآتية .

(١) إذ الأدلة وإن قصر لفظها عن شمول ذلك ، لكن المفهوم منها
عرفاً ما يعنه .

(٢) هذا إذا كان النظر بغير اختياره ، فإن الوقوف المذكور يكون
علة للحرام فيحرم . أما إذا كان باختياره ، فتحريم مقدمته غير ظاهر .

(٣) للأصل ، ولا دليل على حجية الظن ، ولا على وجوب الاحتياط .

(٤) بل مقتضى وجوب الحفظ - كما في الآية - (١٠) والمحاذرة

- كما في النبوي - (٢٠) هو لزوم الاحتياط في معرض نظر الغير إلى عورته .

(١٠) وهي قوله تعالى: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) . النور: ٣٠ .

(٢٠) تقدم في أول الفصل .

(مسألة ١١) : لو رأى عورة مكشوفة ، وشك في أنها عورة حيوان أو إنسان ، فالظاهر عدم وجوب الغض عليه (١). وإن علم أنها من إنسان ، وشك في أنها من صبي غير مميز ، أو من بالغ أو مميز ، فالأحوط ترك النظر (٢) . وإن شك في أنها من زوجته أو مملوكته أو أجنبية ، فلا يجوز النظر ، ويجب الغض عنها ، لأن جواز النظر معلق على عنوان خاص ، وهو الزوجية أو المملوكية ، فلا بد من إثباته (٣) . ولو رأى عضواً من بدن إنسان لا يدري أنه عورته أو غيرها من أعضائه ،

(١) للأصل .

(٢) بل مقتضى استصحاب عدم البلوغ والتمييز جواز النظر . ولولاه كان أصل البراءة المقتضي للجواز محكما ، لكون الشبهة مصداقية . نعم إذا كان خروج الصغير غير المميز من باب التخصيص بالمخصص اللفظي ، كان المرجع فيه العام المقتضي لالتماع .

(٣) قد تقدم الكلام فيه في حكم الماء المشكوك الكرية ، والماء المشكوك كونه ماء استنجا . فراجع . وقد ذكر المصنف (ره) في المسألة الخمسين من كتاب النكاح : أنه مع الشك في كون المنظور إليه من المائل أو المحارم يجب الغض ، لأن جواز النظر مشروط بأمر وجودي ، وهو كونه مماثلاً أو من المحارم ، فع الشك يعمل بمقتضى العموم ، لا من باب التمسك بالعموم في الشبهة المصداقية ، بل لاستفادة شرطية الجواز بالمائلة أو المحرمة وأن المقام من قبيل المقتضي والمانع وقد استشكلنا - في شرح ذلك المقام - في وجهه . فراجع . نعم لا يجوز النظر في المقام ، لاستصحاب عدم الزوجية والمملوكية .

جاز النظر (١) ، وإن كان الأحوط الترك .

(مسألة ١٢) : لا يجوز للرجل والانثى النظر الى دبر الخنثى (٢) . وأما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما للشك في كونه عورة (٣) . لكن الأحوط الترك ، بل الأقوى وجوبه ، لأنه عورة على كل حال (٤) .
(مسألة ١٣) : لو اضطر إلى النظر إلى عورة الغير - كما في مقام

(١) لأصالة البراءة .

(٢) لأنه عورة قطعاً .

(٣) هذا الشك إنما يكون بالاضافة إلى كل من قبلها ، لا بالاضافة لبيها معاً ، للعلم الاجمالي بكون أحدهما عورة . نعم ينحل هذا العلم الاجمالي بالنسبة إلى الأجنبي لو نظر إلى ما لا يماثل عورة نفسه ، لأن الطرف الآخر المائل لعورة نفسه يعلم بحرمته تفصيلاً ، إما لأنه عورة ، أو لأنه جزء من بدن الأجنبي ، فيكون ما يخالف عورة نفسه شبهة بدوية . ولا يجيء ذلك في المحرم لجواز نظره إلى البشرة غير العورة ، فالعلم الاجمالي بالنسبة إليه غير منحل .

(٤) كأن المراد أن كلاً من قبليها عورة عرفاً ، لأن كلاً من الفرج والقضيب عورة كذلك وإن اجتمعا لشخص واحد . وهذا وإن لم يكن بعيداً ، لكن إقامة الدليل عليه شرعاً مشكلة ، لعدم الدليل على أن القضيب عورة حتى لو خلق للمرأة ، وكذا الحال في البضع لو خلق للرجل . نعم لو كان للرجل احليلان كان كل منهما عورة ، وكذا لو خلق للمرأة بضعان فعموم حرمة النظر يمكن الرجوع إليه هنا ، ولا يمكن الرجوع في فرض المتن . فتأمل .

المعالجة - فالأحوط أن يكون في المرأة (١) المقابلة لها إن اندفع
الاضطرار بذلك ، وإلا فلا بأس .
(مسألة ١٤) : يحرم في حال التخلي استقبال القبلة
واستدبارها (٢) ،

(١) لاحتمال أهمية حرمة النظر بلا مرآة من حرمة النظر معها ،
ومحتمل الأهمية مقدم عقلاً عند التزاحم .

(٢) كما هو المشهور ، كما عن جماعة بل الظاهر من المذهب ، كما عن
السرايز بل هو لإجماع ، كما عن الخلاف والغنية . لما رفعه القمي - على
ما في الكافي - : « خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله (ع) وأبو
الحسن موسى (ع) قائم ، وهو غلام ، فقال له أبو حنيفة : يا غلام أين
يضع الغريب يبلدكم ؟ فقال (ع) : اجتنب أفنية المساجد ، وشطوط
الأنهار ، ومساقط الثمار ، ومنازل النزال ، ولا تستقبل القبلة بغائط ولا
بول ، (١٥) . وللآخر الذي رفعه محمد بن يحيى - على ما في الكافي -
« سئل أبو الحسن (ع) ما حد الغائط ؟ قال (ع) : لا تستقبل القبلة
ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الريح ، ولا تستدبرها ، (٢٥) ، وأرسل نحوه
في الفقيه عن الحسن بن علي (ع) (٣٥) ، وفي المقنع عن الرضا (ع) (٤٥)
ولما في حديث المناهي : « نهى رسول الله (ص) عن استقبال القبلة ببول
أو غائط » (٥٥) . ونحوها غيرها . وضعف الجميع سنداً منجبر بما عرفت

(٥١) الوسائل باب : ٢ من ابواب احكام الخلوة حديث : ١ .

(٥٢) الوسائل باب : ٢ من ابواب احكام الخلوة حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢ من ابواب احكام الخلوة ملحق حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢ من ابواب احكام الخلوة ملحق حديث : ٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ٢ من ابواب احكام الخلوة حديث : ٤ .

والسياق مساق المكروه لا يصلح قرينة على الكراهة مع كون القرينة على الكراهة خارجية ، كما في المقام . نعم سياقها مساق الأدب ربما يمنع من ظهورها في الوجوب ، ولا سيما مع الإشارة إليه في خبر محمد بن اسماعيل الآتي ، وفيما عن علل محمد بن علي بن ابراهيم (١٥) . فيكون العمدة في إثبات الحرمة الاجماع لو تم . اللهم إلا أن يقال : إن المنع عن الاستدبار لا يناسب كون الحكم أدبياً ، لأن الاستدبار لا ينافي الأدب .

وقد يحسن بهذه المناسبة أن نثبت ما ذكره الوالد العلامة المقدس طاب ثراه في كتابه : (معارف الأحكام في شرح شرائع الاسلام) في هذا المقام - قياماً ببعض حقوقه وموعظة للمتمقين - قال قدس سره تحت عنوان (إيقاظ) : « وإذ قد عرفت أن الشارع المقدس أمرك بالانحراف عن القبلة وتجنبها في الحالتين ، تعظيماً لها وإجلالاً لقدرها ، لنسبتها إليه سبحانه فإذا لم يرض جل جلاله بمواجهة بيته الحسي المركب من الأحجار والأخشاب بالنجاسات ، مع ما بينها وبينه من المسافات ، فكيف يرضى أن يكون بيته المعنوي ، ومحل معرفته ، وفيوضاته ، وينبوع حكيمته ، وموضع محبته ملطخاً بأدناس المعاصي وأرجاس الكبائر ؟ كما قال جل جلاله : « لم تسعني سمائي ولا أرضي ولا عرشي ولا كرسي ، ولكن يسعني قلب عبدي المؤمن » فجعل سبحانه قلب المؤمن أجمل وأوسع من العرش والكرسي .. فينبغي لمن أراد الوقوف بين يدي الملك الجليل - جل جلاله - أن يطهر بيته الشريف بماء التوبة ، ويظهر الحياء منه ، حيث تركه قذراً نجساً ، ولم يهينه لحضوره وإقباله - جل جلاله - عليه . »

(١٥) مستدرک الوسائل باب : ٢ من ابواب احكام الخلوة حديث : ٢ .

بمقاديم بدنه (١) . وإن أمال عورته إلى غيرهما . والأحوط ترك الاستقبال والاستدبار بعورته فقط ، وإن لم يكن مقاديم بدنه إليهما (٢) . ولا فرق في الحرمة بين الأبنية والصحاري ، والقول بعدم الحرمة في الأول ضعيف (٣) .

(١) كما هو المعروف . ويقتضيه ظاهر المرسل الثاني . وعن التنقيح أن المحرم الاستقبال بالفرج . ولعله مراد المشهور ، إذ من البعيد التزامهم بعدم الحرمة لو مال بكتفيه عن القبلة إذا كان قد وجه فرجه إليها . ولا يبعد أن يكون هو ظاهر النصوص المتقدمة ، وأوضح منها النبوي المحكي عن نوادر الراوندي : « نهى (ص) أن يبول الرجل وفرجه باد للقبلة » (١٠) نعم ظاهر المرسل الأول ونحوه المنع عن الاستقبال بنفس البول والغائط ، ولو مع انحراف البدن عنها . لكن امتناع ذلك عادة بالنسبة إلى الغائط في الجالس الذي هو الغالب ، يوجب حمل الاستقبال بالبول على الاستقبال بالفرج حال البول ، كما لعله هو المعروف . فتأمل .

(٢) لكن عرفت الإشارة إلى امتناع التفكيك بين العورة وقسم من البدن عادة ، وأن ظاهر النصوص تحريم الاستقبال بالبدن بالمقدار المذكور ، الملازم للاستقبال بالعورة . والمظنون أن مراد الأصحاب ذلك . وكأن مراد المصنف - رحمه الله - من الاستقبال بالعورة ما يلزم استقباله بالبول ، بأن يميل عورته إلى القبلة وإن كان بدنه موجهاً إلى غيرها :

(٣) وإن حكى عن ابن الجنيد والمفيد وسائر . وكأنه لخبر محمد بن اسماعيل : « دخلت على أبي الحسن الرضا (ع) ، وفي منزله كنيف مستقبل

(١٥) مستدرك الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

والقبلة المنسوخة - كبيت المقدس - لا يلحقها الحكم (١) .
والأقوى عدم حرمتها في حال الاستبراء والاستنجاء ، وإن كان
الترك أحوط (٢) . ولو اضطر إلى أحد الأمرين تخير ، وإن كان
الأحوط الاستدبار (٣) .

القبلة . وسمته يقول : من بال حذاء القبلة ، ثم ذكر ، فأنحرف عنها ،
لإجلالاً للقبلة ، وتعظيماً لها ، لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له ، (١٠)
وفيه : أن صدره قضية في واقعة لا يصلح الاستدلال بها . مع أن البناء
على القبلة أعم من التخلي مستقبلاً أو مستديراً . وذيله لو لم يدل على المنع
مطلقاً ، فلا يدل على الجواز في خصوص الأبنية ، كما لا يخفى .
(١) لعدم الدليل عليه .

(٢) فقد حكي عن الدلائل والذخيرة عموم الحكم لها . لموثق عمار :
« الرجل يريد أن يستنجي كيف يقعد ؟ قال (ع) : يقعد كما يقعد
للغائط ، (٢٠) . وإطلاق النبوي : « إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة
ولا تستدبرها ، (٣٠) . لكن منصرف الموثق الكيفية بلحاظ بدن المتخلي
لا بلحاظ أمر آخر خارج عنه . وإطلاق النبوي ممنوع . مع أن ضعفه
يأبى الاعتماد عليه . نعم لو علم بخروج مقدار من البول بالاستبراء أمكن
ثبوت المنع فيه كما سيأتي .

(٣) وبه جزم في الجواهر ، لأن الاستقبال أعظم قبحاً . وفيه :
أنه يتم لو أحرز أن القبح العرفي هو المناسط ، لكنه ممنوع ، لعدم ثبوته

(١٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٧ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

ولو دار أمره بين أحدهما وترك الستر مع وجود الناظر، وجب الستر (١). ولو اشتبهت القبلة لا يبعد العمل بالظن (٢). ولو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الأخيرين، ولو تردد بين المتصلتين فكالترديد بين الأربع، التكليف ساقط،

في الاستدبار. نعم احتمال الأهمية من الاستدبار بلا احتمال أهمية الاستدبار منه - كما يشهد به تكثر النصوص الدالة على حرمة، بخلاف الاستدبار - بوجوب تقديمه عليه عند النزاح.

(١) للعلم بأهميته حسب ارتكاز المشرعة، الكاشف عن كونه كذلك عند الشارع. لا أقل من احتمال الأهمية.

(٢) لا للحاق بالصلاة، فانه قياس. ولا لأنه يفهم من قوله: « لا تستقبل القبلة » قيام الظن مقام العلم عند تعذره، فانه ممنوع. ولا لاستصحاب بقاء التكليف، القاضي بقيام الظن مقام العلم، وإلا لزم التكليف بما لا يطاق. إذ فيه: أن التكليف الواقعي معلوم بقاؤه، والعجز عن العلم بالامتثال لا يمنع من ثبوته، وإنما يمنع من حكم العقل بوجوب تحصيل العلم بامتثاله، ولا يثبت ذلك اعتبار الظن بوجه. بل الوجه فيه: إطلاق بعض النصوص الشامل للمقام كالصلاة. كصحيح زرارة: « يجزىء التحري أبدأ إذا لم يعلم أين وجه القبلة » (١٥). وإن كان محل إشكال أيضاً، لاحتمال انصرافه إلى صورة التكليف بالاستقبال، فلا يشمل ما نحن فيه: هذا بالنسبة إلى مطلق الظن. وأما العلامات المخصوصة فلا بد من ملاحظة الأدلة الدالة على حجية كل منها، لئيرى إطلاقه بنحو يشمل المقام وعدمه والكلام فيه موكول إلى مبحث القبلة.

(١٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب القبلة في كتاب الصلاة - ١: ١.

فيتخير بين الجهات (١) .

(مسألة ١٥) : الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلي على وجه
يكون مستقبلاً أو مستدبراً (٢) . ولا يجب منع الصبي والمجنون
إذا استقبلاً أو استدبراً عند التخلي (٣) . ويجب ردع البالغ
العاقل العالم بالحكم والموضوع ، من باب النهي عن المنكر كما
أنه يجب إرشاده إن كان من جهة جهله بالحكم (٤) ،

(١) هذا يتم لو كان كل من الجهتين المتصلتين أو الجهات الأربع مما تحتمل
القبلة في كل نقطة من نقاطها . أما إذا علم كون القبلة في إحدى نقطتين
معينتين من الجهتين ، أو إحدى نقاط معينة من الجهات الأربع ، فلا وجه
لسقوط التكليف ، لا مكان الانحراف عن النقطتين أو النقاط إلى غيرها .
نعم لو ثبت كون القبلة التي يحرم استقبالها تمام الجهة من الجهتين أو الجهات
تم . لكنه غير ثابت هنا ، لصدق ترك الاستقبال بمجرد الانحراف عن
القبلة - ولو يسيراً - وإن لم ينحرف عن الجهة . ثم مقتضى إطلاق الأدلة
بقاء التكليف ولو مع الجهل بالقبلة ، فانما يتخير بين الجهات حيث يضطر
إلى الاستقبال أو الاستدبار ، لا مطلقاً ، فإذا أمكن الانتظار إلى أن يحصل
له العلم بالقبلة - كي يجتنبها - وجب .

(٢) لأنه استقبال بالغير ، يحتمل عموم الأدلة له . لكن الظاهر منها
الاستقبال ببدنه لا غير .

(٣) للأصل .

(٤) لما دل على وجوب إرشاد الجاهل بالأحكام ، من الآيات ،
والروايات ، وقد تقدم الكلام في عمومه وخصومه في مباحث التقليد (١٠) .

(١٠) تقدم في المسألة : ٤٨ من مباحث التقليد .

ولا يجب رده إن كان من جهة الجهل بالموضوع (١) . ولو سأل عن القبلة . فالظاهر عدم وجوب البيان (٢) . نعم لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع (٣) .

(مسألة ١٦) : يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين ، ولا يجب التشريق أو التغريب ، وإن كان أحوط (٤) .

(مسألة ١٧) : الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار بقدر الامكان ، وإن كان الأقوى عدم الوجوب (٥) .

(١) لعدم الدليل ، والأصل البراءة .

(٢) للأصل ووجوب أداء الشهادة إنما هو في حقوق الناس .

(٣) هذا مبني على حرمة التسيب ، وقد تقدم في مبحث وجوب الاعلام بالنجس الاشكال فيه .

(٤) لما في بعض النصوص من قول النبي (ص) : « ولكن شرفوا أو غربوا » (١٠) . لكنه محمول على الاستحباب ، لضعف الخبر ، وعدم ظهور العامل به .

(٥) إما لأن المحرم في ظاهر النصوص إخراج البول ، لا مجرد خروجه وإما لأن منصرفها التخلي ، بل هو الموضوع في بعضها ، ففي حديث المناهي : « إذا دخلت الغائط » (٢٥) ، وفي آخر : « إذا دخلت المخرج » (٣٥)

(١٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

(مسألة ١٨) : عند اشتباه القبلة بين الأربعة لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف (١) .

وفي المرسل الأول : « أين يضع الغريب » (١٥) ، وفي الثاني : « ما حد الغائط » (٢٥) . فلاحظ .

(١) لأنها مخالفة قطعية . لكن الظاهر أنه لا فرق بين قطرات البول الواحد وبين أفراد البول المتعددة ، فإذا جازت المخالفة القطعية في الثاني جازت في الأول ، ووجه عدم الفرق : أن حرمة الاستقبال بالبول - مثلاً - يراد منها الحكم على صرف طبيعة البول الصادق على القليل والكثير ، فيحرم على المكلف أن يستقبل بالاضافة إلى كل قطرة قطرة من بوله ، فيتعدد التكليف بتعدد القطرات ، وتكون كل قطرة واقعة مستقلة في قبالة القطرة الأخرى ، فإذا اضطر إلى استقبال جهة في حال إخراج القطرة الأولى سقط التكليف الثابت بالاضافة إليها ، لخروجها عن محل الابتلاء ، وتوجه إليه التكليف الثابت بالاضافة إلى القطرة الأخرى ، فإذا اضطر إلى استقبال جهة في إخراج القطرة الأخرى سقط التكليف الثابت بالاضافة إليها ، وتوجه إليه التكليف الثابت بالاضافة إلى القطرة التي بعدها . . . وهكذا ، فهناك مخالفات وموافقات بعدد القطرات ، فله أن يختار في كل قطرة جهة وإن لم تكن هي الجهة التي اختارها في غيرها ، لأن كل جهة يحتمل فيها الموافقة والمخالفة . والبقاء على ما هو محتمل الموافقة والمخالفة ليس بأولى في نظر العقل من الوقوع في المخالفة القطعية المقرونة بالموافقة القطعية .

ولأجل ذلك كان الحق استمرار التخيير في مسألة الدوران بين المنحورين

(١٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

نعم إذا اختار في مرة أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها ، بل له أن يختار في كل مرة جهة أخرى إلى تمام الأربع . وإن كان الأحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الأمرين ولو تدريجاً ، خصوصاً إذا كان قاصداً ذلك من الأول ، بل لا يترك في هذه الصورة (١) .

فإن الدوران في تلك المسألة بين الوجوب والحرمه ، والمصلحة الملزمة والمفسدة الملزمة ، فإذا اختار في الزمان الثاني خلاف ما يختاره أولاً فقد وقع في المخالفة القطعية ، لكن حصل له موافقة قطعية أيضاً ، وإذا اختار ما يختاره أولاً فقد حصل له مخالفة احتمالية ومعها موافقة احتمالية ، والعقل لا يرجح الأول على الثاني ، بل هما عنده سواء . وكذا في المقام ، فإن المخالفة القطعية الحاصلة من البول الى تمام الجهات أيضاً مقرونة بموافقة قطعية للتكليف المذكور بالاضافة الى غير جهة القبلة . نعم بينها فرق من حيث أن التكليف المعلوم هنا الحرمة تعييناً ، وهناك مردد بين الوجوب والحرمه ، لكنه ليس بفارق فيما نحن فيه من جواز المخالفة القطعية للتكليف المعلوم المقرونة بالموافقة القطعية له ، وأنها في نظر العقل كالموافقة الاحتمالية المقرونة بالمخالفة الاحتمالية ونظير المقام المسجون الذي لا يجرد في السجن إلا لإناءين من ماء أحدهما نجس والآخر طاهر ، فانه لا يتعين عليه الشرب من واحد من الاناءين بعينه ، بل له أن يتناول من كل منهما في أبعاض شربة واحدة ، كما له أن يتناول من أحدهما في شربة ، ومن الآخر في الشربة الأخرى .

فحصل المناقشة فيما في المتن : أن الفرضين المذكورين من باب واحد وأنه يجوز أن يدور ببوله الى تمام الجهات . والله سبحانه أعلم .
(١) قد عرفت ضعفه .

(مسألة ١٩) : إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء فالاحتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار في حاله أشد (١) .

(مسألة ٢٠) : يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه (٢) حتى الوقف الخاص ، بل في الطريق غير النافذ بدون إذن أربابه (٣) . وكذا يحرم على قبور المؤمنين إذا كان هتكاً لهم (٤) .
(مسألة ٢١) : المراد بمقاديم البدن الصدر والبطن والركبتان (٥) .

(١) بل هو المتعين ، إذ لا تقصر النصوص عن شموله .

(٢) لأنه نوع من التصرف فيه .

(٣) بناءً على ما هو المعروف من كونه ملكاً لأربابه ، وعدم ثبوت سيرة تدل على جواز التصرف بمثل ذلك ، وإن قامت على جواز مثل التخطي والجلوس فيه . لكن عن الأردبيلي التأمل في الأول ، لعدم الدليل عليه ، وحياسة أربابه له غير ظاهرة - وإن بنى في الجواهر عليها - إذ لم يقصدوا إلا الاستطراق إلى أملاكهم ، فالثابت عدم جواز مزاحمتهم في ذلك ، كما هو الظاهر في جميع ما بعد حريماً للعامة ، وما يتوقف عليه صلاحه ، فإن القدر الثابت عدم جواز مزاحمة ملاك العامة ، لا عدم جواز التصرف فيه بغير إذنه ، لعدم ثبوت ملكهم له ، وكذا الحكم في الطرق غير النافذة . والكلام فيه موكول إلى محله من كتاب الصلح .

(٤) وهو حرام ، لأن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً ،

(٥) الظاهر أن الاستقبال العرفي للشيء يتوقف على الاستقبال بالصدر

والبطن فقط ، فالجالس متربهاً مستقبلاً وإن انحرف بركبته . وأما استقبال

(مسألة ٢٢) .: لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها (١) من اختصاصها بالطلاب ، أو بخصوص الساكنين منهم فيها ، أو من هذه الجهة أعم من الطلاب وغيرهم . ويكفي إذن المتولي إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع (٢) .

القبلة في المقام فقد عرفت أن المستفاد من النصوص كونه الاستقبال بالفرج لا غيره . وأما الركبتان فخارجتان هنا ولو قلنا باعتبارها في مطلق الاستقبال لأن الغالب في التخلي انحرافها عن القبلة إلى اليمين واليسار ، كما لا يخفى . (١) هذا ظاهر بناءً على أصالة الحرمة في الأموال ، كما أشرنا إلى وجهها في مبحث استعمال الماء المشكوك . مضافاً إلى عموم : « الوقوف على حسب ما يقفها أهلها » ، فإن مقتضاه توقف الحل في المقام على جعل الوقف على نحو العموم ، لأصالة عدم جعله كذلك ، فيترتب عليه نفي الحل . نعم لو فرض كونه مأذوناً من قبيل المالك قبل الوقف ربما أمكن الرجوع إلى استصحاب الاذن إلا أن يقال : الاذن بمعنى إباحة المالك الكاشفة عن رضاه مما يعلم بعدم ترتب الأثر عليها ، وإن علم ببقائها إلى حين التصرف ، لأن إنشاء الوقف رافع لسلطنة المالك بكل وجه على التصرف في الوقف ، فضلاً عن الاذن فيه لغيره ، بل المدار في جواز تصرف الغير فيه هو ملاحظته للغير ولو إجمالاً عند إنشاء الوقف وقد عرفت أن المرجع فيه حينئذ أصالة عدم . إلا بناء على الأصل المثبت . مع أنها معارضة بأصالة عدم قصد العموم ، ويكون المرجع الأصل المتقدم . (٢) لأن إذنه بمنزلة إخباره وإخبار ذي اليد حجة . لكن عرفت هـ بالاثنتان .

والظاهر كفاية جريان العادة أيضاً بذلك (١) . وكذا الحال في غير التحلي من التصرفات الأخر .

فصل في الاستنجاء

يجب غسل مخرج البول (٢)

(١) هذا ظاهر إذا كان يعلم استناد العادة إلى حجة ، وإلا أشكل الاكتفاء بها ، وأصالة الصحة فيها غير كافية في جواز التصرف . اللهم إلا أن تكون العادة الجارية بمنزلة اليد النوعية على الوقف ، فتكون حجة على الاختصاص ، إما لاستفادة الحجية من دليل حجة اليد الشخصية ، أو لقيام المسيرة على حجيتها بالخصوص في مقابل اليد الشخصية ، والأخير لا يخلو من وجه .

فصل في الاستنجاء

(٢) الوجوب هنا غيري - إجماعاً - لما يتوقف صحته على الطهارة الحثبية ، كالصلاة - كما تقدم في أحكام النجاسات - دون الوضوء ، فان الاستنجاء ليس شرطاً في صحته على المشهور . ويشهد به كثير من الصحاح وغيرها ، كصحيح ابن يقطين عن أبي الحسن (ع) : « في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ، ثم يتوضأ وضوء الصلاة . قال (ع) : يغسل ذكره ، ولا يعيد الوضوء » (١٥) ، ونحوه صحاح عمرو بن أبي نصر وابن أذينة (٢٥) ،

(١٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

بالماء (١) مرتين (٢) ،

وموثق ابن بكير (١٥) ، وغيرها .

وعن الصدوق وجوب إعادة الوضوء . ويشهد له صحيح ابن خالد عن أبي جعفر (ع) : « في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره . قال (ع) : يغسل ذكره ، ثم يعيد الوضوء » (٢٥) ، ونحوه موثق سماعة (٣٥) . لكنها - لهجرها ، ومعارضتها بما عرفت مما يجب تقديمه عليها سنداً ودلالة - لا مجال للاعتقاد عليها في ذلك ،

(١) خاصة ، إجماعاً مستفيضاً نقله ، بل متواتراً . وخلاف السيد (ره) في جواز إزالة النجاسة بالمضاف ليس شاملاً لما نحن فيه ، بقريئة تنصيبه على الماء في محكي جملته ، وفي انتصاره ، ونقله الأجماع في الثاني عليه . ويشهد للحكم المذكور - مضافاً إلى ما تقدم في مبحث المضاف - رواية بريد عن أبي جعفر عليه السلام : « يجزىء من الغائط المسح بالأحجار ، ولا يجزىء من البول إلا المساء » (٤٥) ، وقريب منها غيرها . نعم في رواية ابن بكير : « قلت لأبي عبد الله (ع) : الرجل يبول ولا يكون عنده الماء ، فيمسح ذكره بالخائط . قال (ع) : كل شيء يابس ذكي » (٥٥) . لكن ظاهر الجواب عدم سرية نجاسة الذكر بعد المسح إلى ما يلاقيه ، لا طهارته بالمسح .

(٢) كما هو المحكي عن صريح الصدوق ، والكركي ، والشهيدين ،

(١٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ . لكن رواه عن ابن بكير عن بعض أصحابنا .

(٢٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٩ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٨ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

وغيرهم . لاطلاق النصوص الدالة على اعتبار العدد في البول مما تقدم في المطهرات . ولرواية نشيط بن صالح عن أبي عبد الله (ع) : « سأله كم يجزىء من الماء في الاستنجاء من البول ؟ قال (ع) : مثلاً ما على الحشفة من البلل » (١٥) ، بناء على أن المراد الغسلتان ، كل غسلة بمثل ، كما فهمه جماعة ، كالحقق ، والشهيدين ، والكركي ، والمبسي ، وغيرهم - على ما حكي عنهم - قال في محكي الذكرى : وأما البول فسلابد من غسلة ، ويجزىء مثله مع الفصل . ولعله بذلك يجمع بينها وبين مرسلته الأخرى : « يجزىء من البول أن يغسله بمثله » (٢٥) ، فتحمل على إرادة بيان مقدار الغسلة الواحدة . ومرسلة الكافي : « روي أنه يجزىء أن يغسله بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة وغيره » (٣٥) ، ولعلها هي مرسلة نشيط .

ويمكن أن يחדش الاطلاق الدال على اعتبار العدد في البول ، بأنه لو لم يتصرف الى غير المقام - لاشتمال تلك النصوص على لفظ الاصابة فانها تنصرف إلى إصابة البول السكائن في غير الجسد للجسد ، فلا تشمل البول الخارج من الجسد - فعارض باطلاق مصحح يونس بن يعقوب : « قلت لأبي عبد الله (ع) : الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال . قال (ع) : يغسل ذكره ، ويذهب الغائط ، ثم يتوضأ مرتين مرتين » (٤٥) . وتقييد الأول بغير المقام أولى من تقييد الغسل في الثاني ، بالمرتين ، لما عرفت . ولا سيما بملاحظة ذكر المرتين في الوضوء وإهمال ذكرها في غسل الذكر ، فإن ذلك يناسب عدم اعتبارها .

(١٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٧ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٥ .

والأفضل ثلاث (١) بما يسمى غسلًا (٢) .

ويؤيده أو يعضده حسن ابن المغيرة عن أبي الحسن (ع) : « هل للاستنجاء حد؟ قال (ع) : (حتى . خ) ينقى ما ثمة . قلت : يبقى ما ثمة ويبقى الريح قال : الريح لا ينظر إليها (١٥) . وأما الرواية فغير ظاهرة فيما ذكر لولم تكن ظاهرة في كفاية الغسل مرة بمثل ما على الحشفة من البلل ، كما عن جماعة كثيرة منهم : الحلبي ، والنقي ، والعلامة في كثير من كتبه . ولا يهمل معارضتها بالمرسلة الأخرى ، لضعفها ، وعدم الاعتماد عليها .

(١) لصحيح زرارة : « قال : كان يستنجي من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق » (٢٥) ، إما لأن ضمير « قال » ، راجع إلى زرارة ، وضمير « كان » إلى أبي جعفر (ع) ، أو ضمير « قال » إلى أبي جعفر (ع) ، وضمير « كان » إلى النبي (ص) . لكن على الأول تكون الحكاية من غير المعصوم ، وحجيتها غير ظاهرة لاجمال الفعل . اللهم إلا أن يفهم من الاستمرار ، ولا سيما مع كون الحاكي مثل زرارة .

(٢) كما هو ظاهر كل من اقتصر على التعبير بالغسل من دون تقييد كالسيد (ره) في جملة وانتصاره ، والشيخ في جملة ، والحلبي في كافيه ، وابن حمزة في وسيلته ، وابن زهرة في غنيته ، والحلي في سرائره ، وابن فهد في موجزه ، والشهيد في لمعته ودروسه ، والعلامة في كثير من كتبه ، وغيرهم في غيرها . على ما حكى . وهو الذي يقتضيه الأخذ باطلاق النصوص وطرح رواية نشيط ، لاجمالها ، أو حملها على إرادة المبالغة في قلة الماء الغالب على النجاسة . وعن المبسوط ، والنهاية ، والمقنعة ، والاصباح ،

(١٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ .

ولا يجزىء غير الماء (١). ولا فرق بين الذكر، والانثى (٢)، والخنثى.

وفي الشرائع ، والقواعد ، وغيرها - بل عن المسالك أنه المشهور - : أن أقله مثلاً البلل ، وظاهرهم الاكتفاء بذلك وإن لم يكن غسلًا عرفاً ، وعدم الاكتفاء بما دونه وإن كان غسلًا . وكأن الوجه فيه رواية نشيط المستندة . لكن عرفت لإجمالها وعدم ظهور المراد منها ، إذ مثلاً البلل الكائن على الحشفة مما يمتنع استيلاؤه على موضع البلل ، لقلته جداً ، فضلاً عن أن يحصل معه الغلبة على النجاسة ، والقهر لها عرفاً ، فكيف يمكن الأخذ بها على ظاهرها ؟ ! فالأولى طرحها ، أو حملها على ما عرفت : وفي الجواهر لمي الخلاف في عدم الاجتزاء بالمقدّر اذا لم يتحقق به غسل ، لكن ادعى أنه فرض نادر . انتهى . والندرة غير ظاهرة ، بل عرفت أن خلافه ممتنع عادة ، كما يظهر ذلك باختبار القطرة اذا وقعت على أعالي البدن فانصبت الى أسافله الى أن تنعدم ، فان المسافة التي انصبت فيها يحدث فيها البلل كلها مع أنها تزيد على مساحة القطرة أضعافاً ، فثلاً البلل يبلغ تقريباً عشر القطرة . نعم لو اريد من البلل القطرة المتخلفة في بعض الأوقات كان له وجه . لكنه خلاف الظاهر

(١) كما عرفت .

(٢) اطلاق الحكم بنحو يشمل جميع الصور المذكورة ظاهر ، بناءً على اعتبار المرتين ، لا إطلاق أدلة العمد . أما بناء على الاكتفاء بالمرة فيشكل ، إذ العمدية فيه إطلاق مصحح يونس ، وموضوعه ذكر الذكر ، والتعدي الى قبل الانثى بقاعدة الاشتراك غير ظاهر ، لأن شأنها التعدي من المخاطب الذكر الى المخاطبة ، لا التعدي من موضوع الحكم الى غيره . مع أنه يشكل التعدي الى غير المخرج الطبيعي ، فضلاً عما لو لم يكن معتاداً .

كما لا فرق بين المخرج الطبيعي وغيره ، معتاداً أو غير معتاد . وفي مخرج الغائط مخير بين الماء والمسح (١) بالأحجار أو الخرق (٢) إن لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء ،

فاعتبار العدد فيه ، عملاً باستصحاب النجاسة ، متعين .

(١) أما أصل وجوب الاستنجاء من الغائط فلا إشكال فيه ، وادعي عليه الاجماع ، كما يقتضيه نصوص المقام . مضافاً الى ما دل على اعتبار الطهارة فيما تعتبر فيه . وأما أجزاء الماء فأظهر من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه بالنصوص ، كرواية عمار : « إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها ، (يعني : المقعدة) » (١٥) ، وصحيفة إبراهيم بن أبي محمود : « سمعت الرضا (ع) يقول في الاستنجاء : يغسل ما ظهر منه على الشرج » (٢٥) ، وغيرهما . وأما أجزاء المسح فقد حكى الاجماع عليه جماعة ، منهم الشيخ ، والمحقق ، والعلامة ، وسيد المدارك . وبشهادته صحيح زرارة ، ورواية يزيد المتقدمان ، وموثق زرارة عن أبي جعفر (ع) : « سألته عن التمسح بالأحجار . فقال : كان الحسين بن علي (ع) يمسح بثلاثة أحجار » (٣٥) . وصحيفة الآخر عنه (ع) : « جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار ، أن يمسح العجان ، ولا يفسله » (٤٥) ، وغيرها .

(٢) أما الأحجار فمذكورة في أكثر نصوص الباب . وأما الخرق فمذكورة في صحيح زرارة المتقدم ، وصحيفة الآخر : « سمعت أبا جعفر (ع) يقول : كان الحسين بن علي (ع) يتمسح من الغائط بالكرسف ، ولا

(١٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

وإلا تعين الماء (١) . وإذا تعدى على وجه الانفصال - كما إذا

يغتسل ، (١٥) ، وغيرهما :

(١) إجماعاً ، كما عن الانتصار والغنية والتذكرة والذكري والمعتبر وروض الجنان والمفاتيح وغيرها . والوجه فيه بناءً على تفسير التعدي بما في المتن ظاهر ، لقصور أدلة أجزاء التمسح عن شموله ، لاختصاصها بالاستنجاء غير الصادق بالفرض . أما على تفسيره بالتعدي عن المخرج - كما صرح به الجرم الغفير ، كما في مفتاح الكرامة وحكي الإجماع على تفسيره بذلك عن المعتبر ، والتذكرة ، والذكري ، وروض الجنان - فالعمدة في تعين الماء هو الإجماع لعموم الأدلة ، كما اعترف به جماعة من متأخري المتأخرين . ولا مجال للدعوى انصرافها عنه ، لكونه المتعارف ، كما اعترف به في الحدائق وغيرها . نعم ربما يستدل له بما رواه الجمهور عن علي عليه السلام : « إنكم كنتم تبغون بغيراً ، واليوم تثلطون ثلطاً ، فأتبعوا الماء الأحجار » (٢٥) ، وعنه (ع) أيضاً : « يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محل العادة » (٣٥) . وضعفها سنداً منجبر بالعمل . لكن الجمع في الأولى بين الماء والأحجار يوجب حملها على الاستحباب . والتجاوز عن العادة في الثانية غير التجاوز عن المخرج ، كما عرفت .

فالعمدة في الخروج عن إطلاق الأدلة هو الإجماع إن تحقق . لكنه ممنوع ، فعن السرائر التصريح باعتبار تعدي الشرح ، وهو حلقة الدبر ،

(١٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

(٢٥) مستدرک الوسائل باب : ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ . وكنز العمال :

ج : ٥ ص : ١٢٧ .

(٣٥) مستدرک الوسائل باب : ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٧ . لكن رواه عن

أبي جعفر (ع) مع تغيير في اللفظ .

وقع نقطة من الغائط على فخذه من غير اتصال بالخرج -
يتخير في المخرج بين الأمرين (١) ، ويتعين الماء فيما وقع على
الفخذ (٢) .

وعن روض الجنان ، والمسالك ، والروضة ، وغيرها : اعتبار التعدي عن
حواشي الدبر ، واستظهر في الجواهر أن مراد الأصحاب التعدي عن المحل
المعتاد ، وأقام على ذلك جملة من القرائن . فراجعها . وعن شرح المفاتيح :
ان الفقهاء بأجمعهم صرحوا بأن الاستنجاء من الغائط غير منحصر بالماء ،
إلا أن يتعدى عن المحل المعتاد . انتهى . وكأنه حمل المخرج في كلامهم على
المحل المعتاد . ولكنه غير ممكن بالنسبة إلى جملة من عباراتهم ، فلاحظ
عبارتي التذكرة والنهاية وغيرهما ، قال في التذكرة : « يشترط في الاستنجاء
بالأحجار أمور : منها عدم التعدي . فلو تعدى المخرج وجب الماء . وهو
أحد قولي الشافعي . وفي الآخر لا يشترط ، فان الخروج لا ينفك منه
غالباً نعم منع الاجماع في محل الامكان . فالعمل على ما في
المتن أقرب ، كما عن المدارك ، والدلائل ، وغيرهما . ولا سيما بملاحظة أن
عدم التعدي عن المخرج يلزم عدم تلوث الظاهر ، وحينئذ لا معنى لتشريع
التمسح بالأحجار ، فلا بد أن يراد من اعتبار عدم التعدي عن المخرج ما هو
خلاف ظاهره . ومع عدم القرينة يتعين الرجوع إلى إطلاق الأدلة .

ثم إنه بعد البناء على انصراف الأدلة عن صورة التعدي فهل يختص
الانصراف بالمقدار المتعدي ، أو يعم الجميع ؟ قولان ، ولعل الأقرب
الأول ، فيلحق التعدي مع الاتصال حكم التعدي مع الانفصال .
(١) لإطلاق الأدلة

(٢) لعدم مطهريه الماء ، وعدم مطهريه التمسح ، كما عرفت .

والغسل افضل من المسح بالأحجار (١) ، والجمع بينهما أكمل (٢) .
ولا يعتبر في الغسل تعدد ، بل الحد النقاء وإن حصل بغسلة (٣) .
وفي المسح لا بد من ثلاث (٤) وإن حصل النقاء بالأقل ، وإن لم
يحصل بالثلاث فإلى النقاء ،

(١) إجماعاً ، كما عن كشف اللثام . ويشهد به كثير من النصوص ، ففي
صحيح هشام عن الصادق (ع) : « قال رسول الله (ص) : يا معشر
الأنصار إن الله قد أحسن إليكم النشاء فإذا تصنعون ؟ قالوا نستنجي
بالماء » (١٥) . وفي مصحيح جميل عن أبي عبد الله (ع) - في قول الله
عز وجل : (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) - : « قال (ع) :
كان الناس يستنجون بالكرسف والأحجار ، ثم أحدث الوضوء ، وهو
خلق كريم ، فأمر به رسول الله (ص) ، وصنعه ، فأنزل الله في كتابه :
(إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) » (٢٥) ، وغيرهما مما هو كثير .
(٢) كما صرح به جماعة ، بل استظهر الإجماع عليه من الخلاف ،
والمنتهى ، والمعتبر . ويشهد له ما تقدم من رواية الجمهور عن علي (ع) ،
والمرسل عن الصادق (ع) : « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار
أبكار ، ويتبع بالماء » (٣٥) .

(٣) إجماعاً ، كما عن الخلاف وغيره . لحسن بن المغيرة عن أبي
الحسن (ع) ، ومصحيح بونس ، المتقدمين آنفاً (٤٥) .

(٤) كما هو المشهور ، كما عن جماعة . للتقييد بها في النصوص ، ففي

(١٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

(٤٥) تقدما في أول الفصل عند الكلام في وجوب التمدد في الغسل من البول .

صحيح زرارة : « لا صلاة إلا بطهور . وبجزؤك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار .
بذلك جرت السنة من رسول الله (ص) » (١٥) . وفي موثقه عن أبي
جعفر (ع) : « سألت عن التمسح بالأحجار . فقال (ع) : كان الحسين
ابن علي (ع) يمسح بثلاثة أحجار » (٢٥) . وفي صحيحه : « جرت السنة
في أثر الغائط بثلاثة أحجار ، أن يمسح بعجان ، ولا يغسله » (٣٥) .
وفي رواية بريد المتقدمة (٤٥) : « يجزىء من الغائط المسح بالأحجار » .
إلا أن في دلالة الجميع إشكالاً ، لاقران الأول والثالث بالسنة ، المحتمل
كون المراد منه الاستحباب . والثاني عمل مجمل يجوز أن يكون للفضل ،
وحكاية الامام (ع) غير ظاهرة في الوجوب ، لاحتمال كون السؤال عن
أصل مشروعية التمسح بالأحجار ، لا عن لزوم العدد ، كي يكون الجواب
دالاً على لزومه . والرابع يراد منه الجنس بقربنة العموم ، ولا مجال لحملة
على الثلاث - لأن أقل الجمع ثلاثة - فان ذلك يتم في المنكر لا في
المعرف ، الظاهر في العموم ، الذي يجب حمله على الجنس بعد امتناع حمله
على العموم ، لأنه أقرب عرفاً ، كما يظهر من ملاحظة أمثاله . ويشهد
لعدم التحديد بذلك ما في صحيح زرارة المتقدم (٥٥) من قوله : « كان
يستنجي من البول ثلاث مرات ، ومن الغائط بالمدر والخرق » ، وإطلاق
حسن ابن المغيرة ، ومصحح بونس ، المتقدمين .

- (١٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
(٢٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
(٣٥) الوسائل باب : ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .
(٤٥) تقدمت في أول الفصل عند الكلام في وجوب الماء في البول .
(٥٥) تقدم في أول الفصل عند الكلام في استحباب الغسل بالماء ثلاثاً .

نعم قد يستشكل في الموثق - كما في طهارة شيخنا الأعظم (ره) - بأنه مصدر بالوضوء ، الظاهر في التطهير بالماء ، بقربة ذكر غسل الذكر في الجواب ، وترك ذكره في الغائط للاستهجان بذكر الدبر . وفي الحسن بأن الظاهر كون موردي السؤال فيه الاستنجاء بالماء ، لقلة وجوده ، بل استعماله في تلك الأزمنة المتأخرة عن زمن الصحابة والتابعين . وبأن الظاهر من الريح الباقية في المخل هي المعلومة بتوسط استئناسها باليد ، ولا يكون ذلك إلا بالاستنجاء بالماء . ولأن المراد من النقاء فيه إما ذهاب العين ، أو هي مع الأثر ، والأول مختص بالاستنجار ، والثاني مختص بالماء ، ولا جامع بينهما كي تكون الرواية شاملة لهما معاً ، فهي إما جملة ، أو محمولة على الثاني ، كما يقتضيه إطلاق النقاء ، أو للاتفاق على إرادة الاستنجاء بالماء منها ، أو لندرة استعمال الاستنجاء في خصوص الاستنجار ، أو لأن حملها على الأول لا يناسب أولوية السؤال عن الأثر من السؤال عن الريح ، فالسؤال عن الريح في الرواية يكشف عن كون المراد من النقاء ما يعم زوال الأثر .

ويمكن أن يحدش ذلك كله بأن ظاهر الوضوء في صدر الموثق - بقربة قوله (ع) : « ثم يتوضأ مرتين » - هو ما يقابل الغسل والتنيم ، فالجواب بغسل الذكر وإذهاب الغائط إما تفضلاً بمناسبة كونه من مقدمات الوضوء عادة - كما يظهر من جملة من النصوص . منها رواية عبد الرحمن بن كثير الهاشمي الواردة في أدعية الاستنجاء ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وغسل أعضاء الوضوء (١٥) ، ونحوها رواية عبد العزيز المروية عن الخرائج (٢٥) . ورواية

(١٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

الحذاء المتضمنة أنه وضاً الباقر عليه السلام بجمع ، فناوله ماء واستنجى ، ثم صب على يده . . . الخ (١٥) - وإما لكون السؤال عن الوضوء بمقدماته العادية والعدول في الغائط عن التعبير بالغسل إلى التعبير بالازدباب كالصريح في عمومه للاستحجار ، (ودعوى) : أن الوجه في العدول استهجان ذكر الدبر (ضعيفة) ، لامكان الفرار عن الاستهجان المذكور فيه وفي الذكر إلى التعبير بالفرجين ، أو نحو ذلك . والندرة الموجبة للانصراف المعتد به ممنوعة ، والعلم بالريح بعد نقاء المحل ضروري لا يحتاج إلى استشمام اليد أو غيرها ، فإن ذهب الريح يحتاج إلى عناية زائدة على ما يحتاج إليه النقاء . والظاهر من النقاء عرفاً ذهب العين لا غير ، إذ الأثر وإن كان من مقولة الغائط إلا أن صدق الغائط عليه ممنوع ، وإلا فلا بد من إذهابه ، لوجوب إذهاب الغائط إجماعاً ونصاً ، كما اعترف به المستشكل (قده) . والانفاق على إرادة الاستنجاء بالماء من الرواية غير ثابت . وتخصيص الريح بالسؤال دون الأثر جار على مقتضى النظر العرفي ، حيث لا يرون الأثر شيئاً في قبالة العين ، كي يسألون عنه . فتأمل . مع أن مجرد عدم السؤال لا يصلح قرينة عرفاً على إرادة الأعم من الأثر . هذا ولكن الخدشات المذكورة لا يخلو بعضها من تكلف . ولا أقل من عدم ثبوت إطلاق الرواية المذكورة . نعم مصحح يونس إطلاقه محكم .

الهمم إلا أن يقال : بقربنة الارتكاز العرفي في التطهير ينصرف إطلاق إذهاب الغائط إلى نقاء العين والأثر ، فالإكتفاء بزوال العين في الاستحجار يتوقف على الاعتماد على أخباره ، والقدر المتيقن منها التلث . وليس فيها ما يتوهم منه الإطلاق ، عدا رواية بريد المتقدمة : « يجزىء من الغائط

فالواجب في المسح أكثر الأمرين من النقاء والعدد . ويجزىء
ذو الجهات الثلاث من الحجر (١) ،

المسح بالأحجار ، ، بناء على إرادة الجنس ، كما هو الظاهر ، كما عرفت .
لكن قوله (ع) : « ولا يجزىء من البول إلا الماء » يوجب ظهوره في
الإيجاب الجزئي في مقابل السلب الكلي في البول . ومثله صحيح زرارة عن
أبي جعفر (ع) : « كان الحسين بن علي (ع) يتمسح من الغائط بالكرسف
ولا يغتسل » (١٥) . وأما صحيح زرارة : « كان يستنجي من البول ثلاث
مرات ، ومن الغائط بالمدر والخرق » (٢٥) فلم يثبت كونه كلاماً للمعصوم ،
فلا مجال للأخذ باطلاقه .

نعم لازم ذلك القول بعدم اعتبار التثليث لو فرض زوال العين والأثر
بما دون الثلاث ، عملاً باطلاق المصحح ، واعتبار التثليث إذا لم يزل الأثر
لأنه المتيقن من نصوص الاستجمار . ومن ذلك يظهر ضعف القول بعدم
اعتبار التثليث مطلقاً ، كما عن ظاهر ابني حمزة وزهرة ، والقاضي ، وصریح
المختلف ، والمدارك ، والذخيرة ، وغيرها .

(١) كما عن ظاهر جماعة ، إما للاطلاق المتقدم . وإما لأن الظاهر من
المسح بثلاثة أحجار هو ثلاث مسحات ، نظير قولك : ضربته بثلاثة أسواط
وإما للقطع بعدم الفرق بين الاتصال والانفصال ، كما عن المختلف والجميع كما
ترى . إذ الاطلاق قد عرفت إشكاله . مع أن مبنى القائلين بالتثليث عدم
الرجوع إلى الاطلاق . والظاهر من المسح بثلاثة أحجار تثليث الأحجار .
والتنظير بما ذكر في غير محله ، لقيام القرينة في التنظير ، مضافاً إلى الاختلاف

(١٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ .

وبثلاثة أجزاء من الخرقاة الواحدة ، وإن كان الأحوط ثلاثة منفصلات . ويكفي كل قالع (١) ، ولو من الأصابع (٢) . ويعتبر فيه الطهارة (٣) .

بينها بوجود الباء ، فانه لا يظن أن يتوهم أن الظاهر من قولك : ضربته بثلاثة أسواط . أنك ضربته ثلاث ضربات . والقطع بعدم الفرق ممنوع ، ومجرد عدم ظهور الفرق غير كاف .

(١) على المشهور ، بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه ، المؤيد بما قيل من جعل الأصحاب المنع عن العظم والروث والمحترم من قبيل الاستثناء . وأخبر ليث : « عن استنحاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود . فقال (ع) : أما العظم والروث فطعام الجن ، وذلك مما اشترطوا على رسول الله (ص) فقال : لا يصلح بشيء من ذلك » (١٥) . فيدل على وجود المانع في العظم والروث ، ولا يدل على عدمه في غيرهما ، فضلاً عن دلالة على وجود المقتضي في غيرهما . فالعمدة في عموم الحكم هو الإجماع ، المؤيد بالتنصيص على المدر والحريق والكرسف - زائداً على الأحجار - وبرواية ليث التي يفهم منها حكم العود ، بل حكم العظم والروث على ما يأتي ، ولو تم إطلاق رواية يونس أمكن التمسك به في المقام ، دون رواية ابن المغيرة وإن تم إطلاقها ، لظهورها في غير المقام .

(٢) هذا غير ظاهر حتى من الإجماع . فتأمل .

(٣) بلا خلاف ظاهر . وكأنه لأن قاعدة : أن الفاقد لا يعطي ، الارتكازية توجب انصراف الاطلاقات إلى الطاهر . ومن ذلك يظهر ضعف التمسك باطلاق نصوص الاستجمار على خلافها .

(١٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

ولا يشترط البكارة (١) . فلا يجزىء النجس ، ويجزىء المتنجس بعد غسله . ولو مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر بعد ذلك إلا بالماء (٢) ، إلا إذا لم يكن لاقى البشرة ، بل لاقى عين النجاسة (٣) : ويجب في الغسل بالماء إزالة العين والأثر (٤) ، بمعنى : الأجزاء الصغار التي لا تُرى (٥) ، لا بمعنى اللون (٦)

(١) وإن كان قد يظهر من جماعة اشتراطها ، وإطلاق الأدلة ينفيه . والمرسل : « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار يتبع بالماء » (١٥) قاصر السند والدلالة ، لأن الاتباع بالماء مستحب ، والسنة أعم من الوجوب . (٢) لتنجس المحل به ، بناءً على تنجس المتنجس بملاقاة النجاسة ، فلا تشمله أدلة الاستنجار ، لاختصاص دليل مطهرته بنجاسة الغائط . (٣) لكن لو بني على نجاسة نجس العين بملاقاة المتنجس ، يكون الحكم كما لو لاقى البشرة ، لسراية نجاسته العرضية الى المحل ، اللهم إلا أن يكون جامداً على نحو لا تسري نجاسته الى ملاقيه . والظاهر أن ذلك هو مورد كلام المصنف (ره) .

(٤) كما نُسب إلى جمع من الأصحاب ، وفي طهارة شيخنا الأعظم (ره) دعوى الاتفاق على وجوب إزالة الأثر بالغسل ، وعدم وجوبها عند الاستنجار . (٥) كما عن كشف الغطاء تفسيره بذلك . وكان المراد أنها لا تُرى للطفاتها ، وإن كانت تحس باللمس ، واليه يرجع تفسيره بالأجزاء اللطيفة كما عن جماعة منهم الشهيد الثاني والميسي .

(٦) نسبة في المسالك وروض الجنان والمدارك والذخيرة إلى القليل ، ولم يعرف القائل به ، كما لم يعرف وجهه ، إذ لا عبرة باللون ، كما تقدم

والرائحة (١) . وفي المسح يكفي إزالة العين ، ولا يضر بقاء الأثر بالمعنى الأول أيضاً .

(مسألة ١) : لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات (٢) ،

في مطهريه الماء . ولذلك حمل على اللون الزائل بأدنى مبالغة في المسح ، الذي حكي عن المنتهى والنهابة الجزم بوجود إزالته . هذا ولا يخفى المضادة بين هذا التفسير وما قبله ، فان اللون مما يرى ويحس .

(١) كما استظهره الأردبيلي ، ونزل لإزالته على الندب . وكان الوجه في هذا التنزيل الاجماع ، وحسن ابن المغيرة (١٥) . لكن ذلك خلاف ظاهر كلماتهم ، بل خلاف الانفاق ، كما عرفت . وقيل للنجاسة الحكيمة (وفيه) : أنها تابعة للنجاسة العينية ، وقد عرفت عدم اعتبار التعدد في الاستنجاء بالماء ، كما يقتضيه النص والاجماع .

ثم إن الوجه في الفرق بين الماء والاستجمار - بناءً على تفسير المصنف (ره) - هو ما عرفت الاشارة اليه ، من أن اطلاق أدلة الاستنجاء بالماء لما كان منزلاً على الارتكاز العرفي في التنظيف والتطهير ، وكان بقاء الأثر بذلك المعنى محلاً في ذلك عندهم ، كان مقتضى إطلاق الدليل وجوب إزالته ، وإطلاق أدلة الاستجمار وإن كان يجري فيه ذلك ، إلا أنه لما كانت إزالة الأثر بذلك المعنى بالمسح بالأحجار محتاجة إلى مبالغة كثيرة خارجة عن المتعارف ، وربما كانت حرجاً نوعاً ، كان إطلاق أدلة الاستجمار ظاهراً في عدم اعتبارها . ومنه يظهر أن الأولى تفسير الأثر بأنه ما لا يزول عادة بالمسح بالأحجار .

(٢) لأنه يناهى احترامها الواجب .

(١٥) تقدم في أول الفصل عند الكلام في وجوب التعدد في الغسل من البول .

ولا بالعظم والروث (١) . ولو استنجى بها عصى ، لكن يطهر
المحل على الأقوى (٢) .

(١) إجماعاً ، كما عن الغنية ، والمعتبر ، وروض الجنان ، والدلائل ،
والمفاتيح ، وكشف اللثام ، وظاهر المنتهى . وهو العمدة فيه . وأما رواية
ليث المتقدمة (١٠) فغير ظاهرة ، ونحوها ما عن الفقيه (٢٠) مما هو
قريب منها . نعم عن دعائم الاسلام : « نهوا (ع) عن الاستنجاء بالعظام
والبعر » (٣٠) . وعن مجالس الصدوق عن النبي (ص) : « ونهى أن
يستنجي الرجل بالروث والرمة » (٤٠) . لكن التعليل في رواية ليث حاكم
عليها ، فيصرفها إلى الكراهة . وكأنه لأجل ذلك احتمل في محكي التذكرة
الكراهة ، بل ظاهر الوسائل الجزم به . لكن يصعب الاقدام على مخالفة
الاجماع المذكور .

(٢) كما اختاره جماعة منهم المنتهى . لظهور رواية ليث في عدم المانع
من الاستنجاء بها إلا ما يوجب الحرمة التكليفية أو الكراهة ، وظاهر معاهد
الاجماع السابقة وإن كان هو عدم حصول الطهارة به ، لكن تحرير
الخلاف في ذلك مع دعوى الانفاق على المنع يقتضي أن تكون حكاية الاجماع
على الحكم التكليفي لا غير . والمنع في المحترقات من جهة الاحترام لا يلازم
الحكم الوضعي . نعم لو لم يتم العموم الدال على مطهرية كل جسم قالع
للنجاسة كان المنع عن مطهريتها في محله .

(١٠) تقدمت قريباً عند الكلام في أنه يكتفي بالاستنجاء بكل قالع .

(٢٠) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

(٣٠) مستدرک الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٤٠) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

(مسألة ٢) : في الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة (١) ، فليس حالها حال الأجزاء الصغار .

(مسألة ٣) : في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبة مسرية (٢) ، فلا يجزىء مثل الطين ، والوصلة المرطوبة . نعم لا تضر الندادة التي لا تسري .

(مسألة ٤) : إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى - كالدّم - أو وصل إلى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء (٣) . ولو شك في ذلك يبني على العدم (٤) فيتخير .

(مسألة ٥) : إذا خرج من بيت الخلاء ، ثم شك في أنه

- (١) لما عرفت في تفسير الأثر ، بل في طهارة شيخنا الأعظم (ره) : أن الرطوبة المجردة الموجودة بعد المسح بالأحجار يجب قلعها إجماعاً . انتهى .
- (٢) وإلا تنجس المحل بها . وقياس المقام بالانسئ بالماء مع الفارق ، إذ لا ضرورة تدل على حصول الطهارة في المقام كما في الماء .
- (٣) لما عرفت من اختصاص دليل مطهري الاستنجار بنجاسة الغائط لا غير .
- (٤) وربما يتوهم أن المرجع في المقام استصحاب نجاسة المحل ، للشك في ارتفاعها بالاستنجار . وفيه : أن النجاسة المستندة إلى الغائط مرتفعة بمقتضى إطلاق أدلة الاستنجار ، والمستندة إلى غيره مشكوكة الحدوث ، واستصحاب كلي النجاسة يكون من قبيل القسم الثالث من استصحاب الكلي ، نعم بناءً على أن المتنجس لا يتنجس ثانياً يكون استصحاب النجاسة من القسم الثاني من استصحاب الكلي إن احتمل تنجس المحل قبل خروج الغائط ، ومن القسم الأول إن احتمل طروء النجاسة بعد خروج الغائط .

استنجى أم لا بنى على عدمه (١) - على الأحوط - وإن كان من عادته ، بل وكذا لو دخل في الصلاة ثم شك (٢) . نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلاة صحت (٣) ، ولكن عليه الاستنجاء للصلوات الآتية (٤) . لكن لا يبعد جريان قاعدة التجاوز في صورة الاعتياد (٥) .

(١) عملاً بالاستصحاب .

(٢) إذ الطهارة من الخبث من الشروط المقارنة لكل جزء من أجزائها فاجراء قاعدة التجاوز أو الفراغ لاحرازها بالاضافة إلى الأجزاء السابقة لا يجدي في إحرازها ، بالاضافة إلى الأجزاء اللاحقة ، بل المرجع فيها استصحاب وجود النجاسة ، وحينئذ فيحكم ببطلان الصلاة ، ولا يجدي الاستنجاء في الأثناء ، لعدم الدليل على العفو عن النجاسة المتخللة بين زماني الشك والاستنجاء . فتأمل . مع أن الاستنجاء في الأثناء يعلم بأنه لا أثر له في صحة الاتمام ، إما لأنه استنجاء على الطهارة ، أو لبطلان الصلاة بنسيان الاستنجاء بناءً على بطلانها بذلك .

(٣) لقاعدة الفراغ .

(٤) إذ لا تصلح قاعدة الفراغ إلا لاثبات الشرط بالاضافة إلى الصلاة المفروغ عنها ، لا مطلقاً . لكن تقدم وسيأتي في محله أنه يستفاد من دليل القاعدة ثبوت الجزء المشكوك بلحاظ جميع الآثار . فانتظر .

(٥) بل هو بعيد ، إذ لو سلم عموم القاعدة لغير الصلاة فلا يصدق التجاوز بمجرد التعدي عن المحل العادي . مع أن فتح هذا الباب يوجب ما يبعد التزام الفقيه به ، كما ذكره شيخنا الأعظم (ره) في رسائله . فراجع . وأضعف منه احتمال جريان القاعدة حتى مع عدم الاعتبار ، من جهة أن

(مسألة ٦) : لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء (١). وإن شك في خروج مثل المذي بنى على عدمه (٢). لكن الأحوط الدلك في هذه الصورة .
 (مسألة ٧) : إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها (٣) .
 (مسألة ٨) : يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترمات (٤) ، ويطهر المحل .

عمل الاستنجاء حال كونه في بيت الخلاء ، فإذا خرج منه فقد تجاوز محله ، ولذلك توقف في المن ، وعبر بقوله : « على الأحوط » . وفيه : أن كون محل الاستنجاء ذلك لا مأخذ له ظاهراً .
 (١) لا إطلاق الأمر بالغسل في النص . وفي مرسله الكافي : « انه ماء وليس بوسخ فيحتاج أن يدلك » (١٥) .
 (٢) قد يشكل ذلك إذا احتمل كونه حائلاً ، اللهم إلا أن تكون السيرة على عدم الدلك حجة على ذلك .
 (٣) قد يقال : هذا خلاف مقتضى الجمود على ما تحت عبارة النصوص ، فان مقتضاه كون المحل ممسوحاً بالحجر مثلاً ، لا كون الحجر ممسوحاً بالمحل ، كما سيأتي إن شاء الله في مبحث مسح الرأس والقدمين . لكن الظاهر صدق مسح محل الغائط بالحجر مع إمراره على الحجر ، كما في : « مسحت يدي بالجدار » . وسيأتي إن شاء الله تحقيق ذلك في محله .
 (٤) لا صالة الحل . لكن بناء على الشك في مطهريه ما ذكر - كما سبق - لا يجزىء كما في المثال الآتي .

(١٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٣ .

وأما إذا شك في كون مائع ماءً مطلقاً أو مضافاً لم يكف في الطهارة (١) ، بل لابد من العلم بكونه ماء .

فصل في الاستبراء

والأولى في كفياته أن يصبر حتى تنقطع دريرة البول (٢) ، ثم يبدأ بمخرج الغائط فيطهره (٣) ، ثم يضع إصبعه الوسطى (٤) من اليد اليسرى (٥) على مخرج الغائط ،

(١) للشك في المطهر ، الموجب للرجوع إلى استصحاب النجاسة .

فصل في الاستبراء

(٢) هذا في نفسه متعين ، إذ لا أثر للاستبراء ما دام البول داراً . ويشير إليه عطف الخرط على البول بالفاء الدالة على الترتيب ، في مصحح عبد الملك الآتي . ولا ينافيه عده في المتن من الأولى ، إذ المقصود كون المجموع أولى .

(٣) هذا لم أعر على مأخذه عاجلاً فيما يحضرنى ، فيمكن أن يكون وجهه أن لا تتلوث الاصبع بالنجاسة .

(٤) كما عن المقنعة ، والمعتبر ، وروض الجنان ، وكشف اللثام . وفي النبوي المروي عن نوادر الراوندي عن الكاظم (ع) : « فليضع إصبعه الوسطى في أصل العجان ، ثم ليسلها ثلاثاً » (١٥) .

(٥) لاستحباب الاستبراء بها ، كما سيأتي .

(١٥) مشترك الوسائل باب : ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

ويمسح إلى أصل الذكر ثلاث مرات (١) ، ثم يضع سبابته فوق
الذكر وإبهامه تحته (٢) ، ويمسح بقوة إلى رأسه ثلاث مرات (٣) ،
ثم يعصر رأسه (٤)

(١) كما في مصحح عبد الملك بن عمرو عن أبي عبيد الله (ع) :
« في الرجل يبول ، ثم يستنجي ، ثم يجعد بعد ذلك بللاً . قال (ع) :
إذا بال فخرط ما بين المقعدة والاثني عشر ثلاث مرات ، وغمز ما بينهما ،
ثم استنجى ، فإن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي » (١٥) . والخرط وإن
كان أضيّق من المسح إلا أن الظاهر أنه المراد من المسح .

(٢) لم أعرف مأخذاً لهذا التحديد : والمحكي عن المقنعة ، والمعتبر ،
وروض الجنان ، وكشف اللثام ، وغيرها : وضع المسبحة تحت الذكر
والإبهام فوقه ، عكس ما في المتن .

(٣) هذا المسح المذكور في كلام الجماعة المذكورين آنفاً وغيرهم ،
وليس في النصوص ما يدل عليه . نعم في مصحح ابن مسلم : « قلت
لأبي جعفر (ع) : رجل بال ولم يكن معه ماء . قال (ع) : يعصر أصل
ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات ، وينثر طرفه ، فإن خرج بعد ذلك شيء
فليس من البول ، ولكنه من الحبائل » (٢٥) . وعن السرائر روايته من
كتاب حرير . ولعلهم فهموا منه المسح المذكور يجعل الغاية غاية للعصر
لا للمصور ، كما هو غير بعيد .

(٤) كما عن البيان ، والدروس ، والروضة . والموجود في الشرائع ،

(١٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

ثلاث مرات ، ويكفي سائر الكيفيات مع مراعاة ثلاث مرات (١).

والقواعد ، وعن غيرهما : أن الثلاثة الأخيرة هي النتر ، وهو الجذب بقوة وقد يشهد له ما في صحيح حفص بن البخري عن أبي عبد الله (ع) : « في الرجل يبول . قال (ع) : ينتره ثلاثاً ، ثم إن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي » (١٥) . وقد تقدم ذكر النتر في مصحح ابن مسلم .

(١) يعني المسح الأول ثلاثاً ، والثاني كذلك ، والعصر مثلها . ولا إشكال في كفاية ذلك ، فانه عمل بما في جميع النصوص كما عرفت . وإنما الاشكال في تعيينه ، وقد اختلفت في ذلك كلها منهم ، والمشهور - كما عن الذكرى ، والمدارك ، والذخيرة - هي التسع المذكورة . وعن جماعة الاكتفاء بالثلاث الأول ، ونتر الذكر ثلاثاً ، حكى عن نهاية الصلوق وفقهيه . وعن نهاية الشيخ ، وظاهر المبسوط ، والوسيلة ، والسرائر ، وغيرها : الاكتفاء بالمسح من عند المقعدة الى الانثيين ثلاث مرات ، ثم يخرط القضيب ثلاثاً ولعله يرجع الى ما قبله . وعن المفيد في المقنعة أنه يمسح باصبعه الوسطى تحت انثيه الى أصل القضيب مرة أو مرتين أو ثلاثاً ، ثم يضع مسبحة تحت القضيب وابهامه فوقه ، ويمرهما عليه باعتماد قوي من أصله الى رأس الحشفة مرة أو مرتين أو ثلاثاً . وعن المرتضى وابن الجنيد الاكتفاء بنتر الذكر من أصله إلى طرفه ثلاثاً . وعن غيرهم غير ذلك .

والقاعدة تقتضي الاكتفاء بكل ما ورد في النصوص المتقدمة ، إذ تقييد بعضها ببعض - مع أن لازمه اعتبار الغمز المذكور في مصحح عبد الملك مضافاً الى التسع ، ولم أعرف من نسب اليه ذلك ، وفي الجواهر : « لم يقل أحد بوجوبه » - بعيد جداً . إلا أن يكون من جهة قرينة مناسبة

(١٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

وفائده الحكم بطهارة الرطوبة المشتبهة ، وعدم ناقضيتها (١) .
ويلحق به في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعدم
بقاء شيء في المجرى (٢) ،

المقام من تنقية المحل من بقايا البول . فتأمل جيداً .

(١) بلا خلاف ، كما عن السرائر ، وانفاقاً ، كما عن كشف اللثام .
وتنضيه النصوص المتقدمة . وبها يجمع بين ما دل على طهارة البول وعدم
ناقضيته ، كصحيح ابن أبي يعفور : « عن رجل بال ثم توضأ ، ثم قام الى
الصلاة ، ثم وجد بللاً . قال (ع) : لا يتوضأ ، إنما ذلك من الحبائل » (١٠)
وبين ما دل على ناقضيته كصحيح ابن مسلم : « من اغتسل وهو جنب
قبل أن يبول ، ثم يجد بللاً فقد انتقض غسله . وإن كان بال ثم اغتسل ،
ثم وجد بللاً فليس ينتقض غسله ، ولكن عليه الوضوء ، لأن البول لم يدع
شيئاً » (٢٠) . وفي حديث سماعة : « فان كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد
غسله ، ولكن يتوضأ ويستنجي » (٣٠) . وأما ما عن محمد بن عيسى : « كتب
اليه رجل : هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء؟ فكتب :
نعم » (٤٠) . فلا بد أن يكون محمولاً على الاستحباب جمعاً ، أو على
خصوص ما علم أنه بول .

(٢) حكاه في الجواهر عن بعض مشايخه ، واستوجهه . وكأنه لأن
الظاهر من النصوص كون اعتباره في الحكم بطهارة المشتبه لاقتضائه براءة

(١٠) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

(٢٠) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٥ .

(٣٠) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٦ .

(٤٠) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٩ .

بأن احتمال أن الخارج نزل من الأعلى (١) ، ولا يكفي الظن بعدم البقاء (٢) . ومع الاستبراء لا يضر احتمال (٣) . وليس على المرأة استبراء (٤) . نعم الأولى أن تصبر قليلاً ، وتتنحى ، وتعصر فرجها عرضاً (٥) . وعلى أي حال الرطوبة الخارجة منها محكومة بالطهارة ، وعدم الناقضية ، ما لم تعلم كونها بولاً .
 (مسألة ١) : من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقي (٦) .
 (مسألة ٢) : مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة ، والناقضية ،

المحل من البول ، فاذا علم ببراءته بسبب آخر سقط اعتباره ، وكان المرجع في خروج محتمل البولية أصالة الطهارة من الحدث والحبث .

(١) يعني : مما فوق المجرى .

(٢) لاطلاق أدلة اعتبار الاستبراء .

(٣) للاطلاق أيضاً .

(٤) لعدم الدليل ، فالمرجع في خروج محتمل البولية منها أصالة الطهارة من الحدث والحبث . وما في المنتهى من أن الرجل والمرأة سواء والبكر والثيب سواء . غير ظاهر المراد ، ولا ظاهر المستند .

(٥) أما الصبر فقد ذكره في نجاة العباد ، ولم أعرف مأخذه . وأما التنحى فذكره ابن الجنيد . وأما العصر عرضاً فقد حكى عن بعض .

(٦) لما عرفت من أن الظاهر كون المراد من الاستبراء نقاء المحل ، فلا فرق بين مقطوع الذكر وغيره في توقف نقاء بقية المجرى على الخمرطات الأولى . كما أن لازم ذلك أن لو علم سليم الذكر نقاء ما بين المقعدة والأنثيين لم يحتاج إليها واحتاج إلى الهافي .

وإن كان تركه من الاضطرار وعدم التمكن منه (١) .
 (مسألة ٣) لا يلزم المباشرة في الاستبراء (٢) ، فيكفي في ترتب الفائدة إن باشره غيره ، كزوجته ، أو مملوكته .
 (مسألة ٤) : إذا خرجت رطوبة من شخص ، وشك شخص آخر في كونها بولاً أو غيره ، فالظاهر لحوق الحكم أيضاً (٣) من الطهاره إن كان بعد استبرائه ، والنجاسة إن كان قبله ، وإن كان نفسه غافلاً بأن كان نائماً مثلاً ، فلا يلزم أن يكون من خرجت منه هو الشاك ، وكذا إذا خرجت من الطفل ، وشك وليه في كونها بولاً ، فع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسة .

(مسألة ٥) : إذا شك في الاستبراء يبني على عدمه (٤) ، ولو مضت مدة ، بل ولو كان من عادته (٥) . نعم لو علم أنه استبرأ ، وشك بعد ذلك في أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بني على الصحة (٦) .

- (١) والاضطرار لا أثر له في ذلك . وحديث رفع الاضطرار (١٥)
 لا يصلح للحكومة على الأدلة المذكورة .
 (٢) كما استظهره في الجواهر . لما عرفت من أن المقصود منه نقاء الحمل ، وهو حاصل بفعل غيره .
 (٣) كما استقر به في الجواهر . لظهور الأدلة في عدم الاختصاص .
 (٤) للأصل .
 (٥) لما عرفت من عدم تمامية قاعدة التجاوز بلحاظ المحل العادي .
 (٦) لأصالة الصحة .

(١٥) راجع الوسائل باب : ٥٦ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه .

(مسألة ٦) : إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبة وعدمه بنى على عدمه ولو كان ظاناً بالخروج (١) ، كما إذا رأى في ثوبه رطوبة ، وشك في أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج .

(مسألة ٧) : إذا علم أن الخارج منه مذى ، ولكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟ (٢) لا يحكم عليه بالنجاسة (٣) . إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهة ، بأن يكون الشك في أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركب منه ومن البول ؟ .

(مسألة ٨) : إذا بال ولم يستبرئ ، ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمني يحكم عليها بأنها بول ، فلا يجب عليه الغسل (٤) . بخلاف ما إذا خرجت منه بعد الاستبراء ،

(١) لاستصحاب عدمه ، ولا دليل على حجية الظن .

(٢) يعني : بنحو مفاد كان التامة .

(٣) لأن المحكوم بالنجاسة في الأدلة المشتبه بنحو مفاد كان الناقصة ، سواء كان مردداً بين البول وغيره - مثل أن يقال : هذا إما بول أو مذى مثلاً ، أم يحتمل كونه بولاً وغيره معاً ، على سبيل المزج والخلط - مثل أن يقال : هذا إما مذى فقط ، أو بول ومذى - ولا يدخل في الأدلة ما إذا كان الشك بنحو مفاد كان التامة ، كما في الفرض .

(٤) لا يخلو من إشكال ، لأن ظاهر النصوص أن ما يحكم عليه بأنه بول لولا الاستبراء محكوم عليه بأنه من الحبائل بعد الاستبراء ، ولا إطلاق فيها يشمل الفرض . مع أن لازم شمولها له الحكم بأنه مني بعد الاستبراء في الفرض ، لأنها كما يظهر منها الحكم ببولية الخارج قبل الاستبراء ،

فانه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل عملاً بالعلم الاجمالي هذا إذا كان ذلك بعد أن توضأ ، وأما إذا خرجت منه قبل أن يتوضأ ، فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء ، لأن الحدث الأصغر معلوم ووجود موجب الغسل غير معلوم ، فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء ، وعدم وجوب الغسل (١) .

يظهر منها الحكم بعدم بوليته بعده ، ولازمه كونه منياً . اللهم إلا أن يمنع تعرضها لذلك ، ويكون الحكم فيها عدم الاعتناء بالخارج بعده ، لأنه مقتضى الأصل . لكنه بعيد عن سياقها . فتأمل جيداً .

(١) المتصور في الحدّث الأكبر الطارىء على الحدّث بالأصغر صوراً :
 « الأولى » : أن يكون مضاداً له ، بحيث لو طرأ سببه ارتفع الأصغر ،
 وثبت هو مكانه « الثانية » : أن يكون مماثلاً له مجتمعاً معه في محلين
 « الثالثة » : أن يكون مؤكداً لوجوده ، فيكون معه وجوداً واحداً في محل واحد .

ولا ينبغي التأمل في أنه على الصورة الأولى يجوز بعد فعل الوضوء استصحاب كلي الحدث المعلوم إجمالاً حال خروج الرطوبة المشبهة المرددة بين الأصغر والأكبر ، لأنه من قبيل القسم الثاني من أقسام استصحاب الكلي لتردد الحدث المعلوم بالاجمال حينئذ بين وجودين يحتمل كل منهما بهينه دون الآخر ، ومع هذا الاستصحاب لا مجال للحكم بصحة الصلاة بعد الوضوء ، إلا بعد أن يفتسل أيضاً ، فان وجوب الغسل وإن لم يكن من أحكام كلي الحدث المستصحب ، لكن لما ثبت بالاستصحاب وجود الحدث المانع من صحة الصلاة بحكم العقل بوجوب الغسل ، ليحصل اليقين بارتفاع المانع . نعم يعارضه استصحاب عدم الأكبر فانه ينفي وجوب الغسل لأنه من أحكامه

وبعد التساقط يرجع إلى استصحاب عدم وجوب الغسل ، فانه حاكم على قاعدة الاشتغال بالطهارة . ولا مجال لمعارضته باستصحاب وجوب الطهور ، المعلوم حال خروج الرطوبة المشتبهة ، للتردد بين وجوب الوضوء المعلوم الارتفاع بعد الوضوء ، ووجوب الغسل المعلوم عدم سقوطه على تقدير حدوثه ، وقد عرفت فيما تقدم عدم جريان الاستصحاب في الفرد المردد . نعم لو كانت الطهارة الواجبة هي المعنى النفساني الناشيء من الوضوء والغسل كان جريان استصحاب وجوبه في محله ، وكان معارضاً لاستصحاب عدم وجوب الغسل ، فيرجع بعد تساقطهما الى قاعدة الاشتغال بالطهارة من الحدث . إلا أن يحكم عليها استصحاب كون المكلف بحيث لو توضع صار طاهراً ، ونحوه من الاستصحابات التعليقية ، التي لا يخلو جريانها من الاشكال .

وأما على الصورة الثانية ، فلا مجال لاستصحاب كلي الحدث المعلوم وجوده حال الرطوبة إلى ما بعد الوضوء ، لانه من قبيل القسم الثالث ، للعلم تفصيلاً بثبوت الأصغر في ذلك الحال ، والشك في وجود الأكبر معه ، فأصالة عدم الحدث الأكبر محكمة ، ومقتضاها عدم الحاجة الى الغسل . نعم لو احتمل أن الأصغر إذا اجتمع مع الأكبر لا يرتفع إلا بالغسل ، كان بقاء الحدث الأصغر بعد الوضوء محتملاً ، لاحتمال كون الرطوبة منياً ، وعليه فاستصحاب بقاء الأصغر محكم ، ولا بد من الغسل .

وهذا بعينه جار في الصورة الثالثة ، إذ أن مرتبتي الوجود الواحد بمنزلة الوجودين ، فيعلم بارتفاع إحداهما ، ويجري استصحاب عدم الأخرى . ولا مجال لمعارضته باستصحاب نفس الوجود ، نظير الاستصحاب الجاري في التدرجيات ، للفرق بينها عرفاً ، كما يظهر بالتأمل . وحينئذ فينتي الاكتفاء

بالوضوء وعدمه على ارتفاع الأصغر المقارن للأكبر بالوضوء وعدمه ، فإن
بني على عدم ارتفاعه به - لعدم الدليل عليه - جرى استصحابه في المقام
حتى يغتسل .

هذا ولو تردد الواقع بين الصورة الأولى والأخيرتين ، امتنع
استصحاب كلي الحدث ، إذ لا يحرز حينئذ كون المشكوك الباقي بالاستصحاب
هو المتيقن .

هذا كله مع غض النظر عن بعض النصوص ، كصحيح ابن مسلم
المروي عن مستطرفات السرائر : « عن رجل لم ير في منامه شيئاً فاستيقظ
فاذا هو ببلل . قال (ع) : ليس عليه غسل » (١٥) . ورواية أبي بصير :
« عن رجل يصيب بثوبه منياً ولم يعلم أنه احتلم . قال (ع) : ليغسل
ما وجد بثوبه وليتوضأ » (٢٥) . المحمولة على الثوب المشترك - كما عن
الشيخ - أو على من يحتمل كون المني عن جنابة سابقة قد اغتسل منها .
وحيث فاما أن يستفاد منها أن الوضوء مطهر للمحدث بالأصغر إذا لم يكن
جنباً ، أو أن الأصغر يرتفع بالوضوء وإن كان مقارناً للأكبر ، وأنه
لا تضاد بينهما ، وأن الصورة الأولى خلاف الواقع . فعلى الأول يكتفي
بالوضوء على تقدير كل من الصور ، إذ في الأولى يحرز تمام الموضوع
بالاستصحاب ، وفي الأخيرتين يحرز بعضه بالوجدان وبعضه بالأصل .
وعلى الثاني يكتفي بالوضوء على تقدير إحدى الأخيرتين ، كما عرفت .
ولأجل ذلك لا يظن الأشكال من أحد في الاكتفاء بالوضوء لمن كان محدثاً
بالأصغر واحتمل طرود الجنابة عليه . كما أنه لا يبعد أن يستفاد من مشروعية

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الجنابة حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الجنابة حديث : ٣ .

فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته

أما الأول فان يطلب خلوة أو يبعد (١) حتى لا يرى شخصه وأن يطلب مكاناً مرتفعاً للبول . أو موضعاً رخوياً (٢) .

الوضوء لنوم الجنب عدم التضاد بين الحدين ، وارتفاع الأصغر المقارن للأكبر بالوضوء . فتأمل .

فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته

(١) للمرسل : « من أتى الغائط فليستر » (١٥) . وعن النبي (ص) : انه لم يرَ على بول ولا غائط (٢٥) . وللمسند عن الصادق (ع) في وصف لقمان : « ولم يره أحد من الناس على بول ولا غائط قط ولا اغتسال ، لشدة تسره . . . » (٣٥) ونحوها غيرها .

(٢) ففي رواية ابن مسكان : « كان رسول الله (ص) أشد توقياً عن البول ، كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض ، أو إلى مكان من الأمكنة فيه التراب الكثير ، كراهية أن ينضح عليه البول » (٤٥) . وفي روايتي السكوني وغيره : « من فقه الرجل أن يرتاد موضعاً لبوله » (٥٥) .

(١٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٤٥) الو-ائل باب : ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ ، ١ . لكن رواه هكذا :

(ان يرتاد لموضع بوله) .

وأن يقدم رجله اليسرى عند الدخول في بيت الخلاء ، ورجله اليمنى عند الخروج (١) . وأن يستر رأسه ، وأن يتقنع (٢) ، ويجزىء عن ستر الرأس (٣) . وأن يسمي عند كشف العورة (٤) . وأن يتسكى في حال الجلوس على رجله اليسرى (٥) ،

(١) فانه مشهور ، وعن الغنية الاجماع عليه . وهذا هو المستند بناءً على قاعدة التسامح .

(٢) لمسل ابن اسباط عن أبي عبد الله (ع) : « كان إذا دخل الكنيف يقنع رأسه ويقول سرّاً في نفسه : باسم الله وبالله . . . » (١٠) وعن أبي ذر عن النبي (ص) : « والذي نفسي بيده لأظل حين أذهب الى الغائط متقنعاً بثوبي استحياً من الملكين . . . » (٢٥) .

(٣) استحباب الستر ذكره جماعة ، بل عن المعتمر والذكرى الاتفاق عليه ، لما عن المقنعة : « إن تغطية الرأس إن كان مكشوفاً عند التخلي سنة من سنن النبي صلى الله عليه وآله » (٣٩) ، ومن هذا يظهر وجه الاجزاء عنه . فتأمل .

(٤) ففي المرسل : « قال أبو جعفر الباقر (ع) : « إذا انكشف أحدكم لبول أو لغير ذلك فليقل : بسم الله . فان الشيطان يفض بصره حتى يفرغ » (٤٥) .

(٥) في الحدائق : « ذكره جملة من الأصحاب (رض) ، ولم أقف فيه على نص ، وأسنده في الذكرى الى رواية عن النبي (ص) ، وقال

- (١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٩ .

ويفرج رجله اليمنى (١) . وأن يستبرئ بالكيفية التي مرت (٢) .
وأن يتنحى قبل الاستبراء (٣) . وأن يقرأ الأدعية المأثورة ، بأن
يقول عند الدخول : « اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس
الخبث الخبث الشيطان الرجيم » (٤) ، أو يقول : « الحمد لله

العلامة في النهاية : لأنه (ع) علم أصحابه الانكاء على اليسار . وهما
أعلم بما قالاه .

(١) لا يحضرني مأخذه عاجلاً . ذكره جماعة ، كالعلامة ، والشهيد ،
وأبي العباس ، على ما حكى .

(٢) على المشهور . وعن ظاهر الاستبصار الوجوب . لصحیحتي حفص
ومحمد بن مسلم المتقدمين (١٠) ، لاشتمالها على ما هو ظاهر في وجوب النتر
والعصر . وفيه : أن الظاهر كونه للإرشاد إلى ما يترتب عليه من عدم
المبالاة بالخارج المشتبه . ومن ذلك يشكل الاعتماد عليهما في الاستحباب ،
فالعمدة فيه فتوى الجماعة ، كما ذكر في الجواهر .

(٣) لم أعرف له مأخذاً . نعم في مفتاح الفلاح . وعن التذكرة ،
والدروس ، ذكر التنحى ثلاثاً في كيفية الاستبراء ، وفي الحدائق : « لم
أقف فيه على خبر ، ولا في كلام القدماء على أثر » .

(٤) كما في مرسل الصدوق عن النبي (ص) مع إضافة : « اللهم أمط
عني الأذى ، وأعدني من الشيطان الرجيم » (٢٥) . وفي رواية أبي بصير
عن أحدهما (ع) « أعوذ بالله . . . » إلى آخر ما في المتن (٣٥) : وفي

(١٥) تقدمتا في أول الفصل .

(٢٥) الوسائل باب : « من ابواب احكام الخلوة حديث : ٥ .

(٣٥) الوسائل باب : « من ابواب احكام الخلوة حديث : ٢ .

الحافظ المؤدي « (١) . والأولى الجمع بينهما (٢) . وعند خروج الغائط : « الحمد لله الذي أطعمنيه طيباً في عافية ، وأخرجه خبيثاً في عافية » (٣) . وعند النظر الى الغائط : « اللهم ارزقني الحلال ، وجنبني عن الحرام » (٤) . وعند رؤية الماء : « الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً » (٥) .

رواية معاوية كما في المتن بزيادة : « بسم الله » (١٥) .

(١) كما في مرسل الصدوق عن علي (ع) (٢٥) .

(٢) بل وبين ما في مرسل الصدوق الآخر : « كان الصادق (ع)

إذا دخل الخلاء بقمع رأسه ، ويقول في نفسه : بسم الله وبالله ولا إله إلا الله . رب أخرج عني الأذى سرحاً بغير حساب ، واجعلني لك من الشاكرين فيما تصرفه عني من الأذى والغم الذي لو حبسته عني هلكت ، لك الحمد ، اعصمني من شر ما في هذه البقعة ، وأخرجني منها سالماً ، وحل بيني وبين طاعة الشيطان الرجيم » (٣٥) .

(٣) المروي في الوسائل (٤٥) والحدايق عن الفقيه : « اللهم كما

أطعمتنيه طيباً في عافية فأخرجه مني خبيثاً في عافية » .

(٤) كما في المرسل عن علي (ع) المروي في الحدايق عن الفقيه (٥٥) .

(٥) المذكور في رواية عبد الرحمن بن كثير الهاشمي : أن علياً (ع)

أكفى الماء بيده اليمنى على يده اليسرى ، ثم قال : بسم الله والحمد لله

(١٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلو حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٦ .

(٣٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٧ .

(٤٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلو حديث : ٥ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب أحكام الخلو حديث : ١ .

وعند الاستنجاء (١) : « اللهم حصّن فرجي وأعفّه واستر عورتني وحرمني على النار ووفقني (٢) لما يقربني منك ، يا ذا الجلال والاكرام » . وعند الفراغ من الاستنجاء : « الحمد لله الذي عافاني من البلاء ، وأماط عني الأذى » (٣) . وعند القيام عن محل الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه ، ويقول : « الحمد لله الذي أماط عني الأذى ، وهنأني طعامي وشرابي ، وعافاني من البلوى » (٤) . وعند الخروج أو بعده : « الحمد لله الذي عرفني لذته ، وأبقى في جسدي قوته ، وأخرج عني أذاه . يا لها نعمة ، يا لها نعمة ، لا يقدر القادرون قدرها » (٥) .

الذي . . . الخ ، ثم استنجى (١٠) . وليس فيه ذكر النظر الى الماء .

(١) هذا مذكور في رواية الهاشمي .

(٢) هذا وما بعده لم يذكر في الرواية المذكورة .

(٣) كما في رواية أبي بصير (٢٠) . وفي رواية أبي أسامة : « الحمد لله

على ما أخرج مني من الأذى في بسر وعافية » (٣٠) .

(٤) المذكور في مرسل الفقيه عن علي (ع) المروي في الوسائل (٤٥)

والحدائق : « فاذا خرج مسح على بطنه ، وقال : الحمد لله الذي أخرج عني أذاه ، وأبقى في قوته . فيا لها من نعمة لا يقدر القادرون قدرها » .

(٥) ففي رواية القداح عن علي (ع) : « كان إذا خرج من الخلاء

قال : الحمد لله الذي رزقني لذته ، وأبقى قوته في جسدي ، وأخرج

(١٠) الوسائل باب : ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٠) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٣٠) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١٠ .

(٤٥) في باب : ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ .

ويستحب أن يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول (١)، وأن يجعل المسحات - إن استنجد بها - وترأ (٢)، فلو لم ينق بالثلاثة وأتى برابع يستحب أن يأتي بخامس ليكون وترأ، وإن حصل النقاء بالرابع . وأز يكون الاستنجاء والاستبراء باليد اليسرى (٣) .

عني أذاه ، يا لها نعمة . ثلاثاً ، (١٠) وهو لا يوافق ما في المتن .
 (١) ففي موثق عمار : « عن الرجل إذا أراد أن يستنجد بالماء يبدأ بالمقعدة أو بالاحليل ؟ قال (ع) : بالمقعدة ثم بالاحليل » (٢٠) .
 (٢) ففي رواية عيسى بن عبد الله الهاشمي : « إذا استنجد أحدكم فليوتر بها وترأ إذا لم يكن الماء » (٣٠) . وفي المعتمر : ان الرواية من المشاهير .
 (٣) ففي مرسل يونس عن الصادق (ع) : « نهى رسول الله (ص) أن يستنجد الرجل بيمينه » (٤٥) وفي رواية السكوني : انه من الجفاء (٥٠) . وقد يستفاد من غيرهما . وكان الاولى الاقتصار على عد الاستنجاء باليمين من المكروهات لا غير . وأما حكم الاستبراء فقد يستفاد من المرسل : « قال أبو جعفر (ع) : إذا بال الرجل فلا يمس ذكره بيمينه » (٦٠) . وربما يستفاد مما قبله ، ومما ورد عنه (ص) أنه كانت يميناه لظهوره وطعامه ، ويسراه لخلاته وما كان من أذى ونحوه (٧٠) .

- (١٠) الوسائل باب : ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .
 (٢٠) الوسائل باب : ١٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
 (٣٠) الوسائل باب : ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .
 (٤٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
 (٥٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .
 (٦٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ .
 (٧٠) سنن البيهقي ج ١ ص ١١٣ .

ويستحب أن يعتبر ويتفكر (١) في أن ماسعى واجتهد في تحصيله وتحسينه كيف صار أذية عليه ، ويلاحظ قدرة الله تعالى في رفع هذه الأذية عنه وإراحته منها .

وأما المكروهات : فهي استقبال الشمس والقمر (٢)

(١) ففي المرسل : « ثم يقول له الملك : يا ابن آدم هذا رزقك ، فانظر من أين أخذته ، وإلى ما صار » (١٠) . ونحوه ما في رواية أبي أسامة (٢٥) وغيره .

(٢) كما هو المشهور . لرواية السكوني : « نهى رسول الله (ص) : أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول » (٣٥) . ونحوه ما في حديث الكاهلي (٤٥) ، وحديث المناهي (٥٥) . وموضوعها الاستقبال بالفرج ، لا بالبول كما في المتن . وهي وإن كان ظاهرها التحريم ، إلا أن لإعراض المشهور عنه مانع عن العمل به . نعم تصلح سنداً للكرامة ، بناء على قاعدة التسامح . اللهم إلا أن يتأمل في قدح مثل هذا الاعراض ، لاحتمال كون مستنده بناءهم على قرينية خلو جملة من النصوص عنه مع اشتغالها على غيره من المكروهات إجماعاً . فالعمدة في الحمل على الكراهة ينبغي أن يكون هو ذلك ، ولا سيما مع عموم الابتلاء به ، وكون سياقه مساق الأدب . فتأمل . ومنه يظهر ضعف ما عن ظاهر المفيد والصدوق من القول بالحرمة .

- (١٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
 (٢٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .
 (٥٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

بالبول والغائط (١) . وترتفع بستر فرجه (٢) ولو بيده ، أو دخوله في بناء ، أو وراء حائط . واستقبال الريح بالبول ، بل بالغائط أيضاً (٣) . والجلوس في الشوارع (٤)

(١) لعنه لاطلاق النهي عن الاستقبال في مرسلتي الكليني والصدوق (١٠) .
إلا أن في الثانية النهي عن الاستدبار أيضاً . لكن موردها الهلال . والمحكي عن الفخر الاجماع على عدم كراهة الاستدبار ، فتأمل .

(٢) هذا يجدي في غير ما يستفاد من المرسلين .

(٣) لاطلاق النهي عن استقبالها في مرفوعي محمد بن يحيى وعبد الحميد ابن أبي العلاء أو غيره (٢٠) ، غير الصالحين - لضعفها - إلا لاثبات الكراهة . لكن عطف عليه النهي عن الاستدبار أيضاً . والتعليل الوارد في رواية علل محمد بن علي القمي (٣٥) بأن الريح ترد البول ، وأن مع الريح ملكاً فلا يستقبل بالعورة ، لا يقتضي التخصيص بالبول ، فضلاً عن التخصيص بالاستقبال مع تصريح النصوص بالاستدبار أيضاً .

(٤) هو جمع الشارع ، وهو الطريق الأعظم ، كما عن الصحاح . والمراد به هنا مطلق الطريق النافذ ، كما في صحيح عاصم (٤٥) ، وفي حديث المناهي : « قارعة الطريق » (٥٠) ، وهو أعلاه الذي تقرعه المارة . وفي حديث الاربعة : « لا تبلى على المحجة » (٦٠) . المحمولة على الكراهة ،

(١٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣٠٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦٠٢ .

(٣٥) مستدرک الوسائل باب : ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١٠ .

(٦٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١٢ .

أو المشارع (١) . أو منزل القافلة (٢) ، أو دروب المساجد (٣) ، أو الدور (٤) ، أو تحت الأشجار المثمرة (٥) ولو في غير أوان الثمر.

لنظير ما تقدم في الأول ، ومثله الكلام فيما يأتي .

(١) هو جمع مشرعة ، وهو مورد الماء . وفي صحيح عاصم : « تنقي شطوط الأنهار » (١٥) ، ونحوه مرفوع علي بن ابراهيم (٢٥) . وفي رواية السكوني : « نهى رسول الله (ص) أن يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها أو نهر يستعذب » (٣٥) ، ونحوه خبر الحصين بن مخارق (٤٥) .
(٢) المعبر عنه بمنازل النزال ، كما في مرفوع القمي (٥٥) ، وظل النزال ، كما في رواية الكرخي (٦٥) .

(٣) في المرفوع : « اجتنب أفنية المساجد » (٧٥) . فتأمل .

(٤) ففي صحيح عاصم ذكر مواضع ، ثم فسرها (ع) بأبواب الدور .
(٥) كما في صحيح عاصم ، أو فيها ثمرتها ، كما في خبر السكوني . أو فيها ثمرها ، كما في خبر الحصين . أو شجرة مثمرة ، كما في حديث المناهي ، وخبر عبد الله بن الحسن مع زيادة : « قد أينعت ، أو نخلة قد أينعت يعني : أثمرت » (٨٥) ، أو نحو ذلك ، كما في غيرها . وفي المرفوع

- (١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة . ١ .
(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة . ١ .
(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة . ١ .
(٤٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة . ١ .
(٥٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة . ١ .
(٦٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث . ١ .
(٧٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .
(٨٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١١ .

والبول قائماً (١)، وفي الحمام (٢) ، وعلى الأرض الصلبة (٣) .
وفي ثقب الحشرات (٤) ، وفي الماء (٥) ،

وغيره : « مساقط الثمار » (١٠) . وظاهر الجميع اختصاص الحكم بحال
التمر ، ولا سيما بملاحظة التعليل في بعض النصوص بوجود الملك الموكل
بالتمر . فتعميم الحكم لا مستند له إلا فتوى جماعة به ، واحتمال الاطلاق
في بعض النصوص .

(١) لأنه مظنة أن يصيبه الشيطان بشيء ، كما في صحيح ابن مسلم
وغيره (٢٠) ، وفي بعضها أنه من الجفاء (٣٠) .
(٢) ففي المستدرک عن جامع الأخبار عن النبي (ص) : أنه عدّ
من الخصال الموجبة للفقر البول في الحمام (٤٠) .
(٣) لما تقدم في ثاني المستحبات . فتأمل .
(٤) بلا خلاف لما عن النبي (ص) (٥٠) : أنه نهى أن يبال في
الجحر (٦٠) .

(٥) ففي مرسل حكم : « قلت له : يبول الرجل في الماء ؟ قال (ع) :
نعم ، ولكن يتخوف عليه من الشيطان » (٧٠) . وفي صحيح الحلبي :
« لا تبل في ماء نقيس ، فإنه من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومن

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

(٤٥) في باب : ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٧ .

(٥٥) كنز العمال حديث : ١٨٥٢ ج ٥ ص ٨٧ .

(٦٥) بتقديم الجيم المضمومة على الحاء الساكنة : ثقب الحية ونحوها من الحشرات . منه مد

ظله العالي .

(٧٠) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

خصوصاً الراكد (١) ، وخصوصاً في الليل (٢) . والتطهير بالبول (٣) أي : البول في الهواء .

إلا نفسه ، (١٠) ، ونحوه خبر ابن مسلم (٢٥) . وفي حديث المناهي ذكر الراكد (٣٥) ، وفي مرسل الصدوق : « إن البول في الماء الراكد يورث النسيان (٤٥) . وفي المرسل عن مسمع : « أنه (ص) نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة . وقال (ع) : « إن للماء أهلاً (٥٥) ، وقريب منه ما في حديث الأربعة (٦٥) . وظهورها في الكراهة المصطلحة غير خفي .

(١) لما في صحيح الفضيل : « لا بأس أن يبول الرجل في الماء الجاري وكره أن يبول في الماء الراكد ، (٧٥) فإنه لا بد أن يحمل التفصيل على خفة الكراهة وشدتها جمعاً .

(٢) لما ينتقل من أن الماء بالليل للجن ، فلا يزال فيه ولا يقتل ، حذراً من إصابة آفة من جهنهم . كذا في المستند .

(٣) ففي رواية السكوني : « نهى النبي (ص) أن يطمّح الرجل ببوله من السطح ومن الشيء المرتفع في الهواء ، (٨٥) ، وقريب منه غيره . والظاهر أنه لا إشكال في الكراهة ، وإن حكي عن الهداية التعبير

- (١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .
 (٥٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .
 (٦٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٦ .
 (٧٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب الماء المطلق حديث : ١ .
 (٨٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

والأكل والشرب حال التخلي (١) ، بل في بيت الخلاء مطلقاً .
والاستنجاء باليمين (٢) ، وباليسار إذا كان عليه خاتم فيه اسم
الله (٣) .

ب « لا يجوز » .

(١) كما عن جماعة . لما استفاد من اخبار اللقمة التي وجدها الحسين
ابن علي عليها السلام ومحمد بن علي الباقر عليها السلام (١٠) . بل استفاد
منها الكراهة في بيت الخلاء مطلقاً ، كما عن جماعة أخرى . لكن التعدي
عن موردها إلى الشرب غير ظاهر إلا لمحض الفتوى . فتأمل .
(٢) قد تقدم وجهه .

(٣) للأخبار الكثيرة الدالة عليه . كخبر أبي بصير : « قال أمير المؤمنين
عليه السلام : من نقش على خاتمه اسم الله فليحوّله عن اليد التي يستنجي
بها في المتوضأ » (٢٠) . وأما خبر وهب عن أبي عبد الله (ع) : « كان
نقش خاتم أبي : العزة لله جميعاً . وكان في يساره يستنجي بها ، وكان نقش
خاتم أمير المؤمنين عليه السلام : الملك الله . وكان في يده اليسرى يستنجي
بها » (٣٠) فساقط عن مقام الحجية ، فقد قيل في روايه : إنه أكذب
البرية . مع أنه يمكن حمله على التقية ، أو على الجواز ، وإن كان بعيداً .
هذا وقد يظهر من بعض النصوص - كخبر أبي أيوب : « أدخل الخلاء
وفي يدي خاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى ؟ قال (ع) : لا ، ولا يجامع
فيه » (٤٠) - كراهة إدخاله الخلاء وإن لم يكن في اليد التي يستنجي بها .

(١٠) راجع الوسائل باب : ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة وسبأني ذكر الحديثين في المسألة الثالثة .

(٢٠) الوسائل باب : ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

(٣٠) الوسائل باب : ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٨ .

(٤٠) الوسائل باب : ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

وطول المكث في بيت الخلاء (١). والتمخلي على قبر المؤمنين (٢) إذا لم يكن هتكاً ، وإلا كان حراماً . واستصحاب الدرهم البيض (٣) ، بل مطلقاً إذا كان عليه اسم الله أو محترم آخر (٤) ،

لكنه يتأمله ما ورد من فعل النبي (ص) وعلى (ع) (١٠) ، فليحمل على كونه في اليد التي يستنجي بها ، كما يظهر ذلك بالتأمل في بعض النصوص ، وإن كان يأتي ذلك مثل موثق عمار (٢٠) . وكيف كان فظهور النصوص في كون الحكم أدبياً مانعاً عن الحمل على الحرمة ، ولا سيما مع إعراض المشهور عن ظاهرها . فتأمل .

(١) فقد ورد في الأخبار الكثيرة أنه يورث الباسور .

(٢) ففي صحيح ابن مسلم : أنه مظنة أن يصيبه الشيطان بشيء (٣٠) . لكنه خال عن التقييد بالمؤمنين - كالفقهاء - ونحوه رواية ابن عبد الحميد (٤٠) ، فقد عدّ فيها التغوط بين القبور مما يتخوف منه الجنون .

(٣) ففي رواية غياث عن جعفر (ع) عن أبيه : أنه كره أن يدخل الخلاء ومعه درهم أبيض ، إلا أن يكون مصوراً ، (٥٥) . وهي وإن كانت مطلقة ، إلا أنه قيده ببعض بما يكون عليه اسم الله ، لمعرفة نقش ذلك عليه في عصر الصدور . ولا يخلو من تأمل .

(٤) لا يظهر وجه للاطلاق إلا فهم عدم خصوصية للأبيض ، بناءً على تقييده بما كان عليه اسم الله ، لقرب دعوى كون الوجه فيه احترام

(١٥) الوسائل باب : ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٧ .

إلا أن يكون مستوراً (١) . والكلام في غير الضرورة (٢) إلا
بذكر الله (٣) ، أو آية الكرسي (٤) ،

الكتابة . لكن قد ينافيه ما عرفت في الخاتم .

(١) لاستثناء المصروع .

(٢) ففي حسن صفوان عن الرضا (ع) : « نهى رسول الله (ص) أن يجيب الرجل آخر وهو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ » (١٥) المحمول على الكراهة بلا إشكال يعرف ، إلا من الفقيه حيث عبر بـ « لا يجوز » . ولعل مراده الكراهة ، كما في غير المقام . ويشهد للكراهة خبر أبي بصير : « لا تتكلم على الخلاء ، فإنه من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة » (٢٥) .
(٣) للأخبار الكثيرة المصرحة بحسنه . كصحيح أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام : « مكتوب في التوراة التي لم تتغير إن موسى عليه السلام سأل ربه فقال : إلهي إنه يأتي عليّ مجالس أُعزك وأجلك أن أذكرك فيها . فقال تعالى : يا موسى إن ذكري حسن على كل حال » (٣٥) .
(٤) ففي خبر عمر بن يزيد : « سألت أبا عبد الله (ع) عن التسبيح في المخرج وقراءة القرآن . قال (ع) : لم يرخّص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي ، وبحمد الله ، ، وآية : الحمد لله رب العالمين » (٤٥) .
ثم إن الظاهر من آية الكرسي الآية المشتملة على لفظ الكرسي التي آخرها : (وهو العلي العظيم) . وقد قيل : إنه المقرر عند القراء والمفسرين .

(١٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٧ .

أو حكاية الأذان (١) ، أو تسميت العاطس (٢) .
 (مسألة ١) : يكره حبس البول (٣) أو الغائط : وقد يكون حراماً إذا كان مضرراً . وقد يكون واجباً ، كما إذا كان متوضئاً ولم يسع الوقت للتوضؤ بعدهما والصلاة . وقد يكون مستحباً ، كما إذا توقف مستحب أهم عليه .

ويظهر ذلك بأدنى ملاحظة لكلماتهم . وفي بعض الأخبار المروية نبي مجمع البيان أنها خمسون كلمة ، ولا ينطبق إلا عليها . وعليه ففي كل مورد وردت مطلقة حملت على ذلك ، إلا أن تقييد بمثل : إلى قوله تعالى : (هم فيها خالدون) فيلزم حينئذ قراءتها إليه ، كما ورد في موارد كثيرة .
 (١) ففي صحيح ابن مسلم : « لا تدعن ذكر الله على كل حال ، ولو سمعت المنادي بنادي بالأذان وأنت على الخلاء فاذكر الله عز وجل ، وقل كما يقول المؤذن » (١٠) ، ونحوه غيره ، وفي بعضها : « لأن ذلك يزيد في الرزق » (٢٥) .

(٢) لا يحضرني عاجلاً ماخذ لهذا بالخصوص غير دخوله في الذكر . نعم في رواية مسعدة : « كان أبي يقول : إذا عطس أحدكم وهو على خلاء فليحمد الله في نفسه » (٣٥) . لكن الظاهر من التسميت الدعاء للغير .
 (٣) لما في الفقه الرضوي : « إذا هاج بك البول قبل » (٤٥) وفي الرسالة الذهبية : « من أراد أن لا يشتكي مثانة فلا يحبس البول ولو على

(١٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٩ .

(٤٥) مستدرک الوسائل باب : ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٥ .

(مسألة ٢) : يستحب البول حين إرادة الصلاة (١) ،
وعند النوم (٢) ، وقبل الجماع (٣) . وبعد خروج المنى (٤) .
وقبل الركوب على الدابة ، إذا كان النزول والركوب صعباً
عليه (٥) . وقبل ركوب السفينة إذا كان الخروج صعباً (٦) :
(مسألة ٣) : إذا وجد لقمة خبز في بيت الخلاء يستحب
أخذها وإخراجها ، وغسلها ثم أكلها (٧) ،

ظهر الدابة ، (١٠) .

(١) لا يحضرني عاجلاً مأخذه . ولا يتسع الوقت لزيادة التتبع .

(٢) فمن الخصال : « قال أمير المؤمنين (ع) للحسن ابنه (ع) :

يا بني ألا أعلمك أربع خصال تستغني بها عن الطب ؟ فقال (ع) : بلى

يا أمير المؤمنين . فقال (ع) : لا تجلس على الطعام إلا وأنت جائع ، ولا

تقم من الطعام إلا وأنت تشتهيهِ ، وجوّد المضغ ، وإذا نمت فاعرض نفسك

على الخلاء ، (٢٠) .

(٣) لا يحضرني الآن مأخذه .

(٤) كما سيأتي في الاستبراء منه .

(٥) لا يحضرني الآن مأخذه .

(٦) لا يحضرني الآن مأخذه .

(٧) فمن الفقيه : « دخل أبو جعفر الباقر (ع) الخلاء فوجد لقمة

خبز في القدر ، فأخذها وغسلها ودفنها الى مملوك معه فقال : تكون معك

لأكلها إذا خرجت . فلما خرج (ع) قال للمملوك : أين اللقمة ؟ فقال :

(١٠) مشترك الوسائل باب : ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٤ .

(٢٠) الوسائل باب : ٢ من أبواب آداب المائدة : ٨ .

فصل في موجبات الوضوء ونواقضه

وهي أمور : (الأول والثاني) : البول والغائط (١) من الموضوع الأصلي ، ولو غير معتاد (٢) ، أو من غيره مع انسداده ،

أكلتها يا ابن رسول الله (ص) . فقال (ع) : إنها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة ، فاذهب فأنت حر فإني أكره أن أستخدم رجلا من أهل الجنة ، (١٠) ، وقريب منه ما عن العيون عن الحسين بن علي (٢٠) . وبهذا المضمون حكى عن علي بن الحسين (ع) ، لكن فيه أنه (ع) وجد تمره .

فصل في موجبات الوضوء ونواقضه

(١) إجماعاً ، كما عن المعتبر ، والمنتهى ، والدلائل ، والمدارك ، والذخيرة ، وغيرها ، بل لعلمه لإجماع من المسلمين . والنصوص بذلك متواترة . (٢) بلا خلاف ، كما في الحدائق ، بل هو إجماع ، كما في المستند وعن شرح الدروس ، بل في أولها : « نقل الإجماع عليه مستفيض » ، وعن روض الجنان حكايته عن الفاضلين . وكان الوجه في استفادة ذلك منهم سكوتهم عن التعرض لاعتبار الاعتقاد وعده فيه ، وتعرضهم لذلك في غيره ، كما سيأتي . وهو الذي يقتضيه إطلاق النصوص على اختلاف أسنتها مثل خبر زكريا بن آدم عن الرضا (ع) : « إنما ينقض الوضوء ثلاث : البول والغائط والريح » (٣٠) . لولا ما يمكن أن يدعى من الانصراف إلى صورة

(١٠) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ١ .

(٢٠) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٢ .

(٣٠) الوسائل باب : ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٦ .

أو بدونه بشرط الاعتیاد (١) أو الخروج على حسب المتعارف،

الاعتیاد - كما هو الغالب - كما ادعاه من اعتبر الاعتیاد الشخصي في غير المخرج الأصلي . لكن لو تمت دعوى الانصراف كان الوجه في عام اعتبار الاعتیاد الشخصي في الموضع الأصلي منحصراً في الاجماع .

(١) فانه مع الانسداد لا إشكال في النقص ، ولا خلاف ظاهر ، وعن المنتهى والمدارك الاجماع ، وفي طهارة شيخنا الأعظم (ره) : « حكي عليه الاجماع عن غير واحد » . وبدونه هو المعروف ، بل في طهارة شيخنا الأعظم - رحمه الله - : « لم يحك الخلاف إلا من شرح الدروس وقواه في روض الجنان » ، ونسب أيضاً إلى الخراساني . واستفادة الحكم في المقامين من مطلقات النصوص بشكل من جهة دعوى الانصراف المتقدمة ، بل ولكثير من النصوص الحاصرة للناقض بما يخرج من الطرفين ، كصحيح زرارة عن أحدهما (ع) : « لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك ، أو النوم » (١٥) ، وفي رواية أديم بن الحر : « ليس ينقض الوضوء إلا ماخرج من طرفيك الأسفلين » (٢٥) ، ونحوهما غيرهما . ودعوى : أنه مفهوم قيد ، والكلام في حجيته معلوم - كما في الجواهر - غير ظاهرة ، لأنه من مفهوم الحصر . كما أن دعوى أنه جار مجرى الغالب فيخرج عن الحجية - كما في الجواهر أيضاً وعن العلامة (ره) - مدفوعة بأن ذلك يوجب التشكيك في المطلقات . كما أن حمله على ما من شأنه أن يخرج من الطرفين حمل على خلاف الظاهر .

(١٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

اللهم إلا أن يراد بذلك أن الموصول لم يلحظ كونه عنواناً للموضوع ليكون قيداً ، إذ لا ريب في عدم التقص بما يخرج منها مما لا يكون بولاً أو غائطاً ، كالمذي والودي والوذى والدم والدود وغيرها ، فلا بد أن يكون الموصول ملحوظاً مرآة وطريقاً إلى نفس البول والغائط ، ويكون الكلام المذكور نظير قوله (ع) : « لا ينتقض الوضوء إلا البول والغائط » . كما يشهد بذلك ما في صحيح زرارة : « قلت لأبي جعفر (ع) وأبي عبد الله عليه السلام : ما ينتقض الوضوء ؟ فقالا : ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول أو مني أو ريح ، والنوم حتى يذهب العقل » (١٥) ، فان قولها (ع) : « من البول والغائط . . . » تفسير للموصول ، كتفسير الطرفين بالذكر والدبر ، وليس تخصيصاً ، كما أشار إلى ذلك شيخنا الأعظم في طهارته ، ولذلك عطف البول على الغائط (بالواو) وعطف المني وما بعده به (أو) فان ذلك يدل على أن المني معطوف على اسم الموصول لا بيان له . مضافاً إلى أن الحصر ليس بالاضافة إلى ما يخرج من غير الطرفين من البول والغائط ، بل بالاضافة إلى غيرهما من التيمم والحجامة ونحوهما ، كما يفصح عن ذلك خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : « سألته عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل . فقال (ع) : ليس في هذا وضوء . إنما الوضوء من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله بهما عليك » (٢٥) ، ونحوه غيره . وعليه فتسقط هذه المقيدات عن صلاحية التقييد .

وأما الانصراف فقد تكرر غير مرة أن التعارف والغلبة لا يصلحان

(١٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٥ .

ففي غير الأصلي مع عدم الاعتياد وعدم كون الخروج على حسب المتعارف (١)، اشكال والأحوط النقض مطلقاً، خصوصاً إذا كان دون المعدة .

لرفع اليد عن الاطلاق . مع ان البناء على ذلك في المقام يقتضي تقييد النقض بالغالب من أسباب الخروج ، وكيفياته ، وأمكانته ، وأزمانه ، وغير ذلك مما لا مجال لاحتماله . فاذاً لا مانع من العمل بالمطلقات المقتضية لحصول النقض بالخروج من غير الموضع الأصلي ، مع انسداده وعدمه ، والاعتياد وعدمه ، والخروج على حسب المتعارف وعدمه .

ومنه يظهر ضعف ما نسب إلى المشهور من التفصيل فيما يخرج من غير الأصلي بين صورة الاعتياد فينقض ، لصدق الطرفين اللذين أنعم الله بهما ، وغيرها فلا ، لعدم الصدق . وجه الضعف (أولاً) : ما عرفت من ثبوت الاطلاقات في نفسها ، وعدم ثبوت المقيد (وثانياً) : عدم صدق الطرفين على الحادثين ، إذ المراد منها قطعاً الدبر والذكر ، ولا سيما مع التصريح بذلك في صحيح زرارة . وأضعف منه ما عن الشيخ (ره) من التفصيل بين الخارج مما دون المعدة فينقض وغيره فلا ينقض ، لعدم صدق الغائط عليه (وفيه) : أن الصدق وعدمه مما لا يناطان بالخروج عما دون المعدة وعدمه قطعاً ، مع أن الكلام في فرض الصدق . اللهم إلا أن يكون المراد من خروجه مما فوق المعدة خروجه قبل هضم المعدة له ، فلا يكون بولاً أو غائطاً فيكون قائلاً بالنقض مطلقاً ، عملاً باطلاق الأدلة :

(١) لم أقف على من اعتبر ذلك . وكان الوجه في البناء على النقض حينئذ إطلاق قوله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط) (١٠) المنصرف

ولا فرق فيها بين القليل والكثير (١) حتى مثل القطرة ، ومثل تلوث رأس شيشة الاحتقان بالعذرة. نعم الرطوبات الاخر غير البول والغائط الخارجة من المخرجين ليست ناقضة (٢) ، وكذا الدود أو نوى التمر ونحوهما إذا لم يكن متلطخاً بالعذرة .
(الثالث) : الريح (٣) الخارج من مخرج الغائط إذا كان من

إلى صورة الخروج المتعارف ، ووجه التوقف في غير ذلك قصور الأدلة :

(١) للاطلاق الذي لا يقدح فيه التعارف ، كما عرفت .

(٢) لما عرفت من روايات الحصر في البول والغائط :

(٣) إجماعاً كما في البول ، بل قيل لا خلاف فيه بين المسلمين :

وبشهد بذلك كثير من النصوص . منها صحيح زرارة المتقدم . وما في صحيحه الآخر عن أبي عبد الله (ع) : « لا يوجب الوضوء إلا غائط أو بول ، أو ضرطة تسمع صوتها ، أو فسوة تجرد ريحها » (١٥) ، ونحوه غيره . ومنه يظهر اختصاص الحكم بالخارج من مخرج الغائط ، لان الخارج من غيره لا يسمى ضرطة أو فسوة . مع أن الريح المذكور في النصوص إما منصرف الى خصوص ما يخرج من الدبر ، أو محمول عليه ، إذا لا مجال للأخذ باطلاقه ، إذ ليس كل ريح ناقض للوضوء ، بشهادة خروج التنجش ونحوه ضرورة . ومن ذلك تعرف وجه اعتبار خروجه من المعدة . ثم إن في قول المصنف (ره) : « من مخرج الغائط » دون أن يقول : « من الدبر » إشارة إلى أن الكلام في الريح هو الكلام فيما قبله بعينه ، فيكفي في نقض الريح خروجه من مخرج الغائط وإن لم يكن هو المخرج الأصلي ، فبناءً على ما عرفت منا فيما قبله يكون المراد بالريح في النص الإشارة إلى

المعدة ، صاحب صوتاً أولاً (١) . دون ما خرج من القبل (٢) ، أو لم يكن من المعدة كنفخ الشيطان (٣) ، أو إذا دخل من الخارج ثم خرج .

ذلك الريح المعبر عنه بالضرطة ، أو الفسوة لو خرج من الدبر ، وإن لم يخرج فعلا منه ، ولم يسم بذلك . بل من ذلك يظهر أنه لا يعتبر الخروج من مخرج الفائط في حصول النقص به ، فينقض وإن خرج من غيره ، فالمدار على الخارج لا المخرج .

(١) كما نص عليه في الصحيح . والسماع أو وجدان الرائحة غير معتبر إجماعاً ونصاً ، ففي خبر ابن جعفر (ع) : « عن رجل يكون في الصلاة فيعلم أن ريحاً قد خرجت فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها . قال عليه السلام : يعيد الوضوء والصلاة ، ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً » (١٥) فاعتبار ذلك في صحيح زرارة وغيره لدفع الوسواس .

(٢) لعدم الدليل عليه ، بل ظهور الريح في نصوص الحصر فيما يخرج من الدبر دليل العدم . فما في المعتبر وعن التذكرة وشرح الموجز من النقص بما يخرج من قبل المرأة ، لأن لها منفذاً إلى الجوف فيمكن خروج الريح من المعدة إليه ، ضعيف . نعم لو خرج منه ما من شأنه أن يخرج من الدبر كان ناقضاً . كما أنه كذلك لو خرج من غيرهما أيضاً . ولعله مراد الجماعة .

(٣) ففي صحيح معاوية : « قال أبو عبد الله (ع) : إن الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتى يخبل . أنه قد خرج منه ريح فلا ينقض الوضوء إلا

(الرابع) : النوم مطلقاً (١) وإن كان في حال المشي ،

ريح يسمعها أو يجد ريحها ، (١٠) .

(١) كما هو المشهور ، بل حكى عليه الاجماع صريحاً وظاهراً جماعة ، منهم السيد والشيخ والفاضلان وغيرهم . ويقتضيه إطلاق كثير من النصوص وخصوص جملة منها . ففي رواية عبد الحميد عن أبي عبد الله (ع) : « من نام وهو راكم أو ساجد أو ماش على أي الحالات فعليه الوضوء » (٢٠) . وصحيح ابن الحجاج المروي في الوافي : « سألت أبا عبد الله (ع) عن الخفقة والخفقتين . فقال (ع) ما أدري ما الخفقة والخفقتين ، إن الله تعالى يقول : بل الانسان على نفسه بصيرة ، فان علياً (ع) كان يقول : من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء » (٣٠) ، وقريب منها رواية ابن خلاد الآتية .

وربما نسب الى الصدوق عدم النقص بالنوم قاعداً مع عدم الانفراج لقونه في فقيهه : « وسئل موسى بن جعفر (ع) عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه وضوء ؟ فقال (ع) لا وضوء عليه ما دام قاعداً إن لم ينفرج » (٤٠) ، وقريب منها رواية الحضرمي عن أبي عبد الله (ع) المروية عن التهذيب (٥٠) . لكنها لا يصلحان لمعارضة ما عرفت ، مما هو أكثر عدداً ، وأصح سنداً ، ومعول عليه عند الأصحاب . بل ذكره الرواية لا يدل على عمله بها ، لما تقدم من شهادة غير واحد من الأساطين بعنونه مما

(١٠) الوسائل باب : ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

(٢٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

(٣٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٩ .

(٤٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١١ .

(٥٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٥ .

إذا غلب على القلب والسمع والبصر (١) ، فلا تنقض الخفقة إذا لم تصل إلى الحدّ المذكور (٢) .
(الخامس) : كل ما أزال العقل (٣) ، مثل الاغماء ، والسكر ، والجنون ، دون مثل البهت .

ذكر في صدر كتابه ، من أنه لا يذكر فيه إلا ما يعتمد عليه ، ويكون حجة بينه وبين ربه ، وإن كان ذلك بعيداً . ومثلها رواية عمران بن حمران : « مع عبداً صالحاً يقول : من نام وهو جالس لا يعتمد النوم فلا وضوء عليه » (١٥) ، ورواية ابن سنان (٢٥) الدالة على أن النوم وهو جالس يوم الجمعة في المسجد غير ناقض ، لأنه في حال ضرورة . إذ لم ينسب العمل بها إلى أحد ، فلا يمكن الاعتماد عليها بوجه أصلاً . هذا وكان المناسب للمصنف (ره) أن يقول : وإن كان قاعداً ولم ينفرج أو لم يعتمد النوم .

(١) وتقييده بذلك للتوضيح ، أو لاجراء ما يسمى نوماً عرفياً ولو مسامحة ، وذكر كل من الأولين كاف عن ذكر الثلاثة . وكان ذكرها المتابعة صحيح زرارة الآتي في المسألة الأولى .

(٢) كما يظهر من صحيح ابن الحجاج المتقدم . وعليه يحمل موثق سماعة : « عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راکعاً . فقال عليه السلام : ليس عليه وضوء » (٣٥) .

(٣) لا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم ، كما عن المنتهى ، وعن النهاية

(١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٦ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٢ .

(السادس) : الاستحاضة القليلة ، بل الكثيرة والمتوسطة (١) وإن أوجبنا الغسل أيضاً . وأما الجنابة فهي تنقض الوضوء ، لكن توجب الغسل فقط .
(مسألة ١) : إذا شك في طروء أحد النواقض بنى على العدم (٢).

نسبته إلى علمائنا ، وعن الغنية ، والمستدرک ، والدلائل ، والكفاية ، لإجماع الأصحاب ، وعن التهذيب لإجماع المسلمين ، وعن الخصال أنه من دين الامامية ، وعن البحار : « أكثر الأصحاب نقلوا الأجماع على ناقضيته » . وهذا هو العمدة فيه . ولا يقدر على توقف الحر في وسائله . كما لا تجدي في إثباته رواية معمر بن خلاد : « سألت أبا الحسن (ع) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع ، والوضوء يشد عليه ، وهو قاعد مستند بالوسائد فربما أغنى وهو قاعد على تلك الحال . قال (ع) : يتوضأ . قلت له : إن الوضوء يشد عليه لحال علة . فقال (ع) : إذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء (١٥) . إذ لا دلالة فيه على أن العلة في ناقضية النوم خفاء الصوت ، وإنما يدل على ناقضية الاغشاء في حال خفاء الصوت . مع أنه لو دل على الأول اختص النقص بمثل الاغشاء ، ولا يطرد في السكر والجنون ، لعدم خفاء الصوت فيها .

(١) كما سيأتي في محله إن شاء الله . وكان على المصنف التعرض لسائر الأحداث الكبيرة الموجبة للوضوء مع الغسل ، كما هو أحد القولين فيها ، ولو قيل بعدم وجوب الوضوء فيها كانت من قبيل الجنابة .

(٢) للاستصحاب ، كما تضمنه صحيح زرارة قال (ع) فيه : « فإذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء . قلت : فإن حرك في جنبه

وكذا إذ شك في أن الخارج بول أو مذي مثلاً (١) ، إلا أن يكون قبل الاستبراء ، فيحكم بأنه بول ، فإن كان متوضئاً انتقض وضوؤه ، كما مر .

(مسألة ٢) : إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء ، وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه .

(مسألة ٣) : القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض (٢) ، وكذا الدم الخارج منها ، إلا إذا علم أن بوله أو غائطه صار دماً (٣) ،

شيء ولم يعلم به . قال (ع) : لا ، حتى يستيقن أنه قد نام ، حتى يبقي من ذلك أمر بيّن ، وإلا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا ينتقض اليقين أبداً بالشك . . . (١٥) وفي رواية بكبير : « وإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد احدثت » (٢٥) ، ونحوهما غيرهما مما هو كثير .
(١) إذا لا فرق في جريان الاستصحاب بين الشك في وجود الناقض والشك في ناقضية الموجود لعموم الدليل ، والتفصيل - كما عن بعض - في غير محله . ومنه يظهر الوجه في المسألة الآتية .
(٢) لأنه ليس بولاً ولا غائطاً ، فينتفي نقضه بأدلة الحصر .
وكذا الدم .

(٣) هذا يتم إن صدق عليه أنه بول أو غائط حال الخروج ، ويكون صدق الدم عليه من باب المسامحة ، كما هو مستعمل عرفاً . وأما الصدق

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٧ .

وكذا المذي ، والوذى ، والودي (١) .

على الحقيقة فغير ظاهر ، لأن البول والغائط عرفاً غير الدم ، وأما مجرد كون أصله بولاً أو غائطاً ثم استحال إلى الدم فلا يجدي في حصول النقض به ، لاقتضاء أدلة الحصر عدم ناقضية ما لم يكن بولاً . أو غائطاً حال الخروج وإن كان أصله بولاً وأما استصحاب كونه ناقضاً على تقدير الخروج ، فلو تم في نفسه ، ولم يستشكل فيه بما استشكل في مطلق الاستصحاب التعليق ، ولو باختلاف الموضوع في المقام ، فلا يصلح لمعارضة إطلاق حصر النقض في غيره . (١) لاقتضاء أدلة الحصر في ناقضيتها . مضافاً إلى النصوص الخاصة .

كصحح زرارة عن أبي عبد الله (ع) : « إن سال من ذكرك شيء من مذي أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله ، ولا تقطع له الصلاة ، ولا تنقض له الوضوء ، وإن بلغ عقبيك ، فانما ذلك بمنزلة النخامة . وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فانه من الجبائز ، أو من البواسير ، وليس بشيء ، فلا تغسله من ثيابك ، إلا أن تقدره » (١٥) . وفي مرسل ابن رباط عن أبي عبد الله (ع) : « يخرج من الاحليل المني والمذي والوذى والودي . فأما المني فهو الذي تسترخي له العظام ، ويفتر منه الجسد ، وفيه الغسل . وأما المذي فهو الذي يخرج من شهوة ، ولا شيء فيه . وأما الودي فهو الذي يخرج بعد البول . وأما الوذى فهو الذي يخرج من الأدواء ، ولا شيء فيه » (٢٥) . . . إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة . لكن في صحيح ابن يقطين : « سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل يمذي وهو في الصلاة ، من شهوة ، أو من غير شهوة . قال (ع) المذي منه

(١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٦ .

والأول هو ما يخرج بعد الملاءمة (١) ،

الوضوء ، (١٥) . وفي صحيحه الآخر عنه (ع) : « عن المذي أينقض الوضوء ؟ قال (ع) : إن كان من شهوة نقض » (٢٥) ، ونحوه خبر الكاهلي (٣٥) . وأصرح منها في التفصيل خبر أبي بصير : « قلت لأبي عبد الله (ع) المذي يخرج من الرجل . قال (ع) : أحد لك فيه حداً ؟ قال : قلت : نعم جعلت فداك . فقال (ع) : إن خرج منك على شهوة فتوضأ ، وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء » (٤٥) . لكن في مرسل ابن أبي عمير : « ليس في المذي من الشهوة ، ولا من الانعاض ، ولا من القبلة ، ولا من مس الفرج ، ولا من المضاجعة ، وضوء » (٥٥) . والجمع يكون بالحمل على الاستحباب ، كما يشهد به ما في صحيح محمد بن اسماعيل : « إن علياً (ع) أمر المقداد أن يسأل رسول الله (ص) واستحي أن يسأله . فقال : فيه الوضوء . قلت : وإن لم أتوضأ ؟ قال : لا بأس » (٦٥) . ومثلها في الحمل على الاستحباب ما في صحيح ابن سنان من قول الصادق (ع) : « والودي فنه الوضوء ، لأنه يخرج من دريرة البول » (٧٥) .

(١) كما يظهر من صحيح عمر بن يزيد : « مرت بي وصيفة ففخذت

- (١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٦ .
- (٢٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١١ .
- (٣٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٢ .
- (٤٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٠ .
- (٥٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ .
- (٦٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٩ .
- (٧٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٤ .

والثاني ما يخرج بعد خروج المني (١) ، والثالث ما يخرج بعد خروج البول (٢) .

(مسألة ٤) : ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذي ، والودي (٣) ، والكذب ، والظلم ، والاكثر من الشعر الباطل (٤) ، والقيء ، والرعاف (٥) ،

لها فأمدت أنا ، (١٠) . لكن اختلفت النصوص المتقدم بها الاشارة في اختصاصه بالشهوة أو أن منه ما يكون لا من شهوة .
(١) ذكره غير واحد ، ولم أعرف له مستنداً . وقد تقدم ما في مرسل ابن رباط .

(٢) كما تقدم في مرسل ابن رباط ، وصحيح ابن سنان .

(٣) قد عرفت ما يشهد به .

(٤) ويشهد به موثق سماعة : « عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء ؟ أو ظلم الرجل صاحبه ، أو الكذب . فقال (ع) : نعم إلا أن يكون شعراً يصدق فيه . أو يكون يسيراً من الشعر الأبيات الثلاثة والأربعة ، فاما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء » (٢٠) . وموثقه الآخر (٣٥) وغيره في الكذب والغيبة . وهي محمولة على الاستحباب إجماعاً ، معتضداً بأدلة حصر النواقض .

(٥) ويشهد به موثق سماعة : « عما ينقض الوضوء . قال (ع) : الحدث تسمع صوته ، أو تجرد ربحه ، والقرقرة في البطن إلا شيئاً تصبر

(١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب ما يمك منه الصائم حديث ٢ وفي الباب غيره من الأخبار

المشار إليها .

والتقبيل بشهوة (١)، ومس الكلب (٢)، ومس الفرج (٣) ولو فرج نفسه (٤)، ومس باطن الدبر، والاحليل (٥)،

عليه، والضحك في الصلاة، والقيء، (١٠). وفي صحيح الحذآء عن الصادق (ع): «الرعاف، والقيء، والتخليل يسيل الدم، إذا استكرهت شيئاً تنقض الوضوء، وإن لم تستكره لم تنقض الوضوء» (٢٥). لكنها معارضة بما دل على خلاف ذلك من النصوص المعول عليها، المعتصدة بأدلة الحصر.

(١) ويشهد له صحيح أبي بصير: «إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء» (٣٥) المحمول على الاستحباب، بقرينة غيره، كخبر عبد الرحمن: «عن رجل مس فرج امرأته. قال (ع): ليس عليه شيء، وإن شاء غسل يده. والقبلة لا تتوضأ منها» (٤٥).
(٢) ففي صحيح أبي بصير: «من مس كلباً فليتوضأ» (٥٥). لكن الاجماع على خلافه، وأدلة الحصر، المؤيد باقتصار النصوص الواردة في مس الكلب على غسل اليد، يوجب الحمل على الاستحباب.
(٣) تقدم ما يشهد به.

(٤) لا يحضرنى ما يشهد به من النصوص.

(٥) ويشهد له موثق عمار: «عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره. قال (ع): نقض وضوءه. وإن مس باطن احليله فعليه أن يعيد

(١٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.

(٢٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

(٣٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٤٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

(٥٥) الوسائل باب: ١١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء (١) ، والضحك في الصلاة ،
والتخليل إذا أدمى (٢) . لكن الاستحباب في هذه الموارد غير
معلوم (٣) . والاولى أن يتوضأ برجاء المطلوبة .

الوضوء ، (١٥) . وعن الصدوق العمل به . لكن هجره ومعارضته بأدلة
حصر النواقض ، وما دل على نفي النقص بمس الفرج ، مانع من العمل به .
(١) ويشهد له صحيح سليمان بن خالد : « في الرجل يتوضأ فينسى
غسل ذكره . قال (ع) : يغسل ذكره ، ثم يعيد الوضوء » (٢٥) ،
ونحوه موثق أبي بصير (٣٥) ، المحمول على الاستحباب ، لصحيح بن يقطين :
« في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ، ثم يتوضأ وضوء الصلاة . قال (ع)
يغسل ذكره ، ولا يعيد الوضوء » (٤٥) ، ونحوه غير مما هو كثير .
(٢) ويشهد بالاول موثق سماعة المتقدم ، وبالثاني في الجملة صحيح
الحذاء المتقدم .

(٣) لاحتمال صدور النصوص المتقدمة للتقية . لكن هذا الاحتمال
مع أنه لا يجدي في رفع اليد عن الدليل مع إمكان الجمع العرفي بينه وبين
معارضه ، لما تحرر في الاصول من أنه إذا تعارضت أصالة الظهور مع
أصالة الجهة تعين سقوط الأولى عن الحجية ، فيتعين التصرف في الظهور
لا الحمل على التقية ، وأن الحمل على التقية إنما يكون مع التعارض
المستقر الذي لا يمكن معه الجمع العرفي بين الدليلين - لا يتم في بعض
المذكورات . فلاحظ صحيح محمد بن اسماعيل المتقدم في المسذي ، فإنه

- (١٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٠ .
(٢٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٩ .
(٣٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٨ .
(٤٥) الوسائل باب : ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

ولو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومة كفى، ولا يجب عليه ثانياً (١)، كما أنه لو توضأ احتياطاً، لاحتمال حدوث الحدث، ثم تبين كونه محدثاً كفى، ولا يجب ثانياً.

فصل في غايات الوضوء الواجبة وغير الواجبة

فان الوضوء إما شرط في صحة فعل، كالصلاة (٢)،

كالصريح في الاستحباب.

(١) هذا يتم لو قلنا باستحباب الوضوء عند عروض أحد الأمور المذكورة، لأن الوضوء حينئذ يكون صحيحاً واقعاً، فيرتب عليه رفع الحدث الأصغر، إذ لا يعتبر في رفعه أكثر من وقوع الوضوء صحيحاً وإن لم ينو به رفع الحدث، كما سيأتي. وكذا يتم لو جاء بالوضوء برجاء المطاوعة الفعلية، فانه إذا انكشف الحدث انكشف الأمر بالوضوء، فكان مطابقاً لأمره الفعلي. أما لو جاء به برجاء المطلوبة الاستحبابية، بقيد كونها كذلك، أشكلت صحة الوضوء لو لم يثبت الاستحباب، لأن احتمال عدم الاستحباب واقعاً يستلزم احتمال عدم التقرب واقعاً المعتبر في الوضوء، ولا بد من إحراز ذلك في صحة الوضوء. ومما ذكرنا يظهر الوجه في الفرع الآتي.

فصل في غايات الوضوء

(٢) إجماعاً مستفيض النقل، بل ضرورة، كما قيل. ويشهد به

النصوص المتجاوزة حد التواتر، كصحيح زرارة «لا صلاة إلا بطهور» (١٥)

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الوضوء حديث : ١.

والطواف (١) . وإما شرط في كماله ، كقراءة القرآن (٢) .

وحدیث : « لا تعاد . . . » (١٠) وغبهما . وقد عقد في الوسائل في أوائل الوضوء أبواباً تتضمن بعض تلك النصوص (٢٠) .

(١) إجماعاً محكياً في خمسة عشر موضعاً - كما في مفتاح الكرامة - بل في أكثر من ذلك . ويشهد به كثير من الصحاح ، كصحيح علي بن جعفر (ع) : « وسألته عن رجل طاف ، ثم ذكر أنه على غير وضوء فقال (ع) : يقطع طوافه ولا يعتد به » (٣٠) .

(٢) ففي رواية محمد بن الفضيل عن أبي الحسن (ع) : « سألته أقرأ المصحف ثم يأخذني البول ، فأقوم فأبول وأستنجي وأغسل يدي ، وأعود إلى المصحف فأقرأ فيه . فقال (ع) : لا حتى تتوضأ للصلاة » (٤٥) وفي حديث الاربعمائة : « لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهر حتى يتطهر » (٥٥) . وفي رواية ابن فهد : « إن قراءة المتطهر خمس وعشرون حسنة وغبه عشر حسنات » (٦٥) . وظاهر الروایتين الاولتين كراهة القراءة على غير وضوء . وعليهما يشكل الاتيان بالوضوء بقصد قراءة القرآن الكاملة ، بل لا بد من الاتيان به بقصد الكون على الطهارة ، أو غاية أخرى ويشير إليه في الرواية الأولى قوله (ع) : « حتى تتوضأ للصلاة » . اللهم

(١٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٠) راجع الوسائل باب : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من أبواب الوضوء .

(٣٠) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب الطواف حديث : ٤ . وفي الباب أحاديث أخر دالة على المطلوب .

(٤٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث : ١ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث : ٢ .

(٦٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث : ٣ .

وإما شرط في جوازه ، كمس كتابة القرآن (١) . أو رافع
لكراهته ، كالأكل (٢) .

إلا أن تكون الكراهة عبادية ، لكون القراءة من العبادات ، فيكون الفرد
الأفضل القراءة على حال الوضوء ، فيكون الوضوء شرطاً فيها ، ويكون
مستحباً غيرياً ، وتكون من غاياته .
(١) كما سيأتي قريباً .

(٢) ففي مصحح أبي حمزة عن أبي جعفر (ع) : « يا أبا حمزة الوضوء
قبل الطعام وبعده يذيان الفقير . قلت : بأبي وأمي يذهبان ؟ فقال (ع) :
يذيان » (١٥) ، ونحوه غيره مما هو كثير نعم في رواية هشام بن سالم عن
جعفر (ع) عن آبائه قال رسول الله (ص) : « من سره أن يكثر خير
بيته فليتوضأ عند حضور طعامه ، ومن توضأ قبل الطعام وبعده عاش في
سعة من رزقه ، وعوفي من البلاء في جسده » (٢٥) ، وزاد الموسوي في
حديثه : « قال هشام : قال لي الصادق (ع) : والوضوء هنا غسل اليدين
قبل الطعام وبعده » (٣٥) . فيحتمل حكومتها على سائر النصوص الواردة
في الباب ، كما هو ظاهر الوسائل وغيره ، وحينئذ فلا تصلح لاثبات
استحباب الوضوء للأكل . ويحتمل اختصاص حكومته على خصوص النبوي
المذكور في الرواية . والظاهر الأول ، كما يظهر من ملاحظة رواية الفضل
ابن يونس المذكورة في باب استحباب غسل الأيدي في إزاء واحد (٤٥)
من أطمعة الوسائل وغيرها من روايات الباب وغيره ، فإن النظر فيها يشرف على

- (١٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث : ١ .
(٢٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث : ١٥ .
(٣٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث : ١٦ .
(٤٥) وهو باب : ٥١ من أبواب آداب المائدة .

أو شرط في تحقق أمره ، كالوضوء للكون على الطهارة (١) .
أو ليس له غاية (٢) ، كالوضوء الواجب بالنذر (٣) ، والوضوء
المستحب نفساً (٤) إن قلنا به كما لا يبعد .

القطع بان المراد بالوضوء غسل اليدين ، لا أقل من اقتضائه الاجمال المانع
من البناء على استحباب الوضوء . ثم إنه بناء على كون الروايات فيما نحن
فيه مدلولها مختلف ، فظاهر بعضها أنه رافع لكراهة الأكل ، وبعضها
ظاهر في أنه شرط لكمالها . فلاحظ .

(١) فإنه يترتب على الوضوء للمحدث بالأصغر .

(٢) يعني : مقصودة من الأمر به أو من فعله .

(٣) فإنه لا إشكال في رجحانه ولو لغيره ، فيصح نذره ، وتجب

موافقته ، نعم يشكل جعل هذا القسم مقابلاً لبقية الأقسام ، لأن الأمر
الآتي من قبل النذر لا يصلح أن يكون مشرعاً للمنذور ، بل لابد أن
يكون المنذور مشرعاً من قبل أمر آخر ، فيدخل في أحد الأقسام المذكورة
بل قد يشكل جعل الوضوء للكون على الطهارة في عرض الوضوء للصلاة
ونحوها مما يعتبر فيه الطهارة ، لأن الغاية في الثاني أيضاً الكون على الطهارة
والغاية فيه الصلاة ، فيكون الغايتان طوليتين ، لا عرضيتين .

(٤) فسره غير واحد بالوضوء للكون على الطهارة ، الذي هو من

الغايات التوليدية ، في قبال الوضوء المستحب غيرياً ، وهو ما يستحب لغيره .
من الأفعال الاختيارية للمكلف ، كالصلاة والطواف ونحوهما . واستحبابه
بهذا المعنى كأنه لا خلاف فيه ، كما في كشف اللثام ، وعن الطباطبائي (ره)
دعوى الاجماع عليه . وبدل عليه ما دل على استحباب الكون على الطهارة

مثل إطلاق قوله تعالى : (ويحب المتطهرين) (١٠) . والنبوي : « يا أنس أكثر من الطهور يزد الله تعالى في عمرك ، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على الطهارة فافعل ، فانك تكون إذا مت على طهارة شهيداً » (٢٥) . لكن الظاهر - بقرينة جعله في قبال الكون على الطهارة - أن المراد استحبابه لنفسه لأي مصلحة كانت ولو كانت الكون على الطهارة . وقد يشهد له ما دل على الحث على الوضوء نفسه ، مثل مرسل الفقيه « الوضوء على الوضوء نور على نور » (٣٥) . وما في الحديث القدسي الذي رواه الديلمي في الارشاد : « من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني » ، ومثله عن النبي (ص) (٤٥) . لكن المفروغية عن استحباب الكون على الطهارة ربما توجب انصراف ما ذكر من النصوص الى استحبابه لا استحباب نفس الوضوء في مقابله . ولا سيما مثل قوله (ع) : « نور على نور » ، فان النورانية تناسب الطهارة جداً . ولعل من ذلك كان القول به ضعيفاً ، بل ظاهر شيخنا الأعظم في التنبيه الثالث من تنبيهات مبحث نية الوضوء المفروغية عن بطلانه ، قال - فيما ذكره الفاضلان والشهيد في الذكرى من أنه لو نوى المحدث بالأصغر وضوءاً مطلقاً مقابلاً للوضوء للغايات حتى الكون على الطهارة كان باطلاً - : « لو أريد به الوضوء المأتي به لا لغاية ، ولا للكون على الطهارة ، خرج عن المقسم وهو الوضوء المندوب ، لكونه على هذا الوجه تشريعاً محرماً » . مع أن البناء على ظهور هذه النصوص في موضوعية نفس الوضوء لا بلحاظ الطهارة يوجب البناء عليه أيضاً في بقية

(١٥) البقرة ٢٢٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٤٥) رواهما في الوسائل باب : ٨ من أبواب الوضوء حديث : ٢ ، وملحقه .

أما الغايات للوضوء الواجب فيجب للصلاة الواجبة (١)، أداءً أو قضاءً ، عن النفس أو عن الغير ، ولأجزائها المنسية (٢) ، بل وسجدتي السهو على الأحوط (٣) . ويجب أيضاً للطواف الواجب (٤) ،

النصوص المتعرضة لتشريعها للغايات ، وحينئذ يشكل البناء على التداخل ، كما سيأتي وإن كان هذا الاشكال يختص بما إذا كان التعبير عن الشرط بالوضوء ، لا بكونه على وضوء .

وعلى كل حال فالظاهر أنه لا يترتب على الاستحباب النفسي بهذا المعنى مزيد فائدة ، إذ لعله يكفي في تحقق التقرب بالوضوء الاتيان به بداعي المحبوبة ، ولو مع الغفلة عن الكون على الطهارة ، واعتبار قصد التوصل إلى ذي المقدمة في تحقق التقرب بالمقدمة إنما هو في غير التوليدات أما فيها فيكفي في تحقق التقرب بالمقدمة الاتيان بها بداعي المطلوبة في الجملة ولو مع الغفلة عن السبب .

(١) كما عرفت .

(٢) لما عرفت في أحكام النجاسات من أن القضاء متحد مع الأداء في جميع الخصوصيات المعتبرة فيه شرطاً أو شرطاً أو غيرهما ، وإنما الاختلاف بينهما في المحل لا غير (ودعوى) : أن الطهارة شرط في الصلاة ، لا في الأجزاء (مندفعة) بأن الصلاة عين الأجزاء . نعم لو لم يثبت كون الطهارة شرطاً في الصلاة ، بل مجرد كون الحدث قاطعاً ، فلا موجب لاعتبار الطهارة فيها . إلا أن ذلك خلاف ظاهر قوله (ع) : « لا صلاة إلا بطهور » ، ونحوه .

(٣) قد تقدم وجه الاحتياط وضعفه في أحكام النجاسات . فراجع .

(٤) كما عرفت .

وهو ما كان جزءاً للحج أو العمرة ، وإن كانا مندوبين (١) ، فالطواف المستحب ما لم يكن جزءاً من أحدهما لا يجب الوضوء له (٢) . نعم هو شرط في صحة صلاته . ويجب أيضاً بالنذر (٣) والعهد واليمين . ويجب أيضاً لمس كتابة القرآن إن وجب (٤)

(١) فإنها يجب إتمامها بالشروع فيها إجماعاً ، كما عن المنتهى وغيره .
 (٢) كما هو المشهور . وتقتضيه النصوص كخبر عبيد : « لا بأس أن يطوف الرجل الناقل وهو على غير وضوء ، ثم يتوضأ ويصلي ، وإن طاف متعمداً على غير وضوء فليتوضأ وليصل ومن طاف تطوعاً وصلى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين ، ولا يعيد الطواف » (١٥) ، وقريب منه صحيحا حريرز ومحمد بن مسلم (٢٥) . فما عن الحلبي والمنتهى من اعتبارها فيه ضعيف .

(٣) كما عرفت .

(٤) لحرمه المس بدونه ، كما هو المشهور ، كما عن جماعة ، بل عن المختلف وظاهر البيان والتبيان الإجماع عليه . واستدل عليه بقوله تعالى : (لا يمسه إلا المطهرون) (٣٥) . ولكن يشكل بأن الظاهر منه - بقريته السياق - كونه حكاية عن وصف خارجي للقرآن ، لا جعل حكم تشريعي ولا سبباً بملاحظة ظهور المطهر - بالفتح - في المعصوم ، لا ما يعم المتطهر ولا ينافي ذلك ما في خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (ع) : « المصحف لا تمسه على غير طهر ، ولا جنباً ، ولا تمس خطه ، ولا تعلقه

(١٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الطواف حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الطواف حديث : ٣ ، ٧ .

(٣٥) الواقعة ٧٩ .

إن الله تعالى يقول : لا يمسه إلا المطهرون ، (١٥) . لا مكان أن يكون المراد الاستدلال على تعظيم الله تعالى للقرآن ، المناسب لكرامة الامور المذكورة . بل ظهور الذيل في كونه تعليلاً لجميع ما ذكر في الصدر يعين ذلك ، إذ لا يعتبر في جواز بعضها الطهارة جزماً ، فتكون الرواية على ما قلناه . ومن ذلك يشكل الاستدلال بها على المقام ، لأن قرينة السياق والتعليل المذكور يناسب الكرامة جداً .

نعم يدل عليه مرسل حرير : « كان اسماعيل بن أبي عبد الله (ع) عنده ، فقال (ع) : يا بني اقرأ المصحف ، فقال : إني لست على وضوء فقال (ع) : لا تمس الكتابة ، ومس الورق وقرأه ، (٢٥) . وما في معتبر أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) : « عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء . فقال (ع) : لا بأس ، ولا يمسه الكتاب ، (٣٥) . وضعف السند - لو تم في الثاني - ينجبر بما عرفت . ومنه يظهر ضعف ما عن الشيخ في المبسوط والحلي والأردبيلي وغيرهم من الخلاف في ذلك . ثم إن جعل المس غاية للوضوء لا يخلو من إشكال ، لأن المتوقف على الوضوء جواز المس ، لا نفس المس فلا يكون الأمر بالوضوء غيرياً ، بل يكون عقلياً من باب لزوم الجمع بين غرضي الشارع ، فاذا وجب المس بالنذر أو بغيره لم يكن ذلك الوجوب كافياً في تشريع الوضوء ، لعدم كونه مقدمة له ، بل هو مقدمة لجوازه ، والجواز ليس من فعل المكلف ، والوجوب الغيري إنما يتعلق بما هو مقدمة لفعل المكلف إذا وجب .

(١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

بالنذر (١) ، أو لوقوعه في موضع يجب إخراجه منه ، أو لتطهيره إذا صار متنجساً وتوقف الإخراج أو التطهير على مس كتابته ، ولم يكن التأخير بمقصد الوضوء موجباً لهتك حرمة ، وإلا وجبت المبادرة من دون الوضوء (٢) . ويلحق به أسماء الله (٣) وصفاته الخاصة ، دون أسماء الأنبياء (٤) والأئمة عليهم السلام ، وإن كان أحوط . ووجوب الوضوء في المذكورات - ما عدا النذر وأخويه - إنما هو على تقدير كونه محدثاً .

(١) صحة نذر المس تتوقف على رجحانه في نفسه ، كما عن جماعة ، لكنه غير ثابت . أو لرجحانه لغيره ، لتوقف الواجب المنذور عليه ، كما قد يتفق .

(٢) لسقوط حرمة المس حينئذ ، للمزاحمة بالواجب الأهم . نعم لو أمكن التيمم بقصد الكون على الطهارة وجب . نظير التيمم لضيق وقت الصلاة .

(٣) كما عن جماعة منهم أبو الصلاح . لفحوى المنع عن مس كتابة القرآن . لكنها غير ظاهرة ، لأن مهانة الحدث ليست من الأمور العرفية ، ويمكن أن تنتقل إلى الذهن من الكلام ، ليتعدى عن مورده إلى ما هو أولى . فتأمل . وكأنه لأجل ذلك لم يتعرض له الكثير من الأصحاب أو الأكثر . وسيأتي إن شاء الله في أحكام الجنابة ما له دخل في المقام .

(٤) للأصل ، وعن كشف الالتباس الالتحاق أيضاً ، للفحوى . والاشكال فيها هنا أظهر . ولذا لا يتوهم أن مس المحدث بدن النبي (ص) أو أحد الأئمة عليهم السلام حرام ، مع أنه أولى من مس أسمائهم .

وإلا فلا يجب (١) ، وأما في النذر وأخويه فتابع للنذر ، فإن نذر كونه على الطهارة لا يجب إلا إذا كان محدثاً ، وإن نذر الوضوء التجديدي وجب وإن كان على وضوء .

(مسألة ١) : إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً للحدث وكان متوضئاً يجب عليه نقضه (٢) ، ثم الوضوء . لكن في صحة مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل (٣) .

(١) لعدم الموجب له في ظرف حصول الطهارة التي هي الشرط في الغايات المذكورة .

(٢) يعني : بالحدث ، مقدمة لتوصيف الوضوء بكونه رافعاً .

(٣) لكون الوضوء المنذور في الفرض وإن كان راجحاً في نفسه إلا أن وصف كونه رافعاً للحدث لما كان مستلزماً لنقض الطهارة المرجوح كان مرجوحاً ، ويعتبر في المنذور أن يكون راجحاً بذاته ووصفه ، كما هو المحكي عن جماعة من الأساطين ، بل هو الظاهر ، لا من جهة النصوص ، حتى يقال : المتيقن منها اعتبار كونه راجحاً بذاته ، واعتبار رجحان الوصف مخالف لعدم ما دل على لزوم الوفاء بالنذر . بل من جهة أن معنى صيغة النذر - أعني قول الناذر : « لله عليّ كذا » - يتوقف على أن يكون المنذور راجحاً محبوباً لله تعالى ، سواء أ كانت اللام الداخلة على لفظ الجلالة للملك - كما هو الظاهر - فيكون معنى قول الناذر : « لله عليّ كذا » : جعلت لله عليّ كذا ، أم لام الالتزام ، فيكون معناه : التزمت لله تعالى . أما على الأول فلأن اعتبار الملكية للشيء يتوقف على كون الشيء محبوباً للمالك ومرغوباً فيه له ، ولذا لا يصح أن تقول : لزيد عليّ أن يخبط ثوبي ، كما يصح أن تقول : لزيد عليّ أن أخبط ثوبه . وأما على

الثاني فكذلك ، إذ لا يصح اعتبار مفهوم الالتزام للغير بشيء إذا لم يكن راجحاً في نظره ، لأن معنى الالتزام له الالتزام لأجله ، ولا معنى لكون الالتزام لأجل الغير إذا لم يكن الملزم به محبوباً لذلك الغير . فلا يصح أن تقول : التزمت لأجلك أن أهدم دارك ، كما يصح أن تقول : التزمت لأجلك أن أبني دارك .

إذا عرفت هذا تعرف أن القيود المرجوحة المأخوذة في موضوع النذر (تارة) : يكون التقييد بها تمام المنذور ، فيبطل النذر ، كما لو نذر أن يوقع صلاته الواجبة في الحمام ، بحيث يكون المقصود نذر إيقاعها في الحمام وكونها فيه لا نذر نفس الصلاة (واخرى) : يكون بعض المنذور ، كما لو نذر أن يصلي صلاة في الحمام ، فيكون المنذور نفس الصلاة وكونها في الحمام وحكمه بطلان نذر التقييد ، وحينئذ فإن كان النذر المتعلق بالذات والتقييد منشأ بنحو وحدة المطلوب بطل في الذات ، وإن كان بنحو تعدد المطلوب صح في الذات فقط (وثالثة) : يكون خارجاً عن المنذور بأن يكون لوحظ مرآة للذات الملازمة للتقييد ، فيكون تمام المنذور نفس الذات ، وحينئذ صح النذر إذا كانت الذات راجحة في الجملة في حال القيد من دون لزوم ارتكاب أمر مرجوح ، كما لو نذر ذات الصلاة التي تكون في الحمام ، يجعل الموصول معرّفاً لتلك الذات المخصوصة . وكأنه إلى ما ذكرنا أشار كاشف اللثام في صلاة النذر ان اشتراط المزية في المكان إنما هو إذا كان النذر نذرين ، كأن يقول : لله عليّ أن أصلي ركعتين ، وأصليهما في مكان كذا . أما لو قال : لله عليّ أن أصلي ركعتين في مكان كذا . فصحح النذر إنما هو رجحان الصلاة فيه على تركها ، وهو حاصل وإن كرهت فيه ، لأن الكراهة إنما هي قلة الثواب ، انتهى .

(مسألة ٢) : وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام :
 (أحدها) : أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء (١)،
 كالصلاة (الثاني) : أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلاني
 غير المشروط بالوضوء ، مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلا
 مع الوضوء (٢) .

وأما ما نحن فيه - أعني : نذر الوضوء الراجع - فالظاهر أنه ليس
 من قبيل الأقسام المذكورة ، بل هو قسم آخر لأن الوضوء الراجع إنما
 يشرع على تقدير الحدث ، فإذا كانت مشروعيته على هذا التقدير كان نذره
 صحيحاً أيضاً منوطاً بذلك التقدير ، نظير نذر التوبة ، فإنه لا يصح إلا على
 تقدير الذنب ، ولا يكون مقتضياً لفعل الذنب ، وكذلك في المقام نذر
 الوضوء الراجع لا يكون مقتضياً لفعل الحدث . فلو نذره على نحو يكون
 مقتضياً لفعل الحدث كان باطلاً ، لأنه غير راجح ، وكذا نذر التوبة على
 نحو يكون مقتضياً لفعل الذنب ، ونذر استعمال الدواء على نحو يكون مقتضياً
 لفعل المرض . وبالجمل : نذر الوضوء الراجع إن كان المقصود منه نذره
 على تقدير الحدث فهو صحيح ، ولكنه لا يقتضي نقض الطهارة ، وإن كان
 المقصود نذره مقيداً بالحدث على نحو يقتضي الحدث ، لكونه من قبيل قيد
 الواجب ، فهو غير مشروع . ثم إن قول المصنف (ره) على إطلاقه إشارة
 إلى صحته في بعض الفروض ، كما لو كان نقض الحدث راجحاً ، لكون
 حبسه موجباً للضرر المعتد به ، فيصح حينئذ نذر الوضوء بذاته وقيدته .
 إلا أن يقال : إن وجوب دفع الضرر أو رجحانه لا يقتضي مرجوحية الطهارة .
 (١) وحينئذ فوجوب الوضوء بالنذر للمقدمة للمندور .
 (٢) هذا النذر - مع أنه غير صحيح ، لأنه نذر لترك الراجح ، إذ

فحينئذ لا يجب عليه القراءة . لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ (الثالث) : أن ينذر أن يأتي بالعمل الكذائي مع الوضوء . كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء . فحينئذ يجب الوضوء والقراءة (الرابع) : أن ينذر الكون على الطهارة (الخامس) : أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر الى الكون على الطهارة . وجميع هذه الأقسام صحيح . لكن ربما يستشكل في الخامس من حيث أن صحته موقوفة على ثبوت الاستحباب النفسي للوضوء وهو محل اشكال . لكن الأقوى ذلك (١) .

(مسألة ٣) : لا فرق في حرمة مس كتابة القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن (٢) ، ولو بالباطن ، كمسها باللسان أو بالأسنان . والأحوط ترك المس بالشعر أيضاً . وان كان لا يبعد عدم حرمة (٣) .

القراءة على غير وضوء لا تخرج عن أن تكون راجحة - غير مطابق لقوله الثاني أن ينذر . . . ، فانه يتضمن أن المنذور الوضوء على تقدير القراءة بنحو الشرط المتأخر ، وهو غير نذر ترك القراءة بلا وضوء . وفرق واضح بينها مفهوماً ، وحكماً ، وثمره ، فانه لو تعذر عليه الوضوء جازت القراءة على الأول وحرمت على الثاني ، على تقدير صحته .

(١) قد تقدم الكلام فيه .

(٢) للاطلاق . وقيل بالاختصاص بباطن الكف ، وعن جماعة الاختصاص بما تحاه الحياة . وتردد شيخنا الأعظم (ره) في السن والظفر ، وكل ذلك غير ظاهر في قبال الاطلاق .

(٣) لقصور الأدلة عن شموله . بل هو نظير المس بثوبه :

- (مسألة ٤) : لا فرق بين المس ابتداءً أو استدامة (١) ،
فلو كان يده على الخط فأحدث يجب عليه رفعها فوراً ، وكذا
لو مس غفلة ثم التفت أنه محدث .
(مسألة ٥) : المس الماسح للخط أيضاً حرام (٢) ، فلا
يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبة .
(مسألة ٦) : لا فرق بين أنواع الخطوط (٣) حتى المهجور
منها ، كالكوفي . وكذا لا فرق بين أنحاء الكتابة من الكتب
بالقلم أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر (٤) أو العكس .

(١) للاطلاق .

(٢) لأنه لا يخرج عن كونه من مس المحدث للكتابة ، وهو إنما
يكون بالمس .

(٣) للاطلاق . ومثله ما بعده .

(٤) قد جوّز في المستند المس فيه ، وفي المقلوب ، وفيها ليس بظاهر
- وإن ظهر بعد عمل ، كمقابلة النار - لخروج ذلك عن التعارف . لكن
عرفت أن التعارف لا يعوّل عليه في رفع اليد عن الاطلاق . نعم استشكل
شيخنا الأعظم رحمه الله في الكتابة بالحفر ، لعدم كون الكتابة مما يقبل المس
ومثله الكتابة بالتحريم ، كما في الشبايك المحرّمة . وهو في محله في الثانية .
اللهم إلا أن يعلم بعدم الفرق في الحكم . وأما في الاولى فغير ظاهر ، لأن
المراد من مس الكتابة مس محل الكتابة ، وهو ممكن فيها . وربما يتأمل في صدق
الكتابة على البياض الحادث من إدارة السواد على صورة الحرف ، وفي
مثل الشبايك المحرّمة التي يحدث من إشراق الشمس عليها نور للشمس في
الأرض بصورة الكتابة أو ظل كذلك . لكن الانصاف أن إطلاق كتابة

(مسألة ٧) : لا فرق في القرآن (١) بين الآية والكلمة ، بل والحرف وإن كان يكتب ولا يقرأ (٢) كالألف في (قالوا) و (آمنوا) . بل الحرف الذي يقرأ ولا يكتب إذا كتب (٣) ، كما في الواو الثاني من (داود) إذا كتب بواوين ، وكالألف في (رحمن) و (لقمن) إذا كتب كرحمان ولقمان .
(مسألة ٨) : لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب ، بل (٤)

القرآن شامل للجميع .

(١) يعني في الجزء المسوس منه .

(٢) فانه جزء من الكتابة عرفاً ، فيحرم مسه كغيره من أجزائها .

(٣) هذا إذا لم يعد غلطاً زائداً ، وإلا كان خارجاً عن الكتابة ،

ولا مانع من مسه ، ولعل واو (داود) من الثاني ، وألف (رحمن) من الأول . اللهم إلا أن يقال : إن مقتضى الاطلاق عدم الاختصاص بالكتابة المصطلحة .

(٤) وربما يتوهم اختصاص الحكم بمس الجزء في ضمن مجموع

القرآن ، لأنه الظاهر من الآية والرواية . وفيه : أن الظاهر من قوله (ع) :

« لا يمسه الكتابة » أن الموضوع مس الكتابة ، والاقتصار على مورده جود لا يساعد عليه العرف .

نعم صرح الشهيد في الذكري (١٥) بجواز مس الدراهم المكتوب

عليها القرآن ، لخبر محمد بن مسلم عن الباقر (ع) : إني لا أتق بالدرهم

فأخذه وإني لجنب ، ثم ذكر أن عليه سورة من القرآن . وكأنه يريد بالخبر

صحيح البنزطي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) (٢٥) . لكن يظهر

لو وجدت كلمة من القرآن في كاغذ ، أو نصف الكلمة (١) ،
كما اذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضاً .
(مسالة ٩) : في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره
المناطق قصد الكاتب (٢) .

من الأصحاب عدم العمل به ، ولذا لم يتعرضوا لاستثناء مورده . نعم
استدل (ره) - مضافاً الى الخبر المذكور - بالخرج . وكأنه يريد الاشارة
الى أن الدراهم المسكوكة في عصر الأئمة (ع) كانت مكتوباً عليها القرآن
فلو حرم المس لزم الخرج المؤدي الى الخرج والمرج ، وانتفاء ذلك يدل
على انتفاء التحريم . وما ذكره (ره) قريب ، ولكنه لا يخلو من تأمل ،
ولو تم لجري في اسم الله تعالى ، فان تلك الدراهم مكتوب عليها كلمة
التوحيد والشهادة بالرسالة . واحتمال اختصاص الدراهم بالجواز ضعيف ،
لأن هذا الاختصاص لو كان لبان ولم يبق على هذا الخفاء .

ثم لو تم الجواز في الدراهم لم يبعد الاقتصار في الحرمة على المصحف
فلا يشمل الآيات المكتوبة على الجدار ونحوه مما لم يصدق عليه المصحف .
(١) مع ثبوت عنوان القرآن لها ، وإلا فقد يكون للهيئة القائمة
بالحروف دخل فيه ، فمع ارتفاع الهيئة بالفصل لا مانع من المس ، كما لو كتب
آية من القرآن بحج الخنطة ، ثم شوش الترتيب ، فانه يجوز مس الحجب
مع كونه مادة للكتابة .

(٢) فانه المتعين بعد عدم إمكان الالتزام بالحرمة ولو مع قصد غير
القرآن ، ولا الالتزام بالاباحة مع قصد القرآنية . بل لعله يمكن دعوى
اعتبار القصد حتى في المختص ، لعدم صدق كتابة القرآن بدونه ، كما قيل
في القراءة أيضاً ، بل لعله الظاهر ، كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى :

(مسألة ١٠) : لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، واللوح، والأرض، والجدار، والثوب، بل وبدن الانسان (١)، فإذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء، بل يجب محوه أولاً ثم الوضوء.

(مسألة ١١) . إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه، لأنه ليس خطأ. نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك فالظاهر حرمة (٢)، كما البصل فإنه لا أثر له إلا إذا أحمي على النار.

(مسألة ١٢) : لا يحرم المس من وراء الشيشة (٣) وإن كان الخط مرثياً، وكذا إذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط

ويمكن الفرق بأن الكتابة للشيء عبارة عن ترتيب الحروف بنحو يحكي عن ذلك الشيء، فيصدق ولو مع عدم قصده، ولا كذلك القراءة للشيء، فإنها تتوقف على ملاحظة المقروء. لكن التأمل يقضي بأنه إن لوحظت إضافة الكتابة أو القراءة إلى الشيء نحو إضافة الفعل إلى مفعوله، توقف الصدق على لحاظ المفعول، وإن لوحظت الإضافة بمعنى اللام لم تتوقف على لحاظ المضاف إليه، ولا فرق بين القراءة والكتابة وأمثالها. وعليه فعدم اعتبار قصد الكاتب في المختص يتوقف على ظهور الدليل في كون الإضافة بمعنى اللام لا من إضافة الفعل إلى مفعوله، وهو محل تأمل أو منع. اللهم إلا أن يستفاد تحريم المس مع عدم القصد من تنقيح المناط. فتأمل.

(١) للاطلاق.

(٢) لوجوده واقعاً وإن لم يدركه الحس، فيشمله الاطلاق.

(٣) فإنه ليس مساً حقيقياً للكتابة.

تحتة ، وكذا المنطبع في المرآة نعم لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه (١) ، خصوصاً إذا كتب بالعكس فظهر من الطرف طرداً .

(مسألة ١٣) : في مس المسافة الخالية التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين - مثلاً - إشكال ، أحوطه الترك (٢) .

(مسألة ١٤) : في جواز كتابة المحدث آية من القرآن باصبعه على الأرض أو غيرها إشكال ، ولا يبعد عدم الحرمة ، فإن الخط يوجد بعد المس (٣) . وأما الكتب على بدن المحدث وإن كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة (٤) ، خصوصاً إذا كان بما يبقى أثره (٥) .

(مسألة ١٥) : لا يجب منع الأطفال والمجانين من المس (٦) ،

(١) للاطلاق ، الشامل للكتابة المقلوبة ، كما تقدم .

(٢) لكنه ضعيف لخروجه عن الكتابة .

(٣) مضافاً إلى الاشكال المتقدم في مس الكتابة إذا كانت بالحفر .

(٤) وإن كان مقتضى الجمود على لفظ مس الكتابة عدمها ، لاتحاد

الماس والمسوس ، إلا أن الظاهر من المس ما يعم الفرض .

(٥) أما إذا لم يبق أثره فالظاهر عدم الحرمة ، لعدم تحقق الكتابة

حقيقة بل هو صورة كتابة . بل يمكن الاشكال فيما يبقى أثره بأن المس

يتوقف على الاثنية بين الماس والمسوس ، وهي غير حاصلة في الفرض .

اللهم إلا أن يستفاد ذلك بتنقيح المناط .

(٦) كما قوَاه في الجواهر ، وحكي عن روض الجنان وغيره . للأصل

وقصور النصوص عن إثباتها ، لاختصاص دلالتها بالتحريم على المس المرفوع

إلا إذا كان مما يعد هتكاً . نعم الأحوط عدم التسبب لمسهم (١) .
ولو توضع الصبي المميز فلا إشكال في مسه ، بناءً على الأقوى
من صحة وضوئه وسائر عباداته (٢) :

(مسألة ١٦) : لا يحرم على المحدث مس غير الخط من
ورق القرآن حتى ما بين السطور والجلد والغلاف (٣) . نعم
يكره ذلك . كما أنه يكره تعليقه وحمله .

عن الطفل والمجنون بحديث رفع القلم (١٥) . وعن ظاهر المعتبر والمتهمى
والسرائر وغيرها الوجوب . لمنافاته للتعظيم . ولاطلاق الآية ، وعدم اختصاص
الخطاب فيها بالماس . وفيه : أن التعظيم غير واجب ، والآية قد عرفت
الإشكال في التمسك بها . نعم لو أمكن التمسك بها كان إطلاقها محكماً ،
لولا دعوى السيرة على الجواز ، بل لولا وضوح الجواز للزم المخرج والمرج
المؤديان إلى السؤال ، وتعرف الحال ، كما لا يخفى بأدنى تأمل .

(١) لكنه ضعيف ، للأصل ، وإن قلنا بحرمة التسبب إلى فعل الحرام
لعدم كونه حراماً في حق الطفل ، نظير ما إذا اضطر المكلف إلى شرب
النجس فحل له ذلك ، فإنه يجوز التسبب إلى وقوعه . واحتمال شمول
النص للمس ولو بيدن الغير خلاف الظاهر .

(٢) لعدم أدلة الشرعية ، وقصور حديث رفع القلم عن الحكومة
عليها ، لأن ذلك خلاف الامتنان كما نبهنا عليه سابقاً .

(٣) كما هو المعروف ، بل ظاهر غير واحد أنه من المسلّمات ، وعن
المتهمى وفي الحدائق نفي الخلاف فيه . ولأجل ذلك حمل النهي عن مس المصحف
وتعليقه في رواية إبراهيم بن عبد الحميد المتقدمة (٢٥) على الكراهة . مضافاً

(١٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١١ .

(٢٥) تقدمت في أوائل الفصل عند الكلام في وجوب الوضوء لمس القرآن . وكذا مرسل حرير .

(مسألة ١٧) : ترجمة القرآن ليست منه (١) بأي لغة كانت ، فلا بأس بمسها على المحدث (٢) . نعم لا فرق في اسم الله تعالى بين اللغات (٣) .

(مسألة ١٨) : لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن وان كان يابساً ، لأنه هتك (٤) ، وأما المنتجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة ، فيجوز للمتوضيء أن يمسه القرآن باليد المنتجسة ، وان كان الأولى تركه .

(مسألة ١٩) : اذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز لا يجوز للمحدث أكله (٥) ، وأما للمتطهر فلا بأس ، خصوصاً اذا كان بنية الشفاء أو التبرك .

إلى أنه مقتضى الجمع بينه وبين ما في مرسل حريز من قوله (ع) : «مس الورق» . نعم عن السيد (ره) القول بضمونها . ولا يحضرنى كلامه : ولعل محمله محمل الرواية .

(١) لأن القرآن عبارة عن الألفاظ المخصوصة ، فلا يعم كل لفظ حاكٍ عن المعنى .

(٢) للأصل .

(٣) لصدق اسمه تعالى على كل ما كان حاكياً عن الذات الأحدية

بأي لغة كان .

(٤) لا مجال للعرف في تشخيص الهتك بوضع النجس أو المنتجس ، لأن النجاسة فيها ليست من الامور العرفية ، ومجرد حكم الشارع بها لا يوجب صدق الهتك عندهم ، بل المرجع فيه ارتكاز المشرعة . ولأجل ذلك يمكن الفرق بين النجس والمنتجس ، وإن كان كل منهما نجساً :

(٥) إذا استلزم مس الكتابة ولو بباطن البدن ، لما عرفت من عدم

فصل في الوضوءات المستحبة

(مسألة ١) : الاقوى - كما أشير إليه سابقاً - كونه مستحباً في نفسه (١) ، وإن لم يقصد غاية من الغايات ، حتى السكون على الطهارة ، وإن كان الأحوط قصد إحداها :

(مسألة ٢) : الوضوء المستحب أقسام (أحدها) :

ما يستحب في حال الحدث الأصغر فيفيد الطهارة منه . (الثاني) :

ما يستحب في حال الطهارة منه كالوضوء التجديدي . (الثالث) :

ما هو مستحب في حال الحدث الأكبر ، وهو لا يفيد طهارة (٢) وإنما هو لرفع الكراهة ، أو لحدوث كمال في الفعل الذي يأتي به ، كوضوء الجنب للنوم ، ووضوء الحائض للذكر في مصلاها .

الفرق بين الظاهر والباطن . ومع ذلك غير ظاهر . أما لو لم يستلزم المس كما لو تفرقت أجزاء اللقمة بالمضغ على نحو زالت ابيضة المعتبرة في صدق القرآن - كما تقدم - جاز الأكل .

فصل في الوضوءات المستحبة

(١) قد عرفت أنه محل تأمل . وقد عرفت أنه يكفي في جواز التقرب بالوضوء مع قطع النظر عن غاية من الغايات كونه مأموراً به ، وهو معلوم على كل حال ، وخصوصية كون الأمر نفسياً أو غيرياً لا توجب اختلافاً في صحة التقرب .

(٢) يعني من الحدث الأكبر . لكن لا يبعد أن يفيد مرتبة من الطهارة .

أما القسم الأول فلامور (الأول): الصلوات المندوبة (١): وهي شرط في صحتها أيضاً. (الثاني) : الطواف المندوب (٢)، وهو ما لا يكون جزءاً من حج أو عمرة ولو مندوبين . وليس شرطاً في صحته . نعم هو شرط في صحة صلاته (٣) . (الثالث) : التهيؤ للصلاة في أول وقتها (٤)، أو أول زمان إمكانها إذا لم يمكن

(١) كما تقدم .

(٢) بلا ريب ، كما في الجواهر ، ومحل وفاق ، كما في المفتاح . وقد يقتضيه إطلاق خبر علي بن الفضل عن أبي الحسن (ع) : « إذا طاف الرجل بالبيت وهو على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف ، وهو كمن لم يطف » (١٠) . اللهم إلا أن يحمل على طواف الفريضة جمعاً . وقد يقتضيه النبوي المشهور : « الطواف بالبيت صلاة » (٢٥) . ولكن الظاهر منه أنه في غير ما نحن فيه وأمثاله من الأحكام .

(٣) كما تقدم .

(٤) كما عن جماعة ، منهم العلامة والشهيد . للمرسل عن الذكرى من قولهم عليهم السلام : « ما وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها » (٣٥) . وعن النهاية أنه قال : « للخبر » . مضافاً إلى ما دلّ على استحباب إيقاع الصلاة في أول وقتها أو أول زمان إمكانها من النصوص الكثيرة . وما دلّ على استحباب المسارعة إلى فعل الخير . لكنه يتم بناءً على عدم وجوب الوضوء قبل الوقت ، كما هو المتسالم عليه ظاهراً . وما

(١٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب الطواف حديث : ١١ .

(٢٥) كنز العمال في الفصل الرابع في الطواف والسمي حديث : ٢٠٦ ، ج ٣ ص ١٠ .

(٣٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

عن كشف اللثام ، من أن الخبر لم أعثر عليه ، وأما الاعتبار فلا أرى
الوضوء المقدم إلا ما يفعل للكون على الطهارة ، ولا معنى للتأهب للفرض .
ضعيف ، إذ يكفي في المقام - بناءً على التسامح - إرسال الشهيد والعلامة
للخبر . والاستحباب للكون غير الاستحباب للتهيؤ ، لاختلاف موضوعيهما
فللمكلف الاتيان بالوضوء بداعي أيها شاء .

نعم ربما قيل : إن استحباب الصلاة في أول الوقت إنما يقتضي
استحباب الطهارة حينئذ ، وهي لا تستند إلى الوضوء قبل الوقت ، إذ
الوضوء معها وجد ترتب عليه حدوث الطهارة ، أما بقاؤها فلا يستند إلى
الوضوء لانعدامه بعد وجوده ، لأنه فعل غير قار ، ولا إلى الحدوث ،
لأنحد الحدوث والبقاء وجوداً ، فيمتنع أن يكون أحدهما علة للآخر وإنما
يستند البقاء الى استعداد الذات ، فيكون الوضوء وبقاء الطهارة من قبيل
المتلازمين لا يكون الأمر النفسي أو الغيري بأحدهما داعياً إلى فعل الآخر ،
فالوضوء دائماً إنما يفعل بداعي الكون على الطهارة ، وهذا الاشكال
- على تقدير تماميته - مانع عن فعل الوضوء بداعي أمر الغايات الاختيارية
للمكلف إذا كانت مشروطة بالطهارة ، لا نفس الوضوء ، ولا يختص بالمقام .
(وفيه) : أنه شبهة في مقابل الضرورة ، إذ جميع الغايات الاختيارية
إنما ترتب على بقاء مقدماتها لا حدوثها ، فإن الصعود على السطح إنما
يتوقف على بقاء نصب السامم لا حدوثه ، فلو بني على ذلك امتنع تعلق
الأمر الغيري بها لو قيل بوجوب المقدمة الموصلة ، وذلك كما ترى .

(ويمكن) دفعه بأن البقاء وإن كان مستنداً الى الاستعداد ، إلا أن
الاستعداد مستند إلى الوضوء الذي هو علة الحدوث ، ولا ينافيه عدم الوضوء
في حال البقاء ، لأن الاستعداد ليس من قبيل الوجود ، بل هو سابق عليه ،

اتيانها في أول الوقت (١) . ويعتبر أن يكون قريباً من الوقت أو زمان الامكان ، بحيث يصدق عليه التهيؤ (٢) .

فيمكن أن يستند إلى المدوم ، فان عدم المسانح من أجزاء العلة التامة ، ولا دخل له في المعلول إلا من حيث تأثيره في حفظ القابلية والاستعداد . فعلى هذا يكون الوضوء قبل الوقت مستحباً ، نظير استحباب الغسل قبله لمن أراد الصوم تطوعاً .

نعم يشكل الاستدلال المذكور بان استحباب المبادرة والمسارة فرع مشروعية الفعل ، فاذا كانت مشروعية الصلاة مشروطة بالوقت كان استحباب المبادرة اليها مشروطاً به ، فيكون استحباب مقدمته أيضاً مشروطاً ، والتفكيك بين استحباب الشيء واستحباب مقدمته في الاشرط والاطلاق غير معقول . إلا أن يقال : وإن لم يمكن التفكيك بينهما في الاشرط والاطلاق ، لكن يمكن التفكيك في كيفية الاشرط بأن تكون المسارة مشروطة بالوقت على نحو الشرط المتقدم ، والوضوء مشروطاً به بنحو الشرط المتأخر . ولا يرد الاشكال بأنه قبل تحقق الشرط لا استحباب نفسي فكيف يتحقق حينئذ الاستحباب الغيري ؟ إذ يدفعه أن الشرط للاستحباب النفسي ليس الوجود الخارجي ، بل الوجود الذهني ، فقبل تحقق الشرط خارجاً يكون الاستحباب النفسي حاصلًا ، لكنه منوط بالشرط ، فلا مانع من أن يحدث من مثل هذا الوجوب المنوط وجوب غيري أيضاً منوط قبل تحقق الشرط . وبهذا يندفع الاشكال في كثير من الأبواب . فلاحظ .

(١) هذا لا يقتضيه المرسل المحكي عن الذكرى .

(٢) هذا مما لا تقتضيه الأدلة المتقدمة ، وإنما يقتضيه مفهوم التهيؤ

المذكور في كلام الأصحاب .

(الرابع) : دخول المساجد (١) . (الخامس) : دخول المشاهد
المشرفة (٢) . (السادس) : مناسك الحج (٣) . مما عدا الصلاة
والطواف . (السابع) : صلاة الأموات (٤) . (الثامن) :
زيارة أهل القبور (٥) .

(١) ففي مصحح مرزام بن حكيم عن الصادق (ع) : «عليكم باتيان
المساجد ، فانها بيوت الله تعالى في الأرض ، من اناها متطهراً طهره الله
من ذنوبه ، وكتب من زواره » (١٥) ، وقريب منه غيره .
(٢) لا يحضرنى خبر يدل عليه بالخصوص . وكأنه لذلك جعلها في
النجاة ملحقة بالمساجد . ولعل وجه الالحاق ما قد يستفاد من بعض الأخبار
أنها بيوت الله . فتأمل . وعن ابن حمزة أنه ألحق بالمساجد كل مكان
شريف . وهو أعلم بما قال .

(٣) ففي صحيح معاوية بن عمار : « لا بأس أن تقضي المناسك كلها على
غير وضوء ، إلا الطواف بالبيت ، فان فيه صلاة . والوضوء أفضل » (٢٥) .
وفي خبر يحيى الأزرق : « ولو أتم مناسكه بوضوء كان أحب إلي » (٣٥) .
(٤) ففي رواية عبد الحميد : « قلت لأبي الحسن (ع) : الجنائزة
يخرج بها ولست على وضوء ، فان ذهبت أنوضأ فتنتني الصلاة ، أيجزوني
أن أصلي عليها وأنا على غير وضوء ؟ قال (ع) : تكون على طهر
أحب إلي » (٤٥) .

(٥) كما عن جماعة . ويظهر مما عن الذكرى والمدارك أن به رواية ،

(١٥) الوسائل باب : ١٠ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب الطواف حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب السمي حديث : ٦ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب صلاة الجنائزة حديث : ٢ .

(التاسع) : قراءة القرآن (١) ، أو كتبه (٢) ، أو لمس حواشيه ، أو حملة (٣) . (العاشر) : الدعاء وطلب الحاجة من الله تعالى (٤) .

بل عن الدلائل أن في الخبر تقييدها بالمومنين .

(١) كما تقدم .

(٢) ففي خبر ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع) : « عن الرجل أبجل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء؟ قال (ع) : لا ، (١٥) ، المحمول على الاستحباب إجماعاً ظاهراً . وقد يقتضيه ما دل على كتابة الحائض للتعبوذ (٢٥) . فتأمل .

(٣) لما تقدم من رواية ابن عبد الحميد . لكن في إثبات الاستحباب به ما لم يقم دليل على استحباب المس والحمل إشكال ظاهر .

(٤) ففي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) : « من طلب حاجته وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يأمّن إلا نفسه » (٣٥) . وطلب الحاجة ربما يشمل الدعاء ، وإن كان الظاهر منه السعي نحوها . ولعل استحبابه للدعاء يستفاد من النصوص التي لا تحضرنى . ولذا اشتهر عدد الطهارة من شروطه . وهذا وربما استشكل في ظهور الصحيح المذكور في استحباب الوضوء للحاجة بل ظاهره أن الحاجة بدون الوضوء لا تقضى .

وفيه - كما في الحدائق والجواهر - أن الظاهر من العبارة المذكورة . الحث على الوضوء ، نظير ما ورد (٤٥) في كثير من المستحبات بل أكثرها

(١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب الحيض حديث : ٤ ، ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٤٥) وكذا الحل في جملة من الموارد الآتية كالحامس عشر والسابع عشر وغيرها ، فإن ظاهر أدلتها تشريع الوضوء والأمر به عندها . وحينئذ لا مانع من إمكان التقرب بالوضوء لأجله مع قطع النظر عن النسيات الأخر ، نعم يشكل ذلك بالنسبة إلى مس القرآن ، لقصور دليبه عن إفادة (منه دام ظلّه العالی)

(الحادي عشر) : زيارة الأئمة ولو من بعيد (١) . (الثاني عشر) :
سجدة الشكر (٢) ، أو التسلاوة (٣) . (الثالث عشر) :
الاذان (٤) والاقامة (٥) . والاطهر شرطيته في الاقامة (٦) :

من أنواع الترغيب والترهيب .

(١) ففي الجواهر أن النصوص الواردة في الطهارة لزيارتهم بل الغسل أكثر من أن تحصى ، كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المؤلفة في ذلك :
(٢) ففي خبر عبد الرحمن بن الحجاج : « من سجد سجدة الشكر وهو متوضئ كتب الله له بها عشر صلوات ومحي عنه عشر خطايا عظام » (١٠) .
(٣) كما ربما يستفاد من رواية أبي بصير عن الصادق (ع) : « إذا قرىء بشيء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد ، وإن كنت على غير وضوء وإن كنت جنباً ، وإن كانت المرأة لا تصلي » (٢٥) ، ونحوه غيره : فتأمل .

(٤) عليه فتوى العلماء ، كما عن المعبر ، وإجماعهم ، كما عن المنتهى للنبي : « حق وسنة أن لا يؤذن أحد إلا وهو طاهر » (٣٥) : وعن الدعائم : « لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر ، ويكون على طهر أفضل ولا يقيم إلا على طهر » (٤٥) .

(٥) إجماعاً .

(٦) كما عن مصباح السيد والمنتهى . للصحاح المستفيضة الدالة على ذلك ، كصحيح ابن سنان : لا بأس أن تؤذن وأنت على غير طهور .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب سجدة الشكر حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب قراءة القرآن حديث : ٢ .

(٣٥) سنن البيهقي باب : لا يؤذن إلا طاهر . ج ١ ص ٣٩٧ .

(٤٥) مستدرک الوسائل باب : ٨ من أبواب الأذان والاقامة حديث : ٢ .

(الرابع عشر) : دخول الزوج على الزوجة ليلة الزفاف ،
بالنسبة إلى كل منهما (١) . (الخامس عشر) : ورود المسافر
على أهله (٢) ، فيستحب قبله . (السادس عشر) : النوم (٣) .

ولا تقيم إلا وأنت على وضوء ، (١٥) ، ونحوه غيره . وبأني تمام الكلام
في محله إن شاء الله .

(١) ففي صحيح أبي بصير : « سمعت رجلاً يقول لأبي جعفر (ع) :
إني قد أسننت ، وقد تزوجت امرأة بكرة صغيرة ولم أدخل بها ، وإني
أخاف إذا دخلت علي فرأيتني أن تكرهني لخضائي وكبري ، فقال أبو جعفر
عليه السلام : إذا دخلت فرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ،
ثم أنت لا تصل إليها حتى تتوضأ وصل ركعتين . . . (٢٥) والاشكال
المتقدم من عدم الظهور في الاستحباب جار هنا ، وفي بعض ما يأتي . وقد
عرفت جوابه .

(٢) فعن المقنع : « روي عن الصادق (ع) : من قدم من سفر
فدخل على أهله وهو على غير وضوء ورأى ما يكره فلا يلومن إلا
نفسه » (٣٥) .

(٣) لرواية محمد بن كردوس عن الصادق (ع) : « من تطهر ثم
آوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده » (٤٥) ، ونحوه خبر حفص (٥٥) .

(١٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب الأذان والاقامة حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥٥ من أبواب مقدمات النكاح حديث : ١ .

(٣٥) لم نعثر عليه في المقنع ولا في الوسائل ولا في مستدرکها . نعم ذكره في الهدائق ج ٢

ص ١٤٠ من الطبع القديم .

(٤٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٥٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب الوضوء ملحق الحديث الثاني .

(السابع عشر) : مقارنة الحامل (١) (الثامن عشر) : جلوس القاضي في مجلس القضاء (٢) ، (التاسع عشر) : الكون على الطهارة (٣) ، (العشرين) : مس كتابة القرآن في صورة عدم وجوبه (٤) . وهو شرط في جوازه كما مر . وقد عرفت أن الأقوى استحبابه نفسياً أيضاً (٥) .
وأما القسم الثاني فهو الوضوء للتجديد . والظاهر جوازه ثالثاً ورابعاً فصاعداً أيضاً (٦) .

(١) لما عن المجالس والعلل في وصيته (ص) لعلي (ع) : « إذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وأنت على وضوء ، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب بنخيل اليد » (١٠) .

(٢) كما عن النزهة . وفي الحدائق وغيره : لم أوف على دليله .

(٣) كما تقدم (٢٠) .

(٤) لمكن بناءً على استحباب المس ، كما تقدم الكلام فيه .

(٥) كما عرفت أنه محل تأمل .

(٦) لا إطلاق رواية المفضل بن عمر عن أبي عبد الله (ع) : « من

جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار » (٣٠) .

ورواية ابن مسلم عنه (ع) : « الوضوء بعد الطهر عشر حسنات » (٤) ،

ونحوهما غيرهما .

(١٠) الوسائل باب : ١٣ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٠) تقدم في ص : ٢٢٤ من هذا المجلد .

(٣٠) الوسائل باب : ٨ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .

(٤٠) الوسائل باب : ٨ من أبواب الوضوء حديث : ١٠ .

وأما الغسل فلا يستحب فيه التجديد (١) ، بل ولا الوضوء بعد غسل الجنابة وإن طالت المدة (٢) .

وأما القسم الثالث فلامور : (الأول) : لذكر الحائض في مصلاها مقدار الصلاة (٣) . (الثاني) : لنوم الجنب (٤)

(١) كما هو ظاهر الفتوى - كما في الجواهر - أو ظاهر الأصحاب - كما في الحدائق - وإن كان يقتضيه إطلاق مرسل سعدان عن أبي عبد الله عليه السلام : « الظهر على الظهر عشر حسنات » (١٥) . اللهم إلا أن يدعى إجمال ما به الظهر وأن المتيقن منه الوضوء . فتأمل .

(٢) وإن كان يقتضيه المرسل ورواية ابن مسلم المتقدمان . ولا ينافيه ما دل على أن غسل الجنابة ليس معه وضوء ، إذ الظاهر منه نفي الوجوب لحدث الجنابة ، لا نفي المشروعية واو للتجديد . فتأمل .

(٣) على المشهور . ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) : « وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ، ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله » (٢٥) ، ونحوه غيره . بل عن ابن بابويه الوجوب . وتام الكلام فيه في محله .

(٤) ففي صحيح الحلبي : « مثل أبو عبد الله (ع) عن الرجل أئبغى له أن ينام وهو جنب ؟ فقال عليه السلام : يكره ذلك حتى يتوضأ » (٣٥) وقريب منه غيره . وفي رواية سماعة : « وإن هو نام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شيء » (٤٥) .

(١٥) الوسائل باب : ٨ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب الجنابة حديث : ٦ .

وأكله وشربه (١) وجماعه (٢) وتغسيله الميت (٣) . (الثالث) :
لجماع مَنْ مس الميت ولم يغتسل بعد . (الرابع) : لتكفين الميت (٤)

(١) ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) عن أبيه (ع) : « إذا
كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ » (١٥) . وفي صحيح
عبد الرحمن بن أبي عبد الله : « قلت لأبي عبد الله (ع) : أياكل الجنب
قبل أن يتوضأ ؟ قال عليه السلام : إنا لنكسل ، ولكن ليغسل يده ،
فالوضوء أفضل » (٢٥) .

(٢) للجروي عن كشف الغمة عن الوشا : « قال فلان بن محرز :
بلغنا أن أبا عبد الله (ع) كان إذا أراد أن يجامع يعاود أهله للجماع توضأ
وضوء الصلاة ، فأحبيت أن تسأل أبا الحسن الثاني (ع) ، عن ذلك قال
الوشا : فدخلت عليه فابتدأني من غير أن أسأله فقال : كان أبو عبد الله
عليه السلام إذا جامع وأراد أن يعاود توضأ للصلاة ، وإذا أراد أيضاً توضأ
للصلاة » (٣٥) .

(٣) ففي حسن شهاب بن عبد ربه : « سألت أبا عبد الله (ع)
عن الجنب يغسل الميت ، أو من غسل ميتاً له أن يأتي أهله ثم يغتسل ؟
فقال (ع) : هما سواء لا بأس بذلك . إذا كان جنباً غسل يديه وتوضأ
وغسل الميت وهو جنب ، وإن غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله وبجزؤه غسل
واحد لهما » (٤٥) . ومنه يعرف الحكم فيما بعده .

(٤) كذا ذكر جماعة من القدماء والمتأخرين ، بل في الحدائق نسبتة

(١٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الجنابة حديث : ٤٠ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الجنابة حديث : ٧ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٤٣ من أبواب الجنابة حديث : ٣ .

أو دفنه (١) بالنسبة إلى من غسله ولم يغتسل غسل المس .
(مسألة ٣) : لا يختص القسم الأول من المستحب بالغاية التي
توضأ لأجلها ، بل يباح به جميع الغايات المشروطة به (٢) ،
بخلاف الثاني والثالث ، فإنهما ان وقعا على نحو ما قصدنا لم يؤثر

إلى الأصحاب . واعترف في المدارك والحدائق والجواهر وغيرها بعدم العثور
على مستنده ، بل ظاهر الأخبار خلافه ، لاشتغالنا على ذكر غسل اليدين
من العاتق أو المنكب أو المرفق على اختلاف ألسنتها من دون تعرض فيها
للوضوء . نعم علل بأمور اعتبارية غير صالحة لإثباته .

(١) ففي رواية الحلبي وابن مسلم عن أبي عبد الله (ع) : « توضأ
إذا أدخلت الميت القبر » (١٠) . لكن لا تبعد دعوى ظهورها في استحباب
الوضوء بعد الإدخال ، لا الوضوء له . كما أنها لا اختصاص لها بمن غسله
ولم يغتسل . وكأنه لذلك أطلق في الشرائع وغيرها .

(٢) كما لعلة المشهور ، بل في المدارك : أنه الظاهر من مذهب
الأصحاب ، وادعى بعضهم عليه الإجماع . وعن السرائر : « يجوز أن يؤدي
بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بإجماع أصحابنا » وعن مجمع البرهان :
« أنه مما لا شك فيه ولا ينبغي فيه النزاع أصلاً » وناقش في مفتاح الكرامة
فيما في محكي المدارك بأن الأصحاب مختلفون في ذلك اختلافاً شديداً ، وفيما
حكاه من الإجماع بأننا لم نعرف حاكميه . وفيما ادعاه في السرائر بأنه نقضه
بقوله فيها : « إجماعنا منعقد على أنه لا تستباح الصلاة إلا بنية رفع الحدث
أو استباحة الصلاة » .

وكيف كان فحصل الكلام هو أن الغايات المذكورة في القسم الأول

على أقسام : (منها) : ما صُرح في دليلها بأن الشرط في صحتها أو كمالها هو الطهارة ، كما في جملة منها . (ومنها) : ما صرح في دليلها بأن الشرط كونه على وضوء ، كما في جملة أخرى . (ومنها) : ما تضمن الدليل أن الشرط نفس الوضوء . وهذا القسم مما لم نتحصله ، إذ الصلاة ، والطواف ، ودخول المساجد ، ومناسك الحج ، وصلاة الأموات ، وقراءة القرآن ، وإسسه ، وحمله ، وكتبه ، وطلب الحاجة وسجدتنا الشكر ، والنلاوة والأذان ، والاقامة ، وورود المسافر ، والنوم ومقاربة الحامل ، ودخول الزوج ، وزيارة الأئمة عليهم السلام ، لا تخلو عن أن تكون من أحد القسمين الأولين . وأما دخول المشاهد ، وزيارة قبور المؤمنين ، وجلوس القاضي فلم نقف على السنة أدلتها ، ليعين كونها من أحد القسمين الأولين أو من الثالث ، فالكلام في هذا القسم يكون فرضياً . أما القسم الأول فلا ينبغي النزاع في الاكتفاء بالوضوء المأني به لغاية منه في بقية أفراده ، لأنه لا ينبغي التأمل في حصول الطهارة بالوضوء المأني به لغاية منه ، لأن ذلك مقتضى دليل مشروعيته لتلك الغاية ، فإذا حصلت الطهارة فقد حصل الشرط المعتبر في بقية أفراد القسم المذكور ، فلا موجب للتكرار . كما أنه لا ينبغي النزاع في الاكتفاء بالوضوء المأني به لغاية من أفراد القسم الثاني في بقية أفراده ، إذ بالوضوء يكون المكلف على وضوء ، فيحصل الشرط المعتبر في بقية الأفراد ، ولا موجب للتكرار أيضاً . ومثله الاكتفاء بالوضوء المأني به لبعض أفراد القسم الأول في جواز تمام أفراد القسم الثاني ، إذ به يكون المكلف على وضوء أيضاً ، فيحصل شرط أفراد القسم الثاني . وأما عكس ذلك - أعني الاكتفاء بالوضوء المأني به لبعض أفراد القسم الثاني في أفراد القسم الأول - فهو محل للاشكال ، لاحتمال عدم إيجاب ذلك

الوضوء للطهارة وعدم عموم يدل على أن كل وضوء موجب للطهارة .
ويمكن دفعه (أولاً) : بأن الظاهر من كون المكلف على وضوء .
كونه على طهارة في قبالة كونه على غير وضوء ، الذي هو بمعنى كونه على
حدث ، ويشهد به بعض النصوص المتقدمة ، كرواية عبد الحميد الواردة
في الوضوء لصلاة الجنائز ، وصحيح ابن سنان الوارد في الوضوء للاقامة ،
وعليه فيرجع القسم الثاني إلى الأول ، ويلحق أفراد حكم أفراد . (وثانياً) :
بأنه يمكن إثبات أن كل وضوء موجب للطهارة بنصوص النواقض ، فإن
مقتضى الاقتصار على لفظ جملة منها ، وإن كان هو مجرد نقض الحدث
للوضوء وارتفاع أثره به ، إلا أن جملة أخرى تضمنت كون الوضوء رافعاً للحدث
ومطهراً منه ، بل الجميع منها حتى القسم الأول وارد هذا المورد ، لا بيان
بمجرد انتقاض الوضوء بالحدث ، فإطلاق هذه النصوص محكم . بل ينبغي
عداً الحكم المذكور - أعني مطهريه الوضوء ورفع الحدث - من ضروريات
مدلول النصوص ، كما يظهر بأدنى تأمل فيها . وفي رواية العلال عن الفضل عن
الرضا (ع) : « إنما أمر بالوضوء وبديء به ، لأن يكون العبد طاهراً
إذا قام . . . » (١٥) . والآخرى عنه (ع) : « إنما وجب الوضوء مما
خرج من الطرفين . . . » إلى أن قال (ع) : « وأمروا بالطهارة . . . » (٢٥)
ونحوهما كثير يظهر للمتتبع . وقد يقتضيه أيضاً التعبير عن الطهارة بقولهم
عليهم السلام : « على وضوء » . وعن الحديث بقولهم عليهم السلام :
« على غير وضوء » . فإذا لا ينبغي التأمل في الاكتفاء بالوضوء لأحد أفراد
القسمين الأولين في بقية أفراد .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الوضوء حديث : ٩ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٧ .

إلا فيما قصدا لأجله (١) . نعم لو انكشف الخطأ بأن كان محدثاً بالأصغر - فلم يكن وضوؤه تجديدياً ، ولا مجامعاً للأكبر -

وأما القسم الثالث فعلى تقدير ثبوت أفراده قد يشكل الحكم فيه بالاكْتفاء بالوضوء لأحد أفراده في بقيتها ، لاصالة عدم التداخل . وأما الاكْتفاء به لأحد أفراد القسمين الأولين فلا ينبغي الاشكال فيه ، بناءً على ما عرفت من عموم مطهرته بل لو لم يثبت هذا العموم أمكن الاكْتفاء به في أفراد القسم الثاني - بناءً على عدم إرجاعه الى الأول - لتحقق الشرط وهو كونه على وضوء ، كما لا يخفى .

ويمكن دفع الاشكال ببناء الأصحاب على التداخل مطلقاً ، إذ لا يُظن من أحد الخلاف في جواز الاكْتفاء بالوضوء المأتي به للصلاة الواجبة أو المندوبة في الدخول بأي غاية تفرض من غايات القسم الثالث ، إذ المحكي من الخلاف إنما هو في جواز الاكْتفاء بالوضوء المأتي به لقراءة القرآن ونحوها مما لا يعتبر فيه الطهارة . ومنشأ الخلاف إما البناء على بطلان الوضوء لذلك ، لعدم نية رفع الحدث أو استباحة الصلاة ، أو لعدم ثبوت كونه مطهراً ، فاذا ثبت عدم اعتبار نية رفع الحدث أو الاستباحة . وثبت عموم مطهريته الوضوء ، لم يكن وجه للخلاف المذكور . وبالجملة : لا مجال للتشكيك في بناء الأصحاب على التداخل في باب الوضوء للغايات ، والخلاف في بعض المسائل إنما هو لشبهة خاصة به ، فاذا ثبت بطلان الشبهة كان بناؤهم على التداخل محكماً ، ومنه يُستكشف رجوع القسم الثالث الى القسمين الأولين مع أن البحث في ذلك ليس له مزيد اهتمام ، لما عرفت من عدم تحصيل هذا القسم أو ندرته فلاحظ ، والله سبحانه أعلم .

(١) هذا في القسم الثاني ظاهر . لعدم تعدد الغايات فيه ، أما الثالث

رجعا الى الأول (١) ، وقوى القول بالصحة (٢) وإباحة جميع الغايات به اذا كان قاصداً لامثال الامر الواقعي المتوجه اليه في ذلك الحال بالوضوء ، وان اعتقد أنه الامر بالتجديدي منه مثلاً فيكون من باب الخطأ في التطبيق .

فن القريب الاكتفاء به لغايات متعددة ما لم ينقض مثلاً إذا توضع الجنب للأكل اكتفى به في الأكل والشرب والجماع أو النوم ، ولو توضع غاسل الميت للتكفين جازله الاكتفاء به في الدفن ، إلا أن يمسه الميت عند تكفينه فينتقض ، ولو توضع للجماع فجامع انتقض واحتجاج إلى تكريره للأكل والشرب والنوم . والوجه في هذه الدعوى : أن سياق نصوص مشروعيتها للغايات المذكورة سياق نصوص مشروعيتها لغيرها ، الظاهرة في أن المعتبر هو كونه على وضوء غير منتقض ، فإدام الوضوء على حاله غير منتقض يكتفى به في الغايات المقصودة بفعاله .

(١) يعنى : رجوعاً موضوعياً حقيقياً .

(٢) ووجه البطلان أن الوضوء عبادة لا تصح بلا تقرب ، ولا مقرب في المقام ، إذ الأمر بالوضوء التجديدي لا يصلح للمقربة ، لانفائه وعدم كون المأتي به من أفراد موضوعه ، والأمر بالوضوء المطهر وإن كان موجوداً ، لكنه غير مقصود للمكلف . ومن هذا يظهر صحة التفصيل الذي ذكره المصنف (ره) ، فإنه إذا كان المقصود الأمر الفعلي المتوجه إلى المكلف كان منطبقاً على الأمر الواقعي بالوضوء المطهر ، فيكون الأمر المذكور مقصوداً ، ولا ينافيه اعتقاد كونه الأمر التجديدي ، لأن الخطأ في اعتقاد الصفة لا يمنع من قصد ذات الموصوف ، فن قصد إكرام جاره وكان قد اعتقد أن عمره خمسون سنة فأكرمه ، كان إكرامه له مقصوداً ،

وتكون تلك الغاية مقصودة له على نحو الداعي (١) لا التقييد ،

وإن لم يكن عمره خمسين سنة . نعم لو قيد إكرامه له بالوصف المذكور فقصد إكرام جاره الموصوف بكونه عمره خمسون سنة فأكرمه لم يكن إكرامه له مقصوداً ، إذا لم يكن عمره خمسين سنة .

وسر الفرق : أن الوصف في الثاني لما أخذ قيداً لموضوع الأكرام المقصود ، فبدونه ينتفي موضوعه ، فينتفي بانتفاء موضوعه ، ويكون الأكرام الخارجي الوارد على غير الموضوع غير مقصود ، وفي الأول لما أخذ خارجاً عن الموضوع لم يكن انتفاؤه موجباً لانتفائه ، لينتفي الأكرام المقصود . ثم إن ما ذكرنا من لازم التقييد إنما هو إذا كان التقييد بنحو وحيدة المطالب ، أما إذا كان بنحو تعدد المطلوب فحال القيد حال الأمور المقارنة في أن انتفائه لا يوجب انتفاء القصد ، كما هو حكم الداعي أيضاً .

(١) فإن قلت : كما أن انتفاء الموضوع المقصود يوجب انتفاء القصد كذلك انتفاء الداعي للقصد يوجب انتفائه ، لأن الداعي من علل وجود القصد ، وانتفاء العلة يوجب انتفاء المعلول .

قلت : هذا يتم لو كان الداعي بوجوده الخارجي علة إلى القصد ، أما لو كان بوجوده العلمي الاعتقادي فانتفاؤه بوجوده الخارجي لا يوجب انتفائه مع تحقق الوجود العلمي ومن هنا اشتهر أن تخلف الدواعي لا يوجب تخلف المقصود ، وبني عليه الفقهاء في الإيقاعات والعقود .

فإن قلت : كيف يمكن أخذ صفة التجديدية داعياً تارة وقيداً أخرى ، مع أن المحقق في محله أن شرائط الوجوب يمنع أخذها شرطاً في الواجب ، وبالعكس .

قلت : الممتنع أخذ الداعي قيداً في الواجب مع بقائه على صفة الداعوية ،

بحيث لو كان الامر الواقعي على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ (١)،

وأخذ قيد الواجب مع كونه قيداً له ودخيلاً في ترتب الأثر عليه قيداً للوجوب ، ولا يمتنع أن يكون الوصف داعياً في حال وقيداً في حال أخرى مع انسلاخه عن الداعوية في حال أخذه قيداً ، وانسلاخه عن القيدية في حال كونه داعياً ، كما هو محل الكلام .

هذا ولا يخفى أن ما يتردد بين كونه داعياً وقيداً يختص بالعلل الغائية التي ترتب على وجود المراد ، أما ما لا يكون كذلك فلا يحتمل أن يكون داعياً ، والظاهر أن صفة التجديدية من هذا القبيل ، فينبغي التردد فيها بين أن تكون قيداً بنحو وحدة المطلوب ، وأن تكون بنحو تعدد المطلوب . (١) هذا ليس من لوازم التقيد فقط ، بل من لوازم الداعي أيضاً نعم يمتنع ذلك في الصفات الملحوظة الموجودة من باب الاتفاق وبهذا تفرق هي عن الداعي والتقييد . وأما الفرق بين الداعي والتقييد فلا يكون بذلك ، بل يكون بمحض لحاظ الوصف شرطاً لوجود القصد أو قيداً للمقصود . والذي يتحصل مما ذكرنا أمور : (الأول) : أن الأوصاف الملحوظة للفاعل حال إرادة الفعل تكون على أربعة أقسام : الامور المقارنة ، والداعي الذي هو العلة الغائية ، وقيد الموضوع على نحو وحدة المطلوب ، وقيدته على نحو تعدد المطلوب . (الثاني) : أن المائر الذي ذكره في المتن بين الداعي والقيد يلزم أن يجعل مائراً بين القيد على نحو وحدة المطلوب وبين القيد على نحو تعدد المطلوب ، لا بين القيد والداعي ، فان كلاً منهما يشترك في أنه لولاه لم يفعل الفاعل . (الثالث) : أن المائر بين القيد والداعي أن الأول ملحوظ قيداً في موضوع الارادة والثاني علة للارادة لا غير . (الرابع) : أن الداعي لما كان داعياً بوجوده العامي لا الخارجي

أما لو كان على نحو التقييد كذلك ، ففي صحته حينئذ (١) اشكال (٢) .

(مسألة ٤) : لا يجب في الوضوء قصد موجه (٣) ، بان

لم يكن تخلفه خارجاً مانعاً عن حصول المراد . وبعبارة أخرى : الداعي في الحقيقة اعتقاد ترتب الغاية ، لا نفس وجودها ، وإلا امتنع أن تكون علة للارادة ومتأخرة عنها . فحال القيد على نحو تعدد المطلوب هو حال الداعي بعينه . (الخامس) : أن احتمال كون الوصف من قبيل الداعي وكونه من قبيل القيد يختص بالعال الغائية ، وصفة التجديدية في الوضوء ليست منها ، وكذا الحكم في كثير من الموارد التي يذكرون أنه يتردد الأمر فيها بين أن تكون على نحو الداعي ، وعلى نحو القيد ، واللازم أن يكون التردد فيها بين القيد على نحو وحدة المطلوب وعلى نحو تعدده ، والغالب في مثل التردد المذكور كونه من قبيل تعدد المطلوب ، ولذا بنى المحققون على ثبوت الخيار عند تخلف الوصف ، بناءً منهم على أن الارتكاز العرفي يساعد فيه على نحو تعدد المطلوب ، فيكون القصد فيه الى شيئين : ذات المطلق ، ونفس القيد ولو كان القصد على نحو وحدة المطلوب كان اللازم الحكم بالبطلان . وكذلك ينبغي في كثير من الموارد التي يذكر الفقهاء (رض) التردد فيها بين القيد والداعي ، فان التردد فيها بين القيد بنحو وحدة المطلوب ونحو تعدده ، والارتكاز العرفي فيها يساعد على الثاني .

(١) كما هو مقتضى إطلاق ما عن الشيخ والمحقق وجماعة .

(٢) والأقوى البطلان ، كما عرفت . ولا يبعد تنزيل إطلاق القائلين

بالصحة على غير هذا المعنى .

(٣) الظاهر أنه مما لا إشكال فيه ولا خلاف ، كما هو ظاهر جماعة ،

يقصد الوضوء لاجل خروج البول أو لاجل النوم، بل لو قصد أحد الموجبات وتبين أن الواقع غيره صح، إلا أن يكون على وجه التقييد (١).

(مسألة ٥) : يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعددة إذا قصد رفع طبيعة الحدث (٢)،

وعن المدارك نسبه إلى العلماء كافة. ويقتضيه إطلاق أدلة مطهريه الوضوء، إذ هو على تقدير اعتباره يكون خارجاً عن الوضوء، مقيداً لإطلاق أدلة مطهريه.

(١) للوجه المتقدم في سابقه، فلا يظهر وجه للجزم هنا والتوقف هناك،
 (٢) بلا خلاف ولا إشكال، وإن كان على خلاف أصالة عدم التداخل، التي يقتضيها في المقام إطلاق مثل رواية ابن الحجاج : « من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء » (١٥). لوجوب الخروج عنها بعد قيام الإجماع - بل الضرورة - على خلافها. مع عدم ورود مثل هذا اللسان في عامة الأحداث، بل الشائع في النصوص التعبير بالنقض مثل : « لا ينقض الوضوء إلا حدث » (٢٥)، ومن المعلوم أن صفة النقض لا تقبل التكرار والتكثير. فالمتحصل من النصوص : أن أسباب الوضوء إنما تؤثر في وجود صفة واحدة هي المعبر عنها بالحدث إن اقترنت أثر مجموعها فيها، وإن ترتبت استند الأثر إلى المتقدم منها دون المتأخر كما هو الحال في العلل التي لها معلول واحد. ومن هذا يظهر لك أن التعبير في المتن وغيره بالأحداث، وقصد رفع واحد دون آخر أو نحو ذلك،

(١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب الوضوء حديث : ٩.

(٢٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب الوضوء حديث : ٤.

بل لو قصد رفع أحدها صح وارتفع الجميع (١). إلا إذا قصد رفع البعض دون البعض ، فإنه يبطل ، لأنه يرجع الى قصد عدم الرفع (٢) :

مبني على المسامحة بلحاظ الأسباب .

(١) كما هو المعروف بل قيل : « لم يُعثر على تصريح بالبطلان » . نعم احتمله العلامة في النهاية ، لأن ما لم ينو رفعه يبقى ، والأحداث لا تتجزأ . وفيه : ما عرفت من أنه ليس إلا حدث واحد يستند وجوده الى السبب المتقدم فان نواه ولم ينو رفع المتأخر فقد نوى رفع الحدث مطلقاً ، فلا موجب للبطلان . نعم لو نوى المتأخر أشكلت الصحة - بناءً على وجوب نية رفع الحدث - إذ ليس المتأخر حدثاً ، فما ذكر يكون حينئذ في محله .

(٢) هذا لا يتم لو قصد رفع أثر المتقدم دون المتأخر ، إذ المتأخر لا أثر له ليقصد رفعه ، فلا بقدر قصد مثل ذلك وإن قلنا باعتبار قصد الرفع . نعم يتم ذلك لو قصد عدم رفع المتقدم . لكنه مبني على اعتبار نية الرفع ، أما لو لم نقل به فلا مانع من الصحة . إلا أن يرجع الى خال في القربة ، كما لو كان راجعاً الى تقييد الضوء المقصود التقرب بفعله ، كأن يقصد الضوء الذي يكون فعله موجباً لرفع حدث دون حدث ، فإن البطلان حينئذ في محله ، لعدم مشروعيته .

والمنحصر في هذه المسألة : أنه إذا نوى رفع الحدث مطلقاً أو نوى رفع المتقدم مع الغفلة عن المتأخر ، أو مع عدم نية رفعه ، صح الضوء ولو بناءً على اعتبار نية الرفع . وإن نوى رفع المتأخر بطل بناءً على اعتبار نية الرفع - إلا أن يرجع الى نية رفع المتقدم للجهل بالتطبيق - وص

(مسألة ٦) : اذا كان للوضوء غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع (١)، وأثيب عليها كلها ، وان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة اليه ويثاب عليه . لكن يصح بالنسبة الى الجميع (٢) ويكون أداءً بالنسبة الى ما لم يقصد .

بناءً على عدم اعتبار نية الرفع ، إلا أن يلزم خلل في التقرب .
(١) ربما يقال : لا فرق بين المقام وبين العبادات الملحوظ في مقام فعلها الضمان الرجحة ، فكما يتوقف صدق امتثال أمر العبادة على قصده أصالة لا تبعاً للضميمة ، يتوقف صدق امتثال أمر الغايات في المقام على قصد أمر كل غاية مستقلاً لا تبعاً ، وكما أنه لا يكفي في تحقق امتثال الأمر العبادي كونه مع رجحان الضميمة داعياً واحداً ، لا يكفي في امتثال أمر الغايات كون مجموع أوامرها داعياً واحداً أيضاً .

وفيه : إمكان الفرق بين المقامين بأن أوامر الغايات كلها متعلقة بالوضوء ، فالإتيان به لأجلها إتيان به لمحض أمره ، سواء كان كل منها داعياً مستقلاً ، أم كان المجموع داعياً واحداً ، أم كان بعضها داعياً وبعضها تابعاً ، بخلاف باب الضمان فان أمر الوضوء متعلق به ، وأمر الضميمة متعلق بالضميمة بعنوانها لا بالوضوء ، فالإتيان به لأجل أمر الضميمة - سواء كان بعض الداعي ، أم تمامه وكان أمر الوضوء تابعاً - لا يوجب كونه عبادياً بالمعنى الذي قام عليه الإجماع - أعني : كونه لا يترتب عليه الأثر إلا في ظرف الإتيان به بداعي أمره - كما لا يخفى . ثم إن الظاهر أنه لا إشكال في ترتب الثواب بقصد الغاية ولو تبعاً لغاية أخرى . فتأمل .
(٢) لما عرفت من حصول الطهارة به المعتبرة في سائر الغايات ، فلا

موجب للتكرار ،

وكذا اذا كان للوضوء المستحب غايات عديدة (١) . واذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة (٢) أيضاً يجوز قصد الكل ، ويثاب عليها ، وقصد البعض دون البعض ، ولو كان ما قصده هو الغاية المندوبة ، ويصح معه اتيان جميع الغايات ، ولا يضر في ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا يتصف بالوجوب والاستحباب معاً . ومع وجود الغاية الواجبة لا يكون إلا واجباً ، لانه على فرض صحته لا ينافي جواز قصد الامر الندبي وإن كان متصفاً بالوجوب فالوجوب الوصفي لا ينافي النذب الغائي ، لكن التحقيق صحة اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين :

(١) الكلام فيه كالكلام فيما قبله . ومثله ما بعده .

(٢) لا ريب في إمكان اجتماع الغايات الواجبة والمستحبة للوضوء ، كالوضوء بعد دخول الوقت ، فان له غاية واجبة وهي صلاة الفريضة ، وغاية مستحبة وهي صلاة النافلة . كما لا إشكال في أنه لو قصد الغاية الواجبة جاز له فعلها وفعل المستحبة . وإنما الاشكال في جواز فعله للغاية المندوبة ، فان المحكي عن ظاهر كثير أنه لا يجوز الوضوء بنية النذب لمن عليه وضوء واجب . والوجه فيه - بناءً على اعتبار نية الوجه - ظاهر ، لعدم إمكان نية النذب به حينئذ لا وصفاً ، ولا غاية ، لانتفائه . بل وكذا بناءً على عدم اعتبارها أيضاً ، إذ هو عبادة ولا يمكن التقرب بالأمر الندبي لانتفائه ، ولا بالأمر الوجوبي ، لاعتبار قصد التوصل إلى ذي المقدمة في مقربة الأمر الغيري ، فلا يمكن التقرب بالوجوب الغيري مع عدم إرادة التوصل إلى الغاية الواجبة .

وأجاب المصنف (ره) عن هذا الاشكال (تارة) : بأنه لا مانع

من اجتماع الوجوب والندب في موضوع واحد من جهتين ، فان الوضوء بعنوان كونه مقدمة للصلاة الواجبة واجب ، وبمعنوان كونه مقدمة للصلاة النافلة مستحب . وقد وافق في هذا ظاهر السلطان (ره) في حاشية له على الروضة في هذا المقام ، حيث قال : « لا نسلم أنه لا يكون في وقت العبادة الواجبة إلا الوضوء الواجب ، لأن الوضوء في كل وقت مستحب » (وأخرى) : بأنه لو سلم عدم اتصافه بالوجوب والاستحباب في زمان واحد ، فانما يمنع ذلك من إمكان نية الندب وصفاً ، ولا يمنع من إمكان نيته غاية . والظاهر أن مراده إمكان التقرب بالأمر الندبي المتعلق بالغاية ، لا الأمر الغيري المتعلق به ، فان مبنى كلامه هذا انتفاء الأمر الغيري الندبي فيمتنع لحاظه غاية كما يمتنع لحاظه وصفاً . ولعل ما ذكره هو مراد جمال الدين (ره) في حاشيته حيث قال : « وحينئذ فقصد الندب فيه ليس بمعنى كونه مندوباً في نفسه مطلقاً ، حتى يكون فاسداً باعتبار كونه واجباً ، بل بمعنى كونه مندوباً لتلك الغاية . . . » .

أقول : إذا فرض أن للوضوء غايتين واجبة ومندوبة ، فكما أن مقدميته للغاية الواجبة توجب كونه واجباً كذلك مقدميته للغاية المندوبة توجب كونه مندوباً ، وليس اقتضاء إحداهما أقوى من اقتضاء الأخرى ، ولازم التضاد بين الوجوب والاستحباب تزامم مقتضاهما ، فاذا سلم تساويهما في في الاقتضاء سقطا معاً عن التأثير ، فلا يكون الوضوء واجباً غيرياً ، ولا مندوباً كذلك ، لأن ثبوت الوجوب دون الندب ترجيح بلا مرجح ، فالالتزام بالوجوب دون الندب - كما يجري على ألسنتهم - غير ظاهر الوجه . والتحقيق أنه (تارة) نقول : إن الفارق بين الندب والوجوب هو اختلاف الطلب فيها بالشدة والضعف ، فيكون الندب منزعاً من مرتبة

ضعيفة من الطلب ، والوجوب منزعاً من مرتبة قويته منه ، (وتارة)
نقول : إن الفارق بينها ورود الترخيص وعدمه ، فيكون الندب منزعاً
من الطلب المرخص في تركه ، والوجوب منزعاً من الطلب غير المرخص
في تركه ، كما هو التحقيق ، وأوضحناه في (حقائق الاصول) . وعلى
كل من القولين فالندب له جهتان : جهة اقتضاء للفعل ناشئة من صرف
الطلب ، وجهة لا اقتضاء ناشئة من القيد العدمي ، أو من القيد الوجودي
على الخلاف المتقدم ، والمقدمة دائماً إنما تقتضي سراية الحيثية الاقتضائية من
ذي المقدمة الى المقدمة . ولا تقتضي سراية الحيثية اللاقتضائية ، ولذا لا تجد
التنافي بين إباحة الشيء وتحريم مقدمته ، ولكن تجد التنافي بين إباحة الشيء
وتحريمه ، فإن الإباحة لما كانت لاقتضاء لا تسري من ذي المقدمة إلى
المقدمة ، ليلزم التنافي بينها وبين تحريم المقدمة ، فالوضوء الذي يكون مقدمة
لغاية مندوبة لا يسري إليه الندب بذاته وقيدته ، بل إنما يسري إليه الندب
بذاته لا غير ، وأما قيده - أعني : جواز الترك - فأنما يكون للوضوء ،
لقصور ذات الندب في نظر العقل عن اقتضاء الالتزام ، لا بالسراية من الغاية
المندوبة ومثل هذه المرتبة من الطلب لاتنافي وجوبه الغيري الناشئ من مقدمته
للغاية الواجبة ، إذ يمكن أن يكون حينئذ واجداً لمرتبتين ، إحداهما لاقتضاء
لها في المنع من الترك ، والاخرى لها هذا الاقتضاء ، فيمكن الاتيان به
بداعي تلك المرتبة فيكون امثالاً لذات الندب ، كما في جميع المندوبات
النفسية ، إذ الانبعاث فيها إنما يكون من قبل ذات الطلب بذاته لا بقيده فإن
المقرب في فعل الصلاة النافلة هو فعلها بداعي ذات الطلب ، بلا دخل لحيثية ضعفه
أو لحيثية الترخيص في مخالفته في حصول الإطاعة والمقربة أصلاً . ومنه ظهر
أن الوضوء حينما يكون له غايتان واجبة ومندوبة يسري إليه ذات الطلب

فصل في بعض مستحبات الوضوء

(الاول) : أن يكون بمدّ (١) ، وهو ربع الصاع (٢) .

الندبي ، كما لو لم يكن له إلا غاية مندوبة ، بلا فرق أصلاً . كما ظهر أيضاً أن المقرب في حال كونه مقدمة لغاية مندوبة لا غير ، وفي حال كونه مقدمة لغاية مندوبة وواجبة إذا لم يقصد به إلا المندوبة ، هو بعينه المقرب في سائر المندوبات النفسية - أعني : ذات الطلب لا بجده - من دون فرق بين الجميع . وعلى هذا فلو كان للوضوء غابتان مندوبة وواجبة أمكن التقرب بمرتبة الطلب الندبي ، سواء لوحظت وصفاً أم غاية ، وبمرتبة الطلب الوجوبي ، وبمجموع المرتبتين كذلك . فلاحظ .

فصل في بعض مستحبات الوضوء

(١) كما هو مذهب علمائنا . كما عن المنتهى والتذكرة . اصحح زرارة عن أبي جعفر (ع) : « كان رسول الله (ص) يتوضأ بمد ، ويغتسل بصاع ، والمد رطل ونصف ، والصاع ستة أرطال » (١٠) . وصحح أبي بصير ومحمد بن مسلم عنه (ع) : « كان رسول الله (ص) يغتسل بصاع من ماء ، ويتوضأ بمد من ماء » (٢٠) ، ومثلها في ذلك غيرها .

(٢) كما هو المعروف ، بل هو قول العلماء كافة ، كما عن المنتهى ، بل لإجماعاً . كما عن الخلاف والغنية وظاهر التذكرة وغيرها وهو المصرح به في صحیح زرارة المتقدم . لكن في موثق سماعة : « اغتسل رسول الله (ص) »

(١٠) الوسائل باب : ٥٠ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٠) الوسائل باب : ٥٠ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

وهو ستمائة وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال (١) ، فالمد مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وحمصة ونصف (٢) (الثاني) : الاستيالك (٣)

بصاع ، وتوضاً بمد ، وكان الصاع على عهده خمسة أمداد ، (١٥) ، ونحوه خبر المروزي (٢٥) . إلا أنه لا مجال للاعتقاد عليهما في قبال ما عرفت . (١) ففي خبر جعفر بن إبراهيم الهمداني في الفطرة : « الصاع ستة أرطال بالمدني ، وتسعة أرطال بالعراقي وأخبرني أنه يكون بالموزن الفأ ومائة وسبعين وزنة » (٣٥) . وخبر إبراهيم بن محمد الهمداني : « إن ابا الحسن صاحب العسكر (ع) كتب إليه : إن الفطرة صاع . . . - إلى أن قال - تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدينة ، والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً ، يكون الفطرة الفأ ومائة وسبعين درهماً » (٤٥) . ومنه يظهر أن الوزنة في الأول هي الدرهم ، بل هو الموجود في النسخة المصححة من الوسائل وحيث أن الدرهم نصف مثقال شرعي وخمسه يكون الصاع ثمانمائة وتسعة عشر مثقالاً شرعياً ، وحيث أن المثقال الشرعي ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي يكون ستمائة وأربعة عشر مثقالاً صيرفياً وربعاً .

(٢) لأن المثقال الصيرفي أربع وعشرون حمصة .

(٣) بلا خلاف ، كما في الحدائق . وفي صحيح معاوية بن عمار :

« عليك بالسواك عند كل وضوء » (٥٥) ، ونحوه غيره .

(١٥) الوسائل باب : ٥٠ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥٠ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل روى صدره في باب : ٨ من أبواب زكاة الفطرة حديث : ٢ . وروى ذيله

في باب : ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث : ٤ .

(٥٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب السواك حديث : ١ .

بأي شيء كان (١) ، ولو بالاصبع (٢) ، والافضل عود الاراك (٣) .
 (الثالث) : وضع الاناء الذي يغترف منه على اليمين (٤) (الرابع) :
 غسل اليدين قبل الاعتراف مرة في حدث النوم والبول ،
 ومرتين في الغائط (٥) .

(١) للاطلاق .

(٢) فعن علي بن ابراهيم باسناده : « أدنى السواك أن تدلكه
 باصبعك » (١٥) . وفي رواية السكوني : « ان رسول الله (ص) قال :
 النسوك بالابهام والمسبحة عند الوضوء سواك » (٢٥) .

(٣) فعن مكارم الأخلاق : « وكان (ص) يستاك بالأراك ، أمره
 بذلك جبرئيل (ع) » (٣٥) وعن الرسالة الذهبية : « واعلم يا أمير المؤمنين
 أن أجود ما استكت به ليف الأراك ، فانه يجلو الأسنان ، ويطيب النكهة
 ويشد اللثة ويسمنها ، وهو نافع من الحفر اذا كان باعتدال . . . » (٤٥) .
 (٤) ذكره الأصحاب - رضي الله عنهم - ولم تقف له على مستند
 كما في الحدائق . وعن بعض أنه عتله بأنه أمكن في الاستعمال . وكأنه
 لذلك خصه في المتن بما يغترف منه ، لا ما إذا كان ضيق الرأس ، فان
 الأمكنة في الاستعمال تقتضي وضعه على اليسار . هذا ولكن قد ينافي الحكم
 المذكور ما في بعض الأخبار البيانية أنه (ع) دعا بقعب فوضعه بين يديه
 والأمر سهل .

(٥) كما هو المشهور . ففي صحيح الحلبي : « عن الوضوء كم يفرغ

(١٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب السواك حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب السواك حديث : ٤ .

(٣٥) مستدرک الوسائل باب : ٦ من أبواب السواك حديث : ٥ .

(٤٥) مستدرک الوسائل باب : ٦ من أبواب السواك حديث : ٦ .

(الخامس) : المضمضة والاستنشاق (١) ، كل منهما ثلاث مرات (٢) ،

الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء ؟ قال (ع) : واحدة من حدث البول ، واثنان من حدث الغائط ، وثلاثاً من الجنابة « (١٥) . وفي صحيح حريرز أو حسنه : « يغسل الرجل يده من النوم مرة ، ومن الغائط والبول مرتين ، ومن الجنابة ثلاثاً » (٢٥) . ولعل الاكتفاء بالمرتين من البول والغائط معاً - كما هو الظاهر من عدم تكرار « من » - مبني على التداخل كما نسب في المقام إلى الأصحاب . وفي الجواهر : « لم أجد فيه خلافاً » ، وإطلاق المرتين في الجميع - كما عن اللمعة - أو المرة - كما عن النغلية - ضعيف .

(١) والنصوص به مستفيضة أو متواترة ، ففي موثق أبي بصير : « سألت أبا عبد الله (ع) عنها ، فقال (ع) : هما من الوضوء ، فان نسيتها فلا تُعد » (٣٥) . وما دل بظاهره على نفي استحبابها محمول على نفي الوجوب .

(٢) ففي عهد أمير المؤمنين (ع) إلى محمد بن أبي بكر : « وانظر إلى الوضوء فإنه من تمام الصلاة : تمضمض ثلاث مرات ، واستنشق ثلاثاً » (٤٥) . وأما رواية محمد بن الفضل : ان الكاظم (ع) كتب الى علي بن يقطين : تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً . . . (٥٥) . فوردها

(١٥) الوسائل باب : ٢٧ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٧ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ١٩ .

(٥٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

بثلاث أكف (١) . ويكفي الكف الواحدة أيضاً لكل من
الثلاث (٢) ، (السادس) : التسمية عند وضع اليد في الماء أو
صبه على اليد (٣) وأقلها : « بسم الله » (٤) ،

التقية ، فيمتنع الاستدلال بها . بل ترك الأمر بها عند زوال التقية شاهد
بالخلاف . إلا أن يكون المراد بيان الوضوء الواجب . لكن ذكر فيه
الاسباب . فلاحظ .

(١) كما ذكر بعض ، وفي الجواهر : لم أفد له على مستند بالخصوص .
(٢) كما هو مقتضى إطلاق جملة من النصوص . بل مقتضاه الاكتفاء
بكف واحدة لها ، كما عن الاقتصاد والجامع .

(٣) ففي صحيح زرارة : « إذا وضعت يدك في الماء فقل : بسم الله
وبالله . اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » (١٠) . وفي حديث
الأربعمائة : « لا يتوضأ الرجل حتى يسمي ، يقول قبل أن يمس الماء :
بسم الله . . . » (٢٥) . هذا وفي مصحح زرارة الحاكمي لوضوء النبي (ص)
« ثم غرف مائها ماءً فوضعها على جبينه ، ثم قال : بسم الله . . . » (٣٥) .
وهو ظاهر في استحباب التسمية أيضاً عند غسل الوجه . ويظهر من بعض
النصوص (٤٥) استحبابها في غير ذلك من الحالات . فراجع .

(٤) للاطلاق . وأما مجرد التلطف باسم من أسمائه تعالى فالظاهر أنه
لا تصدق التسمية عليه ، وإن كان قد يشهد له خلو بعض النصوص (٥٥)

(١٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الوضوء حديث : ١٠ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الوضوء حديث : ٢ ، ١٠ .

(٥٥) لعله يريد مثل ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) وذكره في الوسائل

باب : ٥ من أبواب أحكام الخلو : ١ .

والأفضل : « بسم الله الرحمن الرحيم » (١) ، وأفضل منهما بسم الله
وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين (٢) .
(السابع) : الاعتراف باليمنى (٣) ولو لليمنى (٤) ، بأن يصبه

عن لفظ الاسم والاكتفاء بالشهادة ونحوها .

(١) ففي حديث محمد بن قيس : « فاعلم أنك إذا ضربت يدك
في الماء وقلت : بسم الله الرحمن الرحيم . تناثرت الذنوب . . . » (١٠)
والجمع عرفاً بينه وبين ما سبق الحمل على الأفضلية .

(٢) لوروده في النصوص المعتبرة الصحاح وغيرها (٢٥) . وكان
الوجه في أفضليته اشتماله على الدعاء ، وتكثر النصوص به . فتأمل .
وفي مرسل الصدوق (٣٥) حكاية صورة أخرى للتسمية عن علي (ع) إذا
توضأ . والأمر سهل .

(٣) كما عن كثير . ويشهد به كثير من النصوص البيانية ، وفي
مصحيح ابن أذينة الوارد في وضوء النبي (ص) في المعراج : « فتلقى
رسول الله (ص) الماء بيده اليمنى ، فن أجل ذلك صار الوضوء باليمين » (٤٥) .

(٤) كما يقتضيه مصحيح ابن أذينة . وفي مصحيح بكير وزرارة :
« ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء ، فأفرغه على يده
اليسرى ، فغسل يده اليمنى » (٥٥) ، ونحوه مصحيح محمد بن مسلم (٦٥)

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ١٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الوضوء حديث : ١٠ ، ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ١١ .

(٦٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .

في اليسرى ثم يغسل اليمنى . (الثامن) : قراءه الأدعية الماثورة عند كل من المضمضة (١) والاستنشاق (٢) ، وغسل الوجه (٣) . واليدين (٤) . ومسح الرأس (٥) ،

لكن ينافيه ما في جملة من الأخبار البيانية ففي مصحح زرارة : « ثم أعاد يده اليسرى في الاناء فأسدلها علي يده اليمنى » (١٥) ، ونحوه مصححه الآخر (٢٥) والثالث له وللبكير (٣٥) ، وغيرهما . ولا يخلو الجمع بينهما عن إشكال . إلا أن يدعى أن الفعل المذكور لا يصلح لمعارضة القول الوارد في مصحح ابن أذينة .

- (١) وهو : « اللهم لقني حجتك يوم ألقاك ، وأطلق لساني بذكرك » .
 (٢) وهو : « اللهم لا تحرم علي ربح الجنة ، واجعلني ممن يشم ريحها وروحها وطيبها » .
 (٣) وهو : « اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه » .
 (٤) وهو عند غسل اليمنى : « اللهم اعطني كتابي بيمينتي ، والخلد في الجنان بيساري ، وحاسبني حساباً يسيراً » . وعند غسل اليسرى : « اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ، ولا تجعلها مغلولة إلى عنقي ، وأعوذ بك من مقطعات النيران » .
 (٥) وهو : « اللهم غشني برحمتك وبركاتك » .

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء الحديث : ٦ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

والرجلين (١) . (التاسع) : غسل كل من الوجه واليدين مرتين (٢) .

(١) وهو : « اللهم ثبتني على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، واجعل سعبي فيما يرضيك عني » . كل ذلك مذكور في رواية عبد الرحمن بن كثير الهاشمي (١٠) ، وفي نسخ كتب الحديث اختلاف في بعض الخصوصيات ، وما ذكرنا هو المطابق لما في نسخة معتبرة من التهذيب .

(٢) كما هو المشهور شهرة عظيمة ، بل عن الانتصار ، والغنية ، والسرائر : الإجماع عليه . وعن الاستبصار نفي الخلاف بين المسلمين في كون الثانية سنة . وقد يشهد له ما في صحيح معاوية بن وهب : « الوضوء مثنى مثنى » (٢٠) ، ونحوه صحيح صفوان (٣٥) ، ورواية زرارة (٤٥) ، وما في موطئ يونس بن يعقوب المتقدم في الاستنجااء : « ثم يتوضأ مرتين مرتين » (٥٥) ، وما في مرسل الأحول : « وضع رسول الله (ص) للناس اثنتين اثنتين » (٦٥) ، وما في مرسل ابن أبي المقدام : « إني لأعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين وقد توضأ رسول الله (ص) اثنتين اثنتين » (٧٥) ، وما في رواية ابن بكير : « من لم يستيقن أن واحدة من الوضوء تجزؤه لم يؤجر على الثنتين » (٨٥) ، وما في رواية محمد بن الفضل فيما كتبه الكاظم (ع) إلى ابن يقطين « اغسل وجهك مرة فربضة ،

(١٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢٨ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢٩ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

(٥٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب أحكام الحلوة حديث : ٥ .

(٦٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ١٥ .

(٧٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ١٦ .

(٨٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

وأخرى إسبغاً « (١٠) ، ونحوها رواية الفضل عن الرضا (ع) (٢٠) ، وما في رواية داود الرقي : « توضع مثنى مثنى » (٣٠) .
 لكن قد يعارضها جملة أخرى كما في حديث ميسرة : « الوضوء واحدة واحدة » (٤٠) ، وما في خبر يونس بن عمار : انه مرة مرة (٥٠) ونحوه ما في كتاب الرضا (ع) إلى المأمون (٦٠) ، وما في مصحح عبدالكريم : « ما كان وضوء علي (ع) إلا مرة مرة » (٧٠) ، ومرسل الصدوق : « والله ما كان وضوء رسول الله (ص) إلا مرة مرة » (٨٠) ، والآخر « توضع النبي (ص) مرة مرة » ، فقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » (٩٠) ، ومرسل ابن أبي عمير : « الوضوء واحدة فرض ، واثنان لا يؤجر ، والثالثة بدعة » (١٠٠) ، ورواية ابن أبي يعفور المروية عن النوادر : « الفضل في واحدة ، ومن زاد على اثنتين لم يؤجر » (١١٠) ، وخلو الأخبار البيانية .

هذا ولكن أخبار الواحدة والمرة محمولة على الفرض ، بل لعلها ظاهرة فيه . والأخبار البيانية لا تصلح لمعارضة ما عرفت . نعم ما تضمن

- (١٠) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .
 (٢٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢٣ .
 (٣٠) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .
 (٤٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء ملحق حديث : ١ .
 (٥٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .
 (٦٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢٢ .
 (٧٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .
 (٨٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ١٠ .
 (٩٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ١١ .
 (١٠٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .
 (١١٠) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢٧ .

اقتصار النبي (ص) وأمير المؤمنين (ع) على المرة ظاهر في أفضلية الترك. ولا مجال للاشكال عليه بأنه حكاية حال ، لظهور المداومة في الفضل ، بل ظاهر صدور حكاية ذلك من الأئمة عليهم السلام ذلك . ومثلها رواية ابن أبي يعفور . ولا تصلح لمعارضتها الأخبصار الأول لإمكان حملها على مشروعية الثانية وإن كان تركها أفضل . ويشير إلى ذلك ما في صدر رواية داود الرقي من قول الصادق (ع) : « وأضاف إليها رسول الله (ص) واحدة لضعف الناس » . وما في مصحح زرارة الحاكي لوضوء النبي (ص) من قول أبي جعفر (ع) : « إن الله وتر يحب الوتر ، فقد يجزؤك من الوضوء ثلاث غرفات . . . » (١٥) . نعم قد يأتي الحمل على مجرد المشروعية مرسل ابن أبي المقدم ، بناءً على أن المراد يرغب عن أن يتوضأ كما يشهد به ذيله ، لا يرغب في أن يتوضأ ، كما لعله ظاهر نفس الكلام إلا أنه - مع إرساله ومنافاته لما دل على أن وضوء النبي (ص) وعليه السلام ما كان إلا مرة - لا بد من حمله على ذلك ، فيكون التعجب من جهة اعتقاد الراغب عدم المشروعية ، ولا سيما مع الاستشهاد بفعل النبي (ص) في الجملة ولو كان المراد التعجب من اعتقاد عدم الأفضلية لم يكن التعليل مناسباً له . لأن مجرد فعله (ص) بلامداومة لا يدل على الأفضلية ، بل المداومة على غيره دالٌ على خلافها . وأما مرسل ابن أبي عمير فيمكن حمل نفي الأجر فيه على الثنتين على صورة اعتقاد وجوبها - كما يشهد به خبر ابن بكير المتقدم - أو على إرادة عدم الأجر بالنسبة إلى الترك ، لأن الترك أفضل . فتلخص : أن مقتضى الجمع بين النصوص مشروعية الثانية ، وإن كان تركها أفضل ، نظير صلاة النافلة ، والصوم في الأوقات المكروهة .

(١٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء . حديث : ٢ .

(العاشر) : أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الأولى (١) ،
وفي الثانية بباطنها ، والمرأة بالعكس . (الحادي عشر) : أن
يصب الماء على أعلى كل عضو (٢) ،

وهذا الذي ذكرناه هو الذي تجتمع عليه النصوص . ولعلّ هذا هو مراد
الفقيه والهداية ، من أن من توضأ مرتين لم يؤجر . ومثله ما عن الأمامي ، من
أن من توضأ مرتين فهو جائز ، إلا أنه لا يؤجر عليه . وأظهر منه ما عن
البرنطي ، من أن الفضل في واحدة ، ومن زاد على اثنتين لا يؤجر . فانه
مطابق لمن رواه ابن أبي يعفور . ولعله مراد الكافي ، حيث عبر بذيل
الرواية المذكورة .

(١) كما عن جملة من كتب الشيخ ، والفاضلين ، والشهيد ، وغيرهم .
واعترف جماعة بعدم الوقوف على مستنده . والمنسوب إلى أكثر القدماء - كما
عن المدارك - بل إلى الأكثر - كما عن الذكري ، والروضة ، وكشف
اللتام - استحباب بداءة الرجل بالظاهر والمرأة بالباطن ، من دون فرق
بين الغسلة الأولى والثانية . ويشهد به خبر ابن بزيع عن الرضا (ع) :
« فرض الله تعالى على النساء في الوضوء للصلاة أن يبتدئن بباطن أذرعهن
وفي الرجل بظاهر الذراع » (١٥) . المحمول على الاستحباب اتفاقاً ، كما
عن المنتهى .

(٢) كما قد يظهر من مصحح زرارة عن أبي جعفر (ع) الحاكي
لوضوء رسول الله (ص) (١٥) ، حيث تضمن وضع الكف الأولى على
جبينه ، والثانية على مرفقه اليمنى ، والثالثة على مرفقه اليسرى . فتأمل .

(١٥) الوسائل باب : ٤٠ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

وأما الغسل من الأعلى فواجب (١) . (الثاني عشر) : أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه (٢) ، لا بغمسه فيه . (الثالث عشر) : أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع (٣) ، وإن تحقق الغسل بدونه . (الرابع عشر) : أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله (٤) . (الخامس عشر) : أن يقرأ القدر حال الوضوء (٥) .

(١) كما سيأتي .

(٢) كما تضمنته الأخبار البيانية .

(٣) للاستظهار . وربما تشهد به النصوص البيانية . ولما في المروي عن قرب الاسناد : « ولا تلطم وجهك بالماء لطماً ، ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً . وكذلك فامسح الماء على ذراعيك » (١٥) . المحمول على الاستحباب لإجماعاً ، وعن المنتهى نسبته إلى مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام :

(٤) فقد روي عن أمير المؤمنين ، والحسن بن علي ، وعلي بن الحسين - عليهم السلام - أنهم إذا أخذوا في الوضوء تغيرت ألوانهم ، وارتعدت فرائصهم ، فيقال لهم عليهم السلام في ذلك ، فيقولون ما لفظه أو مضمونه : حق علي من وقف بين يدي ذي العرش أن يتغير لونه وترتعد فرائصه (٢٥) . (٥) فعن الفقيه المنسوب إلى الرضاء (ع) : « أيما مؤمن قرأ في وضوئه إنا أنزلناه في ليلة القدر ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » (٣٥)

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢٢ .

(٢٥) راجع مستدرك الوسائل باب : ٤٧ من أبواب أحكام الوضوء .

(٣٥) مستدرك الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء حديث : ٤ .

(السادس عشر) : أن يقرأ آية الكرسي بعده (١) . (السابع عشر) :
أن يفتح عينه حال غسل الوجه (٢) .

فصل في مكروهات

(الأول) : الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة (٣) ،

وعن كتاب البلد الأمين وغيره : « من قرأ بعد اسباغ الوضوء إنا أنزلناه
في لياة القدر ، وقال : اللهم إني أسألك تمام الوضوء ، وتمام الصلاة ، وتمام
رضوانك ، وتمام مغفرتك ، لم تمر بذنب قد أذنبه إلا محته » (١٠) .

(١) فعن كتاب جامع الأخبار عن الباقر (ع) : « من قرأ على أثر
وضوئه آية الكرسي مرة اعطاه الله ثواب . . . » (٢٠) .

(٢) لما أرساه في الفقيه : « قال رسول الله (ص) : افتحوا عيونكم
عند الوضوء ، لعلها لا ترى نار جهنم » (٣٠) ، وفي ثواب الأعمال مسنداً
عن ابن عباس ، وقريب منه ما عن نوادر الراوندي (٤٠) .

فصل في مكروهات الوضوء

(٣) كما هو المعروف ، لخبر الوشا : « دخلت على الرضا (ع) وبين
يديه إبريق يريد أن يتهياً للصلاة ، فدنوت منه لأصّب عليه فأبى ذلك وقال (ع) :
مه يا حسن . فقلت : لمّ تنهاني أن أصب على يديك تكره أن أؤجر ؟
قال (ع) تؤجر أنت وأؤزر أنا . قلت : وكيف ذلك ؟ فقال (ع) :

(١٠) مستدرك الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء حديث : ٥ .

(٢٠) مستدرك الوسائل باب : ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء حديث : ٨ .

(٣٠) الوسائل باب : ٥٣ من أبواب أحكام الوضوء حديث : ١ .

(٤٠) الوسائل باب : ٥٣ من أبواب أحكام الوضوء ملحق حديث : ١ .

كأن يصب الماء في يده . وأما في نفس الغسل فلا يجوز (١) .

أما سمعت الله عز وجل يقول : (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) وما أنا أتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد ، (١٠) . وقريب منه ما روي في الإرشاد : « دخل الرضا (ع) يوماً والمأمون يتوضأ للصلاة ، والغلام يصب على يده الماء . فقال (ع) : لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحداً ، (٢٠) . وما عن أمير المؤمنين (ع) : انه إذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه الماء . فقبل له : يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون عليك الماء ؟ فقال (ع) لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً وقال الله تبارك وتعالى : (فن كان يرجو . . .) (٣٠) . رواه في الفقيه والمقنع مرسلًا ، وفي العلل مسندًا ، وكذلك الشيخ (ره) في التهذيب . وفي رواية السكوني : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد : وضوئي فانه من صلاتي ؛ وصدقتي فانها من يدي إلى يد السائل ، فانها تقع في يد الزحمان ، (٤٠) . المحمولة على الكراهة ، لما في رواية الخذاء : انه صب على يد الباقر (ع) في جمع فضل به وجهه ، وكفأ فضل به ذراعه الأيمن ، وكفأ فضل به ذراعه الأيسر (٥٠) . وعن المدارك التوقف ، لضعف النصوص . لكنه - مع إمكان دعوى انجباره بالعمل - يتم بناءً على قاعدة التسامح .

(١) لما يأتي .

- (١٠) الوسائل باب : ٤٧ من أبواب الوضوء حديث : ١ .
 (٢٠) الوسائل باب : ٤٧ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .
 (٣٠) الوسائل باب : ٤٧ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .
 (٤٠) الوسائل باب : ٤٧ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .
 (٥٠) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(الثاني) : التمندل (١) ، بل مطلق مسح البلل (٢) . (الثالث) :
الوضوء في مكان الاستنجاء (٣) . (الرابع) : الوضوء من الآنية

(١) كما نسب إلى المشهور . لما عن الصادق (ع) مسنداً ومرسلاً :
« من توضأ وتمندل كتبت له حسنة ، ومن توضأ ولم يتمندل حتى يجف
وضوؤه كتبت له ثلاثون حسنة » (١٠) . وظاهره الكراهة العبادية ، كما
لعله مراد الأصحاب . لكنه معارض بكثير من النصوص المتضمنة لفعل
الصادق (ع) وأمره اسماعيل بن الفضل به (٢٥) ، ومداومة علي (ع)
عليه (٣٠) . اللهم إلا أن تحمل على النقية . لكنها أصح سنداً وأشهر
رواية ، والترجيح بذلك مقدم على الترجيح بمخالفة العامة . اللهم إلا أن
يكون بناء الأصحاب على ذلك موتهناً لنصوص الرجحان .
(٢) كما عبر به جماعة . ويستفاد من الخبر الأول ، وإن قوى خلافه
في الحدائق والجواهر .

(٣) ففي المستدرک عن جامع الأخبار عن النبي (ص) : انه عدما
يورث الفقر غسل الأعضاء في موضع الاستنجاء (٤٠) . لكن ينافيه رواية
عبد الرحمن ابن كثير الهاشمي الخاكية لوضوء أمير المؤمنين (ع) (٥٥) ،
ورواية الخذاء الخاكية لوضوء أبي جعفر (ع) بجمع (٦٥) . إلا أن يقال :
الفعل لا يعارض القول .

(١٥) الوسائل باب : ٤٥ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٥ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٤٥ من أبواب الوضوء حديث : ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٤٥) مستدرک الوسائل باب : ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث : ٧ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٦٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

المفضضة ، أو المذهبة ، أو المنقوشة بالصور (١) . (الخامس) :
الوضوء بالمياه المكروهة كالشمس (٢) ، وماء الغسالة من الحدث
الأكبر (٣) ، والماء الآجن (٤) ، وماء البئر قبل نزح المقدرات (٥) ،
والماء القليل الذي ماتت فيه الحية أو العقرب أو الوزغ ، وسؤر

(١) لاطلاق كراهتها في بعض النصوص المقدمة - بناءً على عمومه
للوضوء - وللموثق عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع) : « عن
الطست يكون فيه التماثيل ، أو الكوز أو التور يكون فيه التماثيل ، أو فضة
لا يتوضأ منه ولا فيه . . . » (١٥) . وكان الحكم في المذهب للالحاق
بالمفضض ، كما تقدم الكلام في نظيره في مبحث الأواني . ومنه يظهر
الحكم في المنقوش بالصور .

(٢) ففي رواية اسماعيل بن أبي زياد عن أبي زياد عن أبي عبد الله (ع) :
« قال رسول الله (ص) : الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضؤوا به ، ولا تغسلوا
به ، ولا تعجنوا به ، فانه يورث البرص » (٢٥) المحمول على الكراهة ،
بقريئة التعليل ، ولما في رواية محمد بن سنان (٣٥) من نفي البأس في الوضوء به .
(٣) بناءً على طهارته . فيكون الوجه في الكراهة ما تقدم ذكره
دليلاً للمنع .

(٤) ففي الحديث : « نهى عن الوضوء في الماء الآجن » . أي :
المتغير لونه وطعمه . كذا في مجمع البحرين .
(٥) لأخبار القول بالنجاسة ، المحمولة على الكراهة ، كما تقدم .

(١٥) الوسائل باب : ٥٥ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب الماء المضاف حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٦ من أبواب الماء المضاف حديث : ٣ .

الحائض ، والفار ، والفرس ، والبغل ، والحمار ، والحيوان
الجلال ، وآكل الميتة ، بل كل حيوان لا يؤكل لحمه (١) .

فصل في أفعال الوضوء

(الأول) : غسل الوجه (٢) . وحدّه من قصاص الشعر إلى
الذقن طولاً ، وما اشتمل عليه الإبهام والوسطى عرضاً (٣) .

(١) لما تقدم في كراهة أسنارها . ثم إن الحكم بالاستحباب أو الكراهة
في كثير مما سبق مبني على تمامية قاعدة التسامح في أدلة السنن ، ولولاها
أشكل الحكم بهما ، لضعف الدليل ، وحيث أن الظاهر عدم تماميتها فاللازم
الفعل أو الترك برجاء المحبوبة أو الكراهة . والله سبحانه أعلم . وله الحمد .

فصل في أفعال الوضوء

(٢) بإجماع علماء الاسلام - كما عن جماعة - بل ينبغي نظمه في سلك
الضروريات . ويدل عليه مع ذلك الكتاب ، والسنة المتواترة .
(٣) بلا خلاف فيه ، بل عن المعتمد والمنتهى : أنه مذهب أهل البيت
عليهم السلام . وعن جماعة حكاية الإجماع عليه . ويشهد له صحيح زرارة
« قال لأبي جعفر (ع) : أخبرني عن حدّ الوجه الذي ينبغي أن يوضأ ،
الذي قال الله عز وجل . فقال (ع) : الوجه الذي أمر الله عز وجل بنسفه
الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه ، إن زاد عليه لم يؤجر ، وإن نقص
منه أثم : ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن ، وما
جرت عليه الأصبعان مستديراً فهو من الوجه ، فقال له : الصدغ من الوجه ؟
فقال عليه السلام : لا ، (١٠) ، ورواه في الكافي والتهذيب عنه ، إلا أنه ذكر

(١٠) الوسائل باب : ١٧ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

فيه السبابة مع الوسطى والابهام . وربما ينافيه قوله (ع) : « وما جرت عليه الاصبعان . . . » . مع أنه لا أثر له في الفرق ، إلا أن تحمل (الواو) على معنى (أو) . لكنه خلاف الظاهر جداً ، بل ممتنع ، لتنافي التحديدين ، ولذا لم يتوهم أحد الخلاف في التقدير ممن ضم السبابة إلى الوسطى والابهام ، كما عن المبسوط ، والناصریات .

وقد أشار (ع) إلى التحديد العرضي بقوله : « ما دارت . . . » وإلى التحديد الطولي بقوله (ع) : « من قصاص . . . » ، وقوله (ع) « وما جرت عليه . . . الخ » تأكيد لقوله (ع) : « ما دارت . . . » . وكان التعبير بالدوران في الجملة الأولى بمناسبة تدوير الوجه بتدوير الرأس وأن وضع الاصبعين يوجب توهم دائرة ، ولا يحسن عرفاً استعماله في المسطحات ، والتعبير بالاستدارة في الجملة الثانية بملاحظة تدوير الوجه عرفاً باستدارة اللحيين إلى الذقن ، بل وباستدارة قصاص الشعر من الناصية إلى مواضع التحذيف إلى منابت الشعر حول العذار ، فهذه الاستدارة العرفية من جانبي الوجه الفوقاني والتحتاني هي المرادة من الاستدارة في الجملة الثانية . وإن كان ظاهر المشهور عدم الاستدارة في النصف الفوقاني من الوجه الواجب الغسل ، واختصاص الاستدارة من جانبي الذقن لا غير . لكن الظاهر ما ذكرناه :

وأما ما استشكله شيخنا البهائي (ره) ، من أنه لو جعل الحد الطولي من القصاص إلى الذقن يلزم دخول الزعتين والصدغين في الوجه الواجب الغسل ، إذ الأولتان تحت القصاص بالنسبة إلى الشعر النابت فوقهما ، والثانيتان داخلان فيما حوته الابهام والوسطى ، مع أن دخول الأولتين مما لا يتوهم الالتزام به ، ودخول الثانيتين مخالف لصريح النص . ولأجله

حمل الرواية على إرادة بيان أن الوجه الواجب الغسل هو ما حوته الدائرة الهندسية الحقيقية التي يكون قطرها قدر ما بين الاصبعين ، ويكون المراد من دوران الاصبعين في الجملة الأولى دورانها من القصاص إلى الذقن لتشكيل الدائرة المذكورة ، فليزِم منه خروج الزعتين والصدغين من الوجه ، (فقيه) : أن ما ذكره خلاف الظاهر جداً ، لما عرفت من معنى الدوران في الصدر والذيل ، وأن التحديد بالدائرة الهندسية يوجب خروج جزء من أسفل الوجه أو أعلاه من الوجه الواجب الغسل ، لأن ما بين الإبهام والوسطى أقل مما بين القصاص والذقن ، والدائرة التي قطرها يساوي ما بين الإبهام والوسطى لا تستوعبه . مضافاً إلى أن دخول الزعتين في الوجه - على تفسير المشهور - يتوقف على عموم القصاص لمتى منابت الشعر في الزعتين ، وهو غير ظاهر . ولا سيما بملاحظة كون جملة : « من قصاص . . . من متعلقات « ما » في : « ما دارت . . . » إذ لو عمّ القصاص قصاص الزعتين لكان الصحيح ظاهراً في وجوب غسل الناصية المسامته لمتى الزعتين ، وهو كما ترى ، فليس ظاهراً إلا في قصاص الناصية وما يسامتها مما يحيط بالجيبين لا غير . وأما الصدغ فإن فسر بما بين العين والاذن - كما عن بعض أهل اللغة ، وفي القاموس والمجمع : أنه أحد معنياه - فيدخل بعضه في الوجه على كلا التفسيرين ، وإن فسر بالشعر المتدلي على ما بين العين والاذن - كما عن الصحاح ، والنهية ، وفي القاموس والمجمع : أنه أحد معنياه ، واستشهد له في المجمع بقولهم : صدغ معقرب - فهو خارج عنه على كلا التفسيرين ، فلا يكون التصريح في ذيل الصحيح بخروج الصدغ عن الوجه معيّنًا لما ذكره من المعنى ، بل اللازم حمل الصدغ - ولو مجازاً - على المعنى المحكي عن القاموس وغيره بقريضة الصدر . فالعمل

والأنزع والأغم (١) ومن خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل منهم إلى المتعارف (٢) ، فيلاحظ أن اليد المتعارفة في الوجه المتعارف إلى أي موضع تصل؟ وأن الوجه المتعارف

على المشهور متعين .

(١) الأول من انحسر شعره عن الحد المتعارف ، والثاني من نبت

الشعر على جبهته .

(٢) لا ينبغي التأمل في وجوب غسل الوجه مطلقاً ، صغيراً أو كبيراً على النحو المتعارف أو خارجاً عنه . ولا مجال لتوهم اختصاصه بالمتعارف وإن قيل به في كلية المطلقات . إذا المقام ليس من قبيل المطلق ، بل من قبيل العام ، ضرورة وجوب غسل كل وجه .

ثم إن ظاهر الصحيح سؤالاً وجواباً أن للوجه الواجب الغسل في الوضوء مفهوماً واحداً لا يختلف باختلاف خلفه المكلفين من حيث الصغر والكبر وطول الأصابع وقصرها ، بل الاختلاف بالكبر والصغر من قبيل اختلاف أفراد المفهوم الواحد ، فإذا كان الواجب في الوضوء غسل الوجه لا غير وجب غسله كبيراً كان أو صغيراً بلا زيادة عليه ، لا أنه يجب في الصغير غسله وزيادة وفي الكبير غسل بعضه دون بعض . وعليه فلا بد من حمل الابهام والوسطى المذكورتين في الصحيح لتحديد الوجه على المتعارفتين منها بلحاظ الوجه المتعارف ، إذ لو أريد مطلقهما لزم التحديد بالأقل والأكثر لصدق المطلق على كل منهما ، وامتناع التحديد بالأقل والأكثر ظاهر ، ولو أريد منها خصوص النادر كان بلا قرينة عليه ، وهو ممتنع ، بخلاف الحمل على الغالب المتعارف ، فإن الغلبة والتعارف يصلحان قرينة عليه عند التردد ، وبين النادر ، فيكون المتكلم قد اعتمد عليهما في مقام البيان . كما أنه

لو أريد من الابهام والوسطى المتعارفتان مطلقاً - يعني : لا بالاضافة إلى خصوص الوجه المتعارف - لزم اختلاف مفهوم الوجه باختلافه كبيراً وصغراً ، واختلافها كذلك ، فيكون وجه ذي الأصابع الطويلة يدخل فيه الاذنان ووجه ذي الأصابع القصيرة يخرج منه الحدان إذا كان وجهها متعارفاً ، وكذا الحال لو كانت أصابعها متعارفة ، لكن كان وجهها خارجاً عن المتعارف صغراً أو كبيراً ، وقد عرفت أن ظاهر النص - ولا سيما بقربنة السؤال عن دخول الصدغ في الوجه ، والجواب بعدم دخوله فيه - أن مفهوم الوجه واحد لا يختلف بالكبير والصغير ، وأن المقصود بالجواب تحديد ذلك المفهوم الواحد وتمييزه عما يتصل به ، فيكون التحديد بما بين الابهام والوسطى لا على نحو الموضوعية ، بل على نحو الطريقة إلى التحديد بأجزاء الوجه التي قد تزيد مساحتها على الحد المذكور وقد تنقص . ولأجل أن الأصحاب فهموا ذلك حماوا الاصبغين على المتعارف منها في الوجه المتعارف لا مطلقاً .

نعم قد يشكل أيضاً الحمل على المتعارف في الوجه والاصبعين ، لاختلاف المتعارف فيها بالزيادة والنقصان أيضاً . وقد يدفع بأن الارجاع إلى عموم المتعارف بلحاظ أن الأقل حكم واقعي ، والأكثر حكم طريقي ، بمعنى كون الأكثر طريقاً إلى ثبوت الأقل ، ولا مانع عقلاً من أن تكون أفراد المتعارف مختلفة ، بعضها موضوع حقيقي ، وبعضها مشتمل عليه ، وتقدم في الصحيح أن الصدغ ليس من الوجه ، وفي جملة من النصوص (١٥) أن الاذن ليست منه ، وعلى هذا فلا بد من النظر إلى متعارف الوجه والأصابع ، وإلى ما تحتويه الاصبغان من الأعضاء ، كالجبهة والجبين والعينين والحاجبين والحدين والأنف والفم وغير ذلك ، فيكون تمامه من

(١٥) راجع الوسائل باب : ١٨ من أبواب الوضوء .

أين قصاصه ؟ فيغسل ذلك المقدار . ويجب إجراء الماء (١) ، فلا يكفي المسح به . وحدّه أن يجري من جزء إلى جزء آخر ولو باعانة اليد . ويجزى استيلاء الماء عليه وإن لم يجر إذا صدق

الوجه دون ما زاد عليه ، فيكون الوجه غير المتعارف هو تلك الأعضاء سواء حوتها أصبعاه أم زادتا عليها أم نقصتا عنها . وكذا الكلام بعينه في القصاص ، فإذا كان المتعارف منه ما يكون على حد الجبهة وجب غسل تمام الجبهة في غيره وإن نبت الشعر عليها ، ولم يجب غسل ما فوقها وإن انحسر عنه الشعر . فلاحظ .

(١) فعن المجلسي (ره) في حاشية التهذيب لسبب الاتفاق عليه إلى ظاهر الأصحاب ، وعن الشهيد الثاني (ره) في بعض تحقيقاته : انه المعروف بين الفقهاء ، ولا سيما المتأخرين . ويشهد به أوامر الغسل بناءً على اعتبار الجريان في مفهومه ، كما عن جماعة ، وعن كشف اللثام : انه يشهد به العرف واللغة ، ولا سيما بملاحظة مقابله بالمسح ، إذ لو لم يؤخذ الجريان في مفهومه لم يحصل الفرق بين الغسل بالماء والمسح به ، كما في الجواهر . مضافاً إلى صحيح زرارة : « كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماء » (١٥) ، ونحوه مما ورد في الغسل كصحيح ابن مسلم : « فما جرى عليه الماء فقد طهر » (٢٥) ، ومصحيح زرارة : « الجنب ما جرى عليه الماء ، من جسده قليله وكثيره فقد أجزاءه » (٣٥) بناءً على عدم الفصل بينه وبين الوضوء .

(١٥) الوسائل باب : ٤٦ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الجنابة حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الجنابة حديث : ٣ .

هذا ولكن قد عرفت في مبحث التطهير بالماء التأمل في دخول الجريان في مفهوم الغسل ، وعدم ظهور كون المقابلة بينه وبين المسح من هذه الجهة ، بل الظاهر أنه يعتبر في الغسل استيلاء الماء وغلبته على المحل ، ويعتبر في المسح لمرار الماسح ذي البلل على المحل فيكون بينها تباين مفهوماً وخارجاً ، وإن كان بينهما عموم من وجه مورداً . وأما الصحيح فالظاهر أن التعبير بالجريان فيه كان جرياً على الغالب المتعارف ، وليس في مقام تقييد مطلقات الغسل ، بل في مقام آخر ، فلا يصلح لتقييد لإطلاقات الأمر بالغسل . لا سيما بعد ملاحظة صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) في الوضوء : « إذا مس جلدك الماء فحسبك » (١٥) . نعم ربما يوهم ما ينافي الاطلاقات المذكورة ما في مصحح زرارة ومحمد بن مسلم من قول أبي جعفر (ع) : « إنما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإن المؤمن لا ينجسه شيء ، إنما يكفيه مثل الدهن » (٢٥) ، وفي مصحح ابن مسلم الوارد في كيفية الوضوء : « يأخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملأ بها جسده ، والماء أوسع » (٣٥) ، ونحوهما غيرهما ، فإنها وإن لم تكن تنافي اعتبار جريان الماء وحركته من محل إلى آخر ، لكنها ظاهرة في عدم اعتبار استيلائه على المحل ، والاكتفاء بمجرد سراية الرطوبة والبلل من محل إلى آخر . لكن لا بد من حملها على إرادة المبالغة في عدم احتياج الوضوء إلى الماء الكثير - كما ذكر في الجواهر وغيرها - لآباء سيقاها عن صلاحية التصرف في أدلة اعتبار الغسل ، بل ذيل الثاني كالصريح في ذلك . فلاحظه .

(١٥) الوسائل باب : ٥٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥٢ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .

الغسل . ويجب الابتداء بالأعلى (١) ،

(١) كما صرح به جماعة كثيرة ، بل نسب إلى الأكثر والمشهور ، بل عن التبيان الإجماع عليه . ويستدل له بالوضوءات البيانية لوضوء النبي (ص) ففي صحيح زرارة : « فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعاً » (١٥) ، ونحوه مصححه الآخر (٢٥) ، على رواية التهذيب . وفي مصححه الثالث : « فوضعها على جبينه » (٣٥) ، وقريب منها غيرها . (ودعوى) : إجمال الفعل ، لاحتمال كونه من أحد الأفراد (غير ظاهرة) لوروده مورد البيان ، ولا سيما بملاحظة التفات الراوي إلى الخصوصية المذكورة . نعم لا يظهر من الرواية كون المحكي هو خصوص الواجب من الوضوء ، بل من الجائز إرادة حكاية ما يشتمل على بعض المستحبات ، بل لعل الظاهر ذلك بملاحظة اشتماله على بعض الخصوصيات المستحبة ، فلا ظهور لها في الوجوب . وأما ما عن المنتهى والذكرى بعد ذكر الصحيح الأول : « روي أنه قال بعد ما توضأ : إن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » (٤٥) . فعلى تقدير حججه وعدم قدح لإرساله ، لا بد أن يكون المراد باسم الإشارة صرف ماهية الوضوء ، لا مع تمام الخصوصيات ، للاتفاق على استحباب بعضها .

ويستدل له أيضاً برواية أبي جرير الرقاشي (الرواسي . ظه) المروية عن قرب الاسناد : « لا تعمق في الوضوء ولا تلتطم وجهك بالماء لطماً ، ولكن اغساه من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً ، وكذلك فامسح على

- (١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ١٠ .
 (٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .
 (٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .
 (٤٥) الذكرى ص : ٨٣ .

والغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً (١) ، ولا يجوز النكس .

ذراعيك ورأسك وقدميك ، (١٥) . والاجماع على استحباب المسح لا بنافي الأخذ بظهورها في وجوب الغسل من الأعلى . نعم من المحتمل أن يكون المراد بالغسل المسح ، بقربنة قوله (ع) : « مسحاً » الظاهر في كونه مفعولاً مطلقاً ، الذي يجب أن يكون من جنس فعله ، فالاجماع على استحباب المسح يكون مانعاً من الأخذ بظهورها في وجوب الابتداء من الأعلى . مضافاً الى إمكان دعوى ظهورها في مقام بيان المسح مقابل اللطم فيكون ذكر (من) و (إلى) مقدمة للمسح المستحب . لا في مقام بيان طلب الغسل من الأعلى ، فيشبه أن يكون الظرف متعلقاً بالمسح لا بالغسل . وحينئذ بشكل رفع اليد عن إطلاق الغسل الوارد في الكتاب المجيد والسنة (ودعوى) : إهماله من هذه الجهة ، لوروده مورد بيان أصل التشريع لا كقيته (غير ظاهرة) وإن صدرت من شيخنا الأعظم (ره) . ولعله لذلك ونحوه اختار جماعة جواز النكس ، منهم السيد ، والشهيد ، وابنا إدريس وسعيد ، ومال اليه ، أو قال به آخرون ، كصاحب المعالم ، وشيخنا البهائي على ما حكى . لكن الانصاف ظهور رواية الرقاشي في كون : « مسحاً » من قبيل الحال - يعني اغسله ماسحاً - لا مفعولاً مطلقاً . وعليه فدلالته على وجوب الغسل من الأعلى لا قصور فيها .

(١) ذكر في الجواهر أنه بعد البناء على وجوب الابتداء بالأعلى فهناك احتمالات أربعة : (الأول) : الابتداء بالأعلى خاصة ولو كان يسيراً ، ولا ترتيب في الباقي . (الثاني) : وجوب الأعلى فالأعلى بحسب الخطوط العرضية فلا يجوز غسل الأذن قبل الأعلى وإن لم يكن مسامتاً له . (الثالث) :

ولا يجب غسل ما تحت الشعر (١) ،

وجوب غسل الأعلى فالأعلى بحسب الخطوط الطولية ، فلا يجوز غسل الأذن قبل الأعلى المسامت له حقيقة ، ويجوز غسله قبل الأعلى غير المسامت له كذلك . (الرابع) : ذلك ، لكن عرفاً لا حقيقة . انتهى مختصراً . وجعل (ره) الأول مقتضى كلام كثير من المتأخرين ، ونسب الثاني إلى بعض القاصرين ، والثالث إلى محتمل كلام العلامة (ره) في المختلف ، والرابع إلى الشهيد الثاني في شرح الرسالة وبعض المتأخرين .

أقول : أما الوجه الأول فهو خلاف ما تقدم من أدلة الابتداء بناءً على تماميتها . وأما الثاني فهو خلاف ظاهر النصوص البيانية المتضمنة لغسل الوجه باليد اليمنى وأنه (ع) مسح بها الجانبين . وأما الثالث والرابع ، فهما خلاف إطلاق رواية أبي جرير ، فإن مقتضاه الاكتفاء بالغسل من الأعلى إلى الأذن عرفاً ، إذ الظاهر صدقه ولو لم يكن على حسب الخطوط الطولية حقيقة أو عرفاً ، ولعل المراد من الوجه الأخير ذلك . ثم إنه قد يظهر من النصوص البيانية - المتضمنة إسدال الكف على الوجه من أعلاه أو على الجبهة أو على الجبين ، أو على الوجه - جواز اقتران الأجزاء العليا للوجه في الغسل ، بلا ترتيب بينها . ومثلها في ذلك رواية المسح تحت العمامة . اللهم إلا أن يكون الغسل الوضوئي ليس بوضع الماء ، بل بالمسح باليد من الأعلى حقيقة إلى ما دونه . فلاحظ .

(١) بلا خلاف ، كما عن جماعة ، وعن التذكرة نسبه إلى علمائنا ، بل عن الخلاف والناصرية الإجماع عليه . وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) : « قلت له رأيت ما أحاط به الشعر ؟ فقال (ع) : كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري

بل يجب غسل ظاهره ، سواء شعر اللحية والشارب والحاجب (١)
بشرط صدق إحاطة الشعر على المحل (٢) ، وإلا لزم غسل البشرة
الظاهرة في خلاله (٣) .

عليه الماء ، (١٥) وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما (ع) : « عن الرجل
يتوضأ أيبطن لحيته ؟ قال (ع) : لا ، (٢٥) .

(١) لعموم صحيح زرارة ، ولتنصبص على اللحية في صحيح ابن مسلم
وعلى الجميع في محكي معقد إجماع الخلاف ،

(٢) كما هو موضوع النص المتقدم . إلا أن الأشكال فيما تصدق به
الإحاطة ، وأنه خصوص منابت الشعر الكثيف السائر بكثافته للبشرة ، أو
يعم ما يستر بالاسترسال ، أو منابت الشعر الخفيف الذي تظهر بشرته لرائي
دائماً أو في بعض الأحوال دون بعض أو غير ذلك . وقد اضطربت
الكلمات فيما هو مورد الاتفاق على وجوب غسله أو عدم وجوبه ، ومورد
الخلاف . ولا يعد اختصاص النصوص المتقدمة بمنابت الشعر المحتاج
غسلها إلى بحث وطلب ، فلا تشمل صورة الستر بالاسترسال ، كما في طرفي
الشارب الطويلين ، ولا منابت الشعر الظاهرة التي تغسل بمجرد إمرار اليد
على الشعر ، فضلاً عن إجراء الماء عليه ، فالمرجع فيها لإطلاق أدلة وجوب
غسل الوجه من الكتاب والسنة . (ودعوى) : عدم صدق الوجه على
البشرة التي تحت الشعر ، لأن الوجه اسم لما يواجهه به ، فلا يصدق على
المستور (مندفعة) بأن الوجه المذكور في الآية والرواية يراد به العضو
المخصوص الذي ينبت فيه الشعر .

(٣) أما الشعر النابت فيها ففي الجواهر : « فيه وجهان ، أقواهما

(١٥) الوسائل باب : ٤٦ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

عدم الوجوب ، لعدم الدخول في معنى الوجه . وأدلة وجوب غسل الوجه قاصرة عن الدلالة على وجوب غسله تبعاً ، ومجرد ثبوت التبعية خارجاً لا يقتضي التبعية في مقام الدلالة . فالمرجع فيه الاصل . وحيث عرفت في مسألة تداخل الوضوء أن ظاهر أدلة اعتباره في الغايات هو اعتبار أثره وهو الطهارة ، كان الشك في المقام من قبيل الشك في المحصل الذي هو مجرى قاعدة الاشتغال لا البراءة (ودعوى) : أنه لافرق بين المقام وبين الشك في الأقل والأكثر ، فإذا بنينا على البراءة هناك وأجبنا عن شبهة الاحتياط من جهة العلم الاجمالي بالغرض فايكف الجواب جارياً هنا أيضاً . (مدفوعة) بالفرق بأن الغرض هناك لم يقع مورداً للتكليف ، بل مورده نفس فعل المكلف بالمباشرة ، وظاهر الأدلة هنا أن نفس الاثر موضوع للتكليف الشرعي ، وهذا الفرق يمكن أن يكون فارقاً بينهما في جريان البراءة والاحتياط عند العقلاء ، كما ذكرنا ذلك فيما علقناه على مباحث الأقل والأكثر من الكفاية . كما أنه لو بنينا على أن التكليف بالمسبب راجع إلى التكليف بالسبب كان المقامان من باب واحد . لكنه خلاف التحقيق . ومثله ما عن بعض الأجلة من الحكم بجريان البراءة في جميع موارد الشك في حصول الغرض إذا كان بيان محصله من وظيفة الشارع ، بلا فرق بين كون المأخوذ في لسان الدليل نفس الغرض ومحصله ، فإن ما ذكر غير واضح من طريقة العقلاء ، وإن كان لا يخلو من وجه .

وأما ما ذكره شيخنا (ره) في الكفاية في المقام وغيره من إثبات الغرض - وهو الطهارة - باجراء حديث الرفع لنفي جزئية الشيء للوضوء أو شرطيته . فهو مخدوش بأن أدلة الجزئية الواقعية إنما تفيد حكماً واقعياً وحديث الرفع ونحوه من أدلة البراءة إنما يفيد حكماً ظاهرياً ، فيمتنع أن

(مسألة ١) : يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمة (١) . وكذا جزء من باطن الأنف ونحوه . وما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن (٢) ،

يكون الثاني بمنزلة الاستثناء من الاول ، إذ ليس هو في عرضه . وبالجملة : بعد البناء على اشتغال ذمة المكلف بالفرض لا تجدي الاصول في إثباته إلا ما كان منها متكفلاً لثبوته ، ومن المعلوم أن حديث الرفع لا يصلح لذلك لأنه رافع لا مثبت . ثم إن الرجوع إلى الاصل من البراءة والاحتياط موقوف على عدم ظهور النصوص البيانية في عدم الوجوب - كما هو الظاهر - وإلا كان عليها المعول في عدم الوجوب . هذا والمحكي عن جامع المقاصد في مبحث غسل الجنابة دعوى الاجماع على وجوب غسل الشعر النابت في الوجه واليدين في الوضوء ، فان تمّ كان عليه المعول ، وإلا كان المرجع ما ذكرنا . (١) الظاهر أن مراده المقدمة الوجودية . وكأنه لعدم إمكان الغسل اختياراً إلى الحد الحقيقي إلا بضم جزء مما يخرج عن الحد مما يعلم أنه ليس داخلياً فيه ، فيكون الوجوب غيرياً (وفيه) : أنه لا مقدمية بين غسل الجزء الخارج عن الحد وغسل الجزء الداخل فيه ، بل هما من قبيل المتلازمين ووجوب احد المتلازمين لا يقتضي وجوب الآخر . نعم الجزء المشكوك كونه من الداخل والخارج وجوب غسله عقلي من باب وجوب المقدمة العلمية ، فيبني وجوب غسله وعدمه على وجوب الاحتياط في المقام والرجوع إلى البراءة ، كما عرفت . أما الجزء المعلوم كوله من الخارج فليس بواجب ، لا شرعاً ، ولا عقلاً .

(٢) إذ لا فرق بينه وبين داخل الفم في ظهورهما عند انفتاح الشفتين بطونها عند انطباقهما ، فالفرق بينهما في ذلك غير ظاهر .

فلا يجب غسله (١) .

(مسألة ٢) : الشعر الخارج عن الحد ، كمسترسل الحية في الطول ، وما هو خارج عن ما بين الإبهام والوسطى في العرض لا يجب غسله (٢) .

(مسألة ٣) : إن كانت للمرأة لحية فهي كالرجل (٣) .

(١) لعدم وجوب غسل الباطن اتفاقاً . ويشهد له خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : « ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة ، إنما عليك أن تغسل ما ظهر » (١٥) . وما ورد من الأمر بصب الماء على أعلى الوجه والأمر بمسحه (٢٥) ، فإن مطبق الشفتين لا يغسل بمجرد ذلك ، فيحتاج الأمر بغسله إلى بيان زائد وهو مفقود . ولعله أيضاً يستفاد من روايات الحضرمي وأبي بصير (٣٥) ، المتضمنة أن المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء ، لأنها من الجوف . فتأمل . ويستفاد أيضاً مما ورد في غسل الجنابة من الأجزاء بالارتعاش (٤٥) ، بناءً على عدم الفصل بينه وبين المقام .

(٢) إجماعاً ظاهراً ، كما عن المدارك وكشف اللثام وغيرهما ، بل يظهر من محكي الخلاف أنه كذلك . للخروج عن الحد . نعم لو كانت البشرة مما يجب غسلها لتفرق الشعر ، وبني على وجوب غسل الشعر النابت فيها ، لم يفرق فيه بين ما دخل في الحد وما خرج . فالعمدة إذاً الإجماع .

(٣) لاطلاق الصحيح المتقدم .

(١٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .

(٢٥) راجع الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب الوضوء حديث : ١٠ ، ٩ ، ١٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الجنابة حديث : ٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ .

- (مسألة ٤) : لا يجب غسل باطن العين والأنف والقدم (١) ،
إلا شيء منها من باب المقدمة .
(مسألة ٥) : في ما أحاط به الشعر لا يجزىء غسل المحاط
عن المحيط (٢) .
(مسألة ٦) : الشعور الرقاق المعدودة من البشرة يجب
غسلها معها (٣) .
(مسألة ٧) : إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط
بغسله مع البشرة (٤) .

(١) لما تقدم فيه وفيما بعده .

- (٢) لقوله (ع) في صحيح زرارة : « ولكن يجري عليه الماء » (١٥) ،
لظهور الجملة الخبرية في الوجوب . اللهم إلا أن يدعى ورودها مورد توهم
الحظر ، فتكون دالة على الاكتفاء باجراء الماء على الشعر وبدليته عن البشرة .
وقد يؤيده ما في رواية الفقيه للصحيح هكذا : « فليس على العباد ... » (٢٥)
ولا ينافيه رواية الشيخ لها : « فليس للعباد . . . » ، لعدم إرادة ظاهره
جزماً ، إذ لا ريب في عدم تحريم الطلب والبحث لا تكليفاً ولا وضماً .
وفيه : أنه لا يظهر من الرواية جعل بدلية الشعر عن البشرة ، بل ظاهرها
عدم وجوب غسلها ووجوب غسل الشعر ، فيتعين العمل به .
(٣) لفهمه مما دل على وجوب غسل البشرة ، أما الشعر الغليظ فقد
عرفت الاشكال في وجوب غسله .

(٤) للعلم الاجمالي بوجوب غسله أو غسل البشرة . نعم لو قيل

(١٥) الوسائل باب : ٤٦ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) كتاب من لا يحضره الفقيه باب حد الوضوء حديث : ١ .

(مسألة ٨) : إذا بقي مما في الحد ما لم يُغسل ولو مقدار رأس إبرة لا يصح الوضوء (١) ، فيجب أن يلاحظ (٢) آماقه وأطراف عينه لا يكون عليها شيء من القيح أو الكحل المانع ، وكذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ ، وإن لا يكون على حاجب المرأة وسمة أو خطاط له جرم مانع .

(مسألة ٩) : إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى البشرة (٣) ،

بوجوب غسل الشعر النابت في البشرة مطلقاً كان الشك في وجوب غسل البشرة شكاً بدوياً ، وحينئذ فوجوب الاحتياط بغسله والرجوع إلى البراءة مبنيان على الأصل في المقام ، كما عرفت .

(١) لفوات المركب بفوات جزئه .

(٢) يعني : مع العلم بوجود أحد الامور المذكورة ، أما مع الشك فسيأتي تعرضه له .

(٣) لأن شغل الذمة اليقيني يستدعي الفراغ كذلك . وأصالة عدم الحاجب ، أو عدم الحجب ، لا تجدي في إثبات وصول الماء إلى البشرة ، إلا بناءً على الأصل المثبت ، الذي لا نقول به . ولصحيح ابن جعفر عن أخيه عليها السلام : « عن المرأة عايتها السوار والدملج في بعض ذراعها ، لا تدري يجري الماء تحته أم لا ، كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت ؟ قال (ع) : تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه ، (١٠) .

لكن قد يعارضه ما في ذيله : « وعن الخاتم الضيق لا بدري هل يجري الماء تحته إذا توضأت أم لا كيف يصنع ؟ قال (ع) : إن علم أن الماء لا

(١٠) الوسائل باب : ٤١ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

ولو شك في أصل وجوده يجب الفحص (١) أو المبالغة حتى يحصل الاطمينان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده .

يدخله فليخرجه إذا توضحاً . والجمع العرفي بين الصدر والذيل بحمل أحدهما على الآخر بعيد ، فيلحقه حكم الحمل ، ويرجع إلى القاعدة المتقدمة . (١) للقاعدة المتقدمة . لكن ظاهر الجواهر : أنه لا إشكال في عدم وجوب الفحص ، لاستمرار السيرة التي يقطع فيها برأي المعصوم على علمه وعن بعض دعوى الاجماع عليه . لكن المصنف (ره) وغيره لم يعتمدوا على الاجماع المدعى ، لعدم تعرض جلّ الاصحاب لذلك ، ولا على السيرة لعدم ثبوتها إلا في صورة الاطمئنان بالعدم . بل قال شيخنا الأعظم (ره) « إن دعوى الاجماع والسيرة في بعض أفراد هذا الشك ، مثل الشك في وجود قلنسوة على الرأس ، أو جورب في الرجل ، أو وجود لباس آخر على البدن أغلظ من ذلك . مجازفة . والفرق بين كون الحاجب المشكوك في وجوده رقيقاً أو غليظاً اقتراح . والحوالة على موارد السيرة فرار عن المطلب » . لكن الانصاف يقتضي البناء على ثبوت السيرة وعدم اختصاصها بحال الاطمئنان ، لثبوتها مع عدم موجبه . وعدم السيرة في مثل الشك في وجود القلنسوة ونحوها لعدم الشك أو ندرته جداً ، لا للاعتناء بالشك ، كي يشكل الفرق بينه وبين غيره . مع أن الندرة مصححة للفرق وممانعة عن كونه اقتراحاً . فالبناء على عدم الاعتناء في صورة الظن ، لأنه المتيقن من موردها ، غير بعيد . نعم تبقى صورة الظن بالوجود والشك المتساوي الطرفين وثبوت السيرة فيها غير ظاهر . هذا وأما ما ذكره شيخنا (ره) من إمكان الاعتماد على أصالة عدم الحاجب وإن كان مثبتاً ، لخفاء الوسطة :

(مسألة ١٠) : الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها (١) ، بل يكفي ظاهرها ، سواء كانت الحلقة فيها أو لا .

(الثاني) : غسل اليدين (٢) من المرفقين إلى أطراف الأصابع (٣) ، مقدماً لليمنى على اليسرى (٤) . ويجب الابتداء بالمرفق (٥) والغسل منه إلى الأسفل عرفاً ، فلا يجزئ النكس .

فغير ظاهر صفري وكبرى . مع أنه لو تمَّ لجري حتى في صورة الشك في حاجبية الموجود ، لعدم الفرق . بل عليه يجب القول بصحة قاعدة الاقتضاء وأصالة عدم المانع .

(١) لكونه من الباطن ، الذي عرفت عدم وجوب غسله .
 (٢) كتاباً ، وسنة ، وإجماعاً من المسلمين ، بل لعله من ضروريات الدين .
 (٣) بلا إشكال فيه في الجملة ولا خلاف . والكتاب والسنة ناطقان به .
 (٤) قال في الجواهر : « إجماعاً محصلاً ، ومنقولاً مستفيضاً كاد يكون متواتراً ، كالسنة » . وما في صحيح منصور وغيره شاهد به ، كما يأتي إن شاء الله .

(٥) وعن جماعة أن الحال فيه كما مر في الوجه ، وفي مفتاح الكرامة : « هو كما قالوا في الإجماعات والشهرة والأقوال ، إلا أن ابن سعيد هنا وافق ، وكذا السيد في أحد قوليهِ » . ويشهد له ما في خبر المهيم بن عروة التميمي : « سألت أبا عبد الله (ع) عن قوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) فقلت : هكذا؟ - ومسحت من ظهر كفي إلى المرفق - فقال (ع) : ليس هكذا تنزيلها ، إنما هي : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق) ، ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه ، (١٠) .

والمرفق مركب من شيء من الذراع وشيء من العضد (١) :

وما في مكاتبة علي بن يقطين المروية عن إرشاد المفيد من قوله (ع) :
 « واغسل يدك من المرفقين » (١٥) . وما في ما عن كشف الثغمة : « فعلمه
 صلى الله عليه وآله جبرئيل (ع) الوضوء على الوجه واليدين من المرفق » (٢٥)
 وما عن العياشي عن أبي الحسن (ع) : « قلت : يرد الشعر ؟ قال (ع) :
 إن كان عنده آخر فعل ، وإلا فلا » (٣٥) . ويمكن المناقشة في الأخير
 باحتماله رفع الوجوب الثابت حال التقية من الغير . وفيما قبله باحتمال كونه
 قيداً لليدين . وفي الأول بمخالفته للمتواتر من تنزيلها إلى المرفقين : اللهم
 إلا أن يحمل على كون المراد ذلك - كما هو الظاهر - وحينئذ فيصح
 الاستدلال به . مضافاً إلى ما في صحيح زرارة المروي في الفقيه ، من قول
 أبي جعفر (ع) : « ولا ترد الشعر في غسل اليدين » (٤٥) . اللهم إلا
 أن يقال : إن النهي عن النكس أعم من لزوم الابتداء بالأعلى فالأعلى .
 (١) هو موصل الذراع في العضد - كما في الجمع ، والقاموس ،
 وعن الصحاح ، والمطرز - أو بالعضد - كما عن المغرب - فيحتمل أن
 المراد طرف الساعد الداخل في العضد - كما هو ظاهر المنتهى وغيره ،
 في مسألة من قطعت يده من المرفق - والحد المشترك بينهما - كما استظهره
 المحقق القمي في الغنائم من أهل اللغة ، وجعله الموافق للاشتقاق - ونفس
 الطرفين المتداخلين - كما استظهره القمي في الغنائم من العرف ، ومحاورات
 الشارع ، ومن الفقهاء ، بل استظهره غير واحد أيضاً من اللغويين - وهذه

(١٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢٤ .

(٣٥) مستدرک الوسائل باب : ١٨ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٤٥) كتاب من لا يحضره الفقيه باب حد الوضوء حديث : ١ .

ويجب غسله بتمامه (١) ، وشيء آخر من العضد

الاحتمالات أيضاً جارية فيما عن كثير من أصحابنا - منهم العلامة في التذكرة - من تفسيره بأنه مجمع عظمي الذراع والعضد . إلا أن الظاهر أن المراد الأخير . وكأنه المراد مما نسبة في الحدائق إلى المشهور ، من أنه رأس عظمي الذراع والعضد ، وإن جعله فيها مقابلاً لتفسيره بمجمع عظمي الذراع والعضد .

وكيف كان فلا يظهر للنزاع في معنى المرفق ثمة مهمة ، إذ الظاهر اتفاقهم على وجوب غسل تمام البشرة المستديرة على موضع التواصل والتداخل بين العظمين بأي معنى أخذ المرفق ، كما يقتضيه أيضاً ما دل على وجوب غسل المرفق ، إذ لا يراد منه غسل نفس العظم أو الحد ، بل يراد منه تقدير منتهى حد المقدار المغسول من اليد بمنتهى موضع المرفق ، ولا يختلف ذلك باختلاف كون المرفق خصوص رأس عظم الذراع الداخل في العضد أو رأس عظم العضد الداخل فيه الذراع ، أو مجموع العظمين المتداخلين ، أو الخط الموهوم المفروض على محل التواصل والتداخل ، لا اتحاد المقدار الواجب الغسل من اليد على جميع التقادير . نعم لو فرض كونه الخط الموهوم فما دل على وجوب غسله لا بد أن يحمل على وجوب غسل أقل ما يفرض من كل من العظمين المتواصلين . وعليه فيجب غسل أقل مقدار من العضد زائداً على المقدار المتداخل منه في الذراع ، بخلاف ما لو جعل عبارة عن مجموع العظمين أو عن أحدهما ، فإنه يقتصر على ما يسامتها معاً من البشرة . وهذا وإن كان نحواً من الثمرة العملية ، إلا أنه ينبغي القطع بأن ما دل على وجوب غسل المرفق لا يراد به هذا المعنى . فتأمل جيداً . (١) إجماعاً ، كما عن الخلاف والمعتبر والتذكرة وكشف اللثام وغيرها ،

وعن الخلاف نسبته إلى جميع الفقهاء إلا زفر ، وقريب منه ما عن المعتبر والمنتهى ، وعن الشيخ الطبرسي في جامع الجوامع أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام ، وعن الخلاف : « قد ثبت عن الأئمة (ع) أن (إلى) في الآية بمعنى (مع) . وهذا هو العمدة في الحكم مؤيداً أو معترضاً بالآخبار البيانية المتضمنة لوضع الماء على المرفق وأما الآية والنصوص المتضمنة لذكر المرفق مدخولاً لحرف الغاية أو الابتداء فلا تصلح لإثباته ، لو لم تصلح لفيه ، بناءً على كون الأصل الخروج في مدخولها .

وكيف كان فظاهر جميع ما ذكر الوجوب أصالة لا مقدمة ؛ وإلا فلا خصوصية للمرفق من دون سائر ما يتوقف عليه غسل الأعضاء مما هو خارج عن الحد ، ولا يظن من زفر وغيره من العقلاء الخلاف في لا بدية ما يتوقف عليه الواجب عقلاً ، وإن كان خلافه في الوجوب الشرعي ، فلا يختص الخلاف به ، بل يوافقه كل من لا يقول بوجوب المقدمة ، مع أنه لا وجه لتخصيص خلافه بالمقام ، ولا وجه لوجوب غسل تمام المرفق ، إذ المقدار الذي يتوقف عليه غسل اليد جزء منه لا غير . فتأمل ، ولغير ذلك . ومع ذلك فظاهر المحكي عن جماعة كون الوجوب مقديماً ، منهم العلامة (ره) في محكي المنتهى في من أبينت يده من مفصل الذراع والساعد من غير قطع لعظم العضد ، حيث قال (ره) . « لا يجب غسل طرف العضد ، لأنه إنما يجب غسله توصلاً إلى غسل المرفق ، ومع سقوط الأصل انتفى الوجوب . » لكن ظاهره وجوب غسل المرفق نفسياً ، وعظم العضد مقديماً ، لا غسل المرفق مقديماً ، فلا يكون مخالفاً في مانحن فيه . ولعل ذلك مراد غيره ممن لا يحضرني كلامه . نعم يرد عليهم ما عرفت من أن المراد من غسل المرفق الواجب نفسياً ليس غسل نفس العظم ، بل غسل اليد إلا

من باب المقدمة (١) . وكل ما هو في الحد يجب غسله (٢) وإن كان لحمًا زائداً أو إصبعاً زائداً ،

منتهى العظم ، وذلك مما يدخل فيه عظم العضد ، فلا معنى للفرق بين العظمين في كون وجوب غسل أحدهما نفسياً وغسل الآخر غيرياً ، إذ لا يجب غسل كلا منهما لا نفسياً ولا غيرياً . ومن ذلك تعرف الاشكال في ما ذكره شيخنا الأعظم (ره) ، من أن الأظهر أن الاجماع منقاد على وجوب غسل المرفق أصالة . إلا أن وجوب غسل طرف العضد أصالة مبني على دخوله في المرفق ، فن قال بدخوله فيه - كإلامة في التذكرة ، والشهيد في الذكرى - قال بوجوبه ، ومن قال بخروجه عنه قال بعدم وجوب غسله . (١) تقدم المراد منه .

(٢) بلا خلاف أجده - كما في الجواهر - أو بلا خلاف على الظاهر ، كما في طهارة شيخنا الأعظم (ره) - بل اتفاقاً ظاهراً - كما في المستند - وعن ظاهر شرح الدروس : الاجماع عليه ، وعن المدارك : أنه لا ريب فيه . لأنه جزء عرفاً من اليد ، فيدخل تحت إطلاق الأدلة . والاشكال فيه من غير واحد غير ظاهر . نعم يختص ذلك بالإصبع واللحم الزائدين ونحوهما . بل والظفر أيضاً لجزئيته من اليد عرفاً ، وحينئذ فلا فرق بين خروجها عن حد اليد وعدمه . وفي المستند : لا إشكال في وجوب غسلها في الثاني . وحكي عن بعض العدم في الأول ، وعن التذكرة والمنتهى والنهاية وجامع المقاصد التردد فيه ، للأصل . لكنه غير ظاهر في قبالة الإطلاق ، لاصياً بناءً على كون مقتضى الأصل الاحتياط ، اللهم إلا أن يكون من جهة ظهور قول أبي جعفر (ع) في الصحيح المروي في الفقيه : « وحد غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع » (١٥) في كون الحد طرف

(١٥) كتاب من لا يحضره الفقيه باب حد الوضوء حديث : ١ .

ويجب غسل الشعر (١) مع البشرة (٢) .

الأصابع ، فاذا خرجت عن الحد لم يجب غسلها ، نظير ما تقدم في شعر الوجه . لكن الظاهر أنه ليس مسوقاً للتحديد ، فلا مجال لرفع اليد به عن إطلاق اليد في الآية وغيرها .

(١) وفي الحدائق أنه ظاهر المشهور ، لدخوله في محل الفرض ، كما عله البعض أو أنه من توابع اليد ، كما عله آخر . وقد عرفت ما فيه . وعن شرح الدروس الظاهر عدم الوجوب للاصل إن لم يكن لإجماع . وقد تقدمت حكاية صريح الاجماع عن جامع المقاصد على وجوب غسل شعر الوجه واليدين في الوضوء ، وصريح شيخنا الأعظم رحمه الله الاتفاق على وجوب غسله هنا ، فان تم إجماعاً - كما هو غير بعيد - وإلا فالمرجع فيه الأصل الجاري في المقام . إلا أن يستفاد من الأدلة البيانية عدم الوجوب ، من جهة السكوت في مقام البيان . فتأمل .

(٢) كما هو المعروف ، بل في طهارة شيخنا الأعظم رحمه الله دعوى الاتفاق عليه . لصدق اليد عليها . تلافياً لما عن كشف الغطاء ، حيث قال : « ولو تكاثف عليها الشعر أجزاء غسله عن غسل البشرة . والأحوط غسلها » . وكان وجهه عموم الصحيح المتقدم : « كل ما أحاط به ... » لكن الظاهر اختصاصه بالوجه ، كما يظهر من ملاحظة الفقيه ، حيث ذكر في ذيل صحيح زرارة المتضمن لتحديد الوجه الذي نقلناه سابقاً : « قال زرارة : رأيت ما أحاط به الشعر ... » . إذ من المعلوم أن هذا الكلام ليس سؤالاً ابتدائياً ، وإلا لم يكن له معنى محصل ، كما يظهر بأدنى تأمل . مضافاً إلى أنه تعرض بعد ذلك لحد غسل اليدين ، وحد مسح الرأس ، وحد مسح الرجلين ، ولم يتعرض لحد غسل الوجه ، فلو لم يكن ذيلاً

ومن قطعت يده من فوق المرفق لا يجب عليه غسل العضد (١) ،

لتحديد الوجه لم يكن وجهه ظاهر لاهماله . وبالجمله لا مجال للتشكيك في اختصاص السؤال عما أحاط به الشعر من الوجه . وحينئذ فلا مجال للأخذ بعموم الجواب .

وتوهم أن المورد لا يخصص الوارد . مندفع بأن ذلك مسلم حيث يكون للوارد عموم ، ومع كون السؤال عما أحاط به الشعر من الوجه لا يكون لمدخل (كل) عموم ، بل ينصرف إلى المجهود الذكر .

(١) إجماعاً ، كما عن المنتهى وكشف اللثام . وفي مفتاح الكرامة : « لا أجد فيه خلافاً ، إلا ما نقله في البيان عن المفيد ، وهو الظاهر من عبارة الكاتب ، على ما نقل ، لانعدام الحكم بانعدام موضوعه . واحتمال البدلية لدليل عليه . وأصالة الاحتياط الجارية في المقام لا مجال لها بعد الإجماع المتقدم المتلقى بالقبول . ومنه يظهر الحال في جملة من النصوص كحسن بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام : « عن الأقطع اليد والرجل . قال (ع) : يغسلها (١٥) . وفي صحبحة رفاة : « عن الأقطع اليد والرجل كيف بتوضاً ؟ قال (ع) : يغسل ذلك المكان الذي قطع منه » (٢٥) . وفي مصححته الأخرى في الأقطع : « يغسل ما قطع منه » (٣٥) . ولا بد من حملها على القطع مما دون المرفق . ولا سيما مع قرب ظهور الأقطع في ذلك ، بأن يكون المراد منه المعنى الاسمي ، ولولا ذلك كان مقتضى إطلاق الجميع وجوب الغسل ، ولو قطعت اليد من الكتف ، وهو - كما

(١٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٣٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

وإن كان أولى (١) . وكذا إن قطع تمام المرفق (٢) . وإن قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقي (٣) ، فإن قطعت من المرفق - بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد - يجب غسل

ترى - خلاف المعلوم . ولا سيما أيضاً بملاحظة اشتغال الأولين على الأمر بغسل الرجل المقطوعة ، الذي هو خلاف المذهب . فتأمل . وأما صحيح ابن جعفر (ع) : « عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ ؟ قال (ع) : يغسل ما بقي من عضده » (١٥) ، فظاهر السؤال فيه القطع مما دون المرفق ، كما يقتضيه دخول حرف الابتداء عليه ، الظاهر في خروجه عن القطع ، فيكون المراد من الجواب غسل ما بقي مما يجب غسله لولا القطع ، وتكون (من) في الجواب للتبويض ، لا بيان له (ما) ولا متعلق به (بقي) ، إذ الأول خلاف الظاهر ، ولو كان هو المراد لقال : فليغسل عضده . والثاني خلاف فرض القطع من المرفق ، وإنما يصح لو كان القطع لبعض العضد . مع أن في الإجماع المتقدم كفاية في وجوب الحمل على ما عرفت .

(١) لاحتمال كونه المراد من الصحيح ، الواجب حينئذ حمله على الاستحباب ، بل استظهر منه ذلك في محكي الخلاف ، فحمله على الاستحباب وفي الجواهر : « لا يخلو من وجه » ، لكنه جعل الأقوى حمل المرفق المذكور في السؤال على إرادة بعض المرفق ، وقد عرفت أن ظاهر حرف الابتداء كون القطع مما دون المرفق . فتأمل جيداً .

(٢) يظهر الحكم فيه مما سبق .

(٣) إجماعاً ، كما عن المدارك وكشف اللثام ، وعن المنتهى نسبتها إلى

(١٥). الوسائل باب : ٤٩ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

ما كان من العضد جزءاً من المرفق (١) .
 (مسألة ١١) : إن كانت له يد زائدة دون المرفق وجب
 غسلها أيضاً (٢) كاللحم الزائد . وإن كانت فوقه ، فإن علم
 زيادتها لا يجب غسلها (٣) ، ويكفي غسل الأصلية ،

أهل العلم . لكونه المتيقن من النصوص المتقدمة . ويقتضيه الاستصحاب
 إذا طرأ القطع في أثناء الوقت ، وقاعدة الميسور - المشهورة في الاعصار
 الأخيرة - وإن كان قد طرأ القطع قبل الوقت . لكن ثبوتها لا يخلو عن
 إشكال ، لضعف النصوص الدالة عليها (١٥) ، وعدم ثبوت الجابر .

(١) كما عن التذكرة والذكرى والمقاصد العلية ، بل نسب إلى الشيخ
 رحمه الله والقاضي أبي علي . لما سبق في ما قبله ، وقد تقدم في محكي
 المنتهى : أنه لا يجب غسل طرف العضد ، لأنه إنما وجب غسله توصلًا
 إلى غسل المرفق ، ومع سقوط الأصل انتفى الوجوب . وقد ينسب إلى
 غيره أيضاً . لكن عرفت أن المراد من وجوب غسل المرفق غسل اليد إلى
 منتهى المرفق ، فلا مجال لهذا الكلام أصلاً .

(٢) لما تقدم في اللحم والاصبع الزائدين من الاجماع وغيره .

(٣) كما في القواعد ، وعن غيرها ، لانصراف الاطلاق عنها ، ولثنية

اليد في جملة من النصوص بضميمة عدم احتمال الاكتفاء بغسلها عن غسل
 الأصلية . لكن الانصراف المستند الى التعارف لا يعتد به في رفع اليد عن
 الاطلاق . وثنية اليد لا تصلح لتقييده ، لا مكان كونها جرياً على المتعارف
 مع أن قصور الاطلاق لو سلم كفى في وجوب غسلها أصالة الاحتياط المتقدم اليها

(١٥) ذكر نصوصها الشيخ الأنصاري في التنبيه الثاني من تنبيهات مسألة الشك في الجزئية
 الشرطية .

وإن لم يعلم الزائدة من الأصلية وجب غسلها (١) . ويجب مسح الرأس والرجل بهما من باب الاحتياط (٢) . وإن كانتا أصليتين (٣) يجب غسلها (٤) أيضاً ، ويكفي المسح باحدهما (٥) .
(مسألة ١٢) : الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا تجب إزالته (٦) ، إلا إذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر ، فإن الأحوط إزالته (٧)

الإشارة . وكأنه لذلك اختار في التلخيص والمنتهى والارشاد وغيرها - على ما حكى عنها - الوجوب ،

(١) أصالة ، على ما ذكرناه ، ومن باب المقدمة العلمية ، بناء على عدم وجوب غسل الزائدة .

(٢) للعلم بوجوب المسح بالأصلية بعينها ، وحيث ترددت بينها وجب الاحتياط بالمسح بهما معاً .

(٣) يعني : متساويتين في الحلقة من جميع الجهات واقعاً ، فانه لا وجه للحكم بزيادة إحدهما بعينها واقعاً . وبذلك امتاز هذا الفرض عن فرض زيادة إحدهما بعينها واقعاً مع عدم تميزها في نظر المكلف . كما أن ما ذكرناه في معنى الأصلية لا يتنافى كون إحدهما لا بعينها زائدة بلحاظ الحلقة النوعية ، بحيث تعد صيباً في المبيع ، موجباً للخيار .

(٤) أصالة . للوجه المتقدم في الزائدة .

(٥) للاطلاق .

(٦) لعدم وجوب غسل ما تحته بعد كونه من الباطن .

(٧) وعن المنتهى احتمال عدم الوجوب ، لكونه ساتراً عادة كاللحية . ولعموم البلوى ، فلو وجبت الإزالة لبيئته عليهم السلام . وأيده الاسترلابادي

وإن كان زائداً على المتعارف وجبت إزالته (١) . كما أنه لو قصَّ أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً وجب غسله (٢) بعد إزالة الوسخ عنه .

(مسألة ١٣) : ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين والاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل .

(مسألة ١٤) : إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع (٣) ، ويجب غسل ذلك اللحم (٤) أيضاً ما دام لم ينفصل ، وإن كان اتصاله بجلدة رقيقة ، ولا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما تحت تلك الجلدة ، وإن كان أجوط لو عدَّ ذلك اللحم شيئاً خارجياً (٥) ولم يحسب جزءاً من اليد .

بما ورد من استحباب إطالة المرأة أظفار يديها . هذا ولكن السر به عادة - لو سلم - لا يوجب إلحاقه بالباطن . وأما العادة فلم تثبت بنحو تكون سيرة معتمدة ، بل دعوى ثبوت العادة بعيدة ، لأن الجزء الذي يعد من الظاهر يبعد عن موضع التقليم ، ويكون طرف الاصبع ، وثبوت العادة على وجود الوسخ فيه كما ترى . ولذا حكي عن المشهور وجوب الإزالة . وما دل على استحباب إطالة المرأة أظفارها غير متعرض للمقام بوجه .

(١) يعني : إذا كان ما تحته من الظاهر . ووجهه حينئذ ظاهر .

(٢) لا إطلاق ما دل على وجوب غسل الظاهر .

(٣) لا سبق .

(٤) لأنه جزء .

(٥) فانه حينئذ يكون من قبيل الحاجب تسامحاً ، ولأجل ذلك

(مسألة ١٥) : الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت واسعة يُرى جوفها ووجب إيصال الماء فيها (١) ، وإلا فلا . ومع الشك لا يجب ، عملاً بالاستصحاب (٢) ، وإن كان الأحوط الإيصال .

(مسألة ١٦) : ما يعلو البشرة - مثل الجدرى عند الاحتراق - ما دام باقياً يكفي غسل ظاهره (٣) وإن انخرق ، ولا يجب إيصال الماء تحت الجلد ، بل لو قطع بعض الجلد وبقي البعض الآخر يكفي غسل ظاهر ذلك البعض ، ولا يجب

يحسن الاحتياط .

(١) لأنها من الظاهر حينئذ .

(٢) يعني : استصحاب كونه من الباطن . لكنه يتم لو كان الشك بنحو الشبهة المصدقية ، أما لو كان بنحو الشبهة المفهومية ، فلا مجال للاستصحاب ، لامتناع جريان الاستصحاب في المفهوم المردد ، كما أوضحناه في (حقائق الأصول) . ولو أريد استصحاب حصول الطهارة بدونه فهو من الاستصحاب التعليلي ، وجريانه محل إشكال . وإن أريد استصحاب عدم وجوب غسله فهو إنما يتم بناء على أن الشرط نفس الوضوء ، أما لو كان هو الطهارة فاثباتها بالاستصحاب المذكور مبني على القول بالأصل المثبت . بل صحة استصحاب الباطن على هذا المبني لا تخلو من إشكال حتى لو كانت الشبهة مصداقية ، لأنه لا يثبت الطهارة إلا على القول بالأصل المثبت ، وإلا فليس عنوان الباطن موضوعاً للحكم الشرعي ، ولا قيداً له ، كما لا يخفى . فنأمل .

(٣) لأنه الظاهر عرفاً ، وما تحته من الباطن وإن انخرق . وكذا

الحال لو قطع بعض الجلد .

قطعه بتامه ، ولو ظهر ماتحت الجلدة بتامه لكن الجلدة متصلة
قد تلتزق وقد لا تلتزق يجب غسل ما تحتها ، وإن كانت لازقة
يجب رفعها أو قطعها (١) .

(مسألة ١٧) : ما ينجمد على الجرح عند البرء ويصير
كالجلد لا يجب رفعه (٢) وإن حصل البرء ، ويجزىء غسل
ظاهره . وإن كان رفعه سهلاً . وأما الدواء الذي انجمد عليه
وصار كالجلد فإدام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة (٣)
يكفي غسل ظاهره ، وإن أمكن رفعه بسهولة وجب (٤) .

(مسألة ١٨) : الوسخ على البشرة إن لم يكن جرمًا مرثياً
لا يجب إزالته (٥) ، وإن كان عند المسح بالكيس في الحمام أو
غيره يجتمع ويكون كثيراً ، مادام يصدق عليه غسل البشرة .
وكذا مثل البياض الذي يتبين على اليد من الجص أو النورة
إذا كان يصل الماء إلى ما تحته ويصدق معه غسل البشرة . نعم
لو شك في كونه حاجباً أم لا وجب إزالته .

(١) لأن ماتحتها من الظاهر ، والتزاقها فوقه يكون من قبيل التزاق

الحاجب .

(٢) لأنه جزء عرفاً .

(٣) كما سيأتي إن شاء الله .

(٤) لأنه من الحاجب الخارج .

(٥) وربما كان جرمًا مرثياً ، ولكنه عرفاً جزء من البدن ، ويكون

غسله غسلًا للبشرة ، مثل ما يعلو ظهر القدم وبطنها عند ترك غسله مدة

طويلة . نعم إذا طالت المدة كثيراً لا يعد عرفاً جزءاً من البدن ، فيجب

(مسألة ١٩) : الوسواسي الذي لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف (١) .

(مسألة ٢٠) : إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها ، إلا إذا كان محلها على فرض الإخراج محسوباً من الظاهر (٢) .

(مسألة ٢١) : يصح الوضوء بالارتماس (٣)

لزالته حينئذ .

(١) لأن النهي عن العمل على الوسواس يختص بما زاد على المتعارف ، فإنه الوسواس ، وأما العمل على المتعارف فليس وسواساً ، فلا يشمل النهي ، فيجب ، إذ احتمال عدم وجوب العمل عليه أصلاً تدفعه الضرورة :

(٢) بأن تكون ذات رأس يحجب الظاهر ، أو يكون الثقب الذي هي فيه واسعاً بحيث يرى باطنه لولا حجبتها .

(٣) إتفاقاً ، كما في البرهان ، وظاهر الجواهر ، ويشهد به تصريحهم بكفاية وضع العضو المحبور في الماء حتى يصل إلى البشرة . وهو الذي يقتضيه إطلاق أدلة الغسل ، بناء على ما عرفت من تحققه بمجرد استيلاء الماء على البشرة . نعم قيل : يشكل ذلك بناء على اعتبار الجريان في مفهومه ولذا جعل الاتفاق المذكور شاهداً على عدم اعتبار الجريان في مفهومه . ويمكن دفعه : بأن الاتفاق المذكور إنما هو على الاكتفاء برمس العضو في قبال الاحتياج إلى صب الماء عليه ، فلا ينافي اعتبار تحريك العضو ليتحقق الجريان المعتبر في مفهوم الغسل . اللهم إلا أن يدعى الاتفاق على عدم الاحتياج إلى التحريك . لكنه غير ظاهر . وما ذكره في المحبور لا يصلح للشهادة به . لأن التخيير بين الرمس والنزع محل خلاف ، والمحكي عن

مع مراعاة الأعلى فالأعلى (١) . لكن في اليد اليسرى لا بد أن يقصد الغسل حال الاخراج من الماء (٢) حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد (٣) ، بل وكذا في اليد اليمنى ، إلا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى ، حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء .

بعضهم وجوب النزح تعييناً إن أمكن ، كما سيأتي إن شاء الله .
 (١) على ما تقدم من اعتبار ذلك . والظاهر أنه لا يتحقق بمجرد نية الغسل من الأعلى فالأعلى ، لأن الواجب في الوضوء حدوث الغسل ، لا ما يعم البقاء ، ولذا لا يكفي أن يغسل وجهه للتبريد ثم ينوي بابقاء البلل وعدم تخفيفه الغسل الوضوئي ، بل لا بد من إمرار اليد على الوجه بنحو يغسل ثانياً بتحريك الماء من محل إلى آخر ، كما سيأتي ، فلا بد من تحريك العضو المرموس في الماء تدريجاً إلى أن يحصل غسل الاجزاء من الأعلى إلى الأدنى تدريجاً ، ولا يكفي التحريك يسيراً ، كما يظهر بالتأمل ، لأن وجوب الغسل من الأعلى فالأعلى ملازم للترتب الزماني بين الأجزاء في الغسل ، وهذا لا يحصل بالحركة اليسيرة لأنها ملازمة لتقارن أكثر الأجزاء في الغسل ، وإنما يحصل باستمرار الحركة من أعلى العضو إلى أدناه نعم لو لم يعتبر الترتب في الحدوث كفى لمس العضو مدة يسيرة مع نية الغسل مترتباً . لكن عرفت إشكاله .

(٢) ولو بأن يقصد الغسل الثاني المستحب حال الاخراج ، وحال الادخال من الأعلى يقصد الغسل الأول الواجب .
 (٣) وفي جامع المقاصد : « وبشكل بأن الغمس لا يصدق معه الاستيناف عرفاً » أقول : المدار على صدق بلل الوضوء الذي يجب المسح

(مسألة ٢٢) : يجوز الوضوء بماء المطر (١) ، كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصده بجريانه على وجهه غسل الوجه ، مع مراعاة الأعلى فالأعلى ، وكذلك بالنسبة الى يديه ، وكذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه ، ولو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله وكذا على يديه إذا حصل الجريان كفي (٢) أيضاً ، وكذا لو ارتمس في الماء ثم خرج وفعل ما ذكر .

(مسألة ٢٣) : إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله ، أو الباطن فلا ، فالأحوط غسله (٣) إلا إذا كان سابقاً من الباطن ، وشك في أنه صار ظاهراً أم لا (٤) ، كما أنه يتعين

ب ، وهو غير حاصل .

(١) ظاهر الجواهر وغيرها الاتفاق عليه ويشهد به في الجملة رواية ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع) : « عن الرجل لا يكون على وضوء فيصبيه المطر حتى يبتل رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه ، هل يجزئه ذلك من الوضوء؟ قال (ع) : إن غسله فان ذلك يجزؤه » (١٠) . ولا بد من حمله على نحو لا ينافي غيره من الأدلة . وسيأتي إن شاء الله أن هذا ليس من التولية .

(٢) لتحقق غسل العضو ثانياً بالجريان .

(٣) لما عرفت من الاشكال في جريان الاحتياط أو البراءة في الشك في المقام .

(٤) فلا يجب غسله ، لاستصحاب كونه من الباطن . لكن عرفت

(١٠) الوسائل باب : ٣٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثم شك في أنه صار باطناً أم لا .
(الثالث) : مسح الرأس (١) بما بقي من البلة في اليد (٢) .

الاشكال فيه في المسألة الخامسة عشرة .

(١) كتاباً ، وسنة ، وإجماعاً من المسلمين ، كما في الجواهر .
(٢) إجماعاً صريحاً ، كما عن الخلاف والغنية والانتصار والتذكرة ،
وظاهراً . كما عن غيرها ، وعن جملة منها استثناء ابن الجنيد . ويدل عليه
ما في مصحح زرارة : « فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات : واحدة
لوجه ، واثنان للذراعين ، وتمسح ببلة يمينك ناصيتك » (١٥) . وما في
مصحح ابن أذينة الوارد في المعراج من قوله تعالى : « ثم امسح رأسك
بفضل ما بقي في يدك من الماء » (٢٥) . وما في مكاتبة أبي الحسن (ع)
لابن يقطين : « وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة
وضوئك » (٣٥) . وكثير من الأخبار البيانية (٤٥) المتضمنة أنه (ع) مسح
رأسه بما بقي في يده ، وفي بعضها : انه لم يُعدهما في الاناء ، وفي آخره :
انه لم يحدد ماء . لكن قد يحدش في الأول باحتمال العطف على فاعل
(يجزئك) فلا يدل إلا على الاجزاء ، وهو أعم من الوجوب . وفيه أنه
خلاف الظاهر ، لاحتياجه إلى التقدير بالمصدر . ويحدش في الثاني باجماله ،
لأنه من فضايا الأحوال ، وحكاية الامام (ع) لها إنما تكون ظاهرة في
الوجوب لو كانت واردة في مقام بيان الحكم الشرعي ، وهو غير ظاهر ،
كسائر أحاديث المعراج . وفي الثالث بضعف السند . وفي الأخير بما مر آنفاً

(١٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٧ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ .

من الاجمال وعدم الظهور في الوجوب .

واما مرسل خلف بن حماد عن أبي عبد الله (ع) : « الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلاة . قال (ع) : إن كان في لحيته بلل فليمسح به . قلت : فإن لم يكن له لحية ؟ قال (ع) : يمسح من حاجبيه أو من أشفار عينيه (١٠) » . ففيه - مع أنه ضعيف ، وظاهر في صحة الصلاة مع نقص الوضوء . فتأمل - أنه غير ظاهر في الوجوب أيضاً ، لاحتمال كون ما ذكر فيه لأنه أقرب إلى المحافظة على بقاء الهيئة الصلواتية وعدم حصول المنافي . نعم لا يتأتى ذلك في خبر مالك بن أعين عنه (ع) : « من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح رأسه فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه ولمسح رأسه ، وإن لم يكن في لحيته بلل فليتنصرف وليعد الوضوء (٢٠) » ، ونحوه مرسل الفقيه المصريح فيه بالمسح أولاً من بله الوضوء ، فلا بأس حينئذ بالاعتماد عليهما مؤيدين أو معترضين بما سبق .

وأما ما في موقئ أبي بصير : « سألت أبا عبد الله (ع) عن مسح الرأس ، قلت : أمسح بما على يدي من الندى رأسي ؟ قال (ع) : لا ، بل تضع يدك في الماء ثم تمسح (٣٥) » ، وخبر جعفر بن عمارة : « سألت جعفر بن محمد (ع) أمسح رأسي ببلل يدي ؟ قال (ع) : خذ لرأسك ماء جديداً (٤٥) » ، ونحوها خبر معمر بن خلاد (٥٥) . فهي صريحة في المخالفة للجميع ما تقدم ، وغير معمول بها حتى من ابن الجنيد ، فلا بد إما

- (١٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ١ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .
 (٥٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

ويجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس (١) ، فلا يجزىء غيره .

من طرحها ، أو حملها على التتمة ، لموافقتها لمذهب كثير من العامة ، كما عن الشيخ رحمه الله .

وأما ما عن ابن الجنيد من جواز المسح بماء جديد فيشهد له إطلاق الآية والنصوص التي ورد بعضها في ناسي المسح (١٥) . وقد يستدل له بما في خبر أبي بصير الوارد في من ذكر وهو في الصلاة من قوله (ع) : « وإن شك فلم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من لحبته إن كانت مبنلة ويمسح على رأسه ، وإن كان أمامه ماء فليتناول منه ويمسح به رأسه » (٢٥) . لكن إطلاق الآية وغيرها مقيد بما عرفت . والخبر ليس مما نحن فيه ، لوروده في الشك الذي هو مورد قاعدة الفراغ ، فالمسح فيه غير واجب . فتأمل . ولو سلم فلا يصلح لمعارضة ما تقدم . ولا سيما مع حكاية الاجماع على خلافه . هذا وسيجيء التنبيه على اعتبار كون المسح ببلل اليد دون غيره أو عدمه في المسألة الخامسة والعشرين فانتظر .

(١) إجماعاً ، كما عن الخلاف والانتصار والغنية والمعتبر والتذكرة والذكري والمدارك وغيرها . ويشهد له صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام : « مسح الرأس على مقدمه (٣٥) » . ومرسل حماد عن أحدهما عليه السلام : « في الرجل يتوضأ وعليه العمامة . قال (ع) : يرفع العمامة بقدر ما يدخل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه (٤٥) » ، ونحوها غيرها . وبها يقيد إطلاق الآية وبعض النصوص . وأما مثل حسن الحسين بن أبي

- (١٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٩ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٢٢ من أبواب الوضوء حديث : ١ .
 (٤٥) الوسائل باب : ٢٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

والأولى والأحوط الناصية (١) ، وهي ما بين البياضين من

العلاء : « قال أبو عبد الله ع : امسح الرأس على مقدمه ومؤخره » (١٠) .
فواجب الطرح في قبال ما عرفت .

(١) للتنصيص عليها في صحيح زرارة المتقدم ، وفي خبر الحسين بن زيد (ع) الوارد في مسح المرأة : « إنما المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها وتضع الحمار عنها وإذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح بناصيتها » (٢٠) . لكن الاشكال في كيفية الجمع بينها وبين ما تقدم ، فيكون الجمع بتقييد النصوص المتقدمة بها ، أو بحملها على الاستحباب ، أو بحمل المقدم على الناصية - كما هو أحد معانيه كما عن القاموس - أو بحمل الناصية على المقدم - كما عن المصباح وظاهر البيضاوي وغيره ، وفي مجمع البيان انها شعر مقدم الرأس . - وجوه ، وبعضها أقوال ، أقربها الأخير ، إذ الظاهر من المقدم عرفاً ولغة هو ما يقابل المؤخر والجانبين ، وكون الناصية أحد معانيه مما لا يُعهد ، وعده في القاموس منها مبني على المسامحة ، كعده الجبهة من معانيه أيضاً . مع أن الذي يظهر من القاموس أن الناصية أحد معاني مقدمة الرأس ، لا أحد معاني مقدم الرأس ، اما الناصية فلا يخلوا المراد منها من إجمال ، إذ كما حكى تفسيرها بالمقدم - كما عرفت من المصباح وغيره - جعلها في القاموس قصاص الشعر ، وكذا في المجمع ، لكن قيده بما فوق الجبهة ، وعن التذكرة وغيرها أنها ما بين النزعتين ، ومع هذا الاجمال لا مجال لرفع اليد عن ظاهر ما عرفت . ومنه تعرف الوجه في ما ذكره في المتن

(١٠) الوسائل باب : ٢٢ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .

(٢٠) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

الجانبين فوق الجبهة . ويكفي المسمى (١) ولو بقدر عرض اصبع واحدة أو أقل . والأفضل - بل الأجوط - أن يكون بمقدار

(١) إجماعاً ، كما عن مجمع البيان ، وظاهر التبيان ، وآيات الأحكام للاردبيلي ، وغيرها . وهو الذي يفتضيه إطلاق صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام : « قلت له : أما تخبرني من أين علمت وقلت : إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ فضحك (ع) وقال : بازرارة قاله رسول الله (ص) ونزل به الكتاب من الله عز وجل ، لأن الله عز وجل قال : (فاغسلوا وجوهكم) ، فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل ، ثم قال : (وأيديكم إلى المرافق) ، فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه ، فعرفنا أنه ينبغي أن يغسل إلى المرفقين ، ثم فصل بين الكلامين فقال : (وامسحوا برؤوسكم) ، فعرفنا حين قال : (برؤوسكم) أن المسح ببعض الرأس ، لمكان الباء (١٥) . وفي صحيح زرارة وبكير : « فإذا مسحت بشيء من رأسك ، أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع ، فقد أجزأك (٢٥) » . وأما ما تضمن وجوب مسح المقدم أو الرأس أو الناصية فلا مجال للاستدلال به على ذلك ، لظهوره في وجوب الاستيعاب . ولا مجال لقياسه بمثل : مسست زبداً أو ضربته . للفرق بينها بشهادة صحة قولك : « مسحت بعضه » في قبال قولك : « مسحته » وكذا في « غسلت بعضه وغسلته » ، ولا كذلك « مسست بعضه ومسسته » و « ضربت بعضه وضربته » فان الأخيرين بمعنى واحد . وكأنه إلى ذلك يشير الصحيح الأول . وقوله عليه السلام فيه : « لمكان الباء » إما أن يراد منه كون الباء للتبويض - كما

(١٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

أثبتته جماعة من أهل العربية - أو كونها للالصاق ، ويكون الوجه في افادتها للتبعيض انها تفيد مجرد ابضاح المسح والاصاقه بالمحل . ولو لأجل مسح بعضه ، فيكون المراد بها ما هو أعم من الكل والبعض . وبذلك افرقت عن باء التبعيض ، كما ظهر الفرق بين وجود الباء وعدمها .

وكيف كان فالمحكي عن الفقيه ، وخلاف السيد ، وكتاب عمل يوم وليلة للشيخ : وجوب المسح بثلاث أصابع مضمومة . وكأنه لخبر معمر ابن عمر - كما في الوسائل - عن أبي جعفر (ع) : « يجزىء من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع . وكذلك الرجل » (١٥) . ومصحح زرارة عنه (ع) : « المرأة يجزئها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ، ولا تلقي عنها خمارها » (٢٥) ، بناء على عدم الفصل بين الرجل والمرأة . لكن فيه أن أجزاء الثلاث أشبه بمفهوم العدد ، غير ظاهر في التعيين بنحو يصلح لتقييد المطلقات ، ولا سيما مثل الآية والصحيحين المتقدمين . مع أن الأول ضعيف غير مجبور . والثاني يحتمل فيه رجوع الاجزاء إلى عدم إلقاء الخمار . مضافاً إلى معارضتها بمرسل حماد المتقدم المتضمن إدخال الاصبع تحت العمامة ونحوه ما رواه حماد عن الحسين (٣٥) ، ولعله عين المرسل . لكن مورده ما إذا ثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد . وحمله على الضرورة ، كما عن الشيخ رحمه الله في النهاية ، حيث فصل بين الضرورة فيكفي الاصبع للمسند ، وبين الاختيار فلا بد من الثلاث للخبرين المتقدمين . في غير محله ، إذ لو سلم أن مورده الضرورة فالضرورة في لبس العمامة حال الوضوء ، لا في إدخال اصبع واحدة دون ثلاث ، فان التمكن

(١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

عرض ثلاث أصابع ، بل الأولى أن يكون بالثلاث (١) . ومن طرف الطول أيضاً يكنى المسمى (٢) ،

من إدخال الاصبع - بناء على كون التقدير في العرض - يلزم غالباً التمكن من ادخال الثلاث . ومنه يظهر ضعف ما عن أبي علي من التفصيل بين الرجل فاصبع واحدة وبين المرأة فثلاث . عملاً بالمرسل والصحيح كل في مورده .

كما أن من التأمل فيما ذكر يظهر ضعف ما عن ظاهر جماعة من الأساطين من تحديد الأقل باصبع واحدة ، إذ ليس عليه دليل يعتد به : وما عن الشيخ في التهذيب ، حيث قال - بعد الاستدلال على ما في المقنعة من كفاية الاصبع باطلاق الآية - : « إنه لا يلزم على ذلك جواز ما دون الاصبع ، لأننا لو خطينا والظاهر لقلنا بجواز ذلك ، لكن السنة منعت من ذلك » . غير ظاهر ، إذ لم يعثر في السنة على المنع المذكور . نعم ورد كما عرفت ذكر الثلاث ، ولا يبعد أن يكون له نحو اختصاص ، فليحمل على الاستحباب . ومنه تعرف الوجه في قول المصنف رحمه الله : « والأفضل بل الأحوط . . . » .

(١) لاحتمال أن يكون المراد المسح بتمام الثلاث ، لا مجرد المقدار ،

بل عن الصدوق والحلي الجزم باستحباب ذلك . لكنه غير ظاهر .

(٢) اتفاقاً ، كما عن صريح شرح الدروس واللوامع ، وجعل محل

الخلاف المتقدم في وجوب الثلاث أصابع واستحبابها عرض الرأس لا طوله .

وكثير من محكي كلام الاصحاب (رض) يساعده . لكن ظاهر المسالك أن

محل الخلاف هو طول الرأس وأما عرضه فيكفي فيه المسمى . وكأله لدعوى

كونه الظاهر من خبر التثليث ، وربما وافقه عليه في الجواهر ، واستظهر

وإن كان الأفضل أن يكون بطول اصبع (١) . وعلى هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغي أن يضع ثلاث أصابع على الناصية ، ويمسح بمقدار إصبع من الأعلى إلى الأسفل . وإن كان لا يجب كونه كذلك ، فيجزىء النكس (٢) ، وإن كان الأحوط خلافه .

في الحدائق ما حكاه عن الأمين الاسترابادي من أن المعتبر في عرض الرأس طول الاصبع . والتثليث إنما هو في طوله ، مستظهرين له من روايتي الثلاث ، ومن صحيح المسح على الناصية . وظاهر المستند التخيير بين عرض الثلاث عرضاً وطولها طولاً وبين العكس .

والانصاف أن منصرف نصوص الثلاث هو التقدير العرضي ، بل رواية معمر بن عمر كالصريحة في ذلك بقربنة عطف الرجل ، كما لا يخفى ، وحينئذ يكون المرجع في الطول الاطلاق . ومنه يظهر ضعف ما في المسالك والحدائق ، وصحيح الناصية لا يوافقها طولاً ولا عرضاً . لأن الناصية من قبيل المثلث تقريباً ، وضلعها الفوقاني أطول من الاصبع . كما أن الاحتمال الأخير يتوقف على ظهور روايتي الثلاث في التقدير بطولها وعرضها ، وهو خلاف الظاهر أيضاً ، لاسيما في رواية معمر . وإذا اقتضى الاطلاق التخيير بين الأمرين اقتضى أيضاً الجواز بشكل قطر المربع . فلاحظ .

(١) هذا يخالف الوجوه المتقدمة - عكس ما في الحدائق - مبني على كون الثلاث أصابع مذكورة لتحديد العرض بعرضها والطول بطولها ، فهو قريب من الاحتمال الأخير ، الذي عرفت أنه خلاف الظاهر ، لاسيما في رواية معمر .

(٢) كما عن جماعة ، بل عن شرح المفاتيح نسبتة إلى مشهور المتأخرين لاطلاق الأدلة . ولصحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (ع) :

« لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً » (١٥) . ولما دل على جواز النكس في الرجلين (٢٥) ، بناء على عدم الفصل بينهما وبين الرأس . نعم قد يناقش في الأخير بعدم ثبوت عدم الفصل . وفي الصحيح بأنه وإن روي كذلك في التهذيب في شرح قول مائه : « ولا يستقبل شعر ذراعه ... » لكنه روي في شرح قول مائه : « وليس في مسح الرأس . . . » : « لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً » (٣٥) . واحتمال تعدد الرواية بعيد مع اتحاد الراوي والمروي عنه ، ومجرد رواية المتن الأول عن سعد بطريق ابن قولويه ، والثاني عنه بطريق العطار ، لا يدفع الاستبعاد . وما في الوسائل الرائجة من رواية المتن الأول عن حماد بن عيسى غلط ، كما يظهر من ملاحظة النسخة المصححة . وأما ما في الاستبصار بعد ذكر المتن الأول من قوله : « هذا مخصوص بمسح الرجلين . . . » فهو وإن كان قد يظهر منه عموم المتن للرأس ، لكن يوهن الظهور المذكور ما في التهذيب ، فانه - بعد ما روى خبر بونس الآتي الدال على جواز النكس في الرجلين - قال رحمه الله : « هو مقصور على مسح الرجلين . . . (إلى أن قال) : ويدل على ذلك أيضاً (يعني : على جواز النكس في الرجلين) ما رواه الشيخ أبيه الله » . ثم روى المتن الأول . لكن لا يخفى أن مجرد استبعاد تعدد الرواية لا يصلح وجهاً لرفع اليد عن أصالة التعدد الراجعة إلى أصالة عدم الخطأ ، لاسيما وفي بعض نسخ التهذيب رواية المتن الثاني عن حماد ابن عيسى . مع أنه لو سلم الاتحاد فإطلاقات المسح كافية في جواز النكس .

(١٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

ولا يجب كونه على البشرة ، فيجوز أن يمسح على الشعر النابت في المقدم (١) ، بشرط أن لا يتجاوز بلمده عن حدة الرأس ، فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وإن كان مجتمعاً في الناصية ،

كما أشرنا إلى ذلك ، فلا يهمل حينئذ تحقيق الاتحاد والتعدد . نعم لو بني على كون المتعارف عدم النكس ، وعلى قبح التعارف في تمامية الاطلاق - كما هو ظاهر جماعة ممن منع من النكس ، كالصدوق ، والمفيد في المقننة والشيخ في الخلاف ، وابن حمزة ، وغيرهم من المتأخرين ، على ما حكى عنهم ، بل عن الدروس نسبه إلى المشهور ، وعن الانتصار أنه مما انفردت به الامامية ، وعن الخلاف الاجماع عليه - كان تحقيق التعدد مهماً جداً ، ليرتب عليه جواز النكس ، ولا مجال لدعوى الانصراف فيه ، لأنه نص في التعميم . لكن عرفت غير مرة أنه لا عبرة بالتعارف في تقييد الاطلاق ، واجماع الخلاف مخالفه حاكيه وغيره في المبسوط وغيره ، فلا يمكن الاعتماد عليه ، فالقول بالجواز متعين . وعليه فغن جماعة الكراهة ، وعن آخرين استحباب المسح مقبلاً . وليس عليها دليل ظاهر إلا ما دل على حسن الاحتياط . فتأمل .

(١) إجماعاً محققاً ومنقولاً مستفيضاً ، بل لعاه ضروري . ويشهد به ما دل على الاكتفاء بمسح الناصية (١٥) ، بناء على أنها هي الشعر النابت في المقدم . والجمع عرفاً بينه وبين ما دل على لزوم مسح البشرة - كما في المرفوع الوارد في المختضب (٢٥) - أو مسح الرأس الظاهر في البشرة ، هو حمل البشرة والرأس على ما يعم الشعر النابت فيه ، كما هو المتعارف .

(١٥) تقدم في أول الكلام في مسح الرأس .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

وكذا لا يجوز على النابت في غير المقدم وإن كان واقعاً على
المقدم (١) . ولا يجوز المسح على الحائل (٢)

وحينئذ فيقيد إطلاق الناصية الشامل للشعر المتدلي على الوجه أو غيره مما هو
خارج عن المقدم ، فيختص بما كان على المقدم ، ليصدق مسح الرأس أو
المقدم لرفع اليد عن التعيين في كل منهما مع الأخذ باطلاقه ، كي يكون
مقتضى إطلاق الناصية جواز المسح على المتدلي على الوجه مثلاً إذا كان
نابتاً في المقدم . نعم بشكل الأمر في المجتمع منه على المقدم إذا كان يخرج
بمده عن حده ، لصدق الناصية والرأس بالمعنى المتقدم عليه . ولذا قال
في شرح الدروس : « ان المشهور بين القوم بحيث لم نعرف فيه خلافاً
عدم جواز المسح إلا على أصول ذلك المجتمع ، وإن في إثباته بالدليل
إشكالا » . ويمكن دفع الاشكال بأنه لم يثبت كون الناصية اسماً للشعر ،
والعمدة في جواز المسح عليه الاجماع والضرورة ، والقدر المتيقن منه
غير الفرض :

(١) إجماعاً كما عن المدارك وكشف اللثام ، لعدم صدق المقدم عليه ،
ولا الناصية ، بل هو حينئذ من الحائل .

(٢) إجماعاً كما عن المعتبر والتذكرة والمنتهى والذكرى والمدارك وغيرها
ويشهد به صحيح ابن مسلم عن أحدهما (ع) : « عن المسح على الخفين
وعلى العمامة قال (ع) : لا تمسح عليهما » (١٥) وفي مرفوع محمد بن يحيى
في الذي ينضب رأسه في الحناء « قال (ع) : لا يجوز حتى يصيب
بشرة رأسه بالماء » (٢٥) . نعم في صحيح عمر بن يزيد : « مسح فوق

(١٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

– من العمامة أو القناع أو غيرهما – وإن كان شيئاً رقيقاً (١) لم يمنع عن وصول الرطوبة إلى البشرة . نعم في حال الاضطراب لا مانع من المسح على المانع (٢) كالبرد ، وإذا كان شيئاً لا يمكن رفعه . ويجب أن يكون المسح بباطن الكف (٣) . والأجود أن يكون باليمنى (٤) .

الحناء ، (١٥) ، وقريب منه صحيح ابن مسلم (٢٥) . لكنها محمولان على التقية ، أو الضرورة ، أو غيرها ، لما عرفت من الاجماع المعتضد بظاهر الأدلة ، وبالنص المتقدم .

(١) إجماعاً ، خلافاً لأبي حنيفة .

(٢) كما سيأتي إن شاء الله في أحكام الجبائر .

(٣) أما أنه باليد في الحدائق حكاية دعوى الاتفاق عليه من جملة من أصحابنا ، وفي طهارة شيخنا الأعظم نبي الخلاف فيه نصاً وفتوى . وأما أنه بالكف فهو المحكي عن جماعة ، والموجود في جملة من الأخبار البيانية ، والغالب المتعارف . إلا أن في كفاية هذا المقدار في رفع اليد عن الاطلاقات تأملاً ظاهراً . إلا أنني لا يحضرني قائل بعدم وجوبه . وأما أنه بباطن الكف فهو المتبادر للغلبة . لكن يقع الاشكال في قدح مثل هذا التبادر في الاطلاق . وكأنه لذلك كان ظاهر الشهيد في محكي ذكره عدم الوجوب ، حيث قال : « والظاهر أن باطن اليد أولى » ، وعن الغنية : « الأفضل أن يكون بباطن الكفين » .

(٤) فإن فيه قولين : الوجوب ، كما عن الاسكافي . ويساعده صحيح

(١٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

والأولى أن يكون بالأصابع (١) .
 (مسألة ٢٤) : في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولاً
 أو عرضاً أو منحرفاً (٢) .
 (الرابع) : مسح الرجلين (٣) ،

زرارة : « وتمسح بيته يمينك ناصيتك » (١٥) . والاستحباب ، كما عن
 المشهور ، بل في الحدائق : « ظاهرهم الاتفاق عليه » . ويساعده إطلاق
 الأدلة . لكنه مقيد بالصحيح ، لما عرفت من أن احتمال عطف « تمسح »
 على فاعل « يجزىء » خلاف الظاهر .

(١) لاحتمال اعتباره ، بل في الحدائق نسبه إلى جملة من الأصحاب .
 لكن في الجواهر : « لم أقف على مصرح به » . وكيف كان فدليله غير
 ظاهر ، والأمر بادخال الاصبع تحت العمامة في النص المتقدم (٢٥) وورد
 مورد الارشاد إلى كيفية المسح في حال لبس العمامة ، لا التعيين والالزام ،
 فلا يصلح مقيداً للإطلاق .

(٢) للإطلاق المتقدم في النكس بعينه .

(٣) إجماعاً محققاً عندنا . ولعل النصوص به متواترة ، بل عن
 الانتصار : انها أكثر من عدد الرمل والحصى . ويدل عليه أيضاً قوله
 تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) (٣٥) ، سواء قريء
 بجر « أرجلكم » - كما عن ابن كثير ، وأبي عمر ، وحزمة ، وعاصم في
 رواية أبي بكر - أم بالنصب - كما عن نافع ، وابن عامر ، والكسائي ،

(١٥) تقدم في أول الكلام في مسح الرأس .

(٢٥) تقدم في أوائل الكلام في مسح الرأس .

(٣٥) المائدة : ٦ .

من رؤوس الأصابع (١) إلى اللعبي .

وعاصم في رواية حفص - إذ على الأول يكون عطفاً على لفظ : (رؤوسكم) وعلى الثاني على المحل (ودعوى) : أنه على الثاني معطوف على (وجوهكم) وكذا على الجر ، بجمل الجر للمجاورة ، كقولهم : جحر ضب خرب (مدفوعة) بأن ذلك من غرائب الاستعمال ، فلا يحمل عليه الكلام ، لاسياً كلام الله تعالى ، ولاسياً إذا كان وارداً مورد الإعجاز .

(١) بلا خلاف كما اعترف به غير واحد ، بل حكى في مفتاح الكرامة الإجماع عليه عن الخلاف ، والانتصار ، والغنية ، والسرائر ، والمتهى ، والتذكرة ، وغيرها ، وهذا هو العمدة فيه . أما النصوص البيانية فقد عرفت الأشكال في استفادة الوجوب منها ، وكذا حديث المراج . وأما صحيح البنظري (١٥) المتضمن للمسح بتمام الكف من أطراف الأصابع إلى الكعبين ، فهو محمول عندهم على الاستحباب . والتفكيك بين العرض والطول - فيحمل الأول على الاستحباب والثاني على الوجوب - خلاف المرتكز العرفي . وأما صحيح زرارة وبكير : « وإذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع ، فقد اجزأك » (٢٥) . فدلالته لا تخلو من خفاء ، لأنها تتوقف على زيادة الباء ، وكون الموصول بدلا من مدخولها تحديداً له ، إذ لو كانت اللصاق لأفادت المعنى المتقدم الملازم للبعضية ، فلا يدل على الاستيعاب الطولي ، وإن جعل الموصول بدلا من الشيء ، فضلاً عما لو كان بدلا من القدمين .

وأما الآية الشريفة فالأشكال في دلالتها أظهر ، من جهة عطف

(١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

الأرجل على الرؤوس ، التي لا يجب فيها الاستيعاب لمكان الباء ، كما صرح به في الصحيح ، فان مقتضاه مجرد الصاق المسح بالأرجل ، ولا فرق في ذلك بين جعل « إلى » غاية للمسح كما يقتضيه ظاهر الكلام ، أو للممسوح كما يقتضيه الجمع بينه وبين ما دل على جواز النكس .

اللهم إلا أن يقال : بناء على قراءة النصب والعطف على المحل تكون الأرجل غير مقلد دخول الباء عليها ، بل تكون مفعولاً به للمسح ، ومقتضاه الاستيعاب (وفيه) : أن مقتضى العطف على المحل عدم تقدير لفظ الباء ، لا عدم ملاحظة معناها .

ولأجل ذلك - مضافاً إلى ما تضمنته جملة من النصوص من عدم وجوب استيطان الشراك (١٥) ، والاكتفاء في مسح الرجل بادخال اليد في الحنف المخرق (٢٥) - احتمل في محكي الذكرى عدم الوجوب ، ونفى عنه البعد في رياض المسائل ، وجزم به في المفاتيح . لكن الانصاف أن السبر لنصوص الباب مع التأمل يشرف الفقيه على القطع باعتبار الاستيعاب الطولي ، وعدم استيطان الشراك ، وادخال اليد في الحنف المخرق أعم من عدم الاستيعاب ، كما يظهر مما يأتي ، بل ذكر الشيء في مسح الرأس والقدمين في صحيح زرارة وبكير المتقدم ظاهر في إرادة بيان معنى الباء ، فالباء الداخلة على الشيء لا يراد منها التبعض ، إذ لا معنى لبعض الشيء في مقابل الشيء ، ولأجل أن الظاهر من قوله (ع) : « ما بين : . . » أنه تفسير للشيء لا للقدمين ، يكون الكلام ظاهراً في استيعاب المسح لما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع . فالعمل على المشهور متعين :

(١٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

وهما قبتا القدمين على المشهور (١) ، والمفصل بين الساق والقدم على قول بعضهم (٢) ، وهو الأحوط .

(١) فقد فسره بذلك المفيد في المقنعة ، وحكى الشيخ رحمه الله في التهذيب الاجماع عليه ممن قال بوجوب المسح ، وفي محكي المعبر نسبتته إلى مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام ، وفي الذكرى : « الكعبان عندنا معقد الشراك ، وقبتا القدم ، وعليه إجماعنا » ، وفي محكي الانتصار : « الكعبان العظام الناتيان في ظهر القدم عند معقد الشراك » ، ثم ادعى الاجماع عليه ، وفي محكي مجمع البيان نسبتته إلى الامامية ، وفي محكي الخلاف : « هما الناتيان في وسط القدم » ، ثم ادعى إجماع الفرقة . . . إلى غير ذلك من عباراتهم المتقاربة ، المدعى على مضمونها الاجماع ، وفي محكي نهاية ابن الأثير : « ذهب قوم إلى الهما العظام اللذان في ظهر القدم . وهو مذهب الشيعة » ونحوه محكي المصباح ولباب التأويل .

(٢) هو العلامة رحمه الله ، قال في المختلف : « ويراد بالكعبين هنا المفصل بين الساق والقدم . . . (إلى أن قال) : وفي عبارة علمائنا اشتباه على غير المحصل ، فان الشيخ واكثر الجماعة قالوا : إن الكعبين هما الناتيان في وسط القدم » ، ثم نقل كلام المفيد والسيد وابن أبي عقيل وابن الجنيد المتضمنة تفسيره بما تقدم عن المشهور ، ثم استدل برواية زرارة وبكبير عن أبي جعفر (ع) الآتية المعروفة بصحيفة الأخوين ، ورواية زرارة عن الباقر (ع) (١٥) المتضمنة : أنه (ع) مسح على مقدم رأسه وظهر قدميه ، لظهورها في استيعاب ظهر القدم في المسح ، ثم قال رحمه الله : « ولأنه أقرب إلى ما حدده أهل اللغة » ، وفي التذكرة : « محل المسح ظهر القدمين

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ، وهما العظامان الناتيان في وسط القدم ،
وهما معقد الشراك - أعني مجمع الساق والقدم . . . (إلى أن قال) :
لأنه مأخوذ من كعب ثدي المرأة أي ارتفع ، ولقول الباقر (ع) . . . ثم
ذكر صحبة الأخوين الآتية . وخطأه جماعة ممن تأخر عنه أولهم الشهيد
- على ما قيل - قال في الذكري : « تفرد الفاضل بأن الكعب هو المفصل
بين الساق والقدم ، وصب عبارات الأصحاب كلها عليه ، وجعله مدلول
كلام الباقر (ع) محتجاً برواية زرارة عن الباقر (ع) المتضمنة لمسح ظهر
القدمين ، وهو يعطي الاستيعاب . وأنه أقرب إلى حد أهل اللغة . وجوابه
أن الظهر المطلق هنا يحمل على المقيد . . . (إلى أن قال) : وأهل اللغة
إن أراد بهم العامة فهم مختلفون ، وإن أراد بهم لغوية الخاصة فهم متفقون
على ما ذكرنا ، حسب ما مر . ولأنه أحداث قول ثالث مستلزم رفع
ما أجمع عليه الأمة . . . ، ونحوه كلام غيره . لكن وافقه عليه آخرون
ففي كنز العرفان : « الكعبان ملتقى الساق والقدم ، والناتيان لا شاهد لهما
لغة ، ولا عرفاً ، ولا شرعاً . وأطال غيره في تقريب مختار العلامة
رحمه الله ، بل حكى غير واحد عن الفخر الرازي في تفسيره أنه قال :
« قالت الامامية وكل من ذهب إلى وجوب المسح : إن الكعب عبارة عن
عظم مستدير مثل كعب الفم والبقر ، موضوع تحت عظم الساق حيث
يكون مفصل الساق والقدم ، وهو قول محمد بن الحسن . . . ، ومثله
محكي كلام النيشابوري في تفسيره . لكن هذه الحكاية منها من الغرابة بمكان
إذ لا يعرف ذلك من أحد من أصحابنا ولا من غيرهم ، كما عرفت كلماتهم
نعم حكى عن علماء التشريع .

وكيف كان فظاهر عبارات الأصحاب في معنى الكعب هو ما ذكره

المفيد وغيره ، ونسب إلى المشهور وحمله على المفصل - كما صنع العلامة رحمه الله - لا تساعده كلماتهم ، ومجرد كون المفصل أقرب إلى تفسير أهل اللغة لا يجسدي في حمله على المفصل ، مضافاً إلى ما عرفت من الشهيد وغيره من حكاية اتفاق لغوية الخاصة على المعنى المشهور ، وغيرهم بين موافق للمشهور وقائل بأنها العظمان الناتيان في جانبي الساق ، فكيف يكون المفصل أقرب إلى حد أهل اللغة ؟ ١٠ . نعم عن الكشاف وطرارز اللغة : « إن كل من أوجب المسح قال : إنه المفصل بين الساق والقدم » . لكن على هذا يكون عين ما ذكر أهل اللغة ، لا أنه أقرب إليه . مع غرابة حكايتها كحكاية الرازي والنيشابوري . وأما ما رواه زرارة عن أبي جعفر (ع) : أنه (ع) مسح على مقدم رأسه وظهر قدميه (١٠) . فلا يصلح لتعيين الكعب ، لاهماله . مع أنه لا يصلح لمعارضة صحيح البزنطي عن أبي الحسن الرضا (ع) « عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم » (٢٥) فإن الظاهر أن الغاية الثانية تفسير للأولى ، فيكون الكعب متحداً مع ظاهر القدم في المقدار ، وما في رواية ميمرة عن أبي جعفر عليه السلام الواردة في الوضوء البياني ، قال فيها : « ثم مسح رأسه وقدميه ثم وضع كفه على ظهر القدم ، ثم قال : هذا هو الكعب . قال : فأوماً بيده إلى أسفل العرقوب ، ثم قال : هذا هو الظنوب » (٣٥) . وحسنه عنه (ع) : « الوضوء واحد » (٤٥) ووصف الكعب في ظهر القدم . (والمناقشة) في الأول : بأن المراد من الظاهر

(١٥) تقدمت قريباً في هذه الحاشية .

- (٢٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .
- (٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٩ .
- (٤٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

مقابل الباطن ، فلا تدل على معنى الكعب (مندفعة) بمنافاة ذلك لحرف الغاية ، إذ الظاهر بهذا المعنى ليس غاية للمسح والممسوح ، بل هو محل المسح . (وفي الثاني) باحتمال كون الموماً اليه هو المشار اليه أولاً ، بخلاف الظاهر ، (وفي الثالث) بأن الوصف ظاهر في ذكر أوصاف الكعب ولو كان هو المرتفع المحسوس لم يحتاج إلى الوصف ، بل كان ينبغي أن يقول : هو هذا : (كما ترى) خروج عن ظاهر قوله في ظهر القدم أو صريحه . وربما يستدل للمشهور بما دل على عدم وجوب استيطان الشراك (١٥) لكنه موقوف على ظهوره في انتهاء المسح الواجب إلى الشراك ، ومعرفة موضع الشراك إذ لو دل على الاكتفاء بمسح الشراك عن البشرة أو كون موضع الشراك هو المفصل لم ينفع المشهور ، لكن مقتضى ما ذكره في معنى الكعب أن موضع الشراك هو قبة القدم لا المفصل ، وما تقدم في التذكرة من أنه المفصل قد عرفت وجهه وضعفه ، واحتمال الاجتزاء عن مسح البشرة بمسح الشراك مما لم يقل به أحد . فالمناقشة في الاستدلال المذكور ضعيفة . نعم قد يشكل الاستدلال به حينئذ بناءً على وجوب مسح الكعبين إلا أن يقال : إن الشراك يندفع بالماسح إلى منتهى الكعب فلا يمنع من مسحه . فتأمل .

وأما استدلال العلامة رحمه الله بمصححة الأخوين : « فقلنا : أين الكعبان ؟ قال (ع) : ههنا - يعني : المفصل دون عظم الساق - فقلنا له هذا ما هو ؟ فقال : هذا من عظم الساق والكعب أسفل من ذلك ، (٢٥) فلا فرق في دلالتها على مدعاه بين كون : « دون عظم الساق » من كلام

(١٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

المعصوم أو من كلام الراوي ، ولا بين كون المراد تحت عظم الساق - كما عن البهائي رحمه الله ، حيث زعم : أن الكعب عبارة عن العظم المائل الى الاستدارة الواقع في ملتقى الساق والقدم الناقء في وسط القدم العرضي نتوءاً غير محسوس كثير الارتكاز زائد في أعلاه في حفرتي الساق وزائد في اسفله في حفرتي العقب - أو كون المراد غير عظم الساق ، يعني : الناقء في جانبي الساق - يعني : أن الكعب في المفصل وليس هو العظم الناقء في الساق - فقد يشكل - أعني : الاستدلال المذكور - بأن من المحتمل قريباً أن يكون « دون عظم الساق » من كلام الراوي قيداً للمفصل يعني أشار بقوله (ع) : « وهنا » . إلى المفصل الذي يكون دون عظم الساق وليس هو مفصل الساق ، فينطبق على ما ذكر المشهور ، فان الظاهر تسالمهم على وجود مفصل في قبة القدم ، وعلى هذا يكون المشار اليه بـ « هذا » الواقع في السؤال الثاني هو قسبة الساق ، والتعبير بأنه أسفل من الساق أو دونه بلحاظ قامة الانسان ، فيكون الكعب بالمعنى المشهور أسفل من الساق لا أنه تحت الساق - ومع هذا الاحتمال لا مجال للاستدلال المذكور . ولو سلم أن هذا المعنى خلاف الظاهر أمكن حمل الكلام عليه ، جمعاً بينه وبين النصوص المتقدمة .

بل الانصاف يقتضي أن اتفاق القدماء والمتأخرين إلى زمان العلامة على أن الكعب هو ما يكون في ظهر القدم مع كثرة الابتلاء بالوضوء في كل يوم مرات ، ودعواهم الاجماع ، يوجب وضوح الحكم على نحو لا يحتاج إلى الاستدلال عليه برواية أورد الاستدلال على خلافه بالرواية ، ولو كان ما ذكره العلامة هو معنى الكعب لما خفي على الأكابر المتقدمين عليه المتصلين بالمعاصرين للأئمة (ع) في ما هو محل الابتلاء العام الكثير . وحمل

ويكفي المسمى عرضاً (١) ،

كلامهم على ما ذكره قد عرفت ما فيه . فالعمل على المشهور متعين .
 (١) على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً . بل في
 محكي المنتهى : « لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح ، بل الواجب من رؤوس
 الأصابع إلى الكعبين ولو باصبع واحدة . وهو مذهب علمائنا أجمع »
 ونسبه في محكي التذكرة إلى فقهاء أهل البيت (ع) ، وعن المعتبر : دعوى
 الإجماع على مثل ذلك . ويقضيه إطلاق جملة من النصوص ، بل خصوص
 بعضها ، كصحيح الأخوين المتقدم عن أبي جعفر (ع) : « وإذا مسحت
 بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع
 فقد اجزأك » (١٠) . إلا أن يقال : إنه كما يدل على التحديد الطولي - كما
 تقدم الاستدلال به عليه - يدل على التحديد العرضي ، والتفكيك بينهما
 غير ظاهر . وكصحيح زرارة حيث قال (ع) فيه : « ففرنا حين قال :
 (برؤوسكم) أن المسح ببعض الرأس ، لمكان البساء . ثم وصل الرجلين
 بالرأس كما وصل اليدين بالوجه ، فقال : (وأرجلكم إلى الكعبين) ففرنا
 حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما » (٢٠) . فإن البعضية لا بد
 أن تكون من حيث العرض . إلا أن يقال : إن البعضية بلحاظ مجموع
 الظاهر والباطن . نعم هي مطلقة صالحة للانطباق على تمام الظاهر إلى
 الكعبين وبعضه ، فلا يصلح لمعارضة غيره إذا كان مقيداً له ، كما سيأتي .
 ومثل ما ورد في المسح بادخال اليد في الخف المحرق (٣٠) ، وإن كان سنده

(١٠) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٠) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٣٠) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

لا يخلو من إشكال . وما ورد من أخذ البلل لمسح الرأس والرجلين من اللحية والحاجبين وأشفار العينين (١٥) ، وإن كان مورده صورة النسيان . وكأنه لذلك كله - مضافاً إلى رواية معمر بن عمر المتقدمة - يحمل صحيح البنظري المتقدم في معنى الكعب ، المذبل بقوله : « قلت : جعلت فداك لو أن رجلاً قال باصبعين من أصابعه . قال (ع) : لا إلا بكفه كلها » على الاستحباب ، ولا سيما مع عدم العمل به من أحد . وأما رواية عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله (ع) : « عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة ، فكيف أصنع بالوضوء ؟ » قال (ع) : يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله قال الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) لمسح عليه (٢٥) . فهي وإن كانت ظاهرة في وجوب الاستيعاب لأن تطبيق قاعدة الحرج يتوقف عليه إلا أنها محاولة - بقرينة ما سبق - على إرادة ردع عبد الأعلى عن توهمه أنه على تقدير وجوب المسح على تمام الأصابع لا بد من رفع المرارة ولو كان حرجاً ، لا في مقام رده عن اعتقاد الوجوب . فتأمل .

هذا وربما نسب إلى الشيخ رحمه الله القول باعتبار الاصبع ، لقوله رحمه الله في النهاية : « فإن اقتصر في المسح عليهما باصبع واحدة لم يكن به بأس . . . » . لكن من القريب أن يكون وجه الاقتصار على الاصبع أنه أقل ما يقع به المسح غالباً . وعن التذكرة عن بعض أصحابنا اعتبار أن يكون بمقدار ثلاث أصابع . وكأنه لرواية معمر بن عمر المتقدمة ، التي عرفت في مسح الرأس عدم ظهورها في الوجوب ، ولو فرض فهي محمولة

(١٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٩ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

ولو بعرض إصبع أو أقل ، والأفضل أن يكون (١) بمقدار عرض ثلاث أصابع ، وأفضل من (٢) ذلك مسح تمام ظهر القدم ويجزىء الابتداء بالأصابع وبالكعبين (٣) ، والأحوط الأول (٤).

على الاستحباب ، وكذا نقول هنا ، لامتناع التفكيك بينهما عرفاً في ذلك ، كما يظهر من سياقها . وعن إشارة الحلبي اعتبار الاصبعين ، وربما كان هو ظاهر الغنية . ولم نعرف له دليلاً . وكأنه لذلك لم يعتد به في المتن .

(١) لرواية معمر .

(٢) لصحيح البنزطي (١٥) .

(٣) على المشهور ، كما عن الذكري وغيرها . لصحيح حماد المتقدم في مسح الرأس أو صحيحه (٢٥) ، لظهوره في التخيير بين الأمرين ، واحتمال إرادة نفي البأس في الجمع بين المسح مقبلاً ومدبراً خلاف الظاهر مع أنه لا مجال له في مصحح بونس : « أخبرني من رأى أبا الحسن (ع) بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدمين إلى الكعب ، ومن الكعب إلى أعلى القدم ، ويقول : الأمر في مسح الرجلين موسع ، من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً ، فانه من الأمر الموسع إن شاء الله » (٣٥) . ولا يقدح ما في صدره من التعبير بعد وضوح المراد .

(٤) بل عينه جماعة ، كما هو ظاهر كتبهم . كالفقيه ، والمقنعة والانتصار ، والوسيلة ، والغنية ، وصریح السرائر ، والبيان ، والألفية .

(١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الوضوء حديث : ٢ ، ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٠ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

كما أن الأحوط تقديم الرجل اليميني على اليسرى (١) ، وإن كان الأقوى جواز مسحها معاً . نعم لا يقدم اليسرى على اليميني .

لظهور (إلى) في الانتهاء ، وللوضوءات البيانية . ولصحيح البنظري المتقدم . الموافق كل ذلك لقاعدة الاشتغال ، بناءً على جريانها في المقام . لكن يجب الخروج عن جميع ذلك - لو تم - بما تقدم ، فتحمل (إلى) على كونها لتحديد المسوح ، كما في : (إلى المرافق) . والوضوءات البيانية على أنه أفضل . والصحيح على كونه لبيان الأفضل ، ولا سيما بعد وجوب حمله على ذلك من حيث المقدار - كما عرفت - أو بحمل على أنه لبيان الكم . والأصل لا مجال له مع الدليل .

(١) بل وجوبه محكي عن الفقيه ، والمراسم ، وشرح الفخر ، والبيان واللمعة ، وجامع المقاصد والمسالك ، والمدارك وغيرها ، بل نسب إلى الخلاف دعوى الاجماع عليه . ويشهد له مصحح ابن مسلم عن أبي عبد الله (ع) : « وامسح على القدمين ، وأبدأ بالشق الأيمن » (١٥) . وما عن النجاشي عن ابن أبي رافع . عن علي (ع) : « إذا توضأ أحدكم فليبدأ باليمين قبيل الشمال من جسده » (٢٥) . والوضوءات البيانية (٣٥) بضميمة القطع بعدم وقوع خلاف الترتيب فيها . والمسند : « كان النبي (ص) إذا توضأ بدأ بيمينه » (٤٥) . وعنه (ص) : « إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم » (٥٥) لكن فيه إرسال الأخير . وضعف ما قبله جداً بابي هريرة وغيره . وأن

(١٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٣٥) راجع الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء .

(٤٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٥٥) مستدرک الوسائل باب : ٣٠ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

القطع بعدم وقوع خلاف الترتيب في الموضوعات البيانية لا يجدي مع احتمال كونه مستحباً ، وكون المبين هو الفرد الفاضل ، كما هو مبنى دعوى القطع وخبر النجاشي غير ثابت الحجية . ويمكن القسح في المصحح باعراض المشهور عنه . فتأمل . أو معارضته بعدم التعرض لمضمونه في النصوص البيانية ، ونصوص الترتيب الظاهرة في عدمه ، أو بالتوقيع المروي عن الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحميري عن صاحب الزمان (ع) : « كتب اليه يسأله عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ ، باليمين أو يمسح عليهما جميعاً . فأجاب (ع) : يمسح عليهما جميعاً معاً ، فان بدأ باحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين » (١٥) . ولا يقدر فيه مخالفة المشهور لا مكان عدم عثورهم عليه ، لا كالمصحح المروي في الكافي . وإجماع الشيخ غير ظاهر من محكي عبارته . وعلى هذا فالأخذ بالتوقيع المذكور - كما في المتن - متعين ، فيقدم لاظهرينه مما عداه . ولأجله اخنار ما في المتن جماعة كما عن جامع المقاصد ، وشرح المفاتيح نسبه اليهم . ولا مجال لما نسب إلى المشهور - كما عن جماعة ، بل في محكي السرائر : لا يظهر من أحدنا الخلاف فيه - من جواز تقديم اليسرى كالمقارنة ، فان ذلك خلاف ظاهر التوقيع ، وقد عرفت عدم ثبوت الاعراض الموهن له . كما أن منه يظهر ما في محكي المقنعة من وجوب المقارنة . هذا كله على تقدير تمامية سند التوقيع الشريف . ولكنه غير ظاهر ، لعدم وضوح سند الاحتجاج إلى الحميري . فيتعين العمل بمصحح ابن مسلم - كما عليه الجماعة المتقدمة - والاعراض عنه غير ثابت ، وعدم التعرض لمضمونه في النصوص البيانية ونصوص الترتيب لا يقوى على رفع اليد عن ظاهره .

(١٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

والأحوط ان يكون مسح اليمنى باليمنى ، واليسرى باليسرى (١) ، وإن كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما (٢) . وإن كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع بينه (٣) وبين البشرة في المسح .

(١) كما تضمنه صحيح زرارة : « وتمسح بيلة يمينك ناصبتك ، وما بقي من بيلة يمينك ظهر قدمك اليمنى ، وتمسح بيلة يسارك ظهر قدمك اليسرى » (١٥) .

(٢) كما عن المفاتيح التصريح به ، بل عن المناهل عن بعض دعوى الاتفاق عليه . ويشهد له إطلاق كلامهم في المقام . لكن عن شرح المفاتيح . ولوامع التراقي ، رد الدعوى المذكورة ، اعتماداً على ظهور عبارة ابن الجنيد في الوجوب ، إلا أن الظهور لو تم لا يقدر في دعوى الاتفاق ، كما لا يخفى . وكان الوجه فيه إطلاق الأدلة ، وعدم ظهور صحيح زرارة في الوجوب بنحو يقوى على تقييد إطلاق الآية والرواية . وأما ما في مصحح الأخوين من قولها : « ثم مسح رأسه وقدميه بفضله كف » ، لم يحدث لها ماء جديداً (٢٥) وما في مصحح زرارة : « ثم مسح بما بقي في يده رأسه ورجليه » ، ولم يعدها في الإناء (٣٥) . فظاهرها تعدد الكف واليد ، بقريضة ذيل الثاني فيكون حال بقية النصوص البيانية المتضمنة للمسح باليدين والكفين وقد عرفت الأشكال أيضاً في ظهور ذلك في الوجوب . لكن عرفت في ما سبق ظهور صحيح زرارة في الوجوب ، فالعمل بمضمونه متعين ، ويقيد به إطلاق الأدلة .

(٣) للأشكال في وجوب مسح البشرة ، كما يقتضيه ظاهر التعبير

(١٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ١١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .

وتجب إزالة الموانع والحواجب (١) ،

بالبشرة في المقام ، ولأجله نسب في الحدائق إلى ظاهر كلمة الأصحاب
الاتفاق عليه ، وعلاه الشهيد الثاني في شرح الرسالة بأن الشعر لا يسمى
رجلاً ولا جزءاً منها . وقوله (ع) : « كل ما أحاط به الشعر . . . (١٥) »
قد تقدم بيان اختصاصه بالوجه ، فلا يشمل المقام . مع أنه لا يجدي في
الشعر غير المحيط : لكن لا يبعد كون المراد بالبشرة في كلامهم ما يقابل
الحائل بقريئة إردافه بقولهم : « ولا يجوز المسح على الحائل . . . » .
والشعر وإن لم يسم رجلاً ولا جزءاً ، إلا أن نباته غالباً في الرجل وصعوبة
التخليل بالمسح ، ولزوم الحرج من وجوب إزالته بالحلق ونحوه ، يوجب
البناء على عموم الدليل له . لكن هذا إنما يتم لو كان الغالب من الشعر
النابت مستوعباً للخط المرضي ، وهو ممنوع ، فوجوب المسح على البشرة
أوفق بالأدلة . وعليه فهل يجب أيضاً مسح الشعر النابت فيها - كما قيل
بوجوب غسله - إذا كان نابتاً في الوجه واليدين أولاً؟ وجهان مبنيان على
دلالة ما دل على وجوب مسح البشرة على وجوب مسحه أيضاً تبعاً كما
تقدم من بعض الجزم بها في غسل الوجه واليدين وعدمها . لكن عرفت
الاشكال فيها . فينبغي الرجوع فيه إلى الأصل من الاحتياط أو البراءة ،
كما تقدم بيان ذلك في حكم شعر الوجه .

(١) لعدم الاكتفاء بالمسح عليها . ويقتضيه ظاهر الكتاب والسنة ،
بل قيل : هو لإجماع . بل ينبغي عده من ضروريات المذهب . ويشهد به
كثير من النصوص الواردة في المنع عن المسح على الخف والعمامة ، وظاهر
بعضها عدم الخصوصية ، ففي خبر الكلبي النسابة عن الصادق (ع) :

(١٥) الوسائل باب : ٤٦ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

واليقين برصول الرطوبة إلى البشرة (١) ، ولا يكفي الظن . ومن قطع بعض قدمه مسح على الباقي (٢) ، ويسقط مع قطع تمامه (٣) .

« قلت له : ما تقول في المسح على الحفين ؟ فتبسم (ع) ثم قال (ع) : إذا كان يوم القيامة ورد الله كل شيء إلى شئته ، ورد الجلد إلى الغنم ، فترى أصحاب المسح أين يذهب وضوءهم ؟ ا ، (١٥) .

(١) لقاعدة الاشتغال ، ولا دليل على اعتبار الظن . نعم لو شك في وجود الحاجب لم يبعد الاكتفاء بالظن بهدمه ، كما عرفت .

(٢) بلا خلاف ظاهر ، بل يظهر من كلماتهم كونه من المسلمات . وتقتضيه قاعدة الميسور المتسالم على جريانها في الوضوء ، وعن الذكرى : « لم نقف على نص في مسح موضع القطع كما في اليدين ، غير أن الصدوق لما روى عن الكاظم (ع) غسل الأقطع عضده قال : « وكذلك روي في قطع الرجلين » (٢٥) نعم في رواية رفاعة عن أبي عبد الله (ع) : « عن الأقطع اليد والرجل ، كيف يتوضأ ؟ قال (ع) : يغسل ذلك المكان الذي قطع منه » (٣٥) . ولعلها هي مرسل الصدوق . إلا أن الاستدلال بها يتوقف على حملها على قطع بعض الواجب لا جميعه ، وعلى حمل الغسل على المسح من باب الازدواج ، والاعتماد في الحمل على ذلك على الإجماع ليس بأولى من الاعتماد عليه في أصل الحكم .

(٣) هذا كما قبله في ظهور التسالم عليه ، وهو الحججة فيه ، كما سبق

في قطع اليد أيضاً .

(١٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) كتاب من لا يحضره الفقيه ج : ١ ، باب حد الوضوء حديث : ١٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٤٩ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(مسألة ٢٥) : لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوة الوضوء (١) ، فلا يجوز المسح بماء جديد . والأحوط أن يكون النداءة الباقية في الكف (٢) ، فلا يضع يده بعد تمامية الغسل على ساير أعضاء الوضوء ، لئلا يمتزج ما في الكف بما فيها ، لكن الأقوى جواز ذلك (٣) ،

- (١) كما تقدم وجهه في مسح الرأس .
 (٢) لما يظهر من محكي عبارات كثير ، كالمقنعة والمبسوط والسرائر وكثير من كتب الفاضلين والشهيد ، من عدم جواز أخذ البلل من غير اليد مع وجوده فيها ، بل عن كشف اللثام وشرح المفاتيح للوحيد وحاشية المدارك اختياره . ويشهد له ما يترأى من كثير من النصوص ، كالنصوص البيانية المتضمنة للمسح بما في اليد ، وكالآمرة بالمسح ببلل اليد ، وكالآمرة بالأخذ من بلل اللحية إن جف ما في اليد .
 (٣) كما يقتضيه إطلاق كلام كثير ، وعن المقاصد العلية والمدارك اختياره ، بل هو الذي استظهره العلامة الطباطبائي من كلامهم فجعل جفاف اليد شرطاً لوجوب الأخذ من غيرها ، لا جوازه . لكنه غير ظاهر وإن كان يشهد له إطلاق الآية والروايات الآمرة بالمسح مطلقاً ، وإطلاق ما في مكانة ابن يقطين (١٥) من دون مقيد ظاهر ، إذ ما يترأى منه التقييد لا يصلح له ، لما تقدم في الكلام على مسح الرأس من الاشكال في الوضوءات البيانية ، ومصحح ابن اذينة الوارد في المعراج (٢٥) .
 وأما الأمر بالأخذ من اللحية إن جف ما في اليد فلم نعثر منه إلا على

(١٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

المرسل في الفقيه عن الصادق (ع) : « إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلة وضوئك ، فإن لم يكن بقي في يدك من نداوة وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في لحيتك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يكن لك لحية فخذ من حاجبيك وأشفار عينيك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يبق من بلة وضوئك شيء أعدت الوضوء » (١٥) ، فإن قوله (ع) : « فإن لم يكن . . . » وإن كان في نفسه ظاهراً في الترتيب الشرعي ، لكن لا يبعد حمله على إرادة التنبيه على محالّ البلل التي يترتب عرفاً وعادة الأخذ منها . ويشهد به عدم العثور - كما في الجواهر - على من أقي بالترتيب بين اللحية وبين الحاجب وأشفار العين ، وعن ظاهر بعض دعوى الإجماع على عدمه . بل ولا يتوقف جواز الأخذ من الأخيرين على فقد اللحية ، كما هو مفاد المرسل . ولأجل ذلك لا يقوى مثله على تقييد المطلقات ومنه يظهر وجه حمل مرسل خلف بن حماد عن الصادق (ع) : « قلت له : الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلاة ؟ قال (ع) : إن كان في لحيته بال فليمسح به : قلت : فإن لم يكن له لحية ؟ قال (ع) : يمسح من حاجبيه أو من أشفار عينيه » (٢٥) على الترتيب العادي لا الشرعي . هذا ولكن عرفت سابقاً (٣٥) ظهور مصحح زرارة في الوجوب ، وقد تضمن مسح القدم اليمنى بيلة اليمنى والقدم اليسرى بيلة اليسرى . اللهم إلا أن يقال : إن المراد من المسح بيلة اليمنى ليس ما يقابل المسح بيلة اليسرى ، بأن يكون إطلاقه يقتضي المسح بالبيلة المذكورة ولو بواسطة غير اليمنى ، بل المقصود المسح بنفس اليمنى المبتلة في مقابل المسح باليسرى ،

(١٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢١ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٣٥) في مبحث مسح الرجلين ص : ٣٨٥ .

وكفايه كونه برطوبة الوضوء وإن كانت من سائر الأعضاء ، فلا يضر الامتزاج المزبور . هذا إذا كانت البلة باقية في اليد ، وأما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء (١) بلا إشكال ، من غير ترتيب بينها على الأقوى (٢) . وإن كان الأحوط تقديم اللحية والحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء (٣) .

فالمقابلة تكون بين اليمنى واليسرى ، لا بين بلة اليمنى وبلة اليسرى ، لا أقل من احتمال ذلك على نحو لا يصلح الحديث لأجله أن يرفع به اليد عن إطلاق المسح المقتضي جواز المسح بمطلق بلل الوضوء . فلاحظ .

(١) يعني : ولو كان من غير اللحية والحاجبين وأشفار العينين ، كما صرح به في محكي المسالك والمدارك . والكلام فيه هو الكلام في ما قبله ، والمنحصر : أنه إن كان إطلاق المسح ببلل الوضوء حجة ، لعدم ثبوت المقيد له ، تعين ما ذكر من جواز الأخذ من سائر الأعضاء بلا ترتيب ، وإن لم يكن حجة لوجود المقيد تعين الترتيب بين بلل اليد وغيره . وأما الترتيب بين بلل اللحية وغيره ، فإن قام الإجماع على انتفائه فهو ، وإلا فالمرسلان المذكوران يصلحان لاثباته . إلا أن يناقش فيهما لضعف السند والاطلاقات تنفيه . وعلى تقدير البناء على الترتيب فلا ينبغي التأمل في جواز الأخذ من غير الثلاث على تقدير فقدانها أو فقد البلل فيها ، كما يعطيه ذيل المرسل المتقدم المعتضد بالاطلاقات .

(٢) كما عرفت .

(٣) أخذاً بما يترأى بدواً من النص . وأحوط منه تقديم اللحية على الحاجب وأشفار العين ، كما يترأى أيضاً من المرسلين .

نعم الأحوط عدم أخذها مما خرج من اللحية عن حد الوجه (١) ،
كالمسترسل منها . ولو كان في الكف ما يكفي الرأس فقط مسح
به الرأس ثم يأخذ للرجلين من سايرها ، على الأحوط ، وإلا
فقد عرفت أن الأقوى جواز الأخذ مطلقاً .

(مسألة ٢٦) : يشترط في المسح أن يتأثر المسوح برطوبة
الماسح (٢) ، وأن يكون ذلك بواسطة الماسح (٣) لا بأمر آخر .
وإن كان على المسوح رطوبة خارجة ، فإن كانت قليلة غير
مانعة من تأثير رطوبة الماسح (٤) فلا بأس (٥) ،

(١) كأنه لاحتمال انصراف النصوص إلى خصوص المقدار المفروض
غسله بالوضوء ، فيكون بله بلل الوضوء ، وقد تقدم أن المقدار المسترسل
مما لا يجب غسله ، فلا يعمه الاطلاق . ويظهر وجه الاحتياط الآتي
مما مرّ آنفاً .

(٢) لأن المسح بالبلل كالمسح بالدهن ظاهر في ذلك ، لا مجرد المسح
بالعضو متلبساً بالبلل ، كما صرح به جماعة كثيرة .

(٣) فإن ذلك مقوم لمفهوم المسح به ، فلو نقل رطوبة الماسح إلى
المسوح لا بامراره عليه ، بل بواسطة جسم آخر ، لم يجز .

(٤) بحيث تنتقل بلة الوضوء خالصة من الامتزاج بغيرها إلى المسوح .

(٥) لاطلاق الأدلة . بل ظاهر ما في محكي التذكرة من قوله رحمة الله :

« لو كان على الرأس أو الرجل رطوبة ففي المسح عليها قبل تنشيفها إشكال ،
عدم الاشكال في جواز وجود رطوبة في المحل في الجملة ، لأن تقييد
الاشكال بصورة عدم التنشيف يختص بالرطوبة المسرية ، لأنها الصالحة
للتنشيف ، ونحوه أو أوضح منه في ذلك محكي الذكرى وغيرها : فتأمل .

وإلا لابد من تجفيفها (١) . والشك في التأثير كالظن لا يكفي بل لابد من اليقين (٢) ،
 (مسألة ٢٧) : إذا كان على الماسح حاجب ولو وصلة رقيقة لابد من رفعه (٣) ولولم يكن مانعاً من تأثير رطوبته في الممسوح .

(١) كما هو المحكي عن جماعة ، منهم العلامة في المختلف ، وحكاة عن والده ، معللاً له بحرمة التجديد ، ومع الرطوبة يكون المسح بماء جليد . ومحصل ما أشار إليه من التعليل : أن المستفاد من الأدلة اعتبار المسح بببل الوضوء خالصاً ووجود الرطوبة مانع من ذلك ، إذ بوضع الماسح على المحل تنتقل الرطوبة إليه ، ولا يكون المسح بببل الوضوء خالصاً ، ومنه يظهر ضعف ما حكي عن السرائر ، والمعتبر ، وربما نسب إلى الأكثر ، من أنه لو كان في ماء وغسل وجهه وبديه ثم خرج منه جازله مسح رأسه ورجليه ، لأن يديه لا تنفك عن ماء الوضوء ، ولا يضر ما كان على قدميه من الماء لعموم ظواهر الآيات والأخبار . وكان ذلك لعدم اعتبار الخلوص ، كما هو صريح ما عن المعتبر أيضاً من جواز المسح بعد الغسلة الثالثة التي صرح بأنها غير مشروعة (وفيه) : أنه خلاف ظاهر ما دل على اعتبار المسح بببل الوضوء ، فإن ظاهره اعتبار الخلوص . ومن هنا يظهر أن المعيار في منع رطوبة الممسوح كونها بحيث تنتقل إلى الماسح قبل تحقق المسح بببل الوضوء فيكون مسحاً بغيره ، ولا يكفي مجرد غلبة بلل الماسح ، كما عن الدروس إلا أن يكون المراد صورة استهلاك رطوبة الممسوح ، بحيث لا يكون المسح إلا بببل الوضوء ، وإن كان فرض الاستهلاك مع اتحاد الجنس لا يخلو من إشكال .

(٢) لقاعدة الاشتغال .

(٣) لظهور الأدلة في اعتبار المباشرة .

(مسألة ٢٨) : إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزىء المسح بظاهرها (١) ، وإن لم يكن عليه رطوبة نقلها من سائر المواضع إليه ثم يمسح به (٢) . وإن تعذر بالظاهر أيضاً مسح بذراعه (٣) ، ومع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع (٤) . وإن كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهة عدم الرطوبة

(١) أما بناءً على عدم اعتبار خصوص الباطن فظاهر ، وأما بناءً على اعتباره - كما تقدم في المتن - فهو مبني على تمامية قاعدة الميسور ولو في خصوص المقام ، فإنه لا يظن من أحد التوقف فيه ، ولذا قال في محكي المدارك : « الظاهر أن محل المسح هو باطن اليد . نعم تغذر المسح بالباطن أجزاء الظاهر قطعاً » . نعم يبقى الاشكال في تعيين الظاهر دون سائر الأعضاء . اللهم إلا أن يُبنى على أصالة الاحتياط في المقام - كما عرفت - أو يبنى على الاحتياط عند دوران الأمر بين التعمين والتخير الذي منه المقام ، أو يكون إجماع على وجوب الميسور عرفاً ، فإنه إنما ينطبق على الظاهر ، لأنه من الكف المشتغل عليها بعض النصوص ، أما الذراع مثلاً فليس ميسور الباطن عرفاً . فتأمل .

(٢) لما تقدم من جواز المسح بمطلق بلل الوضوء ، إما مطلقاً ، أو مع فقد البلل عما يلزم المسح به ، كما هو المفروض .

(٣) الكلام فيه هو الكلام في سابقه ، وفي محكي المدارك : « لو تعذر المسح بالكف فالأقوى جوازه بالذراع » . ولم يتضح الفرق بين المسألتين بالقطع هناك وعدمه هنا ، ومجرد اختلاف التقييد بالباطن عن التقييد بالكف بالوضوح والخفاء لا أثر له في الفرق .

(٤) للوجه المتقدم في الكف .

وعدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء (١). وكذا بالنسبة إلى ظاهر الكف : فانه اذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبة وعدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع ، بل عليه أن يعيد .

(مسألة ٢٩) : إذا كانت رطوبة على الماسح زائدة ، بحيث توجب جريان الماء على المسوح ، لا يجب تقليلها (٢) ، بل يقصد

(١) إذ لا موجب لسقوط المسح ببلل الوضوء مع إمكانه بالاعادة . وكذا الحال في ما بعده .

(٢) كما هو صريح محكي الذكرى ، حيث قال : « لا يقدر إكثار ماء الوضوء لأجل المسح ، لأنه من بلل الوضوء ، وكذا لو مسح بماء جار على العضو وإن أفرط الجريان ، لصدق الامتثال ، ولأن الغسل غير مقصود ، ووجهه : ما عرفت الاشارة اليه في مبحث غسل الوجه ، من أن الغسل والمسح وإن كانا متباينين مفهوماً وخارجاً ، إلا أن بينهما عموماً من وجه مورداً ، فالمسح مع كثرة الماء المسوح به يلازمه الغسل ، وإن كان منشأ انتزاع المسح هو إمرار الماسح على المحل ، ومنشأ انتزاع الغسل هو غلبة الماء على المحل . وبذلك يظهر ضعف ما عن المقاصد العلية من قوله رحمه الله : « الحق اشتراط عدم الجريان في المسح مطلقاً ، وأن بين المفهومين تبايناً كلياً . لدلالة الآية والأخبار والاجماع على أن الغسل لا يجزىء عن المسح ، ولا شك أن الماء الجاري على العضو على هذا الوجه (يعني : بالمسح) غسل ، لتحقق مفهومه ، فيجوز سوق الاجماع على عدم جوازه . . . » . ووجه الضعف : أن الاجماع على عدم أجزاء الغسل لا يدل على عدم أجزاء المسح المصاحب له ، كما أن الاجماع على وجوب غسل الوجه واليدين وعدم

المسح بامرار اليد وإن حصل به الغسل ، والأولى تقليلها .
(مسألة ٣٠) : يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح (١)
فلو عكس بطل . نعم الحركة اليسيرة في الممسوح لا تضر
بصدق المسح .

(مسألة ٣١) : لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح ، من
جهة الحر في الهواء أو حرارة البدن أو نحو ذلك ، ولو باستعمال
ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع ، فالأقوى جواز المسح
بالماء الجديده (٢) . والأحوط المسح باليد اليابسة ،

الاجتزاء بالمسح لا يدل على عدم إجزاء الغسل المصاحب له ، كما هو ظاهر :
ومنه يظهر الوجه في قول المصنف رحمه الله : « والأولى تقليلها » .

(١) بدعوى اعتباره في مفهوم المسح . لكنه غير ظاهر ، لصدق
قولنا : مسحت يدي بالجدار ، ومسحت رجلي بالأرض . والفارق بين
الماسح والممسوح أن الممسوح هو الذي يقصد إزالة شيء عنه والماسح ما يكون
آلة لذلك ، فإن كان الوسخ باليد تقول : مسحت يدي بالجدار ، وإن
كان الوسخ بالجدار تقول : مسحت الجدار بيدي ، واستعمال العكس مجاز .
(٢) كما عن المعتمد والبيان والمقاصد العلية وغيرها . لقاعدة الميسور

الواردة على أدلة بدلية التيمم ، لظهور دليلها في صحة الوضوء الناقص ،
وأدلة بدلية التيمم إنما تدل على بدليته في ظرف العجز عن الوضوء الصحيح
نعم قد عرفت الاشكال في تمامية القاعدة المذكورة ، لضعف دليلها بالارسال
وعدم ثبوت الجابر لها : ورواية عبد الأعلى مولى آل سام (١٥) - الواردة
في من عثر فانقطع ظفره فوضع على إصبعه مرارة - ظاهرة في مجرد نفي

(١٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

لزوم رفع المرارة والمسح على البشرة ، بقرينة التمسك بآية نفى الحرج التي هي نافية لا مثبتة ، ولا تعرض فيها لقاعدة وجوب الوضوء الناقص عند تعذر التام . واستصحاب وجوب المسح - كما اعتمد عليه في المستند لاثبات وجوب الوضوء الناقص - غير تام إذ المتيقن سابقاً هو وجوب المسح ببلل الوضوء ، وهو معلوم الارتفاع . مع أن الاستصحاب يخصص بصورة طروء العذر في الوقت ، إذ لو كان ثابتاً قبل الوقت كان الاستصحاب تعليقياً ، والاشكال فيه معلوم . وإطلاق أدلة المسح ، بعد قصور أدلة اعتبار المسح ببلل الوضوء ، لاختصاص الأدلة المذكورة بصورة القدرة - كما استند إليه في الجواهر - مدفوع بمنع القصور ، لإطلاق أدلة التقييد ببلل الوضوء من الإجماع وغيره ، ولا ينافي الإجماع على التقييد بناء جماعة على السقوط في المقام لظهور أن بناءهم على ذلك من قبيل وجوب الميسور ، لالعدم المقتضي . وأما عدم ذكر الأصحاب في عداد مسوغات التيمم عدم التمكن من المسح بنداوة الوضوء ، فغير كاف في وجوب الوضوء الناقص ، وعدم مشروعية التيمم ، لامكان فهم مشروعيته من إطلاق كلماتهم ، فانهم أطلقوا مشروعية التيمم عند العجز عن الوضوء ، الظاهر في الوضوء التام الصحيح وحكمهم بوجوب الوضوء الناقص في كثير من موارد العجز عن الوضوء التام لا يصلح أن يكون دليلاً في المقام ، لامكان الفرق بين الموارد في ذلك . وكأنه لهذا احتمال في محكي جامع المقاصد ، والمدارك ، والأنوار القمرية ، وجوب التيمم ، بل عن المقاصد العلية حكاية ذلك قولاً .

ثم إنه ر بنى على تمامية قاعدة الميسور فالظاهر صدقه على المسح بماء جديد ، لا المسح باليد المجردة ، لشبهة أن الماء الجديد أجني عن بلل الوضوء فكيف يكون المسح به ميسوراً له ؟ ١٩ . إذ يدفعها - مع أن القول بذلك

ثم بالماء الجديد ، ثم التيمم أيضاً (١) .
 (مسألة ٣٢) : لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده
 على الأصابع ويمسح إلى السكعين بالتدريج ، فيجوز أن يضع
 تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل ويجرها
 قليلاً بمقدار صدق المسح (٢) .

لم يعرف لأحد - أن ذلك لا ينافي صدق الميسور بحسب ارتكاز العرف
 الناشيء من فهمهم من الخطاب وجوب أمرين : رطوبة العضو ، وكونها
 رطوبة اليد ، فاذا تعذر الثاني بقي الأول . ومنه يظهر ضعف القول بسقوط
 المسح رأساً ، بدعون عدم جريان القاعدة عند تعذر القيود ، لعدم صدق
 الميسور عرفاً . وجه الضعف : أن الظاهر صدقه عرفاً .

ثم إنه ربما يقال بأنه إذا شك في تمامية قاعدة الميسور فالواجب الجمع
 بين الوضوء الناقص والتيمم ، للعلم الاجمالي بوجوب أحدهما ، وأصالة عدم
 وجوب الوضوء الناقص لا يجدي في تعيين التيمم ، إذ لم يؤخذ مجرى الأصل
 المذكور في لسان الأدلة موضوعاً لوجوب التيمم . وأما عدم القدرة على
 الوضوء فلو سلم كونه موضوعاً لوجوب التيمم فليس مجرى للأصل للعلم
 بالقدرة على الناقص ، وبعدم القدرة على التام ، وإنما الشك في صحة الناقص
 وعدمها . وفيه : أن إطلاق أدلة الجزئية والشرطية كاف في إثبات عدم
 مشروعية الناقص وعدم القدرة على الوضوء الصحيح ووجوب التيمم .
 وسببجيء إن شاء الله في أحكام الجبائر ماله نفع في المقام .

(١) أخذاً بالاحتمالات الثلاثة . لكن الظاهر كفاية الأخيرين ، إذ

لا يحتمل قدح الماء الجديد ، كما لعله ظاهر .

(٢) لإطلاق دليل وجوب المسح ، المقتضي لعدم الفرق بين التدريج

(مسألة ٣٣) : يجوز المسح على الحائل - كالقناع والخف والجورب ونحوها - في حال الضرورة من تقيية أو برد (١) يخاف منه على رجله، أو لا يمكن معه نزع الخف مثلاً، وكذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطرار

والدفعة . وما في صحيح البنزطي (١٥) الوارد في كيفية المسح على القدمين محمول على بيان المقدار العرضي - كما قد يقتضيه السؤال الثاني - لا لزوم التدرج مع أنك عرفت وجوب حمله على الاستحباب ، ومعارضته بما دل على جواز النكس ، ومع ذلك لا يقوى على تقييد الاطلاق .

(١) أما في البرد فاجماع ، كما عن ظاهر الناصريات وصرح الخلاف والمختلف والتذكرة والذكري ، وفي الحدائق : « ظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق عليه » . ويشهد به الصحيح عن أبي الورد : « قلت لأبي جعفر عليه السلام : إن أبا ظبيان حدثني أنه رأى علياً (ع) أراق الماء ثم مسح على الخفين . فقال (ع) : كذب أبو ظبيان ، أما بلغكم قول علي (ع) فيكم : سبق الكتاب الخفين . فقلت هل فيهما رخصة ؟ فقال (ع) : لا ، إلا من عدو تنقيه ، أو ثلج تخاف على رجلك » (٢٥) : وضعفه بأبي الورد - لو سلم - مجبور بالعمل . وفي حاشية الوحيد رحمه الله في الرجال : « ربما أجمع على العمل بروايته في المقام » . مع أنه عده في الوجيزة في المدوحين ، وأن في السند حماد بن عثمان وهو من أصحاب الاجماع . فتأمل . ومورده وإن كان هو الخف والثلج ، لكن يجب التعدي عنهما إلى مطلق الحائل والضرورة ، للاجماع المتقدم : مع إشعار الخوف

(١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٨ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

المذكور فيه في ذلك . وأما رواية عبد الأعلى المتقدمة في مسألة كفاية المسمى عرضاً فقد عرفت الاشكال فيها ، فلابجبال لاستفادة القاعدة الكلية منها . نعم لأجل كون موردها المرارة ، كالحناء التي هي مورد بعض النصوص - المحمول على الضرورة - يسهل التعدي من موردها إلى مطلق الحائل .
وأما في التقية فقد نفى الخلاف فيه غير واحد . ويشهد له خبر أبي الورد المتقدم . مضافاً إلى عمومات مشروعية التقية ، بناء على دلالتها على الصحة والاجزاء ، وقد عقد لها في الوسائل في كتاب الأمر بالمعروف أبواباً (١٥) . فراجعها . وعن ظاهر المعبر والمقنع عدم الجواز ، وعن المفاتيح المبل إليه . لمصحح زرارة : « هل في مسح الخفين تقية ؟ فقال عليه السلام : ثلاثة لا أتقي فيهن أحداً : شرب المسكر ، والمسح على الخفين ، ومتعة الحج » (٢٥) . وفي المصحح عن أبي عمر : « قال أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا عمر تسعة أعشار الدين في التقية ، ولا دين لمن لا تقية له . والتقية في كل شيء إلا في شرب النبيذ ، والمسح على الخفين ، ومتعة الحج » (٣٥) . وقد تناولها الأصحاب بوجوه مذكورة في المطولات . والجمع العرفي بينها وبين خبر أبي الورد يقتضي حملها على نفي الوجوب ، ويكون المراد من الرخصة في خبر أبي الورد الرخصة على غير وجه الوجوب . ولعله مراد زرارة حيث قال في ذيل مصححه الأول : « ولم يقل : الواجب عليكم أن لا تنقوا فيهن أحداً » . ويحتمل أن يكون مراد زرارة أن عدم الاتقاء من خواصه . لكنه ينافيه ظاهر السؤال ، وبقية الأخبار . ويحتمل أن يكون المراد نفي التقية فيها موضوعاً ، لاختلاف مذاهب المخالفين فيها

(١٥) راجع الوسائل في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من باب : ٢٤ إلى باب : ٣٦

(٢٥) الوسائل باب : ٣٨ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث : ٢ .

من غير فرق بين مسح الرأس والرجلين (١) . ولو كان الحائل متعدداً لا يجب نزع ما يمكن (٢) ، وإن كان أحوط . وفي المسح على الحائل أيضاً لا بد من الرطوبة المؤثرة في الماسح (٣) ، وكذا سائر ما يعتبر في مسح البشرة .

(مسألة ٣٤) : ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوغ للمسح عليه (٤) ، لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضاً .
(مسألة ٣٥) : إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقية إذا لم يمكن رفعها ، ولم يكن بد من المسح على الحائل ولو بالتأخير إلى آخر الوقت (٥) .

فلا يكون في ترك المسح على الخفين خوف الضرر . ولعله الأقرب .
(١) لإطلاق معاقدة الاجماع ، بل صريح غير واحد الاتفاق في المقامين . وهذا هو العمدة في عموم الحكم للرأس في الضرورة غير التقية . اما ضرورة التقية فعموم ادلتها كافية فيه ، فلا مجال لاحتمال الانتقال إلى التيمم فيها ، وإن حكي ذلك عن بعض فيها وفي غيرها من الضرورات . نعم لا بأس به في غيرها لولا الاجماع .

(٢) للإطلاق المتقدم .

(٣) لأن ظاهر الدليل كون الحائل بمنزلة البشرة ، فيعتبر في المسح عليه ما يعتبر في المسح عليها ، وقد تقدم اعتبار ذلك فيه .

(٤) لأن ظاهر الضرورة في كلام الأصحاب ما يعم ذلك . وكذا خبر أبي الورد ، بعد البناء على التعدي عن مورده . لكن هذا المقدار غير كاف في عموم الحكم للفرض ، لاحتمال اختصاص الضرورة في كلامهم بغير ذلك ولأن التعدي عن مورد خبر أبي الورد حتى إلى المقام غير واضح .

(٥) لأنه المتيقن من معقده الاجماع ، ولا إطلاق في خبر أبي الورد ،

وأما في التقية فالأمر أوسع (١) . فلا يجب الذهاب إلى مكان لا تقية فيه ، وإن أمكن بلا مشقة . نعم لو أمكنه - وهو في ذلك المكان - ترك التقية وإراءتهم المسح على الخف مثلاً

لوروده لبيان الرخصة في حال الاضطرار في الجملة في مقابل سقوط التكليف رأساً ، وكذا أمثاله من أدلة الابدال الاضطرارية ، فان منصرف الجميع ما ذكرنا . ولأجل ذلك نقول : لا يجوز البدار لذوي الاعذار . وسيجيء إن شاء الله في مبحث وضوء الجبيرة بعض الكلام في المقام .

(١) كما عن البيان وجامع المقاصد والرياض وغيرها ، بل لعاه المشهور: خلافاً لما عن صريح المدارك وبعض المتأخرين ، بل ظاهر كل من تمسك على مشروعية التقية بأدلة نفي الحرج والضرر ، وربما نُسب إلى الشيخ في الخلاف وكأنه لدعوى عدم الدليل عليه ، إذ لا إطلاق لخبر أبي الورد الوارد في المقام كما تقدم في الضرورة غير التقية ، ومثله ما عن تفسير العياشي (١٥) الوارد في جواز رد الشعر - يعني الغسل منكوساً - إن كان عنده أحد . مع أن في العمل به لضعفه إشكالا ، وكذا في التعدي عن مورده إلى المقام . وأشكل منه مكانة ابن بقطين المتقدمة (٢٥) فان موردها عدم المندوحة مطلقاً حتى من حيث الوقت ، بشهادة اشتغالها على الأمر بالتقية في جميع الأزمنة والأمكنة . ومثلها رواية داود الرقي (٣٥) . وأما أخبار الحث على الصلاة معهم التي عقد لها في الوسائل باباً في صلاة الجماعة (٤٥) ، فموردها صورة الخوف في ترك الحضور في مواضع التقية ، وفي ترك العمل على

(١٥) مستدرك الوسائل باب : ١٨ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٢ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٤٥) وهي باب : ٥ من أبواب صلاة الجماعة ، ويوجد في غيرها أيضاً .

تقدير الحضور ، فلا تشمل صورة عدم الخوف في ترك الحضور أو ترك العمل على تقدير الحضور :

والأخبار العامة الدالة على مشروعية التقية - مثل : التقية ديني ودين آبائي ، وأن من لا تقية له لا دين له ، أو لا إيمان له ، ونحوها (١٥) - لا تدل على الاجزاء ، فضلاً عن شمولها لصورة المندوحة . اللهم إلا أن يقال : إن ظاهر كونها ديناً الاجزاء ، وإطلاقها يقتضي الشمول لصورة وجود المندوحة عرضية وتدرجية . ولأجل ظهورها في التحريض على التقية والترغيب فيها افرقت عن أدلة تشريع الإبدال الاضطرارية ، فان منصرف تلك الأدلة صورة عدم المندوحة ، بخلاف هذه الأدلة ، فهذا اللسان من البيان نظير قول القائل : « الكرم سجيتي وسجية آبائي » ، فانه ظاهر في عموم الحكم لصورة وجود المندوحة وعدمها .

وأما مصحح زرارة وغيره : « التقية في كل شيء ، وكل شيء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له » (٢٥) فلوسلم عموم الحل فيه للتكليف والوضع ، ليدل على الاجزاء ، ولم يُدَّعَ ظهوره في خصوص التكليف - كما قيل - حتى لا يدل على الاجزاء فلا إطلاق فيه يشمل صورة وجود المندوحة ، بقريته تضمنه الاضطرار غير الصادق مع وجود المندوحة . اللهم إلا أن يقال : إن قوله (ع) : « وكل شيء . . . » ليس من قبيل الكبرى لما قبله ، بل هو بيان لحكم آخر في مقابل ما قبله ، وحينئذ يكون إطلاق ما قبله شاملاً لصورة وجود المندوحة وعدمها ، وإن كان هو مختصاً بصورة وجودها . وأوضح منه في العموم لصورة وجود المندوحة خبر مسعدة

(١٥) هذه المضامين موجودة في الوسائل باب : ٢٤ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث : ٢ .

ابن صدقة من قول الصادق (ع) : « وتفسر ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم وفعالهم على غير حكم الحق وفعله ، فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقية مما لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز » (١٥) . نعم قد يستشكل فيه بأن الظاهر من الجواز التكاليف كما تقدم في الحل ، فلا يدل على الاجزاء ظاهراً :

نعم استثناء المسح على الخفين ومتعة الحج في قول الصادق (ع) في المصحح عن أبي عمر الأعجمي : « لا دين لمن لا تقية له . والتقية في كل شيء ، إلا في شرب النبيذ ، والمسح على الخفين ، ومتعة الحج » (٢٥) يقتضي عموم المستثنى منه للتكاليف والوضع ، فيدل على الصحة . إلا أنه لا إطلاق فيه يشمل صورة وجود المنلوحة لوروده لبيان موارد التقية لا غير اللهم إلا أن يقال : المناقشة المذكورة إنما نتم بالنسبة إلى قوله (ع) : « والتقية في كل شيء » ، لا بالنسبة إلى قوله (ع) : « لا دين لمن لا تقية له » لما تقدم في نظائره . مع أن استثناء فرد من العام لا يقتضي نفي إطلاق ذلك العام من حيث الأزمان والأحوال ، كما يظهر ذلك من ملاحظة النظائر . فالانصاف أن هذه ونحوها والعمومات المشار إليها آنفاً كافية في الدلالة على المشروعية مع المنلوحة العرضية والطولية .

نعم صرح باعتبار عدم المنلوحة العرضية في مكانة إبراهيم بن شيبه إلى أبي جعفر الثاني (ع) يسأله عن الصلاة خلف من يتولى أمير المؤمنين (ع) وهو يرى المسح على الخفين ، أو خلف من يحرم المسح وهو يمسخ ، فكتب - عليه السلام - : « إن جامعك وإياهم موضع فلم تجد بدأ من الصلاة ،

(١٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث : ٥ .

(٢٥) تقدم في مسألة : ٣٣ .

فأذن لنفسك وأقم ، فإن سبقك إلى القراءة فسبح « (١٥) . لكن لو سلم
سندها من القدر فلا بد من توجيهها ، لآباء العمومات السابقة عن التقييد
بصورة عدم المندوحة ، لما عرفت من تضمنها للترغيب المنافي لذلك . ولمعارضتها
للأخبار المتضمنة للحث على الصلاة مع المخالفين ، ففي رواية الشحام :
« صلوا في مساجدهم ، وعودوا مرضاهم ، واشهدوا جنازتهم ، وإن استطعتم
أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا ، فانكم إذا فعلتم ذلك قالوا : هؤلاء
الجعفرية ، رحم الله تعالى جعفرأ ، ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه . وإذا
تركتم ذلك قالوا : هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ، ما كان أسوأ ما يؤدب
أصحابه » (٢٥) ، ونحوها رواية هشام الكندي ، قال أبو عبد الله (ع) فيها
« صلوا في عشائرهم ، وعودوا مرضاهم ، واشهدوا جنازتهم » (٣٥) ،
وقال فيها قبل ذلك : « كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً ، ولا تكونوا علينا
شيئاً . . . » ، وقريب منهما موثق سماعة : « عن رجل يصلي فخرج
الامام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة . قال (ع) : إن كان إماماً
عدلاً فليصل أخرى وينصرف ، ويجعلها تطوعاً ، وليدخل مع الامام في
صلاته كما هو . وإن لم يكن إمام عدل فليبن على صلاته كما هو وبصلي
ركعة أخرى ، ويجلس قدر ما يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم ائتم صلاته معه على
ما استطاع ، فإن التقية واسعة ، وليس شيء من التقية إلا وصاحبها مأجور
عليها إن شاء الله » (٤٥) . فانه ظاهر في الصحة ، وفي وجود المندوحة

(١٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب صلاة الجماعة حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٧٥ من أبواب صلاة الجماعة حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة حديث : ٢ .

بقريئة امتناع تخصيص صدره المتضمن لحكم الامام العدل بصورة عدم المندوحة والتفكيك بينه وبين الذيل بعيد جداً ، ولا سيما بملاحظة التعليل بقوله (ع) « فان التقية واسعة . . . » .

ومثله رواية سيف بن عمير عن أبي الصباح : « والله لقد قال لي جعفر بن محمد (ع) : إن الله علم نبيه التنزيل والتأويل ، فعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً . قال : وعلمنا والله ، ثم قال ما صنعتم من شيء أو حلفتم عليه من يمين في تقية فانتم منه في سعة » (١٥) . فان إطلاقه ينفي وجوب الاعادة ولو مع المندوحة ، لأنها ضيق ، فانه لا يعتبر في عدم نفوذ اليمين الصادرة عن التقية عدم المندوحة ، فيتبين أن يكون كذلك ما صنعوه من شيء . إلا أن يقال : إن الضيق الحاصل للمكلف إذا أتى بالعبادة على غير الوجه المشروع ليس من نفس الفعل كذلك ، بل من قبيل الأمر بها على الوجه المشروع ، وليس المقام مثل : « الناس في سعة مما لا يعلمون » فان الضيق هناك من قبل الحكم المجهول نفسه ، فالرواية مختصة بالأسباب الموجبة للضيق على المكلف مثل اليمين ونحوها ، ولا تشمل ما نحن فيه . لكن يكفي غيرها مما عرفته في الدلالة على المشروعية مطلقاً حتى مع وجود المندوحة .

ومنه يظهر ضعف ما عن المحقق الثاني من التفصيل بين ما ورد دليل بالخصوص على مشروعية التقية فيه فيصح مع المندوحة ، وبين غيره فلا يصح معها ، وإن كان ظاهر المحكي من كلامه أن مراده التفصيل بين الأول فيصح ولو مع المندوحة ، وبين غيره فلا يصح ولو مع عدمها ، وأن الوجه في الأول إطلاق دليل شرع التقية فيه بالخصوص ، وفي الثاني قصور

إطلاقات التقية عن إثبات الصحة . وجه الضعف : أنك عرفت دلالة النصوص على صحة العمل المأني به على وجه التقية من دون فرق بين صورة إمكان الاعادة وغيرها ، وصورة وجود المندوحة العرضية وعدمها ، كرواية الأعمشي ورواية هشام والشحام وموثق سماعة ، وكفى بالعمومات مثل : « التقية ديني ودين آبائي » في الدلالة على جميع ذلك ، بل ظاهر روايتي الشام وهشام رجحان التقية ، وإن لم يكن خوف على النفس أو المال ، بل مجرد الاحتفاظ بالجهات الأدبية ، ونحوها غيرها . نعم في صحيح زرارة : « التقية في كل ضرورة وصاحبها أعلم بها حين تنزل به » (١٥) . لكنه غير ظاهر في الاختصاص بحال الضرورة إلا بناء على حججة مفهوم اللقب وهي غير ثابتة . مع أنه يصعب رفع اليد عن النصوص المتقدمة لأجله ، ولعل المراد من الضرورة الضرورة في مكان التقية . وبالجملة : السابر لنصوص التقية يشرف على القطع بعدم اعتبار المندوحة في صحة العمل ، من دون فرق بين المندوحة الطولية والعرضية .

نعم تختص مشروعية التقية بصورة خوف الضرر على نفسه ، أو ماله أو نفسه غيره ، أو ماله ، أو التودد والتحجب ، فعلم بانتفاء ذلك لم تشرع . كما أن الظاهر عدم مشروعيتها إذا تأدت التقية بفعل الواقع لأجل إيهام الحاضرين بخلافه . كما أن الظاهر عدم الفرق في مشروعية التقية بين المخالف وغيره ، لاطلاق نصوصها ، والانصراف إلى المخالفين غير ظاهر بنحو يعتد به في رفع اليد عن الاطلاق . نعم الظاهر من النصوص صورة الاختلاف في المذهب : أما إذا كان الاختلاف في تطبيق المذهب فلا تقية . ويظهر من بعض أنه من المسلمات . لقصور الأدلة عن شموله . نعم إذا كان ضرر أو حرج

(١٥) الوسائل باب : ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث : ١ .

ارتفع الوجوب بهما . لكن الاجزاء حينئذ غير ظاهر ، لقصور أدلة نفي الحرج والضرر عن إثبات ذلك ، كما عرفت مراراً .

هذا ومن الاختلاف في الموضوع الاختلاف في رؤية الهلال بالنسبة إلى صوم شهر رمضان وأفعال الحج ، فانه لا مورد للتقيّة فيها . نعم إذا حكم حاكمهم بثبوت الهلال كان الاختلاف في نفوذ حكم الحاكم اختلافاً في الحكم ، فيكون الوقوف مع المخالفين مجزئاً شرعاً .

ثم إن الظاهر أن الاجزاء في موارد التقيّة يختص بصورة ما إذا كان الانتقاء بفعل الناقص في مقام امتثال الأمر المتوجه إلى المكلف المتقي ، فإذا كانت التقيّة في ترك الواجب لم يكن الترك مفرغاً للذمة ، فن أفطر يوماً من شهر رمضان اعتماداً على حكم حاكم المخالفين تقيّة ، لا يكون إفطاره مجزئاً ، لأنه ترك للواجب ، لا أداء له على الوجه الناقص ، ولذلك ورد في مرسله رفاعه : « فكان إفطاري يوماً وقضاهه أيسر عليّ » من أن تضرب عنقي ، (١٥) فوجوب القضاء في المقام لا ينافي ما ذكرنا من الاجزاء ، لأن الإفطار ليس أداء للمأمور به ، بل هو ترك له ، وقد عرفت أنه لا دليل على إجزاء الترك . نعم الحج مع الوقوف في اليوم الثامن اعتماداً على حكم حاكمهم من قبيل الأداء الناقص ، ومثله الإفطار قبل الغروب ، واستعمال ما لم يكن مفطراً عندهم ، فانه من قبيل الأداء الناقص .

ومن ذلك تعرف إجزاء الحج إذا وقف تقيّة مع المخالفين ، ولم يقف في اليوم التاسع ، من دون فرق بين صورتني العلم بالمخالفة للواقع وعدمه . ولا يعارض ذلك مرسله رفاعه حتى لو صح سندها ، لما عرفت من اختصاصها بصورة الترك بالمرّة ، فلا تشمل صورة الاتيان بالناقص . نعم

(١٥) الوسائل باب : ٥٧ من أبواب ما يمك عن الصائم حديث : ٥ .

إذا كان الحج المذكور في سنة الاستطاعة أشكل الاجتزاء به عن حج الاسلام لعدم ثبوت الاستطاعة بالنسبة إلى الواقع الأولي، وثبوت الاستطاعة بالنسبة إلى البدل المأتي به على وجه التنية يتوقف على عموم تشريع التنية لمثل ذلك، وهو غير واضح. اللهم إلا أن يستفاد مما دل على أنه لا تنية في متعة الحج، فإنه يدل على ثبوت التنية في الحج في غير المتعة، وإطلاقه يقتضي عدم الفرق بين حج الاسلام وغيره، وما كان في سنة الاستطاعة وبعدها. هذا وقد تلخص مما ذكرنا أمور: (الأول): لإجزاء العمل (الثاني): عدم اعتبار عدم المندوحة الطولية، ولا العرضية (الثالث): مشروعية التنية ولو بلحاظ الجهات الأدبية (الرابع): اعتبار الاضطرار إلى فعل الناقص في مكان التنية (الخامس): مشروعية التنية من غير المخالف ولو كان كافراً (السادس): اعتبار كون الاختلاف في المذهب، لا في الموضوع (السابع): أنه يعتبر في الاجزاء وسقوط الأمر كون التنية بفعل الناقص، فلا يحصل الاجزاء إذا كانت التنية بترك الواجب (الثامن): أنه لا فرق في الاجزاء بين الحج الذي هو مشروع وجوبه بالقدرة وبين غيره من العبادات التي وجوبها مطلق غير مشروع.

وربما يفصل في صحة الحج إذا كان الوقوف في غير وقته للتنية بين صورة العلم بمخالفة حكم حاكمهم للواقع وصورة الجهل، فبينى على البطلان في الأولى. (إما) لرواية رفاة السابقة الدالة على بطلان الصوم، بناء على التمهدي عن موردها ولكن عرفت أن موردها صورة ترك الصوم تنية، فلا يقاس المقام عليه مما كانت التنية باتيان الأمور به على غير وجهه. مع أن سندها ضعيف. (وإما) لأن العمدة في صحة الحج في الصورة المذكورة هو السيرة، والقدر المتيقن منها صورة عدم العلم

فالأحوط بل الأقوى ذلك (١). ولا يجب بذل المال لرفع التقية (٢)، بخلاف سائر الضرورات والأحوط في التقية أيضاً الحيلة في رفعها مطلقاً .

(مسألة ٣٦) : لو ترك التقية في مقام وجوبها ومسح على البشرة ففي صحة الوضوء إشكال (٣) .

بالخلاف وفيه : أنه لو سلم إجمال السيرة ففي النص الدال على ثبوت التقية في الحج كفاية ، بناء على أن مذهب المخالفين نفوذ حكم الحاكم وإن علم بمخالفته للواقع ، كما يشهد بذلك تتبع كلماتهم ، ودعوى جماعة منهم الاجماع على نفوذ حكم الحاكم مطلقاً . فراجع .

(١) كما هو المنساق من خبر أبي الورد ونحوه ، وظاهر موثق سماعة ، وبعض ما ورد في الصلاة معهم (١٥) .

(٢) لأن الاستفادة من النصوص المتقدمة كونها من قبيل المانع الشرعي فيكون عدمها من قبيل شرط الوجوب غير الواجب التحصيل ، ولذا أجزأ الفعل مع المندوحة ، ولا كذلك سائر الضرورات ، فإنها من قبيل العذر العقلي . فع القدرة على رفعها بالمال ترتفع موضوعاً ، فاطلاق دليل وجوب الوضوء التام يقتضي وجوب بذل المال لرفعها . نعم قد يقال : إن وجوب بذل المال ضرر فيرتفع بعموم نفي الضرر . إلا أن يقال : إن وجوب الوضوء حكم ضروري نظير وجوب الزكاة فيكون دليلاً مخصصاً لأدلة نفي الضرر ، فيؤخذ باطلاقه ويقدم على تلك الأدلة . أو يقال : إنه يستفاد مما دل على وجوب شراء ماء الوضوء بالمال الكثير . وسيجيء إن شاء الله في مبحث التيمم توضيح ذلك . فانتظر .

(٣) ينشأ من احتمال كون ظاهر أوامر التقية كون المسح على الخفين

(١٥) راجع الوسائل باب : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، من أبواب صلاة الجماعة .

مثلا جزءاً من الوضوء ، فتركه ترك للوضوء . أو من احتمال كون الأمر بالتقية موجباً للنهي عن المسح على البشرة ، فيمتنع التقرب به ، فيفسد ، كما علاه به في الذخيرة . ويدفع الأول منع ظهور أوامر التقية في ذلك ، غاية الأمر كونها دينياً يقتضي بدلية ما يوافق التقية عن الواقع ، فيكون في طول الواقع ، فالإتيان بالواقع مجزئ مسقط للأمر . ويمكن دفع الثاني بأنه لا وجه لاقتضاء الأمر بالمسح على الخفين للنهي عن المسح على البشرة حتى بناء على أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده ، لاختصاص ذلك بالضد المضيق وليس منه المقام : اللهم إلا أن يقال : إن التقية كما تكون بالفعل فتقتضي وجوبه وحرمة تركه تكون بالترك فتقتضي وجوبه أيضاً وحرمة الفعل والمسح على البشرة في نفسه مخالف للتقية فيحرم ، ولا يصح التعبد به مع قطع النظر عن وجوب المسح على الخفين تقية .

(فان قلت) : التقية واجبة ، وهي عبارة عن المسح على الخف ، فترك التقية الذي هو حرام ترك المسح على الخف ، وهو لا ينطبق على المسح على البشرة (قلت) : الواجب الذي تقتضيه هو المداراة لهم وانجاراة معهم ، والحرام ترك ذلك ، بحيث يظهر الخلاف لهم ، وهذا الحرام يحصل بالمسح على الرجل حتى لو مسح على الخف أيضاً . ومثله أن يقول : مذهبي وجوب المسح على الرجل ، أو مذهبي عدم الاجتزاء بالمسح على الخف ، ونحو ذلك مما يدل على الخلاف لهم . هذا لو كانت التقية واجبة ، أما لو كانت مستحبة فلا مجال للبطلان .

والظاهر أنه لا فرق بين كون خوف الضرر المأخوذ موضوعاً لوجوب التقية ملحوظاً طريفاً إلى الضرر الواقعي وملحوظاً موضوعاً في قبال الواقع أما على الثاني فالبطلان واضح ، لثبوت التحريم واقفاً ، الموجب لفساد العبادة

(مسألة ٣٧) : إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء والصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه (١) في غير ضرورة التقية ، وإن كان متوضئاً وعلم أنه لو أبطله يضطر إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال (٢) . وإن كان ذلك قبل دخول الوقت . فوجوب المبادرة أو حرمة الإبطال غير معلوم (٣) . وأما إذا كان الاضطرار بسبب التقية فالظاهر عدم وجوب المبادرة ، وكذا يجوز الأبطال وإن كان بعد دخول الوقت ، لما مر من الوسعة في أمر التقية (٤) . لكن الأولى والاحوط فيها أيضاً المبادرة أو عدم الإبطال .

وأما على الأول فالظاهر أنه كذلك وإن لم يكن ضرراً واقعاً ولا تحريم كذلك لأن الخوف بعدما كان طريقاً ووجب ظاهراً العمل به كان الجري على خلافه تجزئاً بحكم المعصية في المنع من صلاحية التقرب .

(١) لأن تركها تفويت للواجب فيحرم : ولا ينافيه الصحة على تقدير ترك المبادرة والاضطرار إلى المسح على الخف ، لا إطلاق دليل بدليته للمضطر إذ لا منافاة بين فوات الواجب ووجوب بدله الناقص ، كما هو الحال في سائر الأعذار العقلية التي يقع فيها المكلف باختياريه .
(٢) لعين ما سبق .

(٣) بل لا يبعد ذلك وإن قلنا إن الوقت شرط في وجوب الطهارة المائية ، لحرمة تفويت الواجب عقلاً ولو قبل وقته المشروط وجوبه به ، حسب ما حرر في محله من مهعث الواجب المشروط ، ووجوب التعملم ، ويأتي في مهعث التيمم ما له دخل في المقام .

(٤) الكاشفة عن كون مصلحتها يتداركها مصلحة الواقع ، وليست

(مسألة ٣٨) : لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب (١) .
 (مسألة ٣٩) : إذا اعتقد التقيّة أو تحقق لإحدى الضرورات الاخر ، فمسح على الحائل ، ثم بان أنه لم يكن موضع تقيّة ، أو ضرورة ، ففي صحة وضوئه إشكال (٢) .

كالأعذار العقلية ، والتفكيك بين الفرض وسائر صور وجود المندوحة خلاف ظاهر النصوص المتقدمة .

(١) كما لا فرق بينهما في سائر الخصوصيات . وقد مر وجهه في بعض المسائل . ويكفي فيه في المقام إطلاق رواية أبي الورد (١٥) . نعم لو كان المستند في الصحة أدلة الحرج والضرر ونحوها أشكلت الصحة في المستحب ، لعدم جريان تلك الأدلة في المستحبات .

(٢) ينشأ من الاشكال في كون الخوف ملحوظاً موضوعاً في نفسه أو طريقاً صرفاً ، فعلى الأول يلزم القول بالصحة لتحقق الموضوع ، وعلى الثاني بالبطلان لخطأ الطريق ، ولا دليل على الاجزاء . ولا يبعد أن يقال : إن اعتقاد الضرورة إن كان من اعتقاد عدم القدرة بالحكم بالبطلان متعين إذ لا مجال لاحتمال الموضوعية في مثله ، لعدم الدليل عليها : وإن كان من قبيل اعتقاد الضرر فإن كان الأمر بالعمل الواقع حينئذ حرجاً عرفياً بالحكم الصحة ، وإن انكشف عدم الضرر ، لعدم الفرق بين دليلي الحرج والضرر في نفي الواقع ، وإن لم يكن حرجاً عرفياً فلا دليل على الصحة ، إذ لم يثبت من أدلة نخوف الضرر أو اعتقاده موضوعية الخوف والاعتقاد ، بل مقتضى الجمع العرفي بينهما وبين أدلة موضوعية الضرر هو طريقية الخوف ، كما

(١٥) تقدم ذكرها في مسألة : ٣٣ .

(مسألة ٤٠) : إذا أمكنت التقية بغسل الرجل فالاحوط تعيينه (١) ، وإن كان الاقوى جواز المسح على الحائل أيضاً (٢) .
(مسألة ٤١) : إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقية أو ضرورة ، فإن كان بعد الوضوء فالاقوى عدم وجوب إعادته (٣) ، وإن كان قبل الصلاة ، إلا إذا كانت بلة اليد باقية ،

سنشير إلى ذلك في مبحث وضوء الجبيرة .

وأما في التقية فإن كان الخطأ في كون المتقى - بالفتح - عدواً أو في كون رأيه مخالفاً للواقع ، فالحكم البطلان ، لعدم الدليل على الصحة وأدلة مشروعية التقية مختصة بصورة المفروغية عن ثبوت العداوة ومخالفة رأي العدو للواقع ، فلا تصلح للاعتماد عليها في ظرف انتفاء أحدهما . نعم لو كان الأمر بالجري على خلاف التقية حرجاً عرفياً فالحكم الصحة لما سبق وإن كان الخطأ في ترتب الضرر على مخالفة التقية فلا تبعد الصحة أيضاً ، لظهور أدلة التقية في موضوعية الخوف .

(١) نسبة في الذخيرة إلى الأصحاب . وفي الحدائق حكاه عن جملة منهم ونسب في غيرهما إلى البيان وروض الجنان . وكأنه لأن الغسل أقرب إلى الواجب ، بخلاف المسح على الخف ، إذ الخف موضوع أجنبي عن البشرة كما أشير إليه في النصوص المتقدمة ، وثبوت البدلية في بعض الأحوال لا يتنافى الأقربية المذكورة . مع انه مقتضى الاحتياط اللازم في المقام ، بناءً على كونه من الشك في المحصل بل مطلقاً بناءً عليه في الدوران بين التعيين والتخير .
(٢) كأنه لا إطلاق أدلة التقية ، لكون كل منهما موافقاً للتقية ومخالفاً للواجب الأولي ، ويجزى أقربيه أحدهما لا توجب انصراف الاطلاق إليه .
وكانه لذلك جعل في محكي للتذكرة والذكرى الغسل أولى .

(٣) هذا لا مجال له بناءً على اعتبار عدم المندوحة في صحة الناقص

ولو بالتأخير، فإنه إذا زال السبب انكشف فساد الوضوء من أول الأمر، لانكشاف وجود المندوحة . نعم له مجال بناء على أنه لا يعتبر في صحة الناقص عدم وجود المندوحة بالتأخير . ومنشأ الخلاف حينئذ في وجوب الاعادة وعدمه الخلاف في كون دليل صحة الوضوء الناقص للمعذور هل يدل على كونه بمنزلة الوضوء التام من جميع الجهات حتى بلحاظ ما بعد زوال العذر من الغايات ، أو لا دلالة له على ذلك ؟ وعلى الثاني ، فهل يكون مقتضى الأصول العمالية هو ذلك أو لا ؟ فيه قولان ، نسب كل منها إلى جماعة من الأساطين . واستدل في الذخيرة على الأول - بعد أن نسبه إلى المبسوط والمعتبر - بعموم الآية ، يعني بها قوله تعالى : (إذا قمم إلى الصلاة . . .) ، وعلى الثاني - بعد أن نسبه إلى جماعة - بأنها طهارة شرعية ، ولم يثبت كون ذلك - يعني ارتفاع العذر - ناقصاً : والتحقيق : أنه بعد البناء على عدم اعتبار عدم المندوحة في صحة الوضوء الاضطراري فالظاهر من دليل مشروعيته كونه فرداً للماهية كالفرد التام ، غاية الأمر أن فرديته إنما تكون في حال العذر كما أن التام إنما تكون فرديته في حال عدمه ، وعليه يكون كل منهما في عرض الآخر فيترتب على كل منهما ما يترتب على الآخر من غير فرق بينهما ، فكما أن مقدمة التام لا تختص بما قبل طرود العذر من الغايات ، بل يترتب عليه جميع الغايات الموقوفة على صرف الماهية ، من غير فرق بين ما يكون قبل طرود العذر وما يكون بعده ، كذلك الناقص لا يختص بمقدميته بما قبل زوال العذر ، بل كما هو مقدمة لما كان في حال العذر من الغايات يكون مقدمة لما بعد زواله ، واحتمال خلاف ذلك في الناقص خلاف إطلاق دليله ، كاحتمال خلاف ذلك

في التام . وبالجمله : بعد البناء على ظهور دليل مشروعية الناقص ولومع المندوحة لا ينبغي التشكيك في ظهوره في كون الناقص كالتمام ، ويكون مقتضى الجمع بين هذا الدليل وإطلاق ما دل على وجوب الضوء التام مطلقاً ، هو تقييد الثاني بصورة عدم العذر ، فيكون الضوء الصحيح لغير المعذور هو التام وللمعذور هو الناقص ، فيترتب على كل منهما من الغايات ما يترتب على الآخر بلا فرق بينهما .

وكذا الحكم لولم بين على تقييد إطلاق دليل وجوب التام بدليل وجوب الناقص ، بل على بديلة الناقص عن التام على نحو يفي بتمام مصلحته فيكون التام في حال العذر واجباً والناقص واجباً بدلا على نحو البديلة التامة عنه ، كما هو محتمل أدلة مشروعية التقية بعد الجمع بينها وبين أدلة الواقع الأولي ، فان العمل المتقى به بعدما كان بدلا عن الواقع ووافياً بتمام مصلحته كان مجزئاً عنه ، ولومع ارتفاع التقية ، لأن الاتيان به امثال للأمر بالواقع كالاتيان بالواقع نفسه ، فلا موجب للاعادة بعد ارتفاع العذر .

نعم لو بني على اعتبار عدم وجود المندوحة في صحة الناقص فاللازم حينئذ القول بوجوب إعادته بعد زوال العذر لو كان قد وقع مشروعاً صحيحاً ، كما لو توضع المعذور في آخر الوقت فصلى وبعد خروج الوقت زال عنده ولم يكن قد أحدث . ووجه ذلك : أنك قد عرفت أن الوجه في اعتبار عدم المندوحة كون الدليل مسوقاً مساق جعل شيء على المكلف في فرض سقوط التكليف الأولي لأجل العذر ، فلايدل على انتفاء ملك الفعل التام ومصلحته في تلك الحال ، فيكون إطلاق دليل وجوبه الشامل لحال العذر محكماً ، فيدل على بقاء مناطه في حال العذر . ولأجل ذلك قيل بوجوب المهادة إلى التام لو علم بطروه الاضطرار في أثناء الوقت إلى تر

- كما تقدم في المسألة السابعة والثلاثين - فإذا كان إطلاق دليل التام يقتضي وجود المناط فيه تعديناً حتى في حال العذر بحيث يحرم تفويته اختياراً ، ولم يكن دليل مشروعية الناقص مزاحماً له في ذلك ، بل إنما يكون دالاً على جعل شيء على المكلف في تلك الحال ، من دون دلالة على وفائه بمصلحته ، وأنه بمنزلة من جميع الجهات ، فكيف لا يجب فعله بعد زوال العذر ويحرم تفويته ؟ فان إطلاق دليله إذا كان دالاً على وجوبه بالاضافة إلى الغاية الواقعة في حال العذر ، ولذا قيل بوجوب المبادرة اليه لو علم بطرء الاضطرار في أثناء الوقت ، فلأن يدل على وجوبه بالاضافة إلى الغاية الواقعة بعد زوال العذر بطريق أولى ، ومقتضى ذلك وجوب الاعادة (فان قلت) : إذا كان يجب الاعادة بالاضافة إلى الغاية التي تكون بعد زوال العذر فالواجب إعادة الغاية التي فعلت في حال العذر أيضاً ، لعدم وقوعها تامة (قلت) : هذا مسلم بالنظر إلى القواعد الأولية ، لكن وجب الخروج عنه لظهور النص والفتوى في الاجزاء ، إلا أن الاجزاء أعم من حصول تمام الغرض ، إذ قد يكون لعدم إمكان تدارك المقدار الفائت ، وحينئذ يحتاج في الاجزاء بالنسبة إلى الغايات الأخر إلى دليل ، وهو مفقود لاختصاص دليل البسدية بحال الاضطرار ، فلا يشمل صورة ارتفاعه ، فيتعين فعل التام وعدم الاجتزاء به .

ومن هنا تعرف أن اعتبار عدم وجود المندوحة في صحة الناقص المذكور في المسألة الخامسة والثلاثين ، ووجوب المبادرة إلى التام المذكور في المسألة السابعة والثلاثين ، ووجوب الاعادة المذكور هنا ، متلازمة في مقام استفادتها من الأدلة . ولا مجال للتفكيك بينها ، كما وقع في المتن .

كما أن مما ذكرنا تعرف أنه لا مجال للأصول العملية في المقام ، لأنه

فيجب إعادة المسح (١) . وإن كان في أثناء الوضوء فالاقوى
الاعادة إذا لم تبق البلة .

إن كان دليل مشروعية الناقص ظاهراً في تقييده دليل وجوب التام كان مقتضاه عدم وجوب الاعادة ، وإن لم يكن ظاهراً في ذلك كان مقتضى إطلاق وجوب التام وجوب الاعادة ، ولا مجال للأصل مع الدليل . نعم لو فرض عدم إطلاق في دليل وجوب التام ، مع عدم ظهور دليل الناقص في كونه بمنزلة التام ، كان مقتضى استصحاب الحدث الثابت قبل فعل الناقص - الذي لا مجال للتشكيك في مانعيته من الصلاة - هو وجوب الاعادة ، للشك في ارتفاعه بفعل الناقص . ولا مجال لمعارضته باستصحاب صحة الصلاة الناقصة ، لعدم اليقين السابق بصحة هذه الصلاة ، بل هي مشكوكه من أول الأمر . اللهم إلا أن يقال : كانت هذه الصلاة بحيث لو فعلت قبل زوال العذر كانت صحيحة ، فهي على ما كانت . لكن لو سلم كان المرجح بعد التساقط قاعدة الاشتغال ، الموجبة للاعادة . فتأمل جيداً .
ومما ذكرنا تعرف أنه إذا زال السبب المسوغ للوضوء الاضطراري فان كانت الضرورة التقيية لم تجب الاعادة ، وإن كانت غير التقيية وجبت الاعادة .

(١) أما في الضرورة غير التقيية فواضح ، لما عرفت . وأما في التقيية فلنقص الأدلة عن إثبات الصحة في مثل الفرض ، وقد عرفت أن موثق سماعة المتقدم (١٥) قد تضمن وجوب فعل الواقع مهما استطاع ، الصادق عرفاً في المقام ، ومجرد التأخير آناماً لا يعتد به في نفي الاستطاعة عرفاً . نعم إذا كان زمان ارتفاع التقيية معتمداً به عرفاً لبعده ، لم يبعد شمراً .

(مسألة ٤٢) : إذا عمل في مقام التقية بخلاف مذهب من يتقيه ففهي صحة وضوئه إشكال (١) ، وإن كانت التقية ترتفع به ، كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما ، أو بالعكس . كما أنه لو ترك المسح والغسل بالمرّة ، يبطل وضوؤه (٢) وإن ارتفعت التقية به أيضاً .

(مسألة ٤٣) : يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسلة واحدة ، فالمناطق في تعدد الغسل - المستحب ثانيه ، الحرام ثالثه - ليس تعدد الصب ، بل تعدد الغسل مع القصد (٣) .

(مسألة ٤٤) : يجب الإبداء في الغسل بالأعلى ، لكن لا يجب الصب على الأعلى (٤) ، فلو صب على الأسفل ، وغسل من الأعلى باعانة اليد ، صح .

التقية . وكذا الحال في الفرض الآتي .

(١) ينشأ من التأمل في صلاحية أدلة مشروعية التقية لتشريع ذلك ، وإن كان هو الأقرب .

(٢) لعدم الاتيان بالواقع . ولا يبدله ، المستفاد من أدلة مشروعية التقية بدليلته ، كأدلة الضرورة . اللهم إلا أن يقال : إن البدلية بين الوضوء المذكور الناقص وبين الوضوء التام ، فإطلاق أدلة التقية يقضي صحته .

(٣) يعني : قصد الوضوء بالغسل . ووجهه ظاهر .

(٤) هذا مما لا يظن الإشكال فيه ، إذ الترتيب - على تقدير القول به - إنما هو في الغسل ، لا في الصب ، وما في النصوص البيانية من صب الماء على الأعلى غير ظاهر في الوجوب ، كما تكرر في أمثال المقام .

(مسألة ٤٥) : الاسراف في ماء الوضوء مكروه (١) ، لكن الاسباغ مستحب (٢) ، وقد مر (٣) أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مد . والظاهر أن ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله ومقدماته من المضمضة ، والاستنشاق ، وغسل اليدين (٤) .

(١) ففي خبر حريز عن أبي عبد الله (ع) : « إن الله تعالى ملكا يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه » (١٠) .

(٢) بلا خلاف ولا إشكال ظاهر ، والنصوص به متواترة ، أو قريبة من التواتر ، ففي صحيح ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع) عن أبيه (ع) : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أسبغ وضوءه ، وأحسن صلاته ، وأدى زكاة ماله ، وكف غضبه ، وسجن لسانه ، واستغفر لذنبه ، وأدى النصيحة لأهل بيت نبيه (ص) ، فقد استكمل حقيقة الإيمان ، وأبواب الجنان مفتحة له » (٢٠) .

(٣) ومر دليله (٣٥) .

(٤) فإنه يبلغ حينئذ ثلاث عشرة أو أربع عشرة كفاً ، وهي تقارب المد ، كما في محكي الحبل المتين وغيره . ولا مجال لاحتمال حمله على أفعاله الواجبة ، ضرورة زيادته كثيراً . كما لا موجب لادخال ماء الاستنجاء فيه - كما ارتكبه في محكي الذكرى ، وتبعه عليه غيره - فإنه خلاف ظاهر النصوص . وأما روايتا ابن كثير (٤٠) والحذاء (٥٠) الجاكيتان لوضوء علي

(١٥) الوسائل باب : ٥٢ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٥٤ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٣٥) تقدم في أول فصل مستحبات الوضوء .

(٤٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٥٥) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(مسألة ٤٦) : يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مر (١) ، ويجوز برمس أحدها وإتيان البقية على المتعارف ، بل يجوز التبويض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمة ، من البدئة بالأعلى ، وعدم كون المسح بماء جديد ، وغيرهما .

(مسألة ٤٧) : يشكل صحة وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليدين في الماء ، من لزوم المسح بالماء الجديد ، في بعض الأوقات ، بل إن قلنا بلزوم كون المسح ببيلة الكف دون رطوبة ساير الأعضاء يجيء الاشكال في مبالغته في إمرار اليد ، لأنه يوجب مزج رطوبة الكف برطوبة الذراع .

(مسألة ٤٨) : في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزيادة اليقين لا بأس به مادام يصدق عليه أنه غسل واحد (٢) . نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماءً خارجياً

وأبي جعفر عليها السلام ، حيث ذكر فيهما الاستنجاء قبله ، فلا تصلحان شاهداً لذلك . مع أن ماء الاستنجاء من البول لقلته لا يجدي دخوله ولا يقدر خروجه ، وماء الاستنجاء من الغائط لكثرتة يمتنع دخوله . ولأجل ذلك اختار غير واحد ما في المتن .

(١) ومر وجهه (١٥) . ومنه بظهر حال ما في المقام .

(٢) لأن ما دل على وجوب المسح ببيلة الكف إنما يراد به البيل المنخلف في الكف بعد غسل اليسرى ، فلا يقدر المزج بغسلها . وبذلك افترق عن الوسواسي فإن المزج فيه بعد تمام الغسل .

(١٥) تقدم في مسألة : ٢١ من فصل أفعال الوضوء .

يشكل (١) ، وإن كان الغرض منه زيادة اليقين ، لعدده في العرف
غسلة أخرى ، وإذا كان غسله لليسرى باجراء الماء من الأبريق
مثلا وزاد على مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضر مادام يعد
غسلة واحدة (٢) .

(مسألة ٤٩) : يكفي في مسح الرجلين بواحدة من الأصابع
الخمس إلى الكعبين أيها كانت (٣) حتى الخنصر منها .

(١) بل بناءً على اعتبار المسح ببلل الكف بتحقق الاشكال بمجرد
الامرار وإن لم يصب ماءً جديداً . بل قد يشكل ذلك مع الشك في تحقق
غسل اليسرى ، لأن الاحتياط في غسلها يؤدي إلى احتمال مزج بلل الكف
ببلل اليد اليسرى . لكن لو بني على ذلك لزم الهرج والمرج ، إذ قلما
ينفك متوضئ عن الابتلاء بالشك في الجملة . أما شك الوسواسي فلا عبرة
به لخروجه عن المتعارف .

(٢) فيكون بللها بلل الوضوء . لكن الاشكال المتقدم في الوسواسي
جارٍ فيه بعينه ، والاختلاف بينهما إنما يكون بالحرمة وعدمها ، لا بالصحة
وعدمها .

(٣) كما يقتضيه إطلاق النص والفتوى ، بل في كلام جماعة التصريح به .
والله سبحانه أعلم . والحمد لله رب العالمين .

انتهى ما أردنا الإشارة إلى دليله من أحكام الوضوء ، في خامس رجب
المرجب ، عصر الاثنين ، السنة الثامنة والأربعين بعد الألف والثلاثمائة هجرية
على مهاجرها أفضل السلام وأكمل التحية .

الأقل (محسن) خلف العلامة المرحوم السيد (مهدي) الطباطبائي الحكيم .

فصل في شرائط الوضوء

(الأول) : إطلاق الماء (١) ، فلا يصح بالمضاف ولو حصلت
الإضافة بعد الصب على المحل ، من جهة كثرة الغبار أو الوسخ
عليه ، فاللازم كونه باقياً على الإطلاق إلى تمام الغسل (٢)
(الثاني) : طهارته (٣) .

فصل في شرائط الوضوء

(١) كما تقدم الكلام فيه في الماء المضاف .
(٢) يعني : إلى أن يتحقق مسمى الغسل بالماء المعتبر في الوضوء :
(٣) إجماعاً ، بل ضرورة في الجملة . ويدل عليه النصوص المتجاوزة
حد التواتر ، المذكورة في الوسائل في أبواب أحكام المياه ، كأبواب الماء
المتغير ، والماء القليل . وماء البثر وغيرها من الأبواب .
فلو توضأ به وصلى وجبت عليه إعادة الوضوء ، وإعادة الصلاة ،
في الوقت ، أو قضاؤها في خارج الوقت . أما الإعادة فلأنها مقتضى فوات
المشروط بفوات شرطه . مضافاً إلى حديث لا تعاد (١٥) ونحوه . وأما
القضاء فلمعموم ما دل على وجوب قضاء الفريضة الفائتة (٢٥) ، وخصوص
ما ورد في قضاء من صلى بغير طهور (٣٥) . وعن السرائر نفي الإعادة
والقضاء ، لأن كلاهما يحتاج في ثبوته إلى دليل وهو مفقود . وفيه :
ما عرفت .

(١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث : ٣ .

وكذا طهارة مواضع الوضوء (١) . ويكفي طهارة كل عضو قبل غسله ، ولا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محاله طاهراً ، فلو كانت نجسة ويغسل كل عضو بعد تطهيره كفي . ولا يكفي غسل واحد بقصد الازالة والوضوء وإن كان برمسه في الكر

وأما ما في الحدائق من أن النجس هو ما علم المكلف بملاقاته للنجاسة فع الجهل بملاقاة الماء للنجاسة لا يكون نجساً ، بل هو طاهر . ففيه . أنه خلاف المقطوع به من ظاهر الأدلة . والاستدلال عليه بقوله (ع) : « كل ماء طاهر الا ما علمت أنه قدر » (١٥) . « وكل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر ، فاذا علمت فقد قدر » (٢٥) . في غير محله ، إذ ليس هو حكماً واقعياً ، ليتوهم تقييده لما دل على ثبوت النجاسة بمجرد الملاقاة ، بل هو ظاهري ، بقرينة ظهور الغاية في العلم بالقذارة ، الدال على احتمال ثبوت القذارة قبل العلم ، الذي هو ظرف الحكم بالطهارة ، فلو حمل على الحكم الواقعي لزم اجتماع الحكيم ولو احتمالاً ، وهو ممتنع ، لتضاد الأحكام . وأما ما دل على معذورية الجاهل (٣٥) فما دل على معذوريته من حيث العقاب لا يدل على نفي الاعادة أو القضاء . وما دل على نفيها بالعصم مفقود ، أو لا يصلح لمعارضة ما عرفت .

ومنه يظهر ضعف ما عن الشيخ في المبسوط ، من نفي القضاء دون الاعادة ، لأن القضاء بأمر جديد ، وهو مفقود . إذ قلنا عرفت أنه موجود . (١) كما هو المشهور . كما في الحدائق وغيرها . لكن في النسبة تأملاً ،

(١٥) الرسائل باب : ١ من أبواب الماء المطلق حديث : ٢ .

(٢٥) الرسائل باب : ٣٧ من أبواب النجاسات حديث : ٤ .

(٣٥) الرسائل باب : ٥٦ من أبواب جهاد النفس .

لقلة المتعرض لذلك ، بل لم أجد في ما يحضرنى تحريراً له في المقام ، وإنما حرر في غسل الجنابة ، وقد ذكروا في المسألة أقوالاً : وجوب طهارة تمام الأعضاء قبل الشروع في الغسل ، ووجوب طهارة كل جزء قبل الشروع فيه ، وعدم وجوب شيء منهما ، والتفصيل بين الغسل في الكثير وما لو كانت النجاسة في آخر العضو وبين ما لم يكن كذلك . واستدل للاول بظاهر الأخبار الواردة في بيان كيفية غسل الجنابة ، المتضمنة للامر بتطهير الفرج وغيره قبل الشروع فيه (١٥) . وللثاني بأصالة عدم التداخل ، وبأن ماء الغسل لا بد أن يقع على محل طاهر ، وإلا لأجزأ الغسل مع بقاء عين النجاسة ، وبانفعال الماء بمجرد الملاقاة ، فيمتنع الغسل به ، لما سبق . هذا وسيأتي إن شاء الله الكلام في دليل الأول . وأما أدلة الثاني فيمكن الخدش في أولها بأنه لو تم اقتضى وجوب الغسل ثانياً للتطهير من الخبث ، ولم يقتض بطلان الغسل . إلا أن يقال : علم من مذاق الشارع أن رفع الخبث يحصل بمجرد الغسل ، فلا بد أن يحتاج رفع الحدث إلى غسل ثانٍ ، لأصالة عدم التداخل . لكن - على هذا - لا دليل على جريان أصالة عدم التداخل بنحو تستدعي شرطية طهارة المحل ، فإنه خلاف الاطلاق ، كما سيأتي إن شاء الله في غسل الجنابة . وفي الثاني بأنه مصادرة ولا مانع ظاهراً من الالتزام باجزاء الغسل مع بقاء عين النجاسة . وفي الثالث بأنه لا يتم بناءً على طهارة ماء الغسالة ، ولا بناءً على نجاسته بالانفصال ، ولا يطرد في صورة الارتماس بالكثير . وكأنه لأجل هذا الاشكال الأخير فصل بعض التفصيل السابق . وهو المتعين بناءً على المختار من انفعال ماء الغسالة بمجرد الملاقاة ، إذ احتمال عدم قدح الانفعال بالاستعمال في جواز

(١٥) راجع الوسائل باب : ٢٦ من أبواب الجنابة .

أو الجاري . نعم لو قصد الازالة بالغمس (١) والوضوء باخراجه كفي (٢) . ولا يضر تنجس عضو بعد غسله وإن لم يتم الوضوء (مسألة ١) : لا بأس بالتوضؤ بماء (القليان) ما لم يصر مضافاً .

(مسألة ٢) : لا يضر في صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهرة (٣) . نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله (٤) .

(مسألة ٣) : إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء . ولا ينقطع دمه ، فليغمسه بالماء وليعصره قليلاً حتى ينقطع الدم آنأماً ، ثم ليحركه بقصد الوضوء مع ملاحظة الشرائط الأخرى ، والمحافظة على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان في اليد اليسرى ، بأن يقصد الوضوء بالاعراج من الماء . (الثالث) أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة (٥) . ولو شك في وجوده يجب الفحص حتى يحصل

الغسل به بعد ذلك مما لا يمكن التعويل عليه .

(١) تحقق الازالة بالغمس لا يتوقف على القصد .

(٢) لتعدد الغسل ، كما تقدم في الوضوء الارتماضي .

(٣) الظاهر أنه مما لا إشكال فيه هنا . وبكفي في إثباته إطلاق الأدلة .

(٤) لما في بعض النصوص من الأمر باعادة الوضوء لناسي الاستنجاء ،

كما تقدم (١٥) .

(٥) هذا لا ينبغي عده من الشرائط ، كما هو ظاهر ظهور أصل الحكم .

(١٥) تقدم في مسألة : ٤ من فصل موجبات الوضوء .

اليقين أو الظن بعدمه (١) ، ومع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله .

(الرابع) : أن يكون الماء ، وظرفه ، ومكان الوضوء ، ومصوب مائه ، مباحاً (٢) ، فلا يصح لو كان واحداً منها غصباً ، من غير فرق بين صورة الانحصار وعدمه ، إذ مع فرض عدم الانحصار وإن لم يكن مأموراً بالتيمم ، إلا أن وضوءه حرام ،

(١) تقدم الكلام فيه في غسل الوجه ، كما تقدم في المتن اعتبار الاطمئنان .
(٢) أما اعتبار إباحة ماء الوضوء في الجملة فقد استفاض نقل الاجماع عليه ، ويظهر من غير واحد ذلك ، حتى من القائلين بجواز اجتماع الأمر والنهي ، ولذلك استدل بعض عليه بالاجماع . مضافاً إلى قاعدة الامتناع . نعم عن الدلائل أنه حكى عن الكليني رحمه الله القول بجواز الوضوء بالمغصوب ، وأنه قواه . إلا أن في قدح مثل ذلك في الاجماع منعاً . وعليه فالبطالان واضح مع غصبية الماء ، لأن الوضوء به تصرف فيه محرم . وكذا مع غصب الظرف ، بناء على صدق التصرف فيه على الوضوء منه . لكن عرفت الاشكال فيه في حكم الأواني . فراجع .

وكذا مكان الوضوء ، بمعنى الفضاء الذي يكون فيه العضو ، لأن وجود البلال على العضو وإمرار العضو الماسح فيه نحو من التصرف فيه . إلا أن تمنع حرمة ، لانصراف دليل حرمة التصرف في مال غيره إلا باذنه ورضاه عن الفضاء ، أو مثل هذا النحو من التصرف ، أو يمنع انطباق التصرف على الوضوء ، لأنه عبارة عن وصول الماء إلى المحل ، وإمرار العضو الفاسل أو الماسح مقدمة له ، كما أشار إليه المصنف في أواخر ختام الزكاة . فتأمل . وأما بمعنى المكان الذي يقر فيه المتوضئ فالبطالان فيه

من جهة كونه تصرفاً (١) ، أو مستلزماً للتصرف في مال الغير فيكون باطلاً . نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبي في الظرف المباح ثم توضحاً لا مانع منه (٢) ، وإن كان تصرفه السابق على الوضوء حراماً . ولا فرق في هذه الصورة بين صورة الانحصار وعدمه ، إذ مع الانحصار وإن كان قبل التفريغ في الظرف المباح مأموراً بالتيمم إلا أنه بعد هذا يصير واجداً للماء في الظرف المباح . وقد لا يكون التفريغ أيضاً حراماً ، كما لو كان الماء مملوكاً له ، وكان ابقاؤه في ظرف الغير تصرفاً

ممنوع ، كما عن المعتبر وغيره ، لأن الكون فيه وإن كان تصرفاً فيه محرماً ، لكنه لا يتحد مع الوضوء . وصدق التصرف في المكان المنصوب على نفس الوضوء - كما صرح به بعض ، وظاهر ما نسب إلى المشهور من البطلان - غير ظاهر .

وأما اعتبار إباحة مصب مائه فلأنه لو كان غصباً كان وجود الماء على الأعضاء من قبيل المقدمات الاعدادية لوجوده في المصب ، فحرمة كونه في المصب تقتضي حرمة مقدماته التي يعلم بترتبه عليها . نعم في ثبوت الاجماع على البطلان حينئذ نأمل أو منع ، بل الظاهر ابقاؤه على القول باستحقاق العقاب على فعلها ولو بلحاظ كون فعلها تجزئاً موجباً للعقاب ، كما هو الظاهر ، فلو منع ذلك كان اللازم القول بالصحة .

(١) قد عرفت منع ذلك إذا كان المنصوب الظرف فقط ، كما عرفت أيضاً في مبحث الأواني إمكان القول بالصحة حينئذ ولو مع الانحصار والاعتراض تدريجاً فراجع .

(٢) لأن الوضوء لا يكون حينئذ تصرفاً في المنصوب ، بل في الظرف المباح

فيه ، فيجب تفريره حينئذ ، فيكون من الأول مأموراً بالوضوء ولو مع الانحصار .

(مسألة ٤) : لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف ، أو النجس ، أو مع الحائل ، بين صورة العلم والعمد والجهل أو النسيان (١) . وأما في الغصب فالبطلان مختص بصورة العلم والعمد (٢) ، سواء كان في الماء أو المكان أو المصب ، فعلى الجهل بكونها مغسوبة أو النسيان لا بطلان (٣) ، بل وكذا مع الجهل بالحكم أيضاً إذا كان قاصراً ، بل ومقصراً أيضاً (٤) إذا حصل

(١) لإطلاق الأدلة ، كما تقدم : والنفصيل في النجس من بعض تقدم ضعفه

(٢) فإنه المتيقن من معقد الاجماع على البطلان .

(٣) لعدم الاجماع عليه ، ولا يقتضيه القول بالامتناع أيضاً ، لأن

المغوضية الواقعية التي يعذر العبد في مخالفتها لا تنافي العبادية ، فإذا فرض كون الوضوء تاماً في نفسه ، جامعاً لأجزائه وشرائطه حتى حيثية التعبد به كان صحيحاً مسقطاً لأمره ، كما هو موضح في محله من مسألة الاجتماع . ومنه يظهر الحكم في الجاهل القاصر .

وفي القواعد : « لو سبق العلم فكالعلم » ، ونحوه عن التذكرة : وعلى

بأن النسيان تفریط لا يعذر (وفيه) : أنه قد لا يكون عن تفریط . مع أن

إطلاق حديث الرفع يقتضي العذر وإن كان عن تفریط . وعدم معذورية

الجاهل قبل الفحص - مع أنه أحد التهمة المذكورة في الحديث - إنما هو

للأدلة الدالة على وجوب الفحص في الشبهة الحكيمة ، ولا تعم الشبهة الموضوعية

ومنه يظهر ضعف ما عن الدلائل من البطلان إذا كان النسيان عن تفریط .

(٤) مجرد حصول نية القرية من الفاعل غير كاف في صحة العبادة ،

منه قصد القربة ، وإن كان الاحوط مع الجهل بالحكم (١) خصوصاً في المقصر الاعادة .

(مسألة ٥) : إذا التفت إلى الغصية في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه (٢) ، ويجب تحصيل المباح للباقي . وإذا التفت بعد الغسلات قبل المسح ، هل يجوز المسح بما بقي من الرطوبة في يده ، ويصح الوضوء ، أو لا ؟ قولان (٣) ، أقواهما الاول ، لأن هذه النداءة لا تعد مالا ، وليس مما يمكن رده إلى مالكة (٤) . ولكن الأحوط الثاني . وكذا إذا توضع بالماء المغصوب عمداً ثم أراد الاعادة ، هل يجب عليه تجفيف ما على

بل اللازم وقوع الفعل على وجه المقربة ، فإذا كان الجاهل المقصر غير معذور عند العقل ، ويكون مستحقاً للعقاب ، يكون فعلاه مبعداً له ، فيمتنع كونه عبادة ، لتضاد المقربة والمبعدية . ومنه يتعين القول بوجوب الاعادة على الجاهل المقصر .

(١) لاطلاق حكمهم بوجوب الاعادة على الجاهل ، وإن كان مقتضى تعليلهم بالتقصير الاختصاص بالمقصر .

(٢) لمطابقته لنماز به .

(٣) حكى الأول عن المقاصد العلية ، وشرح نجيب الدين ، وقد يظهر مما عن مجمع البرهان فيما لو خاط ثوبه بخيط مغصوب ، حيث اختار عدم وجوب النزع ، وإمكان جواز الصلاة في الثوب المخاط به ، إذ لا غصب فيه يجب رده ، كما قبل بجواز المسح بالرطوبة هنا . انتهى ملخصاً .

(٤) هذا غير كاف في الجواز مع بقاءه على ملكية المالك ، ولو بالاستصحاب فلا يجوز التصرف فيها . واحتمال اختصاص حرمة التصرف بالمال - لأنه

محال الوضوء من رطوبة الماء المغصوب أو الصبر حتى تجف ،
أو لا ؟ قولان ، أقواهما الثاني (١) ، وأحوطهما الأول ، وإذا
قال المالك : أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبة أو تتصرف
فيها ، لا يسمع منه ، بناء على ما ذكرنا (٢) . نعم لو فرض

الموضوع في التوقيع والموتق المتقدمين (١٠) - بهيد جداً ، وإلا لجاز التصرف
ولو مع إمكان الرد . نعم لو بني على كون الضمان بسبب التلف أو ما يحكمه
من قبيل المعاوضة - كما يظهر من جماعة ، ومال إليه المصنف رحمه الله في
حاشيته على المكاسب ، تبعاً لصاحب الجواهر وجمع البرهان ، ولا يخلو من
قوة ، فانه الموافق للمرتكزات العرفية ، كما أشرنا إلى ذلك في نهج الفقهاء -
كان اللازم في المقام الالتزام بدخول الرطوبة في ملك المتوضىء ، وجاز له
المسح بها . لكن بشكل على القول الآخر ، وأن الضمان من قبيل الغرامة
لتدارك الخسارة ، وائس فيها معاوضة ، ولذا تثبت في صورة التلف الحقيقي ،
الذي لا مجال فيه للقول بدخول التالف في ملك الضامن ، لانعدامه . كما
أن دعوى كون الرطوبة من قبيل العرض ، فلا تكون ملكاً للمالك الماء ،
غير ظاهرة ، إذ العرض إذا كان أثراً للعين كان ملكاً للمالك العين . مع أن
كونها من قبيل العرض يوجب خروج الفرض عن محل الكلام ، إذ الكلام
في الرطوبة التي يصح المسح بها بانتقالها إلى المسوح ، ومع كونها كذلك
لا يمكن الحكم بكونها كالعرض . فتأمل .

(١) يعرف حاله مما سبق .

(٢) قد عرفت أن مجرد ما ذكره لا يقتضي ذلك ، إلا أن يلتزم

بخروجه عن الملك .

(١٠) تقدماً في أول فصل الأواني ، وبأبواب في المسألة السادسة .

إمكان انتفاعه بها فله ذلك ، ولا يجوز المسح بها حينئذ .
(مسألة ٦) : مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف (١)
ويجري عليه حكم الغصب ، فلا بد فيما إذا كان ملكاً للغير من
الاذن في التصرف فيه صريحاً ، أو فحوى (٢) .

(١) لأصالة عدم الرضا . إلا أن تكون الحال السابقة هي الرضا ،
فيجوز التصرف ، الاستصحاب .

(٢) وهو الأولوية القطعية . هذا ولا يخفى أن الأدلة الدالة على المنع
عن التصرف في مال الغير مختلفة ، بعضها ظاهر في اعتبار طيب النفس ،
مثل موثق سماعة : « لا يحل مال امرئ مسلم ولا دمه إلا بطيبة نفسه » (١٠) .
وبعضها ظاهر في اعتبار الاذن الانشائي ، مثل التوقيع الشريف المشهور :
« لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره إلا باذنه » (٢٥) . والجمع
بينهما يحتمل بتقييد المستثنى في كل منهما بالآخر ، ومقتضى ذلك اعتبار حصول
الطيب النفسى والاذن الانشائي معاً ، فلا يجزأ بأحدهما . ويحتمل بتقييد
المستثنى منه في كل منهما بالمستثنى في الآخر . ومقتضاه الاجتزاء بأحدهما .
ويحتمل أن يحمل الموثق على الحكم الواقعي ، والتوقيع على الحكم الطريقي ،
ومقتضاه اعتبار الطيب مطلقاً ، ويكون الاذن الانشائي طريقاً إليه يرجع
إليه عند الشك ، وهذا هو الأقرب عرفاً .

ثم إن ظاهر الموثق اعتبار الطيب الفعلي . لكن السيرة تقتضي الاجتزاء
بالطيب التقديري . ويقتضية ظاهر الانفاق على جواز التصرف باذن الفحوى ،
فان أكثر الأمثلة المذكورة لها ليس فيها طيب فعلي ، لتوقفه على حضور

(١٠) الوسائل باب : ٣ من أبواب مكان المصل حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب الانفصال من كتاب الحس حديث : ٦ .

أو شاهد حال قطعي (١) .

صورة التصرف في الذهن ، وهو مفقود ، نعم لو التفت إليه المالك لطاقت نفسه به ، وهذا هو المراد بالطيب التقديري . نعم إذا كان طيب نفس المالك معلقاً على أمر زائد على الالتفات بأن كان المالك لا تطيب نفسه بالتصرف بمجرد التفاته إليه ، بل يحتاج إلى وعظ ونصح وإرشاد - مثلاً - لم يجزىء مثل هذا الطيب ، ولم يجز التصرف حينئذ .

ثم إن ما ذكرنا من الاجتزاء بالطيب التقديري المعلق على الالتفات يختص بالتصرفات الخارجية ، مثل الائلاف ونحوه . أما التصرفات الاعتبارية مثل البيع ونحوه فلا يجزىء فيها ذلك عند الأصحاب ، وإن اختار الاجتزاء به بعض المحققين في مبحث الفضولي ، لكنه ضعيف ، كما أشرنا إلى ذلك في مبحث الفضولي من نهج الفقاهة .

كما أن التصرفات الاعتبارية تفرق عن التصرفات الخارجية من وجه آخر ، وهو عدم الاجتزاء بالطيب النفساني فيها وإن اجتزىء به في التصرفات الخارجية ، لما يظهر من بعض الأدلة هناك من اعتبار الرضا الانشائي زائداً على طيب النفس ، والكلام فيه موكول إلى محله .

(١) كما عن المدارك والرياض ، بل نسب إلى ظاهر كثير . لأصالة عدم حجبة الظن . وعن جماعة - منهم العلامة المجلسي والمحقق القمي - الاكتفاء بالظن . ويمكن الاستدلال له بالسيرة . إلا أن في ثبوتها مع عدم العمل الدال على ذلك تأملاً ، فالافتقار على المتيقن - وهو صورة وجود فعل دال على الرضا - متعين ، بل لعل حجبة ظهور الفعل كحجبة ظهور القول مما استقر عليه بناء العقلاء مع قطع النظر عن سيرة المشرعة ، فالعمل عليه متعين .

(مسألة ٧) : يجوز الوضوء والشرب من الأنهار الكبار (١) ، سواء كانت قنوات ، أو منشقة من شط ، وإن لم يعلم رضى المالكين ،

(١) هذا منسوب إلى ظاهر الأصحاب . واستدل له (تارة) : بأن ذلك حق للمسلمين ، فيجوز لهم . وبشهاد له ما ورد من أن الناس في ثلاثة شَرَاع سواء : الماء ، والنار ، والكلاء (١٥) . ولا ينافي ذلك قيام الضرورة على انتفاء الاشتراك في كثير من الموارد . فان ذلك من باب التخصيص ، فع الشك يرجع إلى العام المذكور . وهذا الاستدلال محكي عن المحامي والكاشاني (وأخرى) : بشهادة الحال بالرضا . وهو المحكي عن العلامة والشهيد وغيرهما (وثالثة) : بأصالة الاباحة بعد سقوط أدلة المنع عن التصرف في مال الغير ، بمعارضتها بما دل على مطهريه الماء أو انصرافها عن المقام أو بلزوم الحرج الشديد لولا ذلك ، وللأخبار الكثيرة المتضمنة جواز الشرب والوضوء من الماء ما لم يتغير (٢٥) .

وجميع الأدلة المذكورة كما ترى ، إذ الحق ممنوع ، والخبر ظاهر أو معمول على ما هو مباح بالأصل قبل عروض التملك ، لقيام الضرورة على انتفاء الاشتراك في كثير من الموارد ، إذ البناء على ثبوت عموم الاشتراك - إلا ما خرج بالدليل كما سبق في الاستدلال - بعيد جداً . ويحتمل الحمل على الحكم الأدبي الاستصحابي . ولكن ما ذكرنا أقرب . وشاهد الحال غير مطرد . ولا تعارض بين أدلة مطهريه الماء وأدلة المنع عن التصرف ، إذ الجمع بينها وبين ما دل على اعتبار القرية هو اعتبار رضا المالك ، لا البناء على التساقط ، ثم الحكم بجواز التصرف في مال الغير والوضوء من مائه .

(١٥) الوسائل باب : ٥ من أبواب احياء الموات حديث : ١ .

(٢٥) راجع الوسائل باب : ٣ ، ٩ ، ١٤ وغيرها من أبواب الماء المطلق .

بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين (١) . نعم مع نهيهم بشكل الجواز (٢) . وإذا غصبها غاصب أيضاً يبقى جواز التصرف لغيره (٣) ما دامت جارية في مجراها الأول ، بل يمكن بقاؤه مطلقاً (٤) . وأما للغاصب فلا يجوز (٥) ، وكذا لاتباعه . من زوجته . وأولاده وضيوفه ، وكل من يتصرف فيها بتبعيته . وكذلك الأراضي الوسيعة (٦) يجوز الوضوء فيها ، كغيره من بعض التصرفات ، كالجلوس والنوم ونحوهما ، ما لم ينه المالك ، ولم يعلم كراهته ،

مع أنه لو تم لجرى في سائر المياه المملوكة . وانصراف أدلة المنع عن المقام ممنوع . ولزوم الحرج غير مطرد . مع أنه لا يقتضي جواز التصرف في مال الغير ، فانه خلاف الامتنان ، وإنما يقتضي نفي وجوب الوضوء . والأخبار الدالة على جواز الوضوء من الماء ما لم يتغير بعلم حالها مما ذكر في أدلة مطهريه الماء . مع أنها أجنبية عن المقام .

فالعمدة إذن في الحكم المذكور هو السيرة القطعية على الوضوء والشرب والغسل وغيرها ، الواجبة الاتباع ، لكشفها عن رضا المعصوم (ع) ، كما أنه يجب الاقتصار على المقدار المتيقن منها ، والرجوع في غيره إلى أصالة المنع .

(١) لدخول ذلك في معقد السيرة .

(٢) للشك في ثبوت السيرة .

(٣) للسيرة . وأما الاستصحاب فمحكوم بعموم المنع عن التصرف

في مال الغير بغير إذنه .

(٤) كما هو الظاهر . للسيرة ، ولو ارتكازاً .

(٥) لعموم المنع مع عدم المخرج عنه . وكذا الحال في أتباعه .

(٦) لعين ما سبق :

بل مع الظن أيضاً الأحوط الترك . ولكن في بعض أقسامها (١) يمكن أن يقال ليس للمالك النهي أيضاً (٢) .

(مسألة ٨) : الحياض الواقعة في المساجد والمدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها - من اختصاصها بمن يصلي فيها ، أو الطلاب الساكنين فيها ، أو عدم اختصاصها - لا يجوز لغيرهم الوضوء منها (٣) ، إلا مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع من أحد ، فإن ذلك يكشف عن عموم الأذن (٤) . وكذا الحال في غير المساجد والمدارس ، كالحانات ، ونحوها .

(مسألة ٩) : إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذي في الشق (٥) ، وإن كان المكان مباحاً أو مملوكاً له . بل يشكل إذا أخذ الماء من ذلك الشق وتوضأ في مكان آخر (٦) ، وإن كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناة (٧) .

(١) كالموسع منها جداً .

(٢) يعني : لو نهى لم يوجب نهيه المنع الشرعي . وكأنه للسيرة ولو ارتكازاً . لكنه مشكل .

(٣) تقدم الكلام فيه في أحكام التخلي :

(٤) أو لأن جريان العادة يكون بمنزلة اليد النوعية ، فيكون أمانة

على ثبوت حق للنوع ، كما تقدم التعرض لذلك .

(٥) هذا إذا لم تكن سيرة على جواز الشق ، وإلا جاز الوضوء .

(٦) لعدم ثبوت السيرة .

(٧) يعني : للوضوء .

(مسألة ١٠) : إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكه - وإن لم يغصب الماء - ففي بقاء حق الاستعمال الذي كان سابقاً من الوضوء والشرب من ذلك الماء لغير الغاصب إشكال ، وإن كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبة إلى مكان التغيير (١) ، وأما ما قبله وما بعده فلا إشكال .

(مسألة ١١) : إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر (٢) . ولو توضأ بقصد الصلاة فيه ثم بدا له أن يصلي في مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه (٣) ، بل هو معلوم في الصورة الثانية . كما أنه يصح لو توضأ غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط ، ولا يجب عليه أن يصلي فيه ، وإن كان أحوط ، بل لا يترك في صورة التوضؤ بقصد الصلاة فيه والتمسك منها (٤) .

(مسألة ١٢) : إذا كان الماء في الحوض وأرضه وأطرافه مباحاً ، لكن في بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبي

(١) إذ ليس حاله إلا حال من تصرف في الماء تصرفاً غير مأذون فيه شرعاً ، ومثله لا يخرج عن مورد السيرة .

(٢) إذ بالقصد المذكور يعلم بخروجه عن مورد الاذن ، ويكون عاصياً بالوضوء ، فيمتنع تقربه بفعله .

(٣) لعدم كونه معصية حين وقوعه ، فلا موجب لبطلانه في جميع فروض المسألة . نعم يمكن القول بالضمأن إذا كان الماء متمولاً .

(٤) بل يجوز تركه ، لما عرفت .

يشكل الوضوء منه (١) ، مثل الآنية إذا كان طرف منها غصباً .
(مسألة ١٣) : الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه
غصيباً مشكل بل لا يصح ، لأن حركات يده تصرف في
مال الغير (٢) .

(مسألة ١٤) : إذا كان الوضوء مستلزماً لتحريك شيء
مغصوب فهو باطل (٣) .

(مسألة ١٥) : الوضوء تحت الخيمة المغصوبة إن عدت

(١) قد عرفت صحة الوضوء من الاناء المغصوب ، وأما الأخذ من
الماء للوضوء أو اغديره ، فإنما يحرم إذا كان تصرفاً في القطعة المغصوبة ،
لافتضائه تموج الماء ، الموجب لصدق التصرف فيها عرفاً ، كما أشرنا إلى
ذلك في مبحث الأواني .

(٢) هذا في حال حركات يده في حال المسح ، أما في حال الغسل
فحرمة الحركات لا توجب البطلان ، لأنها خارجة عن حقيقة الوضوء ،
وإنما الموجب للبطلان كون وجود الماء على الأعضاء تصرفاً في الفضاء ،
وهو عين الوضوء ، فيحرم ، كما تقدم . إلا أن يقال : الغسل العبادي
والمسح العبادي عبارة عن الأثر الحاصل من وجود الماء على المحل ، وتحريك
اليده سبب له ، ولا مانع من التعبد بالأثر وإن كان السبب حراماً . فتأمل .

(٣) بناء على انقضاء ملاك الوضوء في حال مشروعية التيمم ، فإن
الوضوء إذا كان مستلزماً للحرام سقط التكليف به للعجز ، فلا يشرع ،
ويشرع التيمم ، أما بناء على بقاء ملاكه فإنما يبطل إذا كان علة للحرام .
لكن تحقق الفرض مشكل ، إلا على النحو الذي سبق في اعتبار إباحة
المصعب : فراجع .

تصرفاً فيها - كما في حال الحر والبرد المحتاج إليها - باطل (١).

(١) لا ينبغي التأمل في أن مجرد الجلوس تحت الخيمة ليس تصرفاً فيها عرفاً ، كالجلوس تحت السناء ، ولو فرض كونه تصرفاً لم يكن فرق بين الحر والبرد وغيرهما من الأحوال . نعم يصح صدق الانتفاع بها في الحالين المذكورين من دون غيرهما . لكن عرفت أن الانتفاع بمال الغير لا دليل على تحريمه ، لأن الموضوع في التوقيع الشريف هو التصرف ، وإطلاق موثق سماعة : « لا يحل مال امرئ مسلم . . . » (١٥) محمول عليه ، كما أشرنا إلى وجهه في مبحث الأواني .

نعم يمكن أن يقال : إذا كان الانتفاع بمال الغير ذا مالية معتد بها عند العقلاء كان مملوكاً للغير ، فيحرم التصرف فيه حينئذ ، لما عرفت من حرمة التصرف بملك الغير ، ولو كان منفعة . ولذا يحرم على مالك العين إذا آجرها الجلوس فيها بغير إذن المستأجر ، لأنه تصرف في منفعة غيره ، وإن لم يكن تصرفاً في عين غيره ، بل كان في عين نفسه . ومن ذلك يصح التفصيل بين صورة الحاجة إلى الخيمة - كما في حال الحر والبرد - وغيرها إذ في الأولى يكون للخيمة منفعة ذات مالية معتد بها عند العقلاء ، فتكون مملوكة لمالك الخيمة ، فيحرم على غيره الجلوس تحتها ، وفي الثانية لا يكون لها ذلك ، فلا مانع من الجلوس تحتها . ولعل بعض الخيام في بعض المواضع تكون ذات منفعة مملوكة دائماً ، وإن لم يكن حر أو برد ، إذ المنفعة لها تكون كمنفعة الدار لا يختص وجودها بحال أحدهما ، فكأن ذكرهما في المتن من باب المثال . وما ذكرناه مطرد في سائر الأعيان التي ينتفع بها منفعة ذات مالية بنحو يبذل بأزائها المال ، فلا يجوز استيفاؤها إلا باذن مالك العين

(١٥) تقدم في مسألة : ٦ ذكر التوقيع الشريف وموثق سماعة معاً .

(مسألة ١٦) : إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه (١) .
(مسألة ١٧) : إذا اجتمع ماء مباح - كالجارى من المطر - في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له (٢) ، وإلا كان باقياً على إباحته (٣) ، فلو أخذه غيره وتملكه ملك ، إلا أنه عصى من حيث التصرف في ملك الغير . وكذا الحبال في غير الماء من المباحات مثل الصيد (٤) ، وما أطارته الريح من النباتات .

أما إذا كانت المنفعة لا مالية لها فلا تكون مملوكة لمالك العين ، فلا مانع من استيفائها ، لعدم الدليل على حرمة . ومما ذكرنا يظهر الفرق بين الأعيان والمنافع ، فإن الأعيان تكون مملوكة وإن لم تكن ذات مالية . بخلاف المنافع فإنها لا تكون مملوكة إلا إذا كان لها مالية . كما أن منه يظهر أن ما في الجواهر من حرمة الجلوس تحت الخيمة ، لأنه انتفاع بها ، غير ظاهر ، إذ لا دليل على حرمة مطلق الانتفاع بمال الغير بغير إذنه . بل لعل الضرورة على خلافه . نعم يشكل الحكم ببطلان الوضوء تحت الخيمة لأن استيفاء منفعتها المحرم لا ينطبق على الوضوء ، فلا موجب للبطلان . ومن ذلك تعرف الأشكال في كلام المصنف .

- (١) إذ لا يخرج عن كونه مباحاً .
- (٢) مجرد القصد غير كاف في صدق الحيازة ، بل لابد من أن يكون له فعل اختياري بقصد الاستيلاء على المحاز . فنأمل .
- (٣) لاستصحاب بقائه على الإباحة . نعم إذا كان تابعاً للأرض - كما إذا نبت عشب أو شجر في ملكه ، أو لبغ ماء في ملكه - فالظاهر كونه ملكاً له ، لأنه نماء ملكه .
- (٤) في الجواهر نفى وجدان الخلاف في عدم تملكه للصيد إذا توحل

(مسألة ١٨) : إذا دخل المكان الغصبي غفلة ، وفي حال الخروج توضأ ، بحيث لا ينأى فرريته . فالظاهر صحته ، لعدم حرمة حينئذ (١) . وكذا إذا دخل عصياناً ثم تاب (٢) وخرج بتقصيد التخلص من الغصب (٣) . وإن لم يتب ولم يكن بتقصيد التخلص (٤) ففي صحة وضوئه حال الخروج إشكال (٥) .

(مسألة ١٩) : إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح . فإن أمكن رده إلى مالكة . وكان قابلاً لذلك ، لم يجز التصرف في ذلك الحوض . وإن لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه ، لأن المغصوب محسوب تالفاً (٦) . لكنه مشكل من دون رضا مالكة .

في أرضه إذا لم يقصد اصطياده ، وكذا فيما لو وثبت السمكة في سفينة .

(١) الاضطرار الراجع لعمامة التكليف .

(٢) فإن التوبة توجب كون الخروج المحرم غير مبعث كما لو كانت بعد الخروج .

(٣) قصد التخلص مما لا أثر له في عدم صدق المعصية على الخروج كما أوضحناه في مسألة الاجتماع من حاشية الكفاية (حقائق الأصول) .

(٤) المناسب الاثنان بـ « أو » بدل « و » .

(٥) بل الظاهر جريان حكم الوضوء في الفضاء المغصوب عليه .

(٦) إنما يمكن فرض التام في غير المتماثلات ، كما لو وقع قليل من المضاف في المطلق ، فإنه بتلاشي أجزائه وتفرقها يكون تالفاً بنظر العرف ، أما في المتماثلات فلا وجه لعمده تالفاً ، كما يظهر بالتأمل في الأمثلة ، بل الظاهر أن المالك يكون شريكاً في مجموع ماء الحوض بنسبة حصته . وقد

(الشرط الخامس) : أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة ، وإلا بطل (١) ، سواء اعترف منه أو أداره على أعضائه ، وسواء انحصر فيه أم لا . ومع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه (٢) في ظرف آخر ويتوضأ به ، وإن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضؤ يجوز ذلك (٣) ، حيث أن التفريغ واجب . ولو ترضا منه جهلاً أو نسياناً أو غفلة صحح كما في الآنية الغصبية (٤) . والمشكوك كونه منها يجوز الوضوء منه (٥) ، كما يجوز ساير استعمالاته :

(مسألة ٢٠) : إذا ترضاً من آنية باعتقاد غصبيتها ، أو كونها من الذهب أو الفضة ، ثم تبين عدم كونها كذلك ، فني صحة الوضوء إشكال ، ولا يبعد الصحة (٦) إذا حصل منه قصد القربة .

سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) لكونه تصرفاً في آنية الذهب أو الفضة ، وهو محرم . لكن تقدم الأشكال فيه ، واستظهار الصحة في مبحث الأواني . فراجع .

(٢) وجوباً مقديماً للوضوء الواجب .

(٣) لكون الوضوء حينئذ تفرغاً لاستعمال اللاناء . ولكنه - كما

نرى - مناف للقول بالبطلان مع إمكان الافراغ في إناء آخر ، والفرق

بين صورة إمكان التفريغ في إناء آخر وغيرها . - في صدق الاستعمال

في الأولى دون الثانية - غير ظاهر .

(٤) إذ المانع جهة المعدة وهي غير حاصلة .

(٥) لأصالة البراءة .

(٦) بل الظاهر البطلان ، بناء على استحقاق العقاب على التجرؤ ،

(الشرط السادس) : أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث (١) ، ولو كان ظاهراً ، مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمة . ولا فرق بين الوضوء الواجب والمستحب على الأقوى ، حتى مثل وضوء الحائض . وأما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا إشكال في جواز التوضؤ منه . والأقوى جوره من المستعمل في رفع الحدث الأكبر ، وإن كان الأحوط تركه مع وجود ماء آخر . وأما المستعمل في الأغسال المندوبة فلا إشكال فيه أيضاً . والمراد من المستعمل في رفع الأكبر هو الماء الجاري على البدن للاغتسال إذا اجتمع في مكان . وأما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاغتراف ، أو حين إرادة الاجراء على البدن من دون أن يصل إلى البدن ، فليس من المستعمل ، وكذا ما يبقى في الاناء ، وكذا القطرات الواقعة في الاناء ولو من البدن . ولو توضأ من المستعمل في الخبث ، جهلاً أو نسياناً بطل ، ولو توضأ من المستعمل في رفع الأكبر احتياط بالاعادة .

(السابع) : أن لا يكون مانع من استعمال الماء ، من مرض ،

كما هو الظاهر . وقد عرفت أن مجرد نية القربة غير كاف في صحة العبادة ما لم يقع على وجه مقرب . نعم إذا كان الحرام لا ينطبق على الوضوء نفسه ، وإنما لم يشرع للعجز ، بناء على أن العجز مانع عن وجود ملاكته ، فإذا انكشف في الواقع مشروعيته لانتهاء العجز واقعاً . كان البناء على صحة الوضوء في محله إذا تحققت منه نية القربة ، لعدم المانع عن صحة التقرب . (١) تقدم الكلام فيه في الماء المستعمل . وكذا الكلام في ما يأتي . فراجع :

أو خوف ، أو عطش ، أو نحو ذلك ، والا فهو مأمور بالتيمم (١) ،

(١) مجمل الكلام أن الأمر بالتيمم (تارة) : يستفاد من دليل نفي الحرج (١٠) الجاري لنفي وجوب الوضوء (وأخرى) : من دليل حرمة الضرر (٢٠) .

فان كان الأول فتلك الأدلة وإن دلت بالالتزام على وجوب التيمم للعلم الاجمالي بوجوبه أو وجوب الوضوء ، إلا أن مجرد ذلك لا يقتضي نفي ملاك الوضوء ، لأن الحرج إنما يلزم من لزوم الوضوء ، لا من وجود ملاك ، فادلة نفي الحرج إنما تنفي اللزوم لا غير ، ويبقى ملاك بحاله غير منفي . (فان قلت) : لا دليل على بقاء الملاك بهـد انتفاء اللزوم بأدلة نفي الحرج (قلت) : أدلة اللزوم تدل بالالتزام على وجود الملاك ، وأدلة نفي الحرج إنما تعارضها في الدلالة على اللزوم ، ولا تعارضها في الدلالة الالتزامية على وجود المسالك ، فاذا بطأت حجيتها في الدلالة على اللزوم لا موجب لبطلان حجيتها في الدلالة الالتزامية ، إذا ساعد على بقاء حجيتها الجمع العرفي . وتبعية الدلالة الالتزامية في الثبوت لا تقتضي تبعيتها في الحجية كلية ، ولذا بنى الأصحاب على حجية المتعارضين في الدلالة على نفي الحكم الثالث مع بنائهم على سقوط حجيتها في المدلول المطابقي . بل المقام أوضح من أن يستشهد له بمثل ذلك ، فان المفهوم عرفاً من أدلة نفي الحرج هو الامتنان بالتسهيل على العباد ، لا انتفاء الملاك . وأوضح من ذلك نسبة البدلية بالتيمم في موارد الحرج ، إذ لا معنى للبدلية عن الوضوء إلا إذا كان ملاك موجوداً ، فان انتفاء ملاك المبدل منه مانع من اعتبار البدلية

(١٠) تقدمت الإشارة إليه في ذيل فصل ماء البئر مسألة : ١٠ .

(٢٠) تقدمت الإشارة إليه في مسألة : ٤٣ في أحكام التقليد .

عنه ، ولذا لا يصح اعتبار بدلية التيمم عن الغسل في موارد الحدث الأصغر ، ولا بدايته عن الوضوء في موارد الحدث الأكبر ، وكيف يمكن الالتزام بأن التيمم مبيح ، وأن الحدث حاصل في حاله ولا ملاك في رفعه؟! وسياقي إن شاء الله في مبحث التيمم ماله نفع في المقام . وعليه فلو توضع في مورد الحرج صح وضوؤه ، لوجود ملاكه ، الموجب لمشروعيته ، ولا يتوهم من ذلك الجمع بين الوضوء والتيمم ، فإن التيمم إنما يجب بدلا عن الوضوء مبيحا لغاياته ، فاذا تحقق الوضوء وترتب عليه أثره وهو الطهارة ، لم يكن مجال للبدلية ، فيسقط وجوب التيمم قهراً ، لانتفاء موضوعه . وإن كان الثاني فدليل حرمة الوضوء الضروري الدال بالالتزام على وجوب التيمم ، وإن كان لا يدل على ارتفاع ملاك الوضوء ، على نحو ما تقدم في أدلة نفي الحرج بعينه ، إلا أنها بفرقان بأن أدلة الحرج لا تقتضي تحريم الفعل الحرجي ، بخلاف أدلة نفي الضرر ، فإن الضرر فيها محرم ، ولو بملاحظة قرينة خارجية من إجماع ونحوه ، فاذا حرم كان تحريمه مانعاً من صلاحية التقرب به . ولا فرق بين العلم بالضرر وخوفه ، لأن خوفه طريق شرعاً إلى ثبوته ، فيكون الإقدام عليه في ظرف وجود الطريق إليه إقداماً على المعصية ، فيمتنع التقرب به ، كما في صورة العلم بالضرر ، فيبطل الوضوء مع العلم بالضرر أو خوفه ، وإن لم يكن ضرر واقعاً ، بناء على استحقاق المتجرى للعقاب ، ولو قلنا بعدم الاستحقاق صح الوضوء إذا لم يترتب الضرر الواقعي عليه . أما لو كان الضرر مأموناً صح ولو مع الضرر الواقعي به ، لما عرفت من وجود الملاك المصحح للتقرب به من دون مانع من ذلك .

ومما ذكرنا تعرف أن مجرد كون التيمم مأموراً به لا يلزم فساد

ولو توضأ والحال هذه بطل (١) . ولو كان جاهلاً بالضرر صرح (٢) وإن كان متحققاً في الواقع ، والأحوط الاعادة أو التيمم .
(الثامن) : أن يكون الوقت واسعاً للوضوء والصلاة ، بحيث لم يلزم من التوضؤ وقوع صلاته ولور كعة منها خارج الوقت (٣) ، وإلا وجب التيمم . إلا أن يكون التيمم أيضاً

الوضوء . نعم يتم ذلك بناءً على أنه يستفاد من أدلة مشروعيتهما تنافي ملاكبيهما ، لتنافي شرطيهما ، وحينئذ فيبطل الوضوء الحرجي ، كما أنه يبطل الوضوء الضروري ولو كان الضرر مأوئاً ، أوجب التيمم واقعاً حينئذ . إلا أن يقال : موضوع مشروعية التيمم هو العلم أو الظن بالضرر ، لا نفس الضرر الواقعي . وحينئذ يكون بطلان الوضوء في حالي العلم أو الظن بالضرر لجهة عدم مشروعيته ، لانتفاء ملاكها ، لا لجهة الحرمة المانعة من صحة التعبدية ، كما ذكرنا أولاً . وسيأتي إن شاء الله في مبحث التيمم ما يتضح به المقام . فانظر .

(١) يصح هذا في مثل المرض من أجل أن نفس الوضوء ووصول الماء إلى المحل حرام ، ولا يصح في مثل خوف العطش ، فإن المحرم فيه إراقة الماء المؤدية إلى تلفه . أما غسل الوجه وبقية الأعضاء فلا ينطبق عليه الحرام ، وليس هو مقدمة له ، فلا مانع من صحة الوضوء حينئذ .
(٢) هذا مبني على ما ذكرنا من وجود ملاك الوضوء الضروري ، وأن بطلانه من جهة فوات عباديته ، لأن حرمة ممانعة من كونه عبادة . أما بناء على انتفاء ملاك وجوب الوضوء الضروري فالمتعين القول بالبطلان ، كما عرفت . فلاحظ .

(٣) لوجوب إيقاع الصلاة بنهاها في الوقت . وحديث : « من أدرك

كذلك ، بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر ،
 إذ حينئذ يتعين الوضوء . ولو توضحاً في الصورة الأولى بطل
 إن كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة
 على نحو التقييد (١) . نعم لو توضحاً لغاية أخرى أو بقصد انقربة
 صح (٢) . وكذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعي لا التقييد (٣) .
 (مسألة ٢١) : في صورة كون استعمال الماء مضرراً ، لو صب
 الماء على ذلك المحل الذي يتضرر به ووقع في الضرر ، ثم توضحاً ،
 صح إذا لم يكن الوضوء موجباً لزيادته ، لكنه عصى بفعله الأول .
 (التاسع) : المباشرة في أفعال الوضوء في حال الاختيار ،
 فلو باشرها الغير ، أو أعانه في الغسل ، أو المسح ، بطل (٤) .

ركعة ، (١٥) لا يسوغ جواز إيقاع بعضها في خارج الوقت .

(١) لعدم الأمر المذكور .

(٢) بناء على أن الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده .

(٣) قد تقدم توضيح ذلك في الوضوءات المستحبة .

(٤) للإجماع على عدم جواز التولية في الوضوء - كما عن الانتصار
 والذكرى ، وظاهر المعبر ، والمنتهى - فإن الظاهر من حرمة التولية في معقد
 هذه الإجماعات هو الحرمة الوضعية ، لا التكاليفية ، نظير قولهم : « يجب في
 الوضوء غسل الوجه . . . » . ثم انه يشهد بما ذكر كثير من الخطابات
 الواردة في الكتاب والسنة ، لظهورها في اعتبار المباشرة . اللهم إلا أن يقال
 ظاهر الخطابات اعتبار صحة النسبة إلى المخاطب ، فمادل على مشروعية النيابة
 من بناء العقلاء يكون حاكماً عليه .

(١٥) راجع الوسائل باب : ٣٠ من أبواب المواثيق .

وأما المقدمات للافعال فهي أقسام (أحدها) : المقدمات البعيدة كاتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك وهذه لا مانع من تصدي الغير لها (١) (الثاني) : المقدمات القريبة ، مثل صب الماء في كفه .

وربما يستدل عليه بالأخبار المتقدم إليها الإشارة في كراهة الاستعانة (١٠) المتضمنة للاستدلال على المنع بقوله تعالى : (ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) (٢٠) . وفيه : أن تطبيق الآية في خبر الوشا ، ومرسل الفقيه والمنع ، والمسند في العمل عن شهاب بن عبد ربه ، وغيرها ، إنما كان بلحاظ كون العبادة هي الصلاة ، ومن المعلوم أن صب ماء الوضوء ليس إشراكاً في الصلاة ، بل استعانة في مقدماتها ، فالمراد من الإشراك ما يعم الاستعانة ، وقد عرفت أن الاستعانة ليست محرمة لا تكليفاً ولا وضعاً ، لما ورد في صحيح الخذاء أنه صب على يد الباقر (ع) كفاً للوضوء (٣٠) ، ولو فرض إجمال الصحيح كفى الإجماع والسيرة صارفاً لهذه الأخبار عن ظاهرها ، من المنع عن الاستعانة مطلقاً ، ولا سيما مع اشتغالها على بعض الخصوصيات المناسبة للكراهة جداً ، مثل التعبير بالكراهة ، ولا أحب ، وغيرها . ثم إن الظاهر أن حمل الآية المذكورة على ما تضمنته النصوص من قبيل التفسير بالباطن ، فإن ظاهرها الإشراك في العبودية كما تضمنته رواية جراح المدائني . (٤٠) . وكيف كان فالنصوص المذكورة لا مجال لتمسك بها في المقام . فالعمدة في وجه الحكم ما عرفت .

(١) يعني لا منعاً ولا كراهة . لكن ينافيه ظاهر الأخبار المتقدمة ،

(١٠) تقدم الكلام في ذلك في أول فصل مكروهات الوضوء .

(٢٠) الكهف : ١١٠ .

(٣٠) الوسائل باب : ١٥ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٤٠) الوسائل باب : ١٢ من أبواب مقدمات العبادات حديث : ٦ .

وفي هذه يكره مباشرة الغير (١) . (الثالث) مثل صب الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لاجرائه وغسل أعضائه . وفي هذه الصورة وإن كان لا يخلو تصدي الغير عن إشكال (٢) ، إلا أن الظاهر صحته (٣) . فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غَسَلَهُ ، أو أعانه على المباشرة ، بان يكون الاجراء والغسل منهما معاً .

(مسألة ٢٢) : إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه ، فجعل وجهه أو يده تحته ، بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح ، ولا ينافي وجوب المباشرة (٤) . بل يمكن أن يقال :

الدالة على المنع من الاستعانة مطلقاً ولو بالمقدمات البعيدة ، كما اعترف به في محكي شرح المفاتيح ، ولسبه إلى فتواهم ، ثم قال : « ويتعين حمل ماورد عنهم عليهم السلام في طلب احضار الماء على صورة العسر ، أو بيان الجواز أو بيان عدم الكراهة بالنسبة إلى مثل الابن والمملوك ، إذ الفعل لا يعارض القول . . . (إلى أن قال :) وفتوى الأصحاب مطلقة ، حتى بالنسبة إلى الابن والمملوك » . فنأمل . فان رواية الارشاد المتقدمة في كراهة الاستعانة ظاهرة في كراهة الاستعانة بالغلام . مع أن سياق جميع النصوص عدم الفرق .

(١) فانها موضوع كلام الأصحاب ، والنصوص المتقدمة .

(٢) لاحتمال فوات المباشرة المعتبرة .

(٣) لأن المراد من المباشرة الواجبة بالإجماع وظاهر النص هي ما يصح معها نسبة الفعل الواجب إلى المكلف مستقلاً ، وصب الماء في الفرض المذكور لا ينافي صحة نسبة الغسل إلى المكلف مستقلاً .

(٤) لتحققها بالمعنى المتقدم جزماً .

إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد ، وجعل هو يده أو وجهه تحته ، صح أيضاً ، ولا يعد هذا من إعانة الغير أيضاً (١) .

(مسألة ٢٣) : إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستناب بل وجب (٢) ، وإن توقف على الأجرة (٣) ، فيغسل الغير أعضائه ، وينوي هو الوضوء (٤) ، ولو أمكن إجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بان يأخذ يده ويصب الماء فيها ويجريه بها هل يجب أم لا ؟ الأحوط ذلك . وإن كان الأقوى عدم وجوبه .

(١) إذ القصد من أحدهما دون الآخر بوجب نسبة الفعل إلى القاصد كما يظهر ذلك من كلامهم (رض) في حكمهم بضمان المسبب القاصد دون المباشر الغافل .

(٢) إجماعاً ، كما عن المنتهى . وعليه اتفاق الفقهاء ، كما عن المعتبر . وهو العمدة فيه . وبشير إليه ما ورد في المجدور والكسير وغيرهما أنهم ييممون (١٥) . وصحيح سليمان بن خالد وغيره عن أبي عبد الله (ع) : أنه كان وجماً شديداً الوجع ، فاصابته جنابة وهو في مكان بارد ، قال (ع) : « فدعوت الغلظة فقلت لهم : املوني واغسلوني ، فحملوني ووضعوني على خشبات ، ثم صبوا علي الماء فغسلوني » (٢٥) .

(٣) لاطلاق معقد الاجماع .

(٤) لأنه المأمور بالوضوء ، وهو المتقرب ، والمباشر المتولي بمنزلة

الآلة في حصول الوضوء .

(١٥) راجع الوسائل باب : ٥ من أبواب التيمم .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٨ من أبواب الوضوء حديث : ١ . وباب : ١٧ من أبواب التيمم

حديث : ٣ .

لأن مناط المباشرة في الاجراء ، واليد آلة (١) ، والمفروض أن فعل الاجراء من النائب . نعم في المسح لابد من كونه بيد المنوب عنه (٢) . لا النائب ، فيأخذ يده ويمسح بها رأسه ورجليه ، وإن لم يمكن ذلك أخذ الرطوبة التي في يده ويمسح بها : ولو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض بتعص .
(العاشر) : الترتيب بتقديم الوجه (٣) ، ثم اليد اليمنى ،

فان قلت : إنما يكون بمنزلة الآلة اذا لم يكن قاصداً للفعل ، أما إذا كان قاصداً له يكون الفعل منسوباً اليه لا إلى العاجز ، فيتعين عليه النية ، ولا تكفي نية العاجز .

قلت : إنما يتم ذلك لو كانت حيثية الصدور قد كلف بها العاجز ، فانه حينئذ يجب على المعين أن ينوب فيها عن العاجز ، وينوي امتثال أمر العاجز ، ولا تكفي نية العاجز . أما إذا لم يكلف بها العاجز وإنما كلف بنفس الفعل على نحو التسبيب ، بلا ملاحظة حيثية صدوره من الفاعل ، فلا مجال لنية المعين المباشر ، وإن كان قاصداً للفعل ، إذ لا أمر بتلك الحيثية لا متوجهاً اليه نفسه ، ولا متوجهاً إلى العاجز كي ينوب عنه في امتثاله . ومن ذلك يظهر الاشكال في تعبير المصنف (ره) بالنيابة . فلاحظ .

(١) ولذا يجوز للمختار غسل أعضائه بأي آلة غير يده ولو كانت يد غيره .
(٢) لوجوب المسح بها بعينها ، فلا مجال لتركه . وبذلك يتضح الفرق بين آلة الغسل وآلة المسح . وكذا الحال في رطوبة اليد . لكن يشكل وجود الدليل الدال على الاجزاء فيه ، لأن الفئات في مثال الرطوبة الجزء لا محض النسبة .

(٣) لإجماعاً ، كما عن الخلاف ، والانتصار ، والغنية ، والسرائر ،

ثم اليسر اليسرى ، ثم مسح الرأس ، ثم الرجلين . ولا يجب الترتيب بين أجزاء كل عضو . نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مر . ولو أخل بالترتيب ولو جهلاً أو نسياناً بطل إذا تذكر بعد الفراغ وفوات الموالاة (١) . وكذا إن تذكر في الاثناء

والمعتبر ، والمنتهى ، والتذكرة ، وغيرها . ويدل عليه في الجملة مصحح زرارة : « قال أبو جعفر (ع) : تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ، إبدأ بالوجه ، ثم باليدين ، ثم امسح الرأس والرجلين ، ولا تقدم شيئاً بين يدي شيء ، تخالف ما أمرت به ، فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع ، وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل » (١٥) ، ويأتي ما يدل عليه أيضاً . (١) لعدم إمكان التدارك ، لفوات الموالاة . وعن ظاهر التذكرة اختصاص التفصيل المذكور في المتن بالعمد ، أما الناسي فيعيد من رأس ولو مع عدم الجفاف ، وظاهر التحرير عكس ذلك فيعيد العمد حتى مع حصول الجفاف . ووجهها غير ظاهر . والأمر بالاعادة في بعض النصوص - كرواية علي : « ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء يعيد الوضوء » (٢٥) - محمول على صورة فوات الموالاة ، بقريئة ما يأتي مما دل على الاعادة بنحو يحصل الترتيب ، أو على إرادة إعادة الجزء من إعادة الوضوء ، كما ذكر في خبر ابن جعفر (ع) الآتي . ولو فرض كون الجمع المذكور غير عرفي تعين الجمع العرفي بينها بالحمل على الاستحباب . مع أنه لو بني على الأخذ به لم يكن وجه للتفصيل بين العمد والسهو . اللهم إلا

(١٥) الوسائل باب : ٣٤ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ١٣ .

لكن كانت نيته فاسدة ، حيث نوى الوضوء على هذا الوجه (١) ،
وإن لم تكن نيته فاسدة فيعود على ما يحصل به الترتيب (٢) .

أن يكون وجهه الأخذ بما دل على لزوم الاعادة بعد حمله على خصوص
العامد ، وإخراج الناسي منه ، بقريته خبر منصور الآتي ، الدال على اختصاص
الاعادة بالجزء المأني به على خلاف الترتيب المختص بالناسي ، بقريته قوله
عليه السلام : « استيقنت » . لكن اعتبار سند الحديث لا يخلو من إشكال
ولو سلم كان حجة لما في ظاهر التحرير ، أما ما هو ظاهر التذكرة فغير
ظاهر البرج .

(١) فانه تشريع . لكن قد أشرنا في ما سبق إلى أن قدح التشريع
إنما يُسلم حيث يكون الامتثال بالجزء الامر التشريعي ، أما لو كان للأمر
الشرعي الواقعي ، ويكون التشريع في أمر المقدار المأني به على خلاف
الترتيب ، لم يكن وجهه للإبطال .

(٢) لصدق الامتثال . ولانصوص كرواية ابن أبي يعفور : « إذا
بدأت بيسارك قبل يمينك ، ومسحت رأسك ورجليك ، ثم استيقنت بعد
أنك بدأت بها ، غسلت يسارك ثم مسحت رأسك ورجليك » (١٥) .
وفي خبر منصور بن حازم : « ألا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك
كان عليك أن تعيد على شمالك » (٢٥) . وربما يترامى من بعض النصوص
وجوب إعادة ما فعله متأخراً ، ففي صحيح منصور : « في الرجل يتوضأ
فبيداً بالشمال قبل اليمين قال (ع) : يغسل اليمين واليسار » (٣٥) وفي

(١٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ١٤ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

ولا فرق في وجوب الترتيب بين الوضوء الترتيبي والارتماسي (١).
(الحادي عشر) : الموالاة (٢) ، بمعنى عدم جفاف الأعضاء
السابقة قبل الشروع في اللاحقة (٣) .

خبر ابن جعفر (ع) في من غسل يساره قبل يمينه قال (ع) : « يعيد
الوضوء من حيث أخطأ ، يغسل يمينه ثم يساره » (١٥) . وأظهر منها
رواية أبي بصير : « إن نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك
فاعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه ، فإن بدأت بذراعك
الأيسر قبل الأيمن فاعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار . . . » (٢٥) .
ولعل المراد منها صورة فعل المتأخر فقط . ولو أهدت عن ذلك فهي محمولة
على الاستحباب ، بقريئة ما سبق .

(١) لاطلاق الأداة .

(٢) إجماعاً ، كما عن الخلاف ، والغنية ، والمتهى ، والتذكرة ،
وشرح الدروس ، والذكرى ، والمفاتيح ، والمدارك ، وغيرها .
(٣) تفسير المتابعة بهذا المعنى هو المشهور ، كما عن الروضة ، والمقاصد
العلية والذخيرة ، وغيرها . وبشهاد له وثق أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) :
« إذا توضأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتى يبس وضوئك فاعد
وضوئك ، فإن الوضوء لا يبعث » (٣٥) . وصحيح معاوية : « قلت لأبي
عبد الله (ع) : ربما توضأت فنفذ الماء ، فدعوت الجارية فابطأت علي ،
فيجف وضوئي . فقال (ع) : أعد » (٤٥) . بناء على ظهورهما في أن

(١٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ١٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٤٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

الوجه في الاعادة هو الجفاف .

وقبل في تفسيرها أنها وجوب المتابعة اختياراً ، وعدم الجفاف اضطراراً ، لكن لا يبطل الوضوء إلا بالجفاف وإن حصل الاثم بترك المتابعة اختياراً . وهو المحكي عن الخلاف ، ومصباح السيد ، وظاهر المبسوط ، والمصرح به في المعتبر والتحرير ، قال في المعتبر : « والوجه : وجوب المتابعة مع الاختيار ، لأن الأوامر المطلقة تقتضي الفور . وما رواه الحلبي عن أبي عبد الله (ع) : أتبع وضوءك بعضه بعضاً . لكن لو أخل بالمتابعة لم يبطل الوضوء إلا مع جناف الأعضاء ، ونحوه ما في التحرير ، بل حكى ذلك عن كتب العلامة (ره) ، وقال في الدروس : ولو فرق ولم يحف فلا إثم ولا إبطال ، إلا أن يفحش التراخي فيأثم مع الاختيار . ويستدل له بما تضمن الأمر بالمتابعة ، كمصحح زرارة : « قال أبو جعفر (ع) : تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ، إبدأ بالوجه ثم باليدين ٠٠٠ » الحديث كما تقدم (١٥) ، ومصحح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) : « إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه ، فذكر بعد ذلك ، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه ، وإن كان إنما نسي شماله فليغسل الشمال ولا يعيد على ما كان توضأ . وقال : أتبع وضوءك بعضه بعضاً » (٢٥) . وخبر حكم بن حكيم : « سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل نسي من الوضوء الذراع والرأس قال (ع) : يعيد الوضوء ، إن الوضوء يتبع بعضه بعضاً » (٣٥) .

لكن الظاهر من المتابعة في الأولين الترتيب ، كما يشهد به سياقها .

(١٥) تقدم في أول الشرط العاشر .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٥ من أبواب الوضوء حديث : ٩ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٣ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .

ومثلها الثالث ، بقريئة ما دل على الاكتفاء بالاعادة على ما يحصل به الترتيب ، كما تقدم آنفاً : مع أنه دال على البطلان في مورد الاضطرار وهو خلاف المدعى . ومنه يظهر ضعف الاستدلال على القول المذكور بما دل على وجوب الاستئناف من رأس عند مخالفة الترتيب . لأنه لا يدل على وجوب المتابعة نفسياً . وأضعف من ذلك الاستدلال بظهور الأمر في الفور ، وقاعدة الاشتغال ، وباجماع الخلاف على وجوبها بهذا المعنى . لمنع الاول ، ولو سلم فليس هنا للفور بالاضافة إلى الوجه باعتراف الخصم ، فيكون بالاضافة إلى بقية الاعضاء كذلك ، والتفكيك بينها في ذلك غير ممكن . وقاعدة الاشتغال في الشبهات الوجوبية ساقطة اتفاقاً ، لأن المدعى هو الوجوب النفسي . وأنه لا مجال للأخذ بدعوى الاجماع مع ظهور الخلاف .

ومما ذكرنا يظهر وجه القول الثالث في تفسير الموالاة ، وأنها المتابعة اختياراً ، ومراعاة الجفاف اضطراراً . فيبطل الوضوء بترك المتابعة اختياراً كما يبطل بالجفاف اضطراراً . ونسب هذا القول إلى المقنعة ، والنهاية ، والمبسوط وغيرها . ومحصل وجهه : أنه مقتضى الجمع بين إطلاق ما دل على وجوب المتابعة وما دل على الصحة عند الفصل نسبياً أو لحاجة ، أو نفاد الماء ، أو نحوها من أنواع الضرورة إذا لم يحصل الجفاف ، فان نتيجة التقييد اعتبار المتابعة مع الاختيار والصحة بدونها مع الاضطرار إذا لم يحصل الجفاف . ووجه الضعف : أن المتابعة بهذا المعنى لم يدل ، على وجوبها دليل لا وجوبها النفسي ولا وجوبها الغيري ، وأن المراد منها في النصوص المتقدمة معنى آخر كما سبق .

وأما القول الرابع المحكي عن النقيه ، وهو أحد الأمرين من المتابعة ومراعاة الجفاف - كما سيشير إليه في المتن ، وعن جماعة من المتأخرين

اختياره - فوجهه الأخذ باطلاق أداة الغسل ، والاقتصار في تقييدها على خصوص صورة اليبس المستند إلى التأخير ، مما هو مورد الموثق والصحيح المتقدمين في الاستدلال للقول الأول .

والتحقيق : أنه لا موجب للخروج عن إطلاق الغسل عمدا الموثق والصحيح المتقدمين ، وثانيتها لا طريق إلى تعيين وجه الأمر بالاعادة فيه ، لاحتمال أن يكون من جهة الجفاف ، وأن يكون من جهة الفصل ، وأن يكون منها معاً ، واستظهار أحدها بعينه حذس لا يؤبسه به . أما الأمر بالاعادة في أولها فمقتضى ذكر كل من الفصل واليبوسة في كلام الامام (ع) أن مجموعها دخلا فيه ، ولازم ذلك جواز الفصل الطويل جداً إذا كانت الرطوبة باقية ، ولو لرطوبة الهواء ، وأنه لا نقدح اليبوسة مع عدم الفصل كما هو مفاد القول الرابع . ويمكن أن يقال : إن مقتضى الجمود على ما تحت العبارة قدح خصوص التأخير المؤدي إلى اليبوسة ، فلو تحققت اليبوسة بمجرد الغسل لحرارة الهواء مثلاً جاز التأخير ولو كثيراً ، لعدم استنادها إلى التأخير . لكن الظاهر الأول . هذا مع غض النظر عن التعليل في ذيله الظاهر في أن الوضوء عمل واحد له هيئة اتصالية فلا يقبل التبويض كالغسل أما بملاحظته فاللازم المنع عن الفصل الطويل مطلقاً ، سواء أدى إلى اليبوسة أم كان مع الرطوبة لرطوبة الهواء مثلاً ، أو كان مع اليبوسة بلا استناد لها إليه كما سبق ، وحيث أن ظهور التعليل مقدم على ظهور الحكم المعلل ، فاللازم المنع من الفصل الطويل مطلقاً وإن لم يؤد إلى اليبوسة ، وحمل قوله (ع) : « حتى يبس » على تحديد الفصل القادح بما يؤدي إلى اليبوسة بحسب المعارف ، لا لدخول اليبوسة بما هي في الحكم .

(فإن قلت) : لم لا يحمل التبويض في الذيل على التبويض بلحاظ

فلو جف تمام ما سبق بطل (١) بل لو جف العضو السابق على العضو الذي يريد أن يشرع فيه الأحوط الاستيناف (٢) ، وإن بقيت الرطوبة في العضو السابق على السابق . واعتبار عدم الجفاف إنما هو إذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الأعضاء أو طول الزمان ، وأما إذا تابع في الأفعال وحصل الجفاف من جهة حرارة بدنه أو حرارة الهواء أو غير ذلك فلا بطلان ، فالشرط في الحقيقة أحد الأمرين من التابع العرفي

الأثر ، وهو الرطوبة ، فيدل على جواز الفصل الطويل مع بقائها؟ (قلت): مع أنه خلاف الظاهر في نفسه لازمه حصول التبويض في الجفاف مطلقاً ولو مع الموالاة حقيقة ، فيبطل الرضوء حينئذ ، والالتزام به بعيد جداً ، بل هو خلاف ظاهرهم ، وإن حكي عن بعض القول بالتيم حينئذ ، لكنه ضعيف عندهم . نعم لو حمل التبويض على ما يقابل أحد الأمرين من المتابعة واتصال الأثر لم يرد عليه إلا أنه خلاف الظاهر ، فالمتعين استظهاره من النص ما ذكرنا ، وهو عدم جواز التبويض بمعنى الفصل الطويل الذي يؤدي إلى البيوسة في المتعارف وإن لم تحصل البيوسة ، فيتعين عليه العمل . ولعله ظاهر عبارات جماعة ، منهم السيدان ، بل عن جماعة - منهم المحقق الخوانساري وولده - استظهار ذلك من كل من قيد الجفاف بالهواء المعتدل ، لكن الظاهر أن المقصود منه إخراج صورة الجفاف مع الموالاة لا صورة بقاء الرطوبة مع طول المدة وحصول التبويض .

(١) إذ هو التدر المتيقن من النص .

(٢) كما عن الناصريات ، والمراسم ، والمهذب ، والاشارة . وكأنهم فهموا من التبويض ما يقابل اتصال أثر اللاحق بالسابق ، وهو مفقود في

وعدم الجفاف (١). وذهب بعض العلماء (٢) إلى وجوب الموالاة بمعنى التسابع ، وإن كان لا يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاة ، بمعنى عدم الجفاف . ثم إنه لا يلزم بقاء الرطوبة في تمام العضو السابق (٣) ، بل يكفي بقاؤها في الجملة ولو في بعض أجزاء ذلك العضو .

(مسألة ٢٤) : إذا توضأ وشرع في الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته (٤) ووضوؤه أيضاً إذا لم يبق الرطوبة في أعضائه (٥) ، وإلا أخذها ومسح بها واستأنف الصلاة .

(مسألة ٢٥) : إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى

الفرص . لكن الأقوى عدمه ، لأن الظاهر من : « وضوئك » في النص هو أعضاؤه ، وتعليق اليبس بها ظاهر في يبسها بتمامها ، نظير تعليق الغسل بها . ويؤيده ما دل على جواز أخذ البلل من المحية ونحوها لمسح الرأس والرجلين (١٥) . ومنه يظهر ضعف ما عن ابن الجنيد من البطلان بجفاف بعض ما سبق أي عضو كان .

(١) قد عرفت وجهه .

(٢) قد سبق ذكر من حكى عنهم هذا القول ،

(٣) لما عرفت من ظهور النص في يبس الجميع .

(٤) لفقد الطهارة المشروطة بها .

(٥) قيد للوضوء . والوجه في بطلانه فقد الموالاة ، وتعذر المسح ،

ببلل الوضوء ،

(١٥) تقدم في مسألة : ٢٥ من فصل أفعال الوضوء .

بالمسحات لا بأس ، وكذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقي (١) ويجوز التوضؤ ماشياً .

(مسألة ٢٦) : إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه مع فرض عدم التتابع العرفي أيضاً (٢) . وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف .

(مسألة ٢٧) : إذا جف الوجه حين الشروع في اليد ، لكن بقيت الرطوبة في مسترسل اللحية أو الأطراف الخارجة عن الحد ، ففي كفايتها إشكال (٣) .
(الثاني عشر) : النية (٤) ،

(١) لما عرفت من مخناره في معنى الموالاة . نعم على بعض الأقوال فيه بأس .

(٢) لقوات شرطه . وكذا في ما بعده .

(٣) واستظهر الكفاية في الجواهر ، لما دل على جواز الأخذ منها لمسح الرأس عند جفاف ما عداها . لكن عرفت في ما سبق الاشكال في ذلك ، ولولاه لم يبعد فهمه من النص .

(٤) اعتبارها في الوضوء وكل طهارة من حدث منسوب إلى علمائنا كما عن المنتهى ، والتذكرة . وعن الخلاف ، والمختلف ، وجامع المقاصد ، والمدارك ، والتنقيح الإجماع عليه ، وهو ظاهر غيرهم أيضاً . وهو العمدة فيه . ولا يقدح فيه خلاف ابن الجنيد - كما في غيره من المقامات - ولا عدم تعرض قدماء الأصحاب - كالصدوقين - لها ، لا مكان اتكالم على وضوح كون الوضوء من العبادات التي لا بد فيها من النية .

وأما الاستدلال عليه بقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين

اه الدين) (١٥) ففيه : أنه ظاهر في التوحيد ، كما فسرها به جماعة ، وعن البهائي الجزم به ، ويشهد به عطف الصلاة والزكاة وسباق نظائره من الآيات . لاسيما وأن الحمل على ما ذكر في الاستدلال يوجب تخصيص الأكثر المستهجن . ومنه يظهر ما في الاستدلال بقول النبي (ص) : « إنما الأعمال بالنيات » و : « لا عمل إلا بنية » (٢٥) . ونحوهما ، فإن لزوم التخصيص المستهجن يوجب حمله على نفي الجزاء على العمل غير المنوي ، كما يشهد به سياق بعض ما روي من ذلك . فراجع .

ثم إن المصنف رحمه الله عد النية من الشرائط ، كما لعله المشهور ، بل قد يظهر من محكي المقتصر عدم الخلاف فيه . ولكن حكي القول بالجزئية عن الموجز الحاوي ، وظاهر غيره ، ونسب إلى ظاهر الذكري ، مستدلاً عليه بالآية المتقدمة (وفيه) : أن ظاهر الآية كون العبادية والاحلاص غاية الأمر ، لا جزءاً ولا قيداً للأمور به . مع ما عرفت من أن الآية ليست بما نحن فيه .

ثم إن من الواضح أنها ليست شرطاً للمنوي بذاته ، لأنها ليست بمنزلة العارض على المنوي ، الذي لا يعقل أخذه في المروض لا جزءاً ولا قيداً له . كما أنها ليست شرطاً للمنوي بما أنه مأمور به ، كما هو محرر في الأصول . وإنما هي شرط في كونه فعلاً اختيارياً للفاعل ، المعتبر ذلك في عبادية العبادة لا غير . فالمراد من كونها شرطاً في الوضوء وغيره من العبادات أنه لا يصح بدونها ، ولا يرتب عليه أثره بفقدانها .

(١٥) البينة : هـ .

(٢٥) الوسائل باب : هـ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١٠٠ . وفي الباب أحاديث

آخر تنصن ذلك .

وهي القصد إلى الفعل (١) ، مع كون الداعي أمر الله تعالى (٢) ،

(١) كما عن المنتهى ، وشرح نجيب الدين ، وغيرهما . والمراد من القصد الارادة ، كما فسرت النية بها في أكثر محكي عبارات الأصحاب ، بل في محكي رسالة الفخر : أنه عرفها المتكاملون بأنها إرادة من الفاعل للفعل ، وعرفها الفقهاء بأنها إرادة إيجاد الفعل المطلوب شرعاً على وجهه ، ونحوه ما عن التنقيح ، وفي محكي حواشي الشهيد : أنها عند المتكلمين إرادة بالقلب بقصد بها إلى الفعل ، وعند الفقهاء إرادة الفعل ، وعن شرح المفاتيح أنها الباعثة على العمل المنبئة عن العلم ، ونحوه ما عن العلامة الطباطبائي - قدس سره - وإن كان الظاهر من لفظ القصد أنه غير الارادة ، وأنه السعي نحو الشيء ، ولذا يتعاق بالأعيان الخارجية ، فتقول : قصدت زبداً ، ولا تقول : أردت زبداً ، إلا على معنى : أردت الوصول إليه . بنحو من العناية . لكن من المعلوم أن المراد منه في المقام هو الارادة ، كما يستعمل فيها عرفاً كثيراً .

(٢) لأن الرضوء عبادة انفاقاً ، بمعنى أنه لا يترتب عليه الأثر إلا إذا جاء به العبد بعنوان العبادة ، ولا ينبغي التأمل في أنه يعتبر في تحقق العنوان المذكور كون الأنيان بالفعل عن داعي أمر المولى ، بمعنى كون أمر المولى هو الموجب لترجيح وجود الفعل على عدمه في نظر العبد ، الموجب ذلك لتعلق إرادته به .

هذا ولأجل أن مجرد كون الفعل .أموراً به لا يوجب رجحانه في نظر العبد ذاتاً ، وإنما يوجب رجحانه عرضاً بلحاظ عناوين آخر ، تعرض المصنف رحمه الله كغيره لتلك العناوين (فمنها) : كون الفعل حقاً من حقوق المولى ، فيفعله أداء لحقه (ومنها) : كونه شكراً له على نعمه

إما لأنه تعالى أهل للطاعة - وهو أعلى الوجوه (١) - أولدخول

(ومنها) كونه موجباً للرفعة عنده بالقرب منه . وظاهر بعض رجوعه إلى ما بعده ، فيشكل الاكتفاء به عند من استشكل في الاكتفاء بما بعده . لكنه غير ظاهر (ومنها) : كونه موجباً للتفصي عن البعد عنه (ومنها) : كونه موجباً لحصول الثواب الاخروي (ومنها) : كونه موجباً للأمن من العقاب كذلك . (ومنها) : كونه موجباً للثواب الدنيوي (ومنها) : كونه موجباً للأمن من العقاب كذلك .

هذا وظاهر غير واحد كون الدواعي المذكورة في عرض قصد الامتثال ، لأنهم ذكروا للقربة المعتبرة في العبادة معاني ، أحدها ، قصد الامتثال ، والباقي الدواعي المذكورة ، فتكون ملحوظة للفاعل دواعي له على فعله ، في قبال قصد الامتثال وفي عرضه . ولكنه في غير محله ، إذ الظاهر أن تلك الدواعي إنما تلحظ في طول قصد الامتثال ودواعي إليه - كما ذكر في المتن - لأنها إنما ترتب عليه ، ولا ترتب على ذات الفعل . نعم لو ثبت أن من الافعال ما هو عبادة بذاته أمكن أن تكون الأمور المذكورة دواعي إليه من دون توسط قصد الامتثال . لكن المحقق في محله هو العدم .

ثم إن هناك دواعي آخر ذكرها بعض الأصحاب ، ويمكن تصور غيرها مما لم يذكر ، وتختلف داعويتها باختلاف النفوس في رغباتها وملاذها فتدبر . ثم إن تسمية الدواعي المذكورة في كلماتهم بالغايات لا تخلو من مسامحة في بعضها ، حيث أنه لا يترتب على الفعل العبادي ، وإنما هو عنوان فيه مرغّب إليه . فتأمل جيداً .

(١) ع.ه عن الطمع في ما يرجع نفسه إليه ، كما حكى عن أمير المؤمنين

الجنة والفرار من النار ، وهو أدناها (١)

عليه السلام أنه قال : « ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك ، ولكن وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك » (١٠) . لكن في نهج البلاغة أنه (ع) قال . « إن قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة التجار ، وإن قوماً عبدوا الله رهبة فتلك عبادة العبيد ، وإن قوماً عبدوا الله شكراً فتلك عبادة الأحرار » (٢٠) . وفي رواية هارون بن خارجة : « العبادة ثلاثة قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً فتلك عبادة العبيد ، وقوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب فتلك عبادة الأجراء ، وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له فتلك عبادة الأحرار » (٣٠) . والظاهر أن العبادة للحب أعلى من العبادة لكونه أهلاً . ولعل ما حكى عن أمير المؤمنين (ع) راجع إليه . على أنه غير مروى في طرقنا . نعم رواه جماعة من المتأخرين - ومنهم الشهيد في الذكرى (٤٠) - وكأزه من روايات العامة ، كما ذكر الحر (ره) في حاشية الوسائل (٥٠) ، والأمر سهل .

(١) الظاهر أن أدناها رجاء الثواب وخوف العقاب الدينويين ، والحصر في الأخبار المتقدمة وغيرها محمول على الحصر الاضافي ، أو يراد من الرغبة والرهبة والخوف والثواب ما يعم جهة الدنيا والآخرة . وكيف كان فعن

- (١٥) رواء في الوافي مرسلًا في شرح الحديث الأول من باب : ١٨ من أبواب جنود الإيمان من الفصل الرابع . وفي مرآة العقول ج : ٢ ص : ١٠١ . وفي البحار ج : ١٥ كتاب الخلق ص : ٨٢ .
 (٢٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٣ .
 (٣٥) الوسائل باب : ٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١ .
 (٤٥) في أوائل الفصل الرابع من باب الطهارة في كفيتهما ، في المبحث الأول من مطلب كيفية الوضوء في واجباته . وقد نقل مضمونه من دون ذكر النص .
 (٥٥) هذه الحاشية غير مذكورة في الوسائل المطبوعة وإنما هي موجودة في النسخة المصححة لسيدنا المؤلف مد ظله العالي في باب : ٩ من أبواب مقدمة العبادات .

وما بينها متوسطات (١) . ولا يلزم التلغظ بالنية (٢) ، بل ولا إخطارها بالبال (٣) ،

قواعد الشهيد (ره) أنه قال : « أما نية العقاب والثواب فقد قطع أكثر الأصحاب بفساد العبادة بقصدتهما » ، وعن العلامة (ره) في جواب المسائل المهنية : اتفاق العدلية على عدم استحقاق الثواب بذلك ، وعن الرازي في تفسيره : اتفاق المتكلمين على البطلان . لكن ذلك غير ظاهر من سيرة العقلاء ، ولا مما ورد في الكتاب والسنة من بيان الجزاء على الطاعات في العاجل والآجل الوارد في مقام الترغيب على الطاعات ، خصوصاً ما ورد في بعض العبادات كصلاة الحاجات وصومها وغيرها . ولا يبعد أن يكون مراد الجماعة المذكورين صورة ما إذا كان قصد الثواب أو العقاب داعياً في قبال قصد الأمر . لا ما يكون داعياً الى قصد الأمر .

(١) ومترتبات على حسب ما ذكرنا .

(٢) إتفاقاً ، بل ولا يستحب ، كما هو صريح جماعة ، بل ظاهر محكي الذكرى الاجماع عليه ، لعدم الدليل عليه والشرع خال منه . وعن التبيين في الصلاة : الأقرب أنه مكروه . وفيه نظر ، كما عن المقداد .

(٣) كما نسب إلى المشهور ، حيث حكى عنهم أن النية المعتبرة في العبادات هي الارادة التفصيلية المتعلقة بالصورة المخطرة . ولا دليل لهم ظاهراً عليه ، إذ الثابت بالاجماع كون الوضوء عبادة ، ومن المعلوم من بناء العقلاء أنه يكفي في تحقق العبادة كون الفعل اختيارياً صادراً عن إرادة الفاعل بداعي تعاق الأمر به ، وهذا كما يكون بالارادة التفصيلية الفاتمة بالصورة المخطرة يكون بالارادة الارنكازية أيضاً . وبشهادته اكتفاؤهم بمقارنة الارادة التفصيلية المذكورة لأول الفعل وإن زالت في الأثناء إذا

بل يكفي وجود الداعي في القلب (١) ، بحيث لو سئل عن شغله يقول : أتوضأ ، مثلاً . وأما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقي متحيراً فلا يكفي (٢) وإن كان مسبوقاً بالعزم والتصد حين المقدمات . ويجب استمرار النية إلى آخر العمل ، فلو نوى الخلاف أو تردد وأتى ببعض الأفعال بطل (٣) . إلا أن يعود إلى النية الأولى قبل فوات الموالاة (٤) .

حصلت الإرادة الارتكازية وبقيت إلى آخره ، مع أن من المعلوم أن عنوان العبادة كما يكون لأول الفعل يكون لآخره ، فإذا كان يكفي في عبادة الأخير الإرادة الارتكازية التي ذكرناها فلم لا تكفي لأوله ؟ . ومن ذلك يظهر أن المراد من إخطار النية في عبارة المن إخطار النوى تفصيلاً ، فالعبارة لا تخلو من مسامحة .

(١) يعني : تلك الإرادة الارتكازية ، الباقية ببقاء الداعي الارتكازي التي كان حدوثها ناشئاً عن خطوط الداعي .

(٢) لأن ذلك كاشف عن انتفاء الإرادة المذكورة ، ولو كانت موجودة امتنع الجهل بها ، لأنها من الأمور الوجدانية التي يُعلم بها بمجرد الالتفات إليها . نعم لو كان التحير ناشئاً عن قسر النفس عن الالتفات إلى ما فيها لبعض العوارض - كما قد يتفق - لم يكن ذلك قادحاً في صحة الوضوء إذا أحرز الفاعل بعد تحقق الالتفات منه كون فعله لأجل الداعي الصحيح . (٣) لفقد النية .

(٤) يعني : فيصح الفعل حينئذ ، إذ لا يعتبر في صحة العبادة استمرار نيتها ، وإنما يعتبر صدور كل جزء منها عن الإرادة المعتبرة فيها ولو بأن تعود بعد الزوال .

ولا يجب نية الوجوب والندب لا وصفاً (١) ،

(١) يعني : وصفاً للفعل المأتي به ، بأن ينوي إتيان الفعل الواجب أو المندوب . وقد حكي اعتباره كذلك عن المشهور . لتوقف الامتثال عليه . أو لتوقف التعيين عليه . أو لقاعدة الاشتغال الجارية هنا حتى بناء على البراءة في الأقل والأكثر ، إذ الشك في وجوب نية ذلك ليس شكاً في التكليف الشرعي ، لخروج النية المذكورة عن حيز الطلب ، وإنما الشك في تحقق الامتثال المعتبر عقلاً قطعاً في العبادة . (وفيه) : المنع من توقف الامتثال عليه . ويشهد به وضوح إمكان الامتثال مع تردد العبادة بين الواجب والمستحب والعجز عن معرفته ، ومجرد عدم القدرة في الفرض على قصد الوجوب أو الندب لا أثر له في الفرق بينه وبين فرض العلم ، لأن تحقق الامتثال اللازم فيها بنحو واحد . وتوقف التعيين عليه مطلقاً ممنوع ، لامكان حصول التعيين بقصد قبود المطلوب بأحدهما على نحو يتميز عن المطلوب بالآخر ، أو قصد الطلب الشخصي المتخصص به وإن لم يلتفت إلى كونه وجوباً أو ندباً مع أن ظاهر من اعتبره هو اعتباره من حيث هو ، لا من حيث التعيين وإن كان ظاهر دليبه ذلك . وأما قاعدة الاشتغال بالتحقيق عدم جريانها في المقام كسألة الأقل والأكثر ، لأن الشك هنا وإن كان في سقوط التكليف بدونه ، إلا أن مجرد ذلك غير كاف في وجوب الاحتياط ، بل إنما يجب مع الشك في السقوط إذا كان منشؤه الشك في إتيان الأمور به ، لا في مثل المقام مما كان منشؤه الشك في حصول المصلحة ، وإلا لزم الاحتياط في مسألة الأقل والأكثر ، لحصول الشك المذكور مع الاقتصار على فعل الأقل . وبالجمله المدار في جريان البراءة كون العقاب بلا بيان ، وهو حاصل هنا وليس المدار فيها كون الشك في التكليف ، كي يشكل جريانها هنا بأن

ولا غاية (١) ،

الشك هنا ليس في التكليف ، للعلم بعدم التكليف بالقيء المذكور ، لامتناع أخذه قيئاً في الأمور به . هذا مضافاً إلى أن القاعدة ساقطة بالاطلاق المقامي فإن عدم تعرض الشارع لبيان اعتبار ذلك في العبادة مع أنه مما يغفل غالباً عنه طريق إلى عدم اعتباره ، كما أشار إليه الوحيد رحمه الله في محكي حاشية المدارك وشرح المفاتيح . ولأجل ذلك يظهر أنه لو بني على الاحتياط في الوضوء وغيره من جهة أن الشك فيه شك في المحصل - كما تقدم تقريره في أوائل الباب - لا يجب الاحتياط هنا ، لدلالة الاطلاق المقامي على نفيه . (١) كما هو مذهب جماعة ، وعن الروضة : أنه مشهور . إنتهى .

والمراد من الوجوب والندب إن كان الشرعيين - كما هو الظاهر - امتنع جعلها غاية للامتنال ، فضلاً عن وجوبه ، إذ الغاية ما ترتب على المعنى ، ومن المعلوم أن المترتب على فعل الواجب والمندوب سقوط الوجوب والندب لاثبوتها ، فلا بد أن يكون المراد من كونها غاية أنها داعيان إلى ذات الفعل ، كما تقدم مثل هذا الاستعمال في بعض معاني القربة ، فيرجع قصدهما كذلك إلى قصد الأمر ، ويرجع القول باعتبارهما غاية إلى القول باعتبار قصد خصوصية الوجوب أو الندب في الأمر الداعي ، وأنه لا يكفي قصد مطلق الأمر المردد بين الوجوبي والندبي ، بل لابد من قصد الأمر الموصوف بأحدهما معيناً ، وحينئذ يجري فيه ما تقدم في أحدهما وصفاً للفعل ، والكلام فيه هو الكلام هناك نفيًا وإثباتاً . ولو فرض كون المراد أنها داعيان إلى الفعل الصادر عن الأمر فيكونان داعيين إلى الامتنال فهو معقول . وينبغي أن يكون الكلام فيه نفيًا وإثباتاً كسابقه .

وإن كان المراد من الوجوب والندب العقلين اللذين هما حسن الفعل

ولا نية وجه الوجوب والندب (١) ، بأن يقول : أتوضأ الوضوء
الواجب أو المندوب ، أو لوجوبه أو ندبه ،

مع قبح الترك أو لامع فبحه ، فكونها غاية لا بد أن يكون المراد منه أيضاً
ما عرفت من مجرد الداعوية ، لا ما يترتب على المغي ، وحينئذ نقول
أيضاً : إما أن يكون المراد الداعوية إلى ذات الفعل ، أو إلى الفعل الصادر
عن داعوية الأمر الشرعي . فان كان الأول توقف على القول بوجوب حسن
المأمور به - كما هو التحقيق - لامتناع تعلق الإرادة التشريعية بما لا يكون
راجع الوجود على العدم كالإرادة التكوينية ، ولا يتم على القول بعدم لزوم
ذلك . ثم نقول : لا دليل على اعتبار قصده حينئذ ، لصدق عنوان العبادة
عند العقلاء بدونه جزماً ، بل الاطلاق المقامي قاض بعدمه . وإن كان
الثاني فما لا بد منه لأن الفعل عن داعي الأمر لا بد أن يكون من جهة
حسنه الناشئ من أحد الوجوه المتقدم إليها الإشارة في دواعي الامتثال .
فلاحظ . وأما ما عن العديلية والمحقق الطوسي ، من أنه يشترط في استحقاق
الثواب على الواجب والمندوب الاتيان به لوجوبه أو ندبه . فالظاهر منه
إرادة قصد الأمر بنحو الداعي الذي لا إشكال في اعتباره في العبادات ،
كما سبق . ولو أريد غير ذلك كان ممنوعاً جداً .

(١) والمراد به - كما عن الشهيد (ره) - إما الأمر ، كما عن
الاشاعرة . أو اللطف في الواجبات والمندوبات العقلية ، بمعنى ما يقرب
إليها ، كما يشهد به قوله تعالى : (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) (١٥)
وقرب منها غيرها . أو مطلق المصلحة ، كما عن العديلية . قيل : أو
الشكر . لكن في كونه وجهاً للوجوب أو الندب إشكال ، لأن الوجوب

أو أتوضأ لما فيه من المصلحة (١) ، بل يكفي قصد القرية وإتيانه لداعي الله . بل لو نوى أحدهما في موضع الآخر كفى إن لم يكن على وجه التشريع (٢) أو التقييد ، فلو اعتقد دخول الوقت . فنوى الوجوب وصفاً أو غاية ، ثم تبين عدم دخوله ، صح إذا لم يكن على وجه التقييد ، وإلا بطل (٣) ، كأن يقول : أتوضأ لوجوبه . وإلا فلا أتوضأ .

(مسألة ٢٨) : لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحة ، على الأقوى (٤) ، ولا قصد الغاية التي أمر لأجلها

أو الذب من علة ، فلا يكون علة لها . وعلى الأول فنيته هي نية الأمر التي قد عرفت اعتبارها إجماعاً . لكن عطفه على الوجوب بـ (أو) لا يناسب هذا المعنى . نعم العبارة المذكورة إنما حكيت عن العداية ، فلما لا بد أن يكون ما عدا المعنى الأول . وكيف كان فلا دليل على اعتبار نية ذلك ، لا تخبيراً بينها وبين نسبة الوجوب أو الذب - كما هو ظاهر القائلين بها - ولا تعييناً ، لما عرفت من صدق العبادة بدونها ، والاطلاق المقامي قاض بعدمه .

(١) تفسير لوجه .

(٢) إذ الانبعاث حينئذ يكون عن الأمر التشريعي ، لا الأمر الشرعي هذا إذا كان التشريع في ذات الأمر ، أما إذا كان في وصف كونه واجباً أو ندباً فلا بأس ، إذ لا يخرج الامتثال حينئذ عن أن يكون عن داعي الأمر الشرعي .

(٣) لأن انتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد فما قصد امتثاله منتف ومما هو ثابت لم يقصد امتثاله .

(٤) كما نسب إلى جماعة من المتأخرين . لما عرفت من عدم الدليل

على وجوبها، فقاعدة البراءة العقلية محكمة . مضافاً إلى الاطلاق المقامي ، فإنه يقتضي علمه . خلافاً لما من ظاهر الكافي ، والغنية ، وموضع من الوسيلة ، وغيرها ، من اعتبار نيتها معاً . ولما عن المبسوط ، والسرائر ، والتحرير ، والمنتهى ، والمختلف ، والتذكرة ، من الاكتفاء بنية أحدهما تخبيراً ، وظاهر محكي السرائر الاجماع عليه . ولما عن بعض كتب الشيخ - رحمه الله - من لزوم نية الرفع . ولما عن السيد - رحمه الله - من لزوم نية الاستباحة . والكل ضعيف ، يخالف لقاعدة البراءة ، وللإطلاق المقامي : وما قد يستدل به عليه - مثل أنه إنما شرع لذلك ، وأنه يتوقف عليه التمييز ، وأن لكل امرئ ما نوى ، وقوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة) (١٥) حيث أن الظاهر أن ذلك الوضوء لأجل الصلاة ، وقوله (ع) : « إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة » (٢) ، لظهوره في وجوب نفس الطهور ، فيجب قصده بقصد الطهارة ورفع الحدث . . . إلى غير ذلك ، مما جعل سنداً للأقوال المذكورة ، بضميمة إرجاع الرفع إلى الاستباحة أو عدم الإرجاع ، أو كون الأثر الأول للوضوء هو الطهارة ، فهو المتعين للنية ، أو كون الفرض الأصلي هو الاستباحة فهو المتعين - يظهر ضعفه بالتأمل .

وتحقيق الحال أنه إن أريد من اعتبار نية ذلك في صحة الوضوء كونها مقومة لذات الوضوء الذي هو موضوع الأمر ، فالأدلة المذكورة لا تفتضيه بل الأدلة المتقدمة في بيان الوضوء من الكتاب والسنة ظاهرة في خروجها عن حقيقته ، وأنه ليس إلا غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين ، كما عرفت أيضاً في أوائل مباحث الوضوء ، كظهور النصوص أيضاً في أنه

(١٥) المائة : ٦ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

إذا وقع صحيحاً كان رافعاً للحدث كما ينقضه الحدث . وإن أريد كون نية ذلك دخيلة في عبادة الوضوء فمنه ظاهر أيضاً ، لما عرفت من أن العبادة إنما تنقوم بكون الداعي إلى الفعل أمر المولى لا غير .

نعم قد تحرر في محله من الأصول أن الأوامر الغيرية لا تصلح للداعوية إلى الفعل والبعث إليه بما هي في قبيل الأوامر النفسية ، وإنما تصلح لذلك بما أنها من شؤونها ، ويترتب عليه لزوم قصد الغاية بفعل الوضوء ، فلو جيء به لا لغاية أصلاً امتنع أن يكون بداعي الأمر الشرعي الغيري ، فلا يكون عبادة . وحينئذ فإن كان مقصود القائل باعتبار نية الرفع أو الاستباحة - ذلك كما قد يظهر من جملة من أدلته - كان في الجملة في محله . ولكنه يتوقف على أمور (الأول) : عدم ثبوت استحباب الوضوء في نفسه في قبيل استحبابه للكون على الطهارة ، إذ لو كان مستحباً في نفسه - كما قواه المصنف رحمه الله سابقاً - أسكن التعبد بأمره النفسي بلا نظر إلى أمر الطهارة وسائر الغايات (الثاني) : اعتبار قصد الغاية مطلقاً في الواجبات الغيرية حتى في ما كانت الغاية فيه من التوليدات المترتبة على المقدمة بلا توسط فعل اختياري ، إذ لو لم تنل به فيها - كما قربناه سابقاً - أمكن صحة الوضوء إذا قصد أمره الغيري وإن لم يلتفت إلى كونه يوجب الطهارة ورفع الحدث ، بل لو قبل به فيها أمكن القصد إليها إجمالاً وإن لم يلتفت إلى أنها خصوص رفع الحدث (الثالث) : أن يكون المراد من الحدث والاستباحة مطلق الغايات ، إذ لا فرق في ذلك بين رفع الحدث والسلاة وغيرهما من الغايات في كفاية قصد واحدة منها في حصول عبادته . ومن ذلك يظهر الكلام في ما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله : « ولا قصد الغاية . . . » وأنه لا تتوقف صحة الوضوء على قصد الغاية ، اكفاية قصد

بالوضوء ، وكذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر (١) . نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامتثال ، بمعنى : أنه لو قصدها يكون ممثلاً للأمر الآتي من جهتها ، وإن لم يقصدها يكون أداء للمأمور به لا امتثالاً (٢) ، فالمقصود من عدم اعتبار قصد الغاية عدم اعتباره في الصحة وإن كان معتبراً في تحقق الامتثال . نعم قد يكون الأداء موقوفاً على الامتثال ، فحينئذ لا يحصل الأداء أيضاً ، كما لو نذر أن يتوضأ لغاية معينة ، فتوضأ ولم يقصدتها ، فإنه لا يكون ممثلاً للأمر النذري (٣) ، ولا يكون أداء للمأمور به بالأمر النذري أيضاً (٤) ، وإن كان وضوؤه صحيحاً ، لأن أدائه فرع قصده . نعم هو أداء للمأمور به بالأمر الوضوئي .

الأمر الغبري به الآتي من قبل الأمر بالكون على الطهارة في حفظ عبادته وإن لم يقصد الكون على الطهارة ، بناء على ما قربناه من عدم اعتبار قصد التوصل في الغايات التوليدية ، أو بناء على ثبوت الاستحباب النفسي للوضوء ، كما قواه المصنف رحمه الله سابقاً .

(١) ومر وجهه في المسألة الرابعة من فصل الوضوءات المستحبة .
 (٢) بل هو امتثال للأمر الذي كان فعل الوضوء بداعوته عبادة ، لا امتثال لأمر الغاية ، فلا تحسن المقابلة بين الأداء والامتثال في المقام ، إذ الوضوء لا يصح إلا بقصد امتثال أمر ما كما تقدم ، غاية الأمر أنه لا يلزم قصد امتثال الأمر الآتي من قبل الغاية ، بل يكفي قصد امتثال غيره . فتأمل .

(٣) حيث لم ينبعث من قبله .

(٤) لأن أداء المنذور كأداء سائر ما يكون في ذمة المكلف من الأعيان

(الثالث عشر) : الخلوص فلو ضم إليه الرياء بطل (١) ،

والأفعال ، إنما يكون بالقصد ، فإن المدينون لزيد درهما اذا دفع له درهما لا يكون وفاءً عما في ذمته إلا بقصده ، إذ الدرهم كما يصلح لأن يكون وفاءً يصلح لأن يكون هبة ، وأن يكون قرضاً وأن يكون غير ذلك ، ولا معين لواحد منها إلا القصد ، فلو لم يقصد شيئاً لم يخرج الدرهم عن كونه ملكاً للدافع على ما كان عليه قبل الدفع ، ولأجل أن النذر يوجب كون الفعل المنذور ملكاً لله سبحانه في ذمة الناذر يجري عليه حكم الدين ، لا يتعين مصداقه إلا بالقصد .

(١) قولاً واحداً إلا ما يحكى عن المرتضى - رحمه الله - كما عن جامع المقاصد ونحوه كلام غيره . ويشهد له - مضافاً إلى الاجماع المتقدمة على كون الوضوء عبادة ، لمنافاة الرياء لعبادته في جملة من الصور ، كما ستأتي الإشارة إليه - ما دل على حرمة العمل المرثي فيه من الكتاب المجيد ، كقوله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلوتهم ساهون الذين هم براؤون) (١٠) والاجماع ، والنصوص ، كرواية زرارة وجران عن أبي جعفر (ع) : « لو أن عبداً عمل عملاً يظاب به وجه الله والدار الآخرة وأدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً » (٢٠) . وفي رواية أبي الجارود : « من عمل عملاً مما أمر الله تعالى به مراعاة للناس فهو مشرك » (٣٠) . وفي رواية مسعدة : « فاتقوا الله تعالى في الرياء ، فإنه الشرك بالله ، إن المرثي يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء : يا كافر ، يا فاجر ، يا غادر ، يا خاسر ،

(١٠) الماعون : ٤ .

(٢٠) الوسائل باب : ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١١ .

(٣٠) الوسائل باب : ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١٣ .

سواء كانت القربة مستقلة والرياء تبعاً (١) أو بالعكس ،

حبط عملك وبطل أجرك ، فلا خلاص لك اليوم ، (١٠) ، وفي صحيح ابن جعفر (ع) : « يؤمر برجال الى النار ٠٠٠ (الى أن قال) : فيقول لهم خازن النار : يا أشقياء ما كان حالكم ؟ قالوا : كنا نعمل لغير الله ، فقيل لنا : خذوا ثوابكم ممن علمتم له ، (٢٠) . وفي رواية السكوني : « إن الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجاً به ، فإذا صعد بحسناته يقول الله عز وجل : اجعلوها في سجين إنه ليس إياي أراد به ، (٣٥) ، ونحوها غيرها . فلاحظ الأبواب المعقودة لها في أوائل الوسائل (٤٥) . والنحرى ينأى العبادة ، لامتناع التقرب بما هو مبعد ، واعتبار صلاحية القربة في ما هو عبادة من القطعيات (ودعوى) : أن الرياء المحرم لا ينطبق على العمل الخارجي ، وإنما ينطبق على مجرد القصد . خلاف ظاهر النصوص ، بل ينبغي أن يكون بطلان العمل المرائي فيه من ضروريات مدلولها . ومنه يظهر ضعف ما عن السيد - رحمه الله - من صحة العمل وسقوط الثواب ، لأن نفي قبول العمل أعم من عدم الاجزاء . وجه الضعف : أنه لا ينحصر الدليل على البطلان بما دل على نفي القبول . مع أن إطلاق نفي القبول يلازم البطلان : فتأمل .

(١) الاجماعات على عبادية الوضوء لا تقتضي البطلان في هذه الصورة ، بناء على عدم منافاة الضميمة للعبادية إذا كانت تابعة للقربة ، فينحصر الدليل على البطلان فيها بالأدلة اللفظية من الكتاب والسنة الدالة على حرمة

(١٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١٦ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٣ .

(٤٥) راجع الوسائل باب : ٥ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، وغيرها من أبواب مقدمة العبادات .

أو كان كلاهما مستقلاً (١) ، وسواء كان الرياء في أصل العمل (٢) ،
أو في كفيياته (٣)

العمل المرثي فيه ، وبطلانه ، وأكثرها ظاهر في غير هذه الصورة . نعم
إطلاق ما دل على حرمة الرياء ، وأنه شرك يقتضي عموم الحكم لها ، بل
لعل رواية زرارة وحران المتقدمة ظاهرة فيها ، وبعضها مثل رواية السكوني
عن أبي عبد الله (ع) : « ثلاث علامات للمرائي ينشط إذا رأى الناس ،
ويكسل إذا كان وحده ، ويجب أن يحمد في جميع أموره » (١٥) . وحمل
الادخال في الأول ، على الادخال بنحو الجزئية ، والنشاط في الثانية على ما
يقابل التقاعد ، كما ارتكبه شيخنا الأعظم - رحمه الله - لأجل ظهور
أكثر النصوص في غير المقام ، ولأجله استشكل في الحكم فيه . لا داعي
له ، لعدم التناقض بين أكثر النصوص وبين ما ذكر ، لا سيما مع اعتضاده
بالإطلاق ، فيكون الحمل بلا قرينة ، فالنعيم - كما هو ظاهر المشهور - أظهر
(١) ما تقدم في الصورة الأولى جار بعينه هنا ، لكن عموم النصوص
له أظهر . أما إذا لم يكن لأحدهما استقلال ، وإنما كان مجموعهما عنه .
فالحكم فيه هو الحكم في الصورة الثانية ، لانقضاء العبادية حينئذ ، إذ من الواضح
عند العقلاء أن قوام العبادية استقلال الأمر الشرعي بالداعوية :
(٢) فانه القدر المتيقن .

(٣) الكيفيات التي يكون بها الرياء (تارة) : تكون متحدة مع
المأمور به في الخارج ، مثل أن يرثي في الصلاة في أول الوقت ، أو في
المسجد (وأخرى) : تكون أجنبية عنه ، مثل أن يرثي بالتحنك أو
الخشوع أو البكاء أو نحو ذلك في الصلاة . فان كانت على النحو الأو

(١٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب مقسمة العبادات حديث : ١ .

و في أجزائه (١) ، بل ولو كان جزءاً مستحجباً (٢) على الأقوى

فالحكم البطلان ، لأن تحريمها يوجب تحريم نفس العبادة ، فيمتنع التعبد بها . مع إمكانية صدق الرياء بالعبادة ، فيجري حكمه عليه . وإن كانت على النحو الثاني فالحكم الصحة ، لعدم الموجب لبطلان العبادة بعد مباينتها لموضوعه في الخارج (و-عوى) : صدق الرياء على العبادة نفسها حينئذ ممنوعة ، بل تطبيقه عليها ناشئ من المسححة والعناية ، بمعنى كون المجموع ظرفاً للرياء ، لا أنه متعلق بها .

(١) مقتضى ظاهر الأدلة هو بطلان الجزء لا غير ، لأنه المراني فيه والمفروض أن بقية الاجزاء قد وقعت على نحو الاخلاص فتصح . نعم إذا اقتصر على الجزء المذكور بطل الكل ، لفواته بفوات جزئه ، وكذا لو لم يقتصر عليه إذا كانت زيادته قاذحة في صحة الكل ، كأجزاء الصلاة ، فلو رآني في القراءة بطلت الصلاة ، ولا يجدي التدارك للزيادة العمدة القاذحة لعموم : « من زاد في صلاته فعليه الاعادة (١٥) . فاطلاق الحكم بالبطلان في الأجزاء غير ظاهر .

(٢) الظاهر أن الأجزاء المستحبة ليست أجزاء أصلاً ، لا لصرف الماهية - كماهية الوضوء - لعدم انتفاء الماهية بانتفائها ، ولا للماهية الفاضلة وإلا كانت عين صرف الماهية في الخارج ، لأن الماهية الفاضلة أفضل الفردين ، ويتحد صرف الماهية مع كل من أفرادها بتمام أجزائه في الخارج . وإذا اتحد مع تمام الاجزاء سرى إليها حكمه ، فتكون الأجزاء المستحبة واجبة لو كان صرف الماهية واجباً ، فلا بد من الاتيان بها بداعي الوجوب مع أنه لا ريب عندهم في أن الاتيان بها بداعي الاستحباب ، فلا بد أن

(١٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب الحلل في الصلاة حديث : ٢ .

وسواء نوى الرياء من أول العمل أو نوى في الأثناء (١) ، وسواء تاب منه (٢) أم لا . فالرياء في العمل بأي وجه كان مبطل له ، لقوله تعالى - على ما في الأخبار - : « أنا خير شريك من عمل لي واغيري تركته لغيري » (٣) . هذا ، ولكن إبطاله إنما هو إذا كان جزءاً من الداعي على العمل ولو على وجه التبعية ، وأما إذا لم يكن كذلك ، بل كان مجرد خطور في القلب ،

تكون أموراً مستحبة في وجود الماهية خارجة عنها ، ووجود الماهية يكون ظرفاً لها . وحينئذ يكون الرياء فيها مبطلاً لها نفسها لا غير ، إذ لا موجب لبطلان الماهية الواجبة بعد أن كانت خالية عن الرياء . ومنه يظهر أنه لا ملازمة بين القول بأن الرياء في الجزء قادح في صحة الكل وبين القول بأن الرياء في الجزء المستحب قادح في صحة الماهية ، بل يمكن التفكيك بينهما جزماً .

(١) لاطلاق الاداة . وربما كان ظاهر خبر يونس بن عمار الآتي عدم قبح الرياء في الأثناء . لكنه ضعيف سنداً ودلالة ، ولذا قوى في الجواهر البطلان بعد أن جعل للصحة وجهاً . بل الانصاف أنه لا مجال للتردد فيه . إذ لا يصلح الخبر المذكور - أو سلم سنداً ودلالة - لمقابلة الأدلة المتقدمة ، المعتضدة بفتوى الأصحاب .

(٢) إذ داليل التوبة إنما يدل على معوها للذنب ، لا على تصحيح العمل الباطل بمقتضى الاطلاق .

(٣) هذه الفقرة لم أجد لها مذيلاً بها الحديث على اختلاف متونه وطرقه ، وإنما الموجود في رواية هشام بن سالم : « فهو لمن عمله غيري » (١٥)

(١٥) الوسائل باب : ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٧ .

من دون أن يكون جزءاً من الداعي ، فلا يكون مبطلاً (١) :
 وإذا شك حين العمل في أن داعيه محض القربة أو مركب منها
 ومن الرياء فالعمل باطل ، لعدم إحراز الخلوص (٢) الذي هو
 الشرط في الصحة . وأما العجب فالتأخر منه لا يبطل العمل (٣)

وفي بعض روايات علي بن سالم : « فهو لمن عمله دوني » (١٥) ، وفي غيره
 غير ذلك .

(١) كما استظهره في الجواهر ، لعدم الدليل عليه ، واختصاص الأدلة
 المتقدم إليها بالإشارة بغيره . بل لعل ذلك ظاهر الأصحاب ، حيث اقتصرنا
 على ذكر الرياء الذي ليس هو منه .

(٢) لا وجداناً ، ولا بالأصل ، إذ لا أصل يجرز الاخلاص مع
 أنه لا بد من إحرازه ، لقاعدة الاشتغال .

(٣) كما لعله ظاهر الأصحاب ، حيث أهملوا ذكره في المفسدات .
 لعدم الدليل على البطلان به . نعم يظهر من كثير من الأخبار حرمة .
 لكنه لا ينطبق على العمل ، ليمتنع التقرب به حينئذ : ومجرد كونه من
 المهلكات (٢٥) ، وأنه مانع من صعود العمل إلى الله سبحانه ، ومن قبوله (٣٥)
 أعم من الإبطال . وأما خبر علي بن سويد عن أبي الحسن (ع) : « عن
 العجب الذي يفسد العمل . فقال (ع) : العجب درجات : منها : أن
 يزني للعبد سوء عمله فيراه حسناً ، فيعجبه ويحسب أنه يحسن صنعاً : ومنها
 أن يؤمن العبد بربه فيمنّ على الله تعالى ، والله عليه فيه المن » (٤٥) .

(١٥) مستدرک الوسائل باب : ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٥ .

(٢٥) كما تضمن ذلك ما في الوسائل باب : ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١٢ .

(٣٥) كما تضمن ذلك ما في الوسائل باب : ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٩ .

(٤٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٥ .

وكذا المقارن وإن كان الأحوط فيه الاعادة (١). وأما السمعة فإن كانت داعية على العمل ، أو كانت جزءاً من الداعي ، بطل ، وإلا فلا ، كما في الرياء (٢) ، فإذا كان الداعي له على العمل هو القربة ، إلا أنه يفرح إذا اطلع عليه الناس ، من غير أن يكون داخلاً في قصده ، لا يكون باطلاً (٣) ، نكن ينبغي

فالظاهر أن المراد من الفساد فيه مجرد عدم القبول ، لا عدم الصحة ، فإن القسم الأول مجرد ارتكاب السيئات ، والقسم الثاني محله مما لا يقبل الصحة والفساد . مضافاً إلى خبر يونس بن عمار عن أبي عبد الله (ع) : « قيل له وأنا حاضر : الرجل يكون في صلاته خالياً فيدخله العجب . فقال (ع) : إذا كان أول صلاته بنية يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فليمض في صلاته وليخسأ الشيطان » (١٥) . ومنه يظهر الحال في العجب المقارن . (١) لما في الجواهر عن بعض مشايخه من الافساد فيه ، ولذا خصه بالاحتياط .

(٢) لعموم بعض أخبار الرياء لها بالتنصيص عليها في بعضها ، كرواية ابن القداح « واعملوا لله في غير رياء ولا سمعة ، فإنه من عمل لغير الله وكله الله الى عمله يوم القيامة » (٢٥) ، وبعضها بالتعليل وبعضها بالغاء خصوصية الرؤية ، لأنها ملحوظة طريقاً كالسماع في السمعة ، فتمام موضوع الحكم كون الداعي إلى العمل جهة الناس قبال جهته تعالى ، وعليه فيجري عليها حكم الرياء تكليفاً ووضعاً .

(٣) ففي مصحح زرارة عن أبي جعفر (ع) : « عن الرجل يعمل

(١٥) الوسائل باب : ٢٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١٥ .

للإنسان أن يكون ملتفتاً ، فإن الشيطان غرور وعسوه مبين :
وأما سائر الضمائم ، فإن كانت راجحة - كما إذا كان قصده
في الوضوء القربة وتعليم الغير - فإن كان داعي القربة مستقلاً
والضميمة تبعاً ، أو كانا مستقلين صح (١) ، وإن كانت القربة
تبعاً أو كان الداعي هو المجموع منها بطل (٢) ،

الشيء من الخير ، فيراه إنسان فيسره ذلك . قال (ع) : لا بأس ، ما
من أحد إلا وهو يجب أن يظهر له في الناس الخير إذا لم يكن صنع ذلك
لذلك ، (١٥) .

(١) وعن شرح الدروس واللوامع ظاهر الاجماع عليه ، (وما) عن
العلامة (ره) في النهاية - تبعاً لجمع - كما قبل - من إطلاق البطلان في
الضميمة ، وحكي أيضاً عن الايضاح ، والموجز ، وجامع المقاصد ، والبيان
وروض الجنان ، ومجمع البرهان (منزل) على الضميمة المباحة ، والوجه
فيه : أن المقدار الذي قام الاجماع على اعتباره في الوضوء وغيره من العبادات
هو صدور الفعل بداعي الأمر المستقل في البعث لولا الضميمة ، فاعتبار
غير ذلك محتاج إلى دليل ، وهو مفقود . وسيأتي ما له نفع ، فانتظر .

(٢) لعدم الاتيان به عن أمره ، وإطلاق معقد ظاهر الاجماع المحكي
أنفاً على عدم قدح الضميمة الراجحة وإن كان يقتضي الصحة هنا أيضاً ،
إلا أن ملاحظة إجماعهم على كون الوضوء عبادة ، ووضوح استقلال الأمر
العبادي في البعث ، يقتضي حمله على إرادة غير ذلك ، في قبالة الخلاف
في الضميمة المباحة مع استقلال الأمر ، أشبهة منافاتها للاخلاص غير الواردة
في الضميمة الراجحة ، كما لا يخفى .

وإن كانت مباحة فالأقوى أنها أيضاً كذلك (١) ، كضم التبرد

(١) لما عرفت في الضميمة الراجعة (ودعوى) : منافاة ذلك للاخلاص المعتبر في العبادات (مندفة) بأنه لا دليل على اعتبار الاخلاص بالمعنى المنافي للضميمة مع استقلال الأمر في البعث لولاها ، بل ظاهر رواية سفیان بن عیینة عن أبي عبد الله (ع) : « والعمل الخالص الذي لا تبرد أن يمدك عليه أحد إلا الله عز وجل » (١٠) أن المراد بالاخلاص ما يقابل الرياء . ولذلك أطلق في الشرائع - وعن المعتبر ، والمبسوط ، وغيرها ، بل نسب إلى المشهور - عدم قدح الضميمة . وإطلاقه وإن كان يقضي القول بالصحة ولو مع استقلال الضميمة وتبعية القرية ، لكن لا يبعد - كما عن كشف اللثام - تنزيهه على صورة تبعية الضميمة ، بل ينبغي الجزم بعدم إرادة الاطلاق وكيف يصح توهم صحة العبادة مع استقلال الضميمة وتبعية القرية ؟ مع ما عرفت من الاجماع على عبادة الوضوء ، وأن قوام العبادة انقياد العبد إلى المولى بأمره واستقلال أمره في بعثه ، وما دون ذلك نقص في العبودية قطعاً . ومنه يظهر ضعف التفصيل بين كون الضميمة تابعة للصحة وبين غيره فالفساد - كما عن جماعة من المتأخرين - فإنه لا مقتضى للحكم بالفساد مع استقلال الأمر ولو مع استقلال الضميمة ، واشتراك الضميمة مع الأمر في البعث لو كان ينافي العبادة لنافاها ولو مع تبعية الضميمة ، فإنه أيضاً يكون مجموع داعي الأمر والضميمة باعثاً على الفعل . ويستند الفعل الخارجي إليهما معاً ، والاختلاف بينهما في أن عدم الأمر يوجب عدم الفعل في الثاني ، بخلاف الأول ، لا يوجب الفرق في تحقق الاشتراك في الداعي (فالمتحصل) : أن الاستفادة من بناء العقلاء

(١٠) الوسائل باب : ٨ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٤ .

الى القربة . لكن الأحوط في صورة استقلالها ايضاً الاعادة (١) .

أن المدار في كون الفعل عبادة ومظهراً من مظاهر العبودية كون أمر المولى في نظر العبد علة تامة للفعل ، وأما انحصار العلة به - بحيث لو فرض عدم الأمر لزم عدم الفعل من جهة عدم الدواعي النفسانية للعبد - فليس مما له دخل في عبوديته . نعم ذلك من كمال عبوديته ، لكن لا دليل على اعتبار هذه المرتبة من العبادية في العبادات . مع أنه او بني على ذلك لزم تعذر التعبد في كثير من موارد العبادات إذا اتفق وجود الداعي النفساني الى الفعل ولو لم يكن . أموراً به ، بسل يتفق ذلك للأولياء والصلحاء ، وأيضاً او بني على ذلك لم يكن وجه ظاهر للفرق بين الضميمة الراجعة والمباحة ، إذ عبادة الأمر في المقامين بمعنى واحد ، وقد عرفت الاتفاق على الصحة مع الضميمة الراجعة ولو كانت مستقلة (وبالجملة) : قوام العبودية كون أمر المولى ونهيه في نظر العبد علة تامة في البعث والزجر ، فاذا لم يكونا كذلك بل كانا جزءاً للعلة فيها أو مؤكداً لها كان ذلك نقصاً في العبودية . كما أن انحصار العلة في البعث والزجر بهما كمال في العبودية . والمقدار الثابت بالاجماع وملاحظة بناء العقلاء في العبادة التي هي من مظاهر العبودية هو اعتبار تمام العبودية ، فلا يكتفى بما دونها ، ولا يعتبر كمالها . ولازم ذلك صحة ما في المتن في الضميمة الراجعة والمباحة . نعم قد يشكل الحال في خصوص المقام من جهة لزوم الاحتياط فيه ، لأنه من الشك في المحصل ، كما تقدم تقريبه في أفعال الوضوء . لكنه يندفع بدعوى الاجماع على عدم اعتبار أكثر من العبادية في الوضوء ، الظاهر في تمام العبادية ، دون كمالها . فتأمل جيداً .

(١) خروجاً عن شبهة الخلاف . بل الأحوط الاعادة ولو مع تبعية

وإن كانت محرمة غير الرياء والسمعة فهي في الإبطال مثل الرياء، لأن الفعل بصير محرماً، فيكون باطلاً (١). نعم الفرق بينها وبين الرياء أنه لو لم يكن داعيه في ابتداء العمل إلا القربة، لكن حصل له في الأثناء في جزء من الأجزاء يختص البطلان بذلك الجزء (٢)، فلو عدل عن قصده وأعادته من دون فوات الموالاة صح. وكذا لو كان ذلك الجزء مستحباً وإن لم يتداركه، بخلاف الرياء (٣)، على ما عرفت، فإن حاله حال الحدث في الإبطال.

(مسألة ٢٩) : الرياء بعد العمل ليس يبطل (٤).

(مسألة ٣٠) : إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها وإن كان من قصدها ذلك (٥).

الضميمة، لما عرفت من حكاية البطلان عن جماعة من الأعيان.

- (١) لامتناع التعبد به.
- (٢) لاختصاص التحريم به، ولا مقتضى لسراية البطلان إلى غيره.
- (٣) بل عرفت أنه كذلك.
- (٤) لعدم الدليل على البطلان به، لاختصاص النصوص بالعمل الصادر رياءً. نعم في مرسل علي بن اسباط عن أبي جعفر (ع) : «الابقاء على العمل أشد من العمل : قال : وما الابقاء على العمل ؟ قال (ع) : يصل الرجل بصلة وينفق نفقة لله وحده لا شريك له فكتبت له سرّاً ثم يذكرها فتمحى فكتبت له علائقة، ثم يذكرها فتحمى وتكتب له رياءً» (١٥). لكنه لضعفه وهجره محمول على نحو من الاحباط.
- (٥) لعدم كونه مقدمة للحرام، ليحرم بقصد التوصل به إليه. نعم

(١٥) الوسائل باب : ١٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ٢.

(مسألة ٣١) لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء ، كما إذا كان بعد الوقت (١) ، وعليه القضاء أيضاً ، وكان ناذراً لمس المصحف ، وأراد قراءة القرآن ، وزيارة المشاهد كما لا إشكال في أنه إذا نوى الجميع وتوضأ وضوءاً واحداً لها كفى (٢) ، وحصل امتثال الأمر بالنسبة إلى الجميع (٣) ، وأنه إذا نوى واحداً منها أيضاً كفى عن الجميع ، وكان أداء بالنسبة إليها ، وإن لم يكن امتثالاً إلا بالنسبة إلى ما نواه ، ولا ينبغي الإشكال في أن الأمر متعدد حينئذ (٤) ، وإن قيل إنه لا يتعدد ،

إذا انحصر مكان الوضوء في المكان الذي يراها فيه الأجنبي ، فإن النهي عن التكشف فيه موجب لسلب القدرة على الوضوء فيتعين التيمم ، فلا يكون الوضوء مشروعاً حينئذ بناءً على ارتفاع مشروعية الوضوء عند مشروعية التيمم ، فيكون الحكم فيه هو الحكم عند انحصار ماء الوضوء في الاناء المصوب .

- (١) قد عرفت أن الذي يظهر من أدلة الغايات أن غاية الوضوء هي الطهارة وغاية الطهارة الغايات المذكورة ، فليست هي في عرض الطهارة .
- (٢) كما تقدم في المسألة السادسة من فصل الغايات .
- (٣) هذا واضح إذا كان كل واحد صالحاً للاستقلال في البعث إلى الوضوء . أما لو كان المجموع صالحاً لذلك ، لا كل واحد ، فيشكل الامتثال بالنسبة إلى واحد ، فضلاً عن الجميع ، كما سبق في الضميمة الراجعة . ولو كان بعضها مستقلاً . وبعضها تابعاً كان امتثالاً بالنسبة إلى الأول دون الثاني ، كما أشرنا إلى ذلك في فصل الغايات . ولعل ما في المتن منزل على الأول .
- (٤) بل هو في نهاية الإشكال بناءً على كون الوضوء حقيقة واحدة

ولإنما المتعدد جهاته . وإنما الاشكال في أنه هل يكون المأمور به متعدداً أيضاً ، وأن كفاية الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا ؟ بل يتعدد . ذهب بعض العلماء إلى الأول (١) وقال : إنه حينئذ يجبُ عليه أن يعين أحدهما ،

بذاته مقدمة لكل واحدة من الغايات ، فإن حيثية المقدمة ليست من حيثيات التقييدية ، كي يكون المقام من قبيل مسألة الاجتماع الذي قال فيه جماعة بالجواز ، بل هي تعليلية محضة ، فيمتنع اجتماع الأمرين فيه ، لأن المثليين كالضدين يمتنع اجتماعهما في محل واحد لا تكثر فيه بوجه ، وإن قيل بجواز الاجتماع فيه هناك ، كما لا يخفى . وكان مراده - بقرينة نفي الاشكال - اجتماع ذاتي الأمرين ومرتبتهما بنحو يكونان وجوداً واحداً متأكداً ، ولا بأس به حينئذ ، كما تقدم في فصل الغايات . لكن ينافيه مقابلته للقول بالاتحاد مع تعدد الجهات . فان لازم ذلك كون وجود الأمر الواحد ذا مراتب متعددة فيكون واحداً متأكداً .

(١) لم أقف في ما يحضرني على هذا القول ، فضلاً عن نسبه إلى عالم معين . نعم حكى القول بتعدد الوضوء بتعدد السبب ، وهو الحدث ، كما تقدم في أوائل مهبحث الوضوء ، ولكنه غير القول بتعدد الوضوء بتعدد الغايات . نعم قال في الجواهر في مبحث عام اعتبار تعيين الحدث : « ومن هنا تعرف أنه لا إشكال في الاكتفاء بوضوء واحد للغايات المتعددة واجبة كانت أو مندوبة ، والظاهر أنه ليس من التداخل في شيء لأن المطلوب في الجميع رفع الحدث ، وهو أمر واحد غير ممكن التعدد فلا يتصور فيه تداخل ، بخلاف الأغسال المندوبة إذ ليس المقصود منها ذلك . ودعوى : تنويع الحدث ، فيكون للحاجة حدث غيره بالنسبة الى دخول

وإلا بطل لأن التعيين شرط عند تعدد المأمور به (١) .

المسجد ، وهكذا ، كدعوى احتمال أن الوضوءات المندوبات كالأغسال المندوبة ، مما لا يرتكبه فقيه . نعم يتجه التداخل في الوضوءات التي لم يكن المقصود منها رفع الحدث ٠٠٠ (إلى أن قال) : لكنه موقوف على الدليل ، وكيف كان فالاستفاد من أدلة اعتبار الوضوء في الغايات المتقدمة الذكر أن الوضوء الذي يكون مقدمة لواحدة منها هو الذي يكون مقدمة للآخرى ، ولا تعدد فيه ، ليمكن فرض التداخل ، ولو بُني على المغايرة لم يكن وجه للتداخل . اللهم إلا أن يكون الوجه فيه هو الإجماع : لكنه يعلم استناد المجمعين الى ظواهر الأدلة ، فلا يصح الاعتماد على إجماعهم :

(١) لاعتبار القصد إليه الموقوف على التعيين . لكنه يختص بما إذا كان متعيناً في نفسه في قبال الآخر ، نظير صلاة الظهر في قبال صلاة العصر ، وناقلة الصبح قبال فريضة ، فان صحة إحداهما دون الأخرى دليل على تخصيص كل منهما بمخصصات لا تكون في الأخرى ، فيمتنع القصد إلى ما هو متخصص من دون الالتفات إلى مخصصاته ولو إجمالاً . أما إذا لم يكونا كذلك - كما لو وجب صوم يومين - لم يجب التعيين ، بل امتنع ، لأنه فرع التعيين . فلو تعدد منه السهو في الصلاة فوجب عليه سجود السهو مكرراً لم يجب عليه التعيين ، بل تعذر ، ولو عينه بتعيين السبب فنوى السجود عن زيادة السجدة في قبال السجود عن زيادة الشاهد لم يتعين ، لخروج التعيين المذكور عن المأمور به ، بل يسقط واحد ويبقى الباقي ، وكذا لو نذر أن يصوم يوماً إن شفى الله تعالى مريضه ، ثم نذر أن يصوم يوماً آخر إن رزق ولداً ، فشفي مريضه ، ورزق ولد ، كان عليه صوم يومين بلا تعيين ، فلو صام ناوياً الوفاء بنذر الشفاء لم يتعين

وذهب بعضهم إلى الثاني ، وأن التعدد إنما هو في الأمر (١) ، أو في جهاته . وبعضهم إلى أنه يتعدد بالنذر ولا يتعدد بغيره ، وفي النذر أيضاً لامطلقاً بل في بعض الصور ، مثلاً إذا نذر أن يتوضأ لقراءة القرآن ، ونذر أن يتوضأ لدخول المسجد ، فحينئذ يتعدد (٢) ، ولا يغني أحدهما عن الآخر ، فإذا لم ينو شيئاً منها لم يقع امتثال لأحدهما (٣) ، ولا أداؤه ، وإن نوى أحدهما المعين

بل يسقط يوم ويبقى آخر ، لأن التعيين المذكور لما لم يكن داخل في الأمور به كان المأتي به صالحاً للفردية لكل منهما ، ويخرج عن ذلك بالتعيين ، بل يسقط أحدهما ويبقى الآخر .

وبوضح ما ذكرنا قياس المقام بالارادة التكوينية ، فان من أراد أن يصوم يوماً إذا جاء زيد ، وأراد أن يصوم يوماً آخر إن جاء عمرو ، فجاء زيد وعمرو ، فانه تحصل له ارادة صوم يومين بلاميز بينهما إلا بمحض الاثنية ، تكون تلك الارادة علة لصوم يوم ثم آخر ، ولا تكون علة لصوم يوم مجيء زيد في قبال يوم مجيء عمرو ، لأنها إنما تعلق بصوم يوم غير مقيد بكونه مجيء زيد أو مجيء عمرو ، لأن خصوصية السبب لا تقتضي خصوصية في المراد .

(١) قد تقدم بعض الكلام في ذلك في فصل الغايات .

(٢) لأن المنذور بالنذر الثاني غير المنذور بالنذر الأول بحسب قصد الناذر

فيرجع النذر إلى نذر وضوءين . وبشكل بأن الغايات إذا لم تشرع التعدد فالنذر لا يصلح لتشريع ، لوجوب مشروعية المنذور مع قطع النظر عن النذر .

(٣) لأن المنذور هو الوضوء المأتي به بقصد الغاية المعينة ، فإذا لم

يقصدها لم يأت بالمنذور .

حصل امتثاله وأداؤه ، ولا يكفي عن الآخر (١) . وعلى أي حال وضوؤه صحيح (٢) ، بمعنى أنه موجب لرفع الحدث ، وإذا نذر أن يقرأ القرآن متوضئاً ونذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضئاً فلا يتعدد حينئذ (٣) . ويجزىء وضوء واحد عنهما ، وإن لم ينو شيئاً منهما ، ولم يمثل أحدهما ، ولو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالا بالنسبة إليه وأداء بالنسبة إلى الآخر . وهذا القول قريب .

(مسألة ٣٢) : إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت وفي أثناءه دخل لا إشكال في صحته (٤) .

(١) لمباينته له ، للاختلاف في الخصوصية .

(٢) لما عرفت في فصل الغايات من أن كل وضوء فعله المحدث بالأصغر كان رافعاً لحدثه وإن لم يكن وفاء لناره لعدم انطباق المنذور عليه .
(٣) لأن المنذور بالنذر الثاني هو أن يكون على وضوء وإن جرى به لغاية أخرى .

(٤) لما عرفت من أن المستفاد من الأدلة كون الوضوء حقيقة واحدة يترتب عليها أثر واحد ، وما يكون مقدمة لغاية هو الذي يكون مقدمة لبقية الغايات ، فاذا استحب قبل الوقت ودخل في أثناءه بقي على استحبابه ، غاية الأمر أن يكون الوقت سبباً لوجوبه ، فيكون إتمامه واجباً ومستحباً على نحو يؤكد أحدهما الآخر ، فلا موجب لبطلانه ، ليجب استينافه . لكن العلامة - رحمه الله - في القواعد جعل أقوى الاحتمالات الاستيناف . وتعليله بامتناع انصاف الشيء الواحد بالوجوب والاستحباب عليل ، إذ فيه : أن المنوع اجتماع الوجوب والاستحباب بحديهما في الواحد الذي لا تكثر فيه ، أما اجتماعهما

وأنه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه (١) وبالاستحباب بالنسبة الى ما كان قبل الوقت ، فلو أراد نية الوجوب والندب نوى الأول بعد الوقت والثاني قبله (٢) .
(مسألة ٣٣) : إذا كان عليه صلاة واجبة أداء أو قضاء ولم يكن عازماً على اتيانها فعلاً ، فتوضأ لقراءة القرآن ، فهذا الوضوء متصف بالوجوب وإن لم يكن الداعي عليه الأمر الوجوبي ، فلو أراد قصد الوجوب والندب لا بد أن يقصد

لا بحديها بل بذاتيهما فلا مانع منه في الواحد الذي لا تكثر فيه خارجاً فضلاً عما له تكثر وأجزاء كأوضوء . نعم لو قلنا بأن الوضوء المندوب غير الوضوء الواجب أشكل أن يصح بعد دخول الوقت ، بناء على أن الوضوء بعد دخول الوقت لا يكون إلا واجباً ، لأن ما نواه لا يكون إلا قبل الوقت . فتأمل .

ومن هنا يظهر أن نفي الاشكال في المتن هنا ربما ينافي دعواه للاشكال في أن الأمور به متعدد أو متحد في المسألة السابقة . كما أن مما ذكرنا يظهر أنه له أن ينوي كلا من الوجوب والاستحباب في الأتمام لما عرفت من اجتماعها فيه هذا وفي جامع المقاصد : أن أضعف الوجوه بناء ما بقي على ما مضى ، يعني : إتمامه بقصد الاستحباب ، لوقوع النية في محلها . ووجه ضعفه ظاهر ، لأنه خلاف إطلاق دليل وجوبه بعد الوقت .

(١) بناء على المشهور من وجوب مطلق المقدمة ، أما لو اعتبر في وجوب المقدمة قصد التوصل بها لم يجب الوضوء المذكور ، كما أنه لو اعتبر نفس الايصال توقف وجوبه على فعل الغاية الواجبة به :
(٢) وفي جامع المقاصد : « لا يخلو من قوة » . لكن قال بعد ذلك :

الوجوب الوصفي والندب الغائي (١) ، بأن يقول : أتوضأ
الوضوء الواجب امثالاً للأمر به لقراءة القرآن . هذا وليكن
الأقوى ان هذا الوضوء متصف بالوجوب والاستحباب معاً (٢) ،
ولا مانع من اجتماعها (٣) .

(مسألة ٣٤) : إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزىء من
الغسل غير مضر واستعمال الأزيد مضرأ ، يجب عليه الوضوء
كذلك (٤) ، ولو زاد عليه بطل (٥) ، إلا أن يكون استعمال
الزيادة بعد تحقق الغسل بأقل المجزىء . وإذا زاد عليه جهلاً
أو نسياناً لم يبطل ، بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرأ

والمعمل على الأول ، يعني : الاستيناف الذي تقدم اختياره في القواعد .
(١) يعني : تكون الغاية المقصودة في فعله امثال الأمر الندبي .
(٢) فله أن يقصد الندب الوصفي أيضاً ، بل ذلك من لوازم قصد
الندب الغائي ، لأن الأمر الندبي يمتنع أن يدعو إلى غير متعلقه ، فلا بد
أن يكون الوضوء مندوباً .

(٣) تقدم الكلام فيه في فصل الغايات .

(٤) جمعاً بين حرمة الضرر ووجوب الوضوء .

(٥) لحرمة من جهة الاضرار فيمتنع التعبد به . اللهم إلا أن يقال :
إن المقدار الزائد غير مقوم لغسل الوضوء ، فحرمة لا توجب حرمة الوضوء
العبادي ليبطل ، فيكون المقام نظير جهر المرأة بالقراءة في موضع يسمع صوتها
الأجنبي ، الذي اختار فيه بعض الأعيان الصحة مع بنائه على حرمة الاستماع
(وفيه) : أن هذا إنما يتم فيما لو كان الواجب مرتبة خاصة من الطبيعة ،
كما إذا وجب إعطاء مسد واحد ، فانه إذا أعطى مدين جاز أن يكون

وتوضأ جهلاً أو نسياناً ، فإنه يمكن الحكم ببطلانه (١) ، لأنه مأمور واقعاً بالتيمم هناك ، بخلاف ما نحن فيه .
(مسألة ٣٤) : إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوؤه (٢) ، فإذا عاد إلى الاسلام لا يجب عليه الاعادة ، وإن ارتد في أثنائه ، ثم تاب قبل فوات الموالاة ، لا يجب عليه الاستيناف (٣) . نعم الأحوط أن يغسل بدنه من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر . وعلى هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل

الامتثال بأحدهما والآخر يكون حراماً ، أما إذا كان الواجب صرف الوجود الصادق على القليل والكثير - كما فيما نحن فيه - فلا يمكن الامتثال بما هو حرام ولو ببعض مراتبه . وكذلك الحكم في جهر المرأة ، وما ذكره بعض الأعيان ضعيف .

(١) قد تقدم منه في الشرط السابع من شرائط الوضوء الجزم بالصحة في مثل الفرض ، وتقدم هناك توجيهها وتضعيف التعليل المذكور . مضافاً إلى أن مشروعية الوضوء في الفرض الأول لا تعم الوضوء المأتي به ، لحرمة ، فلا يكون صحيحاً ، بل حكمه واقعاً تجديد الوضوء بالماء القليل الذي لا يضر استعماله ، فجرد المشروعية لا توجب صحة الوضوء المأتي به مطلقاً .

(٢) كما في القواعد ، وعن الخلاف ، والذكري ، وغيرهما ، وظاهر محكي كلامهم المفروغية عنه . وينبغي أن يكون كذلك ، لأدلة حصر نواقض الوضوء بغيره ، ولأنه مقتضى استصحاب الطهارة من الحدث ، التي لا تنافيها نجاسة الكفر .

(٣) لاطلاق الأدلة البيانية القوية ، فإن مقتضاها كون مجموع ما

المسح ثم تاب يشكل المسح لنجاسة الرطوبة التي على يديه (١).
(مسألة ٣٦) : إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت ، إذا كان مفوتاً لحقه ، فتوضأ ، يشكل الحكم بصحته (٢) ، وكذا الزوجة إذا كان وضوؤها مفوتاً لحق الزوج (٣) ،

وقع قبل الارتداد وبعده وضوءاً يترتب عليه الأثر . فلا وجه لإطلاق الإعادة لو حصل في الأثناء ، كما في القواعد . ولذا قال في محكي جامع المقاصد : « والحق أنه إنما يعيد إذا جف البلال » ، ونحوه ما عن الدروس ، والذكرى .

(١) ولو قلنا بطهارتها بالنبوية كعرقه والوسخ الكائن على بدنه فلا إشكال .

(٢) فإن حرمة تفويت حق المولى وإن كان لا يقتضي حرمة الوضوء - بناء على أن الأمر بالشئ لا يقتضي النهي عن ضده - إلا أن عموم ما دل على وجوب إطاعة العبد لسيدته يقتضي الحرمة ، فيمتنع التعبد به . اللهم إلا أن يمنع العموم المذكور . نعم يمكن أن يقال : لا ريب في أن الوضوء تصرف عرفاً في بدنه المملوك لسيدته ، فلا يجوز إلا بإذنه . إلا أن يدعى قيام السيرة على التصرف المذكور ونحوه بلا إذن المولى .

(٣) إلا أن الإشكال فيها ضعيف ، ضرورة عدم كونها ملكاً للزوج ، وعدم وجوب إطاعتها له ، إلا في خصوص أداء حقه . وإطلاق بعض النصوص محمول عليه قطعاً ، إذ لا يظن من أحد الالتزام بوجوب إطاعته لو أمرها بعق عبدها ، أو تملك مالها ، أو أكل طعام بعينه ، أو غير ذلك مما لا يرتبط بحق الزوجية . نعم إذا كان مفوتاً لحق الزوج ابتنى القول بالبطلان على اقتضاء الأمر بالضد النهي عن ضده .

والأجير مع منع المستأجر (١) ، وأمثال ذلك .
 (مسألة ٣٧) : إذا شك في الحنث بعد الوضوء بنى على
 بقاء الوضوء (٢) ، إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبة

(١) أقول : منع المستأجر عن الوضوء لا يقتضي حرمة . نعم يقتضي
 حرمة تفويت الأجير لحقه ، لأنه بغير إذنه . إلا أن اقتضائه لحرمة الوضوء
 مبني على أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده . ولا فرق بين أن
 يكون مفاد الاجارة تملك عمل بعينه في ذمة الأجير - كخياطة الثوب -
 أو تملك منفعة معينة - كمنفعة الخياطة - أو تملك تمام منافعه . نعم لو
 فرض كون الوضوء من المنافع المملوكة للمستأجر بعقد الاجارة - كما لو
 كثر وجود المرضى الذين لا يستطيعون الوضوء ويحتاجون إلى من يوضئهم ،
 فاستأجره لذلك ، فوضأ نفسه - كان الوضوء المذكور تصرفاً في منفعة
 المستأجر بغير إذنه ، فيحرم ، ويبطل ، لامتناع التقرب بما هو حرام .

(٢) إجماعاً ، كما عن الخلاف ، والمنتهى ، وغيرهما ، وعن التذكرة
 نفى معرفة الخلاف فيه إلا من مالك . ويشهد به - مضافاً إلى أنه مقتضى
 الاستصحاب - النصوص كصحيح زرارة : « فإذا نامت العين والأذن
 والقلب وجب الوضوء . قلت : فإن حرك إلى جنبه شيء ولم يعلم به ؟
 قال (ع) : لا حتى يستيقن أنه قد نام ، حتى يجيء من ذلك أمر بين
 وإلا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ، وإنما
 ينقضه بيقين آخر » (١٥) . وموثق بكبير : « إذا استيقنت أنك قد أحدثت
 فتوضأ ، وإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت » (٢٥) .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٧ .

مشتبهة بالبول ولم يكن مستبرئاً ، فانه حينئذ يبني على انها بول
 وأنه محدث (١) ، وإذا شك في الوضوء بعد الحدث يبني على
 بقاء الحدث (٢) . والظن غير المعبر كالشك في المقامين (٣) .

(١) للأخبار الدالة على ذلك ، المتقدمة في مبحث الاستبراء ،
 (٢) لإجماعاً ، كما عن المنتهى وغيره ، بل عن المدارك أنه لإجماع بين
 المسلمين ، بل عن فوائد الاسترأبادي عده من ضروريات الاسلام . وبقتضيه
 الاستصحاب المستفاد من النصوص ، كذيل الصحيح المتقدم وغيره ، كما
 هو محرر في محله .

(٣) فان الشك الذي هو قوام الاستصحاب يراد منه خلاف اليقين ،
 كما هو محرر في محله . وتقديم الظن المعبر على الاستصحاب إنما هو
 لحكومة أدلة اعتباره على دليل الاستصحاب ، لأن دليل اعتباره يدل على
 كونه يقيناً تنزيلاً ، فيكون رفع اليد به عن اليقين السابق من قبيل نقض
 اليقين باليقين ، كما هو محرر في محله .

وعن ظاهر البهائي في الحبل المتين أن البناء على الوضوء في المسألة
 الأولى مشروط بالظن الشخصي بعدم الحدث ، فلو شك في الحدث أو
 ظن به تطهر . لكن النصوص المتقدمة كالصريحة في خلافه ، بل صحيح
 عبد الرحمن صريح فيه ، قال للصادق (ع) : أجد الريح في بطني حتى
 أظن أنها قد خرجت ، فقال عليه السلام : ليس عليك وضوء حتى تسمع
 الصوت أو تجد الريح ، (١٥) . مع أنه لا وجه ظاهر لتخصيص ذلك
 في المسألة الأولى التي هي مورد النصوص المتقدمة ، بل الأولى تخصيص
 الثانية بها ، لخلوها عن مثل تلك النصوص .

(١٥) الوسائل باب : ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٥ .

وإن علم الأمرين وشك في المتأخر منهما بنى على أنه محدث إذا
جهل تاريخهما (١) ،

(١) كما هو المشهور ، كما عن جماعة . للشك في الشرط الموجب للشك
في المشروط ، الذي لا بد في نظر العقل من اليقين بحصوله ، لقاعدة أن
شغل الذمة اليقيني يستدعي الفراغ اليقيني .
وعن المعتبر وجامع المقاصد التفصيل بين الجهل بالحال السابقة على
الحالين فكالمشهور ، وبين صورة العلم بها فبوخذ بضدها ، ونسب إلى المشهور
بين المتأخرين . للعلم بثبوت الضد والشك في انتقاضه ، فيستصحب . ولا
يعارض باستصحاب نفس الحالة السابقة ، للعلم بارتفاعها ، ولا باستصحاب
مثالها ، للشك في ثبوته ، لاحتمال تعاقب المنجاسين . فإذا كان متطهراً
وعلم بوقوع الحدث والوضوء منه وجهل المتأخر منها ، فلاجل أنه يحتمل
كون الوضوء متقدماً وواقعاً عقيب الطهارة ، ويحتمل كونه متأخراً ورافعاً
للحدث ، فلم يتيقن حصول طهارة غير الأولى ، فلا مجال لاستصحابها ،
لعدم اليقين بالحدث . وفيه ما عن شرح الدروس وغيره من المعارضة
باستصحاب الطهارة المعلومة ، حال الوضوء المجهول التاريخ ، للشك
في ارتفاعها .

وفي قواعد العلامة وعن غيرها من كتبه التفصيل بين الجهل بالحال
السابقة فكالمشهور ، وبين العلم بها فييني عنونها . وفيه : أنه إن كان الوجه
فيه استصحاب نفس الحال السابقة فقد عرفت حصول اليقين بانتقاضها ،
وإن كان استصحاب الحال التي كانت حال الوضوء مثلاً ، التي يحتمل
اتحادها مع الحال السابقة - كما ذكره في شرح الدروس وغيره - فلو تم
كان معارضاً باستصحاب ضد الحال السابقة ، ولو بني - كما عن المدارك

أو جهل تاريخ الضوء (١)، وأما إذا جهل تاريخ الحدث وعلم تاريخ الضوء بنى على بقاءه (٢). ولا يجري استصحاب الحدث

بل حكي عن العلامة - على تخصيص كلامه بصورة كون كل من الحادثين المجهول تقدم كل منهما معلوم النقص لما قبله ، كما لو علم كون الضوء المعلوم رافعاً للحدث ، وكون الحدث المعلوم رافعاً للطهارة ، فعلم العلم بالحال السابقة يخرج الفرض عن الشك إلى اليقين ، إذ الحال السابقة إن كانت هي الحدث فالمتقدم هو الضوء والمتأخر الحدث ، وإن كانت هي الطهارة فبالعكس ، ولاشك حينئذ ، كما عن الذكرى والمدارك الاعتراف به . اللهم إلا أن يكون مورد الكلام صورة احتمال حدوث ضوء آخر بعد الحدث المتأخر في الفرض الأول ، وحدث آخر بعد الضوء المتأخر في الفرض الثاني - كما قد يظهر من محكي المختلف ، واعترف به الوحيد في حاشية المدارك - فتخرج المسألة عن صورة الجهل بالتاريخ ، وتدخل في مسألة الشك في الحدث بعد يقين الضوء ، أو في عكسها اللتين قد عرفت وجوب الرجوع فيهما إلى الاستصحاب إجماعاً .

هذا والظاهر قصور أدلة الاستصحاب عن شمول مجهول التاريخ في الطرفين ، ففي المقام يكون المرجع قاعدة الاشتغال ابتداء ، كما تقدم في الاستدلال للمشهور ، لأنها المرجع بعد سقوط الاستصحاب في الطرفين من أجل المعارضة . وسيأتي بيان وجهه .

(١) يعني : وعلم تاريخ الحدث ، فيبني على أنه محدث ، إما لاستصحاب

الحدث غير المعارض باستصحاب الطهارة - بناء على عدم جريان الأصل في مجهول التاريخ - أو لقاعدة الاشتغال بعد سقوط الاستصحاب في الطرفين للمعارضة ، كما هو ظاهر المشهور .

حينئذ حتى يعارضه ، لعدم اتصال الشك باليقين به (١) ، حتى يحكم ببقائه . والأمر في صورة جهلها أو جهل تاريخ الموضوع

حيث لم يفرقوا بين معلوم التاريخ ومجهوله في جريان الاستصحاب .
 (١) هذه شبهة ذكرها سيد المحققين الأعظم (قده) (٥) في درسه الشريف على ما حكى ، واشتهرت بين من تأخر عنه . وربما تقرب بأحد وجوه .
 (الأول) : ما ذكره الاستاذ - رحمه الله - في الكفاية من عدم إحراز كون رفع اليد عن اليقين في زمان الشك من نقض اليقين بالشك لاحتمال انفصاله عنه باليقين بوجود الضد ، فيكون من نقض اليقين باليقين وقد تقرر في محله أن التمسك بعموم الدليل العام موقوف على إحراز عنوانه مثلاً إذا شككنا في الحدث في الساعة الثالثة من الزوال في الفرض المتقدم ، فلم نبين على بقاءه ، احتمال أن يكون من نقض اليقين باليقين بالطهارة ، لاحتمال حصوله قبل الزوال الذي هو زمان اليقين بالطهارة . وفيه (أولاً) : أنه مبني على سرية العلم إلى الخارج ، إذ لو لم نقل بذلك - كما هو التحقيق من تقومه بالصور الذهنية لا غير - فلا يحتمل أن يكون رفع اليد عن مجهول التاريخ في زمان الشك من نقض اليقين باليقين ، إذ لو لاحظنا الأزمنة الاجمالية من زمان اليقين بحدوثه إجمالاً إلى زمان الشك لم نجد فيها ما يحتمل أن يكون زمان يقين بارتفاعه ، بل كلها أزمنة شك في بقاءه (وثانياً) : أنه لو سلم ذلك جرى في استصحاب معلوم التاريخ أيضاً ، فإن زمان اليقين بحدوث مجهول التاريخ مما يحتمل انطباقه على ما بعد زمان اليقين بحدوث معلوم التاريخ - كالساعة الثانية من الزوال في الفرض المتقدم - وحينئذ يحتمل أن يكون رفع اليد عن معلوم التاريخ في زمان الشك في وجوده

(٥) الميرزا الشيرازي الكبير .

من قبيل نقض اليقين باليقين . بل لو تم ذلك لاقتضى المنع عن جريان الاستصحاب في أطراف العلم الاجمالي مطلقاً ، وفي الكلي في القسم الثاني ، وفيما لو علم بارتفاع الحادث وتردد بين زمانين ، كما لو علم بموت الزوج وتردد بين أن يكون في السنة الأولى والثانية ، فإنه يقال أيضاً : لا مجال لاستصحاب حياته في السنة الأولى ، لاحتمال كون رفع اليد عن اليقين بحياته من نقض اليقين باليقين ٠٠٠ إلى غير ذلك من الموارد التي لا مجال للتأمل في جريان الاستصحاب فيها .

(الثاني) : أن الظاهر من دليل الاستصحاب أن لو رجعنا القهقري من زمان الشك في وجود المستصحب إلى الأزمنة التفصيلية السابقة ، فلا بد أن نعثر على زمان تفصيلي يعلم بوجود المستصحب فيه ، وهذا المعنى غير حاصل في مجهول التاريخ ، فإنا إذا فرضنا أن زبداً في الساعة الأولى من الزوال كان متطهراً ، وعلمنا بأنه أحدث إما في ساعة قبل الزوال أو في ساعة بعده ، فإذا شككنا في أنه في الساعة الثالثة من الزوال محدث أو متطهر ، وأردنا الرجوع إلى الأزمنة التفصيلية السابقة على الساعة الثالثة ، لم نعثر على زمان يعلم فيه بالحدث إذ الساعة الثانية من الزوال يحتمل حدوث الحدث فيها ، والساعة الأولى يعلم بحصول الطهارة فيها (وفيه) : أن دعوى ظهور أدلة الاستصحاب في اعتبار هذا المعنى في جريانه ممنوعة . مع أن لازمها أن لو تردد حدوث المستصحب بين زمانين واحتمل انعدامه في ثاني أزمنة حدوثه لم يجر الاستصحاب فيه ، مثلاً إذا علمنا أن زبداً تطهر في إحدى الساعتين الأولى أو الثانية من الزوال ، واحتمل حدوثه في الساعة الثانية بعد الطهارة ، بمنع استصحاب الطهارة ، لعدم زمان تفصيلي يعلم فيه بالطهارة ولا يظن إمكان الالتزام بذلك .

(الثالث) : أن الظاهر من دليل الاستصحاب كون الشك الذي لا يجوز نقض اليقين به شكاً في زمان واحد يشك فيه في البقاء والارتفاع معاً ، وليس الشك في مجهول التاريخ كذلك ، إذ الحدث في المثال المتقدم مما لا يحتمل ارتفاعه في الساعة الثالثة من الزوال وإنما يحتمل ارتفاعه في الساعة الأولى منه لا غير ، لأنه إن كان قد وجد قبل الزوال فقد ارتفع في الساعة الأولى من الزوال ، وإن كان قد وجد بعده فهو باق في الساعة الثالثة من الزوال ، فاحتمال البقاء في زمان واحتمال الارتفاع في زمان آخر . وفيه : المنع من هذا الظهور ، ولا قرينة عليه ، بسل قوام الاستصحاب الشك في البقاء في آن الاستصحاب ، وهو حاصل . مع أنه لو تم لجرى في معلوم التاريخ . فان الشك في بقاء الطهارة في الساعة الثالثة من الزوال ليس شكاً في ارتفاعها فيها ، بل إنما يحتمل ارتفاعها في الثانية التي يحتمل حدوث الحدث فيها ، وكذا أمثاله من موارد الشك في حدوث الرفع في زمان معين قبل زمان الشك في البقاء ، مما لا مجال للتأمل في جريان الاستصحاب فيها .

(الرابع) : أن قوام الاستصحاب أن يكون الشك في امتداد المستصحب ، وليس هنا كذلك ، فان الحدث المجهول التاريخ في المقام إن كان سابقاً على الزوال فهو مرتفع ، ولا امتداد له ، وإن كان متأخراً عن الزوال فهو باق ، فالشك في الحقيقة في التقدم والتأخر ، لا في الامتداد وعدمه . (وفيه) : أنه لا ريب في حصول الشك في امتداد مجهول التاريخ وإن كان السبب فيه الشك في التقدم والتأخر ، وكون السبب ذلك لا يضر في حصول شرط الاستصحاب وقوامه .

وهذه الوجوه ذكرها بعض الأعيان المحققين (٥) في درسه . وهناك

(٥) الاستاذ الأغا ضياء الدين العراقي .

وجه آخر ربما يستفاد من كلامه أيضاً ، وهو أن اعتبار البقاء عرفاً الذي هو متعلق الشك في الاستصحاب تابع للحدوث الذي هو متعلق اليقين ، فإن كان الحدوث باعتبار الأزمنة التفصيلية فصدق البقاء عرفاً موقوف على ملاحظتها ، وإن كان بلحاظ الأزمنة الاجمالية فصدق البقاء عرفاً لا بد أن يكون أيضاً بملاحظتها ، فاختلف زمني اليقين والشك بالاجمال والتفصيل مانع من صدق الشك في البقاء عرفاً ، لأن المفهوم من البقاء عرفاً امتداد الوجود في الآتات المتصلة بآن الحدوث - أعني : الآن الثاني للحدوث والآن الثالث له . . . وهكذا - فإن كان آن الحدوث مردداً بين آئين تفصيليين فالآن الثاني المتصل به لا بد أن يكون مردداً أيضاً بين آئين . وهكذا الآن الثالث المتصل بالآن الثاني ، فبقاء الحدوث المردد بين آئين لا بد أن يكون بلحاظ الآتات الاجمالية المتصلة بذلك الآن المردد كل واحد منها بين آئين ، وإذا كان آن الحدوث معيماً تفصيلاً فبقاء ذلك الحدوث لا بد أن يكون بلحاظ الآتات التفصيلية المتصلة به ، ولا يصح اعتباره بلحاظ الأزمنة الاجمالية ، وحينئذ فإذا فرض كون الأثر الشرعي مرتباً على مجرد بقاء مجهول التاريخ ولو في الزمان الاجمالي ، كما لو قال الشارع الأقدس : إن وجد الحدث وبقي مدة طويلة أو قصيرة فعليك صدقة . فلا ريب في صحة استصحابه ووجوب الصدقة . أما إذا كان الأثر لبقاء مجهول التاريخ في خصوص الزمان التفصيلي فلا مجال لاستصحابه ، لأن وجوده في الزمان التفصيلي ليس بقاء لحدوثه الاجمالي ، ليجري فيه الاستصحاب ، وحينئذ فاستصحابه بلحاظ الزمان التفصيلي يتوقف على تطبيق زمان الحدوث على كل من الأزمنة التفصيلية ، ثم يستصحب بلحاظ كل واحد على تقدير انطباقه عليه ، فإذا تردد حدوث الحدث بين زمانين وشك في وجوده في

وإن كان كذلك (١) ، إلا أن مقتضى شرطية الوضوء وجوب إحرازه (٢) .

زمان ثالث لها ، فاستصحاب وجوده في الزمان الثالث لا يصح بلحاظ نفس الزمان المجمل المردد ، بل بلحاظ تقدير انطباقه على كل من الزمانين ثم يستصحب حينئذ ، فيقال : إن كان قد حدث في الزمان الأول فهو مشكوك البقاء الى الزمان الثالث ، وإن كان قد حدث في الزمان الثاني فهو أيضاً مشكوك البقاء في الزمان الثالث ، فاذا كان مشكوك البقاء على كل تقدير ، كان محكوماً بالبقاء شرعاً كذلك ، ومجهول التاريخ في المقام ليس كذلك ، لأنه إن وجد قبل زمان معلوم التاريخ كان معلوم الارتفاع . وكذا الحال في الحادثين المجهولين التاريخ ، فإن كل واحد منهما لو فرض وجوده في أول الزمانين المردد وجودهما في كل منهما ، كان معلوم الارتفاع أيضاً ، فيمتنع جريان الاستصحاب فيهما بلحاظ الزمان التفصيلي . ومثلها الحادث المردد بين زمانين ، المعلوم الارتفاع على تقدير حدوثه في الزمان الاول ، سواء احتمل بقاؤه على تقدير حدوثه في الثاني أم علم بقاؤه . وكذا الحادث المردد حدوثه بين زمانين المعلوم الارتفاع على تقدير حدوثه في الزمان الثاني . وهذا التقريب لا يخلو من وجه . ولعله إليه يرجع بعض الوجوه المتقدمة . ولا بد من التأمل التام . ومنه سبحانه نستمد العناية وبه الاعتصام .

(١) يعني : لا يتصل فيه زمان الشك بزمان اليقين . لكن لا يتم ذلك بالنسبة إلى الحدث في صورة الجهل بتاريخ الوضوء ، ولذا تقدم منه نصحاب الوضوء في صورة الجهل بتاريخ الحدث .

(٢) لحكم العقل بوجوب الفراغ اليقيني عند شغل الذمة اليقيني . هذا

ولكن الأحوط الوضوء في هذه الصورة أيضاً (٢) .
 (مسألة ٣٨) : من كان مأموراً بالوضوء (٢) من جهة
 الشك فيه بعد الحدث إذا نسي وصلى فلا إشكال في بطلان
 صلاته بحسب الظاهر ، فيجب عليه الاعادة إن تذكّر في الوقت ،
 والقضاء إن تذكر بعد الوقت وأما إذا كان مأموراً به من جهة
 الجهل بالحالة السابقة فنسيه وصلى يمكن أن يقال بصحة صلاته
 من باب قاعدة الفراغ . لكنه مشكل ، فالأحوط الاعادة أو القضاء

بناء على كون المرجع قاعدة الاشتغال لاستصحاب الحدث في صورة العلم
 بتاريخ الحدث والجهل بتاريخ الوضوء ، ولكن هذا المبنى غير ظاهر ، لأن
 حكم العقل بالاشتغال يتوقف على عدم البيان من الشارع ، والاستصحاب
 بيان ، فيكون وارداً على قاعدة الاشتغال (ودعوى) : أنه يكفي في
 الرجوع الى حكم العقل بالاشتغال عدم البيان على نفي التكليف ، وهو
 حاصل بمجرد الشك في الفراغ ، بلا حاجة إلى ملاحظة الحال السابقة ،
 فلا مجال للاستصحاب المثبت للتكليف ، (مندفة) بأن الظاهر أن حكم
 العقل المذكور يتوقف على عدم البيان على نفي التكليف ولا على ثبوته ،
 لا مجرد عدم البيان على نفيه - كما يظهر من شيخنا الأعظم (ره) في
 مباحث الاشتغال - ليتعين الرجوع في المقام إلى قاعدة الاشتغال . لا أقل
 من الشك في ذلك ، فلا مجال لقاعدة الاشتغال .

(١) يعني : صورة الجهل بتاريخ الحدث والعلم بتاريخ الوضوء .
 والوجه في الاحتياط احتمال معارضة الاستصحاب في الطرفين والرجوع الى
 قاعدة الاشتغال ، الموجبة لتحصيل الطهارة .

(٢) أقول : من يقن الحدث وشك في الطهارة ، إما أن يبقى

شاكاً إلى زمان الصلاة ملتفتاً إلى شكه ولا ريب حينئذ في بطلان صلاته ظاهراً ، عملاً بالاستصحاب . ولا مجال لقاعدة الفراغ بعد فعل الصلاة ، إذ ليس موضوعها ما يعم صورة حدوث الشك قبل الصلاة واستمراره بعدها . وإما أن يبقى شاكاً إلى ما بعد الصلاة ، ولكنه يغفل عن شكه ، وحكمه كالأول ، إذ لا فرق بينهما في استمرار الشك من حين حدوثه قبل الصلاة إلى ما بعدها ، ولا في جريان الاستصحاب لتحقق أركانه وهما اليقين والشك ، وإنما يفرقان في تنجز الاستصحاب وعدمه . حيث أن عدم التفتات الثاني إلى كونه شاكاً مانع عن تنجز الاستصحاب في حقه . وإما أن يغفل عن نفس المشكوك ، فيذهب شكه بالمرّة لتوقف الشك على الالتفات . ولا ينبغي التأمل في عدم جريان الاستصحاب في حقه ، لانتفاء موضوعه ، وهو الشك ، وبمجرد كونه شاكاً على تقدير الالتفات غير كاف في جريانه ، لأن ظاهر دليله اعتبار الشك الفعلي كاليقين ، وكما لا يكفي اليقين التقديري لا يكفي الشك كذلك ، وحينئذ فلا تكون صلاته حين وقوعها محكومة ظاهراً بالفساد ، ولا بكونها في حال حدث ظاهري أصلاً وعلى هذا فلو التفت بعد الصلاة وشك كان شكه حادثاً بعد الصلاة مسبوقاً بالعدم ، فتمكن دعوى جريان قاعدة الفراغ لاثبات صحة الصلاة ، وتكون مقدمة على استصحاب الحدث الجاري حينئذ لولاها : إلا أن الظاهر من دليل القاعدة خصوص الشك الابتدائي بعد الفراغ ، فلا تشمل صورة كون المكلف شاكاً قبل الفراغ ، وإن زال شكه بالغفلة عن الواقع نعم لو احتمل بعد الفراغ أنه قد توضحاً بعد الشك جرت القاعدة حينئذ ، لأن الشك في الصحة من هذه الجهة شك ابتدائي غير مسبوق بالمثل . والظاهر من عبارة المتن التعرض للصورة الثالثة ، وحينئذ لا بد أن

يحمل قوله : « بحسب الظاهر » على الحكم الظاهري الناشئ من استصحاب الحدث الجاري بعد الفراغ ، الذي هو المرجع بعد قصور قاعدة الفراغ عن الجريان . لكنه لا يتم بناء على ما يظهر منه في ذيل المسألة السابقة من عدم جريان الاستصحاب المثبت للتكليف في موارد جريان قاعدة الاشتغال . وأما إذا كان جاهلاً بالحال السابقة فصوره أيضاً ثلاث ، والحكم فيها كما سبق ، لما سبق . والاختلاف بينها في ثبوت الحكم الظاهري في الأول من جهة الاستصحاب وعدمه في الثاني ، لأن قاعدة الاشتغال ليست من الأحكام الظاهرية الشرعية ، لا يصلح فارقاً بينها في الحكم ، فانه إذا فرض اختصاص أدلة قاعدة الفراغ بخصوص الشك الحادث بعد العمل ، الذي لم يسبق له وجود ولو مماثلاً ، يكون مقتضى قاعدة الاشتغال الجارية بعد العمل هو الاعادة كمقتضى الاستصحاب . فما في المتن من نفي الإشكال في الأول ودعواه في الثاني غير ظاهر .

نعم يفترقان في أن مقتضى استصحاب الحدث في الأول وجوب الفضاة لو التفت بعد خروج الوقت ، ولا تصلح قاعدة الاشتغال لإثباته ، لأنه حكم جديد غير الحكم الأول ، فالمرجع فيه أصالة البراءة . اللهم إلا أن يرجع في إثباته حينئذ إلى استصحاب وجوب الفعل إلى ما بعد خروج الوقت ، بناء على التحقيق من جريان الاستصحاب في المقيد بالزمان ، بخلافاً لشيخنا الأعظم (ره) وغيره ، بدعوى تعدد الموضوع لأن الفعل المقيد بزمان غير الفعل المقيد بغيره (وفيه) : أنه يتم لو كان المرجع في وحدة الموضوع المعتبرة في صحة الاستصحاب هو الدليل ، أما لو كان هو العرف فهما واحد ، ولذا جرى استصحاب النجاسة إذا زال تغير الماء من قبل نفسه ، والفرق بينه وبين المقام غير ظاهر ، أو أنه يرجع في إثبات

في هذه الصورة أيضاً . وكذا الحال إذا كان من جهة تعاقب
الحالتين والشك في المتقدم منها (١) .

(مسألة ٣٩) : إذا كان متوضئاً وتوضئاً للتجديد وصلّى ،
ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين ، ولم يعلم أيهما لا إشكال في صحة
صلاته ، ولا يجب عليه الوضوء للصلوات الآتية أيضاً ، بناء
على ما هو الحق من أن التجديدي إذا صادف الحدث صح (٢) .

القضاء إلى أصالة عدم الاتيان بالواجب ، بناء على أن الاستفادة من دليل
وجوب القضاء أن موضوعه مجرد عدم الاتيان بالواجب في الوقت ، والتعبير
بالفوت في بعض النصوص لا يوجب الاقتصار عليه لو سلم كون المراد منه
عنواناً وجودياً يمتنع إحرازه بأصل العدم . فتأمل .

(١) يعلم حكمها مما سبق في صور الجهل بالحال السابقة ، إذ المرجع
فيها قاعداً الاشتغال . ثم إن فرض الجهل هنا بالحالة السابقة في قبال
تعاقب الحالتين غير ظاهر التحقق .

(٢) كما تقدم في فصل غايات الوضوء . لكن تقدم تقييده بصورة
كون قصد الأمر التجديدي ليس على نحو التقييد . وعليه فنفي الاشكال
في صحة الصلاة ظاهر ، لليقين بصحة أحد الوضوءين ، فيرتفع به الحدث
وتصح الصلاة ، ويترتب عليه سائر الغايات .

أما بناء على عدم ارتفاع الحدث بالتجديدي لو صادفه واقعاً ، فالحكى
عن العلامة في بعض كتبه وجامع المقاصد ، وكثير من متأخري المتأخرين
وجوب إعادتها معاً ، لعدم رفع الوضوء الثاني للحدث ، وعدم إحراز صحة
الأول ، فالمرجع استصحاب الحدث الموجب لبطلان الصلاة . لكن المحكى
عن المبسوط ، والجامع ، وابن حمزة ، والقاضي : صحة الوضوء والصلاة ،

وأما إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاة الثانية صحيحة (١) ، وأما الأولى فالأحوط إعادتها ، وإن كان لا يبعد جريان قاعدة الفراغ فيها (٢) .

أما صحة الأول فلقاعدة الفراغ - كما عن ابن طاووس (ره) - ولا تُعارض بمثلهما في الوضوء الثاني ، لعدم الأثر العملي لصحة التجديدي ، وإذا صح الوضوء صحّت الصلاة ، لأنّ صحتها من آثار صحته . قال في محكي الذكرى : « وهو متجه . إلا أن يقال : اليقين حاصل بالترك وإن كان شاكاً في موضوعه ، بخلاف الشك بعد الفراغ ، فإنه لا يقين فيه بوجه » . وفيه : أن المانع من قاعدة الفراغ اليقين بالنقصان ، لا مجرد اليقين ، وقد تحقق في مبحث الشبهة المحصورة أن أدلة الأصول لا تقصر في نفسها عن شمول أطراف العلم ، وإنما المانع عنها نفس العلم الموجب لتنجز الأثر العملي ، فإذا فرض في المقام عدم تنجز أثر عملي بالعلم الاجمالي كان تحكيم أدلة قاعدة الفراغ في الوضوء الأول في محله . مع أنه لو فرض تعارض القاعدة في الوضوءين فلا مانع عن العمل بها في نفس الصلاة ، نظير الرجوع إلى استصحاب الطهارة ، أو قاعدتها في ملاقي أحد أطراف الشبهة المحصورة بعد تعارضها في نفس الأطراف . وهذا كله جار فيما لو قصد الأمر التجديدي في الوضوء الثاني على نحو التقييد . فلاحظ .

(١) يعني : بناء على أن الوضوء التجديدي رافع للحدث لو صادفه ولم يكن قصد التجديدي على نحو التقييد . والنوجه في صحة الصلاة الثانية هو الوجه في صحتها في الفرض الأول بعينه .

(٢) كما عرفت تقرّبه في الوضوء والصلاة ، وكان اللازم لإجرائها

في الوضوء لأنها أصل سببي .

(مسألة ٤٠) : إذا توضأ وضوءين وصلى بعدهما ، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما (١) ، يجب الوضوء للصلاة الآتية ، لأنه يرجع إلى العلم بوضوء وحدث والشك في المتأخر منهما . وأما صلاته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعدة الفراغ ، بل هو الأظهر (٢) .

(مسألة ٤١) : إذا توضأ وضوءين وصلى بعد كل واحد صلاة ، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلوات الآتية (٣) ، وإعادة الصلاتين السابقتين (٤) إن كانا مختلفتين

(١) المحتمل كونه الأول ، فيصح وضوؤه الثاني وصلاته ، وكونه الثاني ، فينتقض به كل من وضوءيه وتبطل صلاته . ومنه يظهر أن الوضوء الأول معلوم الانتقاض ، والثاني محتمل الانتقاض وعدمه ، للجهل بتقدمه على الحدث وتأخره . ومحل الكلام صورة الجهل بالتأريخين معاً .

(٢) إذ لا معارض لها ، فلا مانع من الأخذ بعموم دليلها .

(٣) للوجه المتقدم في المسألة السابقة .

(٤) بلا خلاف ظاهر ، وفي الجواهر : أنه مجمع عليه . للعلم الاجمالي بفساد إحدى الصلاتين ، المانع من الرجوع إلى الأصول المفرغة ، كاستصحابي الوضوء إلى تمام الصلاة ، أو قاعدتي الفراغ في الصلاتين ، فيجب الاحتياط بفعلها معاً .

هذا ومقتضى إطلاق الأصحاب عدم الفرق بين كون الصلاتين أدائيتين وقضائيتين ومختلفتين . وربما يدعى في الأخيرتين وجوب إعادة الأدائية فقط لقاعدة الاشتغال ، الموجبة لانحلال العلم الاجمالي ، المصحح للرجوع في القضائية إلى قاعدة الشك بعد خروج الوقت (وفيه) : أن قاعدة الشك

في العدد ، وإلا يكفي صلاة واحدة بقصد ما في الذمة (١) جهراً إذا كانتا جهريتين ، وإخفاناً إذا كانتا إخفائيتين ، ومخيراً بين الجهر والاختفات إذا كانتا مختلفتين (٢) ، والأحوط في هذه الصورة إعادة كليهما .

بعد خروج الوقت أن كانت متكلفة لالغاء الشك في الصحة كالغاء الشك في الوجود ، لأن موضوعها الشك في الوجود الصحيح ، ومفادها إلغاء الشك في كل من القيد والمقيد - أعني الشك في الوجود والشك في الصحة - كانت في رتبة قاعدة الفراغ ، وحينئذ فتسقط كقاعدة الفراغ الجارية في القضائية بمعارضتها معاً بقاعدة الفراغ الجارية في الأدائية ، والمرجع في الصلاتين أصالة عدم الاتيان ، أو أصالة بقاء التكليف بهما . وإن لم تكن متكلفة إلا لالغاء الشك في أصل الوجود الصحيح من غير جهة الشك في الصحة - كما هو الظاهر - لم يكن لها مجرى في المقام ، إذ لا شك في الوجود الصحيح بالنسبة إلى القضائية إلا من جهة الشك في الصحة ، فالمتعين الرجوع في كل من القضائية والأدائية إلى قاعدة الفراغ ، وبعد التعارض والتساقط يرجع إلى الأصول المنجزة .

- (١) لحصول القطع بالفراغ بها ، للقطع بانطباق المعلوم بالاجمال عليها .
 (٢) على المشهور . لمرفوع الحسين بن سعيد الأهوازي ، المروي عن محاسن البرقي : « سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل نسي صلاة من الصلوات لا يدري أيتها هي ؟ قال (ع) : يصلي ثلاثاً وأربعاً وركعتين فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلى أربعاً ، وإن كانت المغرب أو الغداة فقد صلى ، (١٥) ، ونحوه مرسل علي بن أسباط عن غير واحد من

(١٥) الوسائل باب ١١ من أبواب قضاء الصلوات حديث : ٢ .

(مسألة ٤٢) : إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة ، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما ، فالحال على منوال الواجبين (١) ، لكن هنا يستحب الاعادة ، إذ الفرض كونها نافلة . وأما إذا كان في الصورة المفروضة إحدى الصلاتين واجبة ، والأخرى نافلة ، فيمكن أن يقال بجريان قاعدة الفراغ في الواجبة ، وعدم معارضتها بجريانها في النافلة أيضاً ، لأنه لا يلزم من إجرائها فيها طرح تكليف منجز . إلا أن الأقوى عدم جريانها ، للعلم الاجمالي (٢) ، فيجب إعادة الواجبة . ويستحب إعادة النافلة .

أصحابنا (١٥) ، لكنه خال عن الذيل ، بناء على انجبار سندهما بالعمل بها وإمكان التعدي عن موردهما ، ولا سيما الأول منها ، المشتمل على الذيل الذي هو كالتعليل إلى المقام ، كما هو غير بعيد . خلافاً لما عن الشيخ - رحمه الله - والحلي وابن زهرة والحلي وابن سعيد من عدم كفاية الواحدة المرددة ، اقتصاراً في النص على مورده . لكنه غير ظاهر ، وإن كان هو الأحوط ، كما في المتن .

(١) من الوضوء للصلوات الآتية لقاعدة الاشتغال ، وإعادة الصلاتين للعلم بفساد إحداهما ، إلا مع اتفاقها فتكفي واحدة .

(٢) فانه مانع من جريان الاصول النافية للتكليف ، إذا لأنه يوجب قصور أدلتها عن شمول أطرافه - كما قيل - أو لأن جريان الأصل الثاني للتكليف في أطرافه ترخيص في محتمل المعصية - كما اشتهر التعليل بذلك في كلماتهم - أو لأنه موجب للتضاد ونقض الفرض من جعل الحكم الواقعي كما هو التحقيق ، وعليه يبني المنع من جريان قاعدة الفراغ في الفرض

المذكور في صدر المسألة . وكذا الحال في الفرض الثاني ، وهو ما إذا كانت إحدى الصلاتين فريضة ، والأخرى نافلة . وكذا كل مورد كان المعلوم بالاجمال مما يترتب عليه أثر عملي في كل واحد من أطرافه ، سواء كان لزومياً أم غير لزومي . وعليه بنى المصنف - رحمه الله - في جملة من الفروع المذكورة في المقام في هذه المسألة وغيرها . لكن كان المناسب له جعل الفرعين المذكورين في هذه المسألة من باب واحد ، مع أنه - رحمه الله - جزم في الفرع الأول بعدم جريان الأصول ، ولم يستوضح ذلك في الفرع الثاني . وكان الأولى العكس لأن أحد الطرفين في الفرع الثاني لزومي ، فيمكن دعوى كون جريان الأصل فيه ترخيصاً في المعصية ، بخلاف الفرع الأول ، فإنه لا مجال لتوهم ذلك في جريان الأصل في كل من أطرافه . وكيف كان فحصل هذا المبني أن العلم الاجمالي إذا تعلق بماله أثر عملي على كل حال امتنع جريان الأصل في أطرافه ، لأنه لما كان طريقاً إلى مؤداه امتنع جعل الحكم الظاهري على خلافه ، كما يقرر ذلك في امتناع الردع عن العمل بالعلم التفصيلي ، ولا فرق في الأثر العملي بين اللزومي وغيره ، لاشتراكهما في امتناع جعل الحكم على خلافها من جهة لزوم نقض الغرض والتناقض . وعلى هذا المبني إذا علم بوجوب شيء واستحباب آخر لم تجر قاعدة الحل في نفي وجوب الأول ، وكذا سائر القواعد النافية للتكليف ، للزوم المحذور المذكور . وكذا إذا علم بحرمه شيء أو استحباب آخر أو كراهته . وكذا لا تجري قاعدة قبح العقاب بلا بيان ، لأن العلم الاجمالي بيان على الواقع مصحح للعقاب على مخالفته . نعم إذا علم بوجوب شيء أو استحبابه يمكن أن يقال بأن الطلب في الجملة معلوم ، وكونه على وجه اللزوم غير معلوم ، فيكون من باب الأقل والأكثر ، لا من باب

(مسألة ٤٣) : إذا كان متوضئاً وحدث منه بعده صلاة وحدث ولا يعلم أيهما المقدم ، وأن المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحة ، أو الحدث حتى تكون باطلة ، الأقوى صحة الصلاة ، لقاعدة الفراغ ، خصوصاً إذا كان تاريخ الصلاة معلوماً ، لجريان استصحاب بقاء الطهارة أيضاً الى ما بعد الصلاة (١) .

المتباينين ، فلا مانع من جريان الأصل في الزائد ، وهو لزوم المحتمل ، لأنه غير معلوم ، بخلاف الفرض السابق .

نعم إذا كان العلم الاجمالي لا يقتضي وجوب الموافقة القطعية يجوز جريان الأصل النافي للوجوب ، كقاعدة قبح العقاب بلا بيان ، ولا يعارضها الأصل الجاري في نفي الاستصحاب ، مثل استصحاب عدم الاستصحاب ، لأنه يسقط بالمعارضة مع نظيره الجاري في نفي الوجوب في الرتبة السابقة ، وليس لها معارض في رتبته . لكن هذا المبنى ضعيف - كما حقق في محله - وقد تقدم التعرض لذلك في أحكام النجاسات .

(١) فان الواجب إذا كان هو الصلاة حال الطهارة ، فاذا علم زمان الصلاة وشك في حصول الطهارة حينئذ فاستصحاب الطهارة إلى زمان آخر الصلاة يثبت به الواجب ، وهو الصلاة حال الطهارة . ولا يعارض باصالة عدم الصلاة إلى آخر زمان الطهارة ، لتنتفي الصلاة حال الطهارة ، لأن الشك في المقام ليس في استمرار عدم الصلاة وعدم استمراره ، وكون المفروض أن زمان حصول الصلاة معلوم ، وإنما الشك في أمر آخر ، وهو وقوع الحدث قبلها أو بعدها ، وهذا لا يرتبط بالشك في الاستمرار ، وإنما هو أمر آخر لا يثبت الاستصحاب ، إذ ليس من شأنه إلا إثبات الاستمرار والامتداد عند الشك فيه .

(مسألة ٤٤) : إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه ولا يدري أنه الجزء الوجودي أو الجزء الاستحبابي ، فالظاهر الحكم بصحة وضوئه (١) ، لقاعدة الفراغ ، ولا تعارض بجريانها في الجزء الاستحبابي ، لأنه لا أثر لها بالنسبة إليه . ونظير ذلك ما إذا توضأ وضوءاً لقراءة القرآن ، وتوضأ في وقت آخر وضوءاً للصلاة الواجبة ، ثم علم ببطلان أحد الوضوءين ، فان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلاة ، ولا تعارض بجريانها في القراءة أيضاً ، لعدم أثر لها بالنسبة إليها .

هذا مضافاً إلى إمكان تأني الوجه الخامس من وجوه المنع من جريان الاستصحاب في مجهول التاريخ المتقدمة في المسألة السابعة والثلاثين ، وإن كانت هذه المسألة غير تلك المسألة ، فان موضوع هذه المسألة ما إذا كان حادثان يجهل تقدم أحدهما على الآخر ، وكان الأثر الشرعي مترتباً على عدم أحدهما في زمان الآخر ، وتلك المسألة موضوعها الحادثان المجهول تقدم أحدهما على الآخر ، وكان الأثر الشرعي مترتباً على بقاء أحدهما . ونظير المقام ما إذا علم تاريخ موت الموروث وشك في تاريخ موت الوارث ، فان استصحاب حياة الوارث إلى زمان موت الموروث جار ، بخلاف استصحاب عدم موت الموروث إلى زمان موت الوارث ، فانه لا يجري ولا يعارضه .

(١) ولا ينافي ما تقدم من أن العلم الاجمالي مانع من جريان الأصول ولو لم يلزم ترخيص في المعصية ، فان ذلك يختص بما إذا كان متعلقاً بأثر عملي ، أعني : ما يكون مقتضياً للفعل أو الترك ، واو على نحو الاقتضاء الاستحبابي . ومنه بظهر أنه لو توضأ لقراءة القرآن وقبل أن يقرأ علم اجمالا بفساد وضوئه أو فساد وضوء تقدم منه لصلاة فريضة حاضرة ، لا مجال

(مسألة ٤٥) : إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء ، فإن لم تفت الموالاة رجوع وتدارك وأتى بما بعده (١). وأما إن شك في ذلك ، فاما أن يكون بعد الفراغ ، أو في الأثناء فإن كان في الأثناء رجوع وأتى به (٢) .

لجريان قاعدة الفراغ في وضوء الفريضة ، للعلم الاجمالي بالأثر العملي على كل حال ، فإطلاق المتن في ذيل المسألة غير ظاهر ، وكان الاطلاق غير مراد . ثم إن الظاهر من الفرض الذي جعله نظيراً للمقام صورة ما إذا وقع الوضوء الثاني بعد الحدث - كما هو ظاهر - ولذا احتج في تصحيح الصلاة الواقعة بعد الوضوء الثاني إلى قاعدة الفراغ ، إذ لولا ذلك كانت الصلاة صحيحة قطعاً ، فلا مجال لتوهم بعض المخشئين .

(١) وعن الذكرى : أنه مذهب الأصحاب ، وعن شرح المفاتيح : أنه إجماعي . وتقتضيه الأخبار المتقدمة في شرطية الترتيب والموالاة ، وما في ذيل صحيح زرارة الآتي : « وإن تيقنت أنك لم تتم وضوءك فأعد على ما تركت يقيناً حتى تأتي على الوضوء » . أما أصل الرجوع في الجملة فينبغي أن يكون ضرورياً ، ضرورة أن فوات الجزء بوجوب فوات الكل . (٢) بلا خلاف ، كما عن المدارك ، والحدائق ، والمفاتيح ، بل عن شرحي الدروس والمفاتيح دعوى الاجماع ، بل عن ثانيها نقله عن جماعة . لصحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) : « إذا كنت قاعداً على وضوئك ، فلم تدر أضلت ذراعيك أو لا ، فأعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تفسله أو تمسحه مما سمى الله ، ما دمت في حال الوضوء ، فاذا قمت عن الوضوء وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو نبي غيرها ، فشككت في بعض ما سمى الله بما أوجب الله عليك فيه وضوءك

لا شيء عليك فيه ٠٠٠ (١٥) .

نعم يعارضه موثق ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله (ع) : « إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه » (٢٥) . لاسيما مع اعتضاده بهجوم مادل على إلغاء الشك بعد التجاوز ، كصحيح زرارة : « إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء » (٣٥) ، ونحوه صحيح إسماعيل ابن جابر (٤٥) . وهذا التعارض مبني على رجوع الضمير في « غيره » إلى الشيء ، لأنه متبوع ، لا إلى الوضوء ، لأنه تابع ، وجهة التابعية والمتبوعة أولى عرفاً بالملاحظة من جهة القرب والبعد ، كما لا يخفى على من لاحظ النظائر . والجمع العرفي بين الموثق والصحيح يكون بحمل الصحيح على الاستحباب . لكن الاجماع المتقدم مما يأتى ذلك ، فيتعين حمله على بعض المحامل ، مثل أن تجعل كلمة « من » في قوله (ع) : « من الوضوء » على البيانية دون التبعية ، وإرجاع الضمير في قوله (ع) : « في غيره » إلى الوضوء لا إلى الشيء .

فإن قلت : قوله (ع) في ذيل الموثق : « إنما الشك ٠٠٠ » يمتنع أن يراد منه خصوص الشك في شيء من الوضوء ، لمنافاته لاطلاق الشيء في قوله (ع) : « إذا كنت في شيء » ، بل عليه كان اللازم أن يقال إذا كنت في وضوء لم تجزه ، وإرادة مطلق الشك في شيء من كل عمل يوجب منافاة منطوقه لقاعدة التجاوز المسلمة في غير الوضوء ، لدلالته على

(١٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

(٣٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الحلل في الصلاة حديث : ١ .

(٤٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب الركوع حديث : ٤ .

لزوم الاعتناء بالشك مادام في العمل ، وهو مناف لقاعدة التجاوز ، فيتعين لإرجاع الضمير في « غيره » إلى الشيء ، لا إلى الوضوء ، لتكون الشرطية الأولى من صغريات قاعدة التجاوز المشار إليها بمفهوم الحصر في الذيل ، ويكون مفاد منطوق الحصر قاعدة الشك في المحل ، فترجم المعارضة بين الموثق والصحيح .

قلت : يمكن حمل الشرطية في صدر الموثق بعد إرجاع ضمير « غيره » إلى الوضوء على مجرد ثبوت الجزاء عند ثبوت الشرط ، من دون تعرض لانتفائه عند الانتفاء ، وحينئذ يكون الحصر في الذيل بلحاظ إطلاق مفهومه الموافق لمنطوق الشرطية ، لا بلحاظ إطلاق منطوقه ، بل يكون منطوقه مهماً ، فلا ينافي قاعدة التجاوز الثابتة في غير الوضوء ، ولا تكون الشرطية الأولى على هذا منافية للصحيح ، لأن المناقاة موقوفة على ثبوت المفهوم لها والمفروض عدمه . وبالجملة : يمكن حمل الشرطية في الصدر على مجرد قاعدة الفراغ التي هي مفاد مفهوم الحصر في الذيل أيضاً ، ولا يكون للشرطية مفهوم ، ولا لمنطوق الحصر إطلاق ، فلا يكون الموثق حينئذ منافياً للصحيح المتقدم ، ولا لما دل على قاعدة التجاوز في غير المقام .

أو يجعل ذيل الموثق ناظراً إلى قاعدتي التجاوز والشك في المحل مع رفع التنافي بين صدره وذيله ، بالالتزام بأن الوضوء في نظر الشارع عمل واحد ، لا يتحقق التجاوز عن بعض أجزائه إلا بالتجاوز عنه بتمامه : والمسوغ لارتكاب هذه المحامل في الموثق - مع أنها خلاف الظاهر - الإجماع المتقدم على عدم العمل بظاهره .

كما أنه يبقى إشكال آخر وهو أن مقتضى إطلاق مفهوم الذيل في الموثق عدم الاعتناء بالشك في جزء من غسل الوجه بعد الفراغ منه والدخول في

وبما بعده (١) وإن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في غسل الوجه مثلاً أو في جزء منه (٢). وإن كان بعد الفراغ في غير الجزء الأخير بنى على الصحة ، لقاعدة الفراغ (٣) .

غسل اليد مع أن مقتضى ذيل الصحيح وجوب الاعتناء به . ويندفع بوجوب تقييد الاطلاق المذكور بالصحيح المتقدم .

(١) لما دل على اعتبار الترتيب .

(٢) إجماعاً . لاطلاق الصحيح .

(٣) المعول عليها عندهم ، بل استفاض نقل الاجماع عليها أو تواتر وتقتضيتها كثير من النصوص ، كصحيح زرارة المتقدم ، وخبر ابن مسلم : « كل ما مضى من صلاتك وطهورك فذكره فأمضه ولا إعادة عليك فيه » (١٥) . والآخر له : « كل ما شككت فيه مما قد مضى فأمضه كما هو » (٢٥) . وموثق بكبير : « قلت له : الرجل يشك بعدما يقوضاً . قال (ع) : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك » (٣٥) ، وغيرها . المعتضدة بالسيرة القطعية ، وبناء العقلاء . نعم الاشكال فيما يتحقق به الفراغ في المقام ، فالحكى عن جماعة تحققه بفعل الجزء الأخير إذا كان الشك في غيره ، وإن لم يدخل في شيء آخر ، وعن الروضة والمدارك الاجماع عليه وعن مجمع البرهان وغيره نسبه إلى ظاهر الأصحاب . ويقتضيه ظاهر خبري ابن مسلم وموثق بكبير .

نعم قد يعارضها ما في صحيح زرارة المتقدم من قوله (ع) : « فإذا قمت من الوضوء وفرغت وصرت في حال أخرى ٠٠٠ » ، وكذا ما في

(١٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب الوضوء حديث : ٦ .

(٢٥) الوسائل باب : ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة حديث : ٣ .

(٣٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب الوضوء حديث : ٧ .

صدر موثق ابن يعفور من قوله (ع) : « ودخلت في غيره » . لكن يوهن الأول ما في صدر الصحيح من قوله عليه السلام : « إذا كنت قاعداً على وضوئك ... » (إلى قوله عليه السلام) : « ما دمت في حال الوضوء » ، فإنه موجب لظهور الذيل في كونه تصريحاً بمفهوم الصدر ، ولا يعارض باحتمال كون الصدر تصريحاً بمفهوم الذيل ، فإنه خلاف الأصل . ولذا اشتهر أن التصرف في الذيل أولى من التصرف في الصدر ، لأن مانوسية الذهن به توجب حمل الذيل عليه مهما أمكن . مع أن الظاهر أن قوله عليه السلام : « وفرغت » تفسير للقيام من الوضوء ، كما أن القعود على الوضوء المذكور في صدر الرواية يراد منه الاشتغال بالوضوء ، وقوله عليه السلام : « حال أخرى » يعني : غير حال الوضوء ، فالمدار في عدم الاعتناء بالشك أن يكون في حال غير حال الوضوء . ويوهن الثاني - مضافاً إلى ما عرفت من عدم احتمال المفهوم للشرطية المذكورة - ما في ذيله من الحصر ، الظاهر في كونه بمنزلة الكبرى له ، وحيث أن الموضوع في الحصر مجرد التجاوز المساوق للفراغ ، يكون العمل عليه . هذا ولو سلم عدم ترجيح المذكور فلا أقل من الاجمال ، الموجب للرجوع إلى إطلاق النصوص المتقدمة ، المقتضية للاكتفاء بمجرد الفراغ .

ومما ذكرنا يظهر أن قول الصادق عليه السلام في من شك في غسل عضو من أعضاء الغسل : « فان دخله الشك وقد دخل في صلاته فليمض في صلاته ولا شيء عليه » (١٥) محمول على غير ظاهره من عدم إرادة المفهوم للشرطية ، إذ لا يعتبر في قاعدة الفراغ في الغسل الدخول في الصلاة إجماعاً . فتأمل جيداً .

(١٥) الوسائل باب : ٤١ من أبواب الجنابة حديث : ٢ .

وكذا إن كان الشك في الجزء الأخير إن كان بعد الدخول في عمل آخر (١) ، أو كان بعد ما جلس طويلاً ، أو كان بعد القيام عن محل الوضوء ، وإن كان بعد ذلك أتى به إن لم تفت الموالة ، وإلا استأنف .

(١) أقول : قد عرفت أنه لا يعتبر في إجراء قاعدة الشك بعد الفراغ أكثر من تحقق الفراغ ، وقد عرفت تحققه بفعل الجزء الأخير إذا كان الشك في وجود ما قبله . وإنما الاشكال في ما يتحقق به إذا كان الشك في الجزء الأخير ، والمختار في الجواهر تحققه بأحد أمرين . الأول : اشتغاله بفعل آخر وانتقاله إلى حال أخرى ولو بطول الجلوس ، والثاني : حصول اليقين له بالفراغ آتياً ما . فإذا لم يحصل كل منهما وجب فعل المشكوك . وشيخنا الاعظم - رحمه الله - في طهارته أنكر الاكتفاء بالثاني ، إذ الوجه فيه إن كان هو حجية نفس اليقين بعد زواله فلا دليل عليها ، وما دل على عدم جواز نقض اليقين بالشك مخصص باليقين بالحدوث والشك في البقاء ، فلا يشمل اليقين الزائل بالشك ، الرجوع إلى قاعدة الشك الساري . وإن كان ظهور حال المتيقن في مطابقة يقينه للواقع ، فلا دليل أيضاً على حجية الظهور المذكور إلا في مورد الشك بعد الفراغ ، وإثبات الفراغ بمجرد اليقين الزائل غير ظاهر الوجه .

أقول : إن ثبت اعتبار عنوان الفراغ في جريان قاعدة الفراغ - كما هو ظاهر النصوص على ما تقدم - فالمراد به إما الفراغ الحقيقي ، أو الادعائي أو البنائي . والأول موجب لسقوط القاعدة عن الحجية ، إذ معها شك في الجزء فقد شك في الفراغ الحقيقي ، فلا يمكن التمسك بها لإثباته : والثاني مما لا يمكن الالتزام به ، لتحقيقه بفعل معظم الأجزاء ، ولا ريب

في عدم جريان القاعدة حينئذ ، فانه خلاف الصحيح المتقدم . فلا بد أن يكون المراد الأخير الحاصل بمجرد انتهاء العمل لاعتقاد تمامه . وليس ذلك للبناء على حجية اليقين بعد زواله ، أو على حجية ظهور حال المتيقن كي يطالب بالدليل على ذلك ، بل هو تعبد بالدليل الدال على إلغاء الشك بعد الفراغ بعد وجوب حمل الفراغ فيه على ما ذكر . وعلى هذا فالقيام وطول الجلوس والاشتغال بما يضاد الضوء مما لا دخل لها في تحقق الفراغ ، الذي هو تمام موضوع إلغاء الشك ، وإنما هي دخيلة في إحرازه فقط ، فاذا أحرز بطريق آخر وجب ترتيب الحكم عليه .

نعم لو بني في إثبات وجود المشكوك على التمسك بقاعدة التجاوز ، كان لاعتبار الدخول في الغير المضاد عرفاً للوضوء من قيام أو عمل آخر وجه . إلا أنه خلاف المفروض من التمسك بقاعدة الفراغ . مع أن التحقيق عدم الاكتفاء في تحقق التجاوز الذي هو موضوع قاعدة التجاوز بالدخول في المضاد للمشكوك ، إذ لا ترتيب شرعي بينهما ، فالاكتفاء به موقوف على الاكتفاء بالتجاوز العادي ، الذي هو خلاف التحقيق .

وبالجملة : الفراغ بأي معنى أخذ لا يتوقف على الدخول في الغير أو القيام أو نحوهما ، بل هي متوقفة عليه ، فيقال : فرغت فقامت . ولا يقال : قمت ففرغت . فكيف يصح اعتبارها فيه ؟ . وبوضح ما ذكرنا امتناع التفكيك بين الفراغ بالاضافة إلى غير الجزء الأخير وبينه بالاضافة إليه ، ومن المعلوم أن تحقق الفراغ في الأول بفعل الجزء الأخير ليس لخصوصية فيه ، وإلا لتعذر الفراغ في الثاني ، فلا تجري فيه القاعدة أصلاً ، بل لتحقيق الفراغ بنظر الفاعل ، فلا بد أن يكون كذلك بالاضافة إلى الجزء الأخير أيضاً . وكذا الحال لو بني على الجمود على ما في النصوص من المضي ، وكون

(مسألة ٤٦) : لا اعتبار بشك كثير الشك (١) ، سواء كان في الأجزاء ، أو في الشرائط أو الموانع

الشك بعد العمل ، أو بعد الجواز ، فإنه أيضاً يمتنع إرادة المفهوم الحقيقي من الأمور المذكورة أو الادعائي ، فيتعين إرادة البنائي . وعلى هذا فالأمور المذكورة في المتن غير كافية في جريان القاعدة ، إلا إذا أحرز بها الفراغ البنائي ، كما أن فقدها لا يمنع من جريانها ، إذا أحرز الفراغ البنائي من طريق آخر . ومن ذلك يظهر الاشكال فيما ذكره في الجواهر من تحقق الفراغ بأحد أمرين ، فإنه إن رجع الأول إلى الثاني فهما أمر واحد ، وإلا فتحققه بالأول غير ظاهر .

(١) كما عن الحلبي في السرائر ، وجماعة من المتأخرين ، كالشهيدين والمحقق الثاني ، والسيد في المدارك ، وغيرهم . ويستدل له بما ورد في إلغاء شك كثير الشك في الصلاة ، كصحيح ابن مسلم : « إذا كثّر عليك السهو فامض في صلاتك ، فإنه يوشك أن يدعك ، إنما هو من الشيطان » (١٥) وما في مصحح زرارة وأبي بصير : « لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه ، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود ، فليمض أحدكم في الوهم ، ولا يكثرن نقض الصلاة ، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك . ثم قال (ع) : « إنما يريد الخبيث أن يطاع ، فإذا عصي لم يعد إلى أحدكم » (٢٥) . وصحيح ابن سنان : « ذكرت لأبي عبد الله (ع) رجلاً مبتلى بالوضوء والصلاة ، وقلت : هو رجل عاقل . فقال أبو عبد الله (ع) وأي عقل له وهو يطيع الشيطان ؟ فقلت له : وكيف يطيع الشيطان ؟

(١٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الحلل في الصلاة حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٦ من أبواب الحلل في الصلاة حديث : ٢ .

(مسألة ٤٧) : التيمم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحقه

فقال (ع) : سله هذا الذي يأتيه من أي شيء هو ؟ فانه يقول لك : من عمل الشيطان ، (١٥) ، وقريب منها غيرها .

ومورد الجميع عدا صحيح ابن سنان هو الصلاة ، والتعدي منها إلى الوضوء غير ظاهر ، وكونه من توابع الصلاة وشرايطها غير كاف في ذلك . وأما التعليل فالالتزام به على اطلاقه مشكل . مضافاً الى أنه إنما يقتضي التعدي لو أحرز كون الشك من الشيطان ، وما تضمنته النصوص من أن كثرة الشك في الصلاة من الشيطان لا يقتضي أن تكون كثرة الشك في غيرها من الافعال من الشيطان . وبالجمله : الذي يستفاد من التعليل عموم الحكم لكل شك علم أنه من الشيطان ، لاعموم الحكم لكثرة الشك مطلقاً . ثم إن إحراز كون الشك من الشيطان موكول إلى ما هو المرتكز عند المشرعة على ما يظهر من الصحيح وخبر الواسطي الآتي . ومنه يظهر الاشكال في الصحيح الأخير أيضاً ، لاسيما مع عدم ظهور له في المقام ، لقرب حله على الوسواس الذي لا إشكال في عدم الاعتناء به .

وأما ما قد يظهر من خبر الواسطي : « أغسل وجهي ثم أغسل يدي فيشككني الشيطان أني لم أغسل ذراعي ويدي . قال (ع) : إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد ، (٢٥) من وجوب الاعادة في الجملة مع إحراز كون الشك من الشيطان ، فلا مجال للعمل به في قبال ما عرفت . ولعل مورده الوسواس ، فيكون به وارداً مورد التنبيه على ما يرتفع به الوسواس .

(١٥) الوسائل باب : ١٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٤٢ من أبواب الوضوء حديث : ٤ .

حكّمه في الاعتناء بالشك إذا كان في الأثناء (١)، وكذا الغسل والتيمم بدله ، بل المناط فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه وعدمه ، فع التجاوز تجري قاعدة التجاوز ، وإن كان في الأثناء ، مثلاً إذا شك بعد الشروع في مسح الجبهة في أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبني على أنه ضرب بهما ، وكذا إذا شك بعد الشروع في الطرف الأيمن في الغسل أنه غسل رأسه أم لا لا يعتني به . لكن الأحوط إلحاق المذكورات أيضاً بالوضوء .

(مسألة ٤٨) : إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل ، أو مسح في موضع الغسل ، أو غسل في موضع المسح ، ولكن شك في أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جيرة أو ضرورة أو تقية أو لا ، بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعي الظاهر الصحة ، حملاً للفعل على الصحة ، لقاعدة الفراغ أو

(١) لعدم الدليل عليه ، واختصاص صحيح زرارة المتقدم بالوضوء ، ولا إجماع على الإلحاق ليعول عليه ، وبمجرد البدلية عن الوضوء لا توجب الإلحاق به قطعاً ، فعموم ما دل على عدم الاعتناء بالشك في وجود الشيء بعد التجاوز عنه ، كما في صحيح زرارة عن أبي عبد الله (ع) : « بإزرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء » ، وصحيح إسماعيل : « كل شيء شك فيه مما جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه » (١٥) محكم . وخصوص مورد هما - أعني : الصلاة - لا يوجب اختصاصها بها لأن خصوص المورد لا يخصص الوارد ، وإلا لزم الاقتصار على خصوص ما ذكر في السؤال دون غيره من موارد الشك في الجزء الصلّاتي ، وقد

(١٥) تقدم ذكرهما في مسألة : ٤٥ .

غيرها . وكذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد ولم يعلم أنه من جهة وجود المسوغ أو لا ، والاحوط الاعادة في الجميع (١) .
(مسألة ٤٩) . إذا تيقن أنه دخل في الوضوء وأتى ببعض أفعاله ، ولكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا ، بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً ، الظاهر عدم جريان قاعدة الفراغ ، فيجب الاتيان به ، لأن مورد القاعدة ما إذا علم كونه

ادعى في الجواهر أنها قاعدة محكمة في الصلاة وغيرها من الحج والعمرة وغيرهما . ومنه يظهر الحال في الغسل والتيمم بدلا عنه ، وإن ادعى شيخنا الأعظم في طهارته الشهرة المحققة على اللاحق في الأول ، إذ هي غير كافية فيه ، لاسيما وأن شيخنا في الجواهر ادعى عدم العثور على القائل به هذا الفاضل في الرياض ، وأن منشأ الوهم في دعوى الشهرة ما في بعض عبارات الأصحاب - كالحقق وغيره - من ذكر لفظ الطهارة الشاملة للوضوء وغيره مع أن الظاهر لإرادة الوضوء منه لذكورهم ذلك في بابه ، وإن كان ما ذكره - رحمه الله - لا يخلو من خدش ، فراجع طهارة شيخنا الأعظم رحمه الله .
(١) لاحتمال اختصاص قاعدة الفراغ بالشك في صحة الموظف وفساده فارغاً عن كونه موظفاً ، فلا تتم صورة الشك في الصحة ، للشك في كون المأتي به موظفاً كما في الأمثلة المذكورة ، ولازمه عدم جريانها فيما لو علم أنه صلب تماماً ولم يعلم أنه كان حاضراً أو مسافراً ، لكن الاحتمال المذكور منفي باطلاق الأدلة المتقدمة ، أو لاحتمال انصراف أدلتها عمالو كان الشك في الصحة ناشئاً عن الشك في توظيف المأتي به الناشيء عن طرود العناوين الثانوية ، فهي وإن عمت صورة كون الشك في توظيفه ، لكنها تخصص بالتوظيف الناشيء عن مقتضى العناوين الأولية ، فلو توضعاً وشك في صحة

بانياً على إتمام العمل وعازماً عليه ، إلا أنه شك في إتيان الجزء الفلاني أم لا (١) ، وفي المفروض لا يعلم ذلك . وبعبارة أخرى : مورد القاعدة صورة احتمال عروض النسيان . لا احتمال العدول عن القصد .

(مسألة ٥٠) : إذا شك في وجود (٢) الحاجب وعدمه قبل الوضوء أو في الأثناء ، وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه ، إن لم يكن مسبوقاً بالوجود ، وإلا وجب تحصيل اليقين ، ولا يكفي الظن . وإن شك بعد الفراغ في أنه كان موجوداً أم لا بنى على عدمه (٣) ، ويصح وضوؤه . وكذا إذا تيقن أنه كان موجوداً وشك في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا . نعم في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته وقد لا يصل

وضوؤه من جهة احتمال حرمة الوضوء عليه لرمد ونحوه جرت قاعدة الفراغ ، ولكنها لا تجري في مثل الفروض المذكورة في هذه المسألة ، وهذا الاحتمال أيضاً لا يعول عليه في قبال الاطلاق . نعم إذا كان الشك في الصحة ناشئاً من الشك في أصل التوظيف ، كما لو صلى وشك في أن صلواته كانت قبل الوقت أو بعد دخوله ، لم تجر القاعدة ، لخروجه عن مورد أدلتها .

(١) قد عرفت اختصاص القاعدة بصورة تحقق الفراغ البنائي ، ولم يُجوز في الفرض .

(٢) تقدم الكلام في هذه المسألة في غسل الوجه ، وفي الثالث من شرائط الوضوء . فراجع .

(٣) لقاعدة الفراغ فيه وفي ما بعده .

إذا علم أنه لم يكن ملتفتاً إليه . حين الغسل ، ولكن شك في أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا ، يشكل جريان قاعدة الفراغ فيه (١) ، فلا يترك الاحتياط بالاعادة . وكذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجه وشك في كونه موجوداً حال الوضوء أو طراً بعده ، فانه يبني على الصحة ، إلا إذا علم أنه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً إليه ، فان الأحوط الاعادة حينئذ .

(مسألة ٥١) : إذا علم بوجود مانع ، وعلم زمان حدوثه وشك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبني على الصحة لقاعدة الفراغ ، إلا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء ، فالأحوط الاعادة حينئذ (٢) .

(مسألة ٥٢) : إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ وشك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا ، بني على بقاء النجاسة (٣) فيجب غسله لما يأتي من الأعمال ، وأما وضوؤه فمحكوم بالصحة

(١) قد تقدم في المسألة الحادية عشرة من فصل الماء المشكوك ضعف هذا الاشكال ، لاسيما بملاحظة حسن الحسين بن أبي العلاء : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا اغسلت . قال (ع) : حوله من مكانه وقال في الوضوء : تدره ، فان نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة » (١٠) .

(٢) للاشكال المتقدم ، الذي أشرنا إلى ضعفه .

(٣) للاستصحاب . ولا يتنافيه قاعدة الفراغ الجارية في الوضوء ،

عملاً بقاعدة الفراغ ، إلا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء إلى الطهارة والنجاسة (١) . وكذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضع منه سابقاً على الوضوء ، ويشك في أنه طهره بالاتصال بالكر أو بالمطر أم لا (٢) ، فإن وضوءه محكوم بالصحة ، والماء محكوم بالنجاسة . ويجب عليه غسل كل ما لاقاه (٣) ، وكذا في الفرض الأول ، يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين الوضوء أو لاقى محل التوضؤ مع الرطوبة (٤) .

(مسألة ٥٣) : إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها وعدمه بنى على صحتها (٥) ، لكنه محكوم ببقاء حدثه (٦) ، فيجب عليه

لاختصاص نظرها بحيثية صحة الوضوء ، فلا تصلح لاثبات طهارة الاعضاء بلحاظ جميع الآثار الأجنبية عن صحة الوضوء ، مثل صحة الصلاة ، والتفكيك بينها جائر قطعاً . كما أن العلم الاجمالي بكذب أحد الأصليين من القاعدة والاستصحاب لا يقدر في جريانها ، لأنه لا يلزم من جريانها معاً مخالفة عملية ، كما حرر في محله :

(١) للاشكال المتقدم :

(٢) الكلام فيه كما قبله :

(٣) عملاً بالاستصحاب :

(٤) لنجاسة الماء بمقتضى استصحاب نجاسة الأعضاء ، فينجس كل

ما يلاقيه .

(٥) لقاعدة الفراغ الجارية فيها .

(٦) لاستصحاب بقاء الحدث ، الذي لا يعارضه قاعدة الفراغ في

الصلاة ، لما عرفت .

الوضوء للصلوات الآتية ، ولو كان الشك في أثناء الصلاة
وجب الاستئناف بعد الوضوء (١) . والأحوط الاتمام مع تلك
الحالة (٢) ، ثم الاعادة بعد الوضوء .

(مسألة ٥٤) : إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً
أو شرطاً أو أوجد مانعاً ، ثم تبدل يقينه بالشك ، يبني على الصحة
عملاً بقاعدة الفراغ ، ولا يضرها اليقين بالبطلان بعد تبدله
بالشك . ولو تيقن بالصحة ثم شك فيها فأولى بجريان القاعدة .
(مسألة ٥٥) : إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل
اليدين اليسرى ، أو شك في ذلك ، فأتى به وتمم الوضوء ، ثم علم

(١) فان قاعدة الفراغ وإن اقتضت صحة الاجزاء التي فرغ منها ،
الا أنها لما لم تصلح لاثبات الطهارة بلحاظ الغايات التي لم يدخل فيها لم
يكن لبقية الصلاة مصحح .

(٢) لاحتمال جريان قاعدة التجاوز لاثبات الوضوء قبل الدخول في
الصلاة ، بناء على أن الشرط نفس الوضوء ، فيكون نظير الأذان والاقامة
مما له محل معين ، يكون الشك فيه في أثناء الصلاة شكاً بعد التجاوز . ولكن
المبنى المذكور ضعيف ، وإن كان قد بساعده ظاهر الآية الشريفة : (إذا
قمت إلى الصلاة فاغسلوا ٠٠٠) (١٠) ، الا أنه خلاف ظاهر قولهم (ع) :
« لا صلاة الا بطهور » (٢٠) وغيره ، الظاهر في اعتبار الطهارة في الصلاة
فتكون من الشروط المقارنة لأجزاء الصلاة ، ليس لها محل معين يصدق
التجاوز عنه ، فهي نظير الاستقبال والستر .

(١٠) المائة : ٦ .

(٢٠) الوسائل باب : ٤ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

أنه كان غسله ، يحتمل الحكم ببطلان الوضوء ، من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد . لكن الأقوى صحته ، لأن الغسلة الثانية مستحبة على الأقوى ، حتى في اليد اليسرى ، فهذه الغسلة كانت مأموراً بها في الواقع ، فهي محسوبة من الغسلة المستحبة ، ولا يضرها نية الوجوب (١) . لكن الأحوط إعادة الوضوء ، لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانية في استحبابها (٢) . هذا ولو كان آتياً بالغسلة الثانية المستحبة وصارت هذه الثالثة تعين البطلان ، لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد .

فصل في أعطام الجبائر

وهي الألواح الموضوععة على الكسر (٣) ، والخرق ،

(١) لأنه من قبيل الاشتباه في التطبيق ، فهو في الحقيقة ناو للأمر الواقعي المتعلق بالهسل ، الذي يعتقد أنه على سبيل الوجوب ، وتختلف الاعتقاد لا يوجب فساد العبادة ، كما تقدمت الإشارة إليه في فصل الغايات . ومنه يظهر أنه لو كان ناوياً للوجوب على سبيل التقييد أشكل الحال ، كما سبق . (٢) هذا الاحتمال وإن كان ضعيفاً جداً ، لكفاية القصد الاجمالي - كما في سائر المقامات - إلا أنه منشأ لحسن الاحتياط . وكان الأولى أن يجعل منشأ الاحتياط احتمال أن يكون الامتثال على وجه التقييد ، كما عرفت والله سبحانه أعلم ، وله الحمد أولاً وآخرأ . ٤ ذي الحجة ١٣٤٨ :

فصل في الجبائر

(٣) ظاهر غير واحد أنها في الأصل مخنصة بالكسر - كما تساعد

والأدوية الموضوعة على الجروح والقروح والدمامل . فالجرح ونحوه إما مكشوف أو مجبور ، وعلى التقديرين إما في موضع الغسل أو في موضع المسح ، ثم إما على بعض العضو أو تمام الأعضاء ثم إما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا يمكن . فان أمكن ذلك بلا مشقة ولو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيرة أو وضعه في الماء حتى يصل إليه ، بشرط أن يكون المحل والجبيرة طاهرين ، أو أمكن تطهيرهما وجب ذلك (١) . وإن لم

المادة - وتعميمها لما بوضع على القروح والجروح توسع من الفقهاء - كما قبل - لعدم الفرق بينهما في الحكم . وقد يشير . إلى التوسع صحيح ابن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام : « عن الكسير تكون عليه الجبائر ، أو تكون به الجراحة ، كيف يصنع بالوضوء ، وعند غسل الجبائر ، وغسل الجمعة ؟ فقال (ع) : يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ، ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ، ولا ينزع الجبائر ويبعث بجراحته » (١٥) . والأمر سهل .

(١) أما أصل الوجوب في الجملة فلا إشكال فيه ولا خلاف ، فإنه مقتضى ما دل على وجوب الوضوء التام ، وقصور أدلة بديلة غيره عن شمول الفرض . مضافاً إلى صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) : « أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ . فقال (ع) : ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة ، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقة ثم ليغسلها قال : وسألته عن الجرح كيف اصنع به ؟ قال : اغسل ما حوله » (٢٥)

(١٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ٢ .

وموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : « في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء ، فلا يقدر أن يحمله لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع ؟ قال (ع) : إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء ، ويضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده » (١٥) .

وأما التخيير بين النزع والغسل وبين تكرار الماء وبين الرمس فهو المحكي عن ظاهر جماعة ، وعن المدارك نفى الخلاف في التخيير بين الأولين وعن الحدائق ظاهر الإجماع عليه ، بل في طهارة شيخنا الأعظم - رحمه الله - نفى الخلاف والأشكال في التخيير بين الثلاثة . وهو في محله ، بناء على ما عرفت من عدم اعتبار الجريان في مفهوم الغسل والاكتفاء فيه بمجرد الغلبة والاستيلاء ، لحصول ذلك في الجميع ، وكذا بناء على اعتبار الجريان فيه إذا كان يحصل بالتكرار والوضوع في الماء . نعم يشكل بناء على اعتباره فيه مع عدم حصوله بهما . بل يشكل أيضاً بناء على اعتبار الترتيب في أجزاء العضو ، لعدم حصوله غالباً إلا بالنزع . ويشهد له ما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع) : « وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الحرقه ثم ليغسلها » وهو ظاهر محكي التذكرة : « الجبائر إن أمكن نزعها نزعاً واجباً وغسل ما تحتها إن أمكن ، وإن لم يمكن وأمكن لبصا الماء إلى ما تحتها بأن يكرره عليه أو يغمسه في الماء وجب » ، وفي الذخيرة احتمال أن يقال : إن الغسل المستفاد من الأدلة عرفاً ما كان خالياً عن الحائل ، والالزم جواز الاكتفاء به ، وإن أمكن النزع ، والظاهر أنهم لا يقولون به . إلا أن يقال : هذا مستثنى بالإجماع انتهى . ويقتضي ظاهر هذه العبارة أن وجوب النزع مع الامكان اجماعي ، لكن بقريته ما قبل هذه العبارة يكون ظاهرها

يمكن - إما لضرر الماء (١) ، أو للنجاسة وعدم إمكان التطهير (٢) ،

الاجماع على عدم الاجتزاء بالغمس عند امكان النزع ، والتكرار مع عدم النزع ، وهو مخالف لما تقدم من كلمات الجماعة . وكيف كان فالظاهر تحقق مفهوم الغسل بمجرد غلبة الماء على المحل ولو في حال وجود الحائل ، فاطلاق ما دل على الاجتزاء بالغسل محكم . والصحيح المذكور لا يقوى على تقييده ، لاحتمال كون الأمر فيه للإرشاد إلى التخلص عن بلل الحرقه والا فن البعيد جداً أن يكون ذو الجبيرة أشد حكماً من غيره . نعم إذا كان الغسل مع الحائل إما بالتكرار أو بالغمس فلا بد فيه من الاحتفاظ بالترتيب المعتبر بين أجزاء العضو الأعلى فالأعلى - على ما تقدم في الوضوء الارتماسي - فلو لم يمكن تعيين النزع .

(١) كما نص عليه في صحيح الحلبي وغيره .

(٢) عن المدارك : أنه لا خلاف فيه . ولعله ظاهر ما عن جامع المقاصد وكشف اللثام . نعم احتمل الأخير اختصاص الحكم بصورة تضاعف النجاسة . وكيف كان فان تم إجماع فهو ، وإلا فالحاقه بصورة لزوم الضرر مشكل ، لقصور نصوص الباب عن شموله ، إذ مورد بعضها خصوص صورة حصول الضرر بإيصال الماء إلى المحل ، كصحيح الحلبي المتقليم ، وظاهر خبر كليب الأسدي قال (ع) فيه : « إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جباهه » (١٥) ، وظاهر الآخر خصوص صورة عدم القدرة على إيصاله من وراء الجبيرة مع الضرر بنزعها كصحيح ابن الحجاج المتقدم وخبر عبد الأعلى الوارد في المراجعة (٢٥) ، وحسن الوشا الوارد في الدواء

(١٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ٨ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ٥ .

أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة ولا رفعها (١) - فان

المطلبي على يد الرجل قال (ع) : « نعم يمسح عليه ويجزبه » (١٠) . نعم
 قد يستفاد من مصحح ابن سنان « عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ؟
 قال (ع) : يغسل ما حوله » (٢٠) ونحوه ذيل صحيح الحلبي من جهة غلبة
 نجاسة الجرح ، فالسؤال عنه ينصرف إلى السؤال عن نجاسته . لكن لا يظهر
 منه أن المانع من الوضوء الاختياري هو جهة النجاسة ، بل من القريب
 أن يكون هو لزوم الضرر من استعمال الماء ، المانع ذلك من تطهير المحل والوضوء
 التام . وحمله على أن السؤال من جهة النجاسة ، التي لا يمكن رفعها من
 جهة دوام نبع الدم ، لا من جهة الضرر ، لا قرينة عليه ، لا أقبل من
 إجمال الجهة المسؤول عنها المانع من صحة الاستدلال على ما نحن فيه . ولا مجال
 لاتمسك بترك الاستفصال على عموم الحكم ، لأن ترك الاستفصال إنما يقتضي
 العموم الأحوالي مع تعيين الجهة المسؤول عنها ، لأنه يقتضي عموم الحكم
 في الجواب لجميع الجهات التي يمكن أن يكون السؤال بلحاظها ، فالتم
 تكن قرينة على تعيين الجهة يكون الكلام مجملاً . وأما مجرد اعتبار طهارة
 محل الوضوء فلو تم أوجب تعذر الطهارة المائية ، لاصحة وضوء الجبيرة ،
 إلا بناء على تمامية قاعدة الميسور في المقام . وكذا لو لزم من إيصال الماء
 تضاعف النجاسة الذي تقدم عن كشف اللثام المفروغية عن ثبوت الحكم
 فيه . فإذا العمدة في جريان الحكم في المقام دعوى نفي الخلاف ، وقاعدة
 الميسور ، والاعتماد على الأولى محل تأمل ، وسيأتي إن شاء الله الأشكال
 في القاعدة .

(١) كما عرفت وجهه .

(١٠) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

(٢٠) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب الوضوء حديث : ٣ .

كان مكشوفاً يجب غسل أطرافه (١) ووضع خرقة طاهرة عليه والمسح عليها مع الرطوبة (٢). وإن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك إن لم يمكن غسله - كما هو المفروض - وإن لم يمكن وضع الخرقة أيضاً اقتصر على غسل أطرافه .

(١) بلا خلاف ولا إشكال .

(٢) المحكي عن جماعة - بل في جامع المقاصد في مبحث التيمم نسبه إلى نص الأصحاب - الاكتفاء في الجرح المكشوف بغسل ما حوله ، وفي المدارك : « ينبغي القطع بذلك » . لظاهر مصحح ابن سنان المتقدم ، ومثله ما في ذيل صحيح الحلبي . وفي التذكرة ، والدروس ، والمعتبر ، وعن النهاية وغيرها : وجوب مسحه . وعلة في محكي النهاية بأنه أحد الواجبين ولتضمن الغسل إياه فلا يسقط بتعذر أصله . وأشكل عليه بما لا يخفى ، إذ كونه أحد الواجبين لا يقتضي بدليته عن الآخر ، وتضمن الغسل إياه ممنوع ، لما عرفت من تباين الغسل والمسح مفهوماً وخارجاً ، وإنما بينها عموم من وجه مورداً ، وهذا المقدار غير كاف في اقتضاء قاعدة الميسور وجوب المسح عند تعذر الغسل لو تمت . نعم قد يستفاد ذلك من فحوى ما دل على وجوب مسح الجبيرة إذا تعذر غسل البشرة . لكن قد يوهنها ما في صحيح الحلبي من الأمر بالمسح على الجبيرة في صدره ، والسكوت عن المسح على الجرح في ذبله ، وكون مورده صورة إيذاء الماء لا بنافي ذلك ، لأن الظاهر منه الإيذاء بنحو الغسل لا مطلقاً . إلا أن يقال : الإيذاء من جهة الغسل يمنع من إمكان تطهير الجرح ، فلا يمكن المسح عليه ، فيكون مورد السؤال صورة امتناع المسح ، فلا تدل الرواية على عدم وجوبه . بل اطلاق قوله : « يؤذيه الماء » أنه يؤذيه ولو بنحو المسح

لكن الأحوط ضم التيمم إليه (١) . وإن كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع خرقة ظاهرة ،

بل بناء على أصالة الاحتياط في المقام يكون مقتضاها الوجوب .
ثم على القول به لو تعذر ذلك فهل يجب وضع جبيرة عليه والمسح عليها ؟ قولان ، والأوفق بظاهر الخبرين السابقين - بناء على حملها على صورة تعذر المسح على البشرة - هو العدم حيث لم يتعرض فيها لذلك . واستفادته من الأمر بالمسح على الجبيرة غير ظاهرة ، لأن موضوعه الجبيرة الموضوعية ، فهي من قبيل شرط الوجوب لا الواجب . نعم بناء على إهمال الخبرين التعرض لهذه الجهة ، بل كونها في مقام نفى غسل الجرح نفسه وإن وجب مسحه ، فاذا تعذر يتعين وضع الجبيرة ، والمسح عليها ، لأصالة الاحتياط ، بناء على كون المقام من قبيل الشك في المحصل ، كما تقدم في أوائل الموضوع تقريره .

ثم إن الظاهر من المتن أن المكشوف من القرع والجرح والكسر كلها بحكم واحد ، وعن شرح الدروس : أن الأصحاب ألحقوا الكسر المجرد عن الجبيرة أيضاً بالجرح في الحكم . وكذا كل داء في العضو لا يمكن بسببه إيصال الماء إليه . انتهى ونحوه كلام غيره . ولكن استفادة ذلك من النص الوارد في الجرح محل تأمل .

(١) لاحتمال خروج الفرض عن مورد النصوص ، لأن حكم الجبيرة مورده الجبيرة المضطر إليها لا مطلق الخرقة الملفوفة على العضو ، فيتعين فيه التيمم . لكن هذا الاحتياط ضعيف جداً ، لأن الصحيحين كالصريحين في الجرح المكشوف ، وغاية ما يناقش فيها عدم ظهورهما في الاجتزاء بذلك بل لا بد من مسح الجرح إن أمكن ، فإن لم يمكن مسح على الخرقة ، ولا

والمسح عليها بنداوة (١) ، وإن لم يمكن سقط ، وضم إليه التيمم (٢) ، وإن كان مجبوراً وجب غسل أطرافه (٣) مع مراعاة الشرائط ، والمسح على الجبيرة (٤) إن كانت ظاهرة ، أو أمكن

يجعل فيها أن يكون حكمه التيمم .

(١) كأنه لما دل على وجوب المسح على الجبيرة في موضع المسح ، كخبر عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله (ع) : « عثرت فانقطع ظفري ، فجعلت على إصبعي مرارة ، كيف أصنع بالوضوء ؟ قال عليه السلام يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل ، قال الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) لمسح عليه » (١٥) . لكن مورده صورة وجود الجبيرة ، فلا يدل على وجوب وضعها . والاجتزاء بالوضوء في المقام يتوقف على تمامية قاعدة الميسور ، ولا إجماع ، لتحقق الخلاف .

(٢) إحتياطاً لما عرفت ، لخروج الفرض عن مورد النصوص - كما عرفت - فالاحتياط هنا في محله ، بل الاجتزاء بالتيمم فيه أولى من الاجتزاء بالوضوء . وهذا بخلاف الجرح في موضع الغسل ، كما عرفت .

(٣) بلا خلاف ولا إشكال .

(٤) على المشهور ، بل عن المختلف ، والمعتبر ، والمنتهى ، والتذكرة ، وغيرها : الإجماع عليه . للنصوص كصحيح الحلبي ، وخبر كليب الأسدي في الكسبر ، المتقدمين ، ونحوهما غيرهما . ولا ينافيها ما في صحيح ابن الحجاج المتقدم ، حيث لم يتعرض فيه للمسح على الجبيرة ، لامكان حمله على كون المتكلم (ع) في مقام لفي توهم وجوب غسل البشرة ، كما هو ظاهر مباحه كما لا ينافيه ما في ذيل الصحيح الأول ومصحح ابن سنان ، من الأمر

تطهيرها ، وإن كان في موضع الغسل . والظاهر عدم تعيين المسح حينئذ (١) ، فيجوز الغسل أيضاً .

بغسل ما حول الجرح ، لظهوره في الجرح المكشوف ، ولا سيما بملاحظة جمعها في كلام واحد في الصحيح ، واختلاف عبارة السؤال فيها ، حيث ذكر وضع الجبيرة في السؤال عن القرحة ، ولم يذكر في السؤال عن الجرح وإنما سأل عنه نفسه فدل ذلك على اختلاف المسؤول عنه ، ولذا جعل الصحيح المذكور في الجواهر كالصريح في المكشوف . ومنه يظهر ضعف ما عن ظاهر الصدوق من التخيير بين المسح على الجبيرة والاكتفاء بغسل ما حولها .

(١) كما عن ظاهر الشهيدين . ويحتمل أن يكون المراد من المسح مجرد إيصال البلل ولو لم يكن بامرار اليد ليكون مسحاً ، ولا بنحو الغلبة والجريان ليكون غسلًا ، كما هو محتمل جماعة ، ولم يستبعده شيخنا الاعظم (ره) ويحتمل أن يكون المراد الغسل ، كما عن نهاية الأحكام ، وكشف اللثام ، وعن شرح المفاتيح للوحيد تنزيل النصوص والفتاوى عليه . وكان وجه الأخير دعوى ظهور النصوص في مجرد بدلية الجبيرة عن البشرة ، فكما يجب غسل البشرة يجب غسل الجبيرة . ووجه ما قبله دعوى ظهور النصوص في مجرد لزوم إيصال البلل إلى الجبيرة ، كما يستفاد من قول السائل في صحيح الحلبي : « ويمسح عليها إذا توضأ » ، فإن الارتكاز العرفي الموجب للسؤال عن أجزاء المسح إنما يناسب كون المراد منه مجرد إيصال البلل من دون دخل خصوصية إمرار اليد فيه . ووجه ما قبلها دعوى كون الأمر وارداً مورد توهم الحضرة ، فلا يدل إلا على الرخصة في الاكتفاء بالمسح عن الغسل الثابت بمقتضى بدلية الجبيرة عن البشرة . لكن الجميع - كما

والأحوط إجراء الماء عليها مع الامكان بامرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح (١) . ولا يلزم أن يكون المسح بنسداوة الوضوء إذا كان في موضع الغسل (٢) . ويلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبيرة (٣) . ولا يكفي مجرد الندادة ،

ترى غير ظاهر . لمنع الأول ، فان ظاهر النصوص بدلية المسح على الجبيرة عن غسل البشرة ، فالبدلية قائمة بأمرين لا بأمر واحد . ولمنع الثاني أيضاً لمنع كون مقتضى الارتكاز بدلية الجبيرة ، فانها أمر أجنبي عن البدن ، ولو كان الارتكاز يقتضي ذلك كان المناسب السؤال عن بدلية غسلها ، لا مجرد وصول البلل إليها ، ولا خصوص مسحها ، فالموجب للسؤال ليس هو الارتكاز ، بل أمر آخر . ولمنع الثالث أيضاً ، فان الأمر وإن كان للرخصة والاجزاء ، لكنه في مقابل غسل البشرة ، لا غسل الجبيرة فالبناء على ما يقتضيه ظاهر النصوص والفتوى - وهو اعتبار خصوص المسح - متعين . وكون لازم ذلك المنع عن الوضوء الارتمائي ، لانثناء المسح فيه غير قادح .

(١) جمعاً بين المحتملات المتقدمة .

(٢) للاطلاق .

(٣) كما عن الخلاف ، والمعتبر ، ونهاية الاحكام ، والتذكرة ، وغيرها وعن الحدائق أنه المشهور . لكن عن الذكرى انه استشكله لصديق المسح عليها بالمسح على جزء منها . وفيه : أنه وإن سلم ذلك ، إلا أن مناسبة الحكم للموضوع تقتضي بالاستيعاب ، فان منصرف النص كون المسح على كل جزء من الجبيرة بدلا عما تحته من البشرة ، كما لعله ظاهر جداً . ولأجل ذلك يلزم القول باعتبار كونه من الأعلى فالأعلى . ثم إن الظاهر من أخبار

نعم لا يلزم المداقة بايصال الماء إلى الخُلْتَلِ والفُرَجِ (١) . بل يكفي صدق الاستيعاب عرفاً . هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة ، وإلا فالأحوط تعيينه ، بل لا يخلو عن قوة (٢) إذا لم يمكن غسله ، كما هو المفروض . والأحوط الجمع بين المسح على الجبيرة وعلى المحل أيضاً بعد رفعها . وإن لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو لمانع آخر ، فإن أمكن وضع خرقة ظاهرة عليها ومسحها يجب ذلك (٣) ، وإن لم يمكن ذلك أيضاً فالأحوط الجمع بين الاتمام بالاختصار على غسل الأطراف والتيمم .

المسح هو المسح بالماء ، فلا بد من صدق الماء على ما يمسح به - كما أشار إليه في الجواهر - ولا يكفي مجرد الندادة في اليد .
(١) للزوم المخرج ، الكاشف عدمه عن عدمه .

(٢) لأنه أقرب إلى الواجب الاختياري ، فيكون هو الميسور الواجب نعم قد ينافي ذلك إطلاق النص والفتوى . إلا أن يمنع إطلاق الأول ، لظهور صحيح ابن الحجاج في من لا يستطيع نزع الجبيرة ، وقرب دعوى ظهور صحيح الحلبي في من يؤذيه الماء ولو بنحو المسح ، وخبر كليب محتمل لكل منها . وكذا إطلاق الفتوى ، لما قيل من أن مسألة الجبيرة مفروضة في كلام أكثرهم في صورة تعذر نزع الجبيرة . وحينئذ فإن تمت قاعدة الميسور تعين الاكتفاء بمسح البشرة ، وإلا وجب المسح على كل من البشرة والجبيرة ، للعلم الاجمالي بوجوب مسح إحداهما . لكن لو قيل بوجوب مسح البشرة كفى مجرد إمساها بالبلل وإن لم يصدق المسح ، لأنه الذي تقتضيه قاعدة الميسور .

(٣) كما عن ظاهر العلامة والشهيدين ، وعن المدارك أنه لا خلاف

(مسألة ١) : إذا كانت الجبيرة في موضع المسح ، ولم يمكن رفعها والمسح على البشرة ، لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل ، هل يتعين ذلك أو يتعين المسح على الجبيرة ؟ وجهان (١) ، ولا يترك الاحتياط بالجمع .

فيه . وكان الوجه فيه أن المسح على الجبيرة لما كان بدلا عن غسل البشرة وجب تحصيله ولو بوضع خرقة طاهرة ، فإن وجود الجبيرة وإن كان شرطاً لوجوب المسح لكنه حاصل بالفرض ، فكما يجب تطهيرها لو أمكن كذلك يجب وضع الخرقة الطاهرة ، فهذا واجب على التخيير من باب المقدمة ، لتوقف مسح الجبيرة الواجب على أحدهما ؛ هذا إذا كان وضع الخرقة على نحو تعد جزءاً من الجبيرة ، ليكون وضعها مقدمة للمسح على الجبيرة ، أما إذا لم يمكن ذلك فلا موجب لوضعها على الجبيرة ولا للمسح عليها . ولو بني على عدمه ففي وجوب التيمم ، والاكتفاء بمسح الجبيرة النجسة ، أو بغسل ما حولها ، وجوه جارية فيما لو تعذر تطهير الجبيرة . والثاني أوفق بقاعدة الميسور ، كالثالث ، لكنه مبني أيضاً على دعوى الاجماع على عدم دخول المسح على النجس . والأول مبني على عدم تمامية القاعدة . ومنه تعرف أن الاحوط فيما لو تعذر تطهير الجبيرة ووضع خرقة طاهرة عليها هو المسح على الجبيرة ، وغسل ما حولها ، والتيمم ، لا الجمع بين الأخيرين كما ذكر في المتن .

(١) مبنيان على تمامية قاعدة الميسور وعدمها ، فعلى الاول يبني الاول ، وعلى الثاني الثاني . استظهر ثانيهما في الجواهر ، لكن لو سلم لم يجد في إثبات الاكتفاء بالمسح على الجبيرة ، إذ لا إطلاق لأدلته يرجع إليه في الفرض ، لأنحصار دليل الجبيرة الموضوعية على المسوح برواية عبد الأعلى

(مسألة ٢) : إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكورة (١) ، وإن كانت مستوعبة لتام الأعضاء فالاجراء مشكل (٢) ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة والتيمم .

(مسألة ٣) : إذا كانت الجبيرة في الماسح ، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل ، يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة (٣) أي : الحاصلة من المسح على جبيرته .

(مسألة ٤) : إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت

وهي لا تشمل الفرض ، وحينئذ فقتضى العلم الاجمالي وجوب الأمرين معاً ولو احتمل وجوب التيمم أيضاً كان اللازم الجمع بينه وبينها ، بل مقتضى إطلاق أدلته تعيينه والاكتفاء به . إلا أن احتماله ضعيف جداً ، إذ من البعيد أن تكون الجبيرة على المسوح إذا لم يمكن لإبصال الماء إلى البشرة من وراء الجبيرة توجب الوضوء والمسح على الجبيرة ، وإذا أمكن ذلك توجب التيمم .

(١) لإطلاق النص والفتوى .

(٢) إذ هو وإن صرح به في محكي كلام جماعة كالفاضل وغيرهما ، بل له بقضيه إطلاق كلام الأصحاب ، إلا أن استفادته من النصوص محل منع - كما يظهر ذلك من ملاحظتها - فالتمدي من موارد ما إليه يتوقف إما على العلم بالمساواة ، أو بإلغاء خصوصية المورد عرفاً ، وكلاهما غير حاصل ، وإن كان ثانيها ظاهر شيخنا الأعظم (ره) في طهارته . ومنه يظهر أن مقتضى إطلاق أدلة التيمم هو تعيينه والاكتفاء به .

(٣) لما تقدم من وجوب المسح ببلى الوضوء .

في موضع المسح بتمامه ، وإلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشرة (١) ، مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها ، ولو كان من أحد الأصابع ولو انخصر إلى المفصل مكشوفاً وجب المسح على ذلك ، وإذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعليها في محلها .

(مسألة ٥) : إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب

الغسل أو المسح في فواصلها (٢)

(مسألة ٦) : إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت

الجبيرة ، فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها (٣) ، وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها وغسل المقدار الصحيح ، ثم وضعها ومسح عليها ، وإن لم يمكن ذلك مسح عليها ، لكن الأحوط ضم التيمم أيضاً ، خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهة تضرر القدر الصحيح أيضاً بالماء (٤) .

(١) لاطلاق أدلة وجوب المسح عليها ، ولا دليل على بدلية الجبيرة

ورواية عبد الأعلى ظاهرة في وجوب استيعاب القدم بالمسح ، بقريئة التمسك بآية نفي الجرح ، فلا بد من التصرف فيها ، وقد تقدم في مسح القدمين التعرض لذلك .

(٢) كما تضمنه صحيح ابن الحجاج .

(٣) لاطلاق الأدلة . ومنه يظهر ضعف الاحتياط بالتيمم .

(٤) ظاهر العبارة صورة نضر القدر الصحيح في مقابل ضرر الجرح

أو القرع أو الكسر ، وعليه فحكم هذه الصورة هو حكم المسألة التاسعة

(مسألة ٧) : في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه ومسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه (١) .
 (مسألة ٨) : إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفاية المسح على الجبيرة التي عليها أو يريد أن يضعها عليها (٢) ، فالأحوط غسل القدر الممكن ، والمسح على الجبيرة ، ثم التيمم . وأما المقدار المتعارف بحسب العادة فمغتفر .

(مسألة ٩) : إذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر ،

الآتي . ويحتمل أن يكون المراد تضرر الجرح أو نحوه بغسل القدر الصحيح - كما سيأتي في المسألة الثامنة - لكنه خلاف ظاهر العبارة ، وإن كان يناسبه الفتوى بالاجتزاء بالمسح على الجبيرة فيه . وعليه فوجه الاشكال بالاجتزاء بالمسح على الجبيرة احتمال اختصاص الأدلة بصورة ما إذا كان يتضرر بغسل نفس الجرح أو القرع ، فلا تشمل صورة ما إذا كان التضرر بغسل مجاوره . لكن هذا الاشكال ينفية لإطلاق نصوص الاجتزاء بالمسح على الجبيرة إذا كان يؤذيه الماء ، فلاحظها .

(١) إذ وضعها أولاً بوجوب ستر مقدار من الصحيح مما يجب غسله ، كما تقدم في النصوص .

(٢) قد عرفت في المسألة السادسة وجه هذا الاشكال ، لأن مرجع هذه المسألة إلى الاحتمال الثاني من الاحتمالين المذكورين فيها ، وتوقفه عن الفتوى هنا - مع انه مناف لما سبق - غير ظاهر ، لما عرفت من اندفاع هذا الاشكال ، فان الاطلاق مرجع حتى في غير المتعارف ، فان المتعارف لا يصلح للقربنية على خلاف الاطلاق .

بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر ، فالحكم هو التيمم (١) ،

(١) كما في مفتاح الكرامة . ثم قال : « بل ظاهر الاصحاب التيمم ، كما في شرح المفاتيح » . لقصور الاجماع والنصوص عن شموله ، ومقتضى عموم بدلية التيمم عند عدم التمكن من الوضوء تعينه . نعم قد يستشكل في ذلك (أولاً) : من جهة إمكان فهمه من النص الوارد في الجريح ذي الجرح المكشوف بالغاء خصوصية مورده ، فانه إذا جاز التعدي عنه إلى الكسير والقريح ، جاز التعدي إلى غيرهما من العلل المانعة عن وصول الماء إلى البشرة (وثانياً) : بانه خلاف قاعدة الميسور ، المعول عليها في كثير من الأبواب ، الاستفادة من العلوي : « الميسور لا يسقط بالمسور » ، ورواية عبد الأعلى مولى آل سام المتقدمة ، ومما ورد في المغنى عليه من قوله (ع) : « ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر » (١٥) . وما ورد في المسلسل : « إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعذر » (٢٥) .

لكن الاول ممنوع والتعدي إلى الكسير والقريح إنما هو بالاجماع ، لا بالغاء خصوصية مورده ، كي لا يصح التفكيك بينها وبين غيرهما من العلل ، وما تقدم في صدر المبحث عن شرح الدروس - من أن الاصحاب ألحقوا الكسير المجرد عن الجيرة بالجرح ، وكذا كل داء لا يمكن معه إيصال الماء إلى البشرة - غير ثابت ، إذ لا مأخذ لهذه النسبة ، بل الثابت خلافها . والقاعدة غير ثابتة . لضعف مستندها سنداً ، أو دلالة ، لارسال العلوي ، وعدم ثبوت الجار له . وقد عرفت سابقاً أن ظاهر رواية عبد الأعلى مجرد نفي وجوب المسح على البشرة ، بقربنة التمسك بآية نفي الحرج

(١٥) الوسائل باب : ٣ من أبواب قضاء الصلوات حديث : ١٣ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب نواتق الوضوء حديث : ٢ .

لإثبات وجوب الوضوء الناقص ، كما هو المقصود من الاعتماد على القاعدة ونحوها ما ورد في المغنى عليه والمسئوس .

مضافاً في المرسل إلى ما يمكن أن يقال : إن الواجب في المقام هو الطهارة ، وليست هي بذات مراتب ، كي يحكم بعدم سقوط الميسور منها عند تعسر الباقي . ولو سلم جريانها في الوضوء فلا تدل على قيام الناقص مقام التام في ترتب الطهارة عليه ، كي يكتفي به في ترتب الغايات ، فإن مجرد عدم سقوط الناقص أعم من ترتب أثر التام عليه . اللهم إلا أن يستكشف ثبوت الأثر بضميمة الإجماع على عدم وجوب الجمع بين الوضوء الناقص والتيمم . لكن الانصاف أن عدم تطبيقها بالاضافة إلى الوضوء خلاف إطلاق دليلها ، وإمكان استفادة ترتب الأثر مع قطع النظر عن الإجماع المتقدم بدعوى ظهوره في ترتب الأثر في الجملة على الميسور ، لظهور سياقه في عدم تلازم مراتب الأثر في مقام الثبوت ، فيترتب بعض تلك المراتب على المقدار الميسور ، وحينئذ تكون واردة على دليل بدلية التيمم لظهور قوله تعالى : (ولكن يريد ليطهركم) في أن جعل بدلية التيمم إنما هو لأجل صرف الطهارة ، فإذا ثبتت في الجملة بقاعدة الميسور منعت من مشروعية التيمم . أو بدعوى الإجماع على أنه إذا شرع الوضوء الناقص كان موجباً للطهارة ولو حكماً . فالعمدة حينئذ في منع القاعدة هو ضعف سند المرسل ، وضعف دلالة غيره .

(وأما) إثبات وجوب الميسور بالاستصحاب ، الجاري في الوجوب النفسي الضمني الثابت للميسور قبل طرو عسر الميسور - بناء على التحقيق من ثبوت الوجوب النفسي للجزء - أو في كلي الوجوب الأعم من النفسي والغيري - بناء على وجوب الجزء لغيره - أو في الوجوب النفسي للكلي ،

لكن الأحوط ضم الوضوء (١) مع وضع خرقة والمسح عليها أيضاً مع الامكان او مع الاقتصار على ما يمكن غسله .

كالوضوء في المقام ، نظير استصحاب كربة الماء بعد نقص مقدار منه ، (فلو سلم) كونه صالحاً لاثبات الطهارة ، للاجماع على حصولها - ولو حكما - بالوضوء الناقص لو كان مشروعاً ، لا مجال له ، لمنافاته لاطلاق دليل جزئية المعسور ، الدال بالالتزام على عدم مشروعية الميسور حين تعسر المعسور ، ومن المحقق في محله حكومة الدليل ولو كان إطلاقاً على الاستصحاب فلا مجال له معه .

ومنه يظهر أنه مها شك في مشروعية الناقص لقاعدة الميسور أو لغيرها فلا مجال لدعوى كون مقتضى القاعدة هو الجمع بين فعل الميسور والتيمم لقاعدة الاشتغال بالطهارة ، والعلم الاجمالي بوجود أحدهما . فان مقتضى إطلاق دليل جزئية الجزء المفقود وجوب التيمم تعييناً ، فيكون وارداً على قاعدة الاشتغال ، وموجباً لانحلال العلم الاجمالي . وأما أدلة التيمم فلا تصلح في نفسها لاثبات ذلك ، لاشك في الوجدان المانع من تطبيقها ، وإنما تصلح لذلك بلحاظ إطلاق دليل الجزئية ، كما ذكرنا .

نعم لو فرض عدم الاطلاق لدليل الجزئية كان الرجوع إلى الاستصحاب المذكور - إذا كان طرو العذر بعد دخول الوقت - في محله . كما أنه لو فرض تمامية القاعدة والاستصحاب كان مقتضاهما وجوب الميسور فقط ، وهو غسل المقدار الممكن غسله ، ومماسه ما لا يمكن غسله بالماء ، أما المسح على الجبهة فلا اقتضاء لها فيه .

(١) مما ذكرنا تعرف أن وجه احتمال التعدي عن مورد النصوص

إلى المقام :

(مسألة ١٠) : إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء ، لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضاً ، فالمتعين التيمم (١) .

(مسألة ١١) : في الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرًا مطلقاً ، أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر ، وإنما كان يضر العين فقط ، فالأحوط الجمع بين الوضوء - بغسل أطرافها ووضع خرقة عليها ومسحها - وبين التيمم (٢) .

(مسألة ١٢) : محل الفصد داخل في الجروح (٣) ، فلو لم يمكن تطهيره أو كان مضرًا يكفي المسح على الوصلة «الخرقة» التي عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف ، وإلا حلها وغسل المقدار الزائد ثم شدها . كما أنه إن كان مكشوفاً يضع عليه خرقة ويمسح عليها (٤) بعد غسل ما حوله . وإن كانت أطرافه نجسة طهرها ، وإن لم يمكن تطهيرها وكانت زائدة على القدر المتعارف جمع بين الجبيرة والتيمم (٥) .

(١) لما عرفت من عدم تمامية قاعدة الميسور ، وكون مقتضى القاعدة هو التيمم . والاحتياط بالوضوء ضعيف .

(٢) لاحتمال التعدي عن مورد النصوص المتقدمة إلى الفرض ، كما سبق . ولكن لا يظهر الفرق بين الرمد وغيره مما تعرض لحكمه في المسألة التاسعة ، وقد جزم هناك بالتيمم وتوقف في الرمد فيه .

(٣) فإنه من أفرادها .

(٤) قد عرفت إشكاله .

(٥) للاشكال في بدلية الجبيرة عن المحل النجس الذي لا يمكن تطهيره

(مسألة ١٣) : لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره (١) .
(مسألة ١٤) : إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه ، ولم يمكن إزالته ، أو كان فيها جرح ومشقة لا تتحمل - مثل القير ونحوه - يجري عليه حكم الجبيرة (٢) ، والأحوط ضم التيمم أيضاً .

لا من جهة الضرر ، بل عرفت الاشكال في ذلك إذا كان في الموضع غير أحد الأعدار الثلاثة .

(١) لاطلاق الأدلة .

(٢) فإنه وإن كان خارجاً عن مورد النصوص ، لكن يمكن التعدي عنه إليه بتنقيح المناط ، كما اعترف به شيخنا الأعظم (ره) لكن في خصوص ما لو كان لاصقاً لعذر ، وفي الجواهر ادعى القطع بفساد القول بوجوب التيمم بدل الغسل أو الوضوء لمن كان في يده قطعة قير مثلاً مدى عمره . ويشهد له في الجملة حسن الوشا : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل ، أيجزئه أن يمسح على طلي الدواء ؟ فقال (ع) : نعم يجزئه أن يمسح عليه ، (١٥) . وحسنه الآخر عنه عليه السلام : « عن الدواء يكون على يد الرجل أيجزئه أن يمسح في الوضوء على الدواء المطلي عليه ؟ فقال عليه السلام : نعم يمسح عليه ويجزئه ، (٢٥) وما ورد في المسح على الخناء (٣٥) ، بناء على حمله على الضرورة . لكن مورد الجميع العذر ، فالتعدي إلى غيره قريب ، وإن كان لا يخلو من تأمل .

(١٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٣٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١٠ .

(٣٥) الوسائل باب : ٣٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٤ ، ٣ .

(مسألة ١٥) : إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنه (١) .

(مسألة ١٦) : إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه (٢) ، بل يجب رفعه وتبديله . وإن كان ظاهرها مباحاً وباطنها مغصوباً . فإن لم يعد مسح الظاهر تصرفاً فيه (٣) ، فلا يضر ، وإلا بطل (٤) . وإن لم يمكن نزعها ، أو كان مضرراً ، فإن عد تالفاً يجوز المسح عليه (٥) ، وعليه العوض للمالكه ، والأحوط استرضاء المالك أيضاً أولاً ، وإن لم يعد تالفاً وجب استرضاء المالك ولو بمثل شراء أو إجارة ، وإن لم يمكن فالأحوط الجمع بين الوضوء بالاختصار على غسل أطرافه وبين التيمم (٦) .

(١) للإطلاق .

(٢) لأنه تصرف فيه ، فيحرم ، ولا يصح عبادة .

(٣) بأن كان لا يوجب مماسة له ، ولا حركة له ولو بواسطة الظاهر .

(٤) لمحرمة الموجبة للفساد .

(٥) هذا يتم بناء على أن الضمان بالتلف راجع إلى المعاوضة القهرية بين التالف والمال المضمون به ، فيكون التالف حينئذ ملكاً للضامن يجوز له التصرف فيه ، أما بناء على أن الضمان يقابل المعاوضة ، وأنه محض تحمل الغرامة والخسارة ، فعد الجبيرة بمنزلة التالف لا يوجب خروجها عن ملك المالك ، فلا يجوز له التصرف فيها إلا باذنه .

(٦) للإشكال في إمكان الاستفادة مشروعية الوضوء الناقص حينئذ ،

بل مقتضى إطلاق النصوص المتضمنة وجوب المسح على الجبيرة بطلان

(مسألة ١٧) : لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه (١) . فلو كانت حريراً أو ذهباً أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه ، فالذي يضر هو نجاسة ظاهرها أو غصبيته .

(مسألة ١٨) : ما دام خوف الضرر باقياً يجري حكم الجبيرة وإن احتمل البرء (٢) ، ولا تجب الاعادة إذا تبين برؤه سابقاً (٣) .

الوضوء وتعين التيمم ، كما تقدم .

(١) هذا مما لا ينبغي الاشكال فيه ، وإطلاق أدلة الجبيرة تقتضيه .

(٢) بلا إشكال ظاهر في ثبوت الحكم مع خوف الضرر حدوداً وبقاء

كما يظهر من ملاحظة كلماتهم في المقام وأمثاله . ويشهد له إطلاق خبر كليب المتقدم .

(٣) هذا يتم لو كان الخوف موضوعاً لأحكام الجبائر واقعاً ، كما

يقتضيه الجمود على خبر كليب ، أما لو كان طريقاً إلى الضرر الواقعي

الذي هو الموضوع - كما هو الظاهر ، ويقتضيه الجمع العرفي بين خبر كليب

وبقية النصوص الظاهرة في كون تمام الموضوع هو الضرر الواقعي ، فإن

الجمع بينهما بذلك أولى عرفاً من تقييد أحدهما بالآخر ، أو جعل الموضوع

كلاً منهما . وبؤيده ما في ذيل المروي عن تفسير العياشي عن علي عليه السلام

« قلت : فإن كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده ، :

فقرأ رسول الله (ص) : ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً » (١٥)

فإن موضوع المنع في الآية هو الضرر الواقعي ، فتطبيقها عند الخوف لا

يكون إلا لكونه طريقاً إليه ، وموردها وإن كان هو التيمم ، إلا أن الظاهر عدم الفرق بينه وبين المقام - فعدم وجوب الاعادة مبني على اقتضاء موافقة الأمر الظاهري للاجزاء ، الذي هو خلاف التحقيق - كما بين في محله - ولذا استوجه في الجواهر الاعادة .

اللهم إلا أن يقال : إن الموضوع الواقعي للاحكام وإن كان هو نفس الضرر الواقعي ، إلا أن الخوف لما كان طريقاً إلى ثبوت الضرر كان حصوله مانعاً من صحة الوضوء واقعاً ، لأن قيام الحججة على الحرمة مانع عقلاً عن إمكان التقرب - بناء على قبح التجرؤ - فلا يمكن له الوضوء التام حينئذ . وفيه : أنه وإن سلم ، إلا أن هذا المقدار من عدم القدرة غير كاف في مشروعية وضوء الجبيرة ، لعدم الدليل عليه ، ولا ملازمة بين عدم إمكان الوضوء التام من جهة امتناع التقرب وبين بديلة الناقص .

ومن ذلك تعرف الاشكال في كلام شيخنا الأعظم ، إذ أنه بعد حكاية القول بوجوب الاعادة لو ظهر سبق البرء ولما يعلم به حين الوضوء قال - رحمه الله - : « وفيه نظر ، لأنه حين الوضوء متعبد بظنه بالضرر ، فالعذر الواقعي في حقه منع الشارع له عن الوضوء التام ، لا الضرر الواقعي حتى يكون ظنه طريقاً إليه ، فيدخل في مسألة : من أدى تكليفه بالطريق الظاهري فانكشف خلافه . » فان مراده من منع الشارع إن كان المنع الواقعي ، فقد عرفت أنه موقوف على كون الظن بالضرر موضوعاً واقعياً لوضوء الجبيرة ، وهو خلاف مقتضى الجمع بين الأدلة ، بل خلاف قوله - رحمه الله - : « متعبد بظنه . » وإن كان المراد المنع الظاهري فهو وإن كان يوجب المنع العقلي والعجز عن الوضوء ، لكن ليس مثل ذلك المنع موضوعاً لوضوء الجبيرة ، وإن كان موجباً لعجز المكلف عن الوضوء

نعم لو ظن البرء و زال الخوف و جب رفعها (١) .
(مسألة ١٩) : إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل ، لكن كان موجباً لفوات الوقت ، هل يجوز عمل الجبيرة ؟ فيه إشكال ، بل الأظهر عدمه (٢) ، و المعدول إلى التيمم .
(مسألة ٢٠) : الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد ، و لم يمكن رفعه بعد البرء ، بأن كان مستلزماً لجرح المحل و خروج الدم ، فإن كان مستحيلاً (٣) ، بحيث لا يصدق عليه الدم ، بل صار كالجلد ، فإدام كذلك يجري عليه حكم الجبيرة (٤) ، و إن لم يستحل كان كالجبيرة النجسة يضع عليه خرقة و يمسح عليه .
(مسألة ٢١) : قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله ، بأن يجري الماء من جزء إلى جزء آخر ولو باعانة اليد ، فلو وضع يده في الماء و أخرجها ، و مسح بما يبقى فيها من الرطوبة محل الغسل يكفي ، و في كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر ، خصوصاً إذا كان

النام ، كما عرفت .

(١) أخذاً بالأدلة الأولية .

(٢) لعدم الدليل على ثبوت أحكام الجبيرة إذا كان المانع عن غسل البشرة ضيق الوقت ، فالمرجع القواعد الأولية ، و سيأتي إن شاء الله أن مقتضاها كون ضيق الوقت من الأعذار المسوغة للتيمم .

(٣) استحاله على تقديرها لا تكفي في إجراء حكم الجبيرة إذا لم يستحل الدواء المتنجس به .

(٤) بناء على ما تقدم في المسألة الرابعة عشرة ، وكذا ما بعده .

بالماء الحار ، وإذا أجرى الماء كثيراً يضر ، فيتعين هذا النحو من الغسل ، ولا يجوز الانتقال إلى حكم الجبيرة ، فاللازم أن يكون الانسان ملتفتاً لهذه الدقة .

(مسألة ٢٢) : إذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها (١) إن كانت طاهرة .

(مسألة ٢٣) : إذا كان العضو صحيحاً ، لكن كان نجساً ولم يمكن تطهيره ، لا يجري عليه حكم الجرح ، بل يتعين التيمم (٢) . نعم لو كان عين النجاسة لاصقة به ولم يمكن إزالتها جرى حكم الجبيرة (٣) ، والاحوط ضم التيمم .

(مسألة ٢٤) : لا يلزم تخفيف (٤) ما على الجرح من الجبيرة

وأما وضع الخرقة فقد تقدم الكلام فيه . هذا إذا عد الدواء أجنبياً عن البشرة ، أما إذا عد جزءاً منها فلا إشكال حينئذ في وجوب غسله ، ويكون الوضوء تاماً . لكنه غير مفروض المسألة .

(١) لا من جهة احتمال كونها حاجباً ، لأنها عرفاً من قبيل العرض غير الحاجب . مع أنها لو كانت كذلك فهي جزء من الجبيرة . ولا من جهة احتمال أنها تمنع من تأثر المحل بالرطوبة الممسوح بها ، إذ هي ليست كذلك ، وإلا فلا بد من إزالتها .

(٢) لما تقدم في المسألة التاسعة .

(٣) على ما تقدم في المسألة الرابعة عشرة . لكن قد يشكل اللاحق بالجبيرة ، لتعذر المسح عليه من جهة النجاسة ، وعدم ظهور الدليل في الاجتزاء بوضع خرقة عليه والمسح عليها ، لعدم عدها جزءاً منه ، بخلاف الجبيرة النجسة .

(٤) بالحاء المعجمة من الخفة ، لا بالجميم من الجفاف - كما هو

إن كانت على المتعارف ، كما أنه لا يجوز وضع شي آخر عليها مع عدم الحاجة (١) ، إلا أن يحسب جزءاً منها بعد الوضع . (مسألة ٢٥) : الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث (٢) ، لا مبيح . (مسألة ٢٦) : الفرق بين الجبيرة التي على محل الغسل والتي على محل المسح من وجوه ، كما يستفاد مما تقدم (أحدها) : أن الأولى بدل الغسل ، والثانية بدل عن المسح (الثاني) : أن

الموجود في النسخ - الذي يأتي التعرض لحكمه . والوجه في عدم اللزوم إطلاق أدلة الجبيرة . وما عن الرياض من وجوبه ، لكونه أقرب إلى الحقيقة غير ظاهر في نفسه ، فضلاً عن صلاحيته لتقييد الاطلاق . نعم إذا كانت خارجة عن المتعارف ، بحيث يعد مقدار منها زائداً على الجبيرة لزم رفع ذلك المقدار ، بناء على أن التعارف يوجب الانصراف عن غير المتعارف . لكن عرفت مراراً الاشكال فيه .

(١) لثلاث يكون حائلاً عن المسح عليها .

(٢) كما عن المختلف ، وكتب الشهيد ، وجامع المقاصد ، والمدارك حيث لم يوجبوا الاستيناف للغايات بعد زوال العذر . لظهور أدلة المقام في كون وضوء الجبيرة بمنزلة الوضوء التام في كونه مصداقاً للطهور المعتبر في الصلاة وغيرها ، ومصداقاً للوضوء الذي لا بد أن يكون عليه المكلف عند الدخول في الغايات ، كما تضمنه كثير من نصوصها ، كما تقدم في مبحث الغايات . خلافاً لما عن المبسوط ، وظاهر المعتبر ، والايضاح ، وشرح المفاتيح ، من كونه مبيحاً ، لدعوى قصور النصوص عن إثبات الرافعية . والانصاف يقتضي ما أشرنا إليه مراراً من أن إطلاق دليل وجوب التام يقتضي تعينه للرافعية ، وعدم وفاء الناقص بها ، ومقتضى الجمع العرفي

بينه وبين دليل وجوب الناقص عند العجز عن التام ليس التقييد ، لتكون نتيجته كون الراجع في حال الاختيار هو التام ، وفي حال الاضطرار هو الناقص ، فيكون الاختيار والاضطرار كالسفر والحضر وغيرهما من الخصوصيات التي يختلف الحكم باختلافها ، بل الذي يقتضيه الجمع العرفي هو بديلة الناقص في ظرف سقوط التام من جهة العجز ، فيكون ملاك التام ثابتاً في حال العجز ثبوته في حال الاختيار ، غاية الأمر أنه يعذر المكلف في تركه للعجز ومقتضى ذلك عدم رافعية الناقص ، وإلا لم يتعين التام للرافعية ، مع أنه خلاف إطلاق الأدلة الأولية . وعليه فلا بد إما من الالتزام بكون الناقص مبيحاً محضاً ، أو بأن له رافعية ناقصة . وإن كان الأظهر الثاني ، فإن الجمع العرفي بين الأدلة يقضي بأن الأبدال الاضطرارية قائمة مقام التام المبدل منه في ترتب الأثر بنحو غير تام ، فأثرها من سنخ أثر المبدل منه ، لكنه من بعض مراتبه . ولا فرق بين أن يكون البديل من سنخ المبدل ، كالوضوء الناقص ، والصلاة جالساً ، أو من غير سنخه ، كالتميم ، وعدم الرفع فيه - إن تم - فهو للدليل الخاص . مع أنه غير تام ، كما يأتي إن شاء الله في محله .

وما ذكرنا مطرد في جميع الأبدال الثابتة في حال العذر عن الواقع الأولي ، فإنها يترتب عليها أثر المبدل منه - في الجملة - ولا يترتب عليها تمام الأثر ، وإلا كانت في عرض المبدل منه ، وهو خلاف إطلاق أدلته الذي عرفت أن مقتضى الجمع بينه وبين دليل مشروعية الناقص مجرد البدلية بلا تقييد للإطلاق المذكور . وقد أشرنا إلى ذلك في حكم الوضوء من الإناء المغصوب . ومنه يظهر أنه لا يجوز للمكلف إبقاء نفسه في العذر ، لأنه تفويت للواقع الأولي ، إلا أن يقوم دليل على جوازه . فتأمل جيداً :

في الثانية يتعين المسح ، وفي الأولى يجوز الغسل أيضاً ، على الأقوى (١) (الثالث) : أنه يتعين في الثانية كون المسح بالرطوبة الباقية في الكف وبالكف (٢) ، وفي الأولى يجوز المسح بأي شيء كان ، وبأي ماء (٣) ولو بالماء الخارجي (الرابع) : أنه يتعين في الأولى استيعاب المحل إلا ما بين الخيوط والفُرَج ، وفي الثانية يكفي المسمى (٤) (الخامس) أن في الأولى الأحسن أن يصير شبيهاً بالغسل في جريان الماء (٥) ، بخلاف الثانية ، فالأحسن فيها أن لا يصير شبيهاً بالغسل (٦) (السادس) : أن في الأولى لا يكفي مجرد إيصال الندادة (٧) ، بخلاف الثانية ، حيث أن المسح فيها بدل عن المسح الذي يكفي فيه هذا المقدار (٨) (السابع) : أنه لو كان على الجبيرة رطوبة زائدة لا يجب

- (١) وقد تقدم الكلام فيه في أوائل المبحث .
- (٢) لظهور النصوص في بدلية الجبيرة عن البشرة ، فيجري عليها ما يجري عليها ، كسائر الخصوصيات .
- (٣) للاطلاق .
- (٤) فيما إذا كان الحكم في البشرة كذلك كالرأس و عرض القدم - وإلا وجب الاستيعاب - كطول القدم - لما عرفت من البدلية .
- (٥) قد تقدم أنه أحوط .
- (٦) قد تقدم أيضاً أنه أحوط .
- (٧) بل لا بد من صدق المسح بالماء ، لانصراف النصوص إليه ، كالغسل به .
- (٨) للنصوص المتضمنة لذلك ، المتقدمة في مسح الوضوء .

تجفيفها في الأولى (١) ، بخلاف الثانية (الثامن) : أنه يجب مراعاة الأعلى فالأعلى في الأولى دون الثانية (٢) (التاسع) : أنه يتعين في الثانية إمرار الماسح على الممسوح ، بخلاف الأولى ، فيكفي فيها بأي وجه كان .

(مسألة ٢٧) : لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة (٣) .

(مسألة ٢٨) : : حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء (٤) واجبة ومندوبة .

(١) للاطلاق . نعم لو كانت في محل المسح لزم إذا كان يلزم من عدم التجفيف المسح بالماء الجديد . فانه لا يجوز بمقتضى البدلية .

(٢) أخذاً بظاهر البدلية في المقامين . وكذا وجه الفرق التاسع . لكن تقدم في مسح الوضوء عدم اعتبار إمرار الماسح على الممسوح في صدق المسح به .

(٣) لما تقدم في أوائل مبحث الماء المستعمل ، من تقريب أصالة إلحاق المستحبات بالواجبات .

(٤) وعن المنتهى وغيره الاجماع عليه . ويقتضيه صدر صحيح ابن الحجاج المتقدم في صدر الفصل : « عن الكسير تكون عليه الجبائر أو يكون به الجراحة ، كيف يصنع بالوضوء وغسل الجنابة والجمعة ؟ قال (ع) : يغسل ما وصل « ٠٠٠ » . وفي العلوي المروي عن تفسير العياشي : « سألت رسول الله (ص) عن الجبائر تكون على الكسير ، كيف يتوضأ صاحبها ، وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال (ع) : يجزئه المسح عليها في الجنابة . الوضوء « (١٥) . وما عن بعض من منع ذلك ، جمعاً بين النصوص المتقدمة

ولنما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً ، أو يجوز الارتماسي أيضاً (١)؟ وعلى الثاني هل يجب أن يمسح على الجبيرة تحت الماء ، أو لا يجب ؟ الأقوى جوازه ، وعدم وجوب المسح ، وإن كان الأحوط اختيار الترتيب ، وعلى فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء . لكن جواز الارتماسي

وبين غيرها مما دل على وجوب التيمم للكسبر والجريج والقريج . ضعيف ، مخالفته للإجماع والنصوص . مع أنه جمع بلا شاهد ، ولا يساعده العرف . وقد ذكر الأصحاب - قدس سرهم - للجمع بين النصوص المذكور وجوهاً لا تخلو من إشكال ، منها هذا الوجه . وإن كان الأظهر حمل تلك النصوص على غير مورد الجبيرة ، كما هو المنسب منها ، ويقتضيه الجمع بين إطلاقها وتقييد نصوص الجبيرة بصورة وجودها ، فإن الجمع بين المطلق والمقيد يقتضي ذلك . نعم يشكل الجمع بينها وبين نصوص الجرح المكشوف إلا أن تحمل على الجرح الواحد وتحمل نصوص التيمم على الجروح المتعددة وقرّب شيخنا الأعظم في طهارته الجمع بينها بحمل نصوص التيمم على صورة الضرر بغسل الصحيح ، وأخبار الجبيرة على غيرها . ولعله كما ذكر . (١) كأن ذلك مبني على كون الغسل الارتماسي أنياً ليس له امتداد أو أن له امتداداً ، سواء كان تدريجياً أم قاراً - فإن فيه خلافاً يأتي التعرض له إن شاء الله - وأن مسح الجبيرة واجب تعييناً ، أو يجرى غسلها - كما تقدم من المصنف (ره) وغيره - فعلى الأول - منها لا يجرى الارتماسي ، لامتناع تحقق المسح حينئذ ، وعلى غيره يجوز ، لامكانه . وأما عبارة المصنف (ره) فلا تخلو من إشكال . ومما ذكرنا تعرف وجه الاحتياط الآتي .

مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسة العضو (١) وسرايتها إلى بقية الأعضاء (٢) ، أو كونه مضرراً من جهة وصول الماء إلى المحل .

(مسألة ٢٩) : إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما ، فالحال فيه حال الوضوء (٣) في الماسح كان أو في المسوح .

(مسألة ٣٠) : في جواز استيجار صاحب الجبيرة إشكال (٤)

(١) لاعتبار طهارة الأعضاء قبل غسلها .

(٢) كما لو كان الارتماس في القليل .

(٣) بلا خلاف فيه على الظاهر ، كما في الحدائق ، وكأنه لاخلاف

فيه ، كما عن اللوامع ، وقريب منه ما في المستند . وعلة في الحدائق : « بأن المفهوم من عموم الأخبار بدلية الجبيرة عن البشرة ، من دون فرق بين الطهارات الثلاث » . إلا أنه غير ظاهر . نعم ربما يستفاد من أول الحسين المتقدمين للرشا . لكن في ثانيها التقييد بالوضوء ، ومن القريب كونها واحداً . وقاعدة الميسور والاستصحاب لو تما لم يقتضيا إلا مسح الباقي غير المحبر ، لامسح الجبيرة ، إذ ليس هو ميسور الوضوء ، ولا مما كان ثابتاً قبل طرو العذر ، كما لا يخفى . على أن الأدلة البيانية تنفي وجوب الناقص ، كما عرفت .

(٤) يتوجه بناء على ما عرفت منا من عدم الدليل على رافعية الناقص رافعية تامة ، وأن مقتضى إطلاق الأدلة الأولية عدمها ، إذ على هذا المبنى يكون الاجتزاء به في الصلاة عن غيره يحتاج إلى دليل ، ودليل تشريعه بالنسبة إلى صلاة نفسه لا إطلاق له بالاضافة إلى الصلاة عن غيره ، إذ لا اضطرار إلى ذلك

بل لا يبعد انفساخ الاجارة إذا طرأ العذر في أثناء المدة مع ضيق الوقت عن الإتمام واشتراط المباشرة (١) ،

ومنصرف دليل تشريعه أن الاجزاء به مع نقصه من جهة الاضطراب ، ومقتضى إطلاق دليل اعتبار التام عدم الاجزاء به . نعم إذا تعذر إفراغ ذمة المنوب عنه بالوضوء التام شرعت الاستنابة عنه حينئذ . ولا يتضح وجهه بناء على ما يظهر من المتن من كونه رافعاً تاماً ، بحيث لا يحتاج إلى التجديد بالنسبة إلى الصلوات اللاحقة بعد البرء ، إذ ليس حال ذي الجبيرة على هذا المبني إلا حال غيره ، كما تقدم .

ثم إن الاشكال المذكور يختص بما إذا كانت الاجارة على إفراغ ذمة المنوب عنه ، أما إذا كانت على الصلاة على وضوء الجبيرة لرجاء الافراغ فلا بأس بالاجارة ، لأن العمل على النحو المذكور مما يقصد عند العقلاء ويبدل بازائه المال .

(١) لأن القدرة على العمل شرط في صحة الاجارة حدوثاً وبقاء . لكنه يتم إذا كان شرط المباشرة على نحو التقييد ، بحيث يرجع عقد الاجارة إلى تملك عمله نفسه ، أما لو كان مفاده تملك عمل في ذمته وكان شرط المباشرة شرطاً زائداً على ذلك ، فالعجز إنما يوجب بطلان الشرط ، واقتضاؤه بطلان العقد محل خلاف وإشكال ، والظاهر عدمه . ولا فرق فيما ذكرنا بين أن تكون الاجارة على إفراغ ذمة المنوب عنه وبين أن تكون على العمل التام ، فإنه على الثاني أيضاً يتصور كون المباشرة ملحوظة قبلاً ، وان تكون ملحوظة شرطاً ، فعلى الأول تبطل الاجارة لو طرأ العذر في الاثناء ، وعلى الثاني يبطل الشرط . ثم إنه على تقدير بطلان الشرط يكون للمستأجر الخيار في الفسخ :

بل إتيان قضاء الصلوات عن نفسه لا يخلو عن إشكال مع كون العذر مرجو الزوال (١)، وكذا يشكل كفاية تبرعه عن الغير . (مسألة ٣١) : إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها مع وضوء الجبيرة (٢) وإن كان في الوقت بلا إشكال (٣) ،

(١) لما عرفت من عدم الدليل على صحة الوضوء وإباحته للصلاة بالنسبة إلى القضاء ، والمتيقن كونه كذلك بالنسبة إلى الأداء لاغير . وكذا الحال في تبرعه عن الغير . نعم إذا ضاق وقت القضاء عن نفسه ، وتعذر القضاء بالفعل الكامل ، جاز له أن يقضي عن نفسه . وكذا إذا تعذر القضاء عن غيره ، فإنه يشرع قضاؤه عنه ويجزىء : كما تقدم ،

(٢) إجماعاً ، كما في المستند ، وفي الجواهر عن المنتهى وغيره ، وفي مفتاح الكرامة عنه وعن شرح المفاتيح . لكونه المتيقن من نصوص الباب .

(٣) بل إجماعاً ، كما في المستند . ودليله غير واضح أو قلنا بعدم جواز البدار لذوي الأعذار ، فإن ارتفاع العذر في الوقت مانع عن مشروعية وضوء الجبيرة ، فتكون الصلاة بلا وضوء فاسدة . وحيث أنه لا دليل على جواز البدار - فإن نصوص المقام مهملة من هذه الحيثية ، وإنما هي ناظرة إلى خصوص مشروعية وضوء الجبيرة عند الاضطرار - فالإعادة لو ارتفع العذر في الوقت لازمة . وأما نفي الاشكال في عدم وجوب الإعادة الذي ذكره في المنن ، والإجماع عليه الذي ادعاه في المستند ، فلم يتضح مأخذه ، فإن ظاهر الأصحاب وإن كان هو الاجزاء - كما هو ظاهر النصوص أيضاً - إلا أن موضوعه الصلاة الصحيحة ، وقد عرفت أنه بناء على عدم جواز البدار لا تكون الصلاة صحيحة ، فوجوب الإعادة في الوقت ليس

بل الاقوى جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء (١) في الموارد التي علم كونه مكلفاً بالجبيرة ، وأما في الموارد المشكوكة التي جمع فيها بين الجبيرة والتميم فلا بد من الوضوء للأعمال الآتية لعدم معلومية صحة وضوئه (٢) . وإذا ارتفع العذر في أثناء الوضوء وجب الاستيناف (٣) أو العود إلى غسل البشرة التي مسح على جبيرتها إن لم تفت الموالات ،
(مسألة ٣٢) : يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره (٤) ،

لعدم الاجزاء ، بل لعدم صحة الصلاة .

(١) هذا بناء على ما تقدم في المتن من كونه رافعاً للحديث ، وقد عرفت حكايته عن جماعة . أما بناء على عدم ثبوت ذلك فلا بد من الاستيناف وقد عرفت أيضاً حكايته عن جماعة منهم الشيخ (ره) ، وأنه هو الأقوى ، فراجع ما في شرح المسألة الخامسة والعشرين . ومنه يظهر أن ما ذكره المصنف (ره) في هذه المسألة لا يلائم ما ذكره فيما قبلها .
(٢) لاحتمال كون الوظيفة هي التميم ، الذي لا ريب في انتقاضه بارتفاع العذر .

(٣) وإن قلنا بجواز البدار لذوي الأعذار ، لقرب دعوى انصراف النصوص عن الفرض .

(٤) قد عرفت أنه لا إطلاق في النصوص يقتضي مشروعية وضوء الجبيرة للمضطر في أول الوقت ، وأن المتيقن منها صورة استمرار العذر في تمام الوقت ، لأن منصرف النصوص المعجز عن المأمور به ، الذي لا يصدق عرفاً بالعجز عن بعض الأفراد التدريجية ، كما لا يصدق بالعجز

ومع عدم اليأس الأحوط التأخير (١) .
 (مسألة ٣٣) : إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة ، فعمل
 بالجبيرة ، ثم تبين عدم الضرر في الواقع ، أو اعتقد عدم الضرر
 فغسل العضو ، ثم تبين أنه كان مضراً وكانت وظيفته الجبيرة ،
 أو اعتقد الضرر ومع ذلك ترك الجبيرة ، ثم تبين عدم الضرر
 وأن وظيفته غسل البشرة ، أو اعتقد عدم الضرر ومع ذلك عمل
 بالجبيرة ثم تبين الضرر صح وضوؤه في الجميع (٢) ، بشرط
 حصول قصد القرية منه في الأخيرتين ، والأحوط الاعادة
 في الجميع .

عن بعض الأفراد العرضية . وحينئذ نقول : إنه لا مالع من فعل وضوء
 الجبيرة أول الوقت برجاء استمرار العذر ، فإن انكشف ارتفاعه في الوقت
 انكشف فساد الوضوء الواقع قبله من حين وقوعه ، ولا دليل على كون
 اليأس في نفسه موضوعاً لمشروعية الوضوء واقعاً ، بحيث يصح الوضوء
 معه ، وإن انكشف ارتفاع العذر .

(١) بل يجوز التقديم برجاء استمرار العذر ، كما عرفت . إلا أن
 نقول باعتبار الجزم بالنية . لكن عرفت في أول الكتاب ضعفه . وعليه
 فالاحتياط المذكور يكون استحبائياً .

(٢) أما الصحة في الصورة الأولى فتتوقف على كون اعتقاد الضرر
 موضوعاً لوضوء الجبيرة واقعاً ، إذ لو كان الموضوع له واقعاً هو الضرر
 الواقعي وكان الاعتقاد طريقاً محضاً إلى ثبوته فلا موجب للصحة ، بناء على
 التحقيق من عدم اقتضاء موافقة الأمر الظاهري عقلياً كان أو شرعياً الاجزاء
 كما أشرنا إليه في المسألة الثامنة عشرة . فراجع .

وأما في الصورة الثانية فتتوقف إما على القول بكون الاعتقاد موضوعاً لوضوء الجبيرة ، فع عدمه يثبت الوضوء التام ، فيكون قد جاء بوظيفته فيصح ، أو على القول بأن الموضوع لوضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي ، لكنه لا يرفع ملك الوضوء التام ، فإذا جاء بالوضوء التام حسب الفرض صح ، لوجود الملك . وهذا هو الاظهر ، كما أشرنا إليه في المسألة الخامسة والعشرين . أما لو قلنا بأن موضوع وضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي ، وأنه يرفع ملك الوضوء التام فيكون ملك الوضوء التام ثابتاً في حق المختار لا غير ، وفي حق غيره لا يثبت إلا ملك الوضوء الناقص ، فاللزام القول بالبطلان ، لعدم الإتيان بما هو وظيفته .

وأما في الصورة الثالثة فتتوقف الصحة على القول بأن موضوع وضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي ، وحيث أن المفروض عدمه يكون ترك الجبيرة عملاً بما هو وظيفته فيصح ، أو على القول بأن اعتقاد الضرر موضوع لوضوء الجبيرة ، لكنه لا يمنع من ملك الوضوء التام ، فيصح الوضوء التام حينئذ لوجود الملك . نعم يبقى الاشكال حينئذ في حصول التقرب ، حيث أن الاقدام على ما يعتقد أنه ضرر إما معصية توجب العقاب إذا كان موضوع الحرمة الواقعية ما يعتقد أنه ضرر ، أو تجرؤ إذا كان موضوعها نفس الضرر الواقعي ، ثم إن المعصية والتجرؤ ينافيان التقرب المعتبر في العبادات . فتتوقف الصحة من هذه الجهة على الالتزام بعدم حرمة ما يعتقد أنه ضرر وعدم قبسح التجرؤ ، أو تختص الصحة بصورة كون الفاعل جاهلاً معلوماً .

وأما في الصورة الرابعة فتتوقف على كون موضوع الوضوء الجبيري هو الضرر الواقعي المفروض حصوله ، فيكون وضوءه الجبيري وظيفته له

(مسألة ٣٤) : في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما (١) .

فيصح . نعم يبقى الاشكال في حصول التقرب له لو كان عالماً بأن وظيفته الوضوء التام ، فان إتيانه بالوضوء الجبيري لا يكون عن قصد أمر الشارع ، بل يكون عن قصد أمر تشريعي ، فلا يكون مقرباً ، أما لو كان جاهلاً بذلك ويتخيل أن الوضوء الشرعي لغير المتضرر هو وضوء الجبيرة فلا إشكال . وكذا إذا كان تشريعه في موضوعية وضوء الجبيرة للأمر ، فانه كما يمكن التشريع في الأمر يمكن أن يكون في موضوعية شيء له مما ليس موضوعاً له شرعاً . أما لو كان الموضوع هو اعتقاد الضرر فاللازم الحكم بالبطلان ، لعدم حصوله في الفرض ، فيكون آتياً بغير وظيفته . ثم إن قول المصنف (ره) : « وكان وظيفته الجبيرة » ، وقوله : « وأن وظيفته غسل البشرة » ، ظاهران في أن موضوع وضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي لا غير . فلاحظ .

(١) إن كان الشك بنحو الشبهة الموضوعية فاللازم الجمع بينهما ، عملاً بالعالم الاجمالي . نعم لو كانت له حالة سابقة معلومة كان العمل عليها عملاً بالاستصحاب . لكن بناء على اعتبار الطهارة التي هي الأثر الحاصل من الوضوء وغيره يكون الاستصحاب تعليقاً ، فيجري فيه ما يجري في الاستصحاب التعليلي من الاشكال ، الموجب للرجوع إلى قاعدة الاشتغال . وإن كانت الشبهة حكيمية قبل الفحص فكذلك يجب الجمع ، ولا مجال للاستصحاب ، لعدم جربانه قبل الفحص . وإن كانت الشبهة حكيمية بعد الفحص فقد عرفت أن في الاكتفاء بالوضوء الجبيري أو التيمم وجهان مبنيان على تمامية قاعدة الميسور وعدمها ، وأن الوجه هو الثاني . والظاهر

فصل في حكم دائم الحدث

المسلوس والمبطون إما أن يكون لهما فترة تسع الصلاة والطهارة - ولو بالاختصار على خصوص الواجبات وترك جميع المستحبات - أم لا ، وعلى الثاني إما أن يكون خروج الحدث في مقدار الصلاة مرتين أو ثلاث مثلاً ، أو هو متصل : ففي الصورة الأولى يجب إتيان الصلاة في تلك الفترة (١) ، سواء كانت في أول الوقت أو وسطه أو آخره ، وإن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها وترك جميع المستحبات ،

أن المراد مما في المتن خصوص الشبهة الموضوعية . وحينئذ فلا يظهر وجه للتوقف في وجوب الجمع الا احتمال جواز الرجوع إلى عموم بدلية التيمم عند العجز عن الوضوء ، لاحتمال جواز الرجوع إلى العام في الشبهة المصدقية والله سبحانه أعلم .

فصل في حكم دائم الحدث

(١) كما عن جمع التصريح به ، وفي الجواهر في حكم المسلوس : « لا أجد فيه خلافاً هنا ، سوى ما ينقل عن الأردبيلي من احتمال عدم الوجوب ، لإطلاق الأداة ، وحصول الخطاب بالصلاة ، وفي الجواهر أيضاً في حكم المبطون أن التأمل في كلماتهم ، بل تصريح بعضهم بقضي بخروجه عن محل النزاع . وهو الذي تقتضيه القواعد الأولية ، وقصور نصوص المقام الواردة في كل من المسلوس والمبطون عن شموله ، كما تقدم ذلك في غيرها من الأحكام . ولا سيما مع اشتغال بعض نصوص الأول على

فلو أتى بها في غير تلك الفترة بطلت (١) . نعم لو اتفق عدم الخروج والسلامة إلى آخر الصلاة صححت إذا حصل منه قصد القربة (٢) . وإذا وجب المبادرة لكون الفترة في أول الوقت فأخر إلى الآخر ، عصي (٣) ، لكن صلاته صحيحة (٤) . وأما الصورة الثانية - وهي ما إذا لم تكن فترة واسعة ، إلا أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاث أو أزيد بما لا مشقة في التوضؤ في الاثناء ،

قوله (ع) : « إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعذر » (١٥) . ومنه يظهر ضعف ما عن الاردبيلي من التمسك باطلاق الأدلة . وأما ما ذكره من ثبوت الخطاب بالصلاة على هذا الحال ، فإن أريد الخطاب بالصلاة التامة فالعجز مالع عن فعلته ، وإن أريد الخطاب بالناقصة فهو محتاج إلى دليل ، وقد عرفت قصور نصوص البدلية عن شمول صورة إمكان الفرد الكامل في آخر الوقت .

(١) لأنها غير المأمور به .

(٢) لأنها من أفراد المأمور به .

(٣) لتفويته للمأمور به التام ، الذي يقتضي وجوه إطلاق الخطابات الأولية .

(٤) لشمول الأدلة الآتية له بعد فوات وقت الفترة ، فيكون آتياً

بالمأمور به الاضطراري ، فيصح . ولا ينافي شمولها حينئذ تحقق المعصيان ، لأن مقتضى الجمع بين الأدلة وجوب التام تعييناً ، فإن تعذر ولو للمعصيان يجب الناقص بدلا في حصول المقصود منه من الاثر ولو في الجملة ، فيكون المكلف مأموراً بالتام ، والاجتزاء بالناقص على سبيل البدلية - كما أشرنا الى ذلك في مبحث الجبيرة وغيره - لا تقييد الأدلة الأولية بالأدلة الثانوية ، نظير الجمع بين أدلة التام والقصر ، ليكون المأمور به التام مشروطاً

والبناء - يتوضأ ويشتغل بالصلاة (١) بعد أن يضع الماء إلى جنبه (٢) ، فاذا خرج منه شيء توضأ بلا مهلة ، وبني على صلاته (٣) ، من غير فرق بين المسلوس والمبطون .

وجوبه بالقدره والناقص . شروطاً وجوبه بالعجز عن التام ، فتفويت القدره ليس تفويتاً للواجب ، بل هو تفويت لشرط الوجوب ، فلا يكون معصية .
(١) إجماعاً ، وللأمر به في النصوص :

(٢) لثلا يلزم من الوضوء في الاثناء الوقوع في بعض منافيات الصلاة ومنه يظهر أنه لا خصوصية لكونه إلى جنبه .

(٣) هذا في المبطون منسوب إلى الاشهر ، أو المشهور ، أو المعظم أو الجماعة ، وفي المسلوس محكي عن السرائر وجماعة . وبدل عليه في الاول موثق ابن مسلم عن أبي جعفر (ع) : « صاحب البطن الغالب يتوضأ ، ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقي » (١٥) . والآخر عنه (ع) : « صاحب البطن الغالب يتوضأ ، ويبني على صلاته » (٢٥) . والثالث له عنه (ع) « عن المبطون . فقال (ع) : يبني على صلاته » (٣٥) . مضافاً إلى ما دل على شرطية الطهارة لأفعال الصلاة (٤٥) ، فإن الاجماع وإن انعقد على عدم قاطعية الحدث للصلاة ، لكنه لا ملازمة بينه وبين سقوط شرطية الطهارة لأفعالها ، فحيث لا دليل على الثاني يكون المرجع لإطلاق دليل الشرطية ، مثل قولهم (ع) : « لا صلاة إلا بطهور » (٥٥) .

(١٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٤ .

(٢٥) كتاب من لا يحضره الفقيه باب صلاة المريض حديث : ١١ .

(٣٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٣ .

(٤٥) الوسائل باب : ١ : ٢ : ٣ من أبواب الوضوء وقد تقدمت الإشارة اليهاني ص : ٢٦٦ .

(٥٥) الوسائل باب : ١ من أبواب الوضوء حديث : ١ .

ومنه يظهر وجه الحكم في المسلوس ، فإن النصوص الواردة فيه وإن لم تف به ، إلا أن القاعدة التي ذكرناها كافية في إثباته . لاسيما مع تأييدها أو اعتضاها بنصوص المبطلون .

كما منه أيضاً يظهر ضعف ما عن العلامة (ره) في جملة من كتبه من نفي التجديد في الأثناء في المبطلون والمسلوس معاً ، لأن هذا المتكرر إن نقض الطهارة نقض الصلاة لما دل على اشتراط الصلاة باستمرارها . انتهى . إذ لا ملازمة بين نقضه للطهارة ونقضه للصلاة ، وما دل على اشتراط الصلاة باستمرار الطهارة الراجع إلى قاطعية الحدث يجب رفع اليد عنه بالاجماع على الصحة ، كما عرفت . مع أنه أشبه بالاجتهاد في مقابل النص (ودعوى) : أن المراد من قوله (ع) : « ثم يرجع في صلاته . . . » أنه يأتي بالصلاة الباقية . ومن قوله (ع) : « ويبني على صلاته » أنه يعتد بصلاته ولا يحتاج إلى إعادتها (بعيدة) جداً من دون موجب لارتكابها . وعن المشهور نفي التجديد في خصوص المسلوس . ولعلمهم اعتمدوا في ذلك على ما ذكر العلامة (ره) مما عرفت حاله .

نعم ربما يفصل في المسلوس بين ما إذا كانت الطهارة تيمماً أو وضوءاً ارتماسياً لا يحتاج إلى فعل كثير ، فيجب التجديد ، وبين غيره فلا يجب للتعارض بين أدلة إبطال الفعل الكثير وأدلة حديثة مطلق البول ، المنضمة إلى ما دل على شرطية الطهارة لأفعال الصلاة ، فالمرجع استصحاب عدم الحدث ، أو إباحة المضي ، أو أصالة البراءة من وجوب التجديد (وفيه) : أن العمدة في دليل قاطعية الفعل الكثير هو الاجماع ، وهو في المقام غير ثابت ، فالدليل على حديثة البول وشرطية الطهارة لأفعال الصلاة محكم . لاسيما مع ما قد ادعي من أن إطلاق المسلوس في كلامهم ينصرف إلى

لكن الأحوط أن يصلي صلاة أخرى بوضوء واحد (١) ،
 خصوصاً في المسلوس (٢) ، بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط
 فيه . وأما الصورة الثالثة - وهي أن يكون الحدث متصلاً
 بلا فترة (٣) أو فترات يسيرة بحيث لو توضأ بعد كل حدث
 وبني لزم الحرج - يكفي أن يتوضأ لكل صلاة (٤) ،

من لا يتمكن من التجديد والبناء ، وأما المتمكن منه فحكمه حكم المبطون
 عندهم . ومن ذلك يظهر الاشكال في نسبة نفي التجديد في المسلوس
 إلى المشهور .

(١) خروجاً عن شبهة الخلاف ، واحتمال قدح الوضوء في الأثناء في
 صحة الصلاة . ثم إنه قد يقال : إن الأحوط تقديم الصلاة بالوضوء الواحد
 على الصلاة بالوضوء المتعدد . وكأنه لأن في تقديم الثانية احتمال الإبطال
 المحرم بفعل الوضوء ، ولا كذلك في تأخيرها ، لان الوضوء في أثنائها إما
 في محله أو في صلاة معادة باطلة . لكن في ترك الوضوء والمضي في الصلاة
 أيضاً احتمال الإبطال المحرم .

(٢) لفقد النص الدال على التجديد فيه ، وكون ظاهر المشهور فيه
 العدم ، بخلاف المبطون ، لدلالة النصوص فيه على التجديد ، وكونه
 المشهور فيه .

(٣) ذكر هذا القسم في هذه الصورة مناف لجمله من الصورة الرابعة

كما يأتي .

(٤) لانقضاء فائدة التجديد أو كونه حرجياً ، فينتفي ، وقد عرفت
 دعوى غير واحد كون إطلاق المشهور حكم المسلوس من الاكتفاء بالوضوء لكل
 صلاة منزل على هذه الصورة دون الصورة الثانية ، كما أن إطلاقهم حكم المبطون

ولا يجوز أن يصلي صلاتين بوضوء واحد (١) نافلة كانتا أو فريضة أو مختلفة . هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاة بذلك الوضوء ، وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان الحدث مستمراً

من تجديد الوضوء في الأثناء والبناء على ما مضى منزل على الصورة الثالثة دون هذه الصورة ، أما فيها فيكتفى بوضوء واحد للصلاة . ثم إنه حيث يسقط الوضوء والبناء للخرج فهل يسقط بالمرّة من أول الأمر ، أو يثبت إلى أن يلزم منه الحرج ؟ وجهان ، منشؤها - كما في الجواهر - تقدير الضرورة بقدرها ، واحتمال وجوب تقليل الحدث مهما أمكن ، وأن التكليف الحرجي لا يلحظ فيه ذلك ، كما في كثير من أفرادها . انتهى . أفواهما الثاني ، لما ذكر . ولولاه لم يجب قبل الصلاة الثالثة ، فإذا جاز التفكيك بين ما قبل الصلاة وبين ما في أثنائها جاز التفكيك بين الوضوءات في أثنائها أيضاً .

(١) كما هو المشهور . لعدم الدليل على العفو عما بين الصلاتين من الحدث ، فإذا أمكن إيقاع أول الصلاة الثانية بالطهارة - كما هو المفروض حسب ما يأتي - وجب . وعن المنتهى وجماعة من متأخري المتأخرين في المسلوس الجمع بين الظهرين بوضوء ، وبين العشاءين بوضوء . لصحيفة حريز عن الصادق (ع) : « إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً ، وجعل فيه قطناً ، ثم علقه عليه وأدخل ذكره فيه ، ثم صلى ، يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر يؤخر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء بأذان وإقامتين ، ويفعل ذلك في الصبح » (١٥) . فإن الجمع بالنحو المذكور فيه كالصريح

(١٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ١ .

في عدم تجديد الوضوء بين الصلاتين .

هذا ولكن إهمال ذكر الوضوء فيها مع التعرض للخصوصيات المشتقات عليها مانع عن إطلاقها ، فكما لا يجوز الاعتماد عليها في الصورة الثانية من ظهورها أيضاً في نفي الوضوء في الاثناء ، لا يجوز الاعتماد عليها في الصورة الثالثة ، فظهورها في المفروغية عن نفي الوضوء بين الصلاتين وإن كان مسلماً إلا أن موضوع المفروغية المذكورة غير معلوم ، ولا تعرض فيها لبيانه ، ومع إجمالها من هذه الجهة وإمكان حملها على صورة استمرار الحدث أو ما يحكمه ، بحيث لا يمكن إيقاع بعض الصلاة حتى أولها مع الطهارة ، أو كونه حرجياً ، لا مجال للاعتماد عليها في الخروج بها عن القواعد ، فيتعين حملها على مالا ينافي القواعد ، وهو خصوص الصورة المذكورة لا غير . ولعل ذلك هو الوجه في اعراض المشهور عنها . فتأمل جيداً .

وعن الشيخ في المبسوط جواز أن يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة إلى أن يحدث حدثاً آخر . وربما يستدل له بقاعدة : « ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر » ، المشار اليها أيضاً في بعض نصوصه ، بناء على دلالة على العفو عما يتقاطر بغير الاختيار . وموثق سماعة : « عن رجل أخذه تقطير من فرجه إما دم أو غيره . قال (ع) : فليضع خريطة ، وليتوضأ وليصل ، فانما ذلك بلاء ابتلي به ، فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه » (١٥) . وحسن منصور بن حازم : « قلت لأبي عبد الله (ع) : إن رجل يعتربه البول ، ولا يقدر على حبسه . فقال (ع) : إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطة » (٢٥) . وخبر الحلبي عنه (ع) :

(١٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٢ .

(٢٥) الوسائل باب : ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٩ .

بلا قرة يمكن إثبات شيء من الصلاة مع الطهارة ، فيجوز أن يصلي بوضوء واحد صلوات عديدة (١) ، وهو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه (٢) ، أو خرج منه

« سئل عن تقطير البول . قال (ع) : يجعل خريطة إذا صلى » (١٥) .
 وخبر عبد الرحيم : « في الخصي يبول فيلقى من ذلك شدة ، ويرى البلل بعد البلل . قال (ع) : يتوضأ ، وينتضح في النهار مرة واحدة (٢٥) .
 هذا ولكن الظاهر من القاعدة خصوص صورة العذر العقلاني ، بقربنة قوله (ع) : « أولى بالعذر » ، ولا عذر عند العقلاء في ترك الوضوء قبل كل صلاة إذا كان يترتب على فعله وقوع بعض أفعال الصلاة حال الطهارة . وموثق سماعة إنما يدل على المقام باطلاق : « غير المعطوف على الدم ، لكن ذيله يصلح قربنة على صرفه إلى غير البول ، وحمل الحدث الذي يتوضأ منه على الحدث المتعارف ، لا قربنة عليه ، فلا يمكن رفع اليد به عن القاعدة المقتضية للوضوء لكل صلاة . وحسن منصور حال حال قاعدة الغلبة . وخبر الحلبي ساكت عن الوضوء . وخبر عبد الرحيم غير ظاهر في المساوس ، لاحتماله البلل المشتبه ، لاسيما بقربنة الأمر بالنتضح كما تقدم التنبيه على ذلك في ما يعنى عنه في الصلاة .

(١) لعدم الفائدة في تجديد الوضوء ، فاذا بني على مشرعية الصلاة جاز الدخول فيها بلا وضوء . ولو لا قيام الاجماع على وجوب الوضوء للصلاة الأولى - كما ادعاه في الجواهر - لم يجب الوضوء لها .
 (٢) لعدم الدليل على العفو عنه . اللهم إلا أن يقال : إن مقتضى

(١٥) الوسائل باب : ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٥ .

(٢٥) الوسائل باب : ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث : ٨ .

البول أو الغائط على المتعارف ، لكن الأحوط في هذه الصورة أيضاً الوضوء لكل صلاة (١) . والظاهر أن صاحب سلس الريح أيضاً كذلك (٢) .

(مسألة ١) : يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهلة (٣) .

(مسألة ٢) : لا يجب على السلوس والمبطون أن يتوضأ لقضاء التشهد والسجدة المنسيين (٤) ، بل يكفيها وضوء الصلاة

عموم ناقضية البول والغائط كون السلوس والمبطون محدثين تشرع لهما الصلاة ولا دليل على زيادة حدتها بالنوم ونحوه . بل ظاهر كلماتهم في مبحث تداخل الوضوء هو العدم ، وحينئذ فلا موجب لتجديد الوضوء عند حدوث سائر الأحداث ، فضلا عن خروج البول أو الغائط على النحو المتعارف : اللهم إلا أن يكون إجماع - كما هو الظاهر ، وظاهر الجواهر الجزم به - أو يستفاد من موثق سماعة المتقدم ، بناء على حمله على المقام .

(١) لاطلاق المشهور في السلوس أنه يتوضأ لكل صلاة ، وقد عرفت دعوى عدم الفرق بينه وبين المبطون .

(٢) لما عرفت من أن الحكم المتقدم جار على القاعدة ، التي لا فرق في جريانها بين الموارد .

(٣) محافظة على وقوع الأفعال في حال الطهارة . هذا في الصورة الثالثة ، وأما في الثانية فلثلا يتكرر منه الحدث . ولكن في اقتضائه الوجوب تأملا من جهة ارتفاع قاطعته . اللهم إلا أن يقتصر في البناء على ارتفاع القاطعية على مقدار الضرورة . نعم لا موجب للمبادرة في الصورة الرابعة ، لوقوع أول الصلاة فيها حال الحدث على كل حال .

(٤) حال الأجزاء المنسية حال سائر الاجزاء ، فاذا لم يجب الوضوء

التي نسيا فيها ، بل وكذا صلاة الاحتياط يكفيها وضوء الصلاة التي شك فيها ، وإن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل ، وعدم الاستدبار ، وأما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضتها (١) ، بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها . (مسألة ٣) : يجب على المسلوس التحفظ من تعدي بوله بكيس فيه قطن أو نحوه (٢) . والأحوط غسل الحشفة قبل كل صلاة (٣) ، وأما الكيس فلا يلزم تطهيره (٤) ، وإن كان أحوط . والمبطلون أيضاً إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب .

لها للخرج أو لاستمرار الحدث لم يجب للأجزاء المنسية ، وإلا وجب . وحال صلاة الاحتياط حال غيرها من الصلوات ، لما سبق في الصورة الثالثة والرابعة ، للاشتراك في وجه الحكم في الجميع .

(١) لما تقدم من عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد . نعم قد يستشكل في مشروعية النافلة الناقصة حينئذ ، لعدم الدليل عليها . لكن عرفت في ما سبق الإشارة إلى قاعدة إلحاق النوافل بالفرائض . (٢) لما دل على شرطية الطهارة من الخبث . مضافاً إلى الأمر بذلك في النصوص .

(٣) فإن وجوب الغسل وإن كان مقتضى القاعدة ، لكن قد يستفاد الترخيص من النصوص المتعرضة لوضع الخريطة ، فإن عدم التعرض فيها لتطهير الحشفة ظاهر في عدم وجوبه .

(٤) فإن مما لا تتم به الصلاة ، ولعله من المحمول . وفي مرسل ابن سنان (١٥) العفو عن الكمرة ، التي هي كيس يتخذ للذكر من جهة الاحتلام .

(١٥) الوسائل باب : ٣١ من أبواب النجاسات حديث : ٥ .

كما أن الأحوط تطهير المحل أيضاً إن أمكن من غير جرح .
 (مسألة ٤) : في لزوم معالجة السلس والبطن اشكال (١)
 والأحوط المعالجة مع الامكان بسهولة . نعم لو أمكن التحفظ
 بكيفية خاصة مقدار أداء الصلاة وجب (٢) وإن كان محتاجاً
 إلى بذل مال (٣) .

(مسألة ٥) : في جواز مس كتابة القرآن للمسلس والمبطون
 بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث وخروجه بعده
 إشكال (٤) حتى حال الصلاة ، إلا أن يكون المس واجباً .
 (مسألة ٦) : مع احتمال الفترة الواسعة الأحوط الصبر ،

(١) فان مقتضى كون وجوب الطهارة مطلقاً غير مشروط بعدم المرض
 أنه مع القدرة على العلاج لا يكون المكلف معذوراً في فوات الواجب ،
 فيجب العلاج قبل الوقت ، فضلاً عن الوقت . إلا أنه يمكن دعوى استقرار
 السيرة على خلافه ، لا سيما مع عدم الامر بالعلاج في النصوص .
 (٢) إذ لا مانع من الأخذ بالقاعدة المتقدمة .
 (٣) وأدلة نفي الضرر يمكن الخروج عنها بما دل على وجوب شراء
 الوضوء بأضعاف ثمنه فتأمل .

(٤) لعدم الدليل على ارتفاع الحدث حقيقة أو تنزيلاً بالوضوء ، فعموم
 ما دل على ناقضية البول وغيره للوضوء محكم وحينئذ يكون مقتضى ما دل
 على عدم جواز مس المحدث هو المنع . هذا إذا لم يكن واجباً أما لو كان
 واجباً وقع التزاحم بين الحائمين وحيث لا يحتمل أهمية أحدهما بعينه يكون
 الحكم التخيير اللهم إلا أن يتعدى من الصلاة الى غيرها بدعوى عدم
 الخصوصية لها عرفاً ، لكنه غير واضح .

بل الأحوط الصبر (١) إلى الفترة التي هي أخف مع العلم بها ،
بل مع احتمالها ، لكن الأقوى عدم وجوبه (٢) .

(مسألة ٧) : إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم
الفترة الواسعة ، وفي الأثناء تبين وجودها قطع الصلاة ، ولو
تبين بعد الصلاة أعادها .

(مسألة ٨) : ذكر بعضهم (٣) أنه لو أمكنها إتيان الصلاة
الاضطرارية ، ولو بان يقتصر في كل ركعة على تسبيحة ،
ويومئاً للركوع والسجود ، مثل صلاة الغريق ، فالأحوط الجمع
بينها وبين الكيفية السابقة . وهذا وإن كان حسناً ، لكن وجوبه
محل منع ، بل تكفي الكيفية السابقة .

(مسألة ٩) : من أفراد دائم الحدث المستحاضة ، وسيجيء
حكمها .

(١) بل لو بادر وانكشف وجود الفترة وجهت الاعادة ، ولو بادر
وانكشف عدم الفترة اجتزأ بصلاته بناء على صحة الامتثال الاحتمالي مع
التمكن من الامتثال الجزمي - كما هو الظاهر - وكذا الحال في الفترة التي
هي أخف إذا كان يمكنه إيقاع بعض الصلاة فيها مع الطهارة ، لأنه مأمور
بايقاع الصلاة فيها .

(٢) هذا غير مظاهر لأن الشك في القدرة موجب للاحتياط . ومنه
يظهر وجه الحكم في المسألة الآتية .

(٣) قال في محكي السرائر : « إن مستدام الحدث يخفف الصلاة
ولا يطيلها ، ويقتصر فيها على أدنى ما يجزيء المصلي عند الضرورة » .
وقال : « إنه يجزئه أن يقرأ في الأوليين بأمر الكتاب وحدها ، وفي الأخيرتين

(مسألة ١٠) : لا يجب على المسلوس والمبطون بعد برئتهما قضاء ما مضى من الصلوات (١) .

بتسييح في كل واحدة أربع تسييحات ، فان لم يتمكن من قراءة فاتحة الكتاب سبح في جميع الركعات ، فان لم يتمكن من التسييحات الأربع لتوالي الحدث فليقتصر على ما دون التسييح في العدد ، ويجزئه منه تسييحة واحدة في قيامه وتسييحة في ركوعه وتسييحة في سجوده ، وفي التشهد ذكر الشهادتين خاصة . والصلاة على محمد (ص) وآله (ع) مما لا بد منه في التشهدين . ويصلي على أحوط ما يقدر عليه في بدار الحدث من جلوس أو اضطجاع ، وإن كان صلاته بالإيماء أحوط في حفظ الحدث ومنعه من الخروج صلى مومئياً ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه . وشيخنا الأعظم (ره) في حاشيته على نجاة العباد جهل الأحوط بالجمع بين الصلاة المذكورة في زمن الفترة وبين الصلاة النامة في وقت آخر ، وتبعه غيره ، لكن قال في طهارته : « ظاهر الأخبار في السلس ونحوه أن له أن يصلي الصلاة المتعارفة ، وأن هذا المرض موجب للعفو عن الحدث ، لا الرخصة في ترك أكثر الواجبات تحفظاً عن هذا الحدث » . وما ذكره (ره) في محله ، وهو الذي فهمه الاصحاب - رضي الله عنهم - ولو بني على الغض عن النص والفتوى كان مقتضى القاعدة ترجيح الطهارة على الأجزاء غير الركنية ، وكذا الركنية التي لها بدل ، فينتقل الفرض إلى أقل ما يمكن من الصلاة الاضطرارية .

(١) بلا اشكال ظاهر . لظهور النصوص في صحة صلاته وإجزائها ، كغيره من المعلومين . مع قصور أدلة وجوب القضاء عن شمول المورد . اللهم إلا أن يتمسك بالاستصحاب . لكن يتعين دفعه بظهور النصوص في الاجزاء ، فيكون هو العمدة في نفي القضاء .

نعم إذا كان في الوقت وجبت الاعادة (١) .
 (مسألة ١١) : من نذر أن يكون على الوضوء دائماً (٢)
 إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء بمقدار
 لا يستلزم الحرج . ويمكن القول بانحلال النذر ، وهو الأظهر .

(١) لما عرفت في صدر الفصل من عدم الدليل على الاجزاء حينئذ .
 (٢) تسارة : يكون المنذور ذلك في وقت معين ، فينكشف كونه
 حال السلس . وأخرى : يكون في جميع الاوقات ، فيكون المنذور كونه
 على وضوء كلما أحدث . فعلى الاول حيث عرفت عدم الدليل على نفي
 ناقضية البول والغائط فيها ، فعموم ما دل على ناقضيتها محكم ، ولازمه
 العجز عن الوفاء بالنذر ، الموجب لانحلاله . وعلى الثاني إن أمكن الوضوء
 كلما أحدث بلا لزوم حرج عليه وجب ، وفاء بنذره ، وإن لم يمكنه ،
 أو كان حرجياً ، انحل النذر أيضاً . هذا إذا كان المنذور ملحوظاً بنحو
 وحدة المطلوب - كما هو الظاهر - وإن كان ملحوظاً بنحو تعدد المطلوب
 وجب الوضوء مهما أمكن بلا حرج . وكأن احتمال ذلك هو الوجه في
 الاحتياط المذكور في المتن . والله سبحانه هو العالم بحقايق الاحكام ، ومنه
 نستمد الاعتصام به في البدء والختم ، والحمد لله تعالى اولاً وآخر .

تم المجلد الاول من مختصر شرح العروة الوثقى ، في جوار الحضرة
 المرتضوية ، على مشرفها أفضل الصلاة والسلام ، بقلم مؤلفه الأحقر (محمّد)
 خلف العلامة المرحوم السيد مهدي الطباطبائي الحكيم ، عشية الخميس ،
 الواحد والعشرين من محرم الحرام ، من السنة التاسعة والأربعين بعد الألف
 والثلاثمائة هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية . ويتلوه
 المجلد الثاني في شرح فصل الاغسال إن شاء الله تعالى .
 ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهرست الجزء الثاني من كتاب

(مستمسك العروة الوثقى)

تفصيل الكلام في أقوال المسألة ، وفي سند بعض رواياتها		[فصل في المطهرات] وهي امور (الأول) : الماء ، وهو مطهر لكل متنجس	٣
يكفي في بول الرضيع غير المتغذي بالطعام الصب مرة	١٥	الكلام في تطهير الماء للماء المضاف ولبعض الاعيان النجسة	٤
يكفي في بقية النجاسات غير الولوج الغسل مرة	١٦	يشترط في التطهير بالماء أمور (منها): زوال العين والأثر ، دون اللون والطعم (ومنها): عدم تغير الماء أثناء الاستعمال (ومنها) : طهارة الماء ولو ظاهراً	٥
الاستدلال باطلاقات مطهريه الماء	١٧	(ومنها): إطلاق الماء حين الاستعمال يشترط في التطهير بالقليل التعدد والعصر في بعض المنجسات ، مع الكلام في اعتبار الورود	٦
الكلام في استصحاب النجاسة	١٨	٧	٧
الكلام في الاكتفاء بالغسلة المزيلة للعين	٢٠	(ومنها): إطلاق الماء حين الاستعمال يشترط في التطهير بالقليل التعدد والعصر في بعض المنجسات ، مع الكلام في اعتبار الورود	٨
يجب في تطهير الأواني بالماء القليل التثليث	٢١	٩	٩
إذا تنجس الاناء بولوج الكلب يجب غسله ثلاث مرات أولاً بالتراب ، مع الكلام في كيفية الغسل بالتراب	٢٢	لا تضر نجاسة الماء الحاصلة من الاستعمال ، مع الكلام في صبرورة الماء مضافاً بالاستعمال	٩
تحقيق معنى الولوج ، وحكم لطم الكلب الاناء ، وسقوط نعايه فيه ، ومباشرة بسائر أجزاء بدنه	٢٦	حكم التطهير بالغسالة الطاهرة يجب في التطهير بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين ، مع	١١
يجب غسل الاناء سبع مرات لولوج	٢٨		١١

الرضيع الذي لم يأكل ولا يعتبر العصر ولو كان الماء قليلا		الخنزير وموت الجرذ	
حكم الصبي المرتضع بلبن الكافرة	٤٧	الكلام في تطهير أواني الخمر	٢٩
لا يطهر الدهن المتنجس بوضعه في الكر الحار بحيث يختلط معه	٤٨	لا بد من طهارة التراب قبل الغسل	٣٠
كيفية تطهير الحبوب كالارز والماش	٤٩	حكم الاناء الضيق الذي لا يمكن مسحه بالتراب	٣٠
تطهير اللحم المطبوخ بالماء النجس ، مع بعض الفروع في بعض المتنجسات	٥٠	حكم غير الاناء إذا تنجس بالكلب	٣١
لا يعتبر الموالة فيما يعتبر فيه التعدد مع الكلام في لزوم فورية العصر فيما يعتبر فيه العصر	٥٢	تعدد الولوج لا يقتضي تعدد التعفير	٣١
الغسلة المزيلة لعين النجاسة محسوبة من الغسلات ، دون ما لا تزول النجاسة معه	٥٣	يسقط التعدد في الغسل بالماء الكثير	٣٢
كيفية تطهير الفلزات لو تنجست وهي ذائبة	٥٤	ولا يسقط التراب في التطهير من الولوج	
تطهير السكر والملح المنجمدين ، مع بعض الفروع في بعض المتنجسات	٥٥	إذا شك في كون شيء إزاء يكفي غسله مرة	٣٤
كيفية تطهير الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها	٥٦	يعتبر في التطهير بالكثير إنفصال ماء الغسالة	٣٤
تطهير الشعر الكثيف	٥٨	التطهير بالقليل في مثيل الصابون والطين ونحوهما مما ينفذ فيه الماء ولا يمكن عصره	٣٨
إذا طهر الثوب ثم وجد فيه شيئاً من	٥٨	لا يعتبر في التطهير بالكثير انفصال الغسالة ، ولا العصر ، ولا التعدد ، مع الكلام فيما ينفذ الماء في أعماقه ولا يمكن عصره	٣٩
		يكفي الصب في التطهير من بول	٤٤

لاعرجاج رجليه ، أو يمشي على	الطين أو الاثنان	
ركبته ويديه ، مع الكلام في نعل	٥٩ إذا تعدت الغسالة من المحل النجس	
الدابة وعصا الاعرج وخشبة الاقطع	إلى المحل الطاهر	
الكلام في تطهير الجورب	٦١ حكم الطعام النجس المتخلف بين	
يكفي زوال عين النجاسة ، ولا يعتبر	الاسنان ، والطعام الطاهر الملاقي	
زوال الأثر واللون والرائحة	للدّم داخل الفم	
٧٢ إذا تنجس داخل النعل لا يظهر	٦١ آلات التطهير تطهر بالتبع	
بالمشي تبعاً	٦٢ (الثاني) من المطهرات : الأرض ،	
٧٣ حكم ما بين الأصابع وأخص القدم	وهي تطهر باطن القدم والنعل	
الكلام في الطهارة بالمسح على الحائط	بالمشي عليها أو المسح بها ، مع زوال	
٧٤ إذا شك في طهارة الأرض أو جفافها	عين النجاسة	
٧٤ إذا شك في وجود النجاسة بمد المشي	٦٥ يختص التطهير بالأرض بالنجاسة	
٧٤ إذا شك في كون ما مشى عليه أرضاً	الحاصلة بالمشي دون ما حصل من الخارج	
٧٥ طهارة النعل المرقوع برقعة طاهرة	٦٦ يكفي مسمى المشي والمسح ولا يكفي	
إذا تنجست بالمشي ، دون المرقوع	بمجرد المماسّة	
برقعة نجسة	٦٧ لا فرق في الأرض بين التراب والرمل	
٧٥ (الثالث) من المطهرات : الشمس	والحجر الأصلي ، بل يكفي المفروش	
وهي تطهر الأرض وجميع ما لا ينقل	بالحجر والآجر والجص والنورة ،	
من كل نجاسة	دون ما لا يصدق عليه اسم الأرض	
٨١ الكلام في طهارة الحصر والبواري	٦٨ لا بد من طهارة الأرض في مطهرتها	
بالشمس	٧٠ الكلام في اعتبار جفاف الأرض	
٨٢ لا بد في مطهريّة الشمس من سبق	٧١ حكم من يمشي على ظاهر القدم والنعل	

٩٤	الكلام في طهارة الخشب بصيرورته فحمًا والطين بصيرورته خزفاً أو آجرًا	٨٤	رطوبة المنتجس ثم جفافها باسراق الشمس بلا حجاب
٩٥	الكلام في الطهارة مع الشك في الاستحالة	٨٥	الكلام في طهارة باطن الارض بالشمس
٩٧	(الخامس) من المطهرات: الانقلاب فيطهر الخمر بانقلابه محلاً بنفسه أو بعلاج	٨٥	الكلام في طهارة البيدر الكبير من الطعام بالشمس
٩٩	يعتبر في طهارة الخمر بالانقلاب عدم ملاقاته لنجاسة خارجية	٨٦	الحصى والتراب والطين والمسما
١٠٠	العنب أو التمر المنتجس لا يطهر إذا صار محلاً	٨٦	تطهر بالشمس مادامت في الارض يعتبر في مطهريه الشمس زوال عين النجاسة
١٠٠	إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر إذا لم يصر محلاً	٨٧	إذا شك في رطوبة الأرض قبل الاشراق أو بعده أو في زوال عين النجاسة
١٠١	إذا وقعت قطرة خمر في حب نخل لم يطهر وتنجس النخل	٨٧	الكلام في طهارة الجانب الذي لم تشرق عليه الشمس تبعاً للجانب الذي أشرق عليه من الحصر والجدران ونحوهما
١٠٣	الفرق بين الانقلاب والاستحالة	٨٨	(الرابع) من المطهرات: الاستحالة تحقيق مفهوم الاستحالة وانواعها
١٠٣	الكلام فيما لو تنجس العصير بالخمر ثم انقلب خمرًا ثم انقلب الخمر محلاً	٩١	الكلام في مطهريه الاستحالة للمنتجس
١٠٤	الفرق بين الاستهلاك والاستحالة	٩٣	لا يطهر العجين النجس بالخبز
١٠٦	لو شك في الانقلاب بني على النجاسة		
١٠٦	(السادس) من المطهرات: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول		

١١٤ (السابع) من المطهرات : الانتقال	بنجاسته بالغليان
كانتقال دم الانسان الى جوف البق	١٠٧ هل المدار في الثلثين على الوزن أو الكم
دون مثل دم العلق	١٠٧ طرق ثبوت ذهاب الثلثين ومنها الاخبار
١١٥ (الثامن) : الاسلام فانه مطهر لبدن	صاحب اليد
الكافر ورطوباته المتصلة به ، مع	١٠٩ الكلام في طهارة آلات الطبخ بالتبع
الكلام في نجاسته الخارجية	١١٠ إذا وقعت حبة عنب في الحصرم ثم
١١٦ الكلام في المرتد ، الملى والفطري بعد	عصر أو في قدر المرق
التوبة	١١١ إذا غلى العصير العنبي ولم يذهب
١٢٠ الكلام في تملك المرتد الفطري قبل	ثلثاه فوقع فيما ذهب ثلثاه لم يطهر
التوبة وبعدها ، وفي رجوعه بزوجه	المجموع بذهاب ثلثيه
بعقد جديد بعد التوبة	١١١ إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان
١٢١ (تنبيهه) : في تحقيق معنى المرتد	فهل ينجس بالغليان؟
الفطري	١١٢ إذا شك في الغليان أو في ذهاب
١٢٢ الكلام فيما يتحقق به الاسلام	الثلثين أو في الغيبة
١٢٤ الكلام في قبول إسلام الصبي	١١٢ لا بأس بجعل الباذنجان ونحوه مع
١٢٥ لا يجب على المرتد الفطري بعد	ما يراد تخليله من العنب أو التمر
التوبة تعريض نفسه للقتل	١١٣ إذا زالت حموضة الخسل العنبي لم
١٢٥ (التاسع) من المطهرات : التبعية ،	ينجس إلا بالغليان
مع الكلام في موارد	١١٣ الكلام في طهارة العصير العنبي ،
١٢٩ (العاشر) من المطهرات : زوال	الغالي بالانقلاب خلا قبل ذهاب
عين النجاسة عن جسد الحيوان غير	الثلثين
الانسان وعن بواطن الانسان	لا بأس بجعل السيلان في الأمراق

احتمال طهارته في الغيبة	١٣٢	إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر
١٤٢ حملة من الأمور التي نبه المصنف على عدم كونها من المطهرات	١٣٢	مطبق الشفتين والجفنين من الباطن
١٤٣ يجوز استعمال جلد مالا يؤكل لحمه بعد تذكّيته وان لم يديغ	١٣٣	(الحادي عشر) من المطهرات : استبراء الحيوان الجلال ، فانه مطهر لهوله وروثه ، مع الكلام في مدة الاستبراء في الحيوانات
١٤٤ كل حيوان قابل للتذكية الا الكلب والخنزير	١٣٦	(الثاني عشر) : حجر الاستنجاء
١٤٥ الموارد التي يستحب فيها غسل الملاقي مع عدم تنجسه	١٣٧	(الثالث عشر) : خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف
١٤٩ [فصل في طرق ثبوت التطهير]	١٣٧	(الرابع عشر) : نزع المقادير المنصوصة في البشر على القول بنجاستها
١٥٠ إذا تعارضت البيئنة مع غيرها قدمت البيئنة ، وإذا تعارضت البيئتان تساقطنا	١٣٧	(الخامس عشر) : تيمم المبت بدلا عن الماء ، فانه مطهر لبدنه على كلام
١٥١ إذا قامت البيئنة على تطهير أحد اطراف العلم الاجمالي بالنجاسة لم تمنع من استصحاب نجاسة كل منها مع تفصيل الكلام في جريان الأصول في أطراف العلم الاجمالي	١٣٧	(السادس عشر) : الاستبراء بالخرطاط ، فانه مطهر للبلل المشتبه
١٥٣ إذا شك في صحة التطهير بعد الفراغ منه بنى على صحته	١٣٨	(السابع عشر) : زوال التقدير في الجاري
١٥٣ إذا شك في كون النجاسة ذات جرم مانع من وصول الماء	١٣٨	(الثامن عشر) : غيبة المسلم فانها مطهرة لبدنه ولما تحت يده مع

١٧٠	حكم الممزج بالذهب أو الفضة	١٥٣	الوسواسي يرجع في التطهير الى المتعارف
١٧٠	الممزج من الذهب والفضة	١٥٤	[فصل في حكم الأواني]
١٧١	لا بأس بما يتخذ من الذهب والفضة غير الاناء	١٥٤	حكم استعمال الظروف المتخذة من نجس العين ، ومطلق الانتفاع بجميع ما يتخذ منه
١٧٣	تحقيق معنى الاناء وتحديدته	١٥٥	لا يجوز استعمال الظروف المغصوبة مع تفصيل الكلام في فروع الوضوء بالاناء المغصوب
١٧٥	الكلام في صور استعمال آنية الذهب والفضة	١٦٠	أواني المشركين محكومة بالطهارة ما لم يعلم بنجاستها ، إلا أن تتخذ من الجلود فهي محكومة بالنجاسة إلا مع العلم بتذكيبتها
١٧٨	حكم الافطار في نهار شهر رمضان على الطعام المأخوذ من الذهب والفضة	١٦٢	حكم استعمال أواني الخمر المتخذة من الأجسام التي ينفذ الخمر في باطنها كالخشب والقرع
١٧٩	إذا أمر شخص بخادمه فصب الطعام من آنية الذهب والفضة ودفعه الى ثالث حرم ذلك على الأمر والخادم مع الكلام في حكم الثالث	١٦٤	يحرم استعمال أواني الذهب والفضة، مع تفصيل الكلام في فروع ذلك
١٧٩	حكم تفريغ الاناء المتخذ من الذهب والفضة	١٦٩	إناء الصفر الملبس بالذهب أو الفضة
١٨٠	إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في آنية الذهب أو الفضة	١٧٠	يكره استعمال المفضض ، وبجزل فيه
١٨١	لا فرق بين أنواع الذهب والفضة حتى المغشوش إذا لم يكن يحد بخرجهما عن الاسم	١٨٢	عن موضع الفضة ، مع الكلام في المطلي بالذهب أو الفضة
١٨٢	إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة جامعاً بالحكم أو الموضوع		

- | | | | |
|-----|--|-----|---|
| ١٨٢ | لا بأس بالاناء المتخذ مما هو أعلى وأغلى من الذهب أو الفضة . وكذا المتخذ من الذهب الفرنكي والورشو | ١٨٩ | لا يجوز النظر الى عورة المملوكة إذا كانت مزوجة أو محملة أو في العدة ، أو مشتركة |
| ١٨٢ | يجوز استعمال أواني الذهب والفضة عند الضرورة في غير الوضوء والغسل | ١٩٠ | ما يستحب ستره |
| ١٨٣ | إذا دار الأمر بين استعمال إناء الذهب أو الفضة واستعمال المغصوب قدم الأول | ١٩٠ | لا فرق بين أنواع السائر |
| ١٨٣ | يحرم إجارة الشخص نفسه لصوغ أواني الذهب والفضة | ١٩١ | لا يجب الستر في الظلمة المانعة من الرؤبة ونحوها |
| ١٨٣ | يجب كسر اناء الذهب والفضة على صاحبها وغيره في بعض الصور | ١٩١ | لا يجوز النظر الى عورة الغير من وراء الزجاج أو في المرأة أو الماء الصافي |
| ١٨٥ | إذا شك في كون شيء إناء أو كونه متخذاً من الذهب والفضة | ١٩١ | لا يجوز الوقوف في مكان يؤدي الى النظر لعورة الغير |
| ١٨٥ | [فصل في أحكام النخلي] | ١٩١ | لو شك في وجود الناظر أو كونه محترماً مع بعض فروع الشك |
| ١٨٥ | يجب ستر العورة عن الناظر المحترم، حتى المجنون والطفل المميز | ١٩٣ | حكم النظر الى عورة الخنثى |
| ١٨٧ | يحرم النظر الى عورة | ١٩٣ | لو اضطر الى النظر قدم النظر الى عكس العورة في المرأة على النظر اليها نفسها |
| ١٨٧ | تحقيق معنى العورة وتحديدتها | ١٩٤ | يحرم استقبال القبلة واستدبارها حال النخلي |
| ١٨٨ | تحقيق مقدار الستر الواجب | ١٩٥ | تذكرة وموهظة |
| ١٨٩ | يحرم النظر الى عورة الكافر | ١٩٦ | بفقدار الاستقبال والاستدبار المحرمين |
| ١٨٩ | تحقيق المراد بالناظر المحترم | ١٩٦ | لا فرق في الحرمة بين الأهنيسة والصحاري |

الاستقبال بها	١٩٧	لا يحرم الاستقبال والاستدبار حال الاستبراء والاستنجا
لا يجوز التخلي في الأرقاف ١١	٢٠٤	١٩٧ لو دار الأمر بين الاستقبال والاستدبار أو بينهما وبين الستر
لا يعلم كيفية وقفها لإمام إذن المتولى أو جريان العادة في الجملة	٢٠٥	١٩٨ لو اشتبهت القبلة
[فصل في الاستنجا]	٢٠٥	١٩٩ هل يجوز إقعاد الطفل للتخلي مستقبلاً أو مستدبراً؟ وهل يجب منع الصبي والمجنون إذا استقبلاً أو استدبراً؟ وكذا البالغ
الاستنجا شرط في صحة الصلاة دون الوضوء	٢٠٦	٢٠٠ يكفي المبل عن القبلة ولا يجب التشريق أو التغريب
يجب في الاستنجا من البول الغسل بالماء ، مع الكلام في وجوب المرتين أو كفاية المرة . ويستحب التثليث	٢٠٨	٢٠٠ حكم من يتواتر بوله أو غائطه
لا بد من صدق الغسل عرفاً ولا يجزئ مثلًا البلل مع عدمه	٢٠٩	٢٠١ هل يجوز لمن اشتبهت عليه القبلة الدوران ببوله؟ أو البول في مرات متعاقبة إلى كل من الجهات؟
الكلام في مساواة الذكر والانثى والخنثى والمخرج الطبيعي وغيره في الأحكام المذكورة	٢١٠	٢٠٣ حكم من علم بخروج شيء من البول حال استبرائه
يتخير في الاستنجا من الغائط بين الماء والأحجار أو الحرق مع عدم التعدي ، معه يتعين الماء ، مع الكلام في مقدار التعدي	٢١٣	٢٠٣ يحرم التخلي في ملك الغير بغير إذنه وفي الوقف الخاص والطريق غير النافذ بغير إذن أربابه . وكذا على قبر المؤمن إذا كان هتكاً له
الفصل أفضل من المسح والجمع بينهما أكمل	٢١٣	٢٠٣ تحقيق المراد بمقادير الهدن التي يحرم
لا يعتبر في الغسل التعدد ، بل الحد		

- النقاء ، أما في التمسح فيجب أكثر
الأمرين من النقاء والتلث
- ٢١٧ هل يكفي المسح ثلاثاً بالحجر الواحد
ذي الجهات ؟
- ٢١٨ يكفي كل قالع وإن لم يكن حجراً
- ٢١٨ يعتبر فيما يمسح به الطهارة ، دون
البكارة ، ولو مسح بالنجس لم يطهر
المحل إلا بالماء
- ٢١٩ يجب في الغسل بالماء إزالة العين
والأثر ويكفي في التمسح إزالة العين
- ٢٢٠ يحرم الاستنجاء بالمخمرات وبالعظم
والروث ، لكن لو استنجى بها
طهر المحل
- ٢٢٢ لا بد من إزالة الرطوبة في المسح
- ٢٢٢ يعتبر في الماسح الجفاف ، فلا يطهر
مع الرطوبة المسرية
- ٢٢٢ إذا تنجس المحل بنجاسة أخرى غير
الغائط تعين الغسل ، ولو شك في
ذلك بني على العلم
- ٢٢٢ إذا خرج من بيت الخلاء وشك في
الاستنجاء بني على المسلم ، وكذا
لو دخل في الصلاة . نعم لو فرغ
- من الصلاة بني على صحة الصلاة
ووجب عليه الاستنجاء للصلوات
الآتية . مع الكلام في جريان قاعة
التجاوز مع الاعتقاد
- ٢٢٤ إذا شك في خروج مثل المذي هل يجب
ذلك المحل حتى يتيقن وصول المسح
- ٢٢٤ هل يكفي مسح مخرج الغائط بالأرض
ونحوها مما لا يحرك ؟
- ٢٢٤ إذا شك في كون شيء عظماً أو
روثاً أو من المحترقات
- ٢٢٥ [فصل في الاستبراء]
- ٢٢٥ كيفية الاستبراء
- ٢٢٨ فائدة الاستبراء طهارة الرطوبة
المشبهة وعدم ناقضيتها ظاهراً
- ٢٢٨ يلحق بالاستبراء في الفائدة المذكورة
العلم بنقاء المجرى
- ٢٢٩ ليس على المرأة استبراء وما يخرج منها
محكوم بالطهارة وعدم الناقضية ظاهراً
- ٢٢٩ مقطوع الذكر يصنع في الباقي كما
يصنع غيره
- ٢٢٩ العاجز عن الاستبراء يحكم على
رطوبته بالنجاسة والناقضية

استحب اخراجها وغسلها ثم أكلها	٢٣٠ لا يلزم المباشرة في الاستبراء
٢٥١ [فصل في موجبات الوضوء ونواقضه]	٢٣٠ فائدة الاستبراء تترتب في حق غير صاحبه وإن كان هو غافلاً
٢٥١ (الأول والثاني) : البول والغائط من الموضع الأصلي أو غيره على كلام	٢٣٠ إذا شك في الاستبراء بنى على عدمه ولو كان من عادته ، ولو شك في صحة الاستبراء بنى عليها
٢٥٥ لا فرق في النقص بين القليل والكثير ما يخرج من السبيلين غير البول والغائط لا ينقض الوضوء	٢٣١ إذا شك غير المستبرئ في خروج الرطوبة بنى على عدمه
٢٥٥ (الثالث) من النواقض : الريح الخارج من مخرج الغائط من المعلة دون غيره	٢٣١ إذا علم غير المستبرئ بأنه قد خرج منه المذي وشك في مصاحبته للبول بنى على عدمها
٢٥٧ (الرابع) : النوم مطلقاً	٢٣١ الكلام فيما إذا علم إجمالاً بخروج البول أو المني ، قبل الاستبراء أو بعده وقبل الوضوء أو بعده .
٢٥٨ (الخامس) : كل ما أزال العقل	٢٣٥ [فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته]
٢٥٩ (السادس) : الاستحاضة بأقسامها	٢٣٥ مستحبات التخلي
٢٥٩ إذا شك في وجود الناقض أو في ناقضية الموجود	٢٤١ مكروهات التخلي
٢٦٠ خروج ماء الاحتقان لا ينقض الوضوء إذا لم يصاحب شيئاً من الغائط	٢٤٩ يكره حبس البول ، وقد يحرم ، أو يجب ، أو يستحب
٢٦٠ القيح أو الدم الخارجين من مخرج البول والغائط إذا لم يصاحبا شيئاً منهما لا ينقضان الوضوء	٢٥٠ موارد استحباب البول
٢٦١ المذي والودي والودي لا تنقض	٢٥٠ إذا وجد لقمة خبز في بيت الخلاء

وصفاته الخاصة بدون وضوء	الوضوء ، مع الكلام في تعريف كل
٢٧٤ لا يحرم مس أسماء الأنبياء والأئمة	منها وتمييزه
(عليهم السلام) بدون وضوء	٢٦٣ أمور يستحب الوضوء بعدها
٢٧٥ الكلام في صحة نذر أن يتوضأ لكل	٢٦٦ لو توضأ بعد ما يستحب الوضوء
صلاة وضوءاً رافعاً للحدث ، وفي	عقبه ثم انكشف كونه محدثاً سابقاً
أثر النذر المذكور لو صح : مع تفصيل	٢٦٦ [فصل في غايات الوضوء]
الكلام في أقسام القيود المأخوذة في	٢٦٦ يجب الوضوء للصلاة
المنذور	٢٦٧ يجب الوضوء للطواف
٢٧٧ أقسام الوضوء الواجب بسبب النذر	٢٦٧ الوضوء شرط للكمال في قراءة
٢٧٨ لا فرق في حرمة مس المحدث للقرآن	القرآن . مع الكلام في إمكان قصدها
بين جميع أجزاء بدنه	غاية له
٢٧٩ لا فرق في حرمة مس المحدث للقرآن	٢٦٨ الكلام في كراهة الأكل بغير وضوء
بين المس ابتداء واستدامة	٢٦٩ الكلام في الوضوء المنذور والوضوء
٢٧٩ المس الماحي للخط أيضاً حرام	المستحب نفساً
٢٧٩ لا فرق بين أقسام الخطوط وأقسام	٢٧١ وجوب الوضوء لأجزاء الصلاة
الكتابة	المنسوبة ، مع الكلام في مسجدتي السهو
٢٨٠ لا فرق في الحرمة بين مس الآية أو	٢٧٢ الوضوء شرط في الطواف الواجب
الكلمة بل الحرف	دون المنذور ، وهو ما ليس جزءاً
٢٨٠ لا فرق بين كتابة القرآن في المصحف	من الحج والعمرة الواجبين والمنذوبين
وغيره	٢٧٢ يحرم مس كتابة القرآن بدون وضوء
٢٨١ الكلام في الكلمات المشتركة بين	مع الكلام في إمكان قصده غاية له
القرآن وغيره	٢٧٣ الكلام في حرمة مس اسم الله تعالى

٢٨٧	يستحب الوضوء للصلاة المندوبة وهو شرط في صحتها	٢٨٢	لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين القرطاس وغيره حتى بدن الانسان
٢٨٧	يستحب الوضوء الطواف المندوب وليس شرطاً لصحته	٢٨٢	لا يحرم مس محل الكتابة بلا مداد وبحرم مس ما كتب بما يظهر بعد ذلك كماء البصل
٢٨٧	الكلام في الوضوء التهييء ووقته ، مع الكلام في مشروعية المقدمة قبل وقت ذبيها	٢٨٢	لا يحرم المس مع الحاجب الشفاف وغيره
٢٩٠	يستحب الوضوء لدخول المساجد والمشاهد	٢٨٣	حكم مس البياض الذي في جوف الحروف
٢٩٠	يستحب الوضوء لمناسك الحج وصلاة الأوقات وزيارة القبور	٢٨٣	حكم كتابة المحدث القرآن باصبعه ، وكتابه على بدن المحدث
٢٩٠	يستحب الوضوء لقراءة القرآن وكتبه ومس حواشيه وحمله ، مع بقية ما يستحب لأجله الوضوء	٢٨٣	لا يجب منع الأطفال والمجانين من المس ، وحكم التسبب لمسه
٢٩٤	يستحب الوضوء التجديدي بخلاف الغسل	٢٨٤	لا يحرم مس غير الخط من أجزاء المصحف . نعم يكره كما يكره تعليقه
٢٩٥	يستحب للحائض الوضوء لتذكر الله في مصلاها بمقدار الصلاة	٢٨٥	يجوز مس ترجمة القرآن ، بخلاف اسم الله تعالى فإنه يحرم بأي لغة كان
٢٩٥	يستحب للجنب الوضوء قبل النوم والأكل والشرب والجماع وتغسيل الميت	٢٨٥	وضع النجس أو المتنجس على القرآن
٢٩٦	يستحب لمن غسل الميت الوضوء	٢٨٥	أكل المحدث أو المتطهر للقمعة التي كتب عليها القرآن
		٢٨٦	[فصل في الوضوءات المستحبة]

٣١٣	(الرابع) : غسل اليدين مرة أو مرتين	قبل الجماع ، وقبل تكفيته الميت على كلام
٣١٤	(الخامس) : المضمضة والاستنشاق ثلاثاً	٢٩٧ لا يختص الوضوء ، بالغاية التي وقع لاجلها ، بل يجوز إيقاع غيرها بعده
٣١٥	(السادس) : التسمية	مع تفصيل الكلام في مفاد أدلة الغايات المذكورة واقتضائها التداخل وعدمه
٣١٦	(السابع) : الاغتراف باليمنى	٣٠٠ لو قصد الوضوء التجديدي مثلاً فبان محدثاً ، مع الكلام في الفرق بين قصد الغاية بنحو التقييد وقصدها بنحو الداعي ، والمائر بينهما
٣١٧	(الثامن) : قراءة الأدعية الماثورة	٣٠٤ لا يجب في الوضوء قصد موجه كنوم ونحوه
٣١٨	(التاسع) : تلبية الغسلات ، مع تفصيل الكلام في مفاد الأدلة	٣٠٥ يكفي الوضوء الواحد للاحداث المتعددة على تفصيل
٣٢١	(العاشر) : أن يبدأ الرجل بظاهر الذراعين والمرأة بباطنها على تفصيل	٣٠٧ الوضوء للغايات المتعددة
٣٢١	(الحادي عشر) : صب الماء على أعلى كل عضو	٣١١ [فصل في بعض مستحبات الوضوء]
٣٢٢	(الثاني عشر) : أن يغسل الأعضاء بصب الماء لا برمسه	٣١١ (الأول) : أن يكون بمدّ ، مع الكلام في حد المد والصاع
٣٢٢	(الثالث عشر) : أن يكون الغسل بامرار اليد لا بمجرد صب الماء	٣١٢ (الثاني) : الاستياك ، وأدناه بالاصبع وأفضله بالاراك
٣٢٢	(الرابع عشر) : حضور القلب في جميع الأفعال	٣٢٣ (الثالث) : وضع الأناة على اليمين
٣٢٢	(الخامس عشر) : قراءة سورة القدر حال الوضوء	
٣٢٣	(السادس عشر) : قراءة آية	

٣٣٦	لا يجب غسل ما أحاط به الشعر	الكرمي بعد الوضوء
٣٣٩	يجب ادخال شيء من خارج الحد من باب المقدمة العلمية ، مع بيان انه لا يجب غسل الباطن ومنه مطبق الشفتين	٣٢٣ (السابع عشر) : فتح العينين حال غسل الوجه
٣٤٠	لا يجب غسل الشعر الخارج عن الحد بالاسترسال	٣٢٣ [فصل في مكروهات الوضوء]
٣٤٠	إذا كان للمرأة لحية فهي كالرجل	٣٢٣ (الأول) : الاستعاانة بالغبير في المقدمات القريبة
٣٤١	لا يجزي غسل ما تحت الشعر عن غسل الشعر مع الكلام فيما لو شك في كون الشعر محيطاً	٣٢٥ (الثاني) : التمندل على كلام
٣٤٢	إذا شك في وجود المانع أو علم بمشكوك المانعية	٣٢٥ (الثالث) : الوضوء في مكان الاستنجاء
٣٤٤	(الثاني) من أفعال الوضوء : غسل اليدين مبتدئاً بالمرفقين الى أطراف الأصابع	٣٢٦ (الرابع) : الوضوء من الآلية المفضضة أو المذهبة أو المنقوشة بالصور
٣٤٥	الكلام في تعيين المرفق ووجوب غسله	٣٢٦ (الخامس) : الوضوء بالمياه المكروهة
٣٤٨	يجب غسل الزوائد النابتة في الحد	٣٢٧ [فصل في أفعال الوضوء]
٣٤٩	يجب غسل الشعر النابت في اليدين مع البشرة	٣٢٧ (الأول) : غسل الوجه . مع الكلام في تحديد الوجه
٣٥٠	مقطوع اليد من العضد أو قبله	٣٣٠ الانزع والأضم ومن خرج وجهه عن المتعارف يرجعون الى المتعارف
		٣٣٢ هل يعتبر في الغسل اجراء الماء ؟
		٣٣٤ يجب الابتداء بالأعلى مع الكلام في كيفية الغسل

٣٦٧	يجوز النكس في مسح الرأس	٣٥٢	من كانت له يد زائدة
٣٦٩	يجوز المسح على الشعر النابت إذا لم يخرج بيمه عن الحد	٣٥٣	حكم وسخ الاظفار
٣٧٠	لا يجوز المسح على الحائل وإن كان رقباً	٣٥٤	إذا انقطع لحم من اليد وجب غسل ما تحته وغسله إن لم يتفصل
٣٧١	هل يجب أن يكون المسح بباطن الكف ؟ وهل تتعين اليمين في مسح الرأس	٣٥٥	الشقوق إذا اتسعت وجب اتصال الماء فيها وحكم ما لو شك في كونها من الظاهر
٣٧٢	(الرابع) من أجزاء الوضوء : مسح الرجلين . مع الكلام في دلالة آية الوضوء عليه	٣٥٦	الكلام في قشور اليد عند الاحتراق وما ينجمد على الجرح عند برئه
٣٧٣	تحديد الممسوح من الرجلين	٣٥٦	لا يجب غسل الوسخ الذي ليس بحاجب
٣٧٥	تعيين الكعبين	٣٥٧	الوسواسي الذي يشك في الغسل يرجع الى المتعارف
٣٨٠	يكفي المسمى عرضاً ، ويستحب قدر ثلاث أصابع ، بل تمام ظهر القدم	٣٥٧	لا يجب قلع الشوكة النافذة في البدن
٣٨٢	لا يجب الابتداء من الأصابع ، بل يجزي البدء من الكعبين	٣٥٨	الكلام في الوضوء الارتنامي
٣٨٣	الكلام في وجوب تقديم اليمين على اليسرى	٣٥٩	الوضوء بالمطر
٣٨٥	الكلام في وجوب مسح اليمين باليمين واليسرى باليسرى	٣٥٩	إذا شك في كون شيء من الظاهر
٣٨٥	حكم الشعر النابت على ظهر القدم	٣٦٠	(الثالث) من أجزاء الوضوء : مسح الرأس بيلة الوضوء
		٣٦٢	موضع المسح من الرأس
		٣٦٤	يكفي المسح بمقدار المسمى طولاً وعرضاً

تقليلها	٣٨٦	يجب المسح على البشرة دون الحاجب
هل يعتبر امرار الماسح على الممسوح	٣٨٧	مقطوع بعض القدم يصنع في الباقي
أو يجزي العكس		كما يصنع غيره
لولم يمكن حفظ رطوبة الوضوء الى	٣٨٨	يجب المسح بنداوة الوضوء . مع
حين المسح هل يمسح بماء جديد أو		الكلام في اعتبار كونها نداوة الكف
يتيمم ؟		بحيث لا يجوز وضعها قبل المسح على
هل يجب مسح الرجل تدريجاً أو	٣٩٠	بعض أعضاء الوضوء لئلا يختلط
يكفي مسح تمام المخل دفعة ؟		بنداوته
يجوز المسح على الحائل في حال	٣٩٠	لو جفت رطوبة الكف لزم الأخذ
الضرورة من برد أو تقيية . مع الكلام		من بقية الأعضاء مع الكلام في
فيما دل على عدم التقيية في مسح الخفين		وجوب الترتيب بين الأعضاء
ضيق الوقت عن رفع الحائل هل	٣٩١	لا يهدمن تأثير الممسوح برطوبة الماسح
يسوغ المسح عايه ؟		لو كان على الممسوح رطوبة قبل
يعتبر في جواز المسح على الحائل في	٣٩١	مسحه
الضرورة عدم المندوحة ولو بانتظار		لو كان على الماسح حاجب وجب
آخر الوقت ، مع الكلام في اعتبار		رفعه وإن لم يمنع من وصول الرطوبة
ذلك في التقيية وتفصيل الكلام في		الى الممسوح
الروايات ، وفي موارد التقيية		لو تعذر المسح بباطن الكف مسح
هل يصح الوضوء مع ترك التقيية	٣٩٢	بالظاهر ، فان تعذر أيضاً مسح
الواجبة ؟		بالذراع
إذا علم أنه لو أخر الوضوء اضطر	٣٩٣	إذا كانت رطوبة الماسح كثيرة بحيث
الى المسح على الحائل وجبت المبادرة		بصدق الغسل بالمسح بها لم يجب

- كما لا يجوز ابطال الوضوء حينئذ ،
إلا في التقيّة
- ٤١٢ لا فرق في جواز المسح على الحائل
للضرورة بين الوضوء الواجب
والمندوب
- ٤١٢ لو مسح على الحائل لاعتقاد المسوغ
ثم بان عدمه فهل يجزئ الوضوء ؟
- ٤١٣ لو دار الامر في التقيّة بين المسح على
الحائل والغسل فهل يتعين الغسل ؟
- ٤١٣ إذا ارتفع العذر المسوغ للمسح على
الحائل فهل يجزئ الوضوء الواقع
معه ؟ مع الكلام في أجزاء الابدال
الاضطرارية
- ٤١٨ لو رفع التقيّة بالعمل على خلاف
مذهب من يتقيه فهل يجزئ الوضوء ؟
- ٤١٨ لأبأس بتعدد الصب على العضو في
الفسلة الواحدة
- ٤١٨ لا يجب الصب من الأعلى وإنما يجب
الفسل منه ولو باعانة اليد
- ٤١٩ يكره الاسراف في ماء الوضوء
ويستحب الاسباغ ، مع بيان أن
المراد مما دل على استحباب الوضوء
- بمد ما يعم مقدماته المندوبة
- ٤٢٠ التنبيه على اشكال المبالغة في امرار
اليسد في غسل اليسرى لاستلزامه
اختلاط ماء المسح بغيره
- ٤٢١ يكفي مسح الرجلين بأحد الأصابع
حتى الخنصر
- ٤٢٢ [فصل في شرائط الوضوء]
- ٤٢٢ (الأول) : اطلاق الماء الى نهاية
الفسل
- ٤٢٣ (الثاني) : طهارة الماء والأعضاء
ويكفي طهارة كل عضو قبل غسله
مع الكلام في كفاية الفسل الواحد
للتطهير والوضوء
- ٤٢٥ وضوء المجروح الذي لا ينقطع دمه
إذا لم يضره الماء
- ٤٢٥ (الثالث) : ان لا يكون على المحل
حائل يمنع من وصول الماء إلى
البشرة ، مع الكلام في صور الشك
فيه
- ٤٢٦ (الرابع) : إباحة الماء وظرفه
ومضبه ومكان الوضوء . مع بيان
فروع ذلك .

٤٣٦	الحوض الموقوف على المصلين في المسجد لا يجوز الوضوء منه إلا بقصد الصلاة فيه مع الكلام في وجوب الصلاة بعد الوضوء	٤٢٨	لا فرق في بطلان الوضوء بفقد الشرائط المذكورة بين العمد وغيره إلا الإباحة ففيها تفصيل
٤٣٦	إذا كان في بعض جهات الحوض حجر مغصوب	٤٢٩	إذا التفت إلى الغصيبة في أثناء الوضوء أتمه بالمباح ، مع الكلام في جواز المسح ببيلة الماء المغصوب العالقة باليد
٤٣٧	إذا كان مكان الوضوء مباحاً والفضاء مغصوباً	٤٣١	لا بد في جواز التصرف من إحراز رضا المالك ، فلا يجوز مع الشك مع الكلام في طرق الإحراز ، ومنها إذن الفحوى
٤٣٧	إذا استلزم الوضوء تحريك شيء مغصوب	٤٣٣	يجوز الوضوء من الأنهار الكبار وإن لم يحرز رضی المالك أو كان قاصراً حتى مع غصبها ، إلا للغاصب وتابعيه
٤٣٨	الكلام في الوضوء تحت الخيمة المغصوبة ، مع بيان المعيار في الأفعال المحرمة المتعلقة بالمغصوب	٤٣٥	لا يجوز الوضوء من الحياض الواقعة في المساجد ونحوها إذا لم يعلم كيفية وقفها ، مع الكلام فيما يحرز به الجواز
٤٣٩	الكلام فيما إذا تجمع الماء المباح في أرض الغير	٤٣٥	النهر المشقوق من آخر بغير إذن المالك لا يجوز الوضوء به وإن جاز بأصله
٤٤٠	لو دخل المكان المغصوب غفلة أو عمدأ هل يصح وضوءه حال الخروج ؟		
٤٤٠	إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح		
٤٤١	(الخامس) من شرائط الوضوء : أن لا يكون أثناء الماء من الذهب		

الوضوء	أو الفضة
٤٥١ او أدخل بالترتيب بطل وضوءه الا إذا تدارك قبل فوات الموالاة	٤٤١ اذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها أو كولها ذهباً أو فضة فبان خطؤه
٤٥٣ (الحادي عشر) : الموالاة ، مع تفصيل الكلام في تحديدها	٤٤٢ (السادس) من شرائط الوضوء : أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً
٤٥٩ لو ترك الموالاة نسياناً بطل وضوءه	في رفع الخبث ، دون الحدث
٤٦١ (الثاني عشر) : النية ، وهي قصد الفعل بداعي القرية	الأصفر والأكبر على كلام
٤٦٢ مراتب النية العبادية	٤٤٥ (السابع) : ان لا يكون مانع من استعمال الماء كمرض أو خوف
٤٦٤ لا يجب التلفظ بالنية ولا إخطارها بل يكفي الداعي الارتكازي	عطش ، مع الكلام في مفاد أدلة الخرج والضرر ورافعتهما لملاك الوضوء
٤٦٥ لا بد من استمرار النية في تمام الأفعال	٤٤٦ (الثامن) : سعة الوقت للوضوء والصلاة
٤٦٦ لا يعتبر نية الوجوب والندب ، ولا الوجه	٤٤٦ (التاسع) : المباشرة في أفعال الوضوء مع الاختيار ، مع الكلام في حكم المقدمات
٤٦٩ لونهى الندب مع الوجوب واقعاً بطل مع التقييد	٤٤٨ الوضوء من الماء الجاري من الميزاب ونحوه حال جريانه
٤٦٩ لا يجب قصد رفع الحدث استباحة الصلاة ، ولا قصد الموجب	٤٤٩ العاجز عن المباشرة يجوز له الاستعانة بالغير بل يجب ولو باجرة
٤٧٢ لا بد من قصد الغاية في امتثال أمرها	٤٥٠ (العاشر) : الترتيب في أفعال
٤٧٣ (الثالث عشر) من شرائط الوضوء : الخلوص له تعالى ، فلو	

أو كان مفوتاً لحق الزوج أو الأجير	ضم الرياء بطل سواء كان في أصل
٤٩٣ إذا شك في انتقاض الوضوء بنى على	العبادة أم في خصوصياتها
عدمه ، وإذا شك في فعل الوضوء	٤٧٦ الرياء في الأجزاء الواجبة والمستحبة
بعد الحدث بنى على عدمه	٤٧٨ خطور الرياء غير مبطل إذا لم يكن
٤٩٥ إذا علم بالحدث والوضوء ولم يعلم	داعياً
المتقدم	٤٧٨ لو شك في الرياء حين العمل
٤٩٧ شبهة عدم اتصال زمان الشك	٤٧٨ العجب لا يبطل العبادة
بزمان اليقين	٤٧٩ السمعة كالرياء
٥٠١ لا بد من احراز الطهارة في صحة	٤٨٠ حكم بقية الضمانم الراجعة والمباحة
الدخول في الصلاة	والمحرمة
٥٠٢ من شك في الوضوء ثم غفل وصل	٤٨٤ تعدد غايات الوضوء هل بوجب
٥٠٥ إذا كان متوضئاً ثم توضأ للتجديد	تعدد أو لمعره بنحو يلزم تعيين الداعي
وعلم ببطلان أحد وضوئيه وكان قد	منها ؟
صلى بعدها أو بعد كل منها	٤٨٨ لو شرع في الوضوء لاستجابته ثم
٥٠٨ إذا علم ببطلان إحدى صلاتيه	دخل وقت الصلاة في أثناءه
وكانتا متفتحتين في العدد أجزاءه	٤٨٩ إذا وجب الوضوء لكونه غاية
واحدة بقصد ما في الذم ولو إذا اختلفنا	لواجب فأتى به لغاية أخرى مستحبة
في الجهر والاخفات تخير بينهما	٤٩٠ إذا كان الاكثار من الماء مضرأ حرم
٥٠٩ العلم الاجمالي ببطلان إحدى صلاتيه	الوضوء به وبطل ووجب الوضوء
المتدوبتين أو الواجبة والمتدوية	بالماء القليل الذي لا يضر
٥١١ إذا كان متوضئاً ثم صدر منه صلاة	٤٩١ الارتداد لا يبطل الوضوء
وحدث ولا يعلم المتقدم منها	٤٩٢ إذا نهى المولى عن الوضوء أول الوقت

- ٥١٢ إذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه ترك منه جزءاً واجباً أو مستحباً
- ٥١٣ من ترك جزءاً أو شرطاً من الوضوء والتفت قبل فوت الموالاة رجع وتدارك وأتى بما بعده
- ٥١٣ من شك في أجزاء أو شرائط الوضوء قبل الفراغ منه رجع وتدارك ولا تجرى قاعدة التجاوز لأحرازه
- ٥١٦ من شك في صحة وضوئه بعد الفراغ بنى على الصحة لقاعدة الفراغ . مع الكلام في دليل القاعدة وفيما يتحقق به الفراغ
- ٥٢٠ لا اعتبار بشك كثير الشك
- ٥٢١ تجرى قاعدة التجاوز في التيمم الذي هو بدل عن الوضوء
- ٥٢٢ إذا علم بأنه توضع وضوءاً اضطرارياً وشك في وجود المسوغ له حينه
- ٥٢٣ إذا علم الدخول في الوضوء وشك في العدول عنه اختياراً أو اضطراراً
- ٥٢٤ إذا شك بعد الفراغ من الوضوء في وجود الحاجب حينه ، أو في إزالة الحاجب أو إيصال الماء تحته أو وصوله اتفاقاً
- ٥٢٥ إذا علم بمحدوث الحاجب وشك في تقدم الوضوء وتأخره عنه
- ٥٢٥ إذا سبق العلم بهنجاسة البدن أو الماء ثم توضعاً وشك في التطهير قبل الوضوء
- ٥٢٦ لو شك في الطهارة بعد الصلاة أو في أثنائها
- ٥٢٧ لو تيقن بطلان الوضوء ثم شك فيه بنى على الصحة
- ٥٢٧ لو شك قبل المسح في غسل اليسرى فغسلها ومسح ثم علم بغسلها
- ٥٢٨ [فصل في أحكام الجبائر]
- ٥٢٨ تعريف الجبائر
- ٥٢٩ لو أمكن إيصال الماء الى ما تحت الجبيرة من مواضع الغسل وجب
- ٥٣١ لا يجب غسل الجرح ونحوه إذا أضر به الماء أو امتنع إيصال الماء اليه من جهة الجبيرة اللازمة
- ٥٣١ لو لم يكن الماء مضرراً بالجرح إلا أنه كان نجساً ولم يمكن تطهيره فهل يكفي الوضوء الناقص أو يجب التيمم

- | | | | |
|-----|---|-----|--|
| ٥٤٠ | لو كانت الجبيرة في موضع المسح غير مستوعبة وجب المسح على مالا جبيرة عليه | ٥٣٣ | هل يجب وضع خرقة على الجرح المكشوف والمسح عليها أو بكفي غسل ما حوله ؟ |
| ٥٤١ | لو اشتملت الجبيرة على الموضع الصحيح بالنحو المتعارف أو أزيد | ٥٣٣ | لو تعذر غسل الجرح المكشوف لسكن أمكن المسح عليه وجب ولم يجز المسح على الجبيرة |
| ٥٤٢ | إذا أضر الماء باطراف الجرح أكثر من المتعارف | ٥٣٤ | لو كان الجرح المكشوف في موضع المسح |
| ٥٤٢ | لو أضر الماء من دون جرح ولا قرح ولا كسر | ٥٣٥ | لو كان الجرح مجبوراً فهل يجب المسح على الجبيرة أو غسلها أو بتخير بينهما ؟ |
| ٥٤٤ | الكلام في دليل قاعدة الميسور ، وفي جريانها في أفعال الوضوء | ٥٣٧ | لا بد من وصول الرطوبة الى تمام الجبيرة ولا تكفي النداة |
| ٥٤٦ | لو أضر الوضوء بجرح في غير اعضاء الوضوء وجب التيمم ولم تشرع الجبيرة | ٥٣٨ | لو أمكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة دون غسلها |
| ٥٤٦ | لو أضر الماء بالرمد محل الفصد بحكم الجروح | ٥٣٨ | لو تعذر المسح على الجبيرة لنجاستها |
| ٥٤٧ | لا فرق في حكم الجبيرة بين الجرح الحادث اختيساراً بنحو العصيان وغيره | ٥٣٩ | لو أمكن إيصال الماء الى ماتحت الجبيرة من مواضع المسح |
| ٥٤٧ | لو لصق بالبشرة ما يمنع وصول الماء وتعدرت إزالته | ٥٤٠ | لو كانت الجبيرة مستوعبة للعضو ، أو لتعام الأعضاء |
| ٥٤٨ | لو كالت الجبيرة مغطوبة | ٥٤٠ | لو كانت الجبيرة في الماسح وجب المسح برطوبتها الحاصلة بالوضوء |

الواجب والمستحب	٥٤٩	لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما
٥٥٧ الجبائر في الغسل كالجبائر في الوضوء		تصح الصلاة فيه
على كلام في بعض الجهات	٥٤٩	ما دام خوف الضرر باقياً يجري
٥٥٨ حكم الجبائر في التيمم		حكم الجبيرة ، مع الكلام في الاجزاء
٥٥٨ حكم اسعيجار صاحب الجبيرة لمثل		لو انكشف بره الجرح
الصلاة عن الأموات ، وكذا قضاء	٥٥١	إذا أمكن رفع الجبيرة لكن ضاق
الصلاة عن نفسه مع السعة		الوقت عنه
٥٦٠ إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة		٥٥١ حكم الدواء المختلط بالدم المنجمد
لم يجب عليه القضاء ، مع الكلام في		على الجرح
وجوب إعادة الصلاة وإعادة	٥٥١	التنبيه إلى غلبة عدم الضرر بسمى
الوضوء للصلوات الآتية		الغسل
٥٦١ الكلام في البدار لصاحب الجبيرة		٥٥٢ إذا تعذر تطهير العضو الصحيح أو
٥٦٢ إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة ،		تعذر رفع عين النجاسة اللاصقة به
أو عدمه ، فعمل باعتقاده ، أو خالفه	٥٥٢	لا يجب تخفيف الجبيرة إذا كانت
هل يصح وضؤه مع تحقق قصد		بالنحو المتعارف كما لا يجوز وضع
القربة ؟		شيء عليها خارج عنها
٥٦٤ إذا تردد بين وجوب الوضوء الجبيري		٥٥٣ الوضوء الجبيري رافع للحدث
وجوب التيمم للشبهة الموضوعية		لامبيح ، مع الكلام في جميع الابدال
أو الحكمة		الاضطرارية
٥٦٥ [فصل في حكم دائم الحدث]		٥٥٣ وجوه الفرق بين الجبيرة التي في
٥٦٥ إذا كان للمسلس والمبطن فترة		موضع الغسل والتي في موضع المسح
تسم الصلاة باجزائها الواجبة وجب	٥٥٦	لا فرق في احكام الجبيرة بين الوضوء

البول والمبطون	عليهما الاثيان بها في تلك الفترة
٥٧٣ قضاء الأجزاء المنسية لا يحتاج الى وضوء جديد، بل هو تابع للصلاة	٥٦٦ إذا لم تكن فترة تسع الصلاة لكن كان خروج الحدث بنحو يمكن معه الوضوء والبناء على ما مضى من الصلاة بنحو لا يكون حرجياً يجب ذلك
٥٧٤ يجب التحفظ من تعدي النجاسة بكيس ونحوه	٥٦٩ إذا كانت الفترات قصيرة بحيث يلزم الحرج من قطع الصلاة والوضوء في أثنائها والبناء على ما مضى يكفي وضوء واحد لكل صلاة
٥٧٥ لا يجب معالجة مرض السلس والبطن للكلام في جواز مس كتابة القرآن للمسلس والمبطون	٥٧٠ إذا كان الحدث متصلاً بحيث لا يمكن إيقاع شيء من الصلاة مع الطهارة صلى بوضوء واحد صلوات عديدة حتى يحدث حدثاً آخر
٥٧٥ الكلام في جواز البدار للمسلس والمبطون	٥٧٣ صاحب سلس الريح كصاحب سلس
٥٧٦ حكم ما لو تمكن المسلس والمبطون من الصلاة المخففة الاضطرارية مع الطهارة التامة	
٥٧٧ لا يجب قضاء الصلاة بعد البرء	
٥٧٨ من نذر أن يكون على وضوء دائماً وصار مسلوماً أو مبطوناً	

1870

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

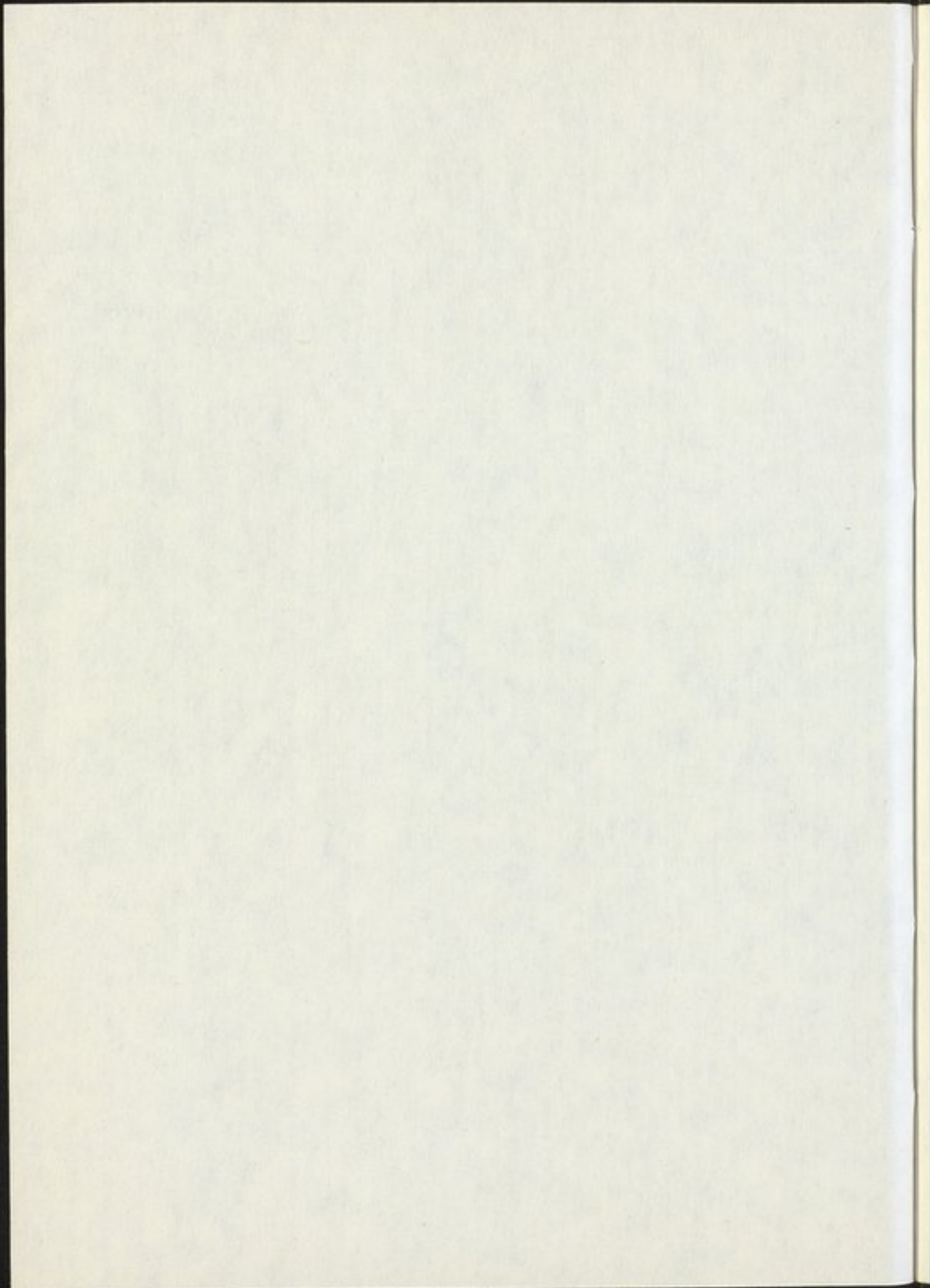
...

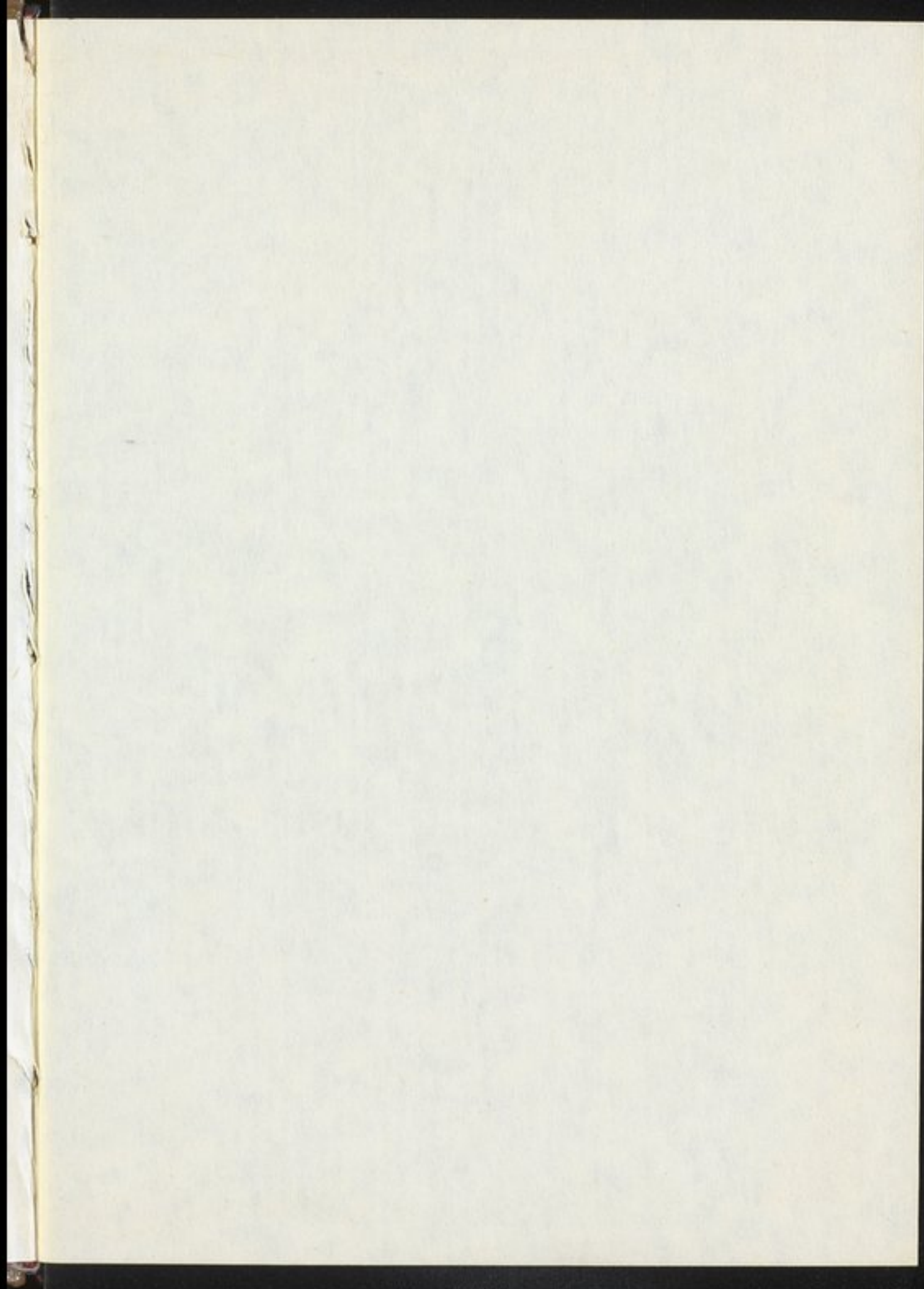
...

...

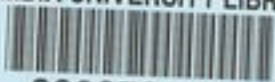
...

...





COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0020782292

C. 1

v. 2

